المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

KALAMOON
THE SYRIAN JOURNAL FOR HUMAN SCIENCES
PEER-REVIEWED PERIODICAL JOURNAL

قلمون
المجلة السورية للعلوم الإنسانية

يصدرها مركز حرمون للدراسات المعاصرة بالتعاون مع الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية
هذا العدد الخاص بالتعاون مع "المركز السوري للإعلام وحرية التعبير"

العدد الحادي والعشرون- تشرين الأول/ أكتوبر 2022

ملف العدد

الإعلام السوري
بين واقع الاستبداد ومطلب الحرية
2021-1918

OCTOBER 2022

قلمون
المجلة السورية للعلوم الإنسانية

قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكّمة فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مركز حرمون للدراسات المعاصرة بالتعاون مع الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية، ولها رقم دولي معياري (ISSN:25481339). تُعنى المجلة بنشر الأبحاث والدراسات الفكرية والاجتماعية والسياسية ومراجعة الكتب، ويتضمن كل عدد منها ملفًا رئيسًا ومجموعة من الأبواب الثابتة. وتستند "قلمون" إلى أخلاقيات البحث العلمي وقواعد النشر المعتمدة عالميًا، وإلى نواظم واضحة في العلاقة مع الباحثين، كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عملية التحكيم.

تطمح "قلمون" إلى طرق أبواب جديدة عبر إطلاق عملية فكرية بحثية معمّقة أساسها إعمال النقد والمراجعة وإثارة الأسئلة، وتفكيك القضايا، وبناء قضايا جديدة اعتمادًا على التجاوز والتخطي الدائمين. وتولي "قلمون" التفكر النقدي أهمية كبرى بوصفه أداة فاعلة لإعادة النظر في الأيديولوجيات والاتجاهات والمقاربات المنهجية المختلفة لقضايا الفكر والواقع. تهتم المجلة ببناء حوار تجسيري بين المفكرين والباحثين السوريين والعرب، المعاصرين والسابقين.

الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية
Syrian Society for Social Sciences

الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية

هي جمعية علمية مستقلة غير ربحية، تهدف إلى النهوض بالعلوم الاجتماعية، والإسهام في تطوير المعرفة العلمية في سورية والبلدان العربية الأخرى، وتدعيم البحث وإنتاج المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية المختلفة من خلال دعم الباحثين والبحث العلمي والأكاديمي، والإسهام في إنتاج الأبحاث في إطار العلوم الاجتماعية ونشرها، وترسيخ مبادئ السجال الفكري الحر حول التحديات المصيرية التي تواجه سورية، وبلدان المنطقة العربية. وتسعى أيضًا إلى تعزيز دور العلوم الاجتماعية المختلفة في الحياة العامة في سورية والمنطقة وفي رسم السياسات العامة فيها. ويركز أبرز أهدافها على "تنشيط العمل البحثي في الميادين الاجتماعية المختلفة، لفهم ما يجري من تغيرات حاصلة في بنية المجتمع السوري خلال الأزمة وديناميّاتها المحتملة"، و"تعزيز القدرة على فهم التحوّلات والقضايا التي تواجه المجتمع السوري".

أُسست الجمعية عام 2016 تحت شعار "الحرية الأكاديمية الكاملة للباحثين الاجتماعيين"، وشُكل مجلس إدارتها من: خضر زكريا، ساري حنفي، يوسف بريك، ريمون معلولي، حسام السعد، كرم النشار.

– هذا العدد –

الإعلام السوري

بين واقع الاستبداد ومطلب الحرية

2021-1918

محمود الوهب
جذور الصحافة السورية
وبواكيرها

حمدان العكله
جدليَّة العلاقة بين الصحافة والسُّلطة في
سورية قبل عام 1963

زينة ارحيم
الرقابة الذاتية تعود بأدوات جديدة
للإعلام السوري

فاطمة عبود
الصَّحافة النسائيَّة السورية في النصف
الأوَّل من القرن العشرين

أنور بدر
مأساة الإعلام الموحد
واغتيال الصوت الآخر

سعد الربيع
الداعمون والقطبية والاعتمادية في
سرديات الإعلام السوري المعارض

بسام سفر
ملامح من الصفحات الفنية في
الصحافة السورية ما قبل حكم البعث

طارق عزيزة
الإعلام وحرية التعبير في الدساتير السورية
المتعاقبة

هوشينك أوسي
الإعلام السوري الكردي
بعد الثورة

مجد وهيبة
الصحافة الحزبية
1918-1963

أحمد شعبان
تطور ظاهرة الناشط الإعلامي في الثورة
السورية

علي سفر
إشكاليات مواثيق الشرف الإعلامي
في سورية

مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

قرمون
المجلة السورية للعلوم الإنسانية

الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية
Syrian Society for Social Sciences

ISSN 25481339

مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية
Syrian Society for Social Sciences

قلمون
المجلة السورية للعلوم الإنسانية

قلمون
المجلة السورية للعلوم الإنسانية

فصلية محكمة يصدرها مركز حرمون للدراسات المعاصرة بالتعاون مع الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية
هذا العدد الخاص بالتعاون مع "المركز السوري للإعلام وحرية التعبير"
العدد الحادي والعشرون- تشرين الأول/ October 2022

لا تعبّر آراء الكتّاب بالضرورة عن اتجاهات يتبناها "مركز حرمون للدراسات المعاصرة"
أو "قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية" أو "الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية"

KALAMOON
THE SYRIAN JOURNAL FOR HUMAN SCIENCES
PEER-REVIEWED PERIODICAL JOURNAL

مدير مركز حرمون للدراسات المعاصرة

سمير سعيفان

رئيس التحرير

يوسف سلامة

سكرتير التحرير

سماح حكواتي

أعضاء هيئة التحرير

أحمد جاسم الحسين
إليزابيث سوزان كساب
رشيد الحاج صالح
رهف الدغلي
ساري حنفي
سلاف علوش
عبد الباسط سيدا
محمد نور النمر

رئيس الهيئة الاستشارية

خضر زكريا

أعضاء الهيئة الاستشارية

أحمد برقاوي
بدر الدين عرودكي
جاد الكريم الجباعي
خطار أبو دياب
ريمون معلولي
عزيز العظمة
غسان مرتضى
هدى الزين
يوسف بريك

الإشراف اللغوي

سلاف علوش وسماح حكواتي

الإخراج وتصميم الغلاف

باسل الحافظ

الناشر

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
HARMOON CENTER FOR CONTEMPORARY STUDIES

هاتف
الدوحة، قطر: +974 44 885 996
إسطنبول، تركيا: +90 212 524 0404

صندوق البريد: 22663 الدوحة، قطر
PTT P.K 57 إسطنبول، تركيا
البريد الإلكتروني: info@harmoon.org
الموقع الإلكتروني: www.harmoon.org

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
على البريد الإلكتروني الآتي:
kalamoon@harmoon.org

Kalamoon dergisi
ISSN: 25481339

ISSN 25481339
9 770254 813398

© جميع الحقوق محفوظة لمركز حرمون للدراسات المعاصرة

تشرين الأول/ أكتوبر 2022

المحتويات

أولًا: كلمة العدد 5

كلمة العدد — يوسف سلامة — 7

ثانيًا: ملف العدد/ الإعلام السوري بين واقع الاستبداد ومطلب الحرية 1918-2021 15

المحور الأول: مسار الإعلام السوري من الحرية إلى الاستبداد 1918-1963 17

جذور الصحافة السورية وبواكيرها — محمود الوهب — 19

الصَّحافة النسائيَّة السورية في النصف الأوَّل من القرن العشرين — فاطمة عبود — 41

ملامح من الصفحات الفنية في الصحافة السورية ما قبل حكم البعث — بسام سفر — 53

الصحافة الحزبية 1918 - 1963 — مجد وهيبة — 69

جدليَّة العلاقة بين الصحافة والسُّلطة في سورية قبل عام 1963 — حمدان العكله — 93

المحور الثاني: إعلام البعث 1963-2010 109

مأساة الإعلام الموحد واغتيال الصوت الآخر — أنور بدر — 111

الإعلام وحرية التعبير في الدساتير السورية المتعاقبة — طارق عزيزة — 139

المحور الثالث: الإعلام السوري الجديد 2011-2021 155

تطور ظاهرة الناشط الإعلامي في الثورة السورية — أحمد شعبان — 157

الرقابة الذاتية تعود بأدوات جديدة للإعلام السوري — زينة ارحيم — 187

الداعمون والقطبية والاعتمادية في سرديات الإعلام السوري المعارض — سعد الربيع — 199

الإعلام السوري الكردي بعد الثورة — هوشينك أوسي — 223

إشكاليات مواثيق الشرف الإعلامي في سورية — علي سفر — 235

ثالثًا: الدراسات 255

مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وتجلياته في الحالة السورية — طلال المصطفى 257

هل يجب أن توجد مقاييس مختلفة لكيفية فرض الأمم المتحدة العقوبات — فضل عبد الغني 271

رابعًا: مراجعات الكتب 281

مقدمة مختصرة في الشعبويّة — سلوى إسماعيل 283

العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية — محمد الدحاني 297

خامسًا: الأكاديميون السوريون في جامعات العالم 303

كيف غيرت الثورة الإعلام والفضاء العام في سورية؟ — إيناس حقي 305

أولًا: كلمة العدد

كلمة العدد

يوسف سلامة[1]

في السادس عشر من تموز/ يوليو 2021 صدر العدد السادس عشر من مجلة قلمون، وكان الملف الرئيس فيه مكرسًا لـ (النسوية السورية)، وذلك بالتعاون مع (مركز مساواة: مركز دراسات المرأة)[2]. وكانت هذه التجربة مهمة من وجهة نظرنا، لأنها أتاحت كسر طوق العزلة الذاتية الذي تضربه المؤسسات السورية معظمها على ذاتها، وتعمل منفردةً في إنجاز مشروعاتها، مع أن القضية السورية قضية واحدة غير قابلة للانقسام، حتى إن كانت كل مؤسسة تعمل في فضاءات تهمها أكثر من غيرها. وما نستهدفه من التعاون تفاعل الرؤى وتقاربها حول مفهومات الحرية والديمقراطية والمساواة، وأشكال تعيّنها داخل المجتمع السوري المتنوع سياسيًا وثقافيًا وإثنيًا. ولا يخامرنا أدنى شك في نجاح تجربة العدد السادس عشر، الأمر الذي يدفعنا إلى الانخراط في تجربة أخرى، تعزيزًا للتعاون بين المؤسسات السورية.

وما من شك في أن النتائج المشجعة للتجربة المشار إليها أعلاه قد عززت قناعتنا بضرورة العودة إليها من جديد مع مؤسسة سورية نتقاسم معها الاهتمام والعمل على ملفات متقاربة ومتداخلة. وقد بادرنا إلى الاقتراح على (المركز السوري للإعلام وحرية التعبير)[3] التعاون في إصدار ملف مشترك حول (الإعلام السوري 1918-2021)، ولم يلقَ منهم إلا كل إقبال وترحيب. وسرعان ما وضعت خطة العمل المشتركة الضرورية لبناء الملف معرفيًا ومنطقيًا.

ومن جهتنا نفخر بإنتاج هذا الملف – شراكة – بالتعاون مع مؤسسة سورية عريقة، لها تاريخها وإنجازاتها على المستوى السوري والدولي.

وفي ما يتصل بملف (الإعلام السوري) – وهو ملف سياسي بامتياز – فقد تكون نقطة البدء الصحيحة في عرض عناصره والتعليق عليها واستنباط النتائج المتضمنة في محتواه الكشف عن الماهية الجوهرية للسلطة الأسدية. وذلك لأن إعلام النظام أقام ادعاءاته بالشرعية والصدقية على مجموعة من السرديات التي لم يلتزم في أي يوم من الأيام بها حقًا وصدقًا. فتحولت بذلك إلى مجرد شعارات أيديولوجية (الوحدة والحرية والاشتراكية)، وأحدثها (المقاومة والممانعة)، شعارات تداعب ما تبقى من الأوهام في أذهان بعضهم، بينما هي بالنسبة إلى المستبدين محض قاعدة إيديولوجية زائفة تغلف مصالح القلة الحاكمة.

ولو شاء المرء أن يقدم تشخيصًا مكثفًا لماهية السلطة الأسدية عبر نصف قرن من الزمن، لما أمكنه القول إلا إن هذه السلطة قد أقامت كيانها وفكرتها الجوهرية على نفي المجتمع والدولة في سورية نفيًا مطلقًا، لكي تؤسس

(1) رئيس تحرير "قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية".

(2) مساواة: مركز دراسات المرأة http://musawasyr.org/ar/

(3) المركز السوري للإعلام وحرية التعبير https://scm.bz/

سلطة استبدادية. وقد حشدت كل المسوغات لإضفاء نوع من الشرعية على وجودها انطلاقًا من السرديات المذكورة سابقًا، وبدا لأصحاب السلطة أنها قد مكنتهم الاستيلاءَ على الحاضر السوري بدءًا من سبعينيات القرن الماضي.

ولتعميم هذا الاستيلاء على الحياة السورية ابتداء من القرن العشرين، شرعت هذه السلطة في استبعاد الشرعيات السورية كافة من مناهجها التربوية، سواء منها التاريخية والسياسية والأخلاقية. وفي هذا الإطار انصب جهدها كله على (تصحير) التاريخ السوري وإفراغ رموزه الوطنية من كل قيمة أخلاقية وإنسانية.

أما الآلية المستخدمة في هذا التصحير وذلك التعتيم، فقد كانت آلية مركبة ومعقدة. وقد تمثلت أهم عناصرها في الإيحاء بأن سورية قد كانت مكونة من مجموعة من (القبائل والطوائف والأرياف المتخلفة). ثم جاء الأسد الأب، فحولها إلى دولة عصرية. ولأن الأمر كذلك صارت سورية تستحق أن تكون (سوريا الأسد). ولما سعى الأسد الابن بعد ذلك لأن يحولها إلى دولة (ليبرالية اقتصاديًا مع المحافظة على طبيعتها الاستبدادية)، لم ينتهِ من ذلك إلا إلى تدمير الدولة والمجتمع كليهما. ومن البدهي أن هذه النتيجة المأسوية قد ترتبت على خطيئة التوريث الكبرى.

وفي الرد على مزاعم السلطة المشار إليها، حسبنا التذكير بأن (بلاد الشام) - حتى في ظل الاحتلال العثماني – كانت تشكل دومًا وحدة ديمغرافية وبنية حضارية متميزة، فضلًا عن تمتعها بثقافة تتسم بالانفتاح والتسامح. وقد كانت (دمشق) عاصمتها ومرجعيتها الإدارية، على الرغم من اعتراف الجميع بما للقدس من منزلة روحية. وكانت حلب العاصمة الاقتصادية للإقليم بأسره، ولما تزل. وما من شك في أن (بلاد الشام) كانت مؤهلة لبناء دولة عصرية وحديثة بعد الحرب العالمية الأولى، ولم يحل دون ذلك إلا المصالح الغربية في المنطقة.

ومن الناحية الموضوعية، انقسم هذا الملف إلى ثلاثة محاور كبرى، عكس كل منها – بصورة أو بأخرى- أوضاع الدولة السورية من نواح شتى، ولا سيما الأوضاع السياسية، ومدى قربها أو بعدها عن ممارسة السوريين حقَّهم في الحياة الديمقراطية، وانعكاس ذلك في ميادين الحياة الأخرى في هذا العهد أو ذاك، عبر سائر الأطوار التي مرت بها الدولة السورية منذ تأسيسها وحتى الآن.

وإذا ما التفتنا إلى أول محاوره (مسار الإعلام السوري من الحرية إلى الاستبداد: تجليات الحرية 1918-1963)، لوجدنا أن مسار الصحافة السورية يحاكي المضمون العميق لهذا العنوان. فالصحافة السورية التي كانت مكبلة بالقوانين العثمانية استعادت حريتها وحقها في التعبير الحر، حال قيام الدولة الدستورية 1918. وقد واصلت هذه الصحافة مهمتها الوطنية في مواجهة سلطات الانتداب الفرنسي دفاعًا عن حق البلاد في الاستقلال. وواجهت في كل ذلك ألوانًا من الحجب والتعطيل والإلغاء بسحب الترخيص وإلغاء الامتياز أخيرًا. وفي ما بعد استمرت هذه الصحافة في مواجهة السلطات العسكرية في خمسينيات القرن الماضي التي لم تكن أقل قسوة على الصحافة من سلطات الانتداب الفرنسي. ولم يلبث انقلاب البعث أن فاجأ الجميع عام 1963، فعطل صور التعبير الحر كلها، وما زال يعطلها حتى اليوم.

ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه الحقبة المبكرة من تاريخ الصحافة السورية قد شهدت ولادة تجربة صحافية

تدعو إلى الإعجاب. فقد ظهرت الصحيفة السياسية والعلمية والنقدية والهزلية إلى غير ذلك من النشاط الصحافي. ومما يستلفت الانتباه في هذه الحقبة المبكرة أيضًا ظهور الصحافة النسائية التي من خلالها دافعت الرائدات السوريات عن حقوق المرأة، وبصورة خاصة حقها في المساواة مع الرجل. ولم يترددنّ في نقد النظم الاجتماعية المقيدة لحرية المرأة التي تحرم عليها تجاوز عتبة بيتها للتواصل مع العالم الخارجي.

وبما أن الدولة السورية كانت في تلك المدة دولة دستورية، حرية العمل الحزبي مكفولة فيها، فقد كان من الطبيعي أن تنشأ صحف ناطقة بلسان أحزابها من ناحية، ولا تتردد في نقد الدولة أيضًا عندما تبدو لها تلك الممارسات مشوبة بالانحياز الطبقي أو السياسي. ومن ثم، فقد كان من الطبيعي أن تكون العلاقة بين الدولة وهذه الصحف علاقة متوترة في بعض الأحيان. غير أن هذا التوتر كان يبلغ ذروته في الأزمنة التي تكون فيها سلطة الدولة مغتصبة من جانب العسكر، وخاصة في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما لم تكن هذه السلطات المغتصبة تتردد لأتفه الأسباب في إغلاق الصحف بصورة نهائية.

وقد كانت تجربة الوحدة السورية-المصرية 1958 هي الضربة القاضية لحرية الصحافة وحرية العمل السياسي بعد أن أصر عبد الناصر على إلغاء الأحزاب السورية جميعها أسوة بما كان قد فعله في مصر.

ومع ذلك، فقد كان للصحافة دور تشجيعي وترحيبي بالوحدة السورية المصرية (1958 - 1961)، وعدت ذلك نصرًا قوميًا، ولكن ما إن بدأت الوحدة تتحوَّل من فكرة إلى واقع حتى ظهرت التحديات، إذ اشترط جمال عبد الناصر إيقاف وسائل الإعلام والأحزاب السياسية لإتمام الوحدة، وتحقيق مركزية القرار، وقد قبلت الصحافة السورية بذلك على أمل قيام وحدة عربية، ولو على حساب شيء من الديمقراطية، في حين رفضت أحزاب عدة هذا الشرط، ولعلَّ الحزب الشيوعي السوري من أبرزها، فقد بقي رافضًا هذه الوحدة، وفكرة حلِّ نفسه. وبذلك احتكرت السلطة المركزية وسائل الإعلام جميعها، وألغت الصحف إلا التي تملكها السلطة الجديدة أو التي تراها أهلًا للالتزام بمواقفها، فخضعت الصحافة للتوجيه، وقد فرضت رقابة شديدة على دور النشر والطبع والمجلات، ومُنِع دخول عدد كبير من المجلات الخارجية التي قد تنتقد التجربة الوحدوية، فازدادت سيطرة الأجهزة البوليسية على الفكر والصحافة، حيث أراد عبد الناصر إحداث مواءمة لوضع الصحافة في سورية مع مثيلتها في مصر، فشكَّل ((ذلك أقسى ضربة وجِّهت لحرية الرأي والتعبير والصحافة تلقاها المجتمع السوري بشكل طوعي))[4]، أمَّا الصحف التي استمرت تحت رقابة سلطات الوحدة وموافقتها، فقد تحوَّلت إلى وسيلة لنشر الشعارات القومية التي لم تتصل بالواقع.

والخلاصة التي ينتهي إليها هذا المحور هي أن الدولة السورية قد كانت دولة دستورية وديمقراطية حتى مطلع الستينيات من القرن الماضي. وقيام الوحدة السورية المصرية وتدخل العسكر في الحياة العامة هو ما أفضى إلى اختطاف الدولة وأسرها في قبضة الانقلاب البعثي 1963، وهو ما تجسد في صورة نفي مطلق للدولة والمجتمع في سورية، ولم يزل هذا النفي مستمرًا حتى هذه اللحظة.

أما المحور الثاني من محاور هذا الملف: (إعلام البعث ومراحله 1963-2010)، فيتعامل مع المرحلة التاريخية الأطول التي شهدت حكم آل الأسد لسورية حكمًا مستقرًا، بصورة نسبية، مع استثناء وحيد يتمثل في النزاع

(4) د.م، "حالة الإعلام وحرية التعبير سورية حتى 2006"، تقرير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، (2006/12/02)، ص6.

المرير بين النظام و(الجماعة الإسلامية المقاتلة)، والذي انتهى بهزيمة التمرد ودمار مدينة (حماة). وعلى أي حال لقد كان هذا النزاع بين جماعتين تتنازعان على الاستبداد بالبلاد والعباد.

وما من شك في أن الزمن الممتد بين عامي 1963-1970 قد كان زمن نزاعات وتصفية حسابات في الداخل بين البعثيين أنفسهم، عسكرًا ومدنيين. ولكنه كان أيضًا زمنًا ذاقت فيه جيوش الأنظمة العربية الاستبدادية أبشع الهزائم أما الإسرائيليين، خسرت فيه هذه الجيوش أضعاف ما خسرته جيوش الملوك المهزومين أمام إسرائيل عام 1948. وخسرت سورية في هذه الهزيمة قطعة من أجمل بقاعها وأخصبها وأكثرها أهمية من الناحية الاستراتيجية؛ وهي الجولان. ولقد استفاد (حافظ أسد) من كل ما حدث، وخاض الجولة الأخيرة ضد الرفاق البعثيين، فأنزل عَلِيَتهم سجنَ المزة العسكري، وروّض جماهيرهم على الطاعة واستعذاب طعم (التصحيح) بكل ما يعنيه من استبداد وتفرد بالسلطة من دون الجميع.

غير أن المرحلة السابقة على ما سمي بالتصحيح قد نجحت في تحويل السنين السبع إلى (سبع عجاف) بالنسبة إلى كل شيء في سورية، وخاصة بالنسبة إلى الإعلام، حتى إن حافظ أسد في السبعينيات قد وجد الإعلام خاويًا إلا من جريدتين سياسيتين؛ البعث والثورة. ولم يكن في حاجة إلا إلى إصدار صحيفة واحدة هي (صحيفة تشرين)، تخليدًا لانتصاره على رفاق الأمس وعلى السوريين جميعهم.

لقد تجاوز (حافظ أسد) الرفاق ومشروعهم – أيًا كان هذا المشروع – منعطفًا إلى بناء مشروع عائلي وراثي باستخدام الجميع وقودًا لهذا المشروع، وعلى رأسهم أفراد الطائفة العلوية، ومن شاء من الأقليات السير في هذا الطريق. ولم يكن من الممكن المضي في هذا المشروع إلا بإلغاء الدولة ونفي المجتمع، لأن ما ابتغاه حافظ اسد مناقض للتاريخ والمنطق. وقد استلزم ذلك كله خلق نزعة (شعبوية) طاغية، تحول بمقتضاها كل شيء في سورية إلى (منظمات شعبية). وصار لكل منظمة إعلامها وجرائدها ومهرجاناتها التي تؤيد (القائد الخالد)، وفي خضم هذه (الشعبوية) ذابت سورية، وتحولت إلى شبح ملحق بـ(القائد الخالد).

هذه هي القواعد التي أقيم عليها الإعلام في عصر (الأسد الأب)، سواء كان صحافيًا أم إذاعيًا أم تلفزيونيًا. يضاف إلى ذلك عزل سورية بالكامل عن محيطها الخارجي الإقليمي والدولي، وفرض حجاب من الجهل لم يعد السوريون نتيجة له يعلمون كثيرًا عما يجري حولهم من تطورات وتغيرات، وخاصة ما يجري في عالم الإعلام؛ أساليب وأدوات. وهكذا لم تستطع إلا قلة من السوريين الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة بل إن هذه الوسائل نفسها وضعت تحت أشد أنواع المراقبة السياسية والمتابعة الأمنية.

وخلال السنوات العشر الأولى من حكم الوريث لم تتفتق العبقرية الإعلامية في عهده إلا عن فكرة عقيمة متناقضة تسعى إلى التوحيد بين (دولة ليبرالية اقتصاديًا، مع تجربة إعلامية محكومة بالطابع الاستبدادي للدولة)، فلم ينتج من هذا التناقض إلا كيانات صحافية محدودة، سرعان ما خشي الاستبداد من أثرها، فعطلها بما فرض عليها من خطوط حمر غير مستقرة، ويصعب التنبؤ بظهورها أو اختفائها.

وكانت النتيجة الطبيعية أن الكيانات الصحافية جميعها – التي يفترض أنها نشأت مستقلة عن النظام – لقيت مصيرها المحتوم، لأن استمرارها كان مشروطًا بخضوعها لقواعد متناقضة مع طبيعة الصحافة الحرة.

ويبدو أن الشخص الوحيد الذي بدا له أنه قد نجح في هذا الاختبار، أي الجمع بين الليبرالية والاستبداد في كيان واحد، هو بشار الأسد. والحقيقة هي أن الصحافيين قد كانوا مصيبين، وكان هو المخطئ الوحيد. وكل ما انتهت إليه تجربته أن دمر ما تبقى من الدولة، وتماسك المجتمع السوري الذي كان قد بلغ حد الكسر لهشاشته. وكانت الثورة هي الحل الذي اختاره المجتمع السوري بأكمله.

وقد احتوى هذا المحور على بحثين مميزين ناقش أولهما كل ما يتصل بالإعلام في عهد الأسد الأب، بينما انصب البحث الثاني على مناقشة تطور الموقف من حرية الإعلام في الدساتير السورية المتعاقبة.

المحور الثالث (مسار الإعلام السوري الجديد 2011-2021). لقد شككك كثيرون من المطلعين على الشأن السوري من غير السوريين بإمكان انتقال الربيع العربي من تونس ومصر إلى سورية. وكانوا محقين، ليقينهم أن النظام مستعد لممارسة سلوك الدولة المتوحشة حيال الشعب السوري عند أبسط حركة تمرد تصدر عنه. ولكن كان للسوريين العاديين والبسطاء رأي آخر هو تفجير ثورة الحرية والكرامة في شهر آذار/ مارس لعام 2011، بعد أكثر من أربعين عامًا من القمع المنظم والإفقار الممنهج.

ولما كانت العلاقة بين الإعلام والأوضاع السياسية المستجدة علاقة تفاعلية، سرعان ما وجد الناشطون والتنسيقيات أنفسهم يدشنون أنماطًا مستحدثة من التغطيات ونقل الأخبار، مما لم يكن للشباب والشابات السوريين سبق علم به. وبدأ الإعلام يتقدم بتقدم الثورة، وكان بمنزلة المصدر الوحيد لإطْلاعِ العالم على ما يجري من فظاعات على الأرض السورية، فالنظام – كما هي عادته – أغلق سورية في وجه أجهزة الإعلام الدولية، ولم يستثن من ذلك إلا إعلام الدول المتحالفة معه والداعمة له عسكريًا واقتصاديًا. وكل ذلك يفسر الدور الجوهري الذي لعبته الشابات والشباب في حياة الثورة وفاعلياتها منذ اللحظة الأولى لتفجرها. ولا نملك إلا الانحناء تقديرًا لهذه البطولات، وخاصة أولئك الذين قضوا في أثناء قيامهم بالخدمات الصحافية الجليلة في أصعب الظروف الأمنية، في مواجهة الميلشيات الطائفية والحزبية ومقاتلي حزب الله الذين كانوا على استعداد لإطلاق النار على كل من كان يحمل هاتفًا أو كاميرا.

والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها هي أنه على الرغم من مرور أكثر من عشرة أعوام على نشأة الإعلام السوري الجديد، فإنه ما يزال ظاهرة واقعة في إطار النمو والتطور. إنه ما يزال قيد التكوين المستمر، وسيظل هذا حاله، طالما أنه إعلام مهاجر. فمن غير الإنصاف النظر إليه وكأنه إعلام وطني مستقر مدعوم من المجتمع، والدولة – على الأقل – محايدة تجاهه. ولكنه، مع ذلك، إعلام وطني لأنه يتبنى قيم الثورة، ويدافع عنها، ويبدي الولاء لها بكل تأكيد. غير أن الولاء للثورة لا يتعارض، بحال ومن الأحوال، مع التسلح بنزعة نقدية تجاه بعض من ينسبون أنفسهم إلى الثورة، وتجاه بعض وقائع الثورة نفسها بل إن التوجهات النقدية الموضوعية هي ما يشهد على وطنية هذا الإعلام وسوريته أولًا وقبل كل شيء.

ولأن هذا الإعلام ما يزال قيد التكوين والتطور، فقد تكون الوسيلة المثلى للتفاعل معه هي الانخراط في مساءلته حول بعض المشكلات التي تتعلق بأدواته ومضمونه، بديلًا من الاكتفاء بعرض ما أنجز في هذا المحور من الملف. ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الأبحاث التي احتوى عليها هذا المحور قد اتسمت بقدر كبير من العمق والشمول والدقة المنهجية والخبرة التي تنبض بأشكال جديدة للحياة، وبالخلق والجدة في كثير من عناصرها.

والآن فلننتقل إلى إثارة بعض التساؤلات المتعلقة بالإعلام السوري الجديد، لا بحثًا عن أوجه القصور فيه، وإنما سعيًا لبلورة بعض عناصره، ما يسهم في جعل العلاقة بينه وبين المستهلك السوري منطلقة من الرغبة في الفهم المتبادل بين الطرفين.

وعلى سبيل المثال: إلى أي حد كان هذا الإعلام قادرًا على الوفاء بالحاجات المستجدة لتعبير الثورة السورية عن نفسها، الأمر الذي يستدعي منه اللجوء إلى أساليب جديدة في التعبير، وأدوات مختلفة في النقل والتوصيل. وقبل هذا وذاك، لغة جديدة مفهومة، ليس فقط من جانب السوريين، وإنما أيضًا من قبل صناع القرار في الإقليم والعالم؟.

ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى التساؤل عن قدرة هذا الإعلام على الإقناع. ولا ينفصل سؤال الإقناع عن سؤال الصدق والموضوعية. فإلى أي حد كان هذا الإعلام موضوعيًا بحيث لا يكتفي بنقد النظام وفضح انتهاكاته حقوقَ الإنسان، فهذه واحدة من وظائفه الجوهرية، وقد قام بها فعلًا، ولكن من المهم التساؤل أيضًا عن الحدود التي بلغها في نقد الانتهاكات التي قامت بها بعض الجهات التي تنتسب إلى الثورة أو تنسب نفسها إليها، أم إنه في هذه الحالة اكتفى بتجميل انتهاكات هذه الجهة، بينما كان يجدر به أن يكون نقديًا حتى عندما يتعلق الأمر بجهات كتلك؟.

ومن الأسئلة المهمة التي لا بد من طرحها: إلى أي حد نجح هذا الإعلام في تحقيق الاستقلال – ولو النسبي – عن أجندات الممولين، أم تراه ظل حبيسًا في تلك الأجندات؟ فنجاحه في تحقيق درجة من الاستقلال النسبي، على الأقل، هو ما يؤهله لامتلاك الأثر في الرأي العام السوري والرأي العام العالمي، وفي إقناع رجال الأعلام والساسة وصناع القرار في المستويين الوطني والدولي.

ولعل السؤال الأهم والأخطر – وعلينا مواجهته بكل صراحة وصدق ووضوح – هو: هل حقق الإعلام السوري البديل درجة مقبولة من الاستقلال – وبالذات الاستقلال عن إعلام النظام – أم إنه لم يزل في كثير من أوجه أداءه محكومًا بأداء إعلام النظام ولغته وأساليبه؟ والمقصود بذلك: هل أصبح هذا الإعلام قادرًا على امتلاك سردية مستقلة خاصة به عن الأحداث، أم إن الإعلام البديل ما يزال مستندًا في أدائه على نقد السرديات التي يقدمها إعلام النظام، ما يجعله أسيرًا للغة التي ينقدها، ولمضمون السردية التي يرفضها؟. فنحن هنا إذن بإزاء السؤال عن الهوية: فإلى أي حد امتلك الإعلام السوري البديل هوية تميزه وتعزله عن إعلام النظام والتبعية له؟. ومن حيث المبدأ، قد تبدو عشرة أعوام مدة كافية لبناء الهوية والاستقلال، ولكن في المقابل لا بد من النظر – بصورة جدية – إلى ما للتمزق والنزوح والهجرة واشتراطات الممولين من أثر يصعب إنكاره. وعلى الرغم من ذلك كله يبقى سؤال الهوية والاستقلال والسردية المستقلة قضايا مطروحة للمناقشة والنظر الجدي المسؤول.

ومن الإنصاف ألا نغادر هذه الافتتاحية من دون الإشارة – ولو بسرعة خاطفة – إلى تجربة (الرقابة الذاتية) التي اضطر الصحافيون والصحافيات إلى ممارستها راغمين، نتيجة لوقوعهم في حصار عدم النجاح في الخروج منه مكافئ لأن يكون المرء حيًا أو ميتًا. والحصار راجع إلى أن مهمة الصحف نقل الحقيقة نقلًا موضوعيًا ومن دون انحياز، من حيث المبدأ، مع الالتزام بكل التدابير لحفظ البقاء وصون الحياة. ولكن جمهور الثورة جمهور متنوع، والحقيقة لا ترضي الأيديولوجيات كلها، ولا يتردد (الشرعيون) في إصدار الأحكام بالموت اعتمادًا على ما منحوا

أنفسَهم من القضاء بالحياة أو الموت. ومن الطرف الآخر، هناك النظام الذي يرفض أي توثيق لانتهاكاته، وهو لذلك مستعد لممارسة القتل من دون تردد. وهناك أطياف ربما تكون أقل تشددًا، ولكنها مع ذلك لا تتردد في أن تنسب إلى التغطية التي يقوم بها الصحافيون قصفَ النظام هذه المنطقة أو تلك من المناطق الثائرة.

هذه الصعوبات والضغوط كلها ألجأت الإعلاميين إلى نوع من (الرقابة الذاتية) التي يضطر الصحافي بموجبها إلى حجب أجزاء من الحقيقة، وهو ما يشكل مصدرًا لآلامه الوجدانية والأخلاقية والمهنية. وهذا ما جعل بعض الصحافيين – في منتصف الطريق أو في آخره – يمسكون عن الكتابة الصحافية وحتى عن الكتابة الأكاديمية، حتى بعد مغادرتهم سورية. والمرجو من هؤلاء استكشاف ما يمكنهم من العودة إلى مهنتهم، وإغناء الجمهور بإسهاماتهم وكتاباتهم، مع كل إحساسنا بآلامهم وتقديرنا المخاطر التي عاشوا في خضمها سنوات الثورة من داخل الحديد والرماد.

في الختام، لا بد من توجيه الشكر إلى كل من قدم جهدًا أو رأيًا كان له أثر إيجابي في تصويب فكرة أو تصحيح مسار. وفي هذا الإطار نتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى السيد (مازن درويش) رئيس المركز السوري السوري للإعلام وحرية التعبير، وفريقه - وخاصة السيدة (يارا بدر) - على ما بذلوا من جهد في الحوار والتخطيط، وفي اقتراح الأفكار المثمرة، وفي اختيار أفضل الباحثين للكتابة في هذا الملف المهم والمعقد في آن معًا. وأتقدم بشكر خاص إلى الصديق أنور بدر رئيس تحرير مجلة (أوراق سورية) على جهده المتميز الذي واكب مراحل العمل في هذا الملف كلها.

ولا بد من تقديم الشكر الكبير والجزيل لفريق المجلة الفني الذي نهض بعبء تحرير العدد وتدقيقه بكامل محتوياته على أفضل وجه ممكن. فللسيدتين: سلاف علوش، وسماح حكواتي (سكرتيرة تحرير المجلة) خالص الشكر وعظيم الامتنان. وإن أنسى لا أنسى اللمسات الفنية للصديق (باسل الحافظ) مخرج المجلة، فبلمساته اكتسبت المجلة روعة وبهاء.

ثانيًا: ملف العدد

الإعلام السوري بين واقع الاستبداد ومطلب الحرية

2021-1918

المحور الأول: مسار الإعلام السوري من الحرية إلى الاستبداد

تجليات الحرية 1918-1963

جذور الصحافة السورية وبواكيرها

محمود الوهب[1]

أولًا: الهدف من البحث

يخوض هذا البحث في أوضاع التي استدعت نمو بذور الصحافة السورية في أماكن ظهورها الرئيسة في نهاية القرن التاسع عشر، ويحاول تسليط الضوء على بداياتها الأولى، ومعاناة روادها في أجواء لم تكن معها الحرية قادرة على فرش التربة الملائمة لها، ويكشف البحث عن ماهية التجارب الأولى، وتطلع روادها نحو آفاق سورية تأخذ بعوامل النهوض والارتقاء من خلال ما يبذله أبناؤها الذين يتخذون من الفكر والثقافة عمومًا نهجًا ووسيلةً لبلوغ دولة حديثة تكفل لمواطنيها حقوقًا متساوية، وتسهم في ارتقاء بلادهم. ويدقق البحث في العوامل المعوقة، وفي تصميم هؤلاء على النجاح وتحقيق الغاية، ويؤكد البحث أهمية دور الصحافة في وعي الحياة السياسية والثقافية، إذ الصحافة وسيلة ناجعة للحفر في جدر بدت آنذاك راسخة، لكنها سرعان ما تهالكت أمام حركة الحياة، وعزيمة ذوي الأرواح الوطنية والعقول المتفتحة.

ويفرد البحث إلى جانب القامات الثقافية الكبرى مجالًا أوسع للصحافي الشاب المنور الحلبي عبد الرحمن الكواكبي الرجل الأكثر استنارة وشجاعة في قول كلمته المؤكدة لاستقلال سلطة الصحافة، ودورها الفاعل في بناء الدولة الحديثة المتصفة بالحرية والعدالة الاجتماعية الخالية من الفساد والارتزاق. ولا يخفى إسهامها في تفتيح العقول على عالم الإنسان وثقافته وآدابه، وتوعيته بحقوقه العامة، وبالقيم الإنسانية المشتركة. ويُبرز البحث في النهاية تأكيد صحة نضال أوائل السوريين عبر الكلمة الحرة المفعمة بمحبة الوطن والإنسان.

ثانيًا: مقدمة عامة

كان التطلع إلى الحرية سمة عامة تطبع ولايات الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر، ومنها الولايات السورية، وكانت الصحافة حلمًا يلح على طلائع تفتحت عقولها باكتساب العلم والمعرفة، فرأت في الصحافة وسيلة للتعبير عن طلب الحرية، فالصحافة معيار لمستوى وجود الحرية كما يراها حسين عبد القادر: ((فإذا لم يكن الناس أحرارًا في الفكر والتعبير عن آرائهم فليس ثمة ديمقراطية، حتى في ظل النظام الديمقراطي يفقد الناس حريتهم إذا لم يمارسوها))[2]، ويتابع فيقول: ((فإذا لم يمارس الناس بوجه عام حق المناقشة الحرة فإنهم يبددون حق التصويت ويفسدون جوهر الديمقراطية))[3]، فالصحافة صورة تعكس تجليات الحرية والنزوع

(1) كاتب وصحافي وقاص سوري.

(2) حسين عبد القادر، الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة. ط1، (الجيزة: وكالة الصحافة العربية، 2020)، ص12.

(3) حسين عبد القادر، الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة، ص12.

نحو الاستقلال الفردي والوطني.

أخذت الصحافة السورية تحبو وتتعثر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في إطار سلطة الاستبداد، وقد رافق بداياتها ظهور قوانين تقيّد حريتها درجة تفريغها من محتواها، وإلغائها عندما تقضي إرادة السلاطين والولاة وأدواتهم، إضافة إلى مواقف رجال الدين الرافضة أصلًا استخدام المطبعة والصحافة معًا. لكن بذور الصحافة مضت تخط طريقها بإرادة روَّادها التي لم تلن، على الرغم من تشدد القوانين المنظمة لها، فقد تقضي أحيانًا بإغلاق الصحيفة، ومصادرة لوازمها، فضلًا عن الرقيب المسمى (المكتوبجي) الذي يضع نفسه فوق القوانين على الرغم من جهله بأبسط مفردات اللغة.

ومن هنا كان الصحافيون الأوائل يحفرون الصخور بأظافرهم في انتقادهم الشكل القديم للدولة، وتبشيرهم بقيم الحرية والعدالة، وجاءت كتاباتهم تلبية لحاجة يتلمسها الشباب العربي الذي أدرك أهمية إصلاح ما يمكن إصلاحه متأثرين بما شاهدوه أو سمعوه عن أثر الحرية في تقدم المجتمعات الأوروبية، وهكذا رغبوا في مناهضة الاستبداد وتأثيره في تخلف البلاد والعباد، فكان مجال الثقافة والأدب عبر الصحافة سبيلًا إلى نشاطهم مع نهايات الدولة التي كانت تنوس بين ترسيخ ما هو قائم، والتطلع نحو التغيير والتجديد.

ثالثًا: موجز عن بدايات الصحافة السورية

لم تر بواكير الصحف السورية النور إلا خلال انعطاف تاريخي نمت معه أدوات صناعة الصحافة ووسائلها، وغدت في متناول الكل، يقول المؤرخ الفرنسي إميل بوافان:

((فما إن انتصف القرن التاسع عشر حتى كان التطور الاقتصادي قد أحدث انقلابًا عنيفًا في الوسائل الفنية للصحافة (الإخراج، الطباعة، الصور، الألوان، رخص ثمن الورق، قلة تكاليف الطباعة، إدخال البخار ثم الكهرباء للآلات التي تستخدم في صناعة الصحف ما جعل الصحف في متناول كل يد)).[4]

أخذت بواكير الصحافة السورية تظهر في المدن السورية على يد بعض الدول الأوروبية وأميركا، لكنها عنيت بأخبار دولها ومجتمعاتها وبعثاتها. أما الصحافة السورية التي سنمضي مع روادها الأوائل، وهم ينهضون بها في الآستانة وبيروت ودمشق وحلب في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فقد آذنت بعهد جديد من الحرية والثقافة التي تنطوي على الأدب والعلوم وعموم المعارف، وكان لها دور مهم في تخليص اللغة العربية من شوائب لحقتها، وقد حققوا ما طمحوا إليه مقدِّمين أثمانًا باهظة. وقد نشأ بعض تلك الصحف في الآستانة ثم انتقلت هذه الصحف إلى المدن السورية الكبرى؛ بيروت ودمشق وحلب.

(4) إميل بوافان، تاريخ الصحافة، محمد إسماعيل (مترجمًا)، محمود نجيب أبو الليل (مراجعًا)، (القاهرة: وكالة الصحافة العربية، ناشرون)، ص12.

1. أهم الصحف السورية

أ. مرآة الأحوال

صدرت في عهد السلطان عبد المجيد، حين أخذت الصحافة السورية بالتطور والتنوع والانتشار لدى تسرب بعض الأفكار من الغرب إلى الإمبراطورية العثمانية، آنذاك كان الشاب الحلبي رزق الله حسون عام 1855 في الآستانة، وبالمصادفة قامت حرب القرم، فوجدها مناسبة لإصدار جريدته (مرآة الأحوال) أول جريدة عربية تصدر في الآستانة، ولمع اسم منشئها من خلال تغطيته أخبار تلك الحرب، يقول عنه فيليب طرازي: ((أما أول رجل عربي الأصل أصدر باسمه صحيفة عربية، واستحق دون سواه هذه المكرمة الجليلة، فهو رزق الله حسون الحلبي منشئ (مرآة الأحوال) ولأجل ذلك يمكننا بكل صواب أن نسميه: إمام النهضة الصحافية عندنا بلا مراء، بل جد الصحفيين وزعيمهم على الإطلاق)).[5]

ب. صحيفة السلطنة

بعد إصدار السلطان عبد المجيد (1839 - 1886) منشور (الكولخانة) في 26 شعبان 1255هـ آب/ أغسطس 1839م الذي يقضي بتحديث قانون الضرائب، وتحديد سنوات الخدمة العسكرية، وتقريره (أمنية الروح والعرض والمال)، ما يعني إحداث نوع من الحرية والانفراج، ((أسس في الآستانة إسكندر شلهوب السوري الأصل جريدة (السلطنة) باللغة العربية عام 1857 لكنه أوقفها قبل أن تكمل سنتها الأولى إذ لم يستطع الإنفاق عليها، كما لم يجد المحررين اللازمين)).[6]

ج. حديقة الأخبار

هي أول جريدة خرجت من إطار الآستانة إلى بلاد الشام، أنشأها خليل خوري بموجب رخصة نظامية في الأول من كانون الثاني/ يناير عام 1858، وقد جاء في مقدمة العدد الأول أنه أسماها (الفجر المنير) ثمَّ (حديقة الأخبار)، وعرَّف عنها بالكلمة الفرنسية (جورنال) التي تعني (يومي)، وحدد إصدارها مرة في الأسبوع، وقسمها إلى أربعة أقسام؛ الأول للأخبار السورية وللأجنبية المترجمة، والثاني لنِبَذٍ وفوائد علمية، أما الثالث فخصصه لملاحظات وتجارب، وخصص القسم الأخير للتاريخ، إذ تقتطع في نهاية العام الأوراق الأخيرة من الجريدة لتكون كتابًا في التاريخ. و((كانت حديقة الأخبار المظهر الوحيد للرسائل العمومية، والأنباء المفيدة، وتنشيط الناس، على إقامة المدارس وتعميم الزراعة، وترويج الصناعة، وتحسين التربية والأخلاق والعادات، وقد حافظت في جميع أدوار حياتها على مبدأ الاستقامة والعدل وحب النفع العام)).[7]

(5) فيليب طرّازي، تاريخ الصحافة السورية العربية، ج1، (بيروت: المطبعة الأدبية، 1913)، ص 47.

(6) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، (باريس: مطبعة أسمار، د.ت)، ص 57.

(7) فيليب طرّازي، تاريخ الصحافة السورية العربية، ج2، ص 57.

د. نفير سورية

انبرى بطرس البستاني بعد انتهاء حرب الفتنة الطائفية عام 1860 إلى تأسيسها وإعطائها طابعًا أدبيًا ذا محتوى وطني، ولا سيما في ما يكتبه، ويقصد بالوطني ترابط الطوائف المختلفة، والأديان المتعددة. ومما ورد في بعض مقالاته: ((يا أبناء الوطن إن الفظائع والمنكرات التي ارتكبها أشقياؤنا هذه السنة كسرت القلوب، وأسالت الدموع، وعكرت صفاء الألفة، وأضاعت حق الجوار..))[8]، وقد أوقفها صاحبها بعد ثلاثة عشر عددًا، وكانت تصدر من صفحتين، وكأنها أدت غرضًا مرسومًا لها.

2. صحف أولى صدر بعضها خارج الأراضي الشامية

لا بد من الإشارة أولًا إلى أن كثيرًا من الصحف السورية صدرت في البداية في الآستانة أو في بلدان أوروبية حيث المجال أرحب والحرية أوسع ومنها:

أ. عطارد

((صدرت هذه الصحيفة في مرسيليا / إيطاليا وأصدرها مستشرق عاش معظم حياته في بيروت يعلم اللغة العربية، وكان عضوًا في الجمعية السورية، وهي صحيفة أدبية، وتنشر أحيانًا مقالات دينية صدرت عام 1858 وأغلقت بعد عام من صدورها)).[9]

ب. صحيفة برجيس باريس

((أصدرها عام 1858 شاب سوري الأصل من جبل لبنان هو الكونت رشيد الدحداح وتعد باكورة الصحف العربية بكبر حجمها وجودة حروفها وإتقان طبعها واتساع مواضيعها..))[10]

ج. صحيفة الجوائب

أسسها أحمد فارس الشدياق اللبناني في تموز/ يوليو عام 1860، وقد انتشرت الجريدة شرقًا وغربًا ونالت شهرة واسعة، ((فكان يقرؤها سلاطين العرب وملوكهم وأمراؤهم وعلماؤهم في تركيا ومصر والمغرب والجزائر وتونس، وقد ساعد السلطان عبد العزيز على توسيع نطاق هذه الجريدة لبث فكرة الخلافة الإسلامية بين المسلمين خارج الدولة العثمانية))[11]؛ و((كان صاحبها يقبض كل سنة من السلطان مبلغ 500 ليرة عثمانية، وكل

(8) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 66.

(9) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص67.

(10) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص67

(11) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 68.

من الخديوي إسماعيل ومحمد الصادق باي تونس مثل هذا المبلغ..))[12] و((كانت الجوائب لا تخلو من مناظرات سياسية وعلمية بين صاحبها وكبار علماء عصره ومنهم: الشيخ إبراهيم اليازجي، والكونت رشيد الدحداح، والشيخ إبراهيم الأحدب، والدكتور لويس صابونجي، والشيخ سعيد الشرتوني، والمعلم بطرس البستاني، ورزق الله حسون، ويوسف باقوس، وسواهم من الجهابذة)).[13]

د. صحيفتا سورية ولبنان

على الرغم من أن السلطان عبد العزيز (1861 - 1876) كان ميالًا إلى الأخذ بحرية الصحافة إلا أنه وجد نفسه محرجًا، فأصدر قانونًا للصحف في شهر آب/ أغسطس من عام 1865 عرف بـ(قانون الصحافة الإسلامية)، وخلاصته، كما غيره من قوانين الصحافة، تتلخص بثلاثة أمور: الإنذار، فالتعطيل، ثم اضطهاد الصحيفة والصحافيين مع العقوبات طبعًا[14]. ومع ذلك فثمة حرية صحافية نسبية.

ففي تلك الأجواء المكفهرة صدرت صحيفتان رسميتان تنقلان أخبار الدولة وشؤونها، واحدة في دمشق اسمها: **(سورية)**، وتنشر باللغتين العربية والتركية أوامر السلطات العثمانية وأخبارها، لكنها تبث، على نحو أو آخر، الروح الوطنية السورية سرًا، وهي جريدة أسبوعية، وقد صدرت بتاريخ 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1865، وأهم محرريها أديب نظمي ومحمد كرد علي، ولم يكن لها اهتمام بالأدب أو الثقافة ولا السياسة. وأما الثانية، فقد صدرت في بيت الدين ودير القمر، أنشأها حاكم جبل لبنان داود باشا باسم: **(لبنان)** عام 1867، وتنشر باللغتين العربية والفرنسية، وظهرت في أربع صفحات حسنة التبويب، ولها مراسلون. وكان إلى جانب هاتين الصحيفتين نشرتان شعبيتان في بيروت هما: (النشرة الشهرية) و(الشركة الشهرية).[15]

هـ. صحيفة فرات

ولعلَّ الصحيفتين السابقتين حرضتا والي حلب جودت باشا ذا المكانة العلمية وهو المؤرخ التركي المعروف على إصدار صحيفة عام 1867 أطلق عليها اسم **(فرات)**، وخصصها لنشر أخبار الولاية وأوامر الحكومة وإعلاناتها، وكانت تطبع باللسانين العربي والتركي، ثم أضيف إليهما اللسان الأرمني مدة سنة ونصف، لتعود إلى عهدها السابق، ثم لتحتجب.

و. صحيفة دمشق

صدرت هذه الصحيفة عام 1878، وتنشر باللغتين العربية والتركية، وصاحبها أحمد عزت باشا العابد. نشر العابد فيها فصولًا تشيد بالعرب ومفاخرهم وفضائلهم، واعتزلت بعد أربعة أشهر، لكنها عاودت الظهور

(12) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 68.

(13) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 68.

(14) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 80-81.

(15) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 81.

بعدما أوعز أحمد مدحت باشا الذي يميل إلى التحرر بإعادة إصدارها، وحرر حينذاك قسم اللغة العربية سليم حنحوري، وكان آخر عهدها عام1887. يذكر أن هذه الصحف نشأت وسط تيارين سياسيين، أحدهما يبغي التقدم والرفعة لبلاده وللقومية العربية، أما الثاني فكان مثبِّطًا، ويلجأ أحيانًا إلى الدسائس والفتن، لكن تصميم الأول ونظرته المستقبلية القوية رسخت خطواته وإيمانه بصحة ما يقوم به، وجعله تاريخًا لبدايات نستنير بها الآن.

ز. صحيفة لسان الحال

لخليل سركيس صدرت في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1877 في بيروت، واختطت لنفسها أسلوبًا معتدلًا، وكانت نصف أسبوعية، ثم صدرت ثلاث مرات في الأسبوع، ثم أربع مرات إلى أن غدت يومية في 23 أيلول/ سبتمبر 1895، وعن ذلك أخذت تصدر عددًا أسبوعيًا يتضمن خلاصة حوادث الأسبوع وأخباره المهمة، واقترحت على المتأدبين أن يضعوا إلى جانب المصطلح الأجنبي ما يوضحه باللغة العربية، وكانت ذات تبويب جيد، ففي ((الصفحة الأولى افتتاحية سياسية وعمرانية وبريد أوروبا وخلاصة أخبار صحف الكون، وفي الصفحة الثانية الأنباء البرقة والأخبار المحلية ومراسلة الجهات وفي الثالثة أسعار التجارة والقراطيس المالية، وحركة البواخر وأحوال ميزان الحرارة والمطر، وفصل من رواية تهذيبية يستطيع قراءتها كل إنسان لخلوِّها من كل ما يشين الآداب، أما الصفحة الرابعة فمخصصة للإعلانات)).[16]

3. نشرات وصحف دينية وجامعة

هي نشرات وصحف تتبع الكنائس عمومًا، ونشأت بدفع من الحملات التبشيرية، ومساعدتها، وتتحدث باسم الطوائف التي تمثلها هذه الدولة الأوروبية أو تلك، ومنها نشرة شهرية دينية مصورة صدرت تحت اسم كوكب (الصبح المنير) لتوزيعها مجانًا على تلامذة مدارس البروتستانت، أصدرها القسوس الأميركيون في أول كانون الثاني/ يناير 1871، وتعطلت بعد مدة لأنها لم تكن قد حصلت على رخصة رسمية في وقت الإصدار[17]، ومن أهم الصحف الدينية:

أ. صحيفة البشير

أُسست (صحيفة البشير) عام 1870 على أنقاض (مجلة المهماز) التي أنشأها (خليل عطية) في بيروت شباط 1870، أما البشير فقد أسسها الأب أمبروسيوس مونو رئيس الآباء اليسوعيين في سورية لخدمة الطوائف الكاثوليكية الشرقية، وقد اتخذت كلمات السيد المسيح شعارًا لها: ((تعرفون الحق والحق يحرركم)) اشتهرت (البشير) بصدق الرواية وجرأة الكلمة، وكانت تتناول المسائل الدينية وبعض الأخبار المحلية.[18]

(16) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص113.

(17) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 89.

(18) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص88.

ب. صحيفة ثمرات الفنون

هي صحيفة إسلامية متعصبة أصدرتها جمعية الفنون في 30 نيسان/ أبريل 1875، وكأنما جاءت ردًا على (صحيفة البشير)، وكانت أولى الصحف الإسلامية في بيروت، وهي صحيفة مساهمة تتألف من اثني عشر سهمًا، لكن جمعية الفنون لم تستمر طويلًا، إذ طويت بوفاة مؤسسها الحاج سعد حمادة، وقد كتب في الصحيفة كثيرون من مشاهير ذلك الوقت، ومنهم الشيخ يوسف الأسير الأزهري، والشيخ إبراهيم الأحدب، وإسماعيل ذهني بيك رئيس حسابات حكومة لبنان، وآخرون. وكانت مصدر ثقة المسلمين، ولم تدخل في مجادلات مع الآخرين حتى لا تتكرر أحداث 1860، ومن الموضوعات التي كانت تثار بين الصحيفتين مسألة النخاسة التي ألغاها الأوروبيون، واستحسنتها (ثمرات الفنون)، لكنها لم تخض فيها لئلا يفهم أنها راغبة في تنصير القبائل الإسلامية[19].

وثمة نشرات في سياقات أخرى نذكر منها:

ج. الزهرة

هي نشرة أسبوعية ذات ثماني صفحات، أنشأها يوسف الشلفون في أول كانون الثاني/ يناير 1870 وتتضمن فصولًا تاريخية، ونكتًا أدبية، وفوائد علمية وأخبارًا مستطرفة بقلم منشئها وبعض حملة الأقلام من السوريين. عاشت سنة كاملة لتخلفها (مجلة النجاح).[20]

د. المهماز

هي نشرة جامعة ((دينية، أدبية، تاريخية، روائية ذات ثماني صفحات بحجم صغير. ظهرت في 25 شباط/ فبراير 1870 مرتين في الشهر، أنشأها خليل عطية اللبناني))، وأغلقت بعد ستة أشهر من انطلاقتها. وقد حرر خليل عطية نشرة دينية باسم (الهدية) أنشأتها جمعية التعليم المسيحي الأرثوذكسي عام 1883.[21]

هـ. صحف تتوالى

على الرغم من تشدد القوانين وقسوة حكم عبد الحميد الثاني إلا أن الصحف السورية اللبنانية أخذت تتوالى في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. فصدرت عام 1891 صحيفة (الأحوال) لخليل خوري، وصحيفة (لبنان) لإبراهيم الأسود، و(الروضة) لخليل طنوس باخوس عام 1892، والأخيرتان سياسيتان، ثم صحيفة (النصير) في بلدة الحدث عام1901 و(الأرز) عام 1893، و(المهذب) في زحلة عام 1807، وثمة صحف خطية منها: صحيفة (لباب الألباب) في كفتين عام 1883 و(الجعبة) في درعون عام 1892 و(المدارس) في برمانا عام 1906. وكثير من هذه الصحف لم يستمر طويلًا. وفي طرابلس صدرت صحيفة (طرابلس) عام1893 لمحمد خليل البحيري، وفي

(19) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 94-95.

(20) فيليب طرّازي، تاريخ الصحافة السورية العربية، ج2، ص8.

(21) فيليب طرّازي، تاريخ الصحافة السورية العربية، ج2، ص9.

دمشق صدرت صحيفة (الشام) عام 1896 لمصطفى واصف أفندي.[22]

4. المجلات السورية

أ. مجلة مجموع فوائد

صدرت في بيروت باللغة العربية عام 1851 على أيدي المرسلين الأميركيين، وصدرت باللغة العربية وبالتقويمين الشمسي والقمري، وكانت الغاية من إصدارها نشر العلوم الدينية لما لها من منافذ على السياسة، لكنها نشرت -إضافة إلى ما هو مقرر- علومًا تاريخية وجغرافية وعلومًا أخرى، ودامت نحو خمس سنوات، ثم توقفت بعد أن بلغ عدد صفحاتها 144 صفحة. ((وهي باكورة كل المجلات التي ظهرت باللسان العربي وأقدمها عهدًا على الإطلاق)).[23]

ب. مجلة مجموع العلوم

صدرت عن (أعمال الجمعية السورية) عام 1852، وأنشأها الشيخ ناصيف اليازجي، وتعد ثاني مجلة في البلاد الشامية، وغايتها نشر العلوم والفنون بين الشاميين على نحو خاص، ونطقت المجلة باسم جمعية العلوم والفنون التي سعى إليها ناصيف اليازجي، وكانت قد أُسست عام1847، وكان إلى جانب ناصيف اليازجي عدد من الأميركيين قسوسًا ومبشرين. وكان يحررها بطرس البستاني، ويوقع باسم ناصيف اليازجي، ودامت أيضًا نحو خمس سنوات هن عمر الجمعية السورية.[24]

ج. مجلة الجنان

هي مجلة سياسية علمية أدبية تاريخية أصدرها المعلم بطرس البستاني في مطلع كانون الثاني/ يناير عام 1870 وكان شعارها (حب الوطن من الإيمان)، ففي هذا الشعار بذور الوطنية والانفصال عن الدولة العثمانية، واكتسبت المجلة شعبية ورواجًا محبة بمنشئها بطرس البستاني الذي يتمتع بإمكانات لغوية وأدبية جعلت له شعبية واسعة، وكان يكتب فيها ابنه سليم البستاني.

د. الجنة والجنينة

أشرف عليهما سليم البستاني إلى جانب مجلة أبيه، فصدرت الجنة في 11 حزيران/ يونيو عام 1870، والجنينة

(22) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 190-191.

(23) فيليب طرّازي، تاريخ الصحافة السورية العربية، ج1، ص 53.

(24) فيليب طرّازي، تاريخ الصحافة السورية العربية، ج1، ص 49.

خلال عام 1871، وقد اهتمت الأخيرة بتحبيب الثقافة إلى الناس، وكانت تصدر أربعة أيام في الأسبوع، بينما تصدر الجنة كل أسبوعين مرة.

هـ. مجلة النجاح

وهي سياسية علمية تجارية نصف أسبوعية ظهرت في 9 كانون الثاني / يناير 1871 لصاحبيها القس لويس صابونجي السرياني ويوسف الشلفون اللذين أصدراها على صحيفة كل منهما، وهي صحيفة (النحلة) للقس لويس صابونجي، واستمرت مدة عام وكانت منوعة، تاريخية وثقافية وأدبية، وبعيدة عن الدين والسياسة.

و. مجلة المقتطف

صاحباها يعقوب صروف وفارس نمر، صدرت في أول حزيران/ يونيو عام 1876، واستمرت حتى عام 1952، وكانت تصدر في مطلع كل شهر، وتنشر موضوعات علمية وصناعية وزراعية، فكانت تقرأ في أصقاع الدنيا، وأطلق عليها القراء لقب (شيخ المجلات السورية)، فكانت واسطة لنشر المعارف وتاريخًا للمكتشفات العلمية والصناعية، وسبيلًا لنقل علوم أهل الغرب إلى الشرق، ولاقت ترحيبًا كبيرًا، ونالت شهرة واسعة. و((فضلًا عن المقالات التي يكتبها صاحباها العلامتان، فإن المجلة كانت مشحونة بفصول كثيرة لأفضال حملة الأقلام في الشرق من جهابذة اللغة والشعر والتاريخ والصحافة والأدباء والعلماء والأطباء والصيادلة. كما كانت المقتطف ميدانًا تتبارى فيه أقلام الكتاب من كل البلدان العربية. فكانت حقا من أعظم وأهم المشاريع الثقافية في مضمار التنوير العربي)).[25]

ز. مجلة الطبيب

مجلة علمية متخصصة في مجال الطب، أنشأها الدكتور جورج بوست أستاذ الطب والنبات في الكلية الأميركية في بيروت، في أول كانون الثاني/ يناير عام 1878، وغرضها نشر كل ما يهم مهنتي الطب والصيدلة وممارستهما، فكانت مباحثها تتناول علم الكيمياء والنبات والحيوان والجماد والتشريح والمواد الطبية والطب الشرعي والأعمال المستشفوية (الخاصة بالمستشفيات)، تناوب على تحريرها بدءًا من السنة الرابعة كل من الدكاترة شاهين مكاريوس، ووليم فان ديك، ونقولا نمر، والصيدلي مراد بارودي، وغيرهم في ما بعد.[26]

ح. مجلة المشكاة

أصدرها خليل سركيس صاحب جريدة (لسان الحال) في أول نيسان/ أبريل عام 1878 بعد أن أوقفت الدولة جريدته، ولم تدم سوى أربعة أشهر، هي فترة تعطل الجريدة، واحتوت المشكاة على ست عشرة صفحة. وهي مجلة شهرية سياسية علمية صناعية تجارية تاريخية فكاهية.[27]

(25) د.م، "النهضة القومية-الثقافية العربية (كتاب)"، موقع المعرفة، (2005).

(26) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة السورية العربية، ج2، ص57.

(27) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة السورية العربية، ج2، ص60.

وثمة مجلات أخرى منها: (الصفا) لعلي ناصر الدين عام 1894 و(الجامعة) لأمين الخوري، و1898 مجلة (المشرق) للأب لويس شيخو.. وصدرت مجلة (الشذور) لعبد المسيح الأنطاكي في ولاية حلب عام 1897 وفي ولاية دمشق صدرت ثلاث مجلات هي: (مرآة الشرق) لسليم وحنا حنحوري عام 1886 ومجلة (الشمس) لجورج متى وجورج سمعان عام 1900 و(المقتبس) لمحمد كرد علي عام 1906[28].

5. مجلات خارج السياق

رجوم وغساق لفارس الشدياق

على الرغم من أن هؤلاء المنورين قد أضاؤوا شعلة للحرية، وكانت بينهم مناظرات علمية لها علاقة بالأفق الذي يتطلعون إليه؛ إلا أن الحال عمومًا لا يمكن أن تخلو من تناقضات وتباينات، قد تخرج عن سياقها العام أحيانًا، لكنها طبيعة الحياة، وأخطاء أفراد بعضهم بحق بعض، ومن ذلك ما جرى بين (فارس الشدياق) و(رزق الله حسّون) إذا أصدر الأخير مجلة باسم (رجوم وغساق لفارس الشدياق)، وهي: ((جدلية صغيرة صدرت عام 1868 في لندن لمنشئها رزق الله حسّون الحلبي مؤسس جريدة مرآة الأحوال في الآستانة، غرضها الرد على أحمد فارس الشدياق، صاحب جريدة الجوائب لإطالة لسانه وتحريك قلمه بالسفاهة في حق رزق الله، فاشتد الجدال بـ(هذا المقدار) حتى انتقلت المناظرة بينهما إلى المشاتمة والمهاترة، وكانت كتابات كليهما، وردود الواحد والآخر مشحونة بالهجو المر، والطعن الموجع، ولذلك يسوؤنا أن نسطر أخبارًا كهذه على صفحات التاريخ عن رجلين كبيرين يفتخر اللسان العربي بآثارهما الصحفية، وقد احتجبت هذه المجلة بعد صدور عدديها الأولين))[29].

6. مجلات للمرأة السورية

لم يكن يسمح للمرأة بالكتابة أو بالتعلم، فكيف لها أن تنشئ صحافة خاصة بها، لكن الحيلة تتوافر حين تلح الحاجة. ينقل شمس الدين الرفاعي عن مجلة المقتطف (السنة السادسة، العدد 5) أن كاتبات ذكيات نشرن مقالاتهن في صفحاتها، وجذبن القراء إلى المجلة ومنهن: روجينا شكري وندى شاتيلا، ومريم مكاريوس، ومريم سركيس، وسلمى طنوس، وفريدة حبيقة، وسارة خير الله، وشمس شحادة، وياقوت صروف، وأنيسة حبيقة، وجوليا طعمة، وفريدة عطية، وجميلة كفروش، ومريم ليان وغيرهن. إذ لم يكن مسموحًا لهن أن يعبرن عن أفكار نسائية، فكانت توقع المقالات تحت اسم ترجمات من الصحف الأجنبية.[30]

بيد أن الكاتبة الحلبية مريانا المراش التي نشرت أول مقالة لها في مجلة (الجنان) عام 1870، ورفضت أن تذيل مقالاتها كلِّها إلا باسمها الصريح، استطاعت أن تأخذ رخصة عام 1893 بطباعة ديوان شعر عنوانه: (بنات

(28) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص192.

(29) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة السورية العربية، ج1، ص 77-78.

(30) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 198.

فكر) وربما شفع لها تهنئتها السلطانَ عبد الحميد في واحدة من مناسبات جلوسه على العرش. وقد وصف الأديب السوري قسطاكي الحمصي مريانا مراش قائلًا: ((إنها سليلة بيت علم، وشعلة ذكاء وفهم، فصيحة الخطاب، ألمعية الجواب، تسبي ذوي النهي بألطافها، ويكاد يعصر الظرف من أعطافها، تحن إلى الألحان والطرب حنينها إلى الفضل والأدب، وكانت رخيمة الصوت، عليمة بالأنغام، تضرب على القانون فتنطقه إنطاقها الأقلام))[31]، ووصف صالونها قائلًا ((كان منزلها في حلب مثابة الفضلاء وملتقى الظرفاء والنبهاء وعشاق الأدب)).[32]

وتشير (إلهام كلَّاب البساط) في حوار معها أجراه (هنري زغيب) بمناسبة يوم المرأة العالمي إلى أن الصحافة اللبنانية النسائية تتالت في الظهور أواخر القرن التاسع عشر، فأصدرت لويزا خبالين مجلة (الفردوس) عام 1896، وألكسندرا الخوري (أنيس الجليس) عام 1898، وأستير أزهري (العائلة) عام 1899، ومريم سعيد (الهوانم) و(الزهرة) عام 1902، وزوزي أنطون (السيدات والبنات).[33]

مجلة العروس السورية

تعدُّ العروس لمنشئتها ماري عجمي[34] من أهم المجلات النسائية، وأولاها في سورية. كانت ماري ذات وعي وثقافة ورسالة اجتماعية، وتربوية، وإنسانية. صدرت العروس عام 1910، وكتبت ماري في افتتاحية عددها الأول: ((إلى الذين يؤمنون أن في نفس المرأة قوة تميت جرائم الفساد، وأن في يدها سلاحًا يمزق غياهب الاستبداد، وأن في فمها عزاء يخفض وطأة الشفاء البشري، إلى الذين لهم الغيرة والحمية، إلى الذين يمدون أيديهم لإنقاذ بنات جنسهم من مهاوي هذا الوسط المشوه بالأوهام أقدم مجلتي)). وكتب في هذه المجلة كبار الكتاب السوريين والعرب ومن بينهم: عباس محمود العقاد، وإبراهيم عبد القادر المازني، وجبران خليل جبران، والياس أبو شبكة، وفارس الخوري، ومعروف الرصافي، وآخرون.. وقسمت مجلتها إلى أقسام عدة؛ أدبية، وتاريخية، وفكاهات، وشؤون المنزل، وتمريض الأطفال.. ومن موضوعات العدد الأول: (المستشفى في البيت، طعم المساء، خطرات أدبية). وتطرقت إلى موضوعات لم سبقها أحد إليها فدعت: ((إلى دعم الاقتصاد المحليّ وتشجيعه، والاعتماد على المنتوجات المحليّة، ولها موقفٌ جريء لم يكن معتادًا ممّن ينتمون إلى المدينة في ذلك الوقت، تجلّى في دعم العامل والفلاح)).[35]

---

(31) جينا مسعود، " محطات في نضال رائدات الحراك النسوي السوري"، موقع ولها وجوه أخرى، (15.08.2018).

(32) جينا مسعود، " محطات في نضال رائدات الحراك النسوي السوري"، موقع ولها وجوه أخرى، (15.08.2018).

(33) جاندارك أبي ياغي وريما سليم ضومط، "لبنانيات رائدات في الصحافة"، مجلة الدفاع الوطني، ع 334، (نيسان، 2013).

(34) ماري عجمي (1888-1965) مولودة في دمشق، تنحدر من أسرة حموية الأصل، رحل جدها يوسف من دمشق إلى بلاد العجم بتجارة له فقيل له: (العجمي). تلقت تعليمها في المدرستين الإيرلندية والروسية، كتبت قبل إصدار العروس في صحف عدة مقالات تربوية واجتماعية، أسست مع المناضلة السورية نازك العابد النادي النسائي الأدبي، ثم جمعية نور الفيحاء، ومدرسة بنات الشهداء، انتخبت عضوا في الرابطة الأدبية التي أسسها خليل مردم بيك، وكانت المرأة الوحيدة فيها، ((إصلاح البلاد لا يتم ما لم يوجد التوازن بين الجنسين في العلم والمعرفة، ليتعاونا معًا في الوصول إلى مركزهم العلمي، إن صرخة النساء في طلب المساواة طبيعية لا مناص منها، وبرهاني على ذلك يقتضي الرجوع إلى التاريخ؛ فإن قلبتم صفحاته ترون الأمومة أقدم عهدًا من الأبوة)). امتدح قلمها وشخصيتها كثيرون فقد ميزها فارس الخوري عن مي زيادة إذ قال: ((ماري عجمي هي مي وزيادة))، وقال أمين نخلة في أسلوبها: ((لا أعرف في الأقلام النسوية قلمًا كالذي تحمله ماري عجمي، فهو شديدٌ شدّة أقلام الرجال، لطيفٌ لطف أقلام النساء في آنٍ معًا، ولعمرك هيهات أن يجتمع النساء والرجال على شمة واحدة اجتماعهم في أدب ماري عجمي)). توفيت في دمشق. 25 كانون الأول 1965. للمزيد انظر: فوز الفارس، " ماري عجمي.. رائدة نهضة النساء في سوريا ومنتقدة النهضة النسوية المزعومة في زمنها"، موقع تلفزيون سوريا، (9 كانون الأول/ ديسمبر، 2021).

أقيم لماري عجمي على مدرج جامعة دمشق حفل تأبين في نيسان/ أبريل 1966، تحدث فيه فؤاد الشايب، رئيف خوري، جان كميد، وداد سكاكيني، كاظم داغستاني، عفيفة صعب، أمين نخلة، جدعون محاسب. للمزيد: فريق موقع أيقونات، "ماري عجمي.. مؤسسة أول مجلة نسائية سورية"، موقع أيقونات، (كانون الأول/ ديسمبر، 2021).

(35) فوز الفارس، "ماري عجمي.. رائدة نهضة النساء في سوريا ومنتقدة النهضة النسوية المزعومة في زمنها".

7. توجهات الصحافة السورية وموضوعاتها

يتبين من خلال الاطلاع على بواكير الصحافة السورية أنها كانت ذات فكر سياسي غير مباشر إلى جانب دورها الثقافي التنويري، وتعزيز دور اللغة العربية وآدابها، وتخليصها مما لحق بها من شوائب شوّهت روحها، وتنطوي منشوراتها الأدبية على هدف الحرية وإدانة الاستبداد، وتأكيد الاعتزاز بالروح القومية العربية، ويمكن تلخيص توجهاتها بما يأتي:

((أولًا: منح الاستقلال لسورية متحدة مع جبل لبنان..

ثانيًا: الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد..

ثالثًا: إلغاء الرقابة وأية قيود تحول دون حرية الرأي وانتشار العلم.

رابعًا: عدم تجنيد السوريين إلا ضمن حدود بلادهم)).[36]

8. قوانين لتنظيم الصحافة وتجاهلها

ثمة منشوران مهدا لتوسيع دور الصحافة هما: منشور (كولخانة) (أشير إليه لدى الحديث عن صحيفة السلطنة)، وقد أصدره السلطان عبد المجيد في 26 شعبان 1255 آب/ أغسطس 1839 وأمَّن الناس على أرواحهم وأعراضهم وأملاكهم، ثم أتبعه في حزيران/ يونيو عام 1856 بإصدار منشور الخط الهمايوني الذي عامل (أبناء الدولة جميعهم معاملة متساوية)، وكلاهما صدر تحت ضغط أمرين:

أ. ضغط الدول الأوروبية ومطالبتها بإصلاح أحوال المسيحيين التابعين للدولة العثمانية.

ب. اقتناع رجال الدولة المستنيرين عن طريق الصحافة العامة، العثمانية منها والشامية بضرورة إصلاح أجهزة الدولة وتجديدها على أساس اقتباس النظم الأوروبية من غير مساس بالأحكام الشرعية.[37]

ولأن هذه التنظيمات لم تمس الصحافة على الرغم من تكاثرها في المناطق الشامية فقد أصدر السلطان عبد المجيد في ذكرى جلوسه على العرش في 20 جمادى الأولى 1273 /6 كانون الثاني/ يناير 1857 ((لائحة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الصحافة العثمانية والبلاد العربية تنظم المطابع بقوانين قد تكون في مفهومها رادعة حتى لا تكون هذه المطابع وسيلة لاضطرابات جديدة)).[38]

وتنص هذه اللائحة على بنود تتضمن خضوع من يمتهن الطباعة إلى رخصة من مجلسي الثقافة العامة ووزارة البوليس. ورخصة ثانية من مجلس الثقافة لكل مطبوع مهما كان شكله ونوعه. وتتضمن اللائحة عقوبات تصل

(36) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص129.

(37) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 54، (نقلًا عن: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية).

(38) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 58.

إلى 50 مجيديًا ذهبًا، وإغلاق الصحيفة كليًا أو لزمن، وتعد من الجرائم الصحافية كل من ينشر (أخبارًا ضارة في البلد أو الدولة) وكل من يطبع صحفًا أو كتبًا أو أي مطبوعة أخرى ضارة بمصالح الإمبراطورية العثمانية أو أنها موجهة ضد الساهرين والواقفين على أمر السلطة العامة أو ضد أي أمة خاضعة للسلطان العثماني[39]، وبموجب ذلك كانت الصحف تغلق، وتصادر المطبعة.

أما السلطان عبد العزيز1861 - 1876 فقد ((كان ميالًا للأخذ بحرية الصحافة إلا أنه وجد نفسه في مأزق حرج بعد كل ما حدث فأصدر قانون الصحافة في 2 شعبان 1281/ آب/ أغسطس 1865))[40] ولما وجد الأمر لا يجدي نفعًا لجأ إلى الأسلوب الاستبدادي، وهو الإنذار ثم التعطيل ثم اضطهاد الصحف غير المرغوب فيها، واستمر هذا النهج حتى العام 1914 وبدء الحرب العالمية الأولى.[41]

ومع ذلك فإن ثمة 34 مادة في القانون المذكور تضيّق على الصحافة ومنها ما يجرم الصحافي ويفرض عليه عقوبات إذا ما نال من هيبة الدولة العثمانية ومن ذلك: ((فإن جريمة العيب في الحاكم، وأفراد عائلته الإمبراطورية، والتهجم على سلطة الحاكم (مادة 15) أو العيب في وزراء السلطان أو في شخص رؤساء الحكومات الموالية، والتابعين للباب العالي (مادة 16) والعيب في شخص حكام ورؤساء الحكومات الصديقة والحليفة للباب العالي (مادة 17) والتشهير بالسفراء والوزراء المفوضين وبالمبعوثين والقائمين بالأعمال، وبالأشخاص الآخرين المعتمدين لدى الباب العالي (مادة 21) فإنه يعاقب صاحبها بمقتضى المادة (27) وتشمل العقوبات غرامات مالية أو إيقاف الجريدة لمدد محددة أو إيقافها كليًا ومصادرة أدواتها)).[42]

9. بداية التضييق على حرية الصحافة

((عندما شعر السلطان والولاة بضغط الطبقات المتنورة في الولايات الشامية ومن خلال الصحف العربية في القسطنطينية، قام علي باشا رئيس وزراء السلطان عبد الحميد الثاني عام 1867 بإصدار وثيقة رسمية مهمة تمس الحقوق المكتسبة مؤرخة في 12 مايو 1867 وتعلن بأن الباب العالي من الآن فصاعدًا يحتفظ لنفسه، وفق ما تطلبه المصلحة العامة، أن يتصرف بطريق إداري ومستقل عن سلطة القانون تصرفًا يجريه على الصحافة المتداولة التي ترفض المبادئ التي يجب أن تستوحيها كشرط جوهري لصحافة وطنية))[43].

أعلن السلطان عبد الحميد الثاني في خطاب العرش الأول آذار/ مارس 1877، وكذلك في الخطاب الثاني في العام نفسه، ولدى افتتاح البرلمان أعطى وعودًا وأدلى بتصريحات عن حريات وحقوق واسعة يمنحها إلى الولايات العثمانية يصفها صاحب كتاب تاريخ الصحافة السورية بالأفلاطونية وكان قد ((أنعم على رعاياه في

(39) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 60.

(40) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 74.

(41) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 74.

(42) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 75-76-77-78.

(43) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 111- 114-115- 116.

الدستور الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1876))[44] لكنه عاد وانقلب على ذلك كله، ولا سيما ما يمس الولايات السورية، ومنع كل صحيفة تحاول أن تتغطى بالدستور وتنشر بعض مواده، أو تنشر عن عمد أو جهل ما يتنافى مع إرادة السلطان بالذات وفي النهاية عمد إلى حلّ البرلمان تحت زعم أنه مخالف للشريعة الإسلامية، ثم مجلس المبعوثان ونفى الصدر الأعظم مدحت باشا وكثيرين من النواب والصحافيين، وحكم عليهم بالإعدام، ومنهم الصحافي السوري خليل غانم عضو مجلس المبعوثان الذي هرب إلى فرنسا وأنشأ هناك صحيفة (البصير) التي منعت من دخول الأراضي العثمانية.[45]

10. قانون عام 1312هـ/ 1894 م

جاء هذا القانون، في وقت بلغ الاستبداد درجاته القصوى بعد اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم، ليزيد في التضييق على الصحافة بدءًا من الحصول على الرخصة إلى إذن التوزيع إلى رقيب لا يعرف اللغة العربية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ومن دون الدخول في التفاصيل، فالإذن يتطلب البحث في مسيرة صاحبه ومدى ولائه للسلطان، ولا بد من توقيعه على تعهد بعدم نشر أي من الممنوعات أو الحرمات المذكورة في الأنظمة السابقة، وتخضع المطبعة إلى مراقبة دائمة من دون إنذار أو سبب مسبقين، ولا يجوز أن يكون لبناء المطبعة منفذ غير الأبواب الرئيسة، وتراقب حتى إعلانات المسرحيات، أما المادة 55 من هذا القانون فـ((تحكم بالإعدام على كل من يثير ويهيج بصورة مباشرة أو غير مباشرة رعايا الإمبراطورية العثمانية لأن يتسلحوا ضد الإمبراطور..)) (السلطان العثماني).[46]

11. إيجاز لما تضمنته قوانين تنظيم الصحافة

على الصحف أن تبدأ يوميًا بالسؤال عن صحة السلطان، ثم تبدأ بالحديث عن الزراعة والرقي التجاري والصناعي في الإمبراطورية، وعليها ألا تنشر كلمة واحدة ما لم تأخذ إذنًا ومن وزارة المعارف، يستثنى من ذلك ما لا يتعارض مع الوجهة الاجتماعية، وألا تنشر مقالات طويلة تخص الموضوعات الأخلاقية أو الاجتماعية ويمنع استخدام كلمة (يتبع) أو (البقية تأتي)، ويمنع ترك فراغ وخصوصًا مكان ما يحذفه المكتوبجي، ولا يجوز الاقتراب من الشخصيات الكبيرة أو المهمة بالنقد، فلا ينشر شيء عن سرقاتها أو رشواتها وحتى إذا مات أحدها ميتة غير طبيعية، فلا يشار إلى ذلك، ولا يجوز نشر أي شكوى تمس موظفي الحكومة، ويمنع ذكر رفع الشكوى إلى جلالة السلطان، ولا يجوز نشر أخبار عن ثورات داخل السلطنة أو خارجها، ولا يجوز التعرض إلى أي هزيمة يمنى بها جيش السلطان، ولا الإشارة إلى نصر أو تعظيم لأي من الأعداء، ويمنع ذكر أسمائهم. ولا يأخذ المكتوبجي مفهوم الكلام في سياقه العام بل في شكل مفرداته أينما وقعت، وعلى ذلك فقد منع استخدام قائمة كبيرة من الكلمات ومنها: الأحزاب، المحاولة أو التربص، الفوضى، الاشتراكية، الديناميت، الانفجار، الفتنة، فهذه المفردات كلها

(44) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 111- 114-115- 116.

(45) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 111- 114-115- 116.

(46) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 167-168-169-170.

توحي بالثورة، ولا يجوز استخدام كلمات مثل: الخلع أو الجنون أو مراد الخامس لأنها تشير إلى خلع السلطان أو عزله، والكلام ممنوع عن الدستور، الحرية، الوطن، المساواة، لأنها تثير الشعب ضد السلطان. ولا يجوز أيضًا الحديث عن الأنف الكبير، فأنف السلطان عبد الحميد كبير، ولا الحديث عن النجوم، فذلك يشير إلى قصر يلدز الذي يسكنه السلطان. ذلك كله تحت طائلة التعطيل الكلي للصحيفة.[47]

وعلى ذلك فقد غادر كثير من الصحف والمجلات إلى القاهرة التي كانت تتمتع بحرية أوسع، ولا يقف الأمر عند المنع، بل إن الجواسيس كانوا ينتشرون بكثرة إلى درجة أن الأجواء غدت مسمومة، وبخاصة بين أعوم 1884 و1886، و((كانوا يندسون في الشوارع والميادين في المقاهي والملاهي، وفي التراموايات والمتنزهات، ويتجولون بالشوارع المحيطة بالمدارس العالية وبقصور الأمراء، وبيوت بعض الرجال)).[48]

12. غرائب المكتوبجي[49]

هو كتاب للصحافي السوري/ اللبناني (سليم سركيس) صاحب جريدة (لسان الحال) الذي تعرض، أكثر من غيره، لمضايقات موظف الرقابة الذي يعيّنه الوالي لإجازة طباعة الصحف قبل الطباعة، والمكتوبجي في الأصل هو سكرتير الوالي، وربما كلِّف بهذه الوظيفة، فأخذ اللقب، ولعلَّنا من خلال التعرف إلى الكيفية التي يمارس من خلالها، المكتوبجي مهنته ندرك شدَّة القوانين المقيِّدة لحرية الصحافة لدى أغلب السلاطين حتى أولئك الذين آمنوا، إلى هذا الحد أو ذاك، بحرية الصحافة، ومنهم عبد المجيد وعبد العزيز اللذان كانا يتراجعان عما أقرَّاه بحرية نسبية.. ومما جاء في مقدمة غرائب المكتوبجي:

((إن مكتوبجي ولاية بيروت اليوم هو سعادتلو عبد لله أفندي نجيب، ليس وحده المقصود في هذا الكتاب، وإنما استعملت اسم المكتوبجي لأنه أصبح من الأوضاع العصرية لمراقب الجرائد، مع أن المكتوبجي، في حقيقة معناه وطبيعته الأصلية، لا علاقة له بالجرائد وإنما هو سكرتير الوالي. ولكُلِّ ولاية من الممالك العثمانية مكتوبجي خاص، لكن الحكومة العثمانية اختارت أن تعهد إلى مكتوبجي ولاية بيروت أمر مراقبة الجرائد، فأصبح اسم الرجل معروفًا بمراقبته للجرائد أكثر من كونه كاتم أسرار الولاية)).[50]

وعلى الرغم من تأخر وجود الصحافة في (الدولة العلية)، وتخلف محتواها، نسبيًا، إلا أن قلم الرقيب كان كافيًا لإبطال محتوى المادة سواء بما فهمه منها أم لم يفهمه، وجاء في كلمة المؤلف:

((وسبب جميع هذه المصائب والنكبات هو وجود المراقبة على جرائد تركيا عمومًا، وجرائد سوريا خصوصًا؛ لأن الحكومة العثمانية اختارت وضع مراقبة صارمة على الجرائد فقيَّدت العقول، وأرادت من ذلك أن تقتل

(47) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 145.

(48) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 153.

(49) سليم سركيس، غرائب المكتوبجي، (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2021).

(50) سليم سركيس، غرائب المكتوبجي، ص 17.

الأفهام كما تقتل الأجسام في هذه الأيام))[51].

أما في مادة إهداء الكتاب فقد وردت كلمات جارحة صارخة، لكنها تلامس الحقيقة والواقع:

((كما أن الدول المتمدنة قد ألغت الاسترقاق والنخاسة وأعطت العبيد السود حريتهم، كذلك قدر الله العليُّ الحكيم أن أخرج من مملكتك وأن أقيم في حمى حكومة مصر العادلة، فمن هذا القطر الذي أصبح سعيدا من يوم تقلص ظل نفوذك عليه أعرض لمسامعك الشاهانية ما أشكوه أنا ويشكوه سائر رصفائي في تركيا من السياسة الخرقاء التي تبعتها جلالتك، وأصرح لك غير خائف ولا وجل بأنك في سياستك هذه تسوق بلادك ورعيَّتَك إلى خراب عاجل وسقوط سريع))[52]، وفي ما يلي نتف مما منعه المكتوبجي:

(30) الحركة فيها بركة

طبع يوسف أفندي حرفوش كتابًا في الأمثال باللغتين الفرنساوية والعربية، وورد في جملتها المثل الشهير: (الحركة فيها بركة)، فأمر بحذف المثل من الكتاب زاعمًا أن لفظة (الحركة) تفيد الثورة.[53]

(39) منع القصص الغرامية

كنت أنشر في (لسان الحال) بعض قصص غرامية مترجمة من اللغات الأجنبية، فصدر أمره بمنع مثل هذه القصص زاعمًا أنها تعلِّم الناس العشق.[54]

(43) (رواية عائدة)

رضي والي بيروت إجابةً لطلب بعض وجهائها أن يمثل إسكندر أفندي صيقلي رواية (عائدة) ثلاث ليال تحت حماية دولته، وفي الساعة المعينة بُدئ بالتمثيل حتى وصلوا إلى الفصل الذي يظهر فيه الجيش على المرسح حاملًا اللواء وقد كتب عليه: ﴿نصر من اللهَّ وفتح قريب﴾، وكان المكتوبجي في المرسح فأمر للحال بتوقيف الجوقة عن التمثيل. وهكذا أنزل الستار وانصرف الناس قبل أن تنتهي الرواية لغير سبب إلا نشر الآية المذكورة على لواء الجيش في المرسح.[55]

(51) سليم سركيس، غرائب المكتوبجي، ص12.

(52) سليم سركيس، غرائب المكتوبجي، من صفحة إهداء الكتاب وهو رسالة من المؤلف إلى السلطان عبد الحميد الثاني بتوقيع المؤلف.

(53) سليم سركيس، غرائب المكتوبجي، ص42.

(54) سليم سركيس، غرائب المكتوبجي، ص45.

(55) سليم سركيس، غرائب المكتوبجي، ص 47.

(42) القانون في رأسه

لما أَكْثَرَ المكتوبجي من حذف المقالات ضجر عبد القادر أفندي القباني صاحب (ثمرات الفنون) وزاره ذات يوم، فقال له: نرجوك أن تعيِّنَ لنا خطة نجري عليها في نشر مقالاتنا، وترينا القانون الذي نخضع له في تحرير جرائدنا. فنظر إليه سعادته وقال: ألا تدري أين القانون؟ فأجاب قباني أفندي سلبًا. وإذ ذاك وضع إصبعه على دماغه وقال: إن القانون هنا..!.[56]

(49) مقالات النساء

نشر (لسان الحال) بعض مقالات من أقلام السيدات، فجاء المكتوبجي ذات يوم إلى الإدارة وسألني إذا كانت الكتابة المذكورة من النساء حقيقةً، فأجبته بالإيجاب، قال: من الآن فصاعدًا لا تنشر مقالاتهن؛ لأن ذلك يفتح عقولهن أكثر من اللازم وليس من شأن المرأة أن تهتم بهذه الأمور.[57]

رابعًا: توهج الصحافة بين عامي 1908 و1918

إن كل ما كان يحصل من تضييق وعسف ناجم عن خوف من ضغط القوى الصاعدة، ومن طلائعها التي تبرز من خلال الصحافة، فما إن بدأ العقد الأول من القرن العشرين حتى أخذت الصحف الجديدة تتوالى في الظهور في بيروت وطرابلس والشام وحلب إلى أن بلغ عددها أكثر من خمس عشرة صحيفة. ففي عام 1908 أعيد العمل بالدستور، فعم الفرح البلاد الشامية كلها، يقول فخري البارودي الشخصية السياسية الوطنية والثقافية ابن مدينة دمشق: ((وقع الانقلاب العثماني فقامت القيامة وخرج المنادون ينادون في الأسواق بإعلان الدستور والحرية والمساواة والعدالة وأقيمت الزينات وراح الناس يهتفون مع الهاتفين دون أن يفهموا شيئًا مما جرى، ووصل خبر الانقلاب العثماني في الآستانة مساء اليوم فأعلنته حكومة الولاية -ولاية سورية- في الساعة الحادية عشرة ليلًا وفي الصباح التالي خرج المنادون يوم السبت إلى الأسواق ينادون وقد أسقط في أيدي رجال الحكومة المحلية وحاروا في تعيين موقفهم من رجال المعارضة)).[58]

وأفسح في المجال لإصدار الصحف بالجملة ففي خلال أسابيع قليلة ارتفع عدد الصحف اليومية الشعبية من سبعة صحف إلى حوالى تسع وعشرين صحيفة في كل من بيروت (عشرة) و(دمشق أربع) وحلب (أربع) و(القدس تسع) و(حيفا اثنتان)، وصدرت مجلات في كل من بيروت (ثلاث مجلات) و(طرابلس وحيفا ويافا مجلة واحدة في كل مدينة)، وكان عدد النشرات في تزايد ملحوظ، ونتج من ذلك زيادة في عدد المطابع، بعد إلغاء القانون الصادر عام 1888. واشتهرت من بين تلك الصحف (المقتبس) في دمشق و(البرق) في بيروت و(التقدم) في حلب.[59]

(56) سليم سركيس، غرائب المكتوبجي، ص 46.

(57) سليم سركيس، غرائب المكتوبجي، ص53.

(58) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 206.

(59) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 209.

وما ميّز صحف المرحلة الأولى أنها كانت عربية اللسان، وبعضها كان يصدر يوميًا أو مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع، وصار فيها موضوعات محلية وعالمية واقتصادية واجتماعية وفنية، وظهر في المرحلة الثانية من الصحافة السورية بعض الصحف الهزلية، وكانت عناوينها تدل عليها كـ (الروّاي) و(حط بالخرج) و(ضاعت الطاسة) و(أنخلي يا هلالة) و(بردا) و(السعدان)، وذلك في عام 1909 وما تلاه، والطريف في كتابات هذه الصحف الساخرة بعض ما ورد في افتتاحية أحد أعداد جريدة (حط بالخرج) التي كان شعارها (قل الخير وإلا فاسكت): ((إن عود على وزن جود وهذا رابع المستحيلات في الشام إذ إن أربعة ليس لها في شامنا وجود: الغول والعنقاء والخل الوفي، والجود.. فاتركوا الفقير يسف التراب ودعوا الصناعي بلا أواعي)).[60]

1. صحافة الكواكبي وشخصيته[61]

يعد عبد الرحمن الكواكبي واحدًا من أفضل المنورين الذين ظهروا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إذ ركز في صحافته على مسألة الاستبداد، ولعلَّ ذلك الضوء الذي أخذ يشعُّ حين أعيد العمل بالدستور عام 1908 هو ما كان يراه عبد الرحمن الكواكبي في مصارعته الاستبدادَ، وعبَّر عنه في افتتاحية العدد الرابع من جريدة الشهباء، وكأنه يحاكي مفهوم ابن خلدون عن الحضارة بل إنها نظرته الثاقبة إلى ديالكتيك الحياة بصورة عامة:

((إن لكل دولة فرصة وهي أيام صبوتها، وصولة هي أيام شبابها، ورسوخًا هي أيام كهولتها، وانحطاطًا وهي أيام شيخوختها وما بعد ذلك غير المهالك..))[62] ويتابع: ((هنالك دولة استعملت أيام فرصتها في التأهل للانتفاع بقوتها ثم أعملت صولتها في تشييد أركان عزتها ثم تفرغت في أيام رسوخها لمعاناة حفظ صحتها على وجه الحكمة طالت حياتها وعادت لها نشأتها الأولى وربما تكرر ذلك مرتين، لكن لا بد أن تكون غايته إلى الزوال ويجب عليها عندئذ ما يجب على التاجر إذا ما شاخ)).[63]

---

(60) سمير رفعت، قرن وربع القرن على الصحافة السورية ورق كثير وحبر غزير وحريّة قليلة مجلة العربي: فكر وقضايا، ع 519، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2021).

(61) ((ولد عبد الرحمن الكواكبي (1849-1903) في مدينة حلب لأسرة قديمة فيها.. هاجر إليها أجداده قبل أربعة قرون، ولهم شهرة واسعة، ومقام رفيع فيها.. درس العلوم الشرعية، وأتقن اللغة العربية، والتركية، وبعضًا من الفارسية، ووقف على العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها من العلوم الحديثة)). وصفته جريدة الرأي العام البيروتية في 1912/1/11 قائلة: ((أما الكواكبي فقد كان مع ذلاقة لسانه في الخطابة صاحب نظر دقيق ونبّر، وقد أخذ فكرة الأفغاني في عقد المؤتمر الإسلامي، فشرحها شرحًا مطولًا في كتابة الذي صدر باسم (مبجل جمعية أم القرى)) وتتابع الجريدة: و((إذا كان الأفغاني قد أظهر الميل إلى السلطان عبد الحميد بمجيئه إلى الآستانة حتى مات فيها. فإن الكواكبي ظلَّ دائمًا العدو الألدّ لعبد الحميد حتى ألف كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) تشنيعًا على حكومته)) (فيليب طرازي، جزء2، ص 202. في عام 2003). ويشير د. طحّان إلى أنّ الكواكبي اتهم بالتحريض على قتل والي حلب (جميل باشا) فأوقفته السلطات، لكنه برئ، ثم عاد والي حلب (عارف باشا) فاتهمه بالاتصال بدولة أجنبية، والاتفاق معها على تسليم حلب، وبإقامة منظمة سرّية تناوئ الحكم، فحكم عليه بالإعدام، لكنه رفض محاكمة حلب مؤيدًا من الأهالي الذين تظاهروا احتجاجًا على احتجازه، كيف لا، وهو عندهم (أبو الضعفاء) وتعاد المحاكمة في بيروت ويبرَّأ الكواكبي)). للمزيد: محمد جمال طحان، دراسة وتحقيق الأعمال الكاملة للكواكبي، (د.م: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت) ص 25-26. ثمَّ غادر الكواكبي حلب إلى مصر وتوفي فيها، واختلف الولادة والوفاة، ونرجح ما ورد في رواية الكونت فيليب دي طرازي إذ تتلاءم مع عمل الكواكبي محررًا في جريدة فرات، ثم إصداره صحيفتي الشهباء واعتدال، ومع تأليف طرازي لكتابه الذي طبع عام 1913، ما يعني قربه من عصره.

(62) ماجدة حمود، عبد الرحمن الكواكبي فارس النهضة والأدب، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص 105.

(63) ماجدة حمود، عبد الرحمن الكواكبي فارس النهضة والأدب، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص 105 (نقلًا عن كتاب: جان داية، صحافة الكواكبي، ج1، ط1، (بيروت: مؤسسة فكر للأبحاث والنشر بيروت، 1984)، ص146).

2. صحيفة الشهباء

((فما كاد عبد الرحمن الكواكبي يبلغ الثانية والعشرين من عمره حتى أصبح محررًا غير رسمي في جريدة فرات وهي الجريدة الرسمية التي كانت تصدرها الحكومة في اللغتين العربية والتركية، وبعد عام أصبح محررًا رسميًا براتب شهري قدره 800 قرش، ثم راح ينشئ جريدة يحررها بنفسه أسماها: الشهباء وكان الامتياز لـ: هاشم العطار الذي ساهم في تحريرها أيضًا وهي أول جريدة عربية صدرت أسبوعية في حلب عام1877.. ويقول عنها كامل الغزي: ((إن هذه الصحيفة كانت أول معلن أذاع بين الناس فضل هذا العبقري، وكشف لهم عما كان منطويًا عليه من المنزلة الرفيعة في عالم الأدب والسياسة، ولذا اغتبط الناس بهذه الصحيفة، وأقبلوا عليها أيما إقبال، غير أنهم لسوء الحظ لم يتمتعوا باستجلاء هذه البكر الوحيدة سوى أيام قليلة حتى فاجأها القدر بانقضاء الأجل)).[64]

3. جان داية وصحافة الكواكبي

الباحث جان داية[65] هو الذي أعطى صحافة الكواكبي حقها من البحث والتمحيص متغلغلًا في فكر الكواكبي الحر.. يرى الدكتور جمال طحان أنَّ ((الشهباء أول صحيفة حلبية غير رسمية أصدرها الكواكبي، وقد أصدر منها ستة عشر عددًا ثم عطلتها السلطة، فأصدر (اعتدال) التي صدر منها عشرة أعداد فقط، وكانت أعدادهما مفقودة إلى أن عثر جان داية على بعضها، وقدمها في كتاب تحت عنوان: صحافة الكواكبي)) ويتابع طحان بأن داية: ((عثر على تسعة أعداد من الشهباء وعدد واحد من اعتدال)) ويشير إلى تأكيد داية في كتابه الفصل الخامس: ((أن الخط العام لكتابَيْ الكواكبي كان موجودًا في صحافته وأنَّ الكتابين قد أنجزا في حلب)).[66]

4. البحث عن الصحافة الضائعة

يقول الباحث جان داية: ((.. طرحت السؤال على حفيد صاحب الجريدة وسميّه الوزير السابق الدكتور عبد الرحمن الكواكبي، فتلقيت منه معلومة مفادها أن بعض أعداد (الشهباء) موجودة في مكتبة (هالي) الألمانية، وبالفعل، وجدت في تلك المكتبة القديمة المتواضعة تسعة أعداد بدءًا من العدد الأول. وما وجدته يكفي للإجابة عن الأسئلة السابقة، لأن الكواكبي لم يتمكن من إصدار أكثر من سبعة عشر عددًا طيلة عامين، ففي العاشر من مايو 1877 ظهر العدد الأول من (الشهباء) في حلب، وكان مؤلفا من أربع صفحات من حجم صحف "التابلويد كـ: الديلي ميرور))[67] مثلًا. ومن أغرب ما ورد في الصفحة الأخيرة من العدد الأول والأعداد اللاحقة، اسم هاشم

(64) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص 121.

(65) باحث لبناني، له مؤلفات عدة، أكثر أبحاثه تذهب إلى الأعلام الثقافية والسياسية له كتاب: صحافة الكواكبي.

(66) 57محمد جمال طحان، الاستبداد وبدائله، ط2، (رأس الخيمة: دار نون، د.ت)، ص15.

(67) جان داية، "في ذكراه المئوية.. الكواكبي: تجربة التصدي لأعداء الحرية"، موقع العربي تاريخ وتراث وشخصيات، ع 537، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2021).

العطار كصاحب الشهباء، وغياب اسم صاحبها ورئيس تحريرها الحقيقي، أي الكواكبي.[68] ويتابع داية حديثه عن الشهباء، فيقول:

حدّد الكواكبي في الافتتاحية هويّة (الشهباء) وغايتها، بقوله: ((غبَّ الحصول على الإذن الشريف من الباب العالي بادرنا لإيجاد هذه الجريدة العربية والجريدة الأدبية الموضوعة لنشر الحوادث السياسية والوقائع المحلية، مع تحليتها أحيانًا ببعض جمل سياسية ونُبَذ علمية وأدبية، وغير ذلك من الأبحاث والمقالات المفيدة لاتساع دائرة المعارف العمومية واكتساب الآداب المدنية وكشف أسرار الأمور وتنبيه أفكار الجمهور ومساعدة الدولة على انتظام حركات السياسة المحلية وصيانة الحقوق من الشطط بين أركان الهيئة الاجتماعية))[69].

ومن أهم أسباب إغلاق الشهباء على نحو مباشر ما كتبه في إحدى افتتاحياتها:

((.. بلغنا أن ستة أنفار من مسيحيّي عينتاب من طائفة الأرمن القديم أتوا لمحل استكتاب العساكر المتطوعة بقصد أن يكتبوا أنفسهم في جملة المتطوعين، فغبّ السؤال عن أسمائهم، طلب منهم تغييرها بأسماء إسلامية، فأبوا ذلك قائلين: إن قصدنا المحاماة عن دولتنا ووطننا، فإن كان لا سبيل لذلك إلا بتغيير أسمائنا فلا نقبل)). ويعلّق الكواكبي بقوله: ((كلما ألزمتنا ظروف الأحوال بالتشبث بأسباب علاقات الودّ والاتحاد بين سائر التبعية العثمانية، تظهر هكذا حركات تقضي بضدّ ذلك لغايات بعض مآمير لا يكترثون بلوازم الأوقات. فاللازم على أولياء الأمور أن يصدّوا هكذا مأمورين عن غاياتهم))[70].

وهكذا، تصدّرت العدد الثالث الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 1877 افتتاحيةٌ طويلة شرح فيها الكواكبي ظروف التعطيل، إذ قال: ((من المعلوم أن حب الوطن والغيرة على تقدمه ونجاحه فطرة غريزية في الإنسان تدعو كل فرد منه على أن يبذل شيئًا من همته ومقدرته في سبيل خدمته. ومن هذا القبيل، كنا منذ خمس سنين تشبثنا في أن نخدم وطننا العزيز، بإيجاد مطبعة، وإنشاء جريدة وطنية فيه، أملًا بأن يكون ذلك عونًا لأبناء الوطن على تقدمهم في المعارف والآداب التي كادت أن تكون آفلة الأفلاك في سماء فخارهم وتنشيطًا، بل تسهيلًا لهم على مراعاة حقوق شرفهم ماديًا وأدبيًا))[71]. وينقل شمس الدين الرفاعي عن كتاب فيليب طرازي[72] ما يتعلق بإنهاء جريدة الشهباء غير متقيد بقانون ولا حكم محكمة ما يأتي:

((ولم يكتف كامل باشا بتعطيل الجريدة للمرة الثالثة، بل أمر بالحجز على مطبعتها، ثم لم يشأ الاعتراف بحكم المحكمة الابتدائية ببراءتها كما أنه لم يعمل بتصديق المحكمة الاستئنافية على البراءة، بل استبد في تعطيلها بصورة غريبة جدًا)).[73]

(68) جان داية، "في ذكراه المئوية.. الكواكبي: تجربة التصدي لأعداء الحرية".

(69) جان داية، "في ذكراه المئوية.. الكواكبي: تجربة التصدي لأعداء الحرية".

(70) جان داية، "في ذكراه المئوية.. الكواكبي: تجربة التصدي لأعداء الحرية".

(71) جان داية، "في ذكراه المئوية.. الكواكبي: تجربة التصدي لأعداء الحرية".

(72) فيليب طرازي، تاريخ الصحافة السورية العربية، ج2، ص30.

(73) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص122.

5. اعتدال

بعد إغلاق صحيفة الكواكبي الشهباء أصدر صحيفة أخرى باسم الاعتدال عام 1879، وكانت بامتياز (سعيد بن علي شريف)، وناطقة باللغتين العربية والتركية مناصفة تعميمًا للفائدة بين سكان ولاية حلب الذين يغلب فيهم العنصر التركي على سواه، أما خطتها وعبارتها ومباحثها، فيتضح كما في المقالة الافتتاحية: ((على أن الاعتدال هي الشهباء من كل حيثية، ومن بعد الأخذ بكامل وظائف الجرائد الأهلية من نشر حسنات الإجراءات وإعلان سيئات المأمورين وعرض احتياجات البلاد))[74]، ويشير جان داية إلى جرأة الكواكبي، فهو لم يصمت تجاه إغلاق الشهباء إذ قال في مستهل افتتاحية العدد الأول من (اعتدال) الصادر في 25 تموز/ يوليو 1879: ((ماذا يجيب حضرة الوالي إذا سئل في محكمة الإنسانية عن سبب مقاومته جهده في صدّ هذا المشروع الخيري ومعارضة القائمين به وإضرارهم ماديا وأدبيا؟ هل له من جواب يدفع عنه الحكم الحقّ بأن السبب ليس إلا ما في فطرته من عداوة الحرية؟))[75].

من كل ما تقدم يمكن أن نعدّ صحيفتي (الشهباء) و(الاعتدال) للكواكبي (من دون التقليل من أهمية صحف الآخرين وقدرات منشئيها) مثالًا أول للصحافة الوطنية الحرة التي تلمست مساوئ الاستبداد، وأهمية التخلص منه لا في إطار ما هو مسموح به فحسب، بل تجاوزته إلى درجة أنها أوغلت صدر الوالي، وخصوصًا أنها وجدت في عصر السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان قد عطَّل الحرية النسبية المعطاة قبله للصحافة.

خامسًا: خاتمة البحث

لعلنا نختتم هذه الجولة القصيرة والحافلة في آن معًا بالقول: لقد اطلعنا على أهمية الصحافة ودور روادها في إضاءة العقول التي أطفأ الاستبداد نورها حينًا من الزمن، وإذا كان البحث قد ركز على قسوة الاستبداد، وشدته، وقوانينه، فإنه لم يبتعد عن الحقيقة، والغاية إظهار أهمية الدورين الوطني والقومي الذي أجج أوارهما الصحافيون بوعيهم، وأيقظوا بفكرهم وثقافتهم روح النهضة بما قدموه لإحياء اللغة العربية، واستعادة حيوية التاريخ لتكون نهضة على أسس حضارية وحسبهم هذا.

ولم ننس أن نلفت إلى دور المرأة صحافية، وكاتبة، إذ لم تعدم الوسيلة لإيصال صوتها بوعي متقدم، وجموح رغبة في إزاحة الغبن الذي لحق بها تاريخيًا. كذلك أورد البحث شواهد من أساليب أولئك الأوائل للاطلاع عليها أيضًا.

وعلى الرغم من أنَّ أوطاننا تنفست نسائم الحرية بفضل ما بذله الأوائل، إلا أنها ابتليت بما يماثل ذلك الزمن، إذا ما قسناه إلى حاضرنا، وحضارة الآخرين، لكن الأمل يبقى قائمًا، ما دام هناك فكر ورجال وأوطان.

(74) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية اللبنانية، ص123.

(75) جان داية، "في ذكراه المئوية.. الكواكبي: تجربة التصدي لأعداء الحرية".

المصادر والمراجع

1. عبد القادر. حسين، الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة. ط1، (الجيزة: وكالة الصحافة العربية، 2020).
2. إميل بوافان، تاريخ الصحافة، محمد إسماعيل (مترجمًا)، محمود نجيب أبو الليل (مراجعًا)، (القاهرة: وكالة الصحافة العربية، ناشرون).
3. طرَّازي. فيليب، تاريخ الصحافة السورية العربية، (بيروت: المطبعة الأدبية، 1913).
4. الرفاعي. شمس الدين، تاريخ الصحافة السورية، (باريس: مطبعة أسمار، د.ت).
5. سركيس. سليم، غرائب المكتوبجي، (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2021).
6. طحان. محمد جمال، الأعمال الكاملة للكواكبي: دراسة وتحقيق، (د.م: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت).
7. ـــــــــــ، الاستبداد وبدائله، ط2، (رأس الخيمة: دار نون، د.ت).
8. حمود. ماجدة، عبد الرحمن الكواكبي فارس النهضة والأدب، (دمشق: اتحاد الكتاب، 2001).

الصَّحافة النسائيَّة السورية في النصف الأوَّل من القرن العشرين

فاطمة عبود[1]

أولًا: التَّمهيد

كان المنطلق الأوَّل لظهور الصحافة النسائية في مطلع القرن العشرين رغبةَ المرأة السورية في مواكبة حركات تحرُّر المرأة في العالم، والنهوض بالمرأة السورية، وتوعيتها، ودفعها إلى الانعتاق من قيود مجتمعها، فقد بدأ الحراك النسوي بالظهور ضمن بيئة اجتماعية مغلقة يسيطر عليها المنطق الذكوري الذي يفرض على المرأة قيود العادات والتقاليد، فيحجبها مرغمة داخل البيت، ويعاملها على أنَّها تابعة لسلطته الأبوية الصارمة، وبناء على ذلك كانت انطلاقة الصحافة النسائية من بين جدران الصالونات الأدبية التي أُنشئت لبث الوعي بين النساء السوريات، وقد ساعدت البيئة السياسية المتحرِّرة في بعض طبقات المجتمع آنذاك في الأخذ بيد المرأة لتسير خطوتها الأولى في سبيل حريتها وتحقيق وجودها.

ومن الناشطات السوريات اللواتي كان لهنَّ نشاط ثقافي تمخَّض عنه إنشاء مجلات عبَّرت عن المرأة يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر: ماري عجمي (1888 - 1965م) التي أنشأت مجلة (العروس) عام 1910م التي كانت تُطبع في حمص، ثمَّ أصبحت تصدر في دمشق، وتعدُّ هذه المجلة أوَّل مجلة نسائية تصدر في سورية، وأكثر المجلات مقاومة لصعوبات النشر وتأثيرًا في القرَّاء، ثمَّ تلتها نازك العابد (1887 - 1959م) المناضلة الثورية التي أنشأت مجلة (نور الفيحاء) عام 1920م متأثرة بماري عجمي وفكرها التحرُّري، أمَّا نديمة المنقاري (1904-1991م) فقد أصدرت مجلتها (المرأة) عام 1930م، وتأتي في المرتبة الثانية بعد مجلة (العروس) من حيث اهتمامها بقضايا المرأة وشؤونها.

لم تقتصر هذه المجلات على تناول القضايا النسائية، بل تناولت موضوعات مختلفة تخصُّ المجتمع السوري وما يدور فيه من أحداث تاريخية ومجتمعية وثقافية، وأفردت هذه المجلات صفحات للأدب والتربية والفكاهة والنوادر، وقد أسهم في أعداد هذه المجلات نخبة من المفكِّرين والأدباء مثل جبران خليل جبران وأحمد شوقي وفاتح المدرِّس ووداد السكاكيني وغيرهم.

يحاول البحث تسليط الضوء على الصحافة النسائية في تلك الحقبة (النصف الأول من القرن العشرين) ومعرفة أهم الموضوعات الصحافية التي طُرحت على يدي كاتبات نسويات، ومدى تأثيرها في المجتمع السوري عامة، وفي المرأة بصورة خاصة.

(1) أكاديمية وناقدة سورية.

ثانيًا: مشكلة البحث

يحاول البحث أن يحيط بالأحوال التي أدَّت إلى نشوء الصحافة النسائية في سورية في النصف الأول من القرن العشرين، ومعرفة الأوضاع الاجتماعية التي انبثقت منها هذه الفاعلية النسائية في ظلِّ عدد من القيود الاجتماعية التي كانت تحدُّ من نشاطها وحريتها، ويسعى البحث لمعرفة الأحداث السياسية المتقلِّبة التي انعكست آثارها بصورة مباشرة في تطوُّر الصحافة النسائية في سورية وانتشارها، ويعرِّج البحث على الموضوعات التي كانت تطرحها تلك الصحف في زمن كانت فيه الحركة النسائية العالمية في أوج انطلاقها، ما جعل جهد رائدات الحركة النسوية في سورية ينضممن إلى الحراك العام للحركة النسوية في العالم ويصرن جزءًا منه.

لذلك يمكن أن يجيب البحث عن السؤال المشكل الآتي: ما الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي أثرت في نشوء الصحافة النسائية في سورية في النصف الأول من القرن العشرين، وما دورها في تطوُّر الحركة النسوية في سورية؟

ثالثًا: منهجية البحث

حاولنا في هذا البحث أن نستخدم المنهج التاريخي للعودة الأحداث التاريخية في المدة الزمنية المحددة، وهي النصف الأول من القرن العشرين، ثمَّ استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعلومات التاريخية والوصول إلى النتائج المرجوَّة من خلال التفسيرات المختلفة لتلك الأحداث.

رابعًا: أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى كونه يسلِّط الضوء على فاعلية نسائية ثقافية مهمة وهي العمل الصحافي النسائي في مدة زمنية كانت التحولات الاجتماعية والسياسية فيها ذات تأثير كبير في نشوء الصحافة واتساع نشاطها أو تعثرها في بعض الأحيان، إذ برزت أسماء لبعض الصحف النسائية التي ارتبطت موضوعاتها بالمرأة ارتباطًا مباشرًا، وأثرت في بدء فاعلية الحركة النسوية في سورية.

خامسًا: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1. معرفة البنية الذهنية الاجتماعية التي انبثقت منها الصحافة النسائية في سورية.
2. الإحاطة بالأحداث السياسية غير المستقرة التي ضارعت نشوء الصحافة النسائية.
3. الاطلاع على أهمِّ الموضوعات التي تناولتها الصحافة النسائية.

4. التعرُّف على دور الصحافة النسائية في فاعلية الحركة النسوية في سورية.

سادسًا: الأوضاع الاجتماعية والصحافة النسائية

إنَّ من أهمِّ ما يشير إلى تقدُّم المجتمعات أو تراجعها عن مواكبة العصرنة العالمية المنزلة التي تحظى بها المرأة في تلك المجتمعات، إذ تُعدُّ الأدوار الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تقوم بها المرأة مؤشِّرًا حيًّا على حيوية المنظومة الذهنية التي تمتلكها تلك المجتمعات، فالمرأة لها منزلتها في المجتمع، ولا يستطيع أحدٌ غيرها سدَّ هذه الفجوة، ولا يصبُّ ذلك في مصلحتها فحسب، وإنَّما ينعكس مدى فاعليتها في مجتمعها وازدهاره وتقدُّمه، ((إنَّ دور المرأة أساسي في حياة المجتمع ومن ثمَّ فإنَّه يصبح من الضروري إدماجها في جهود تنمية المجتمع حتى تنجح هذه التنمية، والتي لا يمكن أن تحقِّق كامل أهدافها إلا بمشاركة المرأة، وبالتالي يصبح الهدف التنموي في مجال المرأة هو زيادة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمع – أو ما يعني تمكين المرأة – وبنفس المعنى رفع المكانة الاجتماعية للمرأة))[2]، ومن المعروف أنَّ هذه القضية الجندرية لم يكن ينظر إليها بالعين ذاتها كما هي في أيامنا هذه، ولم تكن حركات التحرُّر العالمية معروفة في البلدان العربية، لذلك حملت المرأة المثقَّفة جهدًا مضاعفًا لتثبت وجودها في المجالات كافة، ومنها عملها في مجال الصحافة (السلطة الرابعة)، لتكون الصحافة منبرًا تستطيع المرأة السورية من خلاله أن تعبِّر عن رأيها في القضايا الراهنة، فتنشر فكرها جنبًا إلى جنب مع الرجل، وتصنع لنفسها موقفًا من خلال تنوير فكر بنات جيلها بدءًا من حياتهنَّ داخل المنزل، مرورًا بتثقيفهنَّ وتوعيتهنَّ، ووصولًا إلى دفعهنَّ إلى ممارسة دورهنَّ في المعترك السياسي.

وبناء على هذه الأفكار ينبغي أن نحيط بالبنية الاجتماعية التي سيطرت على المنظومة الذهنية في سورية لمدة نصف قرن من الزمن؛ أي النصف الأول من القرن العشرين، ونعرف ما مدى تأثيرها في نشوء الصحافة النسائية في ذلك الوقت، مع العلم أنَّ تلك المنظومة لا تتماثل مع البنية السياسية في ديناميتها واستاتيكيتها؛ لأنَّ الأولى تتسم بالثبات والديمومة، ويحتاج تغييرها إلى زمن أطول لكي نستطيع ملاحظة التبدلات الحاصلة فيها، وذلك تبعًا للتفاعلات التي تتمُّ داخل النسق الاجتماعي الذي يشكِّل المجتمع إطارًا حيًا له، بينما تبقى البنية السياسية خاضعة للتحولات الكبيرة والجذرية التي لا تلتزم بمدة زمنية معينة، فتغيِّر البنية السياسية جذريًا أو تحدِّث بعض النواحي فيها.

لم تكن المرأة السورية في ذلك الوقت تحظى بمنزلة لائقة تستطيع بواسطتها أن ترسم صورتها المشرقة بسبب النمط الذكوري المهيمن والذي كان يفرض عليها قيودًا كثيرة، ويحصر وجودها بالبيت بوصفها أمًّا وربَّة منزل، فكانت تُصنَّف في الدرجة الثانية بعد الذَّكَر الذي لم يكن يتيح مجالًا لغيره ليكون في المقدِّمة بدلًا منه أو معه، لذلك يمكننا أن نلاحظ أنَّ أولى محاولات المرأة للخروج عن التنميط الذكوري كان يقتصر على فئة محدَّدة من النساء، وعلى طبقة محدَّدة من طبقات المجتمع؛ أي النساء اللواتي ينتمين إلى الطبقة المخملية في المجتمع السوري، ويدلُّ على ذلك الأسماء التي كانت متداولة آنذاك في المجال الثقافي، فمعظمهنَّ يحملن ألقابًا لعائلات عريقة وثرية: (مرَّاش، عجمي، العابد...)، وقد ساعدهنَّ ذلك في تلقِّي ثقافتهنَّ من داخل وسطهنَّ الاجتماعي ومن المدارس التعليمية الراقية والمعروفة آنذاك، وقد لجأت بعض الكاتبات في البداية إلى استخدام أسماء مستعارة

(2) سعد طه علام، التنمية والمجتمع، (القاهرة: مكتبة مدبولي 2021)، ص205.

حين كنَّ يكتبن مقالاتهنَّ الصحافية خوفًا من ردَّة فعل الوسط الاجتماعي المحيط بهنَّ، والذي كان يعدُّ ذلك خروجًا عن النسق، فكانت ماري عجمي تكتب مقالاتها موقَّعة باسم (ليلى) الذي ما لبثت أن تخلَّت عنه بعد أن حقَّقت شوطًا مهمًا في مسيرتها الأدبية.

وقد كانت أولى المظاهر الاجتماعية والثقافية التي خطت المرأة السورية باتجاهها إنشاء الصالونات الأدبية التي تعدُّ حاضنة مهمة من الحواضن التي انطلقت منها باتجاه العمل الصحافي، وتعدُّ هذه الصالونات ملتقى للأدباء والمفكرين الذين كانوا يتناقشون ويتحاورون في شؤون الأدب ونقده والقضايا السياسية والمستجدات الثقافية، فتتلاقى الأفكار أو تتعارض، وقد كانت مريانا مرّاش (1848 - 1919م) ابنة مدينة حلب ((أوَّل عربية سورية كتبت في الصحف))[3] قد جعلت من بيتها صالونًا أدبيًا ((حيث عُرف عن صالونها أنَّه من أوائل الصالونات الأدبية من نوعه في الشرق العربي بمفهومه الحديث، وعلى الرغم من اختناق الحياة الاجتماعية أيام الحكم العثماني، إلا أنَّها سبقت بصالونها هذا عديدات منهنَّ مي زيادة، أما روَّاد الصالون فكانوا من أدباء حلب ومثقفيها آنذاك، أمثال رزق الله حسون، الأديب قسطاكي حمصي، المفكِّر التربوي عبد الرحمن الكواكبي، هؤلاء المثقفون كانوا يجتمعون في صالونها لتبادل الآراء النقدية، واستعراض آخر نتاجاتهم الفكرية، ومطالعة كتب الأدب والتراث))[4]، لقد استطاعت مريانا وغيرها أمثال ماري العجمي وألفة الإدلبي أن يواجهنَّ العادات والتقاليد السائدة في سورية من خلال كسر الطوق المفروض على بنات جيلهنَّ، فكانت الصالونات الأدبية تحدِّيًا ربحت فيه المرأة جولتها الأولى على طريق تحرُّرها وكسب حقوقها.

وقد انبثق عن هذه الاجتماعات الثقافية والفكرية رغبة المرأة في أن تحوِّل تلك المناقشات غير المدوَّنة إلى مقالات تعبِّر فيها عن رأيها في قضايا عدة، وتوثِّق فيها أيضًا انعتاقها من قيود المجتمع، فكانت المقالات تناقش وضع المرأة السورية من خلال دعوتها إلى التنوُّر والانفتاح ورفض التهميش، ومن هنا نجد أنَّ الواقع الاجتماعي لم يكن موائمًا تمامًا لطموح المرأة الصحافية إلا من خلال بعض المتنفَّسات التي تسبَّبت بها التغيرات السياسية التي استطاعت المرأة استغلالها لصالح تحقيق أهدافها التي تتلخَّص في الحرية لها ولبلدها سورية، وهذا ما سنتحدَّث عنه الآن في الفقرة الآتية.

سابعًا: الحاضنة السياسية لظهور الصحافة النسائية

يرتبط ازدهار الصحافة بالأحداث السياسية وما يصاحبها من تحولات في الأنظمة والقوانين، وقد كانت سورية حتى مطلع القرن العشرين تخضع لسلطة الدولة العثمانية التي كانت تتداعى، أو لنقل كانت تشهد المرحلة الأخيرة من وجودها على الأراضي السورية، وفي تلك الفترة ((حدث تطورٌ كبيرٌ في مجال الصحافة وحرية التعبير وعدد الصحف، فقد ارتفع عدد الصحف في دمشق وحلب من صحيفة واحدة غير رسمية وصحيفتين رسميتين، إلى اثنتين وستين صحيفة ومجلة. لكنَّ ظاهرة حرية التعبير وتلك الحركة الإعلامية، سرعان ما خمدت))[5]، وذلك لأسباب عدة تعود إلى سوء الأحوال الاقتصادية، فما عادت الصحف معظمها قادرة على إصدار مزيد من

(3) د.م، مجلة شؤون عربية مركز دراسات الوحدة العربية، ع:101، (آذار/ مارس 2000)، ص105.

(4) هبة الله الغلاييني، "الصالونات الأدبية النسائية حواضن للفنون والأفكار عبر التاريخ"، موقع صحيفة الوطن، (27-08-2019). https://alwatan.sy/archives/209899

(5) فتحي حسين عامر، تاريخ الصحافة العربية، ط1، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص104.

الأعداد لنقص التمويل وغياب الإعلانات أو بسبب أزمة الورق، إضافة إلى أنَّ الحرب العالمية الأولى كانت قد زادت من صعوبة الأوضاع، لا سيما أنَّ الدولة العثمانية كانت طرفًا رئيسًا فيها، وقد عمدت من أجل ذلك إلى إصدار قوانين رقابية صارمة تحدُّ من حرية التعبير، حيث فرضت الدولة العثمانية رقابة شديدة على الصحافة، فكلُّ ما يُنشر في الصحف كان يخضع للتدقيق والتمحيص خاصة في زمن الحرب العالمية الأولى؛ لأنّ الدولة العثمانية كانت تخشى من تسرب أيِّ معلومات عسكرية تخصُّها قد لا تخدم مصلحتها، لذلك راحت تجنِّد الصحف لتكسب الرأي العام إلى صفِّها، وذلك لما للإعلام من تأثير قوي سلبًا وإيجابًا. وقد اضطر بسبب تلك الأجواء المضطربة كثير من ((الرواد المتنورين إلى الهجرة خارج البلاد، ورحل عدد منهم إلى مصر، حيث ساد جو نسبي من الحرية، لم تعرفه الشام، وهناك فتحت الصحف المصرية المجال واسعًا للأقلام النسائية أو لتلك التي دافعت عن قضايا المرأة))[6]، وكان لذلك دوره في تطور الصحافة النسائية في سورية، وفرصة للاطلاع على أجواء ثقافية مختلفة تسودها الحرية والانفتاح.

وفي تلك المدة كانت ماري عجمي قد أصدرت مجلتها (العروس) (1910-1914)، ثمَّ انقطعت عن الصدور حتَّى عام 1918، بسبب الأوضاع السياسية التي ترافقت مع الحرب العالمية الأولى، وقد كانت ماري عجمي تحررها بنفسها، وتصدرها على نفقتها الخاصة، وقد تأتيها بعض الأموال الداعمة من الأصدقاء من أجل استمرار صدور مجلتها، وفي زمن انقطاع مجلتها عن الصدور لم تتوقَّف مقالاتها المناهضة للظلم والاستبداد الذي كان يمارسه العثمانيون، وبالتحديد جمال باشا الذي أعدم شهداء السادس من أيار عام 1916م، وقد أدَّت سياسيات الدولة العثمانية القمعية إلى قيام الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين، وتمَّ خروج العثمانيين من سورية وقيام حكومة عربية في دمشق بقيادة الملك فيصل بن الحسين، وقد استشعرت الصحف في العهد الفيصلي ((بعض الحرية فيما تكتب وتنشر، وربَّما كان هذا العهد من أجلِّ العهود وأخصبها للصحافة وللحركة الأدبية والعلمية في دمشق، لم ترَ مثله منذ مئات السنين))[7]، فعاودت ماري عجمي إصدار مجلتها في عام 1918 إلَّا أنَّ الحكم الوطني لم يدم كثيرًا حين دخلت فرنسا إلى سورية، وأعلنت انتدابها عليها بعد معركة ميسلون 1920 التي شاركت فيها نازك العابد، وكان الفرنسيون إجمالًا ((يعرقون بكلِّ قوَّة تقدُّم الصحافة السورية، ويقفون بوجه رقيها وأخذها بأسباب النهضة، مثبطين عن قصد كلَّ رغبة في التطور ومحاذاة الصحافة العربية الأخرى))[8]، فكانت ماري تهاجم الانتداب الفرنسي في مجلتها، وتطالب بإنهائه، وتحقيق الحرية لبلادها، وتعمل على نشر التوعية فـ ((راح الفرنسيون يراودونها، ويحاولون إقناعها بالكفِّ عن مهاجمتهم في مجلة "العروس" وسواها، مقابل مبالغ ضخمة من المال تدفع لها، لكنَّها رفضت أيَّما رفض، وزادتها المحاولات عنادًا وتصلبًا، وحدة في المهاجمة... وعندما أقضت مضاجع الفرنسيين بمقالاتها الثورية اللاهبة ردُّوا عليها بتعطيل المجلة نهائيًا))[9]، وكان ذلك في عام 1926، لتنتهي مسيرة (مجلة العروس) التي كانت بحقٍّ صورة تعبِّر عن المرأة في ثقافتها ونضالها وتحررها، وأثبتت قدرتها على مقاومة الأحداث السياسية الصعبة وما رافقتها من ضغوطات، وقد تحمَّلت ماري عجمي في سبيل ذلك أعباء كثيرة لتكون مجلتها المجلة النسائية الأولى في سورية آنذاك .

(6) مية الرحبي، النسوية مفاهيم وقضايا، ط1 (دمشق: الرحبة للنشر والتوزيع، 2014)، ص52.

(7) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية واللبنانية من العهد العثماني حتى الاستقلال 1800- 1947، (باريس: منشورات إسمار، 2006)، ص12.

(8) أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة 1961)، ص301.

(9) ماري عجمي، ديوان ماري عجمي، عيسى فتوح (جامعًا ومحققًا)، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب/ وزارة الثقافة، 2016)، ص11.

وفي هذه المرحلة السياسية العصيبة على البلاد أصدرت نازك العابد صحيفة (نور الفيحاء) عام 1920 في عقب تأسيس جمعية تحمل الاسم نفسه لمساعدة ضحايا الثورة العربية الكبرى، وكانت هذه المجلة تُعنى بالقضايا الاجتماعية وقضايا المرأة، إلَّا أنَّ هذه المجلة لم تدم لمدة طويلة، وذلك لأنَّ نازك العابد كانت ضمن مَنْ وقفوا احتجاجًا على الانتداب الفرنسي، فشاركت في تظاهرات تطالب برحيل الفرنسيين، ما جعلهم يترصدونها، ويغلقون مجلتها بعد أقل من سنة من ظهورها، ويصدرون قرارًا بنفيها إلى إسطنبول لمدة عامين 1920 - 1922، ولم تعد إلا بعد أن تعهَّدت بالابتعاد عن النشاط السياسي المناهض لسلطة الانتداب الفرنسي.

وفي عام 1930 أصدرت نديمة المنقاري مجلة (المرأة) في مدينة حماة، وقد استمرَّ صدورها لمدة عام واحد فقط، ((وكانت تحت شعار: "المرأة مربية الرضيع ومعلمة اليافع ودليل الشاب ورفيق الرجل" لتكون بذلك ثاني مجلة سورية تُعنى بشؤون تحرر المرأة، بعد مجلة "العروس" التي أصدرتها الأديبة ماري العجمي))[10]، وكذلك فقد تمَّ إيقافها من قِبَل الفرنسيين لأنَّها كانت تناهضهم في بعض موضوعاتها، وعادت المجلة إلى الصدور بعد الاستقلال عام 1947م من جديد بحلَّة جديدة.

يضاف إلى ما سبق عدد من المجلات التي كانت تُعنى بقضايا النساء التي لم يُكتب لها الاستمرار والنجاح، مثل مجلة (دوحة الميماس) التي أصدرتها ماري شقرا في حمص عام 1928، ومجلة (الربيع) التي أصدرتها ماري إبراهيم في دمشق عام 1935م، وبعض المجلات المدرسية التي لم تعمِّر طويلًا مثل (فتاة الميدان) 1935، (صوت المرأة الحر) 1946، (هي) 1948، (الدوحة) 1949[11]، وعلى الرغم من عدم استمرار هذه المجلات إلاَّ أنَّ وجودها يؤكِّد محاولات النساء الدؤوبة ليكون صوتهنَّ مسموعًا عن طريق الإعلام الذي كانت الصحف تمثِّل فيه أولى وسائله قوة وحضورًا في المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي.

ثامنًا: موضوعات الصحافة النسائية وقضاياها

كانت المرأة هي المحور الذي تدور حوله الصحف والمجلات النسائية التي نشأت في سورية في النصف الأول من القرن العشرين، وكانت موضوعاتها تتناول مشاغل المرأة وهمومها، فتحملها على تحسين وضعها، ونسف التقاليد الجامدة التي تهيمن على المجتمع الذي نشأت فيه، وكانت تسعى إلى وضع أسس لأنماط فكرية وأيديولوجية تتناسب مع الحياة الديمقراطية التي كان السوريون يحلمون بها طيلة نصف قرن من الزمن، بالإضافة إلى تلك الموضوعات كانت هذه المجلات تقدِّم موضوعات متنوعة أدبية ثقافية سياسية بأقلام أعلام الثقافة والأدب الذين سطع نجمهم في ذلك الوقت ومن الجنسين كليهما.

وقد ضمَّت مجلة (العروس) بين دفَّتيها مقالات متنوعة في مجالات شتى، وقسمتها ماري عجمي إلى ثلاثة أقسام؛ قسم خاص بالتاريخ والأدب، وقسم يهتم بشؤون الأسرة والعناية بالطفل والأم، وقسم مخصص للنوادر والقصص التهذيبية، وكان عدد صفحاتها في بداية صدورها 32 صفحة، ثمَّ تضاعف عدد صفحاتها إلى 64 صفحة، وهذا يدلُّ على تطورها، واتساع نطاق شهرتها، وكثرة الأقلام التي كانت ترغب بالكتابة في أعدادها

(10) علاء السيد، "مجلة المرأة 1948 عدد ممتاز لصاحبتها السيدة نديمة المنقاري"، موقع دار الوثائق الرقمية التاريخية، (2020/07/07) https://2u.pw/kh2ba

(11) ينظر: إسماعيل إبراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي، ط1، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1996)، ص72- 73.

الشهرية، وقد افتتحت ماري عجمي العدد الأول من مجلة (العروس) بمقدمة تشير إلى الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله هذه المجلة، وهو التوعية العامة للمجتمع من أجل المرأة إضافة إلى توعية المرأة نفسها، مصوّرة القدرات الهائلة التي يمكن أن تحقّقها المرأة إذا وجدت من يؤمن بتلك القدرات، تقول: ((إلى الذين يؤمنون أنَّ في نفس المرأة قوَّة تُميت جراثيم الفساد، وأنَّ في يدها سلاحًا يمزّق غياهب الاستبداد، وأنَّ في فمها عزاء يخفض وطأة الشقاء البشري، إلى الذين لهم الغيرة والحمية، إلى الذين يمدُّون أيديهم لإنقاذ بنات جنسهم من مهاوي هذا الوسط المشوَّه... أقدِّم مجلتي))[12]، ولم تكن الموضوعات التي كانت تقدِّمها المجلة للمرأة بالغة التعقيد في مضمونها أو أسلوبها؛ لأنَّها موضوعات تهمُّ كلَّ امرأة في كلِّ بيت، ومن الموضوعات التي تناولتها المجلة مقال يحمل عنوان (قصة الأنوثة) تحثُّ فيه الكاتبة الأمهات على الاهتمام ببناتهنَّ اللواتي يصلن إلى سنِّ البلوغ، لجعلهنَّ يتجنبن المشكلات النفسية والجسدية التي يمكن أن تحصل معهنَّ، فتشرح لهنَّ عن تأثير الهرمونات الأنثوية في جسدهنَّ، وأنَّها السبب الذي يؤدي إلى التغيرات البيولوجية التي تظهر في أجسامهنَّ، وذلك لترتقي الأنثى بغريزتها وتوجِّهها توجهًا إيجابيًا، وتقول في نهاية المقال: ((إذا ما تلقَّت الفتاة هذه التعليمات الأولية التي تُعطى لها في سنِّ الصغر وفي سنِّ المراهقة يمسي تعليمها حفظ الصحة في المراهقة أمرًا بسيطًا يسيرًا كاملًا، حسن النتائج))[13]، وتناولت مجلة (العروس) موضوعات نسائية متنوعة تصبُّ أغلبها في مجال تقويم حياة المرأة السورية وسلوكها وتسعى لرقيها ونهضتها، وكأنَّها بهذا النوع من التوعية والتثقيف ترسم صورة المرأة السورية المشرقة التي ينبغي أن تكون عليها في المستقبل.

أما مجلة (المرأة) التي أصدرتها نديمة المنقاري فيمكننا أن نستدلَّ من عنوانها على المجال الذي ستُعنى به هذه المجلة، وستجعله في صلب اهتماماتها، وهو شؤون المرأة في نواحيها جميعها، لذلك لم تتناول المجلة الأمور السياسية، واقتصرت على الأمور الاجتماعية والثقافية، وكانت مجلة (المرأة)، تصدر شهريًا، وبلغ عدد صفحاتها 32 صفحة من القطع الصغير، وقد كانت موضوعاتها متنوعة شملت الموضوعات الأدبية والاجتماعية والثقافية كالطب والموسيقا وغيرها من الموضوعات ذات المشارب المختلفة، وجاء في افتتاحية عددها الأول: ((أمَّا مجهودي فتضحية ثمرتها المرجوة نشر الثقافة، وأمَّا بغيتي، فركون إلى الحياة الحرة بالعمل على رفع مستوى المرأة))[14]، وقد اتسمت موضوعات المجلة بصورة عامة بالجدية والرصانة والتحرُّر، ما جعلها تأتي في المرتبة الثانية بعد مجلة (العروس) لما كانت تحظى به من إقبال وأهمية.

وفي أحد الموضوعات التي نجدها في مجلة (المرأة) في نسخة قديمة تعود إلى عام 1948م نشرتها دار الوثائق الرقمية التاريخية تتحدَّث إحدى الكاتبات واسمها "نزاهة المدرِّس" عن أسباب التخلُّف الذي يخيم على كثير من البيوت السورية في ذلك الوقت، حين تصوِّر البيت بالسجن الذي يديره سجَّان، فتتساءل عن سبب تردِّي حال الأسرة، وتعيده أولًا للمرأة الجاهلة التي اكتفت في أن تتعلَّم كيف تدير بيتها وتربي أولادها من أمِّها وجدتها، ولم تتثقف، ولم تدرس في مدرسة، ثمَّ تعيده ثانيًا إلى الزوج الذي يستبدُّ ويتعالى على أهل بيته انطلاقًا من غروره وجهله، ثمَّ تجد أنَّ السبب كلاهما في آن معًا، وبعد ذلك تعرض الصورة المشرقة للبيت الذي تديره المرأة المتعلمة المثقفة، وتصوِّره بأجمل العبارات قائلة: ((لما أخذت المرأة بأسباب العلم والتثقيف، وشعرت بأنَّها كائن حي، عليها

(12) إسماعيل إبراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي، ص69- 70.

(13) أميرة أومري، المرأة الدمشقية المؤلفة: ماري عجمي ومساهمتها في بيولوجيا الأسرة، (جامعة دمشق، رسالة غير مطبوعة، 2008)، ص400.

(14) إسماعيل إبراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي، ص71.

واجبات هامة لا يقوم بها غيرها، قامت إلى بيتها، تخدم زوجها، وترعي أطفالها، وتدير خدمها، وتنظِّم شأنها، حتى أصبحت ترى إلى جانبها أطفالًا كالدمى، تغمرهم جميع أسباب الصحة ومظاهر النظافة، مرحون في غرف من المنزل توفَّرت فيها شروط الحياة وأسباب الراحة والسعادة. يدلنا هذا على أنَّ المرأة أخذت تسير في سبيل نهضة عامة شاملة، ظهرت طلائعها في المنزل، والمنزل أول ساحة من ساحات نهضتها المنتظرة))[15].

وقد جذبت هذه الموضوعات التثقيفية التوعوية القرَّاء، لما احتوت عليه من قضايا إشكالية من مثل عمل المرأة والمساواة مع الرجل وقضية السفور والحجاب وغيرها من الموضوعات التي كانت في ذلك الحين قضايا جدلية كثرت فيها الآراء والمواقف.

تاسعًا: دور الصحافة النسائية في فاعلية الحركة النسوية

كانت المرأة السورية خلال النصف الأول من القرن العشرين تعاني نتيجة البنية الذهنية المجتمعية القائمة على التمييز القائم على أساس الجندر في المجتمع الذكوري الذي حدَّد فاعلية المرأة بالانفعال لا الفعل، وحدَّد مكانه في المركز ومكانها في الهامش، ولعب دور الوسيط بين ذاتيتها والعالم، وبذلك لم تتمكن المرأة لسنوات طويلة أن تحقِّق ذاتها ووجودها إلا بطريقه ومن خلاله، إضافة إلى معاناتها من جراء الاضطرابات السياسية المتلاحقة التي كان لها تأثير كبير في مسيرة تقدُّمها وتحررها، وذلك لقوَّة تأثير الأحداث السياسية في الحياة الاجتماعية بصورة عامة، ودورها في تطوُّرها أو تغيُّرها.

لقد كان للنساء اللواتي أسَّسن الصحف النسائية معظمها خلفية ثقافية قوية بلورت شخصياتهنَّ، وجعلتهنَّ قادرات على تحمُّل أعباء المسؤولية والقيادة، فقد أنشأ معظمهنَّ جمعيات انبثقت عنها صحفهنَّ النسائية، ففي عام 1920 أسست ماري عجمي في دمشق في حي القصَّاع النادي الأدبي النسائي مع نخبة من السيدات السوريات، ولا يخفى على أحد ما لتلك الفاعليات من تأثير في حياة النساء السوريات، فقد كنَّ يجتمعن، ويستمعن لأحاديث تفتح مغاليق حياتهنَّ، وتعرفهنَّ بأسرار لم يعرفنها من قبل عن حقوقهنَّ التي ينبغي أن يحصلن عليها، وعن واجباتهنَّ وأفضل الطرق لتأديتها. تقول كوليت الخوري في مقدمة ديوان ماري عجمي عن تلك المرأة: ((حملت "ماري" راية نهضة نسائية وعلمية شاملة، وكانت أستاذة لأجيال عديدة))[16]، أمَّا مجلة (العروس)، فقد كانت المنبر الذي من خلاله نستطيع أن نرى صدى ما تهذَّب وتطوَّر في شخصية المرأة السورية، فقد ((شرَّعت المجلة الآفاق للنسوة ليكنَّ حاضرات ويحكين عمَّا في داخلهنَّ، وإبراز الصوت الأنثوي ورأيه بما حوله، فكتبت فيها ثلة من السيدات مثل روز شحفة وأُنس بركات وزينب فواز وأديل عجمي وسلمى كساب ونازك العابد وعفيفة صعب وغيرهنَّ))[17]، وقد كانت ماري عجمي المرأة المثالية التي أعجبت بها نازك العابد، فكانت تسير على خطاها، ولم تكن تقلُّ عنها شأنًا في دعواتها إلى تحرير المرأة من خلال مقالاتها التي كانت تنشرها في المجلات الشائعة آنذاك، وكان لنازك العابد أيضًا نشاط ثوري في الثورة العربية الكبرى ومنصب قيادي عسكري مهم (نقيب في الجيش) في زمن الملك فيصل، وقادت أيضًا التظاهرات النسائية للمطالبة بإنهاء الانتداب واستقلال سورية، وأنشأت

(15) نديمة المنقاري، مجلة المرأة، ع1، (1948)، ص7.

(16) ماري عجمي، ديوان ماري عجمي، ص25.

(17) سنان ساتيك، "ماري عجمي.. صاحبة أول مجلة نسائية ونبش في قضايا الأنوثة"، موقع الجزيرة الوثائقية، (2 تموز/ يوليو 2019)، https://2u.pw/RHlHV

النادي النسائي الشامي الذي ضمَّ عددًا من سيدات الشام، ((وساعدتها شجاعتها ويسارة عيشها على التجوال في أميركا وعواصم الغرب شارحة واقع بلادها ومطالب قومها الوطنية، على زعماء السياسة والصحافة، فحظيت بالإعجاب والتقدير، فنوَّهت الصحف الغربية عن جرأتها وبطولتها ولقَّبتها بـ"جان دارك العرب" وجعلت الرحَّالة والكاتبة الإنكليزية "روزيتا فوريس" من مواقف نازك العابد حبكة لروايتها "سؤال" التي نشرتها عام 1922م))[18]، هذه المنزلة التي كانت تحظى بها مؤسِّسات المجلات النسوية جعلت تلك المجلات تحظى بالشهرة ذاتها، لا سيما أنَّ كلًا منهنَّ كانت تسعى لجعل مجلتها نسخة مختصرة عمَّا تحمله من أفكار تحررية وتنويرية.

وفي زمن كانت فيه النسوية العالمية في موجتها الأولى تعمل على توعية المرأة، وتدفعها للحصول على استقلالها الاقتصادي، وتبين لها أهمية العمل لتحقيق وجودها، وكانت قضايا مثل الطلاق والحضانة والعنف الذي تتعرَّض له المرأة والحق في الانتخاب من أكثر القضايا شيوعًا في العالم؛ كانت المرأة السورية ما تزال تتلمَّس طريق تحررها، لذلك كانت الموضوعات التي تُطرح من خلال الصحافة النسائية موضوعات تمسُّ قضيتها مسًّا مباشرًا، مع بدء انتشار الوعي السياسي بين النساء، ففي عدد نادر لمجلة (نور الفيحاء) حصلت عليه جامعة هارفارد الأميركية كتبت نازك العابد مقالًا يحمل عنوان (فتاة الوطن أين أنت) تستنهض فيه المرأة السورية قائلة: ((أين أنت يا فتاة الوطن، طلِّي من صومعتك، وانظري لما آلت إليه حالة بلادك من الخراب والدمار، لا تقولي إنني شرقية ويلزمني الوقت الطويل لأقدر على القيام بهذه الواجبات الخطيرة، فاعلمي أنَّه ليس لأمة من الأمم روح مستيقظة كروحك))[19]. وكانت تقدِّم في مجلَّتها سيرًا لحياة نساء كان لهنَّ منجزات مشرِّفة عبر التاريخ، بوصفهنَّ قدوات صالحات يجب على المرأة السورية أن تسير على نهجهنَّ، مثل سيرة الشاعرة والأميرة الفارسية (نور جهان)، أو سيرة السيدة (سكينة) ابنة الإمام الحسين وغيرهنَّ تحت عنوان (شهيرات النساء)، وهي زاوية تكاد تكون ثابتة في المجلة.

وقد كان شيوع أجواء الحرية سببًا في ظهور مجلات ترتبط بمدارس الثانوية للبنات، وهذا دليل على مدى تأثير الصحافة في الحركة النسوية للمرأة السورية، مثل مجلة (فتاة الميدان) التي أصدرتها طالبات ثانوية الميدان في دمشق عام 1935، ومجلة (الدوحة) التي أصدرتها معاهد دوحة الأدب سنة 1949م في دمشق، وركَّزت اهتمامها على النساء، ومعظم كتَّابها منهنَّ، ومعظم موضوعاتها يعالج مشكلاتهنَّ وأمورهنَّ[20]، وعلى الرغم من عدم استمرار هذه المجلات لمدة طويلة، إلَّا أنَّها تحمل في داخلها بذور الحرية النسائية التي كانت المرأة السورية تسعى إلى تحقيقها.

وقد أفسحت الصحافة النسائية المجال للجنس الأخر (الذكر) ليتحدَّث من وجهة نظره عن حركات التحرر النسوية التي بدأت طلائعها تظهر في البلاد العربية، ففي مجلة (المرأة) نقرأ مقالًا للأستاذ (الربيع المنقاري) يحثُّ فيها المرأة العربية على التنبُّه وعدم الانبهار بما وصلت إليه المرأة الغربية من تحرُّر وانفتاح، معتبرًا نهضة الحركات النسوية الغربية التي تتبع المرأة في الشرق خطاها نهضة واهمة وطائشة لا تصل إلى العمق، وتبقى في حدود القشور المدنية الزائفة، ويختم مقاله بقوله: ((إنَّني لا أتسامح مع المرأة السورية في تقليدها الغربية، إذا كان في ذلك إعراض عن قوميتها وتنكُّر لماضيها وتاريخها، بل أرغب لها أن تبتني نهضتها الحديثة على الدعائم التي

(18) د.م، "الوردة الدمشقية، نازك العابد .. رائدة تحرر المرأة السورية"، موقع ديوان العرب، (25 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2015)، https://2u.pw/nZWxw

(19) نازك العابد، مجلة نور الفيحاء، ع5، (31 أيار/ مايو، 1920)، ص117.

(20) ينظر: إسماعيل إبراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي، ص72.

قامت عليها نهضة أمها العربية السالفة في عصورها الزاهرة))[21]، إنَّ هذا التنوُّع الذي كان يُطرح في الصحف النسائية آنذاك إنَّما يشير إلى أجواء الحرية التي كانت تتنسَّمها المرأة، فكانت تجليات الوعي تظهر بوضوح في سلوكها ونشاطها وصوتها الذي انسجم مع أصوات حركات التحرر النسوية في العالم.

عاشرًا: خاتمة البحث ونتائجه

1. لم يكن من السهل ظهور صحف نسائية على يد نسويات سوريات، وذلك بسبب البنية الذهنية التي كانت تقوم على النمط الذكوري، لذلك فقد خرجت الصحافة النسوية في سورية من عباءة الصالونات الأدبية التي كانت تقيمها نساء المجتمع الراقي، فيجتمع في تلك الصالونات الأدباء والمفكرون ليتناقشوا في مجالات متنوعة تشمل الأدب والتاريخ والفكر والسياسة والثقافة، ثمَّ تحولت تلك المناقشات إلى مقالات مدوَّنة تُنشر في المجلات النسائية التي انبثقت عنها.

2. وقع على عاتق الصحافة النسائية التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين مسؤوليات مضاعفة، وذلك لأنَّ الحركات التي كانت تدعو إلى تحرر المرأة لم تكن شائعة الظهور في البلاد العربية وفي سورية بالتحديد، فكان على تلك الصحف أن توضِّح للمرأة السورية حقوقها، وتشرح لها أهمية دورها في بناء المجتمع، فكانت الصحافة منبرًا حيًا لمخاطبة المرأة السورية وتوعيتها.

3. تحمَّلت الصحف النسائية كما الصحف الأخرى الأوضاع السياسية المتقلِّبة التي كانت تمرُّ فيها البلاد في ذلك الوقت، منها ضعف التمويل نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية العامة في أثناء قيام الحرب العالمية الأولى، والتضييق، والرقابة التي فرضتها الحكومة العثمانية في أواخر أيامها على الصحافة، أمَّا في عهد الملك فيصل فقد تنسَّمت الصحافة النسائية أجواء الحرية الصحافية، فنشطت، وازدهرت، ولكن سرعان ما هبَّت رياح التغيير لتعمَّ أجواء الاضطراب نتيجة الانتداب الفرنسي على سورية الذي كان يحاول بكلِّ ما استطاع من تجبُّر كتم الحريات، واستمالة المجلات وأصحابها بالمال، وعندما فشلت مساعيه أغلق هذه الصحف نهائيًا بحجَّة تمردها وعدم التزامها بالقوانين، كما حدث في مجلة (العروس) و(نور الفيحاء) و(المرأة).

4. كانت المرأة هي المحور الأول الذي تدور حوله الموضوعات المنشورة في الصحف النسائية جلها، سواء كتبت بأقلام النساء أم الرجال، وكان أسلوب تلك المقالات بسيطًا وواضحًا ليتسنَّى للنساء السوريات جميعهن الراغبات في التحرر والانفتاح على النهضة النسائية أن يطَّلعن عليها، أمَّا مضمون تلك المقالات فكان يلامس حياة المرأة في بيتها، بوصفها زوجةً وأمًّا ومربيةً، فتتحدَّث المقالات عن أمور بيتية حياتية تثقيفية، وتعرض لنماذج من نساء بارزات عبر التاريخ، ليكنَّ قدوة للمرأة السورية، إضافة إلى كثير من القصص والحكايات التي تحمل جانبًا توعويًا للأنثى في كلِّ مرحلة من مراحل حياتها.

5. حوَّلت الصحافة دور المرأة من المنفعل الى الفاعل، وصارت بفضل ما حقَّقته تستطيع أن تثبت ذاتها ووجودها بعيدًا عن الرجل وإنجازاته، وذلك بسبب قوة الخلفية الثقافية التي جاءت منها رائدات الصحافة في

(21) نديمة المنقاري، مجلة المرأة، ع1، (1948)، ص10.

سورية، فأغلبهنَّ ينتمين إلى عائلات مثقفة، ما جعلهنَّ قادرات على أن يكنَّ قائدات ناجحات في عملهنَّ الصحافي، ويدل على ذلك نشاطهنَّ النسائي الثقافي والاجتماعي الواسع خارج مجال الصحافة.

6. شكل الجهد الذي قدَّمته النساء الرائدات في النصف الأول من القرن العشرين القاعدة الأساس لكلِّ تقدُّم حققته المرأة السورية لاحقًا في مجال الصحافة وغيره. ومن ثم لا يحقُّ لأيِّ نظام سياسي، ولا سيما نظام البعث، الادعاء بأنَّه أول جهة شجَّعت المرأة، ويسرت حضورها في الحياة العامة سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم. إسماعيل، الصحافة النسائية في الوطن العربي، ط1، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1996).
2. أومري. أميرة، المرأة الدمشقية المؤلفة: ماري عجمي ومساهمتها في بيولوجيا الأسرة، (جامعة دمشق، رسالة غير مطبوعة، 2008).
3. حسين عامر. فتحي، تاريخ الصحافة العربية، ط1، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014).
4. الرحبي. ميّة، النسوية مفاهيم وقضايا، ط1 (دمشق: الرحبة للنشر والتوزيع، 2014).
5. الرفاعي. شمس الدين، تاريخ الصحافة السورية واللبنانية من العهد العثماني حتى الاستقلال 1800 - 1947، (باريس: منشورات إسمار، 2006م).
6. طه علام. سعد، التنمية والمجتمع، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2021).
7. عجمي. ماري، ديوان ماري عجمي، عيسى فتوح (جامعًا ومحققًا)، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب/ وزارة الثقافة، 2016).
8. مروة. أديب، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1961).

ملامح من الصفحات الفنية في الصحافة السورية ما قبل حكم البعث 1918 – 1963

بسام سفر[1]

أولًا: ملخص البحث

شكل فضاء الصحافة المطبوعة في العشر الثالث من القرن العشرين محورًا أساسًا في الحياة السياسية السورية، واتخذ من واقعها مادة للتعبير في الصحافة المطبوعة، وعلى هامش هذا الاهتمام عمدت المطبوعات إلى عرض بعض أوجه الحياة الثقافية والفنية في تنوع صحافي، من خلال تقسيم بعض الصفحات إلى (ثقافية) وأخرى (فنية) متنوعة.

عنيت الصفحات الثقافية بنشر إسهامات القصة والشعر والرواية إضافة إلى قراءات لبعض الأعمال الروائية، والأخبار الثقافية.

أما الصفحات الفنية فقد نشرت القراءات النقدية الصحافية لبعض العروض المسرحية، وأخبار المسرح والعاملين فيه. وفي الفضاء البصري عمدت إلى طرح بعض الأسئلة الأساس في اختصاص السينما، والقراءة في بعض الأفلام السينمائية، وتقييم أداء بعض الفنانات المصريات. ونشرت قليلًا من القراءات في المعارض الفنية التشكيلية التي أقيمت في أكثر من مدينة. وفي مجال الموسيقى والغناء نشرت أيضًا قراءة في بعض الحفلات لأم كلثوم والموسيقار محمد عبد الوهاب وبعض العروض الراقصة.

لكن عمل الصحف على هذه الموضوعات لم يتحول إلى حالة دورية راسخة ومستقرة إلا في وقت لاحق، من دون أن يقلل هذا من قيمة ما كانت تنشره.

أسست الصحافة الفنية والثقافية لتجارب لاحقة في إصدار صحافة فنية متخصصة في أكثر من مجال وقطاع فني من مثل المجلات الفنية (هنا دمشق، مجلة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون)، والمجلات الثقافية (النقاد) التي صدرت عام 1949، وقد أسهم هذا كله في التحول لاحقًا إلى التخصص مثل (مجلة المعرفة) ومن بعدها بعقود مجلات (الحياة المسرحية، السينمائية، التشكيلة، والموسيقية)، صار تتقارب هذه الفنون عبر مبادئ نقدية واضحة، وتواكب التجارب الفنية في كل بلد من البلدان العربية، وتعمل على تأريخ متخصص لها.

وعبر تتبع هذه التفاصيل، تصبح قراءة عملية التأسيس الصحافي لهذه الاختصاصات الفنية جزءًا من قراءة الحياة الثقافية والفنية، وبما يكرس عملية التواصل والتراكم بين الماضي والحاضر.

(1) كاتب ومسرحي سوري.

ثانيًا: مشكلة البحث

يحاول البحث من خلال قراءة الصفحات الثقافية والفنية في الصحافة السورية المتوافرة منذ 1918 حتى 1963 فهم آلية العمل الصحافية على هذه الصفحات، ومدى اهتمام محرريها بنقل عدد من القضايا المسرحية، والسينمائية، والموسيقية، والتلفزيونية، والتشكيلية، والرقص التعبيري أيضًا، لتكون جزءًا معبرًا عن الحياة اليومية.

يسأل البحث الصفحات الفنية في الصحافة السورية عن آلية تعاطيها مع القضايا الفنية، وعن الأدوات النقدية المتخصصة التي استخدمتها في متابعة كل فن من الفنون، وأيضًا التأمل في قراءات انطباعية تعتمد النقل أكثر مما تعتمد النقد الفني التخصصي، كانت حاضرة وبكثافة في ما كان ينشر.

وينظر البحث في ما إذا كانت عملية الكتابة تكتفي بالجانب الإخباري الصحافي، من أجل لفت انتباه القراء بأسلوب إعلامي يدعوهم إلى حضور الأعمال الفنية والثقافية.

ثالثًا: منهج البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي، حيث يدرس نماذجَ من الصفحات الفنية في الصحافة السورية من خلال قراءة كل صفحة على حدة، وآلية توزع المواد والأخبار المنشورة فيها، ومدى انسجام هذه المواد والصورة المنشورة في كل صفحة من صفحاتها مع الموضوع الفني الذي تتناوله، بحيث يمكن تقديم إحاطة شبه كاملة للمحتوى، وإعادة تقييمه من خلال آليات النقد الفني المتعددة.

رابعًا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أنه يقارب موضوعًا قلما عمل عليه الباحثون والمؤرخون والموثقون لتاريخ الصحافة السورية، ويلقي الضوء على بعض الصفحات الفنية المتوافرة لتقديم عينه بحثية تظهر ما كانت عليه آليات عملها في تلك المرحلة.

خامسًا: المقدمة

لم يستطع احتلال القوات الفرنسية الأراضي السورية منذ 1920 وفق صيغة الانتداب الذي أنهى الحكومة العربية؛ إيقافَ عمل الصحافة السورية أو إعاقته إعاقة كاملة، ويظهر تتبع الوقائع أنه قد صدرت في عهد الجنرال غورو (من 1920 حتى 1923) أكثر من 16 صحيفة في عموم البلاد؛ 4 في دمشق، 5 بحلب، 3 في حمص، و5 في اللاذقية، وأكثر من 13مجلة موزعة كالآتي: 9 في دمشق، و1 في حماه، و3 في اللاذقية.

أما في عهد الجنرال ويغان (من 1923 حتى 1925)، فكان عدد الصحف 12 في عموم البلاد؛ 9 بدمشق، 2 في

حلب، و1 في اللاذقية، أما المجلات فكانت 12 مجلة؛ 6 في دمشق، 2 في حلب،1 في حماه، و3 في اللاذقية.[2]

وتذكر المصادر التاريخية أنه في السنة الأولى من عهد الاستقلال كان لكل خمسين ألف مواطن صحيفة واحدة، منها صحف وجرائد العلم، العرب، دمشق، البعث، الشعب، الوحدة العربية، الفيحاء، عصا الجنة، النجم الجديد، الأنباء، الرأي العام، المنار، الحضارة، والمفيدة.[3]

بينما أدت الانقلابات المتعددة إلى عدم استقرار عمل الصحافة، فمن قوانين المنع والإغلاق في الانقلاب الأول في 30 آذار/ مارس 1949 إلى الإفراج عن الصحف مع الانقلاب الثاني في آب/ أغسطس 1949، والدمج في الانقلاب الثالث في تشرين الثاني/ نوفمبر1950، إلى هيئة رسمية للصحافة في عام 1954.

وفي عهد الوحدة خضعت الصحافة للرقابة عسكرية التي طبقت على إقليمي الجمهورية العربية المتحدة. ومع استلام حزب البعث السلطة في آذار/ مارس1963 صدر قرار للمجلس الوطني لقيادة الثورة بوقف إصدار الصحف عدا جرائد الوحدة العربية وبردى والبعث، وألغيت الصحف الأخرى جميعها، وصودرت المطابع والآلات والمطبوعات العائدة لها.[4]

سادسًا: حضور الصفحات الفنية في الصحافة السورية

في قراءة عامة للصحف السياسية السورية في عهد الانتداب الفرنسي نلاحظ أنها لم تخصص صفحات دورية لنشر المواد الصحافية الفنية والثقافية، بل إنها كانت تخصص مساحات متباينة الحجم لنشر هذه الموضوعات، الأمر الذي يعني أن الفنون والثقافة كانتا تحضران بوصفهما موضوعات وأخبارًا أكثر من أن يكون لهما صفحات فنية يومية ثابتة. وفي مثال واضح على هذا النهج يمكن ملاحظة أن صحيفة العاصمة التي صدرت كجريدة رسمية ذات طابع بالغ الجدية منذ 1918 كانت قد نشرت أخبارًا فنية مثل زيارة فرقة (جوق) الفنان جورج أبيض، وتقديمه بعض العروض في دمشق، إضافة إلى نشر بعض القصائد ذات الطابع الوطني.

وبالتوازي مع ظهور الأخبار الفنية والثقافية، ظهرت في الصفحات إعلانات مؤطرة تدعو الجمهور إلى حضور بعض العروض المسرحية والسينماتوغرافية.

وفي أوقات متقدمة خالفت بعض الصحف السياق المعتاد، فكرست للشأنين الثقافي والفني مساحات أوسع. مثل صحيفة (المضحك المبكي) التي صدرت عام 1927، وكان فيها صفحتان بعنوان (فن)، وفي جريدة (الأيام) التي صدر العدد الأول منها عام 1931، كانت ثمة صفحة بعنوان (مجلة اليوم)، وتتضمن موضوعات الآداب، والفن، والعلم، والمنوعات، والطرائف، والقضايا النسائية.

ومع مرور الوقت كانت تظهر في هذه الصحف إسهامات لافتة ربما تتبع حضور الكتاب أكثر من كونها نهجًا

(2) منى إلياس، "الصحافة السورية في عهد الانتداب الفرنسي"، موقع الجمل، (2012/6/6)، نقلاً عن جريدة الوطن السورية.

(3) سمير رفعت، "قرن وربع القرن على الصحافة السورية ورق كثير وجد غزير وحرية قليلة"، مجلة العربي، (شباط، 2002).

(4) سمير رفعت، "قرن وربع القرن على الصحافة السورية ورق كثير وجد غزير وحرية قليلة".

صحافيًا عامًا، ومن ذلك ما كتبه أحمد الأوبري في 1931 على صفحات مجلة الحديث عن حفلات أم كلثوم في مدينة حلب. بينما كرست مجلة (الدنيا) التي صدرت منذ عام 1945 صفحتين أسبوعيتين بعنوان (دنيا الفنون والسينما)، في حين نجد في صحيفة (الجلاء) التي صدرت عام 1946 ربع صفحة جريدة بعنوان (سينما)، وفي جريدة (العلم) التي صدرت عام 1946 صفحة أخبار فنية، أما جريدة (عصا الجنة) التي صدرت عام 1947، فكان فيها صفحة فنية، وكذلك قدمت صحيفة (الكفاح) التي صدرت عام 1948 موضوعات وأخبارًا فنية، وكذلك فعلت صحيفة (لسان الشعب) التي صدرت عام 1949 عبر صفحة ثقافية فنية، وفي صحيفة (الأسبوع) التي صدرت عام 1954 ثمة صفحة تحمل عنوان (أهل الفن)، بينما قدمت جريدة (الجماهير) التي صدرت عام 1959 كل ما هو فني مع صفحة (المرأة).

سابعًا: المضامين الثقافية والفنية في صفحات الجرائد

لم يذكر معجم الجرائد السورية للدكتور مهيار عدنان الملوحي[5] في تعداده إياها أي توجهات فنية لها بل كانت ذات توجهات عامة، وهذا هو حال الصحف الصادرة عام 1918 وهي: (الاستقلال العربي، ولسان العرب، والحسام، وسورية الجديدة، والعرب، والصاعقة، ونهر العاصي)، وكذلك جرائد عام 1919 مثل: (التوفيق، والإخاء، والهدف، والشعب، والنهضة الجديدة، وحلب، والتقدم، وحقوق البشر، والنهضة، والراية، والمصباح، والبريد السوري، والفرات، وحرمون، والصحة العمومية، والمفيد، والعقاب، والحمارة، والعاصمة، والكنانة، والإعلانات، والفجر، والأردن، والإخاء، والفلاح، والطبل).

أما جرائد العشرية الثالثة، فلم تفارق ما كان تنهجه الجرائد التي سبقتها، لكن مجلة (الشعلة) لصاحبها فتح الله قسطون التي صدرت في حلب عام 1920 كانت ((أدبية فنية اقتصادية شهرية)).[6]

وفي العام 1922، صدرت مجموعة جرائد ومجلات جديدة لم تتميز عما كان سائدًا، منها: (الأنوار، العمران، ألف باء، الأمة، المرسح، سورية الشمالية، فتى الشرق، والشفق)، والمجلات: (النجاح، الروايات العصرية، اللطائف السورية، المرأة الجديدة، وجادة الرشاد).

وفي عامي 1923و1924 صدرت جرائد ومجلات جديدة لم تتميز منها سوى مجلة (الكشاف العربي)، وهي (كشفية أدبية شهرية) تصدر في حلب لصاحبها عبد القادر الشوا، تعنى بنشر ((المباحث الكشفية والرياضية البدنية والموسيقى، والمباحث من التمثيل الأدبي والروايات التمثيلية والقصصية والأخلاقية وتراجم المشاهير))، وفي العام 1925، تميزت جريدة (الميزان) بموضوعات العلوم والفنون، لكنها احتجبت في العام 1927.

وفي العام 1926 صدرت مجموعة من الصحف والمجلات على النسق ذاته، منها: (الثعبان، الاتحاد، الأنباء)، ومجلات (الوحي، القربان، والمجلة الحقوقية).

أما العام 1928، فقد حمل للقراء كثيرًا من المطبوعات الجديدة، لكن تميزت منها مجلة (دوحة الميماس)

(5) الدكتور مهيار عدنان الملوحي، معجم الجرائد السورية (1865-1965)، ط1، (دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2002)، ص 47 حتى ص63.

(6) هاشم عثمان، الصحافة السورية ماضيها وحاضرها (1877-1970)، دراسات اجتماعية (32)، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1997)، ص59، 78، 102، 125.

في حمص التي استمرت لعام واحد، صدر منها عشرة أعداد، حفلت بمجموعة أبحاث عن الأدب والفن والعلم والاجتماع.

وفي عام 1930 صدرت صحيفة نقد وأدب أسبوعية باسم (الناقد) في الشهر الخامس. وفي الثلاثينيات صدرت صحف ومجلات كثيرة لم تفارق ما كان سائدًا سوى مجلة (الثقافة الموسيقية) التي اهتمت بالموسيقى وإبداع الطرب عام 1935، و(القلم المصور) عام 1936، وهي أسبوعية انتقادية مصورة، وفي عام 1939 صدرت جرائد (السياسة، الكفاح، النضال، الحوادث، الإصلاح، ومجلة دمشق).

أما الأربعينيات، فكانت زمن تعطيل الجرائد والمجلات، منها: (التوفيق، الصباح، الأحد، الماتان، النذير، النضال، الإصلاح، الجهاد) بصورة نهائية، إضافة إلى التعطيل الموقت لـ (الحوادث، السياسة، المضحك المبكي، القبس، الأيام، ألف باء، الأخبار، النداء).

وبعد هذا العرض التقريبي لواقع حال الصفحات الثقافية والفنية في الصحافة السورية، سنعتمد بعض النماذج في القراءة لتشكيل صورة واضحة عن طبيعة النقد الذي قدمته بعض الجرائد والمجلات، حيث إننا لم نتمكن الحصولَ على صفحات فنية ذات ديمومة لدراسة سياقها بصورة كاملة لأسباب شتى، أولها هو تبعثر الأرشيف الصحافي السوري بين المحافظات وداخل البلاد وخارجها، إضافة إلى عدم وجود أرشفة كاملة للصحف في المراكز العلمية المعتمدة.

ومن بين ما حصلنا عليه تبرز قراءة لمسرحية (افتحوا النوافذ للشمس) من إعداد وإخراج محمد شاهين في جريدة الأيام (العدد 7642)، الصادر بتاريخ (1962/6/28).

وقدمت جريدة (المضحك المبكي) الصادرة بتاريخ (1963/3/15) قراءة لمسرحية (صح النوم) من تأليف وإخراج عبد اللطيف فتحي.

وفي عامود (خواطر صغيرة) ثمة مناقشة حول لغة المسرح في (العدد 1048)، بتاريخ (8 كانون أول 1963)، للكاتب عادل أبو شنب، ونقده مسرحية (الأم كراره) عن مسرحية (الأم شجاعة) لبريخت بأسلوب إخراج كلاسيكي من قبل مخرج المنوعات التلفزيوني خلدون المالح في زاوية صحافية بعنوان (المجالس أمانات)، وتعريف بـ (المسرح الشعبي) من قبل المسرحي شريف خزندار.

أما في مجال السينما، فقد قدمت جريدة (الكفاح) في (العدد 2287)، بتاريخ (15 تشرين الثاني 1948) مقالًا حواريًا بعنوان (الحياة السهلة لا ترضي إنسانًا ولا تجلب له السعادة) عن حياة النجمة السينمائية آن شيرلي.

أما صحيفة (عصا الجنة) في العدد (15-75)، بتاريخ (12/7/ 1950) في صفحة (الجنون فنون)، فقد قدمت مقالًا بعنوان (كيف ظهرت الصور المتحركة).

وفي مجلة (الدنيا) بعددها (26)، بتاريخ (10 تشرين الثاني 1945) مقال بعنوان (مواقف محرجة في حياة الممثلين)، ومقال (ممثلات مصر بين الإبداع والإسفاف) بقلم أحمد شكري، وزاوية نقد سينمائي بعنوان (أين

السينما السورية؟!)، وفي مجال التلفزيون كتب عادل أبو شنب في (المضحك المبكي) العدد (1024) بتاريخ (6/9/ 1963) مقالًا حول (برنامج عالم السينما والتلفزيون.. هل هو دعاية الأفلام)، وزاوية في برنامج (حدث في مثل هذا اليوم).

وفي مجال الطرب والموسيقى والرقص نشرت مجلة (الحدث) في الشهر العاشر من عام 1931 نقدَ الموسيقي أحمد الأوبري حفلات أم كلثوم في حلب.

وكتب فخري البارودي عن حفلة في منزله بـ (المصور المصرية) في آب/ أغسطس 1956 لمحمد عبد الوهاب، ومعلومات عن تطور الموسيقى في دمشق، وكتب حوارًا في مجال رقص السماح مع المشاركات فيه بعنوان (بنات دمشق في أكرا، والرباط) في جريدة (الجماهير) العدد (71) بتاريخ (1959/7/17).

أما في نقد الفن التشكيلي قراءة الكاتب منير سليمان لمعرض في مدينة دمشق بعنوان (نحو فن قومي) في صحيفة (الأسبوع) العدد (7) بتاريخ (1952/11/12).

ونشرت جريدة (المضحك المبكي) في عددها (1024) بتاريخ (1963/6/9) تغطية لـ (معرض الربيع التشكيلي في حلب لأول مرة).

ثامنًا: قراءات نقدية في الصفحات الفنية المسرحية

نادرًا ما اتخذت الموضوعات الفنية في الصحافة اليومية شكل صفحة خاصة، وإنما جاءت في شكل مادة نقدية متفرقة، وظهر ذلك في صحيفة (الأيام) اليومية التي نشرت أكثر من موضوع في النقد المسرحي، من مثل مادة نقدية لمسرحية (افتحوا النوافذ للشمس) من إعداد وإخراج محمد شاهين موزعة على الصفحتين الثالثة والسابعة، وهذا يظهر عدم التخصص في الصفحات الفنية للجريدة، وعدم إيلاء الشؤون الفنية النقدية أهمية كما هي في الحياة الفنية السورية، وفي محتوى المقال نجد عرضًا للشخصية الأساسية: ((إنسان غني لا يعرف من الدنيا غير أن يرى آلام الناس ويضحك لجشعهم، بينما ترسم في عينيه ظلال جشع أكبر، فهذا الإنسان الذي يجمع المال لا لشيء، إلا ليتسلى بروية الطامعين وهم يرتعون ماء وجوههم من أجل الماء))،[7] وتقييمًا لما قدمه الكاتب في المسرحية ((لقد استطاع (بن جونسون) أن يقدم حقًا شخوصًا متكاملة لجهة بنائها الدراماتيكي، واستطاع الأستاذ محمد شاهين معد المسرحية ومخرجها أن يؤطرها بأسلوب كوميدي برع في أدائه الممثلون كل حسب دوره المرسوم بدقة)).[8]

أما عن أداء الممثلين، فنجد تقييمًا لكل شخصية من شخصيات المسرحية التي قدمها الممثلون سعد الدين بقدونس (السيد)، ومحمود جبر (الخادم)، هما معًا بطل واحد بلغ الذروة، وجزءان متممان بعضهما بعضًا، لم يكن هناك من يتفوق عليهما، بما عندهما من طلاقة وبراعة وتفاعل، فتفوقا على نفسيهما.[9]

(7) د.م، "مسرحية افتحوا النوافذ للشمس"، صحيفة الأيام، ع: 7642، (دمشق: الخميس، 28 حزيران، 1962).

(8) د.م، "مسرحية افتحوا النوافذ للشمس".

(9) د.م، "مسرحية افتحوا النوافذ للشمس".

يمكن عدّ هذا المقال المكتوب في جريدة (الأيام) تقريرًا انطباعيًا يحتوي على ملخص العرض المسرحي، ووصفًا لأداء الممثلين جميعًا بعيدًا عن المنهج الذي عمل عليه المخرج في تظهير دواخل كل شخصية من شخصياته وانفعالاتها في أثناء العرض، فالملاحظات على أداء الممثلين لا تطور من أدائهم، لأنها غير مدعمة بمنهجية لها علاقة بالعمل على أداء الممثل، وهذه القراءة الانطباعية لا تتناول عناصر العرض المسرحي كافة من ديكور وأزياء ومكياج وإضاءة وحركة الممثل على منصة العرض المسرحي...إلخ، وإنما تبقى في الإطار السطحي من زاوية الأداء، ومن دون الدخول إلى عمق النقد المسرحي ومحاكمة العرض المسرحي من زاوية الإعداد، فالانطباع الذي كتبه الصحافي هو أساس المقالة.

وتفارق جريدة (المضحك المبكي) الجرائد اليومية السياسية الجادة في صفحتها الخاصتين بالفنون، إذ نجد أن المقال النقدي المسرحي جزء من صفحة (فن) التي يشرف عليها القاص والناقد عادل أبو شنب، ويكتب فيها عامودًا على طول الصفحة بعنوان (كلمة صغيرة)، وفي الصفحة ذاتها هناك إطار في وسط الصفحة وأسفلها بعنوان (خواطر مسرحية)، يحتوي على تعريف بالمسرح الشعبي بقلم المسرحي شريف خزندار.

وهذه صفحة صحيفة تهتم بالفن المسرحي في جريدة سورية في بداية ستينيات القرن الفائت، لكن إحدى سلبيات الصفحة قلة الصورة المعبرة عن مادة القراءة المسرحية، حيث نرى في الصفحة صورة واحدة للفنان الراحل عبد اللطيف فتحي، كاتب ومخرج مسرحية (صح النوم)، وليس ثمة صورة من العرض، وهذا يعد نقصًا في العمل النقدي الصحافي من زاوية التوثيق الفني، وتغيب تفاصيل البروشور الخاص كوثيقة عن العرض.

أما في المحتوى فهو يلخص حكاية المسرحية، ويعرض الصراع فيها بين ((الموظف وهمومه، وكيف يواجه الواقع الحياتي في مشاكله في المنزل، ووظيفته ومجتمعه المحيط به، حيث تتعرض الأسرة إلى إغراء جديد عندما يعرض أبناء الحي على سعيد مالًا لقاء تهاونه في عمله بالوظيفة، بشكل يستفيدون منه)).[10]

إن صفحة النقد المسرحي في جريدة (المضحك المبكي) تشابه إلى حد ما الصفحة الفنية- المسرحية في الجرائد التخصصية في هذه الأيام من زاوية الاهتمام بجوهر العرض المسرحي ونقده، لكنها لا تتعرض إلى عناصر العرض المسرحي كافة من حيث النقد، فهي تهتم بالحكاية المسرحية وأداء الممثلين، إذ يقول أبو شنب: ((ويهمني أن أثني على السادة الذين مثلوا في المسرحية لأنهم تفانوا في أداء أدوارهم على وجه الحسن، وهؤلاء هم حسب ظهورهم على المسرح بسام أبو غزالة، بلقيس صلاح الدين، كلير سعد الدين، عدنان خيري، رسمية علي، عبد اللطيف فتحي، ياسر أبو الجبين، عدنان بركات.. إلخ)).[11]

ولكن يمكن القول إن فعل النقد المسرحي في هذه المقالة يقارب العرض المسرحي من الجانب الموضوعاتي ونص العرض المقدم، وهذا غير كاف في علم النقد المسرحي، إذ يجب الإحاطة بعناصر العرض المسرحي كافة.

إن القراءات النقدية التي نرى جزءًا منها في هذه العينة من الصفحات النقدية الفنية في الصحافة السورية تعد قراءة انطباعية بعيدة عن النقد المنهجي الذي يعتمد على قراءة الأداء والديكور والأزياء والمكياج والإضاءة

(10) شريف خزندار، المضحك المبكي، مسرحية "صح النوم"، (1963/3/15).

(11) شريف خزندار، المضحك المبكي، مسرحية "صح النوم".

والحركة على منصة المسرح، فالمعالجة لفكرة العرض دائمًا غير كافية لتقديم نقد متكامل من زوايا عدة.

وفي مستطيل (خواطر مسرحية) نبذة (نحو مسرح شعبي) للكاتب المسرحي شريف خزندار يقول فيها: ((المسرح الشعبي يستنبط أحداثه من حياة الشعب، فهو عين الكاميرا مجسمة تأخذ من التراث التاريخي ومن التقاليد والعادات مشاهد تعرضها على الجمهور لكي يحكم عليها)).[12]

ما يقدمه خزندار هو محاولة لتأصيل نظري لمفهوم المسرح الشعبي من دون الاستناد إلى مرجعية مسرحية عالمية أو أوروبية كلاسيكية، وهذا ما يجعل الاجتهاد النظري غير مؤثر في عالم النقد الصحافي المسرحي السوري، على الرغم من أن إبرازه في صفحة المسرح في جريدة (المضحك المبكي) جزء من الفعل الصحافي النقدي المسرحي.

وتستكمل الصفحة همها المسرحي من خلال زاوية أبو شنب (كلمة صغيرة) موضوعها (لغة المسرح)، إذ ينقل فيها مناقشة شهدها بين فريقين يهتمان بالمسرح في أثناء بروفة مسرحية (الجرة المكسورة)، فيقول: ((وجهة نظر الفريق الأول أن الفصحى- إذا استعملت في المسرح، فيجب أن تستعمل على حبتها- ووجهة نظر الفريق الثاني أن الفصحى يجب أن تطعم بكلمات متداولة، عامية أحيانًا)).[13]

هذه المناقشة تقارب الأكاديمية من زاوية أهميتها لأنها لم تحسم في المسرح السوري منذ بدايات المسرح العربي وحتى الآن، وعن ذلك قال المسرحي الشامي مارون النقاش: ((لأنه بهذه المسارح تنكشف عيوب البشر، فيعتبر النبيه ويكون منها على حذر، وعدا اكتشاف الناس فيها التأديب، ورشفهم رضاب النصائح والتمدن والتهذيب، بالوقت ذاته يتعلمون ألفاظًا فصيحة ويغتنمون معاني رجيحة)).[14]

يتضح من معالجة الصحيفتين؛ (الأيام) و(المضحك المبكي) الفرق المهني الصحافي في النقد الفني المسرحي (مقال، أو موضوع) في الصحيفة يختلف عنه في صفحة فنية نقدية مسرحية، فـ(الأيام) تعده موضوعًا في صفحة لجريدة سياسية يومية، أما (المضحك المبكي) تعده صفحة أساسية فيها، يتجلى فيها الهم المسرحي ومحاولة التأصيل لهذا العمل (الفني- الثقافي). وهذا يدلل على اختلاف الفهم المهني بين المتخصص وغير المتخصص في الصحافة الفنية السورية آنذاك.

تاسعًا: قراءات نقدية في الصفحات السينمائية والتلفزيونية

صدرت مجلة (الدنيا) في دمشق عام 1945، وثمن النسخة منها (35) قرشًا سوريًا، وكان في العدد (26) بصفحاته (24) صفحة مجلة (فولوسكاب)، ومديرها المسؤول الصحافي السوري الشهير في تاريخ الصحافة السورية عبد الغني العطري الذي شارك في عدد من الجرائد السورية وأصدر عددًا من المجلات السورية.

(12) شريف خزندار، المضحك المبكي، مسرحية "صح النوم".

(13) شريف خزندار، المضحك المبكي، مسرحية "صح النوم".

(14) السيد حسن عيد، تطور النقد المسرحي في مصر، (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأمين والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، تشرين الثاني/ نوفمبر، 1965)، ص53،54.

يحتوي العدد على صفحتي (دنيا الفنون) و(السينما)، عالجت الأولى (مواقف حرجة في حياة الممثلين)، والثانية (وجوه وملامح، ممثلات مصر بين الإبداع والإسفاف) للصحافي أحمد شكري، إضافة إلى مربع من أسفل الصفحة ووسطها، فيه مادة صغيرة بعنوان (أين السينما السورية؟)، يتساءل الكاتب فيها قائلًا:" نتساءل كل يوم مع المتسائلين، متى تعنى حكومتنا بأمر الفنون، ومتى تعنى بأمر السينما السورية، فتعمل على تشجيعها والأخذ بناصرها؟، نذكر أن دولة السيد سعد الله الجابري وعد في وزارته الماضية بإيفاد بعثة إلى مصر لدراسة الفن السينمائي. فأين هذه البعثة؟))، ويطالب الحكومة بإرسال المصور الفنان السيد (جورج درزي).[15]

تفتح مجلة (الدنيا) بهذه الزاوية السؤال الفني الصحافي حول وضع السينما السورية، وأين وعود رئيس الحكومة سعد الله الجابري في إرسال بعثة إلى مصر للدراسة الفنون السينمائية، ويطالب في إيفاد المصور (جورج درزي) لنجاحاته في فن التصوير، وتؤكد الزاوية أن (البلاد حتى اليوم خالية من هذا الفن).

بهذه الزاوية ثمة صورة للمصور درزي، وهي الصورة الوحيدة في الصفحة، ولم يضع مخرج الصفحة أي صورة لفنانة مصرية، على الرغم من أن المقال الأساس هو (ممثلات مصر بين الإبداع والإسفاف)، ويعرف فيه الصحفي أحمد شكري بأوضاع الممثلات، وهن: مديحة يسري، وليلى فوزي، فاطمة رشدي، أمينة رزق، زوزو وميمي شكيب، رامية إبراهيم، وآسيا داغر. وما عرف به ليلى فوزي قائلًا: ((رشيقة، نضرة، تفيض بالحيوية فيها فتنة البساطة وسحر الانطلاق، وروعة الصبا، بعيدة عن التكاليف والتصنع، تمثل الفتوة الساذجة ممتزجة بالأنوثة المغرية، إلا أنها قاصرة عن أداء الأدوار المعقدة الملتوية، فإن شخصيتها ذات الجانب الواحد لا تساعدها على التنوع والتكيف إلا أنها طراز خاص في الوسط السينمائي المصري)).[16]

المقال الرئيس في الصفحة الفنية لمجلة (الدنيا) يعتمد على التقييم النقدي لانطباعات الناقد الصحافي أحمد شكري الذي عمل على تجميع السمات الرئيسة لكل ممثلة من الممثلات المذكورات في المقال، ولم يعتمد على أي من الأدوار التي أدتها إحدى الممثلات بعينها، وإنما مجرد انطباعات ذاتية للصحافي.

أما صفحة صحيفة (عصا الجنة) الفنية جاءت بعنوان (الفنون جنون)، اختارت دراسة تاريخية حول (كيف ظهرت الصور المتحركة) مصدرها دراسة عن (الأفلام الهزلية التي أنتجت مؤخرًا) في ذاك التاريخ، وهي مدعمة بثلاث صور من الرسوم المتحركة؛ الأولى (بوبوي والقرصان، في السفينة وسط البحر)، الثانية (الديك راعي البقر الشجاع على فرس)، والثالثة (ميكي ماوس في أول أفلامه سنة 1928)، والدراسة المنشورة في الصفحة تعرض تاريخية هذا الفن، والشركات المنتجة وجاء فيها: ((من أهم الشركات السينمائية في الزمن الحاضر الذي تعني بإنتاج مثل هذه الأفلام مؤسسة ولت ديزني وقد دعيت هذه المؤسسة نسبة إلى المستر ديزني الذي عمل في أول حياته كرسام في مدينة كنساس، ومن ثم قام بإخراج أفلام حية مبنية على قصص خرافية، وعلى قصة فتاة أسمها (ألس) ثم طرأت للمستر ديزني فكرة سلسلة من الصور الكاريكاتورية تدور حول فأر أسمه مورتمير ثم أعيدت تسمية الفأر، فسمي ميكي وأصبحت كلمة (ميكي ماوس) ماركة مسجلة لهذه المؤسسة التجارية)).[17]

(15) للمزيد: مجلة الدنيا، ع: 26، (10تشرين الثاني/ نوفمبر، 1945)، ص21.

(16) مجلة الدنيا، ع: 26، (10تشرين الثاني/ نوفمبر، 1945)، ص21.

(17) للمزيد: "كيف ظهرت الصور المتحركة"، عصا الجنة، (12-1950/7/18).

يمكن عد هذه الصفحة الفنية الناقدة من أهم الصفحات الفنية في الصحافة السورية في زمانها، إذ إن المشرفين عليها عملوا على موضوعات مشابهة تظهر الفنون، وهذا المثال مهم جدًا لتعريفه القراء بهذا الفن الذي سيلعب دورًا كبيرًا في حياة الأطفال في سورية والعالم.

وبمقارنة هذه الصفحة بصفحة مجلة (الدنيا) نجد فيها الاهتمام بموضوع له علاقة بالمستقبل الإنساني والطفولي في العالم، بينما الصفحة في مجلة (الدنيا) عملت على إظهار النقد الفني الصحافي للممثلات المصريات في الصحافة السورية، فالوظيفة النقدية في الصفحتين كلتيهما مختلفة، فما بين (الإسفاف) الذي تظهره صفحة مجلة (الدنيا)، والسمو والعلو الذي تظهره صفحة (عصا الجنة) مسافة ومساحة كبيرة بين التوجهين، وهذا يوضح مدى المهنية والنظرة للحياة المهنية الصحفية عبر تعميق النقد الصحفي المهني ليكون نقدًا من أجل مستقبل الحياة، و جعله نقدًا له علاقة بالماضي الذاتي لكل فنانة.

أما النقد الصحافي التلفزيوني، فنجده في جريدة المضحك المبكي بقلم القاص والناقد عادل أبو شنب في صفحة (فن) حول (برنامج عالم السينما التلفزيوني.. هل هو دعاية للأفلام؟)، وقال فيه: ((ومع احترامي الشديد لخالد حمادة وخبرته السينمائية، واحترامي الشديد للآخرين لمن خطط هذا البرنامج أريد أن أسوق هاتين الملاحظتين:

الأولى: أن برنامجًا كهذا في بلاد أخرى.. يقدم كتعريف بالأفلام التي ستظهر خلال الموسم القادم، وهذا البرنامج تموله الشركات التي يهمها الإعلان عن أفلامها القادمة.

الملاحظة الثانية: أن برنامجًا كهذا لا تقوم له قائمة في بلاد لا تنتج السينما محليًا، وتعيش على عرض أفلام في دور العرض فقط)).[18]

لا يختلف شكل الصفحة عن سابقتها في جريدة (المضحك المبكي)، لكنها من دون أي صورة لتحريك الصفحة، وإنما صفحة صماء صامتة، في أسفل الصفحة ومنتصفها مربع يتناول برنامجًا تلفزيونيًا آخر (حدث في مثل هذا اليوم)، وإلى جانبه أيضًا عمود (كلمة صغيرة) عن (مسابقات المسرح).

أما في محتوى النقد الذي وجهه الناقد أبو شنب إلى البرنامج فهو ذو سوية عالية، حيث البرنامج والمستفيدون منه من الجانب الإعلاني، وطالب الشركات السينمائية ودور العرض وتجار الأفلام بدفع ثمن هذا البرنامج لأنه يشكل مادة رئيسة في الدعاية لأفلامهم.

عاشرًا: قراءات نقدية في صفحات الطرب والموسيقى والرقص

في 28 أيلول/ سبتمبر 1931 أحيت المطربة أم كلثوم الحفلة الأولى من حفلات عدة في مدينة حلب، كلف صاحب مجلة (الحدث) الموسيقي أحمد الأوبري بالكتابة عن ذاك الحفل الفني الكبير في المدينة، فكتب مقالًا مطولًا نشر في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته، ذكر فيه خوف كبار مطربي العالم العربي من الغناء أمام الجمهور الحلبي لذائقته الطربية والموسيقية العالية، ووصف تموضع الفرقة الموسيقية على منصة مسرح الغناء، ومكان

(18) عادل أبو شنب، "برنامج عالم السينما التلفزيوني.. هل هو دعاية للأفلام؟"، المضحك، المبكي، ع: 1024، (9 حزيران/ يونيو، 1963)، صفحة فن.

كرسي أم كلثوم، وكتب نقده في غناء أم كلثوم: ((أنك لتعجب إذ تجدني أتعرض لنقد غناء أم كلثوم، وربما قلت في نفسك: وهل غناء أم كلثوم ينتقد؟، قلت لك إني ناقد بحسي وعقلي لا بأحدهما، فالذوق وحده لا يكفي للحكم على صحة الشيء، فإذا لم يقترن بالعالم- والعالم يولد الذوق، فأن ما يصدر عنه يظل ناقصًا)).[19]

تعرض مجلة (الحدث) المقال بمقدمة كتبها المحرر الفني ملخصًا أهم ما جاء فيه، وهذا يوضح أهمية المقال من زاوية النقد الفني الصحافي الذي كتبه الأوبري، ويؤكد أهمية القراءات النقدية الغنائية والطربية.

وكتب الراحل فخري البارودي في جريدة (الصور المصرية) في عدد آب/ أغسطس 1956 مقالًا بعنوان (ليالي الفن في بلاد الشام)، نشر فيه مجموعة من الصور له مع أمير الشعراء أحمد شوقي والفنان الكبير محمد عبد الوهاب على ضفاف نهر بردى، وصورة أخرى من سهرة في بيته غنت فيها المطربة نورهان، وإلى جوارها البارودي يعزف على الدف، ثم محمد عبد الكريم أمير البزق في خمسينيات القرن الفائت، قال فيه: ((غنى ليلتها عبد الوهاب، غنى فأبدع وحلق وحملنا على صوته الشجي إلى السماء السابعة، وأذكر أن أول أغنية غناها ليلتها كانت القصيدة التي لحنها أبو العلاء محمد، والتي غنتها بعدئذ أم كلثوم، وهي كم بعثنا مع النسيم سلامًا، وكان في السهرة المطرب المشهور السيد الصفتي)).

ما كتبه زعيم الشباب فخري البارودي من معلومات عن الموسيقى في دمشق في عشرينيات القرن الفائت، وعن حفلة محمد عبد الوهاب بوجود أمير الشعراء أحمد شوقي يوضح طبيعة الحياة الموسيقية والغنائية في دمشق.

وإذ ما أجرينا مقارنة بين ما كتبه الأوبري في مجلة (الحدث) في دراسة نقدية متخصصة بلغة صحافية رشيقة يوضح منزلة الفن الطربي في الصحافة السورية؛ وما كتبه البارودي عن ليالي دمشق، نجد أن الذائقة التي كتب عنها الأوبري جزء من التاريخ الغنائي والطربي في حلب، وقد كان كثير من المطربين في العالم العربي يسعى إلى شهادة سميعة حلب، وما زال، بينما نادرًا ما شهدنا ذلك في مدينة دمشق. ويمكننا القول إنه نادرًا ما نشر في الصحافة الفنية السورية مقالات تقرأ الحالة الطربية والغنائية وحفلاتها سواء في دمشق أو حلب في العصر الحديث، بما في ذلك المجلات ذات الاختصاص مثل (الحياة الموسيقية).

أما صحيفة (الجماهير) فنشرت حوارًا مع ثلاث طالبات من مدرسة (دوحة الأدب)، وهن من فرقة (رقص السماح)، قدمن عروضًا في أكرا عاصمة غانا، والرباط في المغرب، وهن: عفاف الخالدي، طرفة جندي، وفطمة العظم، وأجابت عفاف الخالدي: ((قدمنا هذه الرقصة في المغرب حتى أن البطاقات بيعت بالسوق السوداء لإقبال شعب المغرب على مشاهدة هذه الرقصة)).[20]

نشرت جريدة (الجماهير) هذا التحقيق بعنوان (بنات دمشق في أكرا والرباط)، ووضعت مربعًا مفتوحًا باتجاه الأسفل على صور الفتيات في الصفحة السادسة، حيث جاء في عامود بوسط الصفحة، في ما تابعت ما تبقى من التحقيق في الصفحة السابقة بعامودين في منتصف الصفحة، وربع في عامود ثالث، ووقع باسم نادية.

(19) مجلة الحدث، (تشرين الأول/ أكتوبر، 1931).

(20) د.م، الجماهير، ع: 71، (17 تموز/ يوليو، 1959)، ص 6، 7.

هذا التحقيق في جريدة يومية تعاملت معه بوصفه موضوعًا كما في الجرائد اليومية من دون وجود الصفحة الفنية، فالقضية بالنسبة إلى الجريدة هي مادة فنية من دون تخصص أو نقد فني، وإنما تعريف برقص السماح الأندلسي، ونشاط لطالبات مدرسة (دوحة الأدب).

حادي عشر: قراءات نقدية في صفحات الفن التشكيلي

من أهم الصحف التي كتبت عن الفن التشكيلي بدمشق جريدة (الأسبوع) بعنوان (نحو فن قومي) في صفحة (مع أهل الفن) التي تحتوي إلى جانب المادة مستطيلًا في أعلى المادة بعنوان (معهد الفنون الجميلة)، وإلى جانب المقال عامود بعنوان (غن معنا، الموعد الأخضر، من تأليف عبد الله خوري، تلحين الأخوين رحباني، وغناء حنان)، وبمحاذاة عامود الغناء صورة لصبية بلباس البحر، وفي متوسط الصفحة إلى الأسفل بالاتصال مع موقع المادة في الصفحة في (صالونات المجتمع) مجموعة من الأخبار المتنوعة إلى جانب بعض الإعلانات الفنية.

وعلى الرغم من أن المقال عن الفن التشكيلي، وعن معرض محدد إلا أنه لا يوجد أي صورة لأي لوحة تشكيلية من المعرض أو حتى (بروشور المعرض)، ويقول عن المعرض منير سليمان إن: ((بعض اللوحات تعبر عن معان، ويظهر أن هذه المعاني غير واضحة في نفوس الفنانين، لأنها جاءت قاتمة مضطربة غامضة لا تدل كما يريد الفنانون إظهاره وإبرازه من الأفكار والمعاني، فهناك لوحة الأماني وهناك لوحة الانقلاب، وكلتاهما لا تدل بوضوح عما يريدان إظهاره من أفكار ومعاني)).[21]

يمكن عدّ ما كتبه سليمان من أفضل مقالات النقد التشكيلي في الصفحات الفنية في الصحافة السورية، لأنه يقدم وظيفة الفن بصورة عامة، ودوره، ومحتواه، ويقرأ فيه محتوى عدد من لوحات المعرض الغامضة التي لا يستطيع مشاهد هذه اللوحات فهم محتواها الفني.

وفي الصفحة ذاتها مستطيل لزاوية يعلن فيها عن (معهد الفنون الجميلة بدمشق)، ويقول: ((توالي اللجنة المكلفة بوضع أنظمة إنشاء معهد الفنون الجميلة في سورية اجتماعاتها لتصل إلى نتيجة بوضع القانون الذي ينظم الفن في سورية من مسرح ورسم، ونحت وموسيقى)).[22]

هذه الزاوية في الصفحة الفنية بالجريدة توضح وضع الفنون جميعها في سورية عام 1952، حيث لا يوجد قوانين تنظم وضع الفنون بعضها بين بعضها وعلاقاتها بالجهات الرسمية.

ونشرت جريدة (المضحك المبكي) متابعة صحفية ترصد فيها معرض الربيع الذي يقام لأول مرة في حلب برعاية رئيس الوزراء، وحضره وزير الثقافة والإرشاد القومي الدكتور سامي الجندي، وضم المعرض 159 قطعة، منها 15 قطعة نحت، و8 قطع نحاس بارز، وهذه هي المرة الأولى التي يعرض فيها نحاس بارز، والباقي لوحات رسم ذوات مدارس عدة. وقد غلب على لوحات هذا المعرض المدرسة الانطباعية.[23]

(21) منير سليمان، "نحو فن قومي"، الأسبوع، ع: 7، السنة الأولى، (الأربعاء، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1952).

(22) منير سليمان، "نحو فن قومي"، الأسبوع.

(23) منير سليمان، "نحو فن قومي"، الأسبوع.

وإلى جانب ذلك نرى خبرًا عن مسرحية جديدة لعبد اللطيف فتحي، إضافة إلى مستطيل أخبار ثقافية وفنية منوعة، بينما في أسفل الصفحة مربع فيه خبر عن عمل هالة شوكت بالسينما، وفي وسط التغطية مستطيل زاوية بعنوان ماذا عرض؟.

في مادة التغطية ما زالت عيوب الصورة تتصدر الصفحات الفنية في الصحافة السورية، إذ لا توجد صورة لأي شيء يخص المعرض، على الرغم من أن وزارة الثقافة وزعت كراسًا عنه، وتعد مادة التغطية هذه مفيدة من زاوية عدد المشاركات الفنية في المعرض، ويصفها الكاتب بأنها لوحات انطباعية، وفي الصفحة ثمة صورتان للفنان عبد اللطيف فتحي وهالة شوكت، والصورتان تحركان الصفحة من زاوية التناظر الإخراجي فيها.

ثاني عشر: خلاصة

من خلال صفحات النقد الفني المتوفرة في الصحافة السورية التي أطلعنا على كيفية عرضها للنقد الفني الذي قامت به، يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

1. ظهر النقد الفني في صفحات الصحافة السورية في الجرائد اليومية كمادة صحفية سريعة، وتقترب لتكون تقريرًا صحفيًا، وليس موضوعًا نقديًا.

2. الصفحات النقدية الفنية تظهر قريبه من الاختصاص النقدي الفني التي يشرف عليها ناقد.

3. الصفحة النقدية الفنية في الصحافة السورية تقدم من زاوية الشكل نموذجًا صحافيًا لشكل الصفحة النقدية الفنية خصيصًا بوجود عامود لمحرر الصفحة يلقي الضوء به على ظاهرة من ظواهر العمل الفني السوري.

4. ظهرت في العدد من الصحف التي شاهدناها صفحات فنون تهتم بالممثلين العالمين، والفنانات المصريات من زاوية النقد الفني للممثلات، والأخبار الخاصة بالسينما المصرية.

5. طال النقد الفني نقدًا إلى الحكومة (ممثلة برئيسها سعد الله الجابري) حول عدم إرسال البعثات لدراسة فن السينما.

6. نادرًا ما استخدمت هذه الصفحات النقدية في الصحافة السورية (الصورة) المناسبة من العمل الفني كجزء من المقال النقدي.

7. أعطت الصفحة الفنية في جريدة (عصا الجنة) نموذجًا خاصًا على الصفحة الفنية النقدية التعريفية المتخصصة.

8. ظهر النقد الفني في الصفحات الطربية والموسيقية الذي كتبه أحمد الأوبري، وما كتبه فخري البارودي، وكأن هذه الصفحات اختصاصية في النقد الفني الموسيقي والطربي، وهذا ما يؤكد تقدم السوريين في

مجال الموسيقى والطرب خصيصًا في مدينة حلب.

9. ظهر التفوق في مجال الموسيقى والطرب حتى في استخدام الصورة، بينما غابت في المسرح والسينما والتلفزيون.

10. التحقيق الصحفي حول الرقص استخدمت فيه صور طالبات (دوحة الأدب)، لكنه لم يكن في صفحة صحيفة خاصة بالفن، وإنما موضوعًا في الجريدة، وكان جزء منه في صفحة، والتتمة في صفحة أخرى.

11. كذلك النقد الفني التشكيلي في الصحافة السورية على الرغم من تطوره في النقد والتغطية، فإن عدم استخدام صور اللوحات أو البروشور الإعلاني للمعرض سواء في التغطية أو النقد بقي مشكلة من مشكلات العمل الصحافي النقدي في الصفحات الفنية في الصحافة السورية.

12. لم يستطيع نقاد الصفحات الفنية في الصحافة السورية تبني منهج نقدي متكامل إلا في مجالي الموسيقى والطرب.

13. في مجال الأخبار السينمائية طغت الأخبار الفنية المصرية على الأخبار الفنية السورية في الصفحات الفنية في الجرائد السورية.

14. لا يغيب عند قراءة الصفحات أنه مهما عملت على مقاربة الناتج الفني تبقى المقاربة غير كافية، لأن ذلك غير قادر على بث الحياة الفنية فيها، كما كانت لحظة تقديمها، وغير قادرة على نقل الجهد الإنساني المبذول في كل عمل فني في إطاره.

المصادر والمراجع

1. الملوحي. مهيار عدنان الملوحي، معجم الجرائد السورية (1865-1965)، ط1، (دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2002).

2. عثمان. هاشم، الصحافة السورية ماضيها وحاضرها (1877-1970)، دراسات اجتماعية (32)، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، 1997).

3. عيد. حسن، تطور النقد المسرحي في مصر، (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأمين والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، تشرين الثاني/ نوفمبر، 1965).

الصحافة الحزبية 1918 - 1963

مجد وهيبة[1]

أولًا: ملخص البحث

كان للصحافة السورية في المرحلة بين عامي (1918 – 1963) دور كبير في الحياة السياسية السورية. فقد عملت في عهد الاستقلال الفيصلي الذي دام أقل من عامين على نشر الروح القومية والوطنية بين أفراد الشعب، وعززت لديهم مشاعر الحرية والوحدة الوطنية، وأسست الأحزاب السياسية صحفًا وطنية تنادي باستقلال البلاد ومحاربة المستعمرين. وفي عهد الاستعمار الفرنسي قادت هذه الصحف معارك التحرير وثوراته، ودخلت في صراعات مع حكومات الانتداب التي عطلت الصحف، وأغلقتها، لمنع انتشار الروح الوطنية بين أفراد الشعب، ولاحقت الصحافيين، واعتقلت كثيرين. وما إن نالت البلاد استقلالها حتى تحولت إلى نضالها في المحافظة على وحدة البلاد واستقلالها والدفاع عنها ضد الأخطار الخارجية والداخلية. وعلى الرغم من الصراعات البينية بين الصحف الحزبية إلا أنها بقيت محافظة على خطها الوطني والقومي، ولم تنسلخ عن أمتها العربية، بل ظلت تنادي بالوحدة السورية والعربية. إن الدور الذي كان منوطًا بالصحف الحزبية لم يقتصر على الترويج للأحزاب السياسية والدفاع عنها، إنما تجاوزها إلى المناداة بالحكم الديمقراطي والدستوري والدعوة إلى الحريات السياسية، إضافة إلى إظهار الفساد والتقصير ومحاربتهما، ومناقشة القوانين، وتبيان نقاط ضعفها وقوتها. فكانت رائدة في تقدم البلاد وتطورها.

ثانيًا: الإطار المنهجي

1. المقدمة

يتناول البحث دور الصحافة السورية في التعبير عن الأحزاب السياسية التي نشأت بعد الاستقلال عن الحكم العثماني منذ عام 1918 حتى عام 1963. إذ كانت الصحافة المطبوعة حينئذ الوسيلة الوحيدة للأحزاب السياسية لكي تنشر أفكارها وتستقدم منتسبين جددًا إليها، هذا من ناحية، وقد أسهمت في نشر الوعي والمبادئ الوطنية والقومية بين الناس من ناحية أخرى. وقد مرت الصحافة الحزبية منذ نشوئها بمراحل عدة صقلتها وطورتها، هذه المراحل هي انعكاس لما مرت به الحياة السياسية في سورية، كانت أولاها بعد الاستقلال واختيار الملك فيصل رئيسًا للبلاد. لقد أفسح الملك فيصل مجالًا للحرية السياسية والإعلامية، فنشأت الأحزاب السياسية المتطورة عن الجمعيات السرية، وظهرت معها الصحافة الحزبية مثل جريدة الاستقلال. لم تدم هذه

(1) كاتب وباحث في العلوم الاجتماعية.

المرحلة طويلًا، ولكنها أتاحت ظهور الصحف الوطنية لأول مرة. ومع دخول البلاد تحت الاستعمار الفرنسي تحولت الصحف الحزبية إلى مرحلة النضال ضد الاستعمار والحكومات التي شكلها ليقود البلاد من خلالها، فنرى الصحف الحزبية إما تكشف الفساد الحكومي والمؤامرات التي يفتعلها الانتداب لفرط اللحمة الوطنية وتقسيم البلاد، أو تحرض على مجابهة الاستعمار وضرورة الثورة عليه وتحرير البلاد منه. فكانت وراء الثورات السورية تدفع نحوها وتنشر أخبارها، ما جعل حكومة الانتداب تحارب هذه الصحف وتصدر القوانين لتضيق عليها وتعطلها وتفرض عقوبات مالية عليها. مثال ذلك صحيفتا (المقتبس) و(الأيام). وبعد نيل البلاد خلاصها من الاستعمار، ووصول حكومة وطنية إلى الحكم، رفعت القيود المفروضة على الصحافة، وانتشرت الصحافة الحزبية، وأُنشِئت صحف جديدة ينادي أغلبها بالديمقراطية والحرية السياسية ومحاربة العودة إلى الاستعمار. وقد وقفت في وجه المؤامرات الخارجية لربط سورية بتحالفات استعمارية. ومع دخول البلاد مرحلة الانقلابات العسكرية غابت الحريات، ولوحق الصحافيون، وأغلقت الجرائد، ما حد من تطور الصحافة، فتراجع دورها في الساحة السياسية. ولم تكن مرحلة الوحدة السورية المصرية أفضل حالًا للصحافة الحزبية، بل أغلقت الصحف وحلت الأحزاب السياسية فغابت الصحف الحزبية إلا من وافقت الوحدة، ودعمت مشروعها. كانت هذه المراحل أحد أسباب تطور الصحافة الحزبية، إضافة إلى الصراعات البينية للصحف الحزبية التي دفعت عجلة تطورها لتواكب خصومها، وتتغلب عليهم، وذلك من خلال التطوير في الشكل وأسلوب الكتابة وانتقاء الموضوع. وهذا ما سيُدرَس بطريقة مفصلة، إضافة إلى دراسة العلاقة بين الصحافة الحزبية والأحزاب السياسية والجمهور المتلقي.

2. إشكالية البحث

إن الصحافة السورية في بداية نشأتها ارتبطت إلى حد ما مع الأحزاب السياسية التي بدأت بالظهور في تلك المرحلة من تاريخ سورية، وكان لها دور مهم في تكوين الرأي العام وتشكيله لدى الجمهور عن هذه الأحزاب. وبخاصة بين الفئة المثقفة والطبقة الإقطاعية والبورجوازية، الذين وجدوا فيها الوسيلة الوحيدة لمعرفة مجريات الأحداث على الصعيد الوطني والدولي. وقد استطاعت هذه الصحف نشر الأفكار التقدمية والعلمية والأدبية، وساهمت في التعبير عن الآراء السياسية ومواجهة الحكومات الاستبدادية التي توالت على السلطة ووقفت في وجهها، ما أدى إلى إغلاق بعضها ومنع نشر بعضها الآخر مددًا طويلة مع غرامات مالية كبيرة. وظهر هذا الأمر بوضوح خلال مرحلة الانتداب الفرنسي وحكومات الانقلابات العسكرية وحكومة الوحدة السورية المصرية. ونظرًا إلى أهمية الصحافة كونها الوسيلة الإعلامية الأكثر انتشارًا في تلك المرحلة وارتباطها بالأحزاب السياسية والتعبير عن أفكارها وبرامجها الوطنية، ارتأينا إجراء هذا البحث لمعرفة الدور الذي قامت به الصحافة الحزبية في التعبير عن الأفكار السياسية للأحزاب، ومدى تفاعل الجمهور معها، وهل كان تأثيرها إيجابيًا أم سلبيًا في الرأي العام؟ وهل استطاعت أن تؤدي الدور الذي ألقي على عاتقها في تمكين الوحدة الوطنية ومحاربة الاستبداد؟

3. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يعنى بدراسة دور الصحافة الحزبية في تشكيل الرأي العام حول هذه الأحزاب، والآثار المترتبة على دورها في تشكيل هذا الرأي العام. وهل استطاعت أن تلبي متطلبات تلك المرحلة، إضافة إلى معرفة مدى قدرة الصحافة على خدمة الأهداف الوطنية العامة.

4. فرضية البحث

كانت الصحافة السورية في العهد الفيصلي تمتلك مساحة كبيرة من الحرية؛ ما ساعد على ظهور صحافة تعبر عن أفكار أصحابها بعيدًا من تحكم السلطة، لكنها لم تستمر طويلًا وذلك بعد الانتداب الفرنسي الذي قيّد الصحافة الحرة ولاحق أقلامها التي وقفت في وجهه طوال مدة الانتداب، لتستعيد حريتها مع الاستقلال ونشوء الأحزاب السياسية التي أسهمت في نشوء الصحف التي تعبر عنها. فلا بد من أن يكون لهذه الصحف تأثير في الوضع الاجتماعي والسياسي في مستوى الأفراد جميعهم في سورية في تلك المرحلة (1918 – 1963).

5. أهداف البحث

أ. التعرف إلى مدى انتشار الصحافة بين فئات الشعب السوري.

ب. مدى الحرية التي يمارسها الصحافيون في التعبير عن آرائهم وأفكارهم.

ج. العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام لدى المجتمع السوري، ومدى الصدقية التي تتمتع بها هذه الصحف.

د. الوصول إلى نتائج تساعد في فهم الدور الذي لعبته الصحف الحزبية في تقدم المجتمع السوري وتطوره.

6. منهج البحث

استُخدِم المنهج الاسترادادي في البحث، وذلك لأن المنهج الاسترادادي يستعان به لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية والإعلامية، ومهمته محاولة فهم حقيقة الأحداث التاريخية كما هي في زمانها ومكانها، سواء تعلقت بالأشخاص أم بالأفكار أم المدارس أم الأحزاب...إلخ، فهذا المنهج يقوم على مبدأ الاسترداد والعودة إلى الماضي لكي نتمكن من تحليل ما حدث، ورؤية الأسباب جميعها التي أدت إلى حدوث المشكلة.

7. الدراسات السابقة

يعد كتاب تطور الصحافة السورية في مائة عام لجوزيف الياس، وكتاب تاريخ الصحافة السورية لشمس الدين الرفاعي مرجعين مهمين في دراسة الصحافة الحزبية. إلا أن الكتابين كليهما لم يستطيعا تغطية جوانب

الموضوع كافة لضخامة المحتوى وغنى المادة العلمية. لتأتي هذه الدراسة مكملة لما بدأا به، وإضافة جديدة إلى المحاولة في إظهار دور هذه الصحافة في بناء سورية الحديثة. مع اختلاف في الموضوعات المدروسة والمنهج المتبع في الدراسة. فالرفاعي لم يتناول الصحافة الحزبية بعد الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي. أما الياس فكانت الدراسة أغلبها عرضًا الصحف الموجودة، وأهم الموضوعات التي تناولتها من دون تحليل موضوعاتها والآثار المترتبة عليها.

8. صعوبات البحث

تتركز الصعوبات في دراسة الصحافة الحزبية في مسألتين أساسيتين وهما:

أ. صعوبات الوصول إلى المادة العلمية، من خلال بحثنا عن المادة العلمية كنا نشاهد عددًا من الدراسات التي تتناول هذه الصحافة، ولكن من دون وجود المصادر التي نقصد بها الأعداد الكاملة للجريدة المدروسة. وكنا نعاني في رصد مواقف الصحف الحزبية لحدث ما، وكيف تناولته من وجهة نظرها ومقارنتها ببقية الصحف الحزبية، وذلك لعدم توفر بقية الصحف.

ب. ضخامة الموضوع، ونقصد به غنى المادة العلمية المدروسة. لأن المرحلة الزمنية التي قامت عليها الدراسة من أغنى المراحل التي مرت على سورية بالأحداث. وقد حاولنا إيجاز تلك الأحداث وطرائق تعامل الصحافة الحزبية معها بقدر المستطاع.

9. مجال البحث

أ. المجال المكاني: يتناول البحث المناطق السورية الطبيعية قبل تقسيمها من جانب الانتداب الفرنسي وبعده الذي يتمثل في الحدود السورية الحالية.

ب. المجال الزماني: أجري البحث على المدة الزمنية الممتدة من عام 1918 إلى عام 1963.

ج. المجال البشري: استهدف البحث ما نُشر في الصحف الحزبية وعبر عن رأي الصحافيين التابعين أو المتعاطفين مع الأحزاب السياسية في تلك المرحلة.

10. مفهومات البحث

بناء الأولويات في الإعلام: وهي اختيار الموضوعات وانتقاؤها والأحداث والقضايا التي يجب نشرها، وتهميش أخبار أخرى لا تصب في مصلحة سياسة الجريدة وخطها العام.

أسلوب السجع: وهو توافق الفاصلتين في فقرتين أو أكثر في الحرف الأخير، أو هو توافق أواخر فواصل الجمل (الكلمة الأخيرة في الفقرة)، ويكون في النثر فقط.

المانشيت: العناوين الرئيسة، في الصحافة والإعلام وفي الطباعة، وفي المقالات والأخبار، ويقصد بالمانشيتات العناوين الواضحة والكبيرة، لجذب الأنظار والتأكيد والإبراز، ويكتب عادة بخط أكبر من الخط الذي كتب به المقال.

الإعلام الحزبي: هو النشاط الذي يقوم على تقديم معلومات ونشر أفكار وأيديولوجيات ومواقف الحزب السياسي تجاه مختلف الأحداث لتشكيل الرأي العام المساند له والمدافع عنه والمرتبط بمصالحه.

ثالثًا: الإطار النظري

الصحافة الحزبية

إن الأحزاب السياسية تحتاج إلى ما يعبر عن أفكارها وآرائها السياسية، لذلك منذ نشوء الأحزاب السياسية في سورية اعتمدت على الصحافة لتعبر عن نفسها من خلالها، وتكون لسان حالها، وتدافع عنها ضد خصومها. وبذلك كانت الصحافة الحزبية هي التي تعبر عن اتجاه سياسي أو أيديولوجي معين يتبع لحزب سياسي تدافع عنه، وتنشر أفكاره. فالصحافة السورية التي نشأت بعد الاستقلال منها ما هو حر ليبرالي منفتح على أوسع الشرائح الاجتماعية - السياسية، ومنها ما هو حر لكنه ملتزم بمصالح شريحة اجتماعيه محدده منتظمة سياسيًا في حزب يطلق عليه الإعلام الحزبي.[2] هذا الإعلام الحزبي غالبًا ما يكون مرتبطًا مع الحزب ينتهي بنهايته، وينتعش كلما زادت قوة الحزب وحضوره في الساحة السياسية. وتكون هذه الصحف محكومة من قادة الحزب، تتحكم في ما ينشر وما لا يجوز نشره، وبخاصة إذا تعلق الأمر بنقد تصرفات أحد قادة الحزب أو تصريحاته، لأن العلاقة القائمة بين قادة الحزب أقوى وأمتن من العلاقة بين القادة والصحيفة. ومن ثم تكون مهمة الصحيفة أن توصل قرارات الحزب إلى الجمهور والأفراد المنتسبين إليه. وهذا يظهر بوضوح عند تناول الصحف الحزبية حدثًا ما، فنشاهد الآراء والتحليلات والتفسيرات المتغايرة وأحيانًا المتناقضة بين الصحف الحزبية. مثال ذلك مواقف الصحف الحزبية في معاهدة 1936 بين سورية وفرنسا، ومواقف الصحف الحزبية من الانقلابات العسكرية في البلاد. إن ارتباط الصحف بالحزب يجعلها مقيدة بخطة الحزب وتوجهاته؛ ما يضعف الحرية الصحافية للصحافيين التابعين لها، ويقيد نشاطهم في المستوى السياسي. على الرغم من ذلك فقد طُورت الصحف الحزبية منذ ظهورها لأنها كانت بحاجة إلى تطوير أسلوبها لمواكبة خصومها في الصراعات الحزبية في الساحة السياسية، فلم تعد محض صحف تعرض برنامج الحزب وأهدافه السياسية، إنما أصبحت تناقش الأحداث السياسية الداخلية والخارجية، وتحللها، وتقدم الاقتراحات والحلول والتوصيات في التعامل مع هذه الأحداث. وكثيرًا ما نراها تناقش الأحداث الخارجية، وتعرض وجهات نظرها فيها، ثم تستحضر موقف الحزب من هذه الأحداث. مثال ذلك عند مناقشتها الأحلافَ الخارجية والوحدة مع مصر. إن تطور الصحيفة الحزبية لا يعني تخليها عن الثوابت السياسية والفكرية المحددة من الحزب، فلا تتناقض معها، إنما تسير معها ضمن خطها التحريري مع ما يقتضيه خط سير الحزب، حيث يمثل الإعلام الحزبي تعزيزًا وصقلًا لقدرات حزبه واستدامتها. ولا يمكن إغفال الدور الذي لعبته الصحافة الحزبية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي، فقد دخلت في صراع معه، وسعت بقدراتها

(2) أحمد خليل، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية، (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1999)، ص123.

كلها إلى بث الروح الوطنية بين قرائها، حتى إنها قادت مرحلة الثورة السورية الكبرى، وحرضت عليها، وكانت تنادي أيضًا بالديمقراطية والحريات العامة والصحافية وباستقلال البلاد من الاستعمار، على الرغم من تعرضها للتعطيل واعتقال الصحافيين وفرض عقوبات مالية كبيرة عليها. حتى كانت حركة شكري القوتلي ذات التأثير الكبير في الرأي العام، حيث أذاع بيانًا للشعب السوري نشرته الصحف الوطنية كلها، نص على إعادة الأوضاع الشرعية، وإنهاء الأحكام الاستثنائية، والإفراج عن المعتقلين.[3] إن التضييق على الصحافة الحزبية كان سببه الرئيس أن الحكومات لم تستطع تطويعها لصالحها، وتجنيدها لأهدافها، كونها تنطلق أساسًا من أيديولوجيا حزبية فكرية عمادها الروح القومية ومحاربة الفساد والاستغلال. مع استقلال البلاد نرى الصحافة الحزبية اتجهت نحو نشر الأفكار الحزبية، والدفاع عنها، ومهاجمه الفساد الحكومي والتردي الثقافي والاقتصادي الذي اكتسح البلاد، وتناقش أسبابه والحلول الممكنة للنهوض بالبلاد. ولكن بقيت منغلقة على سياسة الحزب التابعة له، وبعيدة عن تعددية الرأي والتعبير، وبخاصة الصحف التابعة للأحزاب العقائدية مثل صحف حزب البعث والشيوعي والإخوان. إن الإعلام الحزبي على الأغلب يتناول الوقائع من زاوية واحدة، وذلك يجعل الصورة الكاملة مبتورة، وهذه المعادلة طردية لها انعكاسات سلبية، ليس فقط على الجمهور العام، بل على أنصار الحزب لكونه يرسخ لديهم قناعات مشوهة، ورؤية مختلة، فينسلخون عن الحزب.[4] وتتميز الصحف الحزبية عن المستقلة بأنها لا تعاني مشكلة التمويل المادي، فهي إن لم تأخذ معونات من الدولة، توفر الهيئة الحزبية المعونات المالية لها لكي تستمر في الصدور، وحتى لو لم تحقق نسبة مبيعات وإعلانات تغطي مصروفاتها. ولكي تستقطب هذه الصحف القراء كانت تنشر الأخبار المحلية والعالمية، ومنها من خصص صفحة أدبية، أو لجأ إلى نشر فتاوى دينية كصحيفة المنار، أو نشر موضوعات وأبحاث مترجمة من الصحافة العالمية.

وللصحافة الحزبية أساليب معينة تختص بها، يمكن تلخيصها في ثلاثة أساليب رئيسة هي:

أ. الأسلوب التأكيدي الإيجابي: أي تبيان نجاحات الحزب، وإيضاح نقاط قوته.

ب. الأسلوب النقدي التحليلي: أي كشف العيوب والثغرات في الأحزاب الأخرى والحزب الحاكم.

ج. الأسلوب الساخر: بقصد الاستهزاء من المنافسين في محاوله لإعطاء القراء معلومات مثقلة بأفكار مطروحة بطريقه غير مملة.[5]

ومن خصائص الصحافة الحزبية أنها تعتمد على ترتيب أولوياتها في انتقاء الأحداث والموضوعات التي تصب في مصلحة خطها العام، وتهمش الموضوعات الأخرى، فنراها تبتعد عن نشر كلمات الأحزاب الأخرى أو اجتماعاتها، أو مواقف الأحزاب الأخرى من حدث معين لا يصب في مصلحتها أو أنها تستغل حدثًا بعينه لكي تضخمه، وتتهم الحزب المنافس لها بأنه السبب الرئيس الكامن وراءه. ومن ضمن ترتيب الأولويات تنتقي الصحافة الحزبية المفردات والمسميات الواصفة للموضوعات والقضايا بما يتماشى مع السياسة الإعلامية أو الخط التحريري

(3) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية، ج2، (مصر: دار المعارف، 1969)، ص145.

(4) أمل طومان، وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي، (غزة: جامعة الأزهر، 2010)، ص68.

(5) أسماء محمود السيد سلطان، الإعلام الحزبي الفلسطيني وأثره على المشروع الوطني، (غزة: جامعة الأزهر، 2011)، ص22.

للوسيلة الإعلامية.[6]

رابعًا: الإطار العملي

1. دور الصحافة الحزبية

تعد الصحافة من أهم المسائل التي تعبر بها الأحزاب السياسية عن أنفسها واتجاهاتها وتوصل أصواتها إلى الشعب لاستقطاب المنتسبين إليها، وتؤكد الآراء المكتسبة مسبقًا وتنشطها، وتشكل أيضًا رأيًا عامًا مشتركًا لسياستها من خلال انتقاء أخبار الأحزاب السياسية الأخرى ومعالجتها، ومن ثم أصبحت الصحافة توجه تفكير القراء عن طريق الجرائد والمجلات، وذلك لأن استقبال الرسائل الصحافية جماهيري لا يستثني أو يميز أي شخص، فالمضامين نفسها تتوجه إلى الجميع. فنرى مثلًا جريدة (ألف باء) تنتقد حزب البعث العربي الاشتراكي والحكومة في أحداث الاقتتال في حماة عام 1954 فتقول: ((إننا نعد المسؤول الأول عن مثل هذه الحوادث المزعجة والحاطة من قدر المدينة والمسببة في تأخرها هي الحكومة، ومن ورائها رجال الأمن، لأن المفروض قبل كل شيء جمع السلاح، والتدخل بالفعل وبشكل سافر لقمع أمثال هذه العواصف. وإذا كانت الحكومة تتذرع بالحياد فموقفها هذا ليس حيادًا وهو أحد أمرين، إما أن يكون تحيزًا وإما أن يكون خوفًا وجبنًا)).[7] فاختارت الصحيفة هذا الحدث للتنديد بحزب البعث. ومن ثم كانت الأحزاب تحرص على إنشاء الصحف التابعة لسياستها أو استمالة الصحف الأخرى لتتحالف معها.

وكان قادة الأحزاب يتوجهون إلى الجماهير من خلال الصحف، إضافة إلى مناضليهم المنخرطين في صفوف أحزابهم أو المتعاطفين معهم. فالحياة السياسية من خلال هذه الصحف أصبحت أكثر تطورًا بتغليب الأفكار الحزبية على حساب الأفكار العامة. وكانت هذه الصحف تدخل في صراع في ما بينها عند كل استحقاق نيابي أو رئاسي، وغالبًا ما تتوحد في الأزمات الداخلية والخارجية للمحافظة على الوحدة الوطنية. يقول أحمد قدامة: ((ما زال الموقف السياسي في سوريا على حاله لم يطرأ عليه أي تبديل، فالحزبان الحاكمان الشعب والوطني لم يتزحزحا عن عزمهما على البقاء في الحكم منفردين وإجراء الانتخابات تحت إشرافهما، والأحزاب الأخرى تنشط لزحزحة الحكومة الحالية بغية قيام حكومة حيادية تشرف على الانتخابات)).[8] ما يعني أن دور الصحافة بالنسبة إلى الأحزاب السياسية بالغ الأهمية، ولا يقتصر على الوساطة بينها وبين الرأي العام، و إنما في خلق صورة ذهنية للحزب يعتمد عليها الرأي العام في اتخاذ مواقفه وقراراته تجاه القضايا السياسية المطروحة في مستوى الساحتين الإعلامية والسياسية.

وتعمل الصحافة الحزبية في منافستها مع الأحزاب الأخرى على إعطاء المنزلة الأولى لقادة الأحزاب السياسية وترك بقية أعضاء الحزب في الظل لأن نجاح أي حزب يعتمد أولًا على نجاحه أمام الرأي العام قبل النجاح أمام مناضليه، ووسائل الإعلام تلعب دورًا في إدماج الحزب اجتماعيًا وإكسابه القبول الاجتماعي من خلال تجسيد

(6) شهيرة بن عبد الله، "الحرب في وسائل الإعلام: آليات بناء المعنى وإنتاج المعرفة"، مجلة المستقبل العربي، ع 429، (2014)، ص99.

(7) د.م، "لا تجعلوا من هذه المدينة الهادئة كوريا ثانية"، جريدة ألف باء، ع 9110، (1954).

(8) د.م، "الموقف السياسي ما زال على حاله وموعد الانتخابات لم يحدد"، جريدة البيان، ع 50، (1954).

الحزب في رجل سياسي معين يسقط خصائصه الشخصية على الحزب السياسي، أو في حالة ظهور مشكلة داخلية في الحزب يتحرك المجتمع لمساندته وإعطائه الدعم اللازم للاستمرار ومتابعة عمله السياسي عوضًا عن الاختفاء من الفضاء السياسي. ويظهر ذلك جليًا في دفاع محمد بسيم مراد عن أحمد الشرباتي أحد قادة الكتلة الوطنية فيقول: ((لا تعتقد أن أحدًا يجهل من هو أحمد الشراباتي، الرجل الوطني القومي الذي قدم كل خدمة استطاعها إلى هذا الوطن في ربع القرن الماضي. تصوروا أن رجلًا كأحمد الشراباتي شعر أنه متهمًا من قبل بعض الساسة لأسباب شخصية، فلم ينتظر، ولم يسكت، ولم يتوار من الساحة، كما يفعل بعض الناس الذين يعرفون أنفسهم أنهم أطهار ولكنهم جبناء، لكنه وقف تحت قبة البرلمان يعلن بصوته الجهوري أنه يطلب التحقيق في كل ما نسب وينسب إليه من إهمال أو سوء استعمال، وهو يعلم، وإخوانه يعلمون، والناس أيضًا يعلمون، والذين اتهموه يعلمون، أنه أطهر من ماء السماء، وكيف لا يكون طاهرًا، وقد كان يوزع حتى المخصصات السرية في وزارة الدفاع بوصولات وجدت محفوظة في إضبارات الوزارة أثناء التحقيق)).[9]

إضافة إلى أن للأحزاب السياسية القدرة على صنع الحدث والقيام بالمبادرة في ما يخص بعض المسائل السياسية، وذلك من خلال تنظيم بعض التجمعات أو التظاهرات، أو إصدار البيانات والتحريض الشعبي. فلقد هاجمت (صحيفة النور) التابعة للحزب الشيوعي التحالفات الدولية، وقالت إنها مجرد جر البلاد إلى استعمار جديد فتقول: ((كل هذه الحوادث لا تترك مجالًا للشك في أن الشعب السوري يواجه خوض معارك جديدة ضد الاستعمار وضد محاولات جر سوريا إلى الحلف التركي العراقي... فقد أحبطت سوريا سابقًا جميع حملات الضغط والاستفزازات الاستعمارية، سواء كان من الأمريكان والإنكليز مباشرة، أم عن عملائهم وصنائعهم في تل أبيب)).[10] وفي المقابل فإن الحكومات لا تستطيع الوصول إلى الجماهير إلا من خلال هذه الصحف التي لها قوة كبيرة في التأثير في الرأي العام، وثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات، لذلك سعت الحكومات منذ عهد الانتداب إلى استمالة الصحف والصحافيين بتقديم المكافآت المادية لهم، لتستعملهم لتسريب بعض المعلومات التي تريد إيصالها إلى الرأي العام مع التظاهر بسريتها، وهذا يعد أحد الأساليب التي تلجأ إليها السلطة لاستعمال الصحافة لصالحها. فعندما دعت الكتلة الوطنية إلى الإضراب ضد الحكومة والانتداب، بادرت بعض الصحف إلى تشويه الإضراب، وتبيان مساوئه، فنشرت (جريدة الجزيرة) مقالًا جاء فيه: ((لو لم يكن هذا الإضراب الذي شمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها مرتبطًا مصيره بمصير هذه الأزمة التي طال أمرها لا أعرنا الأزمة هذا الاهتمام، بل ما كان الشعب يمسي متسائلًا ويصبح متسائلًا ما يكون من أمرها وعن المساعي التي بذلت في سبيل حلها والدرجة التي بلغتها هذه المساعي من النجاح. ولمرت كما يمر النسيم فوق العشب يداعبه قليلًا ثم يهدأ. ولكن هناك متاجر مغلقة وأعمالًا واقفة ومصالح معطله وبضائع كاسدة ونتاجًا تحت رحمة التلف، بل هناك عمال قُطعت موارد رزقهم فإذا جاد عليهم المحسنون بشيء تبلغوا به وإلا باتوا على الطوى، هناك معاملات مالية وسندات بعجز التجار عن تسديدها بسبب الإضراب وما وراء هذا العجز سوى الإفلاس الذي أقل ما عنه زعزعته الأسواق المالية والتجارية وفقدان الثقة ففي ذمة المسؤولين هذه الويلات التي تنصب على الشعب وهذه الكوارث التي تتوالى عليه آخذًا بعضها برقاب بعض)).[11] وعلى ذلك، فإن اتخاذ موقف عدائي تجاه الحكومة قد يفقد الصحافة أحد أهم المصادر المادية من خلال الإعلانات الرسمية، ويؤدي تعطيلها

(9) د.م، "براءة الشراباتي"، جريدة الأخبار، ع 83، (1950).

(10) د.م، "حول اجتماع أيزنهاور وايدن في واشنطن"، ع 46، (1956).

(11) د.م، "أنانية. أيها الناس رفقا بوطنكم"، جريدة الجزيرة، ع 770، (1939).

إلى الحد من القيام بنشاطها على الوجه الأكمل في مراقبة الحكومة، ويخرجها من سباق المنافسة الإعلامية أمام نظيراتها. وهذا ما حصل مع الجرائد الوطنية والحزبية مثل (المقتبس، الأيام، ألف باء، الكفاح، النور ...)، فقد أدت معارضة الجرائد لسياسة الحكومة إلى فرض العقوبات عليها، وتشويه سمعتها. وتظهر هذه الحالة في مهاجمة الصحف الحزبية للحزب الحاكم وصحفه، فبعد مهاجمة صحيفة (الفيحاء) التابعة للحزب الوطني الحكومة أصدرت الحكومة قرارًا بتعطيلها، يقول سعيد التلاوي بعد إعادة ترخيص النشر: ((منذ عام كامل وفي مثل هذا اليوم 12 نيسان 1949 ألغيت هذه الجريدة مع طائفة من الزميلات في أسلوب جديد بين الأساليب التي يمكن أن تدور بخلد أي قاتل من قتلة الحرية. وقد هان علينا أن ننكب في معاشنا ومورد رزقنا ورزق عمالنا وأهلنا وعيالنا وأطفالنا لأن صروف الدهر علمتنا الصبر ولاعتقادنا بأن الظلم لا يدوم، وإذا دام فلا يخلد، ولا بد للباطل أن يزهق وللحق أن يحق. وكان ما كان من حوادث وأحداث مرت بالوطن وكادت تعصف به كما تعصف الرياح بالقصب الجوف، وكادت تعود الفرنسة، وكاد النفوذ الأجنبي الجائر يفرض على سورية بالاتحاد مع العراق، ولكن الله كان أرحم بهذا الوطن وبأبنائه من بعض المغامرين المتآمرين من أبنائه، فحفظ جل جلاله الاستقلال وصان السيادة، وضمن النظام الجمهوري)).[12]

ومن ضمن الاستخدامات للصحافة الحزبية التي تعد من أقدم الوسائل الإعلامية وأهمها التي تستخدمها الأحزاب السياسية والسلطة للتأثير في الرأي العام؛ تجنيدها من طرف حزب سياسي للدعاية له أو قد تتعاطف معه، وهذا ينعكس من خلال المضامين وتناولها الحملة الانتخابية، إذ إن للصحافة اتجاهًا أو موقفًا تتخذه نحو الأحزاب السياسية المتنافسة، لذلك فقد تتجه إلى تأييد مرشح أو حزب من دون آخر. فيمدح تيسير ظبيان منير العجلاني ويبرز إمكاناته: قد يكون الدكتور منير العجلاني من الشخصيات الفتية التي نضجت قبل أوانها، ولمعت، ونالت درجة رفيعة في عالم السياسة والأدب والاجتماع، وهي ما زالت في ميعة الصبا وعنفوان الشباب. بل ربما كان الدكتور منير العجلاني أول شاب عربي صعد إلى كرسي النيابة قبل أن يتمم الثلاثين (بعد الاستئذان من دائرة الإحصاء والنفوس)، ووطنية الدكتور العجلاني وألمعيته وثقافته قضية مسلمة لا يشكك فيها أحد، ولا يرتاب في صحتها اثنان، ولا ينتطح حولها عنزان، ولكن إلى جانب هذه المزايا مزية أخرى لا يعلمها إلا الذين اتصلوا به اتصالًا وثيقًا، ودرسوا نفسيته وأطواره عن كثب دراسة مستوفاة، وسبروا غوره بمسبار الفحص والاختبار، وهي فرط خياله، ودقة شعوره، وانطباع نفسه على الحذر والإباء إلى أبعد الحدود، حتى نستطيع أن نؤكد من غير مداهنة ولا مداجاة بأنه خلق لغير هذا العصر ولغير هذا البلد.[13] فالتوجه السياسي للصحيفة يتضح أكثر في المقال الصحافي من خلال التغطية والتركيز أو العرض الشامل لنشاط المرشحين السياسيين كله في الحزب.

ويظهر أيضًا الموقف السياسي للصحيفة في الطريقة التي تعبر بها عن الأحداث، أي القالب الصحافي المستخدم، اللغة الإعلامية المستخدمة، في عرض حدث قام به الحزب أو اجتماع أو كلمة نائب للحزب في المجلس النيابي، وذكر أهم ما جاء فيه من أفكار، وتجاوب الحضور مع كلمته. تعرض لنا جريدة (صوت الشعب) أحد اجتماعات الحزب الشيوعي كالآتي: ((أقام الحزب الشيوعي مساء اليوم (الجمعة) في الملعب الرياضي الواسع المجاور لمكتبه، احتفالًا كبيرًا بمناسبة عيد أول أيار وعيد الشهداء. وقد حضر الحفلة ألوف من أبناء دمشق، وألقى فيها القائد الكبير الأستاذ خالد بكداش خطابًا سياسيًا رائعًا شرح فيه الشؤون الوطنية والدولية جميعها. وتكلم أيضًا

(12) سعيد التلاوي، "كلمة بعد سنة"، جريدة الفيحاء، ع 311، (1950).

(13) تيسير ظبيان، "الأمل الضائع"، جريدة الجزيرة، ع 771، (1939).

أمين سر الحزب الشيوعي بدمشق الأستاذ نجاة قصاب حسن، والمناضل النقابي الأستاذ ابراهيم بكري)).[14] ودخل أيضًا في المعركة الانتخابية منير الريس مدافعًا عن الحزب التعاوني الاشتراكي بقوله: ((في كل مكان نشاط انتخابي، متصل ومستمر. حتى ليبدو أن كل ما بذل من جهد في المعركة الانتخابية الأولى لم يكن شيئا مذكورًا تجاه الجهد الذي يبذل الآن. وقد انشطرت المدينة إلى معسكرين، المعسكر الوطني التقدمي الذي سيدعم المرشحين الوطنيين التقدميين جميعهم وهو ضخم يضم الطبقات المتنورة والوطنية، والمعسكر الرجعي الذي آثر على السذج والبسطاء. وهكذا سيصطدم المعسكران وستختلط الظلمة والنور، حتى ساعة فرز الأصوات، ولكن النور لن يكون بجانب المعسكر الثاني الرجعي لأنه يخالف في مفهوماته روح التطور)).[15]

وقد تدخل الصحف الحزبية في مهاجمة الصحف الأخرى على خلفية حزبية، فنرى مهاجمة (جريدة النور) الشيوعية (جريدةَ الإنشاء) للحزب الوطني: ((زعمت جريدة الإنشاء أن الشيوعيين حين يفكرون بقضايا تكرير البترول لا يوجهون تفكيرهم نحو إنشاء مصفاة وطنية، بل يريدون من الحكومة أن تنشئ مصفاة بترول روسية، وتقدم لها الخبراء السوفييت... إن (الإنشاء) تعلم أن سورية لا يمكنها أن تصنع مصفاة للبترول بإمكاناتها الخاصة. فهي في كل حال، مضطرة إلى شرائها من بلد أجنبي وفي نظر (الإنشاء) أن مصفاة سوفييتية تأخذ ثمنًا معتدلًا ولقاء منتجات وطنية، ومن دون أي شروط سياسية أو اقتصادية ليست وطنية، ولكن مصفاة أميركية أو إنكليزية، بثمن باهظ، وبشروط ثقيلة سياسية واقتصادية، ومعها خبراء يتجسسون ويتدخلون في شؤون البلاد الداخلية هي مصفاة وطنية. هذه هي مفهومات (الإنشاء) عن الوطنية في هذا العصر وتشتم هذه الجريدة الشيوعيين والبعثيين الاشتراكيين والوطنيين كلهم لأن البلاد لا تشاطر الإنشاء ولا مكتب المعلومات الأميركي هذه المفهومات))[16]، وهاجمت جريدة (طريق الجهاد) جريدةَ (الشباب) التي هاجمت البيان الوزاري لأنه لم يتعهد باسترجاع فلسطين: ((سئل أحد العاملين عن انتقاد جريدة الشباب وبعض المعارضين للبيان الوزاري إذ لم يعط الوعود والعهود باسترجاع فلسطين فقال إن فلسطين عزيزة على قلوبنا وقلب كل عربي ولكننا لا نستطيع التعهد بغسل جنايات شكري وصبري والشراباني وبقية رجال العهد البائد واسترجاع ما ضروا وإصلاح ما أفسدوه..... إن الامة تعرف والتاريخ سيذكر من هم الذين أضاعوا فلسطين ومن هم الذين أضاعوا اللواء وصدعوا الأمة وخضعوا لمشيئة الأجانب)).[17] ونرى محمود عابدين حمادة في جريدة الجزيرة يهاجم نصوح بابيل صاحب جريدة الأيام فيقول: ((قلنا إننا تتفق وصاحب جريدة الأيام في التحسر على حالة الشباب، ولكن الأمر الذي لا نقره عليه هو قوله إن في اللاذقية نكرزة، أما ما يقصده الأستاذ بابيل فقد فهمناه فهو يعني أن هيئة (الشباب القومي) التي شكلت حديثًا في اللاذقية تعمل على نكرزة الوجهاء هناك.. فهل من الإنصاف يا صاحب الأيام أن توجه تهمة الحزبية إلى الشباب القومي بعد أن أذاع بيانه الصريح يبعده عن كل شأن حزبي؟ وهل من المنطق أن تدعو إلى تنظيم الشباب وتوحيد كلمتهم وضرورة بروزهم في ميدان العمل ثم تنتقد الشباب اللاذقي لقيامه بكل ذلك ؟! أوليس من المستغرب والمؤلم معا أن تقوم صحيفة مفروض فيها أنها لسان حال الكتلة الوطنية فتقف موقف الخصم من شباب يعمل في سبيل الوطن)).[18] أو تهاجم الحزب مباشرة من دون توسط صحيفته، فنشاهد صحيفة (الفيحاء) تهاجم حزب

(14) د.م، "خالد بكداش يلقي في دمشق خطابًا سياسيًا كبيرًا ورائعًا"، جريدة صوت الشعب، ع 51391، (1947).

(15) د.م، "آخر أنباء الحركة الانتخابية"، جريدة بردى، ع 304، (1947).

(16) د.م، "نور على الأخبار"، جريدة النور، ع 46، (1956).

(17) د.م، "إلى الذين أضاعوا فلسطين واللواء، جريدة طريق الجهاد"، ع 108، (1950).

(18) عابدين بك حمادة، "الشباب القومي في اللاذقية"، جريدة الجزيرة، ع 363، (1935).

الشعب مباشرة: ((كل ما يأتي به حزب الشعب ولا يسايرون كالعبيد سياسته من دون انتقاد أو اعتراض فكشفت هذه الأعمال كلها عن إخفاق الحزب الحاكم وعن انحسار وعوده في الإصلاح وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين عن دعوى عريضة لا تستند إلى قدرة على القيام بأداء المهمة القومية العظمى التي ندب لها. وأدى ذلك إلى وجود هوة بين الشعب والحكام تزداد مع الزمن اتساعًا)).[19] وهاجمت جريدة (الجمهورية) التابعة للحزب الجمهوري الديمقراطي الحزب الوطني بقولها: ((فأنا أفضل أن أحدثك عن مسرحية حلب الانتخابية على تلك المهزلة الكبرى التي شاء لها الحزب الوطني أن يستغل بها إرادة الأمة فجند لها دعاته ومأجوريه وأبواقه الصداحة لينثر على الرأي العام مبادئه في كيفية اقتناص الفرص للوصول إلى الحكم على طريقة الغاية تبرر الوسيلة. انظر إلى هذه الجموع إنها تسير إلى صناديق الاقتراع وهي مؤمنة بما يجب أن تنتخبه ليمثلها تحت قبة البرلمان، إن هذه الجموع تعود القهقرى فقد وقفت أمامها حراب الحزب الوطني تواكبها مفارز من رجال الأمن ورجال الشرطة بينما هم يصيحون ملء حناجرهم والرشاشات والقنابل بين أيديهم دونك أيتها الجماهير اقتراع الحزب الوطني أو الانصراف إلى البيوت)).[20]

2. نماذج عن الصحف الحزبية

أ. المقتبس (الكتلة الوطنية والحزب الوطني)

أسسها عادل كرد علي عام 1908 كان من أبرز محرريها أخوه أحمد كرد علي وشكري العسلي، وقد عُطلت من طرف السلطات مرات عدة، وتحولت إلى (القبس) عام 1928 مع أحمد كرد علي ونجيب الريس. وحتى عام 1958 زمن إغلاقها اندمجت مرات عدة مع عدد من الصحف، وهي جريدة يومية تصدر في دمشق، وكانت تنطق بلسان الكتلة الوطنية، وهي حزب اجتمع من فلول حزب الاستقلال وحزب الفتاة، وألفوا جماعة للدخول في الانتخابات للمجلس النيابي، فكانوا الكتلة الوطنية.[21] وجرى تعطيلها كثيرًا لفترات قصيرة أو طويلة قليلًا، وخاصة عندما تتناول في نقدها الحكومة أو البرلمان أو الفساد الحكومي. أما من ناحية إخراجها وموادها فكانت تصدر في أربع صفحات من القطع الكبير، ثم طُورت الجريدة بعد عام 1935، وبدأت تظهر فيها العناوين الكبيرة، وتلخص موضوعاتها في الصفحة الأولى، وبدأت تكثر فيها الصور، إضافة إلى مساحات للدعاية والإعلانات الرسمية، وخصصت صفحة أدبية، وبدأت تنشر قصائد شعرية. محررها في الافتتاحيات غالبًا نجيب الريس صاحب الأسلوب المندفع والعنيف، غالبًا ما تكون كتاباته انتقادية وطنية ذات صبغة وطنية وقومية. وتعد (القبس) أقوى الصحف السورية في زمن الاحتلال، وتراجع زمن حكومة حزب الشعب لمجابهتها إياه وانتقاداتها حكمَه. كانت (المقتبس) أولى الصحف التي حملت راية الدفاع عن حرية الصحافة، وكانت الأولى في المهمات الوطنية الأخرى، فتشن حملة على حكومة الداماد أحمد نامي، وعلى يوسف الحكيم الذي عزل من محكمة التمييز، وتتهمه بخيانة الأمة وتسخير القضاء للسياسة. ودأبت (المقتبس) على تتبع حركات الحكومة وسقطاتها، وراحت تشن الحملات العنيفة على رجالات الدولة، وتندد بالرشوة والوساطة والاستغلال. ((يقضي الواجب الصحافي أن ننشر من حين إلى آخر أعمال العاملين من الموظفين كما أننا اعتدنا أن ننتقدهم إذا لم يسيروا على القوانين

(19) أديب الداودي، "سمعة البلاد"، جريدة الفيحاء، ع 417، (1950).

(20) د.م، "ماهية الحزب"، جريدة الجمهورية، ع 62، (1947).

(21) محمد كرد علي، المذكرات، (دمشق: مطبعة الترقي، 1948)، ص577.

المرعية ويعملوا بما تقتضيه مصلحة الوطن))[22]. حتى عرفت في وقتها بأنها رائدة المقالة الإصلاحية. وتعد من الجرائد المعارضة تنطق بلسان الحزب الوطني. أهم كتّابها هم نجيب الريس، رشيد الملوحي، منيب الدردري، عباس الحامض.

ب. جريدة الشعب (الكتلة الوطنية وحزب الشعب)

سنة التأسيس 1949، ومكان إصدارها دمشق وعدد صفحات الجريدة 4 صفحات. وهي جريدة يومية سياسية، رئيس تحريرها علي بوظو والمدير المسؤول شاكر العاصي. وهي جريدة وطنية قومية ناطقة باسم حزب الشعب وتعبر عن سياسته وتدافع عنه ضد خصومه. يقول شاكر العاصي:((إن انتخابات عام 1949 وهي ستجري بعد أيام قليلة فهي كغيرها على أعظم جانب من الخطورة. فإن خسرناها وخسرها الشعب جرت من المآسي ما ينسينا هولها كل ما عرفناه في فلسطين. وإن ربحناها وربحها الشعب كانت نقطة البداية لحياة جديدة لسوريا، والذي ينازعنا الربح في المعركة ... هو يد الاستعمار الخفية المستترة وراء فلان الوطني الكبير وفلان الزعيم الخطير وغيره وغيرهم... فكثيرًا ما يدس الاستعمار في صفوف الشعب المناضل رجاله ثم يرفعهم لمرتبه الزعماء والقادة ليضللوا الشعب في جهاده ولينقلبوا عليه في الظرف المناسب والساعة الحاسمة)).[23] تميزت في إصداراتها بأن اسم الصحيفة على اليمين، وليس المنتصف، وأسفل منه المقالة الافتتاحية، وفي أعلى الصفحة المانشيت بخطوط غامقة وأسفله عناوين فرعية. وتُوزع الأخبار المحلية والخارجية والإعلانات بين أعمدتها السبعة غالبًا. لغة الجريدة قومية وطنية، كانت تنادي بالوحدة الاقتصادية مع العراق، ذلك لأن حزب الشعب سعى إلى نوع من الرابطة الاقتصادية بين سورية والعراق الهاشمي تزيل الحدود والحواجز الجمركية بين البلدين، ولكنها تحترم نظام سورية الجمهوري ودستورها.[24] أهم كتابها شاكر العاصي، وأديب الصفدي.

ج. جريدة المنار (حزب الإخوان المسلمين)

سياسية يومية صدرت في دمشق عام 1946 لمصطفى السباعي، ورئيس تحريرها أحمد قدامه، وكان يرد تحت عنوانها (المنار لسان حال دعوة الحق والقوة والحرية)، بقيت تصدر حتى عام 1949 حيث أغلقت لفترة في أيام حسني الزعيم. عطلت فترات طويلة ثم عادت إلى الصدور، واندمجت مع صحيفة (بردى) لمنير الريس عام 1952 باسم جريدة (اللواء) ثم استقلت عام 1954، واستمرت إلى عام 1963، وهي تصدر في أربع صفحات تتناول عناوين شبه ثابتة مثل (تعليقات على السياسة الدولية، حكاية اليوم، يومياتي). أهم كتابها مصطفى السباعي الأمين العام للإخوان المسلمين، لذلك فهي تنطق باسم الحزب، وتعبر عنه، فأغلب موضوعاتها إسلامي، وترى في وحده الأمة الإسلامية الطريق الوحيد للخلاص للعرب والمسلمين على سواء. تميزت الحركة الإسلامية في سورية، ممثلة في الإخوان المسلمين، بالاعتدال ومراعاة الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة.[25] ومن كتابها أيضًا بشير العوف وعمر بهاء الأميري وممدوح الحافظ. دخلت في صراع مع عدد من الصحف التي تخالف اتجاهها العام، وكانت تنتقد الحكومات المتعاقبة لتقصيرها وانحراف منهجها. ففي إحدى مقالات الجريدة نراها تنتقد

(22) د.م، "الموظفون"، جريدة المقتبس، ع 3030، (1920).

(23) شاكر العاصي، "الانتخابات"، جريدة الشعب، ع 2، (1949).

(24) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، (بيروت: دار النهار،2011)، ص99.

(25) عبد الله حنا، صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية، (قطر: المركز العربي للدراسات، 2018)، ص163.

لجنة وضع الدستور، وتقول: ((ليس من الجائز أبدًا أن يفرض على أمة تقاليد أمة أخرى وعاداتها. وليس من المستساغ لرجال التشريع أن يتناسوا أوضاع أمتهم وعقائدها فينقلوا إليها نقلًا حرفيًا أو شبيها بالحرفي قوانين الأمم الأخرى وأنظمتها. هذا بدهي من البدهيات، ولكن المؤلم أن هذه الأمة في أواخر عصور انحطاطها ابتليت بمشرعين لم يكن عندهم من بعد النظر واستقلال الشخصية والثقة بتراث الامة ما يجعلهم ينتجون في التقنين إنتاجًا محليًا خاصًا قائمًا على التفكير والدراسة. بل نقلوا إلينا عدة قوانين نقلًا تامًا عن فرنسا وسويسرا وغيرها من دول الغرب، وبذلك أصبحت الهوة عميقة بين نفسية الأمة ونصوص القوانين الموضوعة لها. فما تحتمل انصياعًا لأحكامها ولا تثق بقدرتها على حل مشاكلها وصيانة حقوقها)).[26]

د. جريدة البعث (حزب البعث العربي الاشتراكي)

أسس الجريدة ميشال عفلق وصلاح الدين بيطار عام 1946 في دمشق، وكانت تصدر في أربع صفحات، وبعد استلام الحزب أصبحت تصدر في ثماني صفحات. تعرضت للتعطيل لانتقادها سياسة الحكومة، وأيضًا بسبب معارضتها انقلاب الشيشكلي، ولوحق أصحابها ما اضطرهم إلى الهرب إلى لبنان. كانت تنادي في بداياتها لدعم الحريات العامة، وتمكين الشعب انتخابَ ممثليه بصورة مباشرة، وتعديل قانون الانتخاب، وجعل التصويت على درجة واحدة. يقول عفلق: ((إن هذه الحركة خرجت من حاجات أمتنا في مرحلة معينة لتستفيد من التجارب السابقة، ولترفع مستوى النضال إلى الحد الذي يتكافأ مع عظم قضيتنا وعظم أهدافها ومع عظم الأخطار المحدقة بها)).[27] توقفت في زمن الوحدة، ثم عادت عام 1962، وهي تستمر بالإصدار حتى الآن. كان إخراجها يتضمن (الافتتاحية، أهم الأخبار، حديث البعث، البعث العربي، خواطر) أهم كتابها ميشال عفلق، صلاح الدين البيطار، حافظ الجمالي، محمد الخير، جلال السيد، وهيب الغانم). يكتب ميشال عفلق في العدد الأول للجريدة: ((لقد حيل بين البعث العربي وبين حقه في إصدار صحيفة تنطق باسمه، مدة ثلاث سنوات كاملة. وها هو اليوم يصدر صحيفة البعث، بعد أن أصرت الحكومة على ألا تسمى البعث العربي، وقد يتوقع أكثر الناس من هذه الصحيفة أن تبهرهم منذ العدد الأول. ولكن الحركة التي تريد البعث أن تكون لسانها، ما فتئت منذ نشأتها تحارب عند الناس ميلهم إلى التأثرات الآنية وسرعة تصديقهم للسحرة وصانعي المعجزات وإن يكن لحركة البعث العربي، صفة مميزة تحرص عليها، فهي أنها لا تطمئن إلى المفاجآت، ولا تثق بالنجاح السهل)).[28]

هـ. جريدة الجيل الجديد (الحزب السوري القومي الاجتماعي)

صدرت في عام 1950، مديرها عصام المحايري، وهي تصدر في أربع صفحات، شعارها حرية واجب نظام قوة. عطلت فترة، ولم تستمر طويلًا، فقد تحولت إلى جريدة (البناء) عام 1952، تتناول عناوين ثابتة (رأي الجيل الجديد، كلمة الزعيم)، كانت تنطق باسم الأحزاب، وتنشر أفكارهم القومية، وتحارب الفساد الحكومي والمؤامرات الخارجية، فهي قومية اجتماعية تسعى إلى تغيير وجه التاريخ. أهم كتابها عصام المحايري وفهمي المحايري، امتازت بشعار النجمة الرباعية الأحمر في منتصف اسمها. ونراها في أغلب صفحاتها في الزاوية العليا اليسارية تنشر أقوالًا لأنطوان سعادة. حيث نشرت في عددها 362 كلمة له، يقول فيها: ((كان نشوء الحركة

(26) د.م، "قانون الجزاء الحاضر"، جريدة المنار، ع 22، (1946).

(27) ميشال عفلق، في سبيل البعث، ج1، (بيروت: دار الطليعة، 1963)، ص56.

(28) ميشال عفلق، "بذور البعث"، جريدة البعث، ع 1، (1946).

القومية الاجتماعية حربًا معلنة على الرجعية وقد أدركت الرجعية حالًا ولأول وهلة أنها تدخل حربًا تدل كل الدلائل على أنها حربها الأخيرة ولكنها لا تجد مندوحة لها من الحرب لأنها مفروضة عليها شاءت أم أبت)).[29]

و. جريدة النور (الحزب الشيوعي)

حلت الجريدة محل جريدة (صوت الشام) التابعة للحزب التي أوقفت عام 1948. وفي عام 1955 حصل عبد الباقي الجمالي على امتياز إصدار الصحيفة. وهي تنطق بلسان الحزب الشيوعي في أربع صفحات، أوقفت الجريدة في زمن الوحدة مع مصر وحظر الحزب الشيوعي لمعارضته الوحدة، ولم تعد للظهور. كانت كتاباتها تغلب عليها الصبغة العقائدية الماركسية أهم زواياها (نور على الأخبار، خيط من النور) دخلت الصحيفة في صراع مع حزبي الوطني والشعب، واتهمتهما بالعمالة والرجعية، وأيضًا مع القومي الاجتماعي. ولذلك تعد يسارية. كافحت الأحلاف العسكرية، وكانت تدعو إلى التعاون مع الاتحاد السوفياتي، وتأثرت بأفكار الجبهة الشعبية اليسارية في فرنسا من منطلق اشتراكية البلد الواحد والعدالة الاجتماعية، وبفضل مساعي الحزب اجتمع الأقطاب السوريون مع مورس توريز الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي، وضمنوا دعمهم المعاهدةَ السورية الفرنسية الخاصة باستقلال سوريا عام 1936.[30] أهم كتابها يوسف فيصل وعبد الباقي الجمالي.

3. خصائص الصحافة الحزبية ومميزاتها

من خلال دراسة الصحف الحزبية بين عامي 1918 و1963 تظهر لنا خصائص عدة تتميز بها هذه الصحف من خلال مسمياتها وتوزيع موادها واتجاهاتها وموضوعاتها وأساليبها، ويظهر تطورها خلال المراحل التي مرت بها، ويمكن تمييز هذه المراحل من خلال طريقة إخراج الصحيفة وعدد أوراقها وحجمها، وتطور أسلوب الكتابة فيها.

أ. كان أصحاب الجرائد يتأثرون بالوضع السياسي العام للبلاد، فإما يختارون الاسم تبعًا للوضع السياسي أو للتعبير عن انتمائها الحزبي، فمع بداية الاستقلال والعهد الفيصلي غلبت أسماء النهضة العربية واستقلال البلاد مثل (الاستقلال، النهضة ...)، أما في عهد الانتداب فكانت الأسماء تميل إلى المحافظة على الكيان السوري مثل (سوريا، سوريا الشمالية...)، وفي مرحلة الاستقلال عن فرنسا تظهر الأسماء القومية والدعوة إلى الوحدة العربية (الامة العربية، التحرير، الجلاء، النضال ...)، وفي زمن الوحدة مع مصر ظهرت (الوحدة الكبرى)، فكانت أسماء الصحف تعكس أماني الشعب وطموحه.

ب. أما من ناحية توزيع المواد وإخراج الصحيفة، فقد استمرت في تطورها منذ ظهورها لتستقر في الستينيات على وضعها الحالي. فنرى في بداياتها العنوان الرئيس في منتصف الصحيفة، وعلى يمينها العدد والتاريخ، وعلى

(29) أنطوان سعادة، "كلمة الزعيم"، جريدة الجيل الجديد، ع 362، (1952).

(30) مجيد خدوري، عرب معاصرون وأدوار القادة في السياسة، (بيروت: دار المتحدة للنشر، 1973)، ص283.

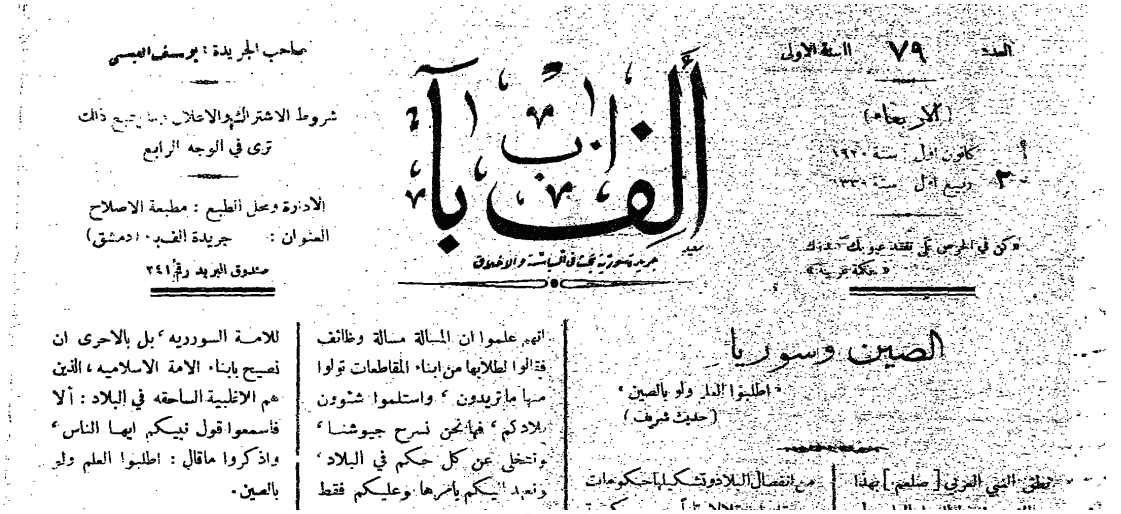

صاحب الجريدة : يوسف العيسى

شروط الاشتراك والاعلان وما يتبع ذلك ترى في الوجه الرابع

الادارة ومحل الطبع : مطبعة الاصلاح
العنوان : جريدة الفيحاء (دمشق)
صندوق البريد رقم ٢٤١

الفيحاء

العدد ٧٩ السنة الاولى

(الاربعاء)

١ كانون اول سنة ١٩٢٠
٣ ربيع اول سنة ١٣٣٩

«وكن في الحرس كي تفقد عيونك عدوك»
«ملكة عربية»

الصين وسوريا

«اطلبوا العلم ولو بالصين»
(حديث شريف)

«يطن النبي العربي [سلم] بهذا من انفصال البلاد وتشكيلها حكومات

انهم علموا ان المسالة مسالة وظائف فقالوا لطلابها من ابناء المقاطعات تولوا منها ما تريدون ، واستلموا شئون بلادكم ، فما نحن نسرح جيوشنا ، ونتخلى عن كل حكم في البلاد ، ونعهد اليكم بامرها وعليكم فقط

للامة السوريه ، بل بالاحرى ان نصيح بابناء الامة الاسلاميه ، الذين هم الاغلبية الساحقه في البلاد : ألا فاسمعوا قول نبيكم ايها الناس ، واذكروا ماقال : اطلبوا العلم ولو بالصين .

مع تطورها نجد إدخال بعض الرسوم والزخرفة إلى رأس الصفحة الأولى مثل جريدتي (البشير والفيحاء)

Jeudi 20 Janvier 1938

البشير

BEYROUTH — 66ème ANNÉE. N. 5418

AL-BACHIR QUOTIDIEN ARABE

مهرجان القطر المصري الشقيق بعرس فاروق الاول

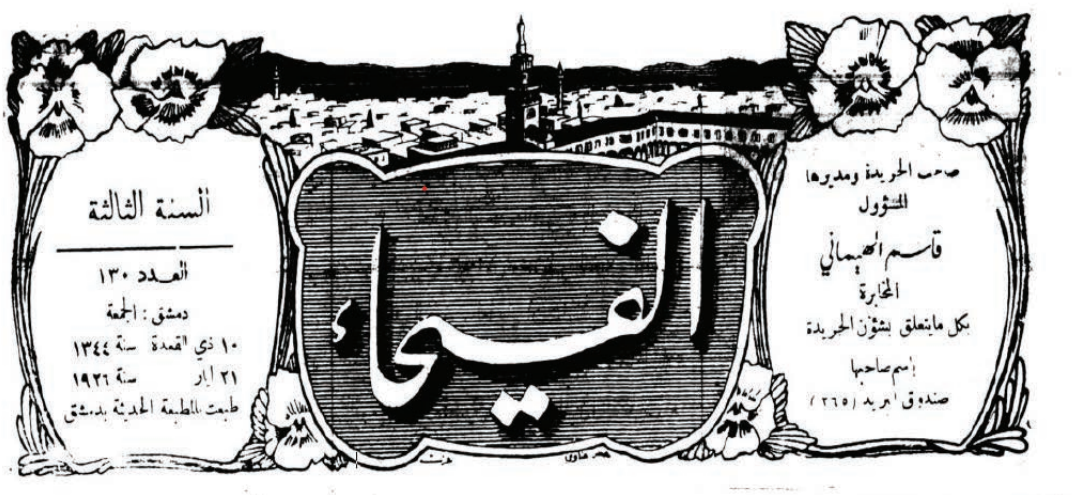

الفيحاء

السنة الثالثة

العدد ١٣٠
دمشق : الجمعة
١٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٤
٢١ ايار سنة ١٩٢٦
طبعت بالمطبعة الحديثة بدمشق

صاحب الجريدة ومديرها المسؤول
قاسم الهيماني
المخابرة
بكل مايتعلق بشؤون الجريدة
باسم صاحبها
صندوق البريد (٢٦٥)

ومع تطورها يظهر المانشيت (العنوان الرئيس)، وتحته عناوين تلخص الأحداث المهمة، واليمين للمقالة الافتتاحية، ويكتبها غالبًا رئيس التحرير، وعلى اليسار تكون هناك زاوية غالبًا ما يكون ثابتة، ثم تليها التحقيقات الصحافية والأخبار المحلية والدولية وقسم مخصص للإعلانات. ومع تطورها نشاهد دخول الصور على التحقيقات، ويكتب ملخص عن لأخبار المهمة في الصفحة الأولى وتتمتها في الصفحة الأخيرة.

فلسطين زعزعت الثقة بالامم المتحدة

تأييد الحركات التحريرية في آسية وافريقية والمحيط الهادي

الفيحاء

جريدة يومية سياسية مستقلة

صباح الخميس

رئيس الوزارة سافر الى الاسكندرية

اجتماع بمستشار جلالة الفاروق الصحفي مرتين

تماسكوا لئلا يجر فهم التيار المخيف

تأليف لجنة مشتركة لاعادة النظر في مشروع الدستور

حزب الشعب يتنازل عن اثنين لحزب الجمعية مجلس نواب

الراهب شربل

ج. في متابعة توجهات الصحف نلاحظ أنها تتبدل في الإطار العام، فمثلًا نرى أغلب الصحف في العهد الفيصلي منقسمة بين من يدعو إلى الملكية والجمهورية، أما في عهد الانتداب فتقسم إلى موالية للانتداب ومعارضة له، ومع مرحلة الاستقلال تظهر الصحافة الحزبية بقوة مقابل الصحافة المستقلة، والصحف الحزبية تنقسم بين الأحزاب السياسية، وقد يكون للحزب أكثر من صحيفة. ويجمع بين هذه الصحف أنها تطالب بالاستقلال والحكم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، وتختلف في وجهات نظرها حول سبل تحقيق هذه الأهداف تبعًا لأحزابها.

د. أما من ناحية تناولها لموضوعاتها فنراها منقسمة إلى أقسام رئيسة تجمع أغلب الصحف وهي:

1. الافتتاحية التي تطورت من الصفحة الكاملة إلى عمود أو اثنين فقط، وتكون غالبًا لرئيس التحرير أو أحد المفكرين البارزين مع عنوان قصير مقتضب.

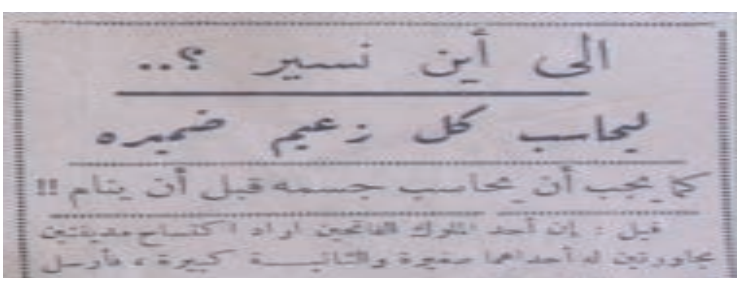

2. التحقيق الصحافي: وهو نوع من التطور الصحافي حيث لا نجده في العهد الفيصلي أو الانتداب، إنما ظهر بعد الاستقلال، وكان ينقل رأي أحد القادة، ليتحول إلى عرض الأحداث والاجتماعات، ويرفق بالصورة.

3. الأخبار العالمية: وكانت تأخذها من الصحف العالمية أو العربية، وتعيد نشرها. فقد نقلت جريدة (الحوادث) أخبار الهند، وجاء فيها: ((اعتمدنا في كتابة هذه المقالات تحت عنوان أعلاه، ما نشرته ... عن الهند في عدد ممتاز مصور، بمناسبة سفر ولي عهد بريطانيا العظمى، البرنس دي فال، إلى الإمبراطورية الهندية، وقد حرر مقالاته نخبة من الأخصائيين الإنكليز، فنقلها المسيو بول مارتان من الأصل الإنكليزي ونشرها تباعًا في (الا زي فرانسير) في أعداد نيسان وأيار وحزيران 1922، وكانت جريدة الأهرام الكبرى تعرب تلك المقالات تباعًا ونحن نأخذ عنها المواد والأرقام، وفي أصدق ما كتب عن هذه البلاد العظيمة)).[31]

4. الأخبار المحلية: وهي تتناول أحداث البلاد كلها، وغالبًا ما تبدأ بالعاصمة، ويكون للصحيفة تعليق على هذه الأحداث، تعكس خلفية الصحيفة الفكرية.

5. زوايا خاصة: وفيها ينشر الصحافي أو رئيس التحرير رأيه في حادثة معينة أو شخصية معينة يتناولها (رأينا، وراء الكواليس ...).[32]

6. الصفحة السياسية: تحتوي مقالًا سياسيًا مترجمًا غالبًا من أحد الصحف العالمية، يتناول أحداثًا سياسية فكرية أو يتناول قضايا الاستعمار في العالم. كما في مقال في جريدة الاتحاد عام 1929.

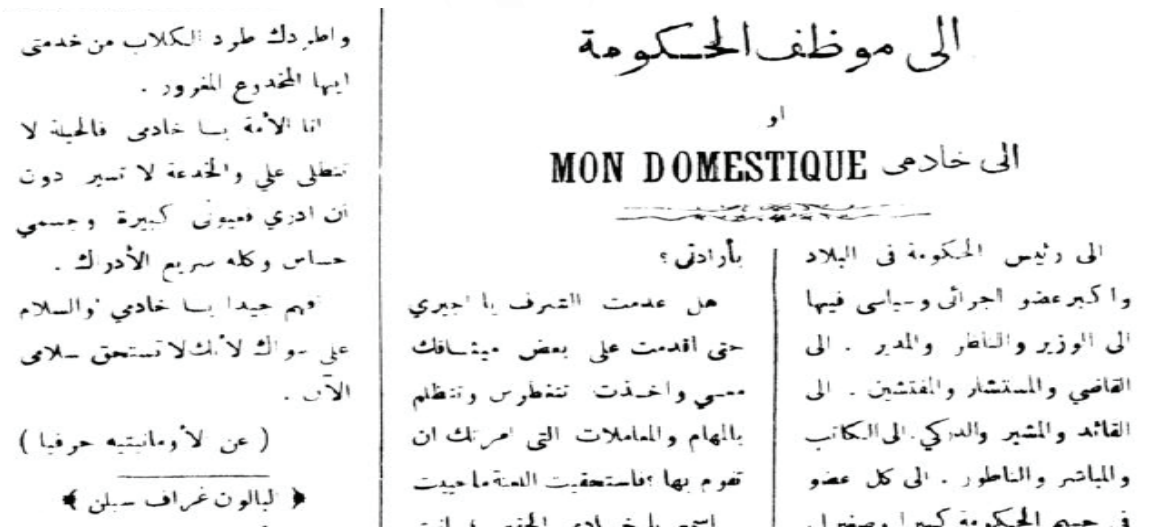

الى موظف الحكومة

او

الى خادمي MON DOMESTIQUE

الى رئيس الحكومة في البلاد واكبر عضو الجرائد وسياسي فيها الى الوزير والناظر والمدير . الى القاضي والمستشار والمفتشين . الى القائد والمشير والدركي . الى الكاتب والمباشر والناظور . الى كل عضو في جسم الحكومة كبيرا وصغيرا

بأرادتي ؟

هل عدمت الشرف يا اجيري حتى اقدمت على بعض ميثاقك معي واخذت تتنظرس وتتظلم بالمهام والمعاملات التي امرتك ان تقوم بها ؟ فاستحقيت اللعنة ما حييت

واطردك طرد الكلاب من خدمتي ايها المخدوع المغرور .

انا الآمة يا خادمي فالحيلة لا تنطلي علي والخدعة لا تسير دون ان ادري فعيوني كبيرة وحسي حساس وكله سريع الأدراك .

فهم حيدا يا خادمي والسلام على سواك لأنك لا تستحق سلامي الآن .

(عن لأومانيته حرفيا)

◄ البالون غراف سبلن ►

(31) د.م، "بريطانيا وإمبراطورية الهند"، جريدة الحوادث، ع 523، (1941).

(32) جوزيف إلياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام، (بيروت: دار النضال، 1983)، ص359.

هـ. أما طريقة تناول هذه الصحف الأحداثَ، فإننا نشهد تطورها، فبداية كانت تنقل الأحداث كما هي بعفوية وسذاجة ومن دون أي تدخل في الحدث. وعندما دخلت الصحف في الصراعات والسجالات الحزبية، لم تعد تنقل الخبر من دون إضفاء الطابع الشخصي للجريدة أو الكاتب،[33] فتتأمل، وتناقش الأحداث المحلية، وتحلل السياسة الدولية واتجاهاتها، وتنبه من مخاطرها، وتعبر عن آراء المواطنين، وتعرض الوجهات المتناقضة أحيانًا من دون أن تفرض نفسها، كما أنها بدأت بتنويع الصفحة الأولى بعناوين قوية وغنية، إضافة إلى تناولها المقالات والبحوث العلمية.

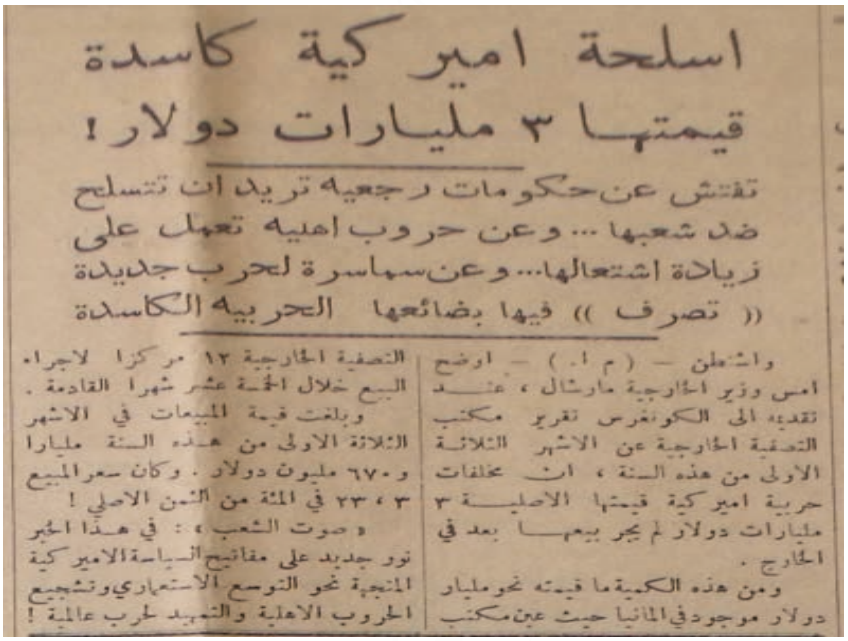

اسلحة اميركية كاسدة
قيمتها ٣ مليارات دولار!

تفتش عن حكومات رجعيه تريد ان تتسلح ضد شعبها ... وعن حروب اهليه تعمل على زيادة اشتعالها... وعن سماسرة لحرب جديدة ((تصرف)) فيها بضائعها الحربيه الكاسدة

واشنطن — (م ا.) — اوضح امس وزير الخارجية مارشال ، عند تقديه الى الكونغرس تقرير مكتب التصفية الخارجية عن الاشهر الثلاثة الاولى من هذه السنة ، ان مخلفات حربية اميركية قيمتها الاصلية ٣ مليارات دولار لم يجر بيعها بعد في الخارج .

ومن هذه الكمية ما قيمته نحو مليار دولار موجود في المانيا حيث عين مكتب التصفية الخارجية ١٢ مركزا لاجراء البيع خلال الخمسة عشر شهرا القادمة .

وبلغت قيمة المبيعات في الاشهر الثلاثة الاولى من هذه السنة مليارا و ٦٧٠ مليون دولار . وكان سعر المبيع ٣ ، ٢٣ في المئة من الثمن الاصلي !

« صوت الشعب » : في هذا الخبر نور جديد على مفاتيح السياسة الاميركية المتجهة نحو التوسع الاستعماري وتشجيع الحروب الاهلية والتمهيد لحرب عالمية !

و. لكل صحافي أسلوبه الخاص في الكتابة يميزه من أقرانه من الكتاب، لكن الطابع العام للصحف شهد تطورًا في أسلوب كتابة المقال الصحافي، ففي بدايتها كانت الصحافة تكتب بأسلوب السجع، وهو توافق على الحروف الأخيرة في موضع الوقوف في النثر، وكان هذا الأسلوب متبعًا حتى عام 1920، ثم بدأ ينحسر، نرى هذا الأسلوب في جريدة الراوي: ((ترى الراوي أنه من المناسب قبل أن يبدأ بالموضوعات يجب أن يعرف نفسه إلى القراء أو على رأي التفرنجين أن يعمل بينه وبينهم (بريانته). وهو كما يعلم من الذيل الملحق به (كما هو مشروح أعلاه) جريدة جدية هزلية ونزيده هنا بيانًا أنه له نظر حاد وسمع حديد وهو ينتقد ولا يخاف الوعيد والتهديد لأن بدل اشتراكه والحمد لله زهيد فإذا عافه مشترك قديم واصله ألف مشترك جديد. وهو يرود خلال المجتمعات ويسمع ما يدور فيها من الأحاديث ويدخل

(33) د.م، "أسلحة أمريكية كاسدة"، جريدة صوت الشعب، (ع 1391)، (1947).

دوائر الحكومة فيرسل النظار الثاقب ويفرق بين الصالح والفاسد وهو يطيل لسانه على من يطيل يده وبالإجمال فهو نقاد "محشوم")).[34] ليحل محله الأسلوب المعاصر من البساطة والدقة والسلامة اللغوية واستخدام الجمل القصيرة والابتعاد عن الجمل الاعتراضية. ومن أهم أسباب تطور الأسلوب الكتاب الذين كانوا غالبًا أدباء أو مفكرين يطبعون أساليبهم الأدبية في المقال الصحافي. وعلى سبيل المثال نجد محمد كرد علي من خلال المجمع العلمي ومجلته وجريدة المقتبس يضبط اللغة العربية ويعرب المصطلحات الحديثة واشتقاق الألفاظ المناسبة. يقول محمد كرد علي: ((فوافي المجمع رغبتهم في هذا الاقتراح النافع ونظر في كلمات وتعابير كثيرة وردت إليه من دوائر المعارف والأوقاف والشرطة والمجلس البلدي والصحة والمصرف الزراعي. فأبقى بعضها على حاله صحته وعروبته وبدل بعضها كل التبديل وعدل الآخر تعديلًا قليلًا أو كثيرًا حتى اجتمع لديه من ذلك ما يحسن نشره في هذه المجلة وعرضه على رؤساء الدواوين ورجال الصحافة فيرون رأيهم فيه)).[35] ونجد أن المقال انتقل من الإسهاب والطول إلى القصد والاعتدال، وتصبح مقالة صحافية مرسلة، تغلب عليها السيولة والانسياب، واتجهت إلى التخصص أيضًا، فأصبحت سياسية بحتة. مثال ذلك عزة حصرية نراه في المقالات الإصلاحية والتحريضية للاستقلال التام يقول: ((إن ذكرى فيصل واستقلال فيصل لتذكي في نفوسنا نحن العرب حب الانعتاق وحب التحرر والسعي بجد ونشاط حتى يستعيد الوطن الأكبر حريته الأكيدة وحتى نطمئن إلى أن استقلالنا في سوريا ولبنان أصبح في منجاة من الكوارث وفي منجاة من الأخطبوط الاستعماري الذي لا يقلص يديه إلا ليعود ثانية إلى مدها كلما لاحت له الفرص. فلنأخذ من هذه الذكرى عبرة ولنعمل على تقطيع أوصال هذا الأخطبوط كي ننعم بالهناء في ميدان عربي فسيح)).[36] وفي المقالة الانتقادية السياسية الساخرة نجد عبد الغني العطري يقول في جريدته (الآخرة): ((هذا وقد استمع المارشال ستالين إلى مقطوعة شهرزاد لكورساكوف مما يدعو إلى الاعتقاد أن المسألة اللي بالكم منها لن تتم قريبًا لما كان معتقدًا وهذا يؤدي طبعًا إلى أن يحب الأستاذ رشيد الملوحي الأكل كما يعتقد أن الأستاذ يحيى الشهابي سوف يكتب مقالًا طلب منه خلال سنة واحدة فقط وتزعم وكالة رويتر أن السبب في ذلك هو أن سندويشة الفلافل تباع في دمشق بخمسة عشر قرشًا فقط لا غير)).[37] أما في المقالات العقائدية كتب ميشال عفلق وصلاح الدين بيطار ومصطفى السباعي، أما في المقالة الانتقادية اللاذعة أو الثورية الاشتراكية فنجد أحمد عسة حيث يقول في إحدى مقالاته: ((فتش دائمًا عن المرأة فإن وزراء هذا العهد يفتشون عنها باستمرار، ليختاروها أينما وجدوها. وما دامت المرأة قد دخلت الرياضة والمهرجانات الرياضية، فلا مانع أبدًا من الغاء المهرجانات وتحريم الرياضة. وإغلاق الجمعيات والأندية، فإذا قلت إن هذه الأندية وحدت الأنظمة وأن هذا التوحيد كان يشفع لها كما شفع التوحيد لمراكز انطلاق السيارات لدى معالي وزير الأشغال العامة وحسم كل الاحتجاجات التي ملأت الدنيا شكوى من هذه المراكز، فأنت إذا لا تفهم شيئًا في السياسة ولا في الدعاية الانتخابية. إنها المرأة! فتش دائمًا مع وزرائنا عن المرأة، فإنهم مضطرون إلى التضحية بها في الانتخابات)).[38] وعلى الرغم مما ذكر كله من أهمية الصحافة الحزبية

(34) د.م، "المقدمة"، جريدة الراوي، ع 1، (1909).

(35) د.م، "إصلاح لغة الدواوين"، مجلة المجمع العلمي، ع 2، (1921).

(36) د.م، "يجب أن تكون حافز التحرير العرب كافة"، جريدة العلم، ع 918، (1947).

(37) أبو كباية، "ماذا في الجو السياسي"، مجلة الاخرة، د.ع، (1952).

(38) صريح، "بالعربي الفصيح"، جريدة الرأي العام، ع 2، (1954).

وقوة كتابها ومحرريها الذين يعدون من رواد النهضة العربية، إلا أنها لم تستطع الانتشار في مستوى واسع، وذلك لأسباب عدة أهمها انعدام الحرية الصحافية. فكثيرًا ما عطلت الصحف في عهد الانتداب والانقلابات العسكرية والوحدة، ما أدى إلى خسائر مالية كبيرة لها. وكذلك قل قراء الصحف بين الشعب وقلة الموارد المالية، لأن الحكومات كانت لا تمنح المساعدات إلا للصحف الموالية لها وتمتدحها في أخبارها، وكان لتوجهات الصحيفة الحزبية أثر في عدد القراء ومدى انتشار الصحف.

ز. تتجه الصحف الحزبية إلى المناداة بمبادئ ومنطلقات الحزب الذي تنتمي إليه أو الذي تتعاطف معه، ولكن هناك توجهًا آخر نشاهده في هذه الصحف وهو دعوتها إلى الملكية أو التمجيد بالثورة الفرنسية وديمقراطية الغرب أو حتى دعوتها إلى الاتحاد مع دولة من دون أخرى، والسبب في ذلك يرجع إلى الأموال التي كانت تنفق على هذه الصحف للحصول على ولائها، فمثلًا نرى الصحف الموالية للبيت الهاشمي التي أنشئت أو مدت من عطايا الملك فيصل والملك عبد الله مثل صحف (الاستقلال العربي، لسان العرب، ألف باء)، يقول يوسف العيسى في حادثة التعدي على وفد حزبي الوطني والزراعي في الأردن: ((أمرني سيدي ومولاي صاحب السمو الملكي المعظم يوم الأحد الفائت أن أبلغ وفدي الحزب الوطني والزراعي تأسف سموه العالي عن ما حدث لهما من أشخاص ليسوا من أبناء هذه المنطقة كما أن مولاي أيده الله قبح هذا العمل الذي لم يرقَ في نظر سموه والمخالف للشهامة العربية والأخلاق الإسلامية فصدعت بالأمر وبلغتهما ما أُمرت)).[39] فهذه الصحف ذات ميول هاشمية، أما الصحف التي هادنت الانتداب، فنرى مثلًا صحيفة (الأمة وفتى العرب والبشير)، يكتب معروف الأرناؤوط في مغازلته صبحي بركات: ((وكان أن أراد الله تبديل هذه الحال فسعى رئيس الاتحاد السوري إلى إزالة سوء التفاهم بين صحافة البلاد والمنتدبين. ووجدت مساعيه أرضا ممرعة خصبة للحرية النامية في صدر المفوض السامي الذي نحبه لا لسيفه الطويل ولقبه الجليل، بل نحبه لخلقه النبيل، ونالت الأمة صبابتها وأمنيتها وإذا على رأسها اليوم صحافة حرة صحيحة الوجدان لها أن تتكلم ما شاءت عن العراق وفلسطين والقاهرة والحجاز وأنقرة)).[40] أما صحيفة (البشير) التي كانت مهادنة للانتداب، فكانت تنشر باللغتين العربية والفرنسية.

(39) د.م، "من إمارة شرق الأردن"، جريدة ألف باء، ع 1034، (1924).

(40) معروف الأرناؤوط، "المعركة الثانية"، جريدة فتى العرب، ع 612، (1923).

البشير الخميس ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٨ ٢

مهرجان القطر المصري الشقيق

بزفاف فاروق الاول

(تابع لما نشر في الصفحة الاولى)

وبعد انتهاء حفلات الزفاف تزور جلالة الملكة الجديدة حاجات السمو الاميرات في قصورهن . وسيبدأ بزيارة السلطانة ملك والاميرة نعمت مختار . وتجري الآن في قصور الاميرات العائلة استعدادات عظيمة لاستقبال جلالتها

مدرس العرس

لم يستطع احد حتى الآن ان يعرف نوع الملابس التي سترتديها الملكة العروس والملكة الوالدة والاميرات واعضاء البيت الملكي في حفلات العرس . ويظن انه من ضمن وفهم وقد تقرر برنامجه منذ ايام في مكتب وكيل المعارف . أما موعده فلم يعلن عنه بعد

وهذه المهرجانات لن تقتصر على القاهرة بل سيقام مثلها في جميع المناطق المصرية

فستفتتح اذن سوق عكاظ يرتفع فيها الادب العربي الحديث الى ذروته العليا ، فيكون طالع الزفاف الميمون طالعاً ميموناً للحركة الادبية ايضاً التي تجد فيه غذاء جديداً وقوة جديدة

سُرِيط الفراء الملكي

Extraits de Presse

LE PÉRIL JAUNE

Tout le monde a lu avec émotion les déclarations retentissantes que l'amiral Suetsugu, ministre nippon de l'Intérieur, a faites à la reine japonaise « Kotsu ».
Voici les échos produits par ces déclarations chez certains journaux français :

L' INTRANSIGEANT

On a toujours cru ici au péril jaune, mais on pensait qu'il ne menacerait que la génération qui nous suit. Nous nous trompions : il est imminent. Et l'on se demande si le ministre nippon, avant de faire ses déclarations retentissantes, a prévenu Rome et Berlin. On voudrait savoir dans ce cas, ce que Rome et Berlin ont répondu.

Car la question qui se pose est celle-ci : l'Europe se sentira-t-elle

« genro » qui choisit les premiers ministres. Il n'a pas encore 50 ans, mais ils pense déjà à abandonner le pouvoir.

. . . .

L'amiral Suetsugu et le général Tkogi retiennent surtout l'attention du prince Konoye comme particulièrement aptes à continuer son œuvre. Si l'amiral, promu ministre de l'Intérieur il y a quelques semaines, l'emportait sur les autres après sa retentissante manifestation, les dés

خامسًا: تحليل ونتائج

من خلال دراستنا الصحفَ الحزبية، تمكنا من الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تحاول الإجابة عن التساؤلات المطروحة في بداية الدراسة، وتمثلت أهم تلك الاستنتاجات في ما يأتي:

استخدام جميع الأحزاب السياسية الصحفَ اليومية والصحف المستقلة للترويج لمواقفها واتجاهاتها الحزبية، وإدراك هذه الأحزاب أهمية الصحف في التأثير في الرأي العام والجمهور، وقدرتها على إيصال الرسائل السياسية التي تريدها هذه الأحزاب، فكانت تحرص على إنشاء الصحف أو استمالة الصحف المستقلة.

نلاحظ أن الصحف قد اعتمدت على أساليب إقناعية متنوعة، ومنها على التصريحات التي يدلي بها قادة الأحزاب في المناسبات أو تحت قبة البرلمان التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر في الجمهور، وعرضت الموضوعات من خلال الأمثلة والشواهد المتمثلة في وصف الحضور وذكر زمان هذه التجمعات ومكانها وأعداد الحضور -كانت تبالغ في العدد غالبًا- وتقديم معلومات واقعية أو آراء منسوبة إلى شخصيات سياسية معينة أيضًا.

كانت الصحف تعرض الموضوع المتعلق بالأحزاب السياسية من جانب معين وهو بحسب نظرة الصحافي أو بحسب السياسية التحريرية للصحيفة. وكنا قليلًا ما نشاهد أسلوب عرض آراء السياسيين المؤيدين والمعارضين لسياسة الصحيفة بشكل متساوٍ، وإنما نرى هذا الأسلوب متبعًا في الصحف المستقلة ويعبر عن الموضوعية في العرض الصحافي.

لقد كان في عرض المضامين السياسية الخاصة بالأحزاب السياسية وتقديمها في هذه الصحف أسلوب عرض من جانب واحد للموضوع، وبخاصة في صحف حزب البعث والقومي والإخوان والشيوعي، لأن اعتماد هذا الأسلوب يعني رغبة الصحيفة في إقناع الجمهور برأي الحزب الذي تمثله، فعرض جانب واحد هو لتدعيم اتجاه الصحيفة القائمة، بخلاف صحافة الأحزاب الوطنية التي تعتمد مناقشة الأفكار والأحداث في محاولة للوصول إلى ما هو أكثر فائدة للبلاد من وجه نظرها.

كثيرًا ما نشاهد في الحملات الانتخابية نشاط الصحف الحزبية جميعها في إبراز عدد المرشحين التابعين لحزبها وأماكن نشاطهم وتاريخهم السياسي ونشاطهم الحزبي وتصديهم للمؤامرات الخارجية، في محاولة لتجميل المرشح الحزبي، مع غياب للموضوعية وتحوير الحقائق لتصب في صالح المرشح؛ ما يغيب صدقية الصحيفة تجاه جمهورها.

في الصحف الحزبية أغلبها نشاهد موضوع الأحزاب السياسية في الصفحة الأولى، وقد تتضمن الصفحة الأولى قولًا لقائد الحزب (صوت الشعب، الجيل الجديد)، أو مقالًا لأحد قادة الحزب (البعث، المنار)، أو تعليقًا على الأحداث المحلية والخارجية يتضمن رأي الحزب (القبس، الأيام).

استخدام الصور والألوان لتمييز رجالات الحزب من غيرهم لم يكن موجودًا في الصحف الحزبية كلها، وانما نرى أن الصور دخلت في مرحلة متأخرة، ويظهر فيها قادة الحزب وغيرهم من السياسيين والحكوميين، إضافة إلى صور الأدباء والفنانين، وغالبًا ما ترفق التحقيقات الصحافية بالصور.

من خلال متابعتنا الصحفَ الحزبية منذ نشأتها لاحظنا تغييرًا في القالب الصحافي، فنراها في بداياتها اعتمدت على عنوان رئيس وعامودين أو ثلاثة مع عناوين فرعية داخل الأعمدة، لتتطور إلى عنوان رئيس وتحته عناوين فرعية مع أربعة أعمدة، وثم ظهر المانشيت (العنوان الرئيس بخط غامق كبير)، وتحته عناوين رئيسة وسبعة أعمدة تحمل في داخلها عناوين فرعية. إضافة إلى ظهور المقالة الافتتاحية التي يكتبها غالبًا صاحب الجريدة أو رئيس التحرير ومقالة الرأي الخاصة بالصحيفة، وفي مرحلة متأخرة نرى قسمًا من الخبر في الصفحة الأولى والتتمة في بقية الصفحات.

علاقة الأحزاب السياسية بالصحف تختلف من حزب إلى آخر، فمثلًا نجد صحفًا يكون صاحبها هو رئيس الحزب، مثل (البعث: ميشال عفلق، المنار: مصطفى السباعي)، وصحفًا أخرى يكون صاحب الصحيفة أحد قادة الحزب (العلم: عزة حصرية، الحضارة: فهمي المحايري).

مضامين الصحف الحزبية هي سياسية، وتتناول إضافة إلى أخبارها الحزبية الأخبارَ المحلية والعالمية، والبيانات الحكومية، واجتماعات مجلس النواب ومقرراته، إضافة إلى مناقشة الأحداث وشرحها ونقدها وتقديم النصائح في التعامل معها، والتحقيقات الصحافية في الجوانب الحياتية كافة، إضافة إلى تضمينها مساحة للإعلانات الخاصة.

تباين آراء الصحف الحزبية في الحكومات التي تحكم تبعًا لقرب الحزب من الحكومة أو بعده، حتى إننا نجد في عهد الانتداب بعض الصحف الحزبية كانت تتقرب إلى الحكومة من خلال مقالاتها، وأخرى تشن هجومًا عنيفًا على حكومات الانتداب وتتهمها بالتبعية والعمالة، ولم تتغير الصحف كثيرًا في تعاملها مع الحكومات بعد الاستقلال، وإنما سارت على نهجها نفسه في اتهام الحكومات المعارضة لحزبها أو اتجاهها السياسي بالسلبية والعمالة للاستعمار. وكانت هذه الصحافة في مطالبها الإصلاحية على صعيد الإدارة والاقتصاد والعمل والتربية تعنف الحكومات، وتحملها المسؤولية الكبرى. لهذا كان صراع الصحافة مع السلطة المحلية أعنف منه مع سلطة الانتداب.

كان من الطبيعي أن تتقدم حرية الصحافة خطوات واسعة إلى الأمام في الأزمنة الوطنية التي تحكم بها الأحزاب الوطنية بعد أن خنقتها السلطات الفرنسية، وبذلك كُتِب للصحف أن تتطور كثيرًا بعد الاستقلال، وهذا ساعدها على توطيد الحكم الوطني الديمقراطي الدستوري. على الرغم من تعرضها لنكسات في مراحل متقطعة مثل الانقلابات العسكرية والوحدة مع مصر، إلا أنها تعود أقوى وذات مضامين وطنية تعكس أماني الأحزاب السياسة وطموحها بصورة عامة.

سادسًا: الخاتمة

تناولت هذه الدراسة توضيح العلاقة بين الأحزاب السياسية والصحافة، وتبيان مدى استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير في الرأي العام، وكيف استطاعت هذه الصحافة نشر أفكار أحزابها والدفاع عنها ضد خصومها. إلا أننا شاهدنا أيضًا عدم تفاعل هذه الصحف مع بقية الأحزاب في تقريب وجهات النظر، إنما تدخل غالبًا في صدامات وصراعات مع غيرها، بسبب تبنيها وجهة نظر حزبية واحدة تحاول فرضها على الآخرين بوصفهم خصومًا لها. وفي الوقت نفسه استطاعت هذه الصحف الحزبية تطوير الصحافة السورية في أساليب عرض المقال وإظهار الأدلة واستخدام اللغة البسيطة التي يفهمها أغلب الشعب، وأدخلت مصطلحات ومفهومات جديدة، واستطاعت من خلال صراعاتها تجنيب البلاد الدخول في استعمار جديد عن طريق التحالفات الدولية. ونرى غالبًا أن هذه الصحف تقترح حلولًا لمشكلات تعانيها البلاد، أو تقدم اقتراحات ودراسات منها المحلية ومنها المترجمة لتطوير البلاد في الصعد كلها.

المصادر والمراجع

1. الرفاعي. شمس الدين، تاريخ الصحافة السورية، (مصر: دار المعارف، 1969).
2. السيد سلطان. أسماء محمود، الإعلام الحزبي الفلسطيني وأثره على المشروع الوطني، (غزة: جامعة الأزهر، 2011).
3. إلياس جوزيف، تطور الصحافة السورية في مائة عام، (بيروت: دار النضال، 1983).
4. بن عبد الله. شهيرة، "الحرب في وسائل الإعلام: آليات بناء المعنى وإنتاج المعرفة"، ع 429، مجلة المستقبل العربي، (2014).
5. خدوري. مجيد، عرب معاصرون وأدوار القادة في السياسة، (بيروت: دار المتحدة للنشر، 1973).
6. خليل. أحمد، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية. (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1999).
7. ديب. كمال، تاريخ سوريا المعاصر، (بيروت: دار النهار، 2012).
8. طومان. أمل، وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي، (غزة: جامعة الأزهر، 2010).
9. عفلق. ميشال، في سبيل البعث، (بيروت: دار الطليعة، 1963).
10. كرد علي. محمد، المذكرات، (دمشق: مطبعة الترقي، 1948).

جدليَّة العلاقة بين الصحافة والسُّلطة في سورية قبل عام 1963

حمدان العكله[1]

أولًا: التمهيد

تمثِّل الصحافة وسيلة إعلام رئيسة، وما زال دورها في المجتمعات يواكب التغيرات والتطورات الحاصلة كلها، فهي تعدُّ قاعدة بيانات للأحداث والوقائع الدائرة، فترصد تطورها وتحولاتها، وقد حظيت الصحافة في سورية بمنزلة بارزة في مطلع القرن العشرين لمواكبتها التحولات التي حصلت في الحرب العالمية الأولى، وما لحقها من أحداث مهمة في ذلك الوقت، فكانت وسيلة لنشر الوعي في المجتمع وتكوين الفكر السياسي، لهذا شهدت الصحافة تفاعلًا بينها وبين السلطة السياسية، وذلك لدورها في التعبير عن الأحداث المهمة وصناعتها، وقد اتَّسم هذا التفاعل بالإيجابية حينًا والسلبية حينًا آخر، وذلك حين رصدت الصحافة قيام الثورة العربية الكبرى، وتباينت مواقفها من قيام الملكية، فسادت حالة من التقبُّل والرضا ضمن أوساط الحكومة على الصحافة، ومع بداية عام 1920 تأسست مديرية المطبوعات[2] التي شجعت على تأسيس الصحف وعملها، فاتسمت الصحف غالبها بالطابع القومي العربي وتأييد الحكومة العربية في دمشق، لكن ما لبثت الحكومة ذاتها أن انقلبت على هذا القانون، ولاحقت الصحف التي تتعرض لها بالنقد، وترفض خضوع الملك فيصل للمخططات الأوروبية، فبقي قانون المطبوعات حبرًا على ورق، وانقسمت الصحف إلى اتجاهين؛ مؤيد الملكية ورافضٍ إياها، فدُعي إلى قيام الجمهورية من قِبَل بعض الصحف، ما عرضها لمحاولات الحد من نشاطها وعملها.

وقد تعطَّل عمل بعض هذه الصحف عند إعلان الانتداب الفرنسي، حيث أنشأت فرنسا صحفًا تابعة لها تبرر الانتداب، وتخفِّف مخاطره، مشجِّعة على تقبله وعدم مجابته، ما أحدث صدامًا بين هذه الصحف والصحف الوطنية التي عانت التعطيلَ المتكرر من قبل سلطات الانتداب، مع الاستمرار بالمطالبة بإطلاق الحرية الصحافية، ورفض سياسة التقييد، وقد كان للصحافة الوطنية دورٌ بارزٌ في مناقشة قضايا مهمة من مثل الدستور والحرية الإعلامية، وبعد خسارة العرب حرب فلسطين وجَّهت الصحف نقدها الشديد للحكَّام، وطالبت بالثورة عليهم، وشجَّعت أيَّ حركة ضدهم، حتى ولو كانت انقلابًا عسكريًا، إلا أنَّ حدوث الانقلابات زاد من التضييق على الصحافة وحريتها، بل أغلق كثيرًا منها، لذا سخَّر الانقلابيون عددًا من الصحف لتعزيز سلطتهم.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ المال الذي كانت تغدقه الحكومات وبعض الأحزاب المختلفة على الصحافة لتمويلها طباعةً ونشرًا كان له دور مهم في التأثير على توجه الرأي العام، كما كان له دور في استمراريتها على الرغم من المعوقات التي كانت تقف في وجهها، ولعبت الصحف أيضًا دورًا رئيسًا في محاربة الفساد والدعوة إلى الإصلاح من منطلق النقد البنَّاء الذي كانت تقدِّمه للدولة والمجتمع.

(1) أكاديمي وباحث سوري.

(2) يُنظر: جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865- 1965)، ج2 (1918- 1965)، ط1، (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1983)، ص14.

ثانيًا: إشكالية البحث

البحث يعالج موضوعًا يعدُّ من أبرز الإشكاليات الفكرية التي كانت وما زالت مستمرة في المجتمع السوري عبر سيرورة تطوره، مثَّل البحث العلاقة الجدلية بين السلطة السياسية الحاكمة بتحولاتها وأشكالها المختلفة، والصحافة بوصفها سلطة رئيسة في المجتمعات الحديثة. حيث تسهم الصحافة في التحولات الكبرى، وتعالج أهم الأسئلة التي يطرحها المجتمع بتغييراته وبتبدل السلطة السياسية فيه، لذا فإنَّ البحث محاولة للإجابة عن تساؤل إشكالي رئيس مفاده: ما مدى مجاراة الصحافة في المجتمع السوري للسلطة السياسية بتحولاتها جميعها التي طالتها قبل عام 1963؟

ثالثًا: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي في تحليل الأحداث التاريخية التي أثَّرت في نشوء الصحافة وتطورها، وربطها مع التطورات السياسية الحاصلة في المجتمع السوري منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى استيلاء حزب البعث على السلطة في البلاد.

رابعًا: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في مجموعة من النقاط، يمكننا ذكر أبرزها، وهي:

1. يسلط البحث الضوء على الصحافة السورية منذ نشأة الدولة السورية بمفهومها الحديث.
2. يعاين الترابط المنطقي بين الصحافة والأحداث السياسية وتحولاتها التي شهدتها البلاد.
3. يناقش طبيعة العمل الصحافي، وقوانين المطبوعات، وتبدلها بتغير السلطة السياسية.
4. يؤكد ضرورة حرية الصحافة، والحيلولة دون هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية.

خامسًا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتصلة بموضوعه، وهي:

1. رصد التحولات في الصحافة السورية عبر مسيرتها الممتدة لنصف قرن من الزمن.
2. الوقوف على التحولات السياسية في سورية، وتطورها، وانعكاس ذلك في الصحافة.
3. معرفة نقاط التلاقي والاختلاف بين السلطة السياسية وسلطة الصحافة.

4. معالجة النتاج الفكري الذي تمخض من العلاقة الجدلية بين الصحافة والسلطة السياسية.

سادسًا: موقف الصحافة من الحكم الملكي في سورية

يقول جورج كليمنصو ((الصحافة حبر وورق.. وحرية))، وقد تتطابق هذه المقولة مع المبدأ الذي حكم الصحافة، ودعا إلى قيامها في عهد الحكومة العربية في دمشق، ذلك أنَّ عصر القوميات في أوروبا قد أرخى بظلاله على العالم العربي، وبدا أنَّ العرب يحاولون أن تكون لهم دولة قومية كحال الدول الأوروبية المتشكِّلة على أساس قومي، ما جعل الصحافة الناشئة تتجه صوب هذه الغاية، فبعد انقطاع طويل تعدُّ تجربة الحكومة العربية تجربة جديدة للعرب في إنشاء كيان سياسي عربي مستقل بعد سلسلة طويلة من سياسة الإقصاء عن الإدارة، فظهرت رغبتهم في محاكاة التجارب الأوروبية الحديثة، وعلى الرغم من وضوح الأهداف السياسية لدى هذه النخبة إلا أنَّها افتقرت إلى الخبرة الإدارية في تسيير شؤون الدولة الحديثة وفقًا للمفهومات الدبلوماسية، وهذا ما واكبته الصحافة حينئذ، فكانت مندفعة بحماسٍ في إظهار هذه التجربة.

شهد الساحة الصحافية في العام الأول من وصول الملك فيصل وإقامته حكومة عربية في دمشق تنوعًا في الآراء وتعددًا في الموضوعات والقضايا، حيث يتبين لنا ((أنَّ هذه الصحف كانت توالي وتؤيد فيصلًا ورهطه الهاشمي بدوافع صادقة، ولم تكن هناك أية صلات علمية وتبادل منافع أو بيع مواقف بينهما وبين الملك الطريد.. ونستنتج إذن بأنَّ الجميع من ملكيين وجمهوريين كانوا عربًا خلصًا يعملون لحرية أمتهم ووحدتها، وكانت لكل منهم وجهة نظره واجتهاداته السياسية))[3]، فصدر قانون المطبوعات الذي أتاح الحرية الصحافة وحرية ممارسة مهنة الصحافة والكتابة، ولم يكن هناك أي قيود على العمل، وبدا أنَّ المثقفين جميعهم من الكتَّاب يرغبون في العمل فيه، لا سيما بعد تحوُّل سورية إلى ساحة لنشر الوعي القومي، فكانت دمشق أول حكومة عربية تدار من قبل العرب بحرية تامة، وهذا ما دفع إلى ازدهار الصحافة التي تحوَّلت إلى واجب قومي وأخلاقي.

فمنذ العام الأول من دخول القوات العربية دمشق 1918 ظهر عدد كبير من الصحف، فقد أنشأ معروف الأرناؤوط ورشدي الصالح صحيفة (الاستقلال العربي) التي استمرت لمدة عامين فقط، في حين أصدر خير الدين الزركلي وإبراهيم العمر صحيفة (لسان العرب)، وأسس فريد الحاج صحيفة (الحياة)، و(سورية الجديدة) لتوفيق اليازجي وحبيب كحالة، و(الحسام) لمحمد فريد سلام، و(حرمون) للأب ميخائيل شحادة وإلياس بحمدوني، وصدرت صحيفة (التوفيق) لتوفيق الشيشكلي، و(العرب) لأحمد سامي السراج، إضافة إلى صحيفة (حلب) الرسمية، وصحيفة (جول) الرسمية في دير الزور. وفي العام الثاني ظهرت صحيفة (المفيد) التي أنشأها خير الدين الزركلي ويوسف حيدر، أما صحيفة (العقاب)، فقد أسسها الصحافي لبناني الأصل أسعد داغر، إضافة إلى تأسيس الصحيفة الرسمية (العاصمة) الخاصة بالعهد العربي الجديد، كما أسس عجاج الهيماني وكمال الدين الرفاعي (الانقلاب)، وأسس أبو الهدى اليافي (الكنانة)، و(الفجر) لتوفيق الناطور، و(الأردن) لأمين سعيد، و(الدفاع) لتوفيق اليازجي، و(الإخاء) لجبران مسوح التي كانت قبل العهد الملكي مجلة ثمَّ تحوَّلت إلى جريدة، وتابعت نشاطها من البرازيل بعد هجرة مُنشئها. وظهرت صحيفة (الهدف) لإبراهيم الشيخ سعيد، و(الصاعقة) للصحافي اللبناني بطرس معوض، و(حقوق البشر) لعبد الحميد الجابري، و(النهضة) لمحمد صبحي

(3) منذر موصلي، الصحافة السورية ورجالها، ط1، (القاهرة: منشورات دار المختار، 1997)، ص122، 123.

بصمهجي، و(الراية) لمنيب الناطور، و(الصباح) لعبد الحميد عبد الودود الكياسي، و(البريد السوري) لفاضل شكري، و(النهضة الجديدة) لإدوارد مرقص[4]، حتى بلغ عدد الصحف اثنتين وأربعين وأكثر من عشر مجلات، ولعل العدد الكبير من الصحف مؤشر صادق وواضح على حرية الصحافة والحريات العامة التي كانت سائدة آنذاك، إضافة إلى أنَّ التسمية الخاصة بكلِّ صحيفة تبين توجهها القومي ومساعيها في تحقيق النهوض.

وفي بداية قيام الحكومة العربية في دمشق حاولت الصحف أن تروِّج لمشروع الملك فيصل في البلاد العربية، حيث تحدَّث في مؤتمر السلم عن فكرة قيام دولة للعرب أسوة بالبلدان الأوروبية، لكن ما لبثت أن تغيرت الأوضاع الدولية وزاد الضغط على هذه الحكومة الوليدة، ما انعكس في الصحافة ورجالاتها، بعد أن علا صوتها ونقدها هذه الحكومة، وبعد أن طال النقد شخص الملك فيصل وعائلته، لعجزهم عن الدفاع عن استقلال العرب بعد أن بدأت تتسرب أخبار المفاوضات التي تشير إلى تقاسم القوى الأوروبية البلادَ، وعندما رأت الحكومة خطر الوضع الداخلي، وخشيت خروجه عن السيطرة سارعت إلى إنشاء إدارة المطبوعات لتنظيم الصحافة، والتي ((سرعان ما تحولت إلى جهاز رقابة صارمة، وتمَّ تسجيل الصحف المرخصة وإلزامها يوميًا بإرسال نسختين إلى الرقابة موقّع عليهما من قبل المدير المسؤول بزعم مراقبتها لتجنيبها الإلغاء أو الإغلاق!! هذا الإجراء جاء ليعزز قرارًا سابقًا بإلغاء رقابة الصحف، اشترط أن يكون المحررون مسؤولين عن كل ما يكتب في جرائدهم.. حتى شكا فيصل في رسالة إلى الجنرال اللنبي في كانون الثاني 1920 من حراجة موقفه بسبب انتقادات الصحافة، ما أدى إلى تعطيل بعض الجرائد وتقديم أصحابها للقضاء العسكري.. فالحرية الممنوحة للصحافة، أربكت الحكومة لدى تباين المواقف ما بين مؤيد للحكومة ومشكّك أو غير راض عن أدائها))[5].

يمكننا القول إنَّ الصحف في هذه المرحلة -عام 1920- انقسمت إلى قسمين بعد اتحادها في الرؤية والمواقف الداخلية والخارجية؛ القسم الأول هو الصحف الرسمية التي أوجدتها الحكومة، وقد مثلتها صحيفة (العاصمة) في دمشق، وصحيفة (حلب) في مدينة حلب، وبالغت في مديحها العهد الملكي وشخصية فيصل على الرغم من ضعفه الظاهر وعجزه عن الدفاع عن استقلال بلاده من دون أن تتعرض للحكومة بأي نقدٍ، أمَّا القسم الثاني فهو الصحافة الحرة التي تابعت نهجها الذي تأسست عليه في المطالبة بالحرية ووحدة البلاد العربية عبر قيام حكم عربي مستقل، ومن هذه الصحف غالبية الصحف المؤسسة سابقًا، وقد توقف معظمها مع دخول الانتداب الفرنسي إلى سورية، لرفضها الانتداب، ونقدها سياسته، بذلك مرت الصحافة في عهد الملكية بمرحلتين متباينتين؛ الأولى إيجابية، وقد شملت العام الأولى من الحكم، والثانية شملت العام الثاني، وامتدت حتى دخول الانتداب الفرنسي دمشق، وكانت مرحلة سلبية، لما فيها من تضييق وتدخُّل في عمل الصحافة.

سابعًا: اتجاهات الصحافة في ظل الانتداب الفرنسي وتعامله معها

ترافق دخول الانتداب الفرنسي على سورية مع تعطيل الصحف التي كانت تعمل في العهد الفيصلي معظمها، ونشرت صحيفة (العاصمة) الرسمية في عددها (147) البلاغ الذي أصدره الجنرال غوابيه بمساعدة الحكومة السورية التي عينها الانتداب كواجهة حكم وطني، وقد جاء في هذا البلاغ أنَّ وزارة الداخلية فرضت على الجرائد

(4) ينظر: أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، ط1، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1960)، ص310، 311.

(5) سعاد جروس، من الانتداب إلى الانقلاب: سورية زمان نجيب الريس، ط1، (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2015)، ص41.

والصحف والمجلات إرسال نسخة من موادها إلى دائرة الاستخبارات الفرنسية، وقد أدَّى هذا البلاغ إلى تعطيل عدد كبير من الصحف نهائيًا أو بصورة موقتة، لتعود إلى العمل وفقًا لشروط الانتداب، وبعضها عاد بأسماء جديدة كحال صحيفة (النهضة) التي عادت للعمل باسمها الجديد (العدل).

وكانت سلطة الانتداب لا توفِّر فرصة تحتجّ بها لإغلاق الصحف، منها نشر أخبار كاذبة، أو تشويه الحقائق، وبلبلة الأفكار، أو تضليل الشعب، وقد تعدَّت ممارسات السياسية الانتدابية الصحفَ لتطال الصحافيين أنفسهم بالسجن والتعذيب والملاحقة، ما اضطر كثيرين منهم إلى اللجوء إلى البلدان العربية لمتابعة نشاطهم، وهذا ما دعا ((محب الدين الخطيب مدير الصحيفة الرسمية بالعاصمة، إلى الهرب تحت جنح الظلام مع من هرب من الكتَّاب والصحفيين إلى القطر المصري، تخلُّصًا من الاضطهاد الفرنسي والرقابة الشديدة المفروضة على صحفهم وكتاباتهم الوطنية))[6]، وقد لاقت الكتابات الوطنية في الصحف إقبالاً شعبيًا كبيرًا وإيمانًا بصدقيتها، ما زاد غضب سلطات الانتداب على هذه الصحف وعلى كتَّابها لأنَّها لم تكن تتوقف عن تحريض الشعب على الثورة، إضافة إلى أنَّها لم تكن تعرض موادها قبيل نشرها على مندوب المفوض السامي الفرنسي، وهذا ما دفع حاكم دمشق حقّي العظم المعيَّن من قبل سلطات الانتداب إلى إصدار نشرة إلى الصحف جاء فيها ((إنَّ بعض الجرائد تنشر مقررات لم تكن مبرمة أو لم تتم الموافقة عليها من مندوب المفوض السامي، لذا طلب الإيعاز إليكم بوجوب استقصاء ما تلتقطونه من الأخبار قبل نشرها واجتناب نشر ما لم يقترن بالموافقة من القرارات والأوامر والآراء، وإنَّ من يخالف ذلك تَنفذُ عليه أحكام القانون، منعًا للرأي العام من التضليل...))[7]، بذلك عادت السلطات للحدِّ من نشاط الصحف الوطنية، والتضييق عليها، وإغلاق عدد من الصحف، وأصدرت صحفًا جديدة تكون أقرب إليها من الصحف الوطنية، منها صحيفة (أبو نواس) في دمشق، وفي حلب سمحت بإصدار (الآمال)، و(سوريا الشمالية)، و(شفق)، و(المرسح)، ولم تسمح بإنشاء صحف في باقي المحافظات والمدن السورية باستثناء اللاذقية، محاولةً التقرُّب من سكانها، وإذكاء روح الطائفية فيهم.

صدور قانون المطبوعات الداخلية في عام 1924، وبيَّن القانون كيفية إصدار الجريدة من خلال الإشارة إلى ما هو مسموح نشره وما هو ممنوع، وبيَّن أيضًا طريقة بيع الجرائد، واشترط وجود مدير مسؤول من تابع لإحدى الدول الأربع المشمولة بالانتداب أو تابع للدول الموقعة على عهد جمعية الأمم[8]، وقد كانت الحجة في إصدار هذا القانون استبدال القانون العثماني القديم الذي لم يعد يتناسب مع الدولة الجديدة وطبيعتها المختلفة، وقد جاء في المادة الثانية من القانون إنَّ مديري الجرائد والمجلات في حال نشرهم أخبارًا غير مسموح بها تتعلق بالحركات العسكرية، وتمس الدولة المنتدبة والدول الواقعة تحت الانتداب، يقعون تحت طائلة جزاء نقدي يتراوح بين خمس ليرات ومئتي ليرة سورية مع ملاحقتهم، ونصَّت المادة السابعة من القانون بمنع إدخال أيِّ صحيفة أجنبية إلى أراضي سورية ولبنان، ومن يفعل، يعاقب بالسجن والغرامة، في حين إنَّ المادة الثامنة نصَّت على أنَّه في حين ظهر في إثر نشر مقالة أو مقالات عدة في جريدة أو مجلة دورية أمر يقلق الراحة والأمن العام أو يضر بالعلاقات الدولية، فيمكن توقيفها بأمر من المفوض السامي، مع إمكان معاقبة مدير الصحيفة بالغرامة والسجن، إن

(6) ينظر: شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية واللبنانية من العهد العثماني حتى الاستقلال، الجزء الثاني (1918- 1947)، ط1، (باريس: منشورات اسمار، 2006)، ص31.

(7) صحيفة العاصمة الرسمية، ع 179، (3 آذار/ مارس، 1921).

(8) سمير رفعت، قرن وربع القرن على الصحافة السورية ورق كثير وحبر غزير وحريّة قليلة، موقع مجلة العربي الألكتروني، ع 519، (الكويت: منشورات وزارة الإعلام الكويتية، شباط/ فبراير 2002). https://2u.pw/1AzOs

كانت هذه الصحيفة ممنوعة من النشر[9]، إضافة إلى تضييق سلطات الانتداب على الصحف والصحافيين، فقد منعت دخول المواد الخاصة بالطباعة ومنعت دخول الطابعات إلى البلاد الواقعة تحت الوصاية، الأمر الذي كان له تأثيره الكبير في إصدار الصحف وإخراجها.

وبعد إعلان الثورة السورية الكبرى ضدَّ الوجود الفرنسي وُضِعت الصحافة تحت الرقابة الفورية والمباشرة، وأصبح مكتب الصحافة في المفوضية العليا يشرف على كلِّ ما يُكتب من دون الرجوع إلى الحكومة السورية، وغيرها من الإجراءات التي جعلت مهنة الصحافة تتحوَّل إلى وسيلة للمتطوعين، لكونها لم تعد تعطي مردودًا ماديًا لكتّابها، ما حول الكتّاب فيها إلى ثوار على الرغم من التضيق عليهم، لأنَّ العمل الصحافي اقتصر على الكتَّاب الذين يحاولون إيصال صوت الحقيقة، ورفض سياسات الانتداب التي يناهضها الشعب.

خلال الحرب العالمية الثانية أُعلنت في سورية الأحكام العرفية، واشتدت الإجراءات التعسفية، ووُضعت سورية تحت الحكم المباشر الفرنسي، وضيِّق على عمل الصحافة، وطُلب منها العمل بنصف طاقتها أي بنصف حجم الصحيفة الحقيقي للتقليل من النفقات بحجة أنَّ العالم يعيش حالة حرب، ومن الصعب جدًا توفير المواد من أوروبا الغارقة في دوامة الحرب، علاوة على أنَّ الألمانيين فعلًا فرضوا قيودًا على الدول التي تصدر المواد الصحافية والورق، ما قاد إلى خلق أزمة وتحدٍ كبيرين أمام الصحف في مسيرة استمرارها، واستغلت فرنسا الأوضاع الخاصة بعمل الصحافة لتصدر مجلة سياسية تابعة لها، تنطق باسمها، وتقوم بالدعاية لها، وأطلقت عليها اسم (دمشق).

وقد صورت لنا صحيفة القبس في عددها (2814) الصادر في أواخر عام 1944 حال الصحف السورية، وإجراءات المراقبة المفروضة عليها، وذلك ((في مقال عنوانه "حرية الصحافة"، وهو في الواقع الكلمة التي ألقاها نجيب الريس صاحب الجريدة في المجلس النيابي. وقد جاء فيها: إنَّ الرقابة لم تعد قاصرة على الأمور العسكرية ولا على حماية الوزراء وهيبة الحكومة وكرامة الأشخاص، وإنَّما انقلبت لحماية موظفين عاديين من أبسط واجبات الصحافة انتقادهم... إنَّ الرقابة تشتدُ وتبالغ في اشتدادها حتى أصبحت الصحافة لا تعرف ماذا تنشر وماذا تحذف، فإمَّا أن تأتي الحكومة بقرار تحدِّد فيه الممنوع على الصحافة نشره، وإلَّا فإنِّي أطلب إلغاء الرقابة عن القضايا والشؤون الداخلية إلغاءً تامًا، وكان من ثمار ما كتبته الصحافة، وما قاله الريس في المجلس، أن ألغيت كلُّ أنواع الرقابة على الصحف في الجلسة نفسها "1944/12/21م"، باستثناء الرقابة على الأخبار العسكرية))[10]، وبذلك تكون الصحافة السورية في ظلَّ الانتداب قد قدَّمت نموذجًا من نماذج النضال ضدَّ سياسة تكميم الأفواه، واستطاعت أن تنتزع منزلتها بين القوى المؤثرة في الساحة الفكرية بتأثيرها في الرأي العام، وقدرتها على تغييره وتنويره، في ما يحاك له، وعاد نجاح الصحافة في ذلك الحين إلى سببين رئيسين؛ الأول يتمثَّل بإصرارها على العمل رغم كلِّ التقييدات التي طالت عملها، وثانيها أنَّها ضمَّت بين كتَّابها خيرة مثقفي تلك الحقبة الزمنية، وأبرز الشخصيات الاجتماعية والعلمية فكان لها أثر مزدوج في التأثير، وبالتالي في القدرة على التغيير الذي تكلَّل بخروج الانتداب وجلائه من سورية.

(9) يُنظر: شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية واللبنانية من العهد العثماني حتى الاستقلال، ج2 (1918- 1947)، ط1، (باريس: منشورات اسمار، 2006)، ص49 وما بعدها.

(10) جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865- 1965)، ج2 (1918- 1965)، ط1، (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1983م)، ص44.

ثامنًا: الصحافة في ظلِّ حكومات الانقلاب والجمهورية المتحدة

ما إن انتهى الانتداب، واحتفلت الصحافة وممثلوها وكتَّابها بهذا الإنجاز التاريخي، ولا تستثني الصحافة ذاتها من الإسهام في تحقيقه- حتى وجدت نفسها أمام مأزق لا يقلُّ صعوبة أو خطرًا عمَّا سبقه، وقد تمثَّل بحركة الانقلابات العسكرية التي اجتاحت البلاد بُعيد نيله الاستقلال، وعلى الرغم من أنَّ مرحلة الانقلابات كانت قصيرة زمنيًا إلا أنَّها كانت غنية بالأحداث والمواقف، إلى أن تمَّ الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة الذي تابعته الصحافة بشغف كبير.

لقد وفَّر جو الحرية السياسية في أثناء الانقلابات العسكرية الأوضاع المناسبة لتشكيل الأحزاب، وعندها تحوَّلت الصحافة إلى صحافة حزبية، فصحيفة (البعث) تنطق باسم حزب البعث العربي، وصحيفة (المنار) كانت لسان حال الإخوان المسلمين وحزبهم، و(القبس) تابعة للحزب الوطني، و(صوت الشعب) هي الجهة الرسمية الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، أمَّا صحيفة (الشعب) فهي لحزب الشعب الممثِّل وجهاءَ حلب وحمص بعد انفصاله عن الكتلة الوطنية التي أسست الحزب الوطني الذي كان يمثِّل أهالي دمشق ووجهاءها، الأمر الذي جعل الصحافة تتوجَّه توجهات حزبية، إضافة إلى مهماتها في إبراز الروح القومية والتصدي لمشكلات الداخل التي كانت مليئة بكثير من الإشكاليات التي تعبِّر عن تركة سلطات الانتداب، وازدادت معاناة الصحف أكثر بعد أن وجدت نفسها محرجة من هزيمة الأنظمة العربية في حرب فلسطين (1948)، ما أوقع على كاهلها مهمة إضافية أشد صعوبةً وخطرًا، حيث أفردت كثيرًا من صفحاتها لنقد الهزيمة التي مُنيت بها الجيوش العربية، فمثلًا صحيفة (البلد) كانت قد صبَّت جلَّ اهتمامها على الإخفاق وأسبابه، رابطةً ((ما بين الهزيمة وأنظمة الحكم في الوطن العربي، ونذكر من هذه الافتتاحيات (الموت ولا هذا – عدد 1948/11/18) و(أيَّها العرب ارجموا الخونة وحطموا الأصنام – عدد 1948/11/28) و(مُلك ومِلك – عدد 1948/12/15))[11]، ورفضت الصحف سياسة الأنظمة العربية وطريقة تعاملها مع الهزيمة، وكذا الحال هاجمت السياسيين، وطالبت باتخاذ إجراءات أكثر جدية، والاهتمام بالمؤسسة العسكرية التي كانت غاية في الإهمال والفساد، فاستمرت بالتنديد بالحكَّام العرب كافة، وطالبت بالثورة عليهم، وإسقاطهم، ولا سيما في ظلِّ التدهور الاقتصادي الذي عانته البلاد، وهذا ما يفسِّر موقف الصحف المؤيِّد للانقلاب على الحكم، من مثل صحيفة (العلم) و(البلد) و(القبس) و(المنار) و(الشعب) و(الإنشاء) وغيرها.

قاد حسني الزعيم أول انقلاب عسكري بتشجيع من بعض الفئات الاجتماعية التي استطاع أن يقنعها بأنَّه يفعل ذلك من أجل نصرتهم وردًّا على هزيمة حرب فلسطين، إضافة إلى وقوف بعض عناصر الجيش معه، وحصوله على تأييد صحافي من عدد كبير من الصحف بهدف تغيير الأوضاع، إلا أنَّ أول إجراء فعله تعطيل الصحف كافة ثم أصدر مرسومًا ينص على إلغاء امتيازات جملة من الصحف، وأبقى على أربع صحف صباحية وأربع صحف مسائية، وحوَّل الصحافة إلى بوق له لتزيين أعماله، وغيَّب الصحافة الحرة الناقدة، فنجد مثلًا صحيفة (بردى) تكتب: ((الانقلاب بدأ يعطي ثماره اليانعة لأنَّ سوريا التي خلصت قبل سنين من كابوس الاستعمار، ظلَّت ترزح بعدئذ تحت أنقاض مخلفات الاستعمار))[12]، وكتبت صحيفة (القبس): ((خلال شهرين اثنين مجلس من سبعة

(11) جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865- 1965)، ج2 (1918- 1965)، ص68.

(12) ينظر: صحيفة بردى، ع 684، (1949/4/9).

رجال أكثر إنتاجًا من مجلس الـ 130 شخصًا))[13]، واستخدم الزعيم القوة العسكرية أداة لقمع أيِّ حركة فكرية أو اجتماعية ضدَّه، فتدهورت الحرية الصحافية والفكرية، فالصحافة تكون ((إما أبواقًا للزعيم أو أقلامًا مستأجرة، وعلى الحالتين لا تحسُّ بنبض الشارع السوري، فأغلقت سوريا أبوابها أمام الاستفادة من تجارب الآخرين من الأمم الأخرى العربية والأجنبية، فكأنني أخالها قد أدخلت في سبات عميق))[14]، أمَّا في انقلاب سامي الحناوي، فقد أطلقت حرية الصحف، وألغي قرار إيقافها، فسارعت لامتداحه، راجية أن يحوِّل البلاد إلى طريق الحرية والديمقراطية، فقد عنونت صحيفة (النذير) افتتاحيتها بعنوان ((انقلاب وانقلاب))[15]، وقد تضمَّنت المدح والتفاؤل بالعهد الجديد منتقدةً عهد الزعيم، وذكرت صحيفة (البعث)[16] بأهداف الانقلاب، وبيَّنت أنَّ الزعيم قد خان أهداف الانقلاب الحقيقية، ولم يحارب الإقطاعية، ولم يسمح بدخول الطبقات الشعبية في ميدان السياسية.

ويبقى أن نذكر أهم ما ميَّز مرحلة الحناوي في العمل الصحافي قانون المطبوعات، القانون الأول للصحافة منذ الاستقلال الذي صدر في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1949، إذ انقسمت الصحف بين مؤيد ومعارض له[17]، وقد تكون صحيفة (البعث) الوحيدة بين الصحف السورية التي امتدحت هذا القانون، وقد وصف وزير الدعاية والأنباء (أكرم الحوراني) هذا القانون آنذاك، ونقلت عنه صحيفة (القبس) بعددها (3929) حين قال: ((هذا القانون ألغى الرقابة إلى الأبد، وإنَّ الصحف الملغاة لن يحقَّ لها الصدور بعد الآن؛ لأنَّها حصلت على تعويضاتها.. كما أنَّ شروطًا صارمة وضعت لإصدار الصحف))[18]، ومع قيام انقلاب الشيشكلي، تراجعت الصحافة عن دعمها السابق للانقلابات، وبدأت تدعو إلى عودة الجيش لمواقعه العسكرية، وعدم التدخُّل في الشؤون السياسية، ودعت للاهتمام بالأوضاع الاقتصادية، فالصحف قيّمت السياسة الاقتصادية بأنَّها سياسة سيئة وخاطئة، ويحكمها الفساد الإداري، وقد لجأت الحكومة الانقلابية إلى سياسة الدمج، وهي دمج صحيفتين بواحدة أو مجلتين بواحدة، وهي سياسة لم تنجح تمامًا، حيث عادت الصحف إلى العمل من جديد، ولكن مع هيمنة حكومية أكبر عليها، يظهر ذلك بفرض نشر صور الرئيس على صفحاتها، وبشكل يظهر في بعضها أكثر من غيرها كما هو حال بعض الصحف مثل: (البريد السوري)، و(التحرير العربي)، و(النصر الجديد)، و(النقاد).

كان للصحافة دور تشجيعي وترحيبي بالوحدة السورية المصرية (1958 - 1961)، وعدّت ذلك نصرًا قوميًا، ولكن ما إن بدأت الوحدة تتحوَّل من فكرة إلى واقع حتى ظهرت التحديات، حيث اشترط جمال عبد الناصر إيقاف وسائل الإعلام والأحزاب السياسية لإتمام الوحدة، وتحقيق مركزية القرار، وقد قبلت الصحافة السورية بذلك على أمل قيام وحدة عربية، ولو على حساب شيء من الديمقراطية، في حين رفضت أحزاب عدة هذا الشرط، ولعلَّ الحزب الشيوعي السوري من أبرزها، فقد بقي رافضًا هذه الوحدة، وفكرة حلِّ نفسه، وتغيب رئيسه خالد بكداش عن جلسة مجلس النواب الخاصة بالتصويت للوحدة، وعندما عجز عن منع ذلك، غادر

(13) ينظر: صحيفة القبس، ع 3480، (1949/6/2).

(14) محمد سعيد أحمد بني عايش، الانقلابات العسكرية في سوريا من 1949-1969م: دراسة في العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، ط1، (عَمان/ إربد: دار الكتاب الثقافي، 2021)، ص325.

(15) ينظر: صحيفة النذير، (1949/9/22).

(16) يُنظر: صحيفة البعث، ع 251، (1949/9/15).

(17) يُنظر: جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865- 1965)، ج2 (1918- 1947)، ط1، (باريس: منشورات اسمار، 2006)، ص77.

(18) جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865- 1965)، ج2 (1918- 1947)، ص78.

بكداش إلى خارج سورية، وبذلك احتكرت السلطة المركزية وسائل الإعلام جميعها، وألغت الصحف إلا التي تملكها السلطة الجديدة أو التي تراها أهلًا بالالتزام بمواقفها، فخضعت الصحافة للتوجيه، وقد فرضت رقابة شديدة على دور النشر والطبع والمجلات، ومنع دخول عدد كبير من المجلات الخارجية التي قد تنتقد التجربة الوحدوية، فازدادت سيطرة الأجهزة البوليسية على الفكر والصحافة، وأراد عبد الناصر إحداث موائمة لوضع الصحافة في سورية مع مثيلتها في مصر، فشكَّل ((ذلك أقسى ضربة وجِّهت لحرية الرأي والتعبير والصحافة تلقاها المجتمع السوري بشكل طوعي))[19]، أمَّا الصحف التي استمرت تحت رقابة سلطات الوحدة وموافقتها، فقد تحوَّلت إلى وسيلة لنشر الشعارات القومية التي لم تتصل بالواقع، وبقيت طيَّ صفحات الصحف والكتب، فصحيفة (الجمهورية) مثلًا في عددها الصادر بتاريخ (1958/7/24) بالغت في مديح شخص الرئيس عبد الناصر، وتحليل خطابه في ذكرى الثورة، وكذا الحال في صحيفة (الوحدة) التي صدرت عام 1959م، وصحيفتي (الأيام)، و(العلم) اللتين تكرر فيهما وصف عبد الناصر بـ(رائد القومية العربية) أو بـ(السد العالي)، وغيرها من الصحف التي تحوَّلت إلى المديح المبالغ فيه، والتغني بخطابات عبد الناصر، مهملة حالة البلاد الاقتصادية، وتراجع الفاعلية السياسية، وإقصاء الطبقات الشعبية عن ممارسة السياسة، وتحويلها إلى جماهير مهمتها التصفيق والتهليل، وغيرها من الأمور التي قادت إلى حدوث الانفصال.

تاسعًا: المال السياسي ودوره في عمل الصحافة

اتَّجهت الصحف السورية في عهد الحكومة العربية في دمشق إلى تأييد الملكية، وتنصيب فيصل ملكًا على البلاد، ولم يكن ذلك في بداية الأمر سوى حرية اختيار نابعة من الصحف ذاتها ومن توجهها، وخير مثال على ذلك التحاق منير الريس صاحب صحيفة (بردى) بالجيش العربي القادم من الحجاز، وقد حاول الملك فيصل ((إقناع الصحافيين بمشروعه كي يمهّدوا للنظام الديمقراطي الجديد في ميدان السياسة، فمُنحت التسهيلات وبُذلت الأموال لدعم الصحافة، ما جعل المناهضين للحكم العربي يشكّكون بأنَّ دعايته مموَّلة من الإنكليز الذين فرضوا الحكومة فرضًا))[20]، ومع بدء الضغوطات التي لاحقت الملك فيصل في مؤتمر السلم حين بدأ بتقديم التنازلات لصالح حلفائه الفرنسيين والبريطانيين؛ ظهرت صحف ذات توجّه رافض للملكية، ودعت إلى قيام النظام الجمهوري الديمقراطي، فأسست الحكومة صحيفتي (العاصمة) و(حلب) لتكونا منبرًا لها، وقد كانتا مموَّلتين من حكومة الملك فيصل، في حين اتجهت صحف مستقلة عن هذا التمويل إلى مساندة العمل الثوري، ورفض خضوع الملك فيصل للضغوطات، فشجَّعت على الثورة ضدَّ الفرنسيين، ومثَّلتها صحف ((الاستقلال العربي، ولسان العرب، والمفيد، والدفاع، وفتى العرب في دمشق، والعرب، والنهضة، والراية في حلب))[21]، وظهر نوع ثالث في تلك المدة من الصحف السورية، وهي الصحف السورية في مصر التي كانت مموَّلة غالبًا من البريطانيين والفرنسيين، فكانت تهاجم الملكية في سورية، وتدعو إلى الوصاية على البلاد العربية بصورة عامة، وعلى سورية بصورة خاصة، ومنها من تبنَّى طرح أفكار السلطات البريطانية وتوجهاتها في العالم العربي، وتمثِّله صحيفة (المقطم) التي عُرفت بأنَّها موالية للإنكليز، وكان مؤسسوها على علاقة جيدة بالسلطات البريطانية في مصر،

(19) د.م، تقرير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير: حالة الإعلام وحرية التعبير سورية حتى 2006م، (2006/12/02م)، ص6.

(20) سعاد جروس، من الانتداب إلى الانقلاب: سورية زمان نجيب الريس، ط1، (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2015)، ص40.

(21) سعاد جروس، من الانتداب إلى الانقلاب: سورية زمان نجيب الريس، ص41.

فتلقوا من تلك السلطات الدعم المادي لإصدار صحيفتهم لتكون مواجهة للصحف المعارضة لمشروعات بريطانيا السياسية والعسكرية، وكذلك كانت صحيفة (الأهرام) مموَّلة من السلطات الفرنسية ومؤيدة لمصالحهم في العالم العربي، وقد شجَّعت على انفصال لبنان عن سورية، وقد بلغ من دعم السلطات البريطانية المادي لمؤسسي (المقطم) بأن هاجمت الملكية، وبرَّرت الدخول الإنكليزي بأنَّه إنقاذ للشعب من المجاعة، حيث عنونت مقالًا في عددها الصادر بتاريخ (1918/10/21)، بـ (زحف البريطانيين في سوريا: هول المجاعة في بيروت ولبنان)، وكذا الحال وقفت صحيفة (الأمة) مع المشروع الأوروبي في المنطقة العربية، ووصفت قوات الجنرال الإنكليزي ألنبي بأنَّه منقذ سورية وفاتحها[22].

في زمن الانتداب الفرنسي انقسمت الصحف إلى ثلاثة أقسام؛ الأول يشمل أكثر الصحف أي الصحف الوطنية التي رفضت الوجود الفرنسي، وشجَّعت على الثورة ضدَّه، ودوَّنت بطولات الثوار على صفحاتها، وقد تعرَّض معظمها للتعطيل والإيقاف الموقَّت، وأبرزها (المقتبس، سوريا الشمالية، الشعب، المرصاد، فتى العرب، القبس، الأيام، الاستقلال)، وغيرها، وقد عانت تأمينَ تمويلها المادي، خاصة في ظلِّ الأزمة الاقتصادية، ومحاولة السلطات الفرنسية تجفيف مصادر تمويل الصحف التي تعتمد في أغلبها على التطوُّع والتبرعات، والقسم الثاني من هذه الصحف يشمل الصحف الوطنية التي هادنت الانتداب، ولم تتعرَّض له بالنقد، وأهم ما يمثِّلها صحيفتا (ألف باء، والتقدُّم)، أمَّا النوع الثالث، فهو الصحف اللاوطنية التي أنشأتها فرنسا بهدف تبرير وجودها، لتكون واجهة لها مقابل الصحف الوطنية، وتولَّت فرنسا تمويلها وحمايتها، وأهمها (الأصداء، الصباح، بريد سوريا، الدردنيل)، إضافة إلى (لاسيري البيروتية، الأوريان البيروتية)، وغيرها، وهي الصحف التي قبلت المنحة أو المعونة الفرنسية، وكانت بمنزلة رشوة حملت مسمى معونة، فالصحف التي قبلت بها لم تتعرَّض لأيِّ مضايقة أو إغلاق بخلاف الصحف التي رفضتها لأنَّها عدتها وسيلة للسكوت عن تعدِّي سلطات الانتداب على حرية البلاد واستقلالها، وإسكات صوت الصحافة الحرة.

عانت الصحافة في ظل الحكومات الانقلابية التي عاشتها سورية مرحلة عدم استقرار في الإصدار وفي التوجهات السياسية، فبعد أن كانت الصحافة المحرِّض الأول والأكبر على الثورة والانقلاب على الحكَّام العرب بسبب هزيمة حرب فلسطين، تحوَّلت إلى ضحية لهذه الانقلابات، فقد ألغى حسني الزعيم ((عددًا كبيرًا من الصحف، وبالأخص الصحف الصغيرة المحدودة الانتشار، مقابل دفع تعويضات لأصحابها، ليتبقَّى خمس صحف في دمشق وأربع في كلٍّ من حمص وحماه وحلب وواحدة في اللاذقية، تعرَّضت للتعطيل لمدد مختلفة))[23]، بذلك جعل الزعيم من التعويض أسلوبًا لإغلاق الصحف التي لا يفضِّل وجودها، ومن ثمَّ وظَّف الصحف المتبقية وأجبرها على مدحه وتمجيده، فقد بيَّن نجيب الريس أنَّ الزعيم كان يأمر موظفي قلم الدعاية والنشر بكتابة مقالات يومية، وتوزيعها على الصحف بالجملة، فكان يفرض على الكتَّاب ما يجب أن يكتبوه، فحوَّل الصحف إلى أداة لمهاجمة خصومه والدول المجاورة، أمَّا الحناوي، فقد حافظ بعد انقلابه على نسق الصحف وعددها كما كانت عليه، إلى أن حدث انقلاب الشيشكلي الذي ألغى الرقابة على الصحافة مع منحها حرية لا تمس سلطة الرئيس وسياسته، وأسهم في انعقاد مؤتمر الصحافيين العرب في مصر، ووجَّه له برقية يحيي فيها المؤتمر

(22) يُنظر: مجموعة من المؤلفين، الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918-1920)، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص486 وما بعدها.

(23) سعاد جروس، من الانتداب إلى الانقلاب: سورية زمان نجيب الريس، ط1، (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2015)، ص389.

والقائمين عليه، ويقول ((إنَّ مهمة الصحافة مهمة نبيلة، والصحف العربية مدعوة إلى أن تقوم بدور أساسي في النهضة القومية للأقطار العربية، وهو يرجو التوفيق للمؤتمر في أداء رسالته المقدَّسة، ويرحِّب بعقد الدورة المقبلة لمؤتمر الصحافة العربية في مدينة دمشق))[24]، وبذلك كانت هذه المرحلة قد شهدت حرية صحافية، وتميزت بتولي الأحزاب مهمة تمويل صحفها الخاصة بها، ومن أبرز الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية ذات التأثير الإعلامي آنذاك حزب الشعب، والوطني، والبعث العربي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، والجبهة الاشتراكية الإسلامية، والتعاوني الاشتراكي، والحزب الشيوعي، ثم الحزب الجمهوري الديمقراطي.

أمَّا في عهد الجمهورية العربية المتحدة، فقد فرضت القيود على عمل الصحافة بعد حلِّ الأحزاب وصحفها التابعة لها، واقتصر عمل الصحافة على الصحف الحكومية مع بعض الصحف القليلة المراقبة بشدة، فظهرت صحف جديدة أبرزها صحيفة (الوحدة)، وتمَّ توجيه الصحف لتكون بخدمة الحكومة وأهدافها، فكانت ممولَّة من الحكومة مقابل تكبيل حريتها، حيث باتت وكالة الأنباء الرسمية هي من تزود الصحف بمادتها، وهكذا إلى أن تحوَّل الأمر إلى سيطرة بوليسية تامة على العمل الصحافي والإعلامي، فقد أحكمت الأجهزة الأمنية ((قبضتها على الفكر والصحافة، وفرضت عليها الخنوع والازدواجية، وتاجرت متاجرة بشعة بالشعارات، فكادت تقتل المبادئ وتشوِّه الشعارات في صدور الناس.. فكان القرار بقانون رقم (195) لعام 1958م، الذي يجيز لأصحاب الصحف التنازل عن امتياز إصدار صحفهم لقاء تعويض مالي تقدِّره لجنة مختصة، وكان على الصحيفة التي تريد الاستمرار، أن تستمرَّ بحسب هذا القانون على مسؤوليتها، دون تلقي أيِّ مساعدة من الدولة))[25]، فكان هذا القانون وسيلة للضغط على الصحف أو وسيلة لشرائها من أصحابها تحت حجج عدم الالتزام بالقانون، بذلك تنازل عدد كبير من الصحف والمجلات عن امتيازاته، في حين استمر بعضها في العمل، ففي دمشق استمرت بعض الصحف بالصدور ((على مسؤولية أصحابها، دون عون أو مساعدة، وهي: الأيام، العلم، النصر، صوت العرب، الأخبار، دمشق المساء، الرأي العام))[26]، مقابل عدد كبير من الصحف التي تنازل أصحابها عن امتيازاتهم، ويقدَّر عددها في عموم سورية بأكثر من خمسين صحيفة ومجلة، حيث مثَّلت تجربة الوحدة مثالًا على احتكار السلطة العملَ الصحفي ومحاولة إخراج أيِّ صحف غير حكومية من العمل الذي يمثِّل السلطة الرابعة، وهي سياسة تعبِّر عن سياسة السلطة الشمولية التي تحاول الهيمنة على البلاد بكامل نشاطها، وجعلها أداة طيعة بيد السلطة، على الرغم من أنَّ عمر تجربة الوحدة قصير نسبيًا إلا أنَّه قدَّم نموذجًا من نماذج تدخُّل السلطة في العمل الصحافي عبر التمويل أو التضييق على مصادر الدعم للصحف، ذلك لدور الصحف في ممارسة النقد وملاحقة الفساد والمفسدين.

عاشرًا: الصحف بوصفها منبرًا للنقد والدَّعوة للإصلاح ومحاربة الفساد

لعبت الصحافة السورية في عهد الحكومة العربية دورًا كبيرًا في ترويج مشروع الملك فيصل، ورفض المتقاعسين عنه بوصفه مشروعًا قوميًا جماهيريًا يحقِّق مطالب الشعب، حيث حرَّضت الرأي العام ضدَّ أيِّ ممارسة قد تُخلُّ بهذا المشروع أو تحول دون استكماله، وطالت الصحف بالنقد كلَّ من حاول إفساد تجربة

(24) نصوح بابيل، صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين، ط2، (بيروت: منشورات دار الريس للكتب والنشر، 2001)، ص504، 505.

(25) جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865- 1965)، ج2 (1918- 1947)، ط1، (باريس: منشورات اسمار، 2006)، ص95، 96.

(26) جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865- 1965)، ج2 (1918- 1947)، ص96.

الدولة الجديدة، فقد ذكر رشيد رضا أنَّ الصحافة السورية كانت بوصلة الشعب في محاربة أيِّ مظهر من مظاهر الفساد، ومثالًا للحرية والنقد السياسي، حيث انتقدت الحكومة في بعض ممارساتها، فيذكر أنَّ ((عيب هذه الحكومة، كان بحسب رأيه، هو محاباة الكبراء وقبول شفاعتهم في طلاب وظائفها بدءًا وترقيةً. وكان أكبر هذا الضعف في الوزراء والرؤساء بإزاء الملك فيصل وعشيرته والمقربون منه))[27]، بالمقابل سلَّطت الضوء على عمليات الإصلاح التي رأت من واجبها ذكرها للشعب، لا سيما تلك القوانين الإصلاحية التي فصلت فيها المؤسسة الدينية عن الحياة السياسية والدستورية، وقدَّمت القوانين العلمانية لتنظيم الحياة، مستندة إلى شعار الملك فيصل الذي رفعه (الدين لله والوطن للجميع)، إلا أنَّ الصحف ذاتها وجَّهت سهامها ضدَّ كلِّ من وقف مع مقررات مؤتمر السلم من دون أن تستثني أحدًا بمن فيهم الملك، ووصفتهم بالمتخاذلين، ما تسبب بموجة من التظاهرات اجتاحت البلاد بفعل تحريض الصحافة.

وعندما وقعت البلاد تحت نير الانتداب تحوَّلت الصحافة إلى ساحة نضال، لما وقع على كاهلها من مسؤوليات جسام بين التصدي لهيمنة سلطات الوصاية وممارساتها التعسفية من جهة، وأتباعهم الفاسدين المتعاونين معهم داخل الوطن من جهة أخرى، حيث دأبت الصحافة على التنديد بمواقف الحكومة، وتخاذلها حيال كثير من القضايا الوطنية الأساسية، وهي تهاجم بقسوة الحاكم الذي لا يستقيل خجلًا بعد مساس الفرنسيين بوطنه وأمته، إضافة إلى استغلال كثير من الموظفين والمسؤولين حماية سلطات الانتداب، وممارسة الفساد، وعدم القيام بأيِّ خطوات إصلاحية لبلادهم، بل على العكس إن كثيرًا من هؤلاء هم من أسهموا بإخفاء الحقائق عبر إغلاق عددٍ من الصحف الوطنية، حيث كان كفاح الصحافة ضدَّ الحكومات المحلية المتعاقبة والمسؤولين فيها مزدوجًا؛ تمثَّل أولًا بالدفاع عن مصالح الشعب، وحقوق الأمة والوطن، ومحاربة كلِّ أشكال الفساد والرشوة والاستغلال، ومحاسبة المسؤولين في كراسي الحكم والمناصب العليا، و ثانيًا في دفاع الصحافة عن بقائها ووجودها ضدَّ قرارات التعطيل المستمرة، وضدَّ قوانين الصحافة الجائرة التي كانت تزداد عنفًا وصرامة من حين لآخر، تماشيًا مع سياسة المفوض السامي، ورحابة صدر الحاكم، ومدى تقبله النقد والتعريض[28].

لم تتوقَّف دعوات الإصلاح التي أطلقتها الصحف على الرغم من هيمنة السلطات المنتدبة، فصحيفة (بريد الشرق) مارست دورها الناقد للحكومة المعيَّنة من قِبَل فرنسا، وتناولت أعدادٌ متوالية منها ممارسات الوزراء والمسؤولين، فانتقدت وزير الداخلية في عددها الثامن عشر الصادر في (1925/8/23م)، كما انتقدت وزير المعارف في عددها التالي الصادر بعد يوم واحد، وكذا الحال في صحيفة (المقتبس) التي رفضت ممارسات الحكومة وفسادها من مثل الحيازة على المناصب، وحماية القوى الأجنبية، وجمع الأموال عبر استغلال الشعب وسرقته، فهؤلاء الزعماء الذين يتصرفون بخزائن الدولة بغير إرادة الأمة هم الذين وقَّعوا باختيارهم على اتفاقية المصرف السوري باسم الأمة، وقضوا على ثروة البلاد، ومنحوا الشركات الاستعمارية حقَّ إصدار النقود والأوراق، وهم الذين قضوا على حرية الصحافة بتنظيم قانون المطبوعات، وقد أكَّدت على ضرورة تحسين شبكة المواصلات، والخدمات العامة التي تهملها الحكومة، وانتقدت تدخُّل وزير الداخلية في انتخابات 1928، منددِّة بالفساد وانتشار الرشوة والوساطة، داعية إلى الإصلاح عبر تطهير الحكومة من الفاسدين

(27) مجموعة من المؤلفين، الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918-1920)، ط1، (الدوحة: منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020)، ص295.

(28) يُنظر: جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865- 1965)، ج2 (1918- 1947)، ط1، (باريس: منشورات اسمار، 2006)، ص34.

وإصلاح البلديات[29].

وكرَّست صحيفة (الشعب) عددًا كبيرًا من مقالاتها لمحاربة الفساد ومحاولات الإصلاح، ولا سيما في الانتخابات النيابية عام 1928 التي دعت الحكومة إلى عدم التدخُّل فيها والتلاعب بنتائجها؛ لأنَّ الحكومة عرفت باستغلال سلطتها وممارستها الفساد، وكذا الحال مع صحيفة (الصباح) التي انتقدت الحكومة وممارساتها غير العادلة حيال الشعب، ووقوفها بصفِّ القوى الأجنبية المنتدبة بدلًا من مساندة الشعب لنيل حريته، بينما صحيفة (ألف باء) كان لها منحى إصلاحي ثوري تمثَّل بمحاولات تحريض الحكَّام على الانتداب، ورفض خضوعهم واستسلامهم الكامل لهم، وهو الأمر الذي ناقشته صحيفة (الأيام) التي عُطِّلت آنذاك من قِبَل سلطات الانتداب، وصدرت بدلًا منها صحيفة (اليوم) التي تابعت نهجها الإصلاحي ومحاربة الفسادين والتشهير بهم، حتى وصلت إلى تصنيف رئيس الحكومة تاج الدين الحسيني بالفاسد الكبير مع عدد من وزرائه، وهاجمت صحيفة (القبس) موقف الحكومة المتخاذل من مطالب الإصلاح، ((وركَّزت على ضعفها أمام السلطات الانتدابية ومعاهدة 1936م، وتخاذلها أمام وعود الإصلاح التي قطعتها))[30]، وكذا الحال مع صحيفة (النذير) التي انتقدت انتشار الفساد والوساطة، وكثير من الصحف التي أغلقت بسبب دعوات الإصلاح وفضح الفاسدين.

وفي عهد الانقلابات استمرت الصحافة في دعوات الإصلاح وتسليط الضوء على الفساد، ولا سيما فساد المؤسسة العسكرية التي تسبَّبت بخسارة العرب في حرب فلسطين، ولكنَّها عادت إلى طرح قضايا الفساد الداخلي، واستغلال سلطات الانقلاب، واستئثارها بموارد البلاد وهدرها، ولعل أبرزها (القبس) و(البعث) اللتان تعرضتا لمحاولات الإلغاء المتكررة، وقد دأبت جريدة (القبس) خلال عام 1950 على نشر شكاوي اقتصادية في صفحاتها الرئيسة، أمَّا صحيفة (البعث) فقد كان ميشيل عفلق يكتب فيها بصورة مستمرة عن سيطرة الذهنية القديمة والمصالح العائلية على الحياة السياسية والمناصب الإدارية، مبينًا أنَّ المصالح الاقطاعية والنفوذ العائلي هما المتحكمان بالممارسة السياسية، وغيرها من الصحف التي نقدت الوضع المتردي في الصعد كافة، في حين نجحت الحكومات الانقلابية على التوالي بإغلاق عدد كبير جدًا من الصحف، لا سيما تلك التي رفضت تمجيد السلطات أو التي طالبت بعدم تدخُّل الجيش في الحياة السياسية، هذه المطالبات التي شهدتها الصحف في عهد حكومة الشيشكلي، أمَّا في عهد الجمهورية المتحدة، فقد تحوَّلت الصحف إلى أداة لتمجيد هذه الوحدة من دون أن تتعرَّض لمواطن الفساد الإداري والاستغلال السياسي اللذين عانتهما سورية في ظلِّ هيمنة الإقليم الجنوبي (مصر) على مقدرات الإقليم الشمالي (سورية) وثرواته، فقد حوَّلت حكومة الوحدة البلاد إلى أداة لممارسة الوصاية بكل ميادين الحياة فيها وتنفيذ أجندة فردية، ما أوجد خللًا في شروط الوحدة التي أخفقت بعد عمر قصير نسبيًا من قيامها.

حادي عشر: الخاتمة والنتائج

في حديثنا عن العلاقة الجدلية بين الصحافة والسلطة السياسية في سورية قبل وصول حزب البعث إلى السلطة في سورية، نخلص إلى سلسلة من النتائج المهمة، نذكر أبرزها هنا:

(29) يُنظر: جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865- 1965)، ج2 (1918- 1947)، ص36.

(30) سهيلة ربماوي، الحكم الحزبي في سوريا: فترة الانتداب الفرنسي 1920- 1945، مج 2، (عَمان: منشورات الجامعة الأردنية، قسم التاريخ، 1998)، ص102.

1. مثَّل قيام الحكم الملكي في دمشق تجربة جديدة للعمل الصحافي في سورية، امتازت هذه التجربة بالحماس لإنجاح تجربة الإدارة العربية، ما أفسح المجال للمشاعر القومية بالظهور، واستمرَّ هذا الحال حتى السنة الأخيرة من الحكم الملكي، حيث بدأت تتسرَّب أخبار اتفاق تقاسم الدول الأوروبية للبلاد في ظل صمتٍ وعجزٍ من الملك فيصل، الأمر الذي حوَّل الصحافة معظمها - باستثناء الرسمية منها – إلى نقد الملك وعائلته.

2. عانت الصحف السورية وكتَّابها في ظلِّ الانتداب الفرنسي التضييق والملاحقة، حيث فرضت سلطة الانتداب قوانين جديدة لتنظيم عمل الصحافة، واشترطت إرسال نسخة من الصحيفة قبيل صدروها إلى دائرة الاستخبارات الفرنسية أو إلى مندوب المفوض السامي الفرنسي في ما بعد، وعمدت فرنسا إلى إنشاء صحف عدة تتماشى مع سياسة الانتداب ومشروعها في سورية، فباتت الصحف مقسَّمة إلى وطنية ثورية ترفض الوجود الأجنبي وتحرِّض ضده وتدعو إلى الثورة، وصحف انتدابية تؤيِّد السلطة الانتدابية.

3. في عهد الانقلابات التي شهدتها البلاد ظهر نمط من الصحافة الحزبية؛ وذلك بسبب انبثاق الأحزاب والتنظيمات السياسية، وتعرَّض كثير من الصحف للإيقاف والتعطيل والملاحقة، فقد نجحت حكومة حسني الزعيم في إقناع الصحافة والناس من ورائها بأنَّ الهدف من حركته محاربة الفساد الذي طال الجيش وتسبَّب بخسارة العرب في حرب فلسطين، وفي عهد حكومة سامي الحناوي زاد التضييق على الصحافة، على الرغم من زعمه أنَّه سيطلق الحرية الصحافية وينظم قانونًا جديدًا للعمل الصحافي، إلَّا أنَّ الواقع لم يكن كذلك، وفي عهد حكومة الشيشكلي أطلقت الحرية الصحافية جزئيًا، وسُمح لها بالنقد على ألَّا يطال هذا النقد شخصه، وقد توجت تلك السياسية بالإسهام في مؤتمر الصحافيين العرب في مصر.

4. لقد اشترط جمال عبد الناصر إيقاف العمل الإعلامي والصحافي، وحل الأحزاب بصورة كاملة في سورية بحجة تطبيق مركزية القرار، وعلى الرغم من مواصلة عدد من الصحف عملها تحت سلطة حكومة الوحدة، إلا أنَّها خضعت للتوجيه والرقابة الشديدة وعدم السماح لها بطرح أيِّ نقد أو تساؤل عن آلية العمل السياسي في حكومة الوحدة، فكانت مجرَّد أداة لنشر الشعارات القومية الوحدوية التي لم تتجسَّد في الواقع بصورته الفعلية، وبذلك كانت الوحدة أقسى ضربة وُجِّهت للعمل الصحافي ولحرية التعبير في سورية.

5. في بدايات العهد الملكي في سورية كانت الصحف أغلبها ممولة من الحكومة العربية، إلا أنَّ قبول الملك فيصل بمقررات مؤتمر السلم وسياسة الانتداب على البلاد شجَّع التوجُّه الرافض للملكية والداعي لقيام الجمهورية، وباتت ممولة من جهات أهلية تطوعيَّة كحال صحيفة (نور الفيحاء) التي أصدرتها نازك مصطفى العابد[31]، وصحيفة (القبس) لنجيب الريس، ومع وجود الانتداب الفرنسي في البلاد انقسمت الصحف وفقًا لمصادر تمويلها إلى وطنية رافضة للانتداب وداعية للثورة، وصحف مهادنة غير ناقدة له، وصحف لا وطنية ممولة من سلطات الانتداب ومروجة لمشروعاته، أمَّا في زمن الانقلابات العسكرية،

(31) فارس عثمان، "دور الكرد في الصحافة السورية في دمشق"، مدارات كُرد موقع مستقل للدراسات والترجمة، (2017/04/21). https://2u.pw/ZQ1sc

فقد تحوَّلت الصحافة إلى ضحية للنشاط العسكري الذي يرفض أيَّ نقد أو حوار، وتعرَّضت للإيقاف والتعطيل والدمج، وجففت مصادر تمويل معظمها إلا من كانت موجهة من قبل حكومات الانقلاب، وفي عهد الوحدة اقتصر العمل الصحافي على الصحف الرسمية المتبنية سياسةَ دولة الوحدة.

6. لم تتوانَ صحف الحكومة العربية في دمشق عن توجيه أيِّ نقد أو التشهير بأيِّ فساد إداري او اجتماعي، وطالت بنقدها الملك فيصل حين قبِل بمقررات مؤتمر السلم، ودافعت عن مصالح الشعب وحقوقه، ورفضت فساد الحكَّام والمسؤولين في عهد الانتداب، وتعرَّضت بسببهم لكثير من المضايقات والتعطيل، وكذا الحال في زمن حكومات الانقلاب التي ازدادت الضغوط عليها لا سيما بعد المطالبة بعزل الجيش عن الحياة السياسية وعودته إلى ثكناته.

7. يمكننا القول إنَّ سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها سورية، وتجربة الوحدة السورية المصرية التي باءت بالإخفاق، كانت أمثلة لتدخُّل الجيش في الحياة السياسية، وتمهيدًا للسيطرة على البلاد من خلال الانقلاب الذي قام به الجيش في الثامن من آذار/ مارس عام 1963، والذي أنهى في إثره مظاهر الحياة السياسية والمدنية كلِّها، وما زال مستمرًا حتى الآن.

المصادر والمراجع

1. إلياس. جوزيف، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865 - 1965)، ط1، (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1983).

2. بابيل. نصوح، صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين، ط2، (بيروت: منشورات دار الريس للكتب والنشر، 2001م).

3. بني عايش. محمد سعيد أحمد، الانقلابات العسكرية في سوريا من 1949-1969م: دراسة في العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، ط1، (عَمان/ إربد: دار الكتاب الثقافي، 2021م).

4. د.م، تقرير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، حالة الإعلام وحرية التعبير سورية حتى 2006م، (2006/12/02).

5. جروس. سعاد، من الانتداب إلى الانقلاب: سورية زمان نجيب الريس، ط1، (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2015م).

6. الرفاعي. شمس الدين، تاريخ الصحافة السورية واللبنانية من العهد العثماني حتى الاستقلال، ط1، (باريس: منشورات اسمار، 2006م).

7. ريماوي. سهيلة، الحكم الحزبي في سوريا: فترة الانتداب الفرنسي 1920 - 1945، (عَمان: منشورات الجامعة الأردنية، قسم التاريخ، 1998).

8. مجموعة من المؤلفين، الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918-1920)، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020م).

9. مروة. أديب، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، ط1، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1960م).

10. موصلي. منذر، الصحافة السورية ورجالها، ط1، (القاهرة: منشورات دار المختار، 1997م).

المحور الثاني: إعلام البعث 1963-2010

مأساة الإعلام الموحد واغتيال الصوت الآخر
في دولة البعث الشمولية 1963 - 2000

أنور بدر[1]

أولًا: تمهيد

يرتبط مفهوم حرية الصحافة عمومًا باستقلاليتها، تلك الاستقلالية التي يجهلها السوريون منذ انقلاب البعث العسكري عام 1963، وسيطرته على مفاصل الحياة كلها في الدولة والمجتمع عقودًا لم يعرفوا خلالها إلا صحافة النظام الرسمية، حيث عُمم إعلام الحزب الواحد بدلًا من الإعلام الحر، حتى إنّ أجيالًا من السوريين فوجئت في لحظة ما أن للصحافة في سورية تاريخ عريق قبل سيطرة البعث الذي عدّ كل ما كان قبله جاهليةً يَجبُ جَبُّها، متجاهلًا أن سورية قبل انقلابه عرفت حياة حزبية، وتنافسًا ديمقراطيًا مبكرًا، لم يقتصر على القوى السياسية التقليدية، والتنافس داخل الكتلة الوطنية الذي أفرز الحزبين الوطني والشعب، بل امتدّ بسرعة إلى أحزاب أيديولوجية نشأت في تلك المرحلة من مثل الحزب الشيوعي والإخوان المسلمين وصولًا إلى حزب البعث والحزب السوري القومي الاجتماعي وغيرهم عشرات، وكان لبعضها تأثير لاحق في كثير من الانقلابات العسكرية.

وقد سمحت تلك الحياة الحزبية وذلك التنافس الديمقراطي لبعض المفكرين العروبيين في جاهلية ما قبل البعث أن يؤسّسوا (جمعية الإحياء العربي) عام 1941 التي تطورت إلى حزب (البعث العربي)[2] الذي عقد مؤتمره بتاريخ 7 نيسان/ أبريل 1947، وأكّدوا حضورهم الإعلامي والانتخابي في اللعبة البرلمانية لاحقًا بالتوازي مع أحزاب وقوى اجتماعية وسياسية كثيرة وجدت قبل البعث، واستمر بعضها حتى الآن، إذ كان في تلك الجاهلية للتعبيرات السياسية السابقة كلها صحافتها ونشراتها الخاصة بها، بالتوازي مع صحافة مهنية خاصة ومستقلة لرواد شكّلوا علامة فارقة في التاريخ السوري.

وفي تلك الجاهلية، صدرت صحيفة (البعث)[3] في 3 تموز/ يوليو 1946، قبل أن يَعقد حزب (البعث العربي) مؤتمره التأسيسي بأشهر، وقبل أن تضاف إليه لاحقة الاشتراكي في إثر عملية الدمج عام 1952 مع حزب (العربي الاشتراكي) الذي أسسه أكرم الحوراني ليصبح (حزب البعث العربي الاشتراكي)[4]، وقد عرفت صحيفة (البعث) تقلبات كثيرة في عدد الصفحات، ودورية الإصدار يوميًا أم أسبوعيًا، والتوقف، والصدور، كان آخرها التوقف الإجباري في زمن الوحدة مع مصر، وحصولها على امتياز جديد في زمن الانفصال، وصدر عددها الأول وفق

(1) . كاتب وإعلامي سوري، رئيس تحرير مجلة أوراق التي تصدرها رابطة الكتاب السوريين.

(2) محمد خير موسى، "ميشيل عفلق جدلية الفكر والممارسة وتناقضاتهما"، موقع ن بوست، (6.4.2020) https://www.noonpost.com/content/36545

(3) . جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام 1865- 1965، ج2: 1918 - 1965، (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1983)، ص 318.

(4) محمد خير موسى، "ميشيل عفلق جدلية الفكر والممارسة وتناقضاتهما".

الترخيص الجديد في 20 تموز/ يوليو 1962، ليعاد إيقافها في 9 تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته، وقد صدر منها 12 عددًا فقط، ثم استأنفت الصدور بعد انقلاب حزب البعث العسكري عام 1963 من دون ترخيص، وحمل عددها الأول بعد الانقلاب الرقم 13.

ثانيًا: إشكالية البحث

يؤكّد (جان كلود برتراند)[5] وجود أربعة أنواع من أنظمة الصحافة هي: النظام الاستبدادي، النظام الشيوعي، النظام الحر، ونظام المسؤولية الاجتماعية، كما أسماه، وفي أي محاولة لدراسة الإعلام السوري سنكتشف أنّه يَجمع بين خصائص النظامين الاستبدادي والشيوعي في آن معًا، وعليه ترصد إشكالية البحث التناقض بين هذا الإعلام الاستبدادي وخصائصه التسلطية كإعلام أحادي وموجّه، والتعددية الإعلامية أو الإعلام الحر في الأنظمة الديمقراطية، مع الاعتراف بأن هذه الإشكالية ذات طابع سياسي بالأساس، وتتكئ على مقولات ومفهومات أيديولوجية، لكنها بالضرورة تأخذ تجلياتها القانونية والمهنية أيضًا.

وإن كنا سنسعى من خلال هذه الإشكالية إلى مقاربة هذا الإعلام ومقارنته بتاريخ الصحافة السورية، وتحديدًا في مرحلة الديمقراطية النسبية بين عامي 1954 و1958 التي تطوّر فيها الإعلام الحر بصورة لافتة للانتباه، وبخاصة الإعلام الحزبي[6] تحديدًا، إذ تألقت صحف (القبس/ الحزب الوطني، النذير/ حزب الشعب، المنار/ حزب الإخوان المسلمين، البعث/ حزب البعث، البناء/ الحزب السوري القومي الاجتماعي، ومجلة الجيل الجديد / أيضًا للحزب السوري القومي الاجتماعي، النور/ الحزب الشيوعي)[7] التي كانت ترتبط كلها بالتعبيرات السياسية لتلك المرحلة على تنوعها وتناقضاتها الأيديولوجية، بحيث عَرفَ هذا الإعلام سجالًا في ما بينه، وسجالًا مع الحالة السياسية في سورية حتى في مراحل الانقلابات العسكرية ما قبل البعث التي افتقدت إلى عمق أيديولوجي مسيطر ومهيمن.

جاء الانقلاب العسكري لحزب البعث في سورية يوم 8 آذار/ مارس 1963، ليقطع مع ذلك التاريخ السابق سياسيًا وإعلاميًا، حين بدأ بإعلان قانون الطوارئ والأحكام العرفية، بالتوازي مع البلاغ رقم (4) الذي ألغى حرية الإعلام وتعدديته، كما يحصل في أي دولة شمولية واستبدادية، إذ نصّ ذلك البلاغ الصادر من مجلس قيادة الثورة على ما يأتي: ((اعتبارًا من 8 – 3 – 1963 وحتى إشعارٍ آخر يُوقف إصدار الصحف في جميع أنحاء البلاد ما عدا الصحف التالية: الوحدة العربية، بردى، البعث، تَصدر بقية الصحف بإذن من المرجع المختص في وزارة الإعلام، تتوقف المطابع عن طبع أي نشرة إلا بإذن من المرجع نفسه))[8].

يُعلّق حسان عباس أنّ ذلك البلاغ: ((ألغى بخمسة أسطر فقط تاريخًا طويلًا من الصحافة السورية، ووضعَ الأساس للقضاء نهائيًا على الحياة الصحفية المدنية الحرة.[9])) إذ إنّ المرجع المتخصص خلال 37 سنة تالية لم

(5) جان كلود برتراند، أدبيات الإعلام: ديونتولوجيا الإعلام، رباب العابد (مترجمة)، ط1، (د.م: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص 16.

(6) د.م، "الإعلام الحزبي"، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير https://2u.pw/3W8Xh

(7) جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام 1865 1965، ج2، (بيروت: إصدار دار النضال للطباعة، 1983)، ص273.

(8) حسان عباس، "ندوة واقع الصحافة في سوريا" https://thefreedomfirst.com/2021/04/03

(9) حسان عباس، "ندوة واقع الصحافة في سوريا".

يأذن بطباعة الصحف الحرة، بل سارع ذلك المرجع إلى إيقاف صحيفتي (الوحدة العربية) و(بردى) عن الصدور، بالتزامن مع تخلص البعث من شركائه الناصريين في انقلاب تموز/ يوليو 1963 الفاشل. وكان قد أصدر في بداية تموز/ يوليو صحيفة الثورة[10] التي أتبعت لوزارة الإعلام في محاولة لمنحها صفة حكومية لا حزبية، لكن من يظن ذلك سيكون واهمًا، إذ أمم البعث أسوة بالأنظمة الشيوعية كامل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورية لصالحه، وابتلع الدولة والحكومة والمجتمع المدني كله، لذلك لم يعرف الإعلام في دولة الحزب الواحد منذ تلك اللحظة أي شكل من الاستقلالية، وبقي خاضعًا لتوجهات القيادة الحزبية خلال نصف قرن من الزمن، حيث حلّت تلك التوجهات محلَّ السياسة الإعلامية المغيّبة، ووسَمت تلك التوجهات إعلام الحزب بطابعه الأيديولوجي وطبيعته التسلطية أيضًا.

مع التأكيد أنّ إشكالية الإعلام الموحد لا تنبع من السمة الأيديولوجية فقط التي ترسم له مسارات محددة، إذ نشهد في العالم الديمقراطي كثيرًا من الصحافة الأيديولوجية التي تتبع لأحزاب أو مجموعات دينية أو قومية وأحيانًا مجموعات مصالح وضغط سياسية واقتصادية، تتبنى وتدافع عن قضاياها وأفكارها، لكنها تتعايش وتتنافس مع بعضها ضمن المجال المجتمعي والمدني الأوسع، بل ضمن الفضاء الإعلامي المفتوح، ولا تسعى أي منها لاحتكار هذا المجال العام كما حصل في أنظمة الحزب الواحد الاستبدادية أو التسلطية لدول المعسكر الشرقي وحلفائه، فالاستبداد هو أُسّ الإشكالية التي تقوم على نفي الآخر وعدم الاعتراف بحقوقه، وهي تصرّ على فرض رؤيتها وتبريراتها عبر إعلامها الموجّه على الآخرين وعلى المجتمع كله، حتى بات يُعرّف بأنّه (إعلام تسلّطي)[11].

ثالثًا: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي الطابع الأيديولوجي والشعبوي لاستراتيجيات الإعلام السوري المكرّسة لنفي الدولة والمجتمع لصالح الحزب الحاكم أولًا، وفي المرحلة التالية لصالح الحاكم الفرد الذي يهمش الحزب والأيديولوجيا لخدمة مصالحه وتقديس ذاته، وتجليات ذلك في وسائل الإعلام المختلفة، بصفته إعلامًا تسلطيًا موجهًا وأحاديًا ترعاه أنظمة الحزب الواحد الإقصائية مقارنة بالإعلام الحر والمدني في العالم، وأهمية هذا الفارق بين إعلام يُمارس وظيفته الرقابية كسلطة رابعة تدافع عن مصالح المجتمع والمواطنين وحتى عن مجموعات مدنية أو سياسية مهما كانت متناقضة كمصالح وانتماءات ومن زوايا متباينة، وقد تكون متعارضة أيضًا في مواجهة السلطة السياسية، وإعلام يُضحي بمصلحة المجتمع والمواطنين ليدافع عن مصلحة القيادة السياسية أو الحزبية فقط التي سرعان ما تُختزل لتتماهى مع مصلحة القائد الواحد لجهة تأبيد استبداده وفساد سلطته أيضًا.

لذلك غابت الأهداف الاجتماعية وبرامج التنمية السياسية والاقتصادية عن السياسات الإعلامية[12] حين أصبح الإعلام يُدار من طرف وزارة الإعلام وبتوجهات القيادة الحزبية التي منحت ذاتها، أو منحها ذلك الإعلام

(10) صدر العدد الأول من صحيفة (الثورة) في الأول من تموز/ يوليو عام 1963، للمزيد: موقع وزارة الإعلام السورية http://moi.gov.sy/index.php?content=2&article=NDEwOTg

(11) سليمان الطعاني، "سطوة الإعلام"!، عمون، (03.08.2019). https://www.ammonnews.net/article/475244

(12) نبيل خرشي، "السياسة الإعلامية: المفهوم والأسس والمبادئ العامة"، العمق الغربي، (12 كانون الأول/ ديسمبر، 2021). https://al3omk.com/706513.html

الذي تُديره صلاحيات استثنائية، كما سنرى، وبعد أن حصنت ذاتها ببنية قانونية تَحمي مصالحها، وتُسبغ عليها الشرعية الثورية تارة أو شرعيّة القوانين الاستثنائية تارة أخرى، وهي تتوسل الشعارات والأيديولوجيا التي تُزيف الواقع، وتَبني منظومات إنشائية وديماغوجية لتأبيد سلطتها وفسادها فقط.

رابعًا: مقدمة

ينطلق (الإعلام التسلّطي) من مرجعية الحق الإلهي الذي أطلق في العصور الوسطى على الملوك والقياصرة الذين حكموا باسم الكنيسة في الغرب، وباسم المقدس والمعصومية لدى الفرق الإسلامية والديانات الشرقية، لينتهي الأمر مؤخرًا إلى أنظمة الحزب الواحد والدكتاتوريات العسكرية التي أنشأت لذاتها كنائس غير دينية وأيديولوجيات وَضعيّة حَكمت باسمها، ونهبت ثروات بلدانها باسمها أيضًا، وقد تحوّل أغلبها إلى أنظمة شمولية أو فاشية، بدت في تناقض تام مع الاتجاهات الديمقراطية التي سعت إلى دعم حقوق الإنسان والدفاع عن حرياته، وخصوصًا حرية الرأي والحق في التعبير التي كُرّست بوصفها قيمًا عليا متفقًا عليها، منذ أقرت الأمم المتحدة بُعيدَ انتهاء الحرب العالمية الثانية، في الجلسة العامة 183 المنعقدة في باريس بتاريخ 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 1948، (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الذي أكّد في المادة 19 منه، أن ((لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقّيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية))[13].

وقد أُكد هذا النص في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المقرّ بتاريخ 19 كانون أول/ ديسمبر 1966 بالنّص أنّ: ((لكل شخص الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية استقاء الافكار والمعلومات ونشرها والحصول عليها دون تقيد بالحدود الجغرافية وتحت أي شكل شفاهي أو مكتوب أو مطبوع أو مرسوم أو أي شكل آخر يريده))[14].

ولأنّ طبيعة الأنظمة الاستبدادية التي ازدهرت في منتصف القرن الماضي في مناخات الثنائية القطبية وانقسام العالم في خضم الحرب الباردة، تتعارض مع طبيعة هذه الحقوق تعارضًا مباشرًا، باتَ على تلك الأنظمة العمل على تقديم تفسيرات أيديولوجية لمفهومات الحريات والعدالة والمصالح في حقول السياسة والمجتمع وصولًا إلى الثقافة، للدفاع عن كثير من القضايا التي لا يُنكر أحد أنّ بعضها كان قضايا عادلة ومحقة آنذاك، من مثل التحرر من الاستعمار ومناهضة العبودية والاستغلال والدعوة إلى المساواة. غير أنّ تلك الأنظمة سرعان ما وجدت في الاستبداد وسيلة لتأبيد سلطتها، ورفض مفهوم الحريات والديمقراطية السياسية، وجرت التضحّية بالحريات الفردية وحقوق الجماعات لصالح مفهومات وشعارات حرية الشعوب ومصالح أنظمة الحزب الواحد في المعسكر الشرقي، ومعها لفيف من الأنظمة وحركات التحرر في دول الانقلابات العسكرية عبر العالم التي وجدت في ذلك المعسكر مظلة حماية ومصدر دعم قوي لاستبدادها، نموذج نظام البعث في سورية موضوع دراستنا الراهنة بين عامي 1963 و2000 التي ألغى خلالها كل الحريات وحقوق التعبير بل حقوق الإنسان كاملة.

(13) "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان. http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html

(14) "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان. http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

وللعودة إلى إشكالية الإعلام في تلك المرحلة، نذكر من باب المقارنة فقط أنّ عدد المطبوعات في سورية بُعيد الاستقلال عن الخلافة العثمانية بلغ ((31 مجلة و24 جريدة دورية في عام 1920))[15]، في ما ضوعفت هذه الأرقام لاحقًا، بين موجات من المد والجذر المستمرة حتى الانقلاب البعثي في آذار/ مارس 1963 الذي جبّ ما قبله، وترك السوريين عقودًا لاحقة مع عدد لم يتجاوز ثلاثة صحف تُكرر ما تقوله السلطة الحاكمة، على الرغم من أنّ الموضوع لا يتعلق بالعدد فقط، بقدر ما يندا ح إلى ماهية تلك الصحافة، وطبيعتها، ومصادر أخبارها، وآلية إدارتها، فضلًا عن الوظيفة والدور الاجتماعي والسياسي والتوعوي الذي مارسته، فما أسباب ذلك؟ وكيف سارت الأمور إلى هذه النهاية البائسة؟

خامسًا: مفهوم الإعلام الحر مقابل الإعلام التسلّطي

لحظت منظمة اليونسكو منذ عام 1974 غياب مفهوم (السياسات الإعلامية) عن كثير من السياسات العامة للدول كما يُخبرنا الباحث نبيل الخرشي، مضيفًا أنّ المنظمة الدولية نبّهت إلى ضرورة تشجيع تلك الدول على أخذ موضوعة (السياسات الإعلامية) في إطار سياساتها العامة من دون التدخل في طبيعة النظم السياسية لتلك الدول، على أمل أن يحقق ذلك نتائج أفضل في المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الممكنة، بافتراض أنّ السياسة الإعلامية الحديثة تقوم على ((أساس الصدق في المعلومة، والتواصل المستمر والمنتظم مع الناس، والحوار الذي يسمح بالاختلاف، والسماح للآراء المخالفة بالتعبير عن نفسها بحرية، وعدم البخل في تقديم المعلومة المفصلة لشرح وجهة نظر الحكومة في ظل عصر التكنولوجيا الذي يتيح للناس الوصول إلى ما يريدونه من معلومات))[16].

وأضاف الخرشي ((إن الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه السياسة الإعلامية هو مبدأ ديمقراطية الاتصال الذي يتكون من ثلاث ركائز أساسية وهي: الحق في الاتصال، الانتفاع، المشاركة))[17]، مؤكدًا ضرورة النص عليها، وتبنيها في الأسس والمصادر التشريعية للدولة، أي الدستور بداية الذي يحدد نطاق الحريات العامة وتحديدًا حرية الرأي والتعبير، ثم قوانين الصحافة والنشر والقوانين ذات الصلة التي تنسجم مع الدستور وتبني عليه. وهذا ينسجم بداهة مع الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذين أشرنا إليهما في المقدمة.

نلاحظ أنّ كل ما جاء في هذه الدعوة ينسجم بالضرورة مع مبدأ التعددية الإعلامية الذي يُعد أساسًا لحرية الرأي والتعبير وشرط تحققهما كما تشير ورقة بحثية بذلك العنوان تتضمّن: ((يُعد مبدأ التعددية الإعلامية أساسا لحرية الرأي والتعبير وحجر زاوية تحقيقها لذلك يرتبط بقيام شروط ومقومات عدة من أجل تكريسه مبدأ وممارسة))[18].

(15) حسان عباس، "ندوة واقع الصحافة في سوريا".

(16) نبيل خرشي، "السياسة الإعلامية: المفهوم والأسس والمبادئ العامة".

(17) نبيل خرشي، "السياسة الإعلامية: المفهوم والأسس والمبادئ العامة".

(18) عبد الرزاق غزال ووفاء بورحلي، "تكريس التعددية الإعلامية عبر تحقيق التنوع الثقافي في وسائل الإعلام الرقمية"، الباحث العالمي. https://doi.org/10.33282/abaa.v11i46.409

وفي غياب التعددية الإعلامية تصبح الدعوة إلى حرية الرأي والتعبير نوعًا من الطوباوية، لأنّ موضوع الحقوق والحريات برمته هو موضوع سياسي كما بيّنا لا يمكن فصله عن طبيعة الأنظمة السياسية، ومن ثم لا تكفي النيات الحسنة لمنظمة اليونسكو من أجل تسويق تصوراتها حول السياسات الإعلامية لدى الأنظمة المستبدة، فهذه السياسات التي تقوم على مبدأ ديمقراطية الاتصال، عبر ثلاث ركائز أساس، وهي: الحق في الاتصال والانتفاع والمشاركة، لا يمكن قبولها في أي نظام استبدادي، لأنّه بطبيعته غير ديمقراطي، ولا يعترف بحقوق مواطنيه بوصفهم مواطنين، بل يعاملهم بوصفهم رعايا له، لذلك لن يمنحهم حق التواصل والانتفاع والمشاركة، ولا يُقرّ لهم بالحقوق والحريات العامة والخاصة ومن بينها طبعًا حرية الرأي والتعبير.

ربما يُفسّر لنا ذلك غياب السياسات الإعلامية عن اهتمامات النظام السوري، وخصوصًا في ظلّ سريان قانون الطوارئ في العقود السابقة كلها، على الرغم من استبدال قانون مكافحة الإرهاب به مؤخرًا، ويُفسّر لنا احتكار النظام وسائل الإعلام والاتصالات أيضًا، القديمة والحديثة، حتى إن السوريين في زمن البعث قُلص طموحهم في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته من امتلاك صحافة حرة إلى امتلاك جهاز هاتف أرضي[19]، إذ كان عليهم قبل انتشار الموبايلات الانتظار عشر سنوات أو أكثر للحصول على خط هاتف أرضي نصف آلي، في الريف والمدن الصغيرة، فضلًا عن المدن والمحافظات الكبيرة.

إضافة إلى ما سبق، نجد الترابط بين إعلام الأنظمة الاستبدادية والأيديولوجيا التي تُشكّل قناعة القائمين عليه، لكنّ هذه القناعة سرعان ما تتحول إلى حقيقة إيمانية لا تقبل الشك، فامتلاك الحقيقة، بغض النظر عن موضوعها وماهيتها، هي مسألة إيمانية طوباوية لا تقبل المناقشة بحقيقتها، وهذا ما يمنح إعلام هذه النظم المستبدة ذات الطبيعة الأيديولوجية صفات التسلط والأحادية والموجّهة، وهي ثلاث سمات يتقاطع فيها الإعلام السوري مع إعلام الأنظمة الشيوعية كما حددها (جان كلود دبرتراند)، وهو ما يجعله إعلامًا مسمطًا وبعيدًا عن الحياة والواقع يعيش ضمن منظومته الأيديولوجية المغلقة، وهذا سبب تخلفه وتحوله إلى إعلام فاشلٍ عاجزٍ عن التطور.

يقول مراسل القناة الألمانية الأولى السابق في عدد من الدول العربية (يورغ أرمبروستر) في ندوة عن دور الإعلام في الصراع السوري: ((لقد اعتدّتُ منذ زمن طويل أن أفصلَ كلمة حقيقة عن كلمة صحافة. لا توجد حقيقة، هناك تصور للأشياء. مهمتي كصحفي تتجلى في أن أقدّم هذا التصور وأن أشرح للمشاهدين كيف توصلت إليه))[20].

هذه المقدمة التي صِيغتْ بكثير من التواضع، تفترض بالضرورة وجود تصورات متباينة لدى الأشخاص والإعلاميين وحتى بين المؤسسات الإعلامية، تساعدنا على بناء فكرة أولية عن وظيفة الإعلام في تفسير الأحداث وتحليل المعلومات بعيدًا عن مفهوم الحقيقة الذي يُحيل بالضرورة على الميتافيزيق الذي يجعل من ادعاء امتلاك الحقيقة لدى الأنظمة المستبدة قوة ردع وتسلط في مواجهة الآخر والمجتمع، بغض النظر عن ماهية تلك الحقيقة الأيديولوجية وماهية المؤمنين بها: فرقة أو حزب أو طبقة أو جماعة، هذا التباين في دور الإعلام وفي وظيفة الصحافة لا يمكن أنْ نتعرّف إليه إلا عبر التعددية الإعلامية التي تتيح للجمهور معرفة وجهات نظر قد تكون

(19) سكنت في دمشق منذ عام 1973، وانتظرت حتى عام 2001 حتى حصلت على خط هاتف أرضي في مخيم اليرموك {الكاتب}.

(20) ريم النجمي، "الحقيقة الضائعة: ندوة نظمتها أكاديمية دويتشه فيله"، (11.08.2013).

متناقضة، لكنها تسلحهم بالقدرة على تَبيّنْ ما هو أفضل لهم، ومعرفته، وتؤشّر إلى طبيعة مصالحهم ومكمنها.

في ما الإعلام التسلطي الذي ينطلق من أيديولوجيا شعبوية ويدّعي امتلاك الحقيقة، لن يُجهد نفسه حتى لتسويقها، فجمهوره لا يمتلك خيار رفض أيديولوجية النظام وسردياته أو ما يبثه من تصورات وهمية وإشاعات ليس لها دليل في الواقع، لأنه إعلام مؤمن بسرديات تلك الأحزاب الشعبوية والأيديولوجية التي صنعته وتسيطر عليه، ولذلك نجده إعلامًا غبيًا وكسولًا يبتعد عن الاجتهاد والشك أو البحث عن الرأي الآخر في أي موضوع أو مسألة، أو للدقة غير مسموح له ذلك، ليس بقوة الأيديولوجيا فقط، بل أيضًا بقوة الرقابة من جهة، وبقوة البنية القانونية التي تحمي أحادية هذا الإعلام، لتحمي مرجعيتها السياسية.

سادسًا: نموذج حزب البعث العربي الاشتراكي

أقرّ حزب البعث في المؤتمر التأسيسي له عام 1947 في المبدأ الثاني من دستوره تحت عنوان (شخصية الأمة العربية) أنّ ((حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدّسة لا يمكن لأية سلطة أن تنتقصها))[21]، لكنه في لحظة انقلابه العسكري في 8 آذار/ مارس 1963 فاجأ الجميع بأنه كان أول من كَفَرَ بذلك المقدّس الذي تحدث عنه في دستوره، لاغيًا تلك الحريات كلها التي وصفها بالمقدّسة. حين أعلن قانون الطوارئ، وأضاف البلاغ رقم (4) الذي أوقف الصحف الخاصة، وحظر الطباعة والنشر إلا بإذن المرجع المختص في وزارة الإعلام كما رأينا.

يَسِمُ هذا السلوك الأيديولوجيات الشعبوية كلها التي تتوسل الديماغوجيا لتزييف الواقع وبيع الأوهام، لكن خطورته القصوى تكمن في حالة امتلاك هذه الأحزاب سلطة سياسية تمكّنها إرغامَ الآخرين والمجتمع على الانصياع لأيديولوجيتها وسردياتها الديماغوجية، مثال حزب البعث الذي أجبر عناصر الجيش والطلاب كلهم في سورية على ترديد شعار الحزب وأهدافه يوميًا من دون أن يسعى أو ينجح في تحقيق أي من تلك الأهداف في الوحدة والحرية والاشتراكية، إن لم نقل إنّ الأمور سارت باتجاه معاكس، إذ فتت المجتمع، وألغى الحريات، وشجّع في النهاية أشكال الفساد.

غير أن كثيرًا من المؤشرات تؤكد وجود نزوع سلطوي ثقافوي مبكر عند مؤسسي البعث، نزوع لا يرى في الجماهير إلا محض رعايا لا مواطنين، رعايا عليه أن يقودهم إلى المرعى الخصب الذي لونته الأيديولوجيا من أجلهم، وهذا ما عبّر عنه ميشيل عفلق أحد المؤسسين ومن كبار منظّري الحزب في افتتاحية العدد الأول من جريدة البعث عام 1946، وقبل المؤتمر التأسيسي للحزب بقوله: ((نهمل رأي الناس لكي نكوّن لهم رأيًا))[22].

هذه النخبة المثقفة التي تمتلك الحقيقة المطلقة، لن تدّخر سبيلًا إلى الديماغوجيا وتزييف الحقائق عبر الشعارات والحديث عن مصالح الجماهير من دون أن تمنح هذه الجماهير أي تَعيّن واقعي وملموس في مستوى احتياجاتهم مجموعاتٍ أو أفرادًا أو طبيعة حياتهم والإشكالات التي يعانونها، ومن دون أن تهتم بهم ذواتٍ وأفرادًا أو حالات عيانية قد تكون مملؤة بالبوس والاحتياجات، إذ تجب التضحية باحتياجاتهم وحقوقهم وبهم أيضًا، إن

(21) دستور حزب البعث الذي أُقر في المؤتمر الأول بتاريخ 7 نيسان/ أبريل 1947.https://www.albasrah.net/ar_articles_2007/0307/dstor-b3th_070307.htm

(22) جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام 1865- 1965، ج2، ص 318.

لزم الأمر، لمصلحة النظام وديماغوجيا القضايا الكبرى التي لا تغني من فقر، ولا تطعم من جوع.

شكّل انقلاب وزير الدفاع حافظ الأسد في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 ضدّ قيادة الحزب طريقًا للالتفاف على آثار هزيمة حزيران/ يونيو 1967 التي حاول بعضهم تَحميله مسؤوليتها كخيانة في إثر بث البلاغ رقم 66 من إذاعة دمشق صباح العاشر من حزيران/ يونيو، معلنًا سقوط مدينة القنيطرة بيد القوات الإسرائيلية قبل أن يدخلها أي جندي إسرائيلي، وقبل أن تشهد أي معارك عسكرية، ليس لأن النصر كان ممكنًا، بل لتفرده بالقرار، وشكّلت محطة نوعيّة في صيرورة نظام الحزب الواحد، حين عمد الأسد بتخطيط مسبق إلى التخلص من قيادة الحزب، ومن إرث التطرف اليساري في آن معًا في إثر أحداث أيلول/ سبتمبر الأسود 1970 في الأردن، محاولًا تقديم صيغة جديدة لانقلابه الذي دعاه لأول مرة في تاريخ الانقلابات العسكرية في سورية، وربما في العالم (الحركة التصحيحية)، قاصدًا الإيحاء بوجود أخطاء سابقة في سلطة الحزب التي انقلب عليها بقصد تصحّيح الأمور.

وتعمّد الأسد الإيحاء بأنه شخصيًا غير طامع في السلطة حين أخرج مسرحية تسليم أحمد حسن الخطيب رئاسة الدولة مدة 96 يومًا فقط، أصبح بعدها الأسد في 22 شباط/ فبراير 1971 رئيسًا منتخبًا عبر الاستفتاء بأغلبية 99.2% من السوريين، ولخمس دورات بلغت مدتها 29 سنة وبضعة أشهر، قطعت بإعلان وفاته في العاشر من حزيران/ يونيو عام 2000.

كان الأسد قد بدأ تسويق انقلابه بحزمة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية[23] لبيع أوهام التصحيح، حين خفّض أسعار بعض السلع الاستهلاكية من مثل السكر والشاي والحليب والزيت النباتي والدخان أيضًا، ثم أعلن تخفيض بدلات إيجار السكن، وهي خطوة مهمة لشرائح الموظفين وعناصر الجيش الذين سكنوا في المدن حديثًا، ورفع التعويض العائلي للفرد الواحد من مستحقي التعويض إلى 10 ل.س، وقد نجحت هذه الإجراءات بمغازلة مشاعر شرائح اجتماعية واسعة.

بالتوازي مع الإجراءات السياسية الأهم على الصعيد الداخلي التي ((بدأت بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر حين شكل الأسد أول وزارة برئاسته، وضمت عددًا من الوزراء من خلفيات وأحزاب غير بعثية، كالناصريين والشيوعيين وبعض الاشتراكيين العرب من بقايا جماعة أكرم الحوراني))[24]، وتابع في المسار الداخلي بعيد الاستفتاء الذي صنع منه رئيسًا بإصدار مرسوم رئاسي لتسمية 173 عضوًا للمجلس التشريعي الذي دعاه (مجلس الشعب)[25] الذي ضم أشخاصًا أيضًا من التيارات السياسية المشار إليها سابقًا، وبصفتهم الشخصية كون تلك الأحزاب غير مرخصة أصلًا، وجرى انتخاب الرئيس السابق لسورية أحمد حسن الخطيب رئيسًا لمجلس الشعب تمهيدًا لإنهاء اللعبة المسرحية، ومغادرة الممثلين منصة العرض.

في إثر هذا التمهيد، وقّع الأسد في 7 آذار/ مارس من عام 1972 ميثاق تشكيل (الجبهة الوطنية التقدمية)[26]

(23) هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ أسد 1971- 2000، ط1، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2014)، ص47.

(24) هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ أسد 1971- 2000، ص45.

(25) هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ أسد 1971- 2000، ص56- 57.

(26) ميثاق تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية.

التي رسّخ وجودها لاحقًا بالمادة /8/ من الدستور السوري 1973م التي تنصّ على أن: ((حزب البعث العربي الاشتراكي... يقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية))[27]. في خطوة بدت انفتاحًا على القوى السياسية المعارضة، وإن كانت تهدف حقيقة إلى تدجينها ووضعها تحت مظلة استبداده، حين منح لحزب البعث موقع قيادة هذه الجبهة وفق ميثاق الجبهة ووفق نَصّ الدستور أيضًا، ثم مارس أقصى حدود الديماغوجيا في صياغة البندين 7 و9 من مهمات الجبهة الوطنية ليمنع أحزاب الجبهة باستثناء البعث، من العمل والنشاط ضمن صفوف الجيش والقوات المسلحة وبين الطلاب أيضًا، لكن بصيغة تعهد من تلك الأحزاب وليس قرارًا منه، فنقرأ في ميثاق تشكيل الجبهة هذين البندين:

((7- العمل على توفير جميع الطاقات لدعم القوات المسلحة في الصمود والمواجهة. وتتعهد أطراف الجبهة غير البعثية، لمنع أي صراع أو تناحر في أوساطها، بعدم القيام بأي نشاط حزبي أو تكتلي داخل الجيش والقوات المسلحة.

9 - باعتبار أن الطلاب هم جيل المستقبل ومن الواجب تهيئة أحسن الشروط لتحقيق وحدة إرادتهم واتجاهاتهم، لا بد من أجل الوصول إلى هذا الهدف من أن ينتهي التنافس الحزبي في أوساطهم. لذلك فإن أطراف الجبهة غير البعثية تتعهد بالعمل على وقف نشاطاتها التنظيمية والتوجيهية في هذا القطاع))[28].

غير أنّ ما هو أخطر من ذلك، وفي صلب موضوعنا، ولم يرد ذكره في ميثاق هذه الجبهة أو المهمات المنوطة بها، هو رفض منح أي ترخيص لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية لإصدار أي صحف وامتلاك إعلام خاص بها طوال حياته، مكتفيًا من شراكتها له ضمن الجبهة بإشراك بعض قياداتها في دائرة الفساد عبر مَنحِ بعض الوزارات لهم وستة مقاعد لكل حزب ضمن مجلس الشعب، وهو ما سهل على الأسد وأجهزته الأمنية لاحقًا بث الخلافات حول توزيع تلك المكاسب والمصالح داخل هذه التنظيمات ودفعها إلى انشقاقات متتالية.

يُؤكد منع أحزاب الجبهة من العمل الصحافي وامتلاك منابرها الإعلامية للطباعة والنشر أهمية هذا الموضوع في وعي الأسد لخطورة الصوت الآخر حتى لو كان حليفًا له، وكان لافتا للانتباه أن المراسيم والقرارات كلها التي أشار إليها كتاب (تاريخ سوريا الحديث، عهد حافظ الأسد ...) التي استشهدنا بها سابقًا، قد نقلها المؤلف من جريدة الثورة كمرجع بالتاريخ ورقم العدد، ما يُشير إلى محاولة تأكيد الطابع الرسمي لهذه الصحيفة مقابل صحيفة البعث بمرجعيّتها الحزبية، واستمر الأمر حتى عام 1975، حين أصدر الأسد صحيفة ثالثة باسم تشرين[29] تيمنا بما حظي به من لقب (بطل التشرينين) ويقصد التصحيح والتحرير، على الرغم من أنّ سورية في هاتين المناسبتين لم تعرف تصحيحًا حقيقيًا ولم يحصل أي تحرير حقيقي حتى الآن، لكنهما كمناسبتين ساهمتا عبر الديماغوجيا الإعلامية التي أحاطت بهما في أسطرة الأسد ومنحه بُعدًا رمزيًا اقترن بالأبد، بكل الحمولة الدينية لهذه اللفظة (قائدنا إلى الأبد الرئيس حافظ الأسد)، وهي أسطرة لم تقف عند حدود الصحافة والإعلام بل تعدت ذلك إلى كثير من التعبيرات الشعبوية، وفي هذا السياق بدأ توظيف الشعارات التي بتنا نقرؤها على حيطان المدارس وفي الشوارع والأبنية الحكومية وكثير من اليافطات التي أضافت إلى بطل التشرينين القائد للأبد كثيرًا من الصفات

(27) "دستور سوريا 1973"، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان. http://hrlibrary.umn.edu/arabic/Syria_Con1973.html

(28) ميثاق تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية.

(29) "كيف ولدت جريدة تشرين بيومين"، موقع سناك سوري. https://snacksyrian.com/%D9%8A%D9%83%D9%81-%D9%88%AA%D8%AF%D8%A-84%

والشعارات: الأب القائد، القائد الخالد، باني سورية الحديثة، وبالروح بالدم نفديك يا حافظ .

وانتشرت صوره في أغلب الأماكن العامة وحتى المطاعم والكازينوهات وأماكن السهر الليلية، وفي المرحلة التالية بدأنا نشاهد انتشار تماثيل له نصفية وكاملة، ثم بدأت هستيريا تعميم اسمه وإلصاقه بكثير من المشروعات العامة كمؤشر على تقديس الدكتاتور ومحاربة كل من يتلكأ في تقديم ولائه للقائد الرمز، بدلًا من تقديس الحزب: جسر الأسد، مستشفى الأسد، بحيرة الأسد، مكتبة الأسد، ضاحية الأسد، شبيبة الأسد، معاهد الأسد لتحفيظ القرآن، وصولًا إلى جيش الأسد وسورية الأسد! حيث لم يَعدْ يُوجد أي شيء في سورية مُعرف بذاته، وكل شيء، بما فيها سورية باتت تُعرّف من خلال إضافتها إلى الأسد.

تشير تلك المعطيات إلى أن الأسد نجح بالانتقال من سلطة دكتاتورية يقودها حزب البعث إلى سلطة كُلياتية وشمولية بقيادته هو، متجاوزًا باستبداده المعمم حدود الدكتاتوريات التقليدية باتجاه النموذج الفاشي الأسوأ بالطبع. وموظفًا الأيديولوجيا البعثية القومية من دون البعث، مع العصبية العسكرية والعائلية ليصنع تاريخًا من التسلط والاستبداد المعمم بسمات أكثر شمولية، وتقديس لذاته الفردانية.

وهناك من ذكر أن الرئيس الأسد هو من كان يرعى محاولات التقديس تلك، فيما يقول آخرون إنه كان على علم بتلك المحاولات لإعلاء منزلته بطريقة مبالغة وتقديسية من دون أن يتخذ أي إجراء لمنعها، بينما ذكر (باتريك سيل) كاتب سيرة حافظ الأسد، أن (أحمد اسكندر أحمد) وزير الإعلام؛ هو من اخترع ظاهرة تعظيم الأسد حتى يَصرف انتباه السوريين عن التوترات الاقتصادية، وعن العنف في مواجهة الإخوان المسلمين، لتنتقل هذه الظاهرة إلى باسل الأسد بعد مصرعه، فاعتُبرَ ضريحه مزارًا يتوجه إليه موظفو الدولة كبارًا وصغارًا وعمال المؤسسات الرسمية وطلاب المدارس والجامعات بالزهور والأكاليل، بل ((وضعت زيارة الضريح في برنامج الوفود التي تزور سوريا عربية كانت أم أجنبية))[30].

إشكالية الإعلام التسلطي في سورية أنّه إعلام أحادي يرفض الاعتراف بالآخر كشريك حقيقي، لكنه حتى كإعلام أحادي لم تمنحه السلطة أيّ شيء من الاستقلالية أو الحرية في رسم سياساته الإعلامية وآليات عمله، بل كانت حريصة منذ البداية على جعله إعلامًا موجهًا بالتعليمات الإدارية وملتزمًا بتطبيق تلك التعليمات، بوصفها تعبيرًا عن أهداف الحزب ومصالحه، وفق نصّ القرار رقم (29) الصادر عن المؤتمر القطري السادس للحزب : ((إن المقصود بكلمة (الالتزام) هو أن يجري ضبط لحركة وسائل الإعلام الجماهيري ضمن إطار أهداف ومبادئ الحزب الملتزمة بقضايا الجماهير والشعب، ... وأن تلتزم هذه الأجهزة بتوجهات قيادة الحزب في توجيه الرأي العام نحو ما يخطط وما يرسم وما يعمل له الحزب))[31].

سابعًا: قوننة الإعلام التسلطي

على الرغم من أن وزارة الإعلام أُحدثت في سورية بناء على المرسوم التشريعي رقم 186 للعام 1961، في

(30) هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ الأسد 1971- 2000، 56-57.

(31) حسان عباس، "القرار رقم (29) الصادر عن المؤتمر القطري السادس للحزب".

زمن الانفصال، ما أتاح للانقلابين في 8 آذار/ مارس 1963، اعتمادها سلطة رقابية وعقابية معوقة لحرية الإعلام، وخصوصًا بعدما أعلن مجلس قيادة الثورة تفعيل قانون الطوارئ استنادا إلى المرسوم التشريعي رقم 51 تاريخ 22 /11 /1962 الذي تنص الفقرة (ب) من مادته الرابعة على ((مراقبة الرسائل والمخابرات أيًا كان نوعها، ومراقبة الصحف والنشرات والملفات والرسوم والمطبوعات والإذاعات وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإلغاء امتيازها وإغلاق أماكن طبعها))[32].

وقد شكّل تمديد العمل بهذا القانون الأرضية لكل القوانين الاستثنائية اللاحقة، كالبلاغ رقم (4) الذي حظر بموجبه وسائل الإعلام والطباعة والنشر كلها، وصادر تلك المكاتب وآلات الطباعة وسواها، ما أدى إلى كارثة إعلامية ساهمت بصياغة راهن سورية والسوريين حتى الآن.

وأُسندت إلى وزارة الإعلام مهمة تحقيق أهداف حزب البعث وفق نص المادة 3 من نظام وزارة الاعلام السورية: ((تكون مهمة وزارة الإعلام استخدام جميع وسائل الإعلام لتنوير الرأي العام وترسيخ الاتجاهات القومية العربية في القطر ودعم الصلات مع الدول العربية والدول الصديقة وفقًا لمبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي وسياسة الدولة))[33].

سُحبت هذه الصيغة باتجاه عمل النقابات ومنها اتحاد الصحافيين السوريين أيضًا، إذ جاء في تعريف اتحاد الصحافيين في المادة 3 من القانون 1 لعام 1990، أنّ ((اتحاد الصحفيين تنظيم نقابي مهني يؤمن بأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية، ملتزم بالعمل على تحقيقها وفق مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجيهاته))[34].

يُناقش تقرير (الصحافة في سوريا) الذي أصدره (المركز السوري للإعلام وحرية التعبير)، تلك التفاصيل كلها بإسهاب، مؤكدًا التناقض بين السلطة التنفيذية والنقابات المهنية التي تبقى تدافع عن استقلاليتها ومصالح منتسبيها في مواجهة السلطة، إلا في الاستثناء السوري حيث ((تم تشكيل النقابات المهنية بشكل تكون فيه منظمات رديفة للحزب الحاكم، وعليه يُعد قانون اتحاد الصحفيين السوريين واحدًا من أكثر القوانين في العالم التي تكرس تبعية نقابة الصحافيين إلى الحزب الحاكم وإلى الحكومة بحيث يحولها من نقابة مهنية مستقلة إلى جهاز إداري توجيهي تعبوي))[35]، فجاءت أهداف الاتحاد متطابقة مع أهداف الحزب الحاكم في الوحدة والحرية والاشتراكية، واشترط على الصحافي كي يكون عضوًا في الاتحاد أن يؤمن بهذه الأهداف تحديدًا وأن يعمل على تحقيقها.

فيما أكّد القانون في المادة 2 منه: ((يؤلف الصحافيون في الجمهورية العربية السورية تنظيمًا نقابيًا مهنيًا واحدًا يسمى اتحاد الصحفيين...)) لمنع وتجريم أي محاولة لتشكيل نقابات أو اتحادات مستقلة عن اتحاد النظام. على الرغم من رفض هذا الاتحاد لم شمل جميع الصحافيين السوريين، لأنّ المرسوم التشريعي رقم (58) لعام

(32) د.م، "نص قانون الطوارئ في سوريا"، الجزيرة نت.

(33) د.م، "تقرير الصحافة في سوريا"، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير- SCM. https://2u.pw/abupV

(34) "القانون 1 لعام 1990 قانون اتحاد الصحفيين في سوريا"، صفحة مجلس الشعب. https://2u.pw/JJubn

(35) د.م، "تقرير الصحافة في سوريا"، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير- SCM.

1974، الذي أُنشئ اتحاد الصحافيين بموجبه حصر حق الانتساب اليه بالصحفيين العاملين في بعض مؤسسات الدولة فقط، حيث لم يكن مسموحًا بوجود صحافة خاصة أو مستقلة، كما أن القانون لم يميّز بين المحررين وبقية العاملين في المؤسسات الصحافية الذين تبوأ بعضهم مناصب قيادية في الاتحاد لمجرد الولاء الحزبي، أو مكافأة لهم على الخدمات والتقارير الأمنية، من دون أن يمارسوا أي عمل صحافي حقيقي.

بالطبع لن يستطيع التسجيل في اتحاد الصحافيين أي صحافي سوري يَستكتب في وسائل إعلام عربية أو سورية أو يعمل مراسلًا لأي وسيلة إعلام خارجية إن لم يكن موظفًا في مؤسسات الإعلام السوري ليحق له التسجيل في اتحاد الصحافيين، فيما ((أعطت المادة 10(ج) من النظام الداخلي لاتحاد الصحفيين الحق للعاملين في أي وسيلة إعلامية تابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي أو المنظمات الشعبية الحق في التسجيل بجدول الصحفيين المشاركين، بينما منعته عن باقي الأحزاب السياسية حتى المتحالف منها مع حزب البعث في الجبهة الوطنية التقدمية، كما منعته عن العاملين في المنظمات المستقلة.[36]))

ويسهب تقرير (المركز السوري للإعلام وحرية التعبير) في تعرية المواد التمييزية ضمن هذا القانون، لكنني سأتوقف مع نص المادة 6 من الفصل الثالث المتعلق بالعضوية وشروط التسجيل التي نَصّت في البنود الثلاث (3) و(4) و(6) من شروط العضوية وفق الترتيب الآتي، على أن يكون:

((3 - غير محكوم بأية عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة شائنة.

4 - كامل الأهلية وذو سيرة حسنة توحي بالثقة والاحترام الواجبين للمهنة.

6 - غير معزول أو مطرود من وظائف الدولة أو إحدى جهات القطاع العام أو غير مسرح من إحدى هذه الجهات لسبب ماس بأمن الدولة أو شرف الوظيفة))[37].

بالنسبة إلى غير السوريين قد لا تكون هذه البنود سيئة، إذ يصعب عليهم تقدير أنّ دوافع النظام لوضع تلك الشروط السابقة هي معاقبة الإعلاميين والناشطين السياسيين ممن تعرضوا للسجن مددًا طويلة في إثر إدانتهم من جهة محكمة أمن الدولة الاستثنائية بتهمة معاداة أهداف الثورة، وهذه العقوبة تُقرن دائما بالتجريد من الحقوق المدنية، إضافة إلى أعداد كبيرة ممن عزلوا أو طردوا من وظائفهم لأسباب سياسية تتعلق أيضًا بمعاداة أهداف الثورة، وبين من طالتهم عقوبة السجن والتجريد أو الطرد والإقصاء قائمة طويلة من الإعلاميين، وقد كنت أنا أحد ضحايا ذلك القانون، عندما حُكمت بالسجن مدة 12 سنة، وجُردت أنا وزملائي من الحقوق المدنية بما فيها حق التملك والعمل في سورية، بحيث لم أتمكن من التسجيل في اتحاد الصحافيين السوريين، أو الحصول على بطاقة مراسل صحافي عندما عملت عقدين مراسلًا لصحيفة (القدس العربي) اللندنية من دمشق.

حالة عيانية أخرى تتعلق بالصديق الإعلامي إسماعيل الحجي[38] الذي كان من أوائل البعثيين الذين أرسلوا

(36) د.م، "تقرير "الصحافة في سوريا"، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

(37) القانون 1 لعام 1990 قانون اتحاد الصحفيين في سوريا.

(38) د.م، "صحفيون سوريون يُطالبون بتعديل النظام الداخلي لاتحاد الصحفيين أو إلغائه"، زمان الوصل، (30 أذار/ مارس 2009).
https://www.zamanalwsl.net/news/article/9835

في بعثة إلى الجزائر لدراسة الصحافة، حين لم يكن لدينا في ذلك الزمن كلية صحافة وإعلام في سورية، وعاد الحجي للعمل في وكالة سانا للأنباء حتى اعتقاله بتاريخ 2 نيسان/ أبريل 1982، بتهمة الانتماء إلى القيادة السابقة لحزب البعث الذي انقلب عليها وزير الدفاع حافظ الأسد، وظلّ موقوفًا عرفيًا حتى مطلع عام 1992، حيث أحيل مع مجموعات كبيرة من معتقلي الراي والمدافعين عن حقوق الإنسان والسياسيين على محكمة أمن الدولة الاستثنائية التي حكمت عليه وفق القرار رقم 55 تاريخ 28/ 6/ 1994، بالسجن 15عامًا بتهمة معاداة أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية، الواردتين في المادة 3 و4 من المرسوم (6)، وأطلق سراحه في 24/ نيسان/ 1997.

أهمية هذه الحالة أن الزميل إسماعيل الحجي كان عضوًا في اتحاد الصحافيين السوريين ويحمل بطاقة صحافية برقم 9/ن، لكنه نتيجة التجريد من الحقوق المدنية سرّح هو وكل الأصدقاء المحكومين في هذه القضايا السياسية من وظائفهم، إلا أنّ أغلب الاتحادات المهنية كالأطباء والصيادلة والمهندسين أو المهندسين الزراعيين، لم تعاقب هؤلاء الأشخاص بالفصل من عضوية اتحاداتهم، ما سمح لهم بالتالي ممارسة العمل الحر، كفتح عيادة أو صيدلية دوائية أو زراعية أو مكتب هندسي، وحده اتحاد الصحافيين المعني أكثر من غيره بحقوق الرأي والتعبير، بقيادة صابر فلحوط أصرّ على فصل الصحافي إسماعيل الحجي من الاتحاد، بدلًا من الدفاع عنه في مواجهة مؤسسات السلطة التي اعتقلته لموقف سياسي أو رأي. ما يؤكّد ((أنّ اتحاد الصحفيين لا علاقة له بالصحفيين ولا يدافع عنهم، ويجب أن يعدل نظامه الداخلي، كما يجب أن يعدل قانون المطبوعات.[39]))

دعونا نتساءل عن شرعية هذه القوانين وتلك الإجراءات وفق الدستور السوري لعام 1973، حيث نقرأ في المادة 38 منه، أنّ ((لكل مواطن الحق في أن يُعرب عن رأيه بحرية وعلانية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقا للقانون.[40]))

إن قراءة سريعة لهذا النصّ ستكشف لنا عن تطابق الجزء الأول منه مع نصوص حقوق الإنسان والعهد الدولي للحريات، واشتراطات اليونسكو بخصوص السياسات الإعلامية، لكنّ التمعّن في الشطر الثاني من نصّ المادة يُلغي تلك الحريات كلها حين يؤكّد أنّها محصورة بشرط: (بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي)!

والسؤال: ماذا لو كان أحدنا مواطنًا سوريًا لا ينتمي إلى القومية العربية أو لا يؤمن بالنظام الاشتراكي؟

حينها لن يُحرم هذا المواطن من تلك الحقوق فقط، بل سيجرّم قضائيًا وفق المرسوم رقم 6 [41] لعام 1965، وهذا ما حصل معي ومع كثيرين من زملائي الإعلاميين وغير الإعلاميين عندما حُوكِمنا وفق هذا المرسوم أمام محكمة أمن الدولة العليا، بتهمة معاداة النظام الاشتراكي، وفق الفقرة (أ) من المادة الثالثة من المرسوم التي تجرم: ((الأفعال التي تعتبر مخالفة لتطبيق النظام الاشتراكي في الدولة سواء أوقعت بالفعل أم بالقول أم بالكتابة

(39) د.م، "صحفيون سوريون يُطالبون بتعديل النظام الداخلي لاتحاد الصحفيين أو إلغائه".

(40) دستور الجمهورية العربية السورية 1973 وتعديلاته. https://www.legal-tools.org/doc/8cce59/pdf/low2

(41) مرسوم إحداث محاكم عسكرية في سوريا عام 1965. https://bit.ly/2Yv4VRZ

أم بأية وسيلة من وسائل التعبير أو النشر))، وقد نصّت المادة 4 من الفقرة (أ) على أنّه: ((يُعاقب مرتكبو هذه الأفعال بالأشغال الشاقة المؤبدة، ويجوز الحكم بعقوبة الإعدام تشديدًا))، طبعًا مع عقوبة إضافية إذ جُرّدنا من الحقوق المدنية كمواطنين سوريين مدة عشر سنوات، بما فيها حق العمل والتملك.

فهل يمكن العقاب على الأفعال كما على الأفكار سواء جرى التعبير عنها بالكتابة أم القول أم النية؟ وهل يُعقل أن يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، ويمكن تشديدها للإعدام لمجرّد معاداة النظام الاشتراكي سواء بالقول أم الكتابة أم النشر، مع إضافة التجريد من الحقوق المدنية طبعًا؟ أم إنّ المشرع افترض بداهة أن يولد السوريون جميعهم وهم مؤمنون بالنظام الاشتراكي الذي يطبقه النظام تحديدًا، لأننا ومن باب المفارقة حُوكمنا على معاداة النظام الاشتراكي في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، أي بعد عقد من انهيار المنظومة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي السابق، وكنا خليطًا من أحزاب يمينية ويسارية، وبعض تلك الأحزاب اليسارية كان ما يزال يحتفظ باللّاحقة (شيوعي) أو يضمرها إيمانًا منهم بتلك الاشتراكية.

لذلك عندما ترد العبارة الأخيرة في نصّ المادة 38 من الدستور السوري ((وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقًا للقانون))، فعلى القارئ معرفة أنّ هذا القانون ذاته سيتكفل بتجريد الصحافة والطباعة والنشر إضافة إلى الصحافيين من الحقوق والحريات كلها التي يتحدث عنها النص الدستوري الذي هو أقوى من القانون نظريًا، لكن النصّ الدستوري في سورية ربط ذلك النص الدستوري حول الحريات بالقانون الذي أفرغه من أي دلالة.

مع ذلك علينا استكمال دراسة قوننة الإعلام في سورية بالإشارة إلى قانون المطبوعات رقم 50 لعام 2001، على الرغم من أنّه جاء بعد عام على موت الأسد الأب، وبدء مرحلة من التفاؤل الوهمي بإمكانية إصلاح في سورية لم تظهر إلا مؤشرات نقيضه حتى الآن، فسورية بُعيدَ الاستقلال عام 1946، أَلغت التشريع الإعلامي المطبق خلال مرحلة الانتداب الذي سمح بإصدار قرارات متلاحقة لتعطيل الصحف ومصادرتها بتهمة التحريض ضدّ الانتداب الفرنسي، ليحلّ مكانه قانون المطبوعات رقم 24 الصادر عام 1946 الذي جرى تبديله عام 1949 بالقانون رقم 35 بهدف رفع كثير من القيود عن المطابع وتشجيع إصدار الصحف المستقلة والحزبية وتملّكها، حتى بلغ عدد المطبوعات في سورية رقمًا قياسيًا في حينها وصل إلى 52 مطبوعة متنوعة تنادي بأغلبيتها بالحرية والعدالة والمساواة الاجتماعية.

فيما تساعدنا مقارنة ذلك بالمرسوم التشريعي رقم 50 الصادر في 22 سبتمبر/ أيلول 2001، على اكتشاف ما صنع بنا الاستبداد خلال أكثر من نصف قرن، سار خلالها النظام السوري خطوات كبيرة باتجاه تعميم قوانين رقابية وعقابية تحد من الحقوق والحريات إذ شكّل المرسوم 50 ((منظومة متكاملة من الضوابط الصارمة والمقيدة لحرية الصحافة والتعبير تشمل هذه المنظومة الصحف والمجلات، وغيرها من المطبوعات الدورية، فضلًا عن أي مادة أخرى مطبوعة في سورية أو خارجها، من الكتب إلى الكتيبات والنشرات والملصقات. وتسري أحكام هذا المرسوم التشريعي على الناشرين والمحررين والصحفيين والمؤلفين وأصحاب المطابع والمكتبات والموزعين، وتقضي بتوقيع عقوبات السجن والغرامات الباهظة عليهم عقابًا على المخالفات المرتكبة فيما يتعلق

بأحكامه.[42] ((ويُجيز هذا القانون للمحاكم تشديد العقوبات الجزائية والمدنية وفق المادة 43 (أ) منه التي تحكم بإغلاق المطابع أو المكتبات بصورة مؤقتة أو نهائية في حال ((تكرار مخالفات من شأنها الإخلال بالأمن أو سيادة البلاد وسلامتها)) وهي عبارات عامة تحتمل التأويل والتعسف في اتخاذ القرار.

ويمنح المرسوم التشريعي السلطات قدرًا كبيرًا من الحرية لفرض قيود على ممارسة الصحافيين والكتاب وغيرهم حقهم في حرية التعبير، فالمادة 51 (أ) تجرِّم نقل ((الأخبار غير الصحيحة)) ونشر ((أوراق مختلقة أو مزورة))، وتنص على معاقبة من يفعل ذلك بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسمائة ألف ليرة سورية إلى مليون ليرة سورية، وتعادل عشرة آلاف إلى عشرين ألف دولار أميركي في ذلك الوقت، وتقضي المادة بتوقيع الحد الأقصى من العقوبتين معًا ((إذا كان النشر أو النقل قد تم عن سوء نية أو سبب إقلاقًا للراحة العامة أو تعكيرًا للصلات الدولية أو نال من هيبة الدولة أو مس كرامتها أو مس الوحدة الوطنية أو معنويات الجيش والقوات المسلحة أو ألحق ضررًا بالاقتصاد الوطني وسلامة النقد))، وهذه الصياغة تتيح للقاضي التوسع بتقدير النيات والتعسف بالعقوبات إلى حدها الأقصى.

ويَحظر المرسوم التشريعي على المطبوعات الدورية المرخصة بوصفها مطبوعات غير سياسية نشر مقالات سياسية، ويعاقب أصحاب المطبوعات التي تخالف هذا الحظر بغرامة تراوح بين 20 ألف ليرة سورية و50 ألف ليرة سورية وفقًا للمادة 44 (د)، ما يسمح للقاضي بربط أي من القضايا والموضوعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية بخلفيتها السياسية المضمرة، وبذلك تبقى هذه المادة أداة عقابية حاضرة بيد الحكومة متى شاءت استخدامها.

فيما تشمل تعليمات الرقابة المطبوعات كافة التي تُطبع في سورية، ولذلك نجد هذا القانون يلزم دور الطباعة بالاحتفاظ بسجل تدون فيه المؤلفات أو المطبوعات التي طُبعت جميعها، وتسليم نسخ منها يوم نشرها لوزارة الإعلام؛ وتُلزم أصحاب المطابع بالاحتفاظ بسجل ((تدون فيه كل مرة وبتسلسل التاريخ عناوين المؤلفات أو المطبوعات المعدة للنشر وأسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها)) المادة 6. وتنص هذه المادة على أن ((يعرض هذا السجل على السلطة الإدارية أو القضائية عند كل طلب. ويجب أن يسلم صاحب المطبعة نسخًا من كل مطبوعة يوم نشرها لوزارة الإعلام، ويحدد عدد النسخ المطبوعة منها)). كما تنص المادة 7.

ومن يخالف أيًا من هذه الأحكام الواردة في هذا القانون يُعاقَب بالحبس من عشرة أيام حتى ثلاثة أشهر، وبغرامة تراوح بين 10 آلاف ليرة سورية و50 ألف ليرة سورية. ويجيز للمحاكم إغلاق المطابع أو المكتبات بصورة مؤقتة أو نهائية في حال ((تكرار مخالفات من شأنها الإخلال بالأمن أو سيادة البلاد وسلامتها)) المادة 43 (أ).

وقد فرض القانون على أصحاب المطابع وناشري الدوريات والكتب وأي مطبوعة الحصول على ترخيص مسبقة للطباعة والنشر، مستثنيًا من أحكام الترخيص فقط المطبوعات الصادرة من المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات المهنية، فلماذا جاء هذا الاستثناء؟

(42) د.م، "قانون المطبوعات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2001"، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير- SCM.
د.م، "تقرير الصحافة في سوريا"، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

ثامنًا: إعلام المنظمات الشعبية والاتحادات المهنية مقابل الصحافة التخصصية

فكرة التنوع في أي مجتمع هي قضية موضوعية لا يمكن نفيها، وتقابلها التعددية الإعلامية التي تظهر خصوصًا في حقل السياسة حيث برزت التعددية الحزبية كما رأينا في منتصف خمسينيات القرن الماضي، إضافة إلى تعددية الإعلام الخاص الذي يحمل في باطنه أنواع كثيرة من التعدديات تبعًا لاهتمامات المنبر الإعلامي وأساليب التعبير أو الجنس أو الشرائح العمرية أيضًا، وهذا ما أنتج (الصحافة المتخصصة)[43]، حيث ظهرت الصحافة السياسية والاقتصادية والنسائية والأدبية أو الثقافية، والفنية، والرياضية، والهزلية الساخرة، والإعلانية أيضًا، وذلك كله يُشكّل رعبًا حقيقيا للأنظمة المستبدة.

لذلك، عملت سلطة البعث مبكرًا على إعادة هندسة تلك التعدديات بما يلائم أحاديتها التنظيمية والأيديولوجية، لتصبح التعبيرات كلها المدنية والتنظيمية والإعلامية ملحقة بسلطة الحزب الواحد، وقد تمّ ذلك عبر مرحلتين مختلفتين، الأولى كانت تقوم على سياسة رفض أي تعددية سياسية أو مدنية ومن ثم منع أي إعلام خاص بتلك التعبيرات التي شُطبت هي وإعلامها بالقرار العرفي رقم (4) لعام 1963، كما رأينا، لكن المرحلة الثانية التي بدأت بعد هزيمة 1967، وصولًا إلى دكتاتورية (الأسد إلى الأبد) انطلقت بهدف استعادة تلك التعبيرات المدنية وتحويلها إلى أدوات سيطرة على المجتمع بعد إفراغها من بعدها السياسي أو النقابي المطلبي، وهو ما سعى حسان عباس إلى تبيان أثره في الحقل الاجتماعي، حيث هدفت سياسة البعث ((إلى سحب السياسة من حيث هي تعبيرٌ وفعل تعددي وتنافسي وحرّ من المجتمع ومن ثمَّ ضخّ سياسة الحزب من حيث هي تعبير وفعل أحاديان وموجهان في القنوات الاجتماعية المفرغة ذاتها. وتجلت هذه العملية بشكلٍ واضح في مؤسسات وهيئات المجتمع المدني القائمة. فقد فُرّغت هذه المؤسسات (الصحف والنوادي والجمعيات والنقابات) من تعبيراتها التعددية، وحوّلت إلى مؤسسات دعائية يرتبط فكرها وتعبيرها وأداؤها بسياسة الحزب القائد وبها فقط. كانت مؤسسات المجتمع المدني تعبر عن الحراك الثقافي والاجتماعي والسياسي في المجتمع وتُظهر قوة المجتمع أمام قوة الدولة، فصارت تعبر عن فكر مكوّن واحد من مكوّنات المجتمع وتُظهر قوة الدولة أمام المجتمع. هذا المجتمع المحوَّل إلى منفعل بعد أن كان فاعلًا.[44]))

نعم، أمّمَ حزب البعث كل شيء في سورية، ولم يقتصر الأمر على الصحافة والإعلام، بل منع أشكال التنظيم المدني كلها كالأندية والجمعيات والنقابات، حتى الأندية الرياضية أصبحت تابعة لسلطة الدولة وسلطة الأب القائد راعي الرياضة والرياضيين، لكن النقابة أصلًا هي عمل تنظيمي مدني يهدف إلى حماية أعضائه من سطوة رب العمل، فكيف يكون الأمر عندما تتحول الدولة إلى رب عمل، وتأخذ على عاتقها إدارة المصانع والمؤسسات وأجهزة الدولة كلها؟

يؤكد المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في تقرير مهم له، الدور السلبي لاتحاد الصحافيين السوريين والتنظيمات الجماهيرية عمومًا في ظل سيطرة الاستبداد البعثي، مذكرًا أنه ((دائمًا تقف النقابات المستقلة من خلال تنظيمها النقابي وقوانين مزاولة المهنة في وجه السلطة التنفيذية وتجابه هذه المحاولات ضمانًا لاستقلال مهنة الصحافة ومن أجل الدفاع عن حقوق الصحفيين، إلا أنّه في سوريا تم تشكيل النقابات المهنية بشكل تكون

(43) محمد خليل الرفاعي، "الصحافة المتخصصة"، الجامعة الافتراضية السورية. https://2u.pw/f84A

(44) حسان عباس، "ندوة واقع الصحافة في سوريا".

فيه منظمات رديفة للحزب الحاكم، وعليه يُعد قانون اتحاد الصحفيين السوريين واحدًا من أكثر القوانين في العالم التي تكرّس تبعية نقابة الصحافيين إلى الحزب الحاكم وإلى الحكومة بحيث يحولها من نقابة مهنية مستقلة إلى جهاز إداري توجيهي تعبوي))[45]، ويستشهد التقرير بتعريف اتحاد الصحافيين في المادة 3 من قانون تأسيسه الذي ينصّ على أنّ ((اتحاد الصحفيين تنظيم نقابي مهني يؤمن بأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية ملتزم بالعمل على تحقيقها وفق مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجيهاته))[46].

لم تخرج عن هذا السياق أي من المنظمات والمؤسسات المدنية في سورية، مثال (اتحاد الكتاب العرب)[47] الذي أسّس بالمرسوم 72 لعام 1969، وربما يكون الوضع أسوأ من ذلك لو تابعنا اتحاد الطلبة واتحاد شبيبة الثورة واتحاد العمال أو الفلاحين وحتى الاتحاد النسائي العام، باتت كلها مؤسسات تتبنى سياسة حزب البعث وتجبر أعضاءها على الايمان بأهدافه والعمل على تحقيقها، بعيدًا عن مصالحهم كفئات اجتماعية، وقد استعرضها حسان عباس بطريقة بدت فيها ملامح كاريكاتيرية[48]، لكنه الواقع الذي كان كاريكاتيريًا ومؤلمًا بآن واحد، حين بدأت مسيرة إغراق الفضاء الإعلامي بمطبوعات ونشرات لتلك المنظمات والاتحادات التي عدد بعضها الدكتور عباس: مجلة الطليعي، الشبيبة، جيل الثورة، كفاح العمال الاشتراكي، نضال الفلاحين، مجلة المرأة العربية، وبحسب المهن ذكر المجلة الطبية العربية، مجلة المحامون، المهندس العربي، المعلم العربي، طب الأسنان، العمران، الطيران المدني، إضافة إلى صحيفة الموقف الرياضي... إلخ. وفي حقل المؤسسة العسكرية نجد: الجندي العربي وجيش الشعب والفكر العسكري، إضافة إلى مجلة الشرطة، وصدرت عن مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر التي تُصدر جريدة الثورة مجموعة من الصحف الأسبوعية أو اليومية في أكثر من محافظة سورية.

هذا الإغراق الإعلامي لم يُنتج أي حالة نوعية بكل أسف لا في مستوى المطبوعة ولا في مستوى الصحافيين أو الكادر البشري، ففي غياب الحرية يغيب الإبداع، ويتلاشى معه جهد النظام كله لتصنيع أو تسويق أعداد متزايدة من صحافيين ومثقفين لا يملكون من شرف تلك الصفات أو التسميات الإبداعية أي قيمة أبعد من اعتراف السلطة بهم، وفي هذه الزحمة عُين صابر فلحوط رئيسًا لاتحاد الصحافيين السوريين، وعلي عقلة عرسان رئيسًا لاتحاد الكتاب العرب لزمن استمرّ بعد موت حافظ الأسد الذي صنعهما، ما دفع كثيرين إلى القول بعد وفاته إن (الأسد ما زال يحكم سورية من القبر)، من خلال توريث الأسد الصغير أولًا، ومن خلال استمرار عدد من ركائزه التي ثبتها في خواء هذا المجتمع.

هذا ما يُميز الحالة السورية عن كثير من الدكتاتوريات في المنطقة العربية وربما في العالم، كونها سارت أبعد في استبدادها المعمم باتجاه النموذج الفاشي الأسوأ بالطبع، مع الفصل طبعًا بين المقدمات البعثية لهذا النظام والمآلات الأسدية اللاحقة له التي استغلت جذر الأيديولوجيا القومية بطابعها الشوفيني المتعصب كما ظهر في شعار (أنا بعث وليمتْ أعداءه عربيٌ عربيٌ عربيّ)، مرورًا بالعمل المحموم مع بدايات المشروع الأسدي ((لتأطير كامل فئات المجتمع عبر اتحادات ومنظمات تعمل تحت رعاية مكتب المنظمات الشعبية في القيادة القطرية

(45) د.م، "تقرير الصحافة في سوريا".

(46) د.م، "تقرير "الصحافة في سوريا".

(47) أنور بدر، "الذاكرة المغيبة في اتحاد الكتاب العرب"، القدس العربي، (3 آذار/ مارس 2007). https://2u.pw/9xJAB

(48) حسان عباس، ندوة "واقع الصحافة في سوريا".

للحزب، مع إعطاء أولوية للمنظمات المسلحة ذات الطبيعة العسكرية))[49] التي جاء جنينها الأول باسم الحرس القومي 1964، وبعده كتائب العمال كتشكيلات عسكرية من أعضاء الحزب المدنيين، بهدف حماية السلطة والنظام والحزب، وقد اختفت موضوعيًا بعد انقلاب شباط/ فبراير 1966، لكنّ ظاهرة المنظمات الفاشية استمرت في عسكرة المجتمع بمسميات جديدة بعد هزيمة 1967، حيث ظهرت تشكيلات الجيش الشعبي وأُقرت مادة التدريب العسكري لطلاب المرحلة الثانوية كمادة أساسية، قبل أن ينتقل الأمر إلى منظمة طلائع البعث وصولًا إلى التدريب الجامعي، من دون أن ننسى دورات القفز المظلي.

ذلك كله بالتوازي مع استعادة تنظيمات المجتمع المدني بتنوعاتها ومسمياتها كلها ضمن تنظيمات واتحادات تابعة لقيادة الحزب وعبرها الأجهزة الأمنية للسلطة الأسدية التي أغرقت المجتمع بفائض إعلام باسم هذه المنظمات والاتحادات، يكرر بالسوية ذاتها خطابات النظام وشعاراته وسردياته، عملًا بمقولة غوبلز الشهيرة (اكذب ..اكذب ..حتى يُصدقك الناس) التي أضحت القاعدة المثلى لنظام البعث، حيث ألغى الحريات كلها العامة والخاصة، وغيّب أي مساحة لحرية التعبير والإعلام والنشر، بل ألغى حريّة التفكير والإبداع أصلا، وحول المبدعين والكتاب والصحافيين كلهم إلى محض موظفين في منظمات واتحادات مؤطرة كباقي مكونات المجتمع وفق النسق الفاشي، من دون أن يثق بهم، أو يمنحهم حرية التعبير إذ كان الولاء له هو الأهم، كما يُشير حكم البابا ((مع تأكد أجهزة النظام بأنه لا يستطيع ضمان ولاء المثقفين بعد بيانهم حول دخول (تل الزعتر)، ومن ثم لقائهم العاصف بقيادة الجبهة الوطنية التقدمية إبان تصاعد أزمة (الإخوان المسلمين) في سورية))[50].

يتابع حكم البابا بخصوص الإعلام السوري، أنّه ((زاد الفرز الأمني فمُنِعَ عدد من الكتاب والصحفيين من الكتابة في الصحف السورية، ومنعت أسماؤهم من الظهور على صفحات هذه الصحف، حتى لو وردت في صيغة خبر عابر، وترافقت إجراءات الحرمان المعنوي هذه بحملة لتوزيع الصحفيين (المشاغبين) على دوائر الدولة كموظفين عاديين في مؤسسات ووزارات غير معنية بالصحافة، وظهرت كلمة وزير الإعلام السوري الراحل أحمد اسكندر أحمد الشهيرة كقانون في الصحافة السورية، حين قال في اجتماع مع بعض الصحفيين أنّه يريد الإعلام السوري كله مثل فرقة سيمفونية، يقودها مايسترو هو وزير الإعلام وكل عازفيها ينظرون إلى (العصا) التي يحملها المايسترو، ويعزفون حسب حركتها))[51].

وأعتقد أن ما نُسب إلى السيد وزير الإعلام يلخص بالضبط ما جاء في القرار رقم (29) الصادر من المؤتمر القطري السادس للحزب حول مفهوم الالتزام)) إنّ المقصود بكلمة (الالتزام) هو أن يجري ضبط لحركة وسائل الإعلام الجماهيري ضمن إطار أهداف ومبادئ الحزب الملتزمة بقضايا الجماهير والشعب، وبعبارة أخرى: أن تلتزم هذه الأجهزة بتوجيهات قيادة الحزب في توجيه الرأي العام نحو ما يخطط وما يرسم وما يعمل له الحزب)).[52]

وزيادة في الإغراق الإعلامي بدأت تتسابق كثير من الوزارات ومؤسسات الدولة على إصدار مطبوعات باسمها،

(49) أنور بدر، "الدولة الكيانية وتقليص هوامش التغيير الديمقراطي"، الناس نيوز، (23/ 11/ 2020). https://2u.pw/XgbIV

(50) حكم البابا، "الصحافة السورية من الصمت إلى حق القول"، جريدة العرب اليوم الأردنية، (13/5/2001). http://www.mafhoum.com/press/50P10.htm

(51) حكم البابا، "الصحافة السورية من الصمت إلى حق القول"، جريدة العرب اليوم الأردنية.

(52) حسان عباس، ندوة "واقع الصحافة في سوريا".

كونها كانت معنية بتأكيد التزامها بقيادة حزب البعث وأهداف الثورة ولاحقًا مسيرة القائد ونشر صور ملونة له، أكثر من اهتمامها بالخطط الإنتاجية ومصالح كادرها الوظيفي أو استجابتها لاحتياجات المجتمع في مستوياته كلها، وقد أشار المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في تقريره **(خارطة الإعلام في سوريا)**[53]، وبالتفصيل إلى توزع هذه الخريطة بشكل مدهش حيث اقتصر الإعلام الحزبي على جريدة البعث فقط، إضافة إلى 8 صحف يومية وبعضها أسبوعي من منشورات مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر، وزعت في دمشق وبعض المحافظات السورية، وبينهم صحيفة واحدة فقط تصدر باللغة الإنكليزية هيSyrian Times [54]، فيما منعت أحزاب الجبهة الوطنية الداعمة للنظام من أي فرصة لإصدار صحف باسمها قبل 2001.

فيما وزعت باقي المطبوعات السورية كصحف ومجلات بين 21 صادرة من الاتحادات والنقابات، ومثلها 21 صادرة من مؤسسات وشركات حكومية، و19 صحيفة ومجلة صادرة من الوزارات، إضافة إلى ثلاث مجلات تصدر من جامعات حكومية.

يُشير د. محمد خليل الرفاعي في كتابه الصحافة المتخصصة، في إطار حديثه عن الصحافة الحزبية، أنها نشأت بالتزامن مع نمو مفهوم الديمقراطية في المجتمعات البورجوازية الغربية، التي سعت لإيجاد ((ديمقراطية سياسية تتمثل بوجود نظام نيابي وإطلاق النشاط الحزبي، وإيجاد صحافة غير مقيدة))[55] ما أدى إلى تطور الحياة المدنية والتنافسية السياسية.

وعلى الرغم من أن الكتاب يتمتع بصفة أكاديمية وتعليمية، إلا أنّه ككتاب جامعي مطبوع في دمشق يكتسب أهمية في مجال بحثنا من خلال بعض ما يقوله حين يربط بين الصحافة الحزبية ومفهوم الديمقراطية في المجتمعات البورجوازية الأوروبية، ولكن الأهم فيما يُعرض عن ذكره أو قوله، حين يحدثنا عن صحف الأحزاب السياسية التي نشطت في زمن الديمقراطية النسبية عام 1954 - 1958، لكنّه لا يتوقف مع هذه الصحافة بعد انقلاب آذار/ مارس العسكري 1963، كذلك عندما يحدثنا عن الصحافة الساخرة، ذاكرًا أنّه ((صدر في سوريا حوالي 325 جريدة خلال ما يقرب من نصف قرن اعتبارًا من عام 1918، كان منها 24 صحفة هزلية انتقادية))، تاركًا للقارئ أو الطالب أن يقوم بالعمليات الحسابية ليكتشف توقف هذه المسيرة عام 63، لكنه يخبرنا لاحقًا وبترتيب موضوعي، يسمح لنا بإهمال الأسباب الأخيرة عندما يحدثنا عن معوقات الكتابة الساخرة:

((1 - نقص الديمقراطية

2 - عدم قبول المجتمع النقد الساخر..

3 - وجود الرادع أو الردع العنيف للهزل على قواعد دينية أو موروثات مجتمعية أو سلطوية))[56].

وقبل أن تسرقنا التعميمات، أحب أن أشير إلى استثناءات شذّت عن أي تعميم يقول إن تفعيل قانون

(53) د.م، "خارطة الإعلام السوري"، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير SCM. https://2u.pw/l5LlcSCM.

(54) للمزيد انظر: http://syriatimes.sy/

(55) محمد خليل الرفاعي، "الصحافة المتخصصة"، ص149.

(56) محمد خليل الرفاعي، "الصحافة المتخصصة"، ص196.

الطوارئ والبلاغ رقم (4) لعام 1963، قد شطبا أو ألغيا الإعلام الحر أو الخاص كله في سورية، وأنا إذ أشير إلى هذه الاستثناءات إنما أتوخى الدقة كما أقصد تأكيد القاعدة الفقهية التي تقول (إن الاستثناء يؤكد القاعدة ولا يلغيها)، مع توضيح أن تلك الاستثناءات لا تتضمن أيًا من الإعلام الحزبي، وإن كان لكل منها سردية مستقلة، ولعل أول هذه الاستثناءات كان مجلّة (الثقافة) الشهرية التي أصدرها مدحت عكاش عام 1958، واستمرت في أزمان الوحدة والانفصال والبعث بتقلباته كلها حتى توقفت برحيلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2010، وقد شاركت فيها أهم الأسماء الأدبية في العقدين الأولين لانطلاقتها، وإن كان الاستبداد البعثي لم يوقفها إلا أنه أهمل حضورها بشكل قاس حتى إن كثيرين كانوا في لحظة ما يُفاجئهم وجود هذه المجلة ذات الطابع الكلاسيكي والمطبوعة بطريقة بدائية ومتقشفة، وثاني استثناء شكلته المجلة العلمية الشهرية (طبيبك) التي أصدرها الدكتور صبري قباني عام 1956، وما يزال ابنه الدكتور سامي القباني يتابع إصدارها حتى الآن.

وهذه الاستثناءات السابقة تؤكد أن نظام البعث لم يهتم بتلك الإصدارات غير كونها تبتعد عن السياسة والنقد، فيما استثناءات الأخرى كانت في إطار الصحافة الساخرة والانتقادية، ولذلك اكتسبت أهمية خاصة، وأشهرها مجلّة (المُضحك المُبكي)[57] لصاحبها ورئيس تحريرها حبيب كحالة، وهي من المطبوعات القليلة التي استمرت في الصدور طوال سبعة وثلاثين عامًا، منذ 1929 وحتّى 1966، مع انقطاع استمر بقرار عبد الحميد السراج من عام 1956 حتى 1962، إذ عادت إلى الصدور عام 1962، واستمرت بعد إعلان حالة الطوارئ في سورية والبلاغ رقم (4) لسبب وحيد، ألا وهو دعم كحّالة ((جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي في زمن الانفصال، فردّ له البعثيون الجميل بعدم إغلاق جريدته بعد الانقلاب على الوحدة، لكن مع إجراءات رقابة صارمة أدّت إلى حجب أعدادها مِرارًا، حتّى تمّ إغلاقها نهائيًا سنة 1966 بعد ستّة أشهر من وفاة مؤسسها، وبأمر من وزير الإعلام حينها جميل شيّا))[58].

غير أن الاستثناء الأكبر مثلته جريدة (الكلب)[59] الساخرة والانتقادية، كونها لم تبحث عن ترخيص من أي نظام كان، إذ أصر صاحبها الكاتب والروائي صدقي إسماعيل أن يستمر بكتابتها وتحريرها بخط اليد، وأن تكتب شعرًا وليس نثرًا، وأن يوزعها على أصدقائه وعبرهم، وشارك فيها عدد كبير من شعراء تلك المرحلة بدءًا من سليمان العيسى وبدوي الجبل وصولًا إلى علي الجندي وآخرين كثر، بل كان لهذه الجريدة مراسلون متطوعون في أكثر من عاصمة عربية ودولية، وأهمية هذه المطبوعة التي انطلقت في منتصف خمسينات القرن الماضي، وحافظت على طبيعتها الانتقادية الساخرة في كل أعدادها، على الرغم من أن صدقي اسماعيل ممن حضروا المؤتمر التأسيسي لحزب البعث عام 1947، وساهم عام 1969 في تأسيس اتحاد الكتاب العرب وتولى رئاسته حتى عام 1971 ورئاسة تحرير مجلة (الموقف الأدبي) التي يُصدرها الاتحاد حتى وفاته المبكرة 1972، حتى قيل عن صدقي اسماعيل ((لقد كان صدقي البعثي، صادقًا في مناوئة تسلّط البعث على البلاد والعباد))[60]، إذ كان من البعثيين والمثقفين القلائل حين أصرّ أن يكون متمردًا حتى وهو داخل الصندوق تنظيميًا، وقد طُبعت بعض أعداد الكلب التي وجدت بعد وفاته، من قبل الهيئة العامة السورية للكتاب في وزارة الثقافة عام 2017، مع

(57) محمد صخر بعث، "حين كان للسوريين صحافة ساخرة تفضح الفاسدين وتقلق منام المستبدين"، (2021/11/23). https://orient-news.net/ar/news_show/194109

(58) محمد صخر بعث، "حين كان للسوريين صحافة ساخرة تفضح الفاسدين وتقلق منام المستبدين".

(59) محمد صخر بعث، "حين كان للسوريين صحافة ساخرة تفضح الفاسدين وتقلق منام المستبدين".

(60) محمد صخر بعث، "حين كان للسوريين صحافة ساخرة تفضح الفاسدين وتقلق منام المستبدين".

مقدمة لزوجته الإعلامية عواطف الحفار إسماعيل.

وأعتقد بوجوب الإشارة إلى تجربة (الدومري) لرسام الكاريكاتير علي فرزات، على الرغم من أنها تقع على تخوم الإطار الزمني لبحثنا، حيث صدر أول عدد منها في 26 شباط/ فبراير 2001، وأُلغي ترخيصها في 2003/7/31، ما يؤكد أنّ الأسد الابن سمح ((بتأسيس (الدومري) بدعوى حرّية الصحافة وتوسيع هامش حرّية التعبير عن الرأي (خلال فترة ما عُرِف بربيع دمشق)، لكنّه وأجهزته الأمنية لم يحتملوا طويلًا مجرّد نسمة ربيع ولا الصحيفة طبعًا))[61].

تاسعًا: فشل الإعلام التسلطي

الإعلام كائن حيّ يمكن أن ينمو ويتطور إذا وضعته في بيئته الطبيعية، ويمكن أن يذبل ويموت كالنباتات أو الأسماك عندما نضعها خارج بيئتها الطبيعية، والبيئة الطبيعية التي تساعد على نمو الإعلام وتطوره هي الديمقراطية ومناخات الحرية كما رأينا، فيما نقص هذه الحريات وغياب الديمقراطية سيؤدي بالضرورة إلى تراجع دور الإعلام بشكل عام وعجزه عن تطوير أدائه.

((1 - نقص الديمقراطية

2 - عدم قبول المجتمع النقد الساخر..

3 - وجود الرادع أو الردع العنيف للهزل على قواعد دينية أو موروثات مجتمعية أو سلطوية))[62]

أعود إلى إشارة محمد خليل الرفاعي حول (معيقات الصحافة الساخرة)[63]، بوصفها معوقات للإعلام الحر عمومًا، كونها تنطبق على مجمل الإعلام الذي ينقسم بطبيعته إلى إعلام حر وإعلام تسلطي أو موجّه، وقد أشرنا إلى أن هذه المعوقات حالت دون تطور الإعلام السوري، وصنعت منه سردية للفشل والعجز عن ممارسة دوره كسلطة رابعة، فهل يمكننا مما سبق أنّ نوجز أسباب فشل هذا الإعلام؟

1. افتقاد الحرية: يكاد يجمع الدارسون للإعلام التسلطي أغلبهم، والإعلام السوري نموذج عنه، أنّ نقص الحرية وغياب الشفافية والديمقراطية في الأنظمة الاستبدادية يشكل أس المشكلة التي تمنع نمو الاعلام وتطوره، وتجعله عاجزًا عن أداء وظيفته وأهدافه كسلطة رابعة، إذ يحدُّ من قدرة الإعلاميين على المبادرة والتفكير بشكل حرٍ ومستقل، ويسهم بعجزهم عندما يعملون بعقلية وآلية الموظف المطلوب منه تأدية مهمة، قد لا يكون راغبًا فيها أو قد لا تنسجم مع قناعاته.

2. السمة الأيديولوجية: قد يكون غياب الحرية إشكالية كبيرة بالنسبة إلى الصحفيين وحتى بالنسبة إلى

(61) محمد صخر بعث، "حين كان للسوريين صحافة ساخرة تفضح الفاسدين وتقلق منام المستبدين"، مرجع سابق.

(62) محمد خليل الرفاعي، "الصحافة المتخصصة"، ص196.

(63) محمد خليل الرفاعي "الصحافة المتخصصة"، مرجع سابق ص196.

المؤسسات الإعلامية، لكن الأخطر عندما يكون هؤلاء الصحافيون وإدارات المؤسسات الإعلامية مؤمنين بالأيديولوجيا المسيطرة للحزب أو في السلطة، حينها يصبح بمقدورهم التطوع وهم مقتنعون لتزييف الحقائق بما يخدم وجهة نظر تلك الأيديولوجيا أو الحزب أو السلطة. ما يبقي الصحافيين العاملين في هذه المؤسسات الإعلامية كلهم مكبلين كحياة ونمط تفكير بالأيديولوجيا، وعاجزين عن التفكير أو الاجتهاد خارج الصندوق الأيديولوجي والتنظيمي الذي وضِعوا داخله.

3. **الكذب أو غياب الصدقية:** ربما يتذكر أغلبنا القول إنّ الأيديولوجيا رمادية مقابل شجرة الحياة الخضراء دائما، فكيف عندما تذهب الأيديولوجيا إلى البعد الإيماني الذي يزيف الواقع ويقود مُريديها إلى الكذب خوفا من المعصية، ((وهنا نذكر ما قاله الشاعر الراحل ممدوح عدوان عام 1979 في اجتماع للجبهة (الوطنية التقدمية) مع الكتّاب والمثقفين السوريين، في معرض حديثه عن الإعلام السوري: (إنه إعلام يكذب حتى في النشرة الجويّة وحالة الطقس)، مضيفًا: أنا أعمل في هذا الإعلام وأخجل من نفسي لأني أعمل فيه.. أخجل من كثرة كذبه))[64].

4. **افتقاد الثقة بين السلطة السياسية والإعلام التسلطي:** لماذا تخشى السلطة السياسية الإعلام التسلطي التابع لها الذي تديره بتوجيهاتها؟ ليس من جواب مقنع إلا افتقاد الثقة بين الطرفين، فالسلطة المستبدة فاسدة بالحد الأدنى باستبدادها، وتخشى أن يعرف الناس والمواطنون حقيقة ممارسات هذه السلطة وما تضمره أيضًا، تخشى من انكشاف أخطائها وفسادها، على الرغم من وجود نصوص دستورية تؤكد مفهوم حرية الصحافة وحقوق الصحافيين، لكنها تربط ذلك دائما بالقوانين الاستثنائية كما رأينا، فالسلطة تُعلن دعمها للصحافيين وحريات الصحافة لكنها تمارس عكس ذلك.

ينبِئنا حكم البابا بالمعلومة الآتية: ((الإعلامي الذي أصبح موظفًا غير مسموح له بالتفكير والاجتهاد، وموضوع ضمن دائرة الريبة من قبل السلطة السياسية ورؤسائه في المؤسسات الإعلامية، افتقد إلى القدرة على المبادرة وأصبح ينتظر التعليمات التي تأتي من فوق، وما عليه إلا أن يطيع وينفذ التعليمات، بخصوص الذم أو المدح، بخصوص النشر أو المنع وأصبح همه الوحيد هو إرضاء الجهات الوصائية التي تملك زمام وظيفته وراتبه. خاصة وأن البنية القانونية عاجزة في هذه الأنظمة عن حماية الصحافة والصحفيين، فيتحوّل الإعلام إلى مجرد ناطق رسمي باسم السلطة ومعبر عما تراه هي، حتى لو تعارض ذلك مع قناعة الإعلاميين أنفسهم ومصالح المواطنين!))[65].

5. **مؤسسات الإعلام الدعاوية لا يهمها الربعية:** عندما تحولت الدولة التسلطية إلى رب عمل يملك كل شيء، بما فيها الصحافة والإعلام، أصبح الهمّ الرئيسي لتلك الدولة خدمة مصالحها وتثبيت دعائمها، بغض النظر عن ربعية هذه المؤسسات، التي يمكن عدّها فاشلة بمقياس التكاليف مقابل الأرباح، بل هي مستنزفة لميزانية الدولة الربعية التسلطية التي تحسب دائما التكاليف مقابل الأهداف التي تحققها وليس الأرباح التي تجنيها المؤسسة الإعلامية في مثالنا.

لذلك كانت المؤسسات الإعلامية في سورية خاسرة وعاجزة عن استرداد تكاليف الإنتاج وليس الربح، تحديدًا

(64) أبي حسن، "كلمات من وحي الإعلام المنافح عن السلطة"، (19 أيلول/سبتمبر 2005). https://www.voltairenet.org/article128216.html

(65) حكم البابا، "ثلاثون عامًا من الإلغاء"، جريدة النهار اللبنانية، (2001/2/20). http://www.mafhoum.com/press/50P9.htm

في ظل انخفاض نسبة المبيعات وكثرة المرتجعات والتوزيع المجاني أو الإجباري على بعض مؤسسات الدولة، لكنها تحقق الهدف في استمرار الإشادة بالقيادة الحكيمة ونشر صور الرئيس الملونة على الصفحة الأولى، وغيرها إن اقتضى الأمر.

يخبرنا البابا عن نسب التوزيع الكارثية في سورية: ((حسب إحصائيات مؤسسة توزيع المطبوعات السورية التابعة لوزارة الإعلام فقد كان توزيع صحيفة (تشرين) عام 1990 ستون ألف نسخة يوميًا، انخفض الرقم 1998 إلى أربعة وعشرين ألف نسخة، ثم تدنى 1999 إلى ستة عشر ألف نسخة، ...أما صحيفة (البعث) فقد تدنى رقم توزيعها من عشرة آلاف نسخة عام 1990 إلى أربعة آلاف نسخة عام 1999))[66].

فيما كانت الصحف ((المشهورة منذ عام 1935 وحتى 1939 توزّع من عددها اليومي حوالي 4000 نسخة))[67]، أي بالضبط ما انتهت إليه صحيفة البعث عام 1999، أي بعد ستة عقود من الزمن ضوعف فيها عدد سكان سورية أكثر من عشرة أضعاف، فضلًا عن تضاعف نسبة التعليم والثقافة، من دون أي تعليق آخر.

6. إهمال الكفاءات لصالح الولاءات: أشار د. رياض معسعس في التمهيد لكتابه القيم تقنيات الصحافة المسموعة والمرئية[68]، إلى التردي الذي تشهده الساحة الإعلامية العربية من خلال المقارنة بما حصل مع بعض الجيوش العربية، حيث استعانت بأشخاص جاؤوا من مشارب أخرى وتنقصهم الكفاءة المهنية والمعرفية، ونقص بالقدرة على متابعة التطورات التقنية المتسارعة في مجالها.

في إشارة إلى أولوية التقييم الحزبي والاستنسابي في تلك الأنظمة لشغل المناصب الإدارية العليا في مؤسسات الدولة كلها، وهؤلاء يسميهم حكم البابا (جيشًا انكشاريًا))، وبلغت هذه الظاهرة أوجها عندما طالت التعيينات حتى رؤساء التحرير، فجيء ((بآخرين غرباء عن المهنة وآلياتها وتفاصيلها، ومن خارج الوسط الإعلامي والصحفي، ليبدؤوا العمل الصحفي من الصفر كأي صحفي مبتدئ، لكن الفارق انهم هنا بمرتبة مدراء عامين ورؤساء تحرير))[69].

7. الخوف من الرقابة: ((رافق هذا الانخفاض المهني لجيش الصحفيين السوريين تضييق في الهوامش التي كانت متاحة في الصحافة السورية، فبعد أن كان المنع والحظر والتخوين يقف عند الشأن السياسي وبعض القضايا المحلية، وصل إلى حد التدخل حتى في الشؤون الثقافية والفنية، فمرة يمنع الكتابة عن الدراما السورية بشكل سلبي لأن وزير الإعلام يشجع هذه الدراما، ومرة يتدخل مدير المسارح لإغلاق ملف عن المسرح السوري لعلاقته الحميمة بالوزير أو بالأجهزة إياها، وثالثة يتدخل ممثلون لمنع صحفي من الكتابة لمجرد انتقاده أدوارهم في مسلسل تلفزيوني، ولا تتحدثوا عن مهرجان الأغنية وتحدثوا عن مهرجان السينما))[70].

حيث بات الهم الوحيد للإعلاميين والمؤسسات الإعلامية أيضًا هو عدم إغضاب الجهات الوصائية، لأنها

(66) حكم البابا، "ثلاثون عامًا من الإلغاء"، جريدة النهار اللبنانية، (2001/2/20).

(67) جوزيف الياس، "تطور الصحافة السورية في مائة عام 1865- 1965، ج2، ص 352.

(68) رياض معسعس، "تقنيات الصحافة المسموعة والمرئية"، ط2، (دمشق: دار نينوى، 2013)، ص 7-8.

(69) حكم البابا، "ثلاثون عامًا من الإلغاء"، جريدة النهار اللبنانية، (2001/2/20).

(70) حكم البابا، "ثلاثون عامًا من الإلغاء"، جريدة النهار اللبنانية، (2001/2/20).

تملك القرار الوظيفي والمادي أيضًا، وهذا أنتج بدوره إشكالية أخرى اسمها الفساد.

8. الفساد: والفساد في الإعلام لا يتعلق بموضوع الاستكتابات والمسائل الإدارية، وليس لأن الفساد لم يكن موجودًا كظاهرة اجتماعية واقتصادية، بل لأنه أصبح جزءًا من لعبة الإعلام والتحقيقات الاقتصادية التي تباع بأرقام خيالية، ((وفي هذه المرحلة ومع انتعاش الشركات الخاصة بدأت تتشكل قوائم من الصحفيين الذين يستلمون رواتب شهرية من هذه الشركات، مقابل إدارة الحروب بينها، أو تقديم الدعاية المجانية أو إخفاء ملفات فساد تطالها وبيعها لأصحابها بدل نشرها، ومع التزوير الذي كانت تمارسه الصحافة في الشأن السياسي والاقتصادي والمحلي ظهر الفساد المالي والأخلاقي، وأصبح شراء الذمم لا يقتصر على الراتب الوظيفي للصحفي والخوف من المجهول داخل الأقبية المعتمة، بل تعداه إلى فساد حقيقي ومخيف))[71].

عاشرًا: الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة الحديث عن مأساة الإعلام السوري بين أعوام 1963 و2000 التي ساهمت في ما آلت إليه أحوال سورية والسوريين راهنًا، إذا إن الفساد والاستبداد كان شاملًا في مناحي الحياة السورية كلها؛ في السياسة والاقتصاد والمجتمع، ولم يكن ما حصل في الإعلام إلا مؤشرًا لهذا الخراب الكارثي الذي بنته ديماغوجيا واستبداد الحزب الواحد التي تتحدث دائمًا عن الإصلاح والتحديث والتطوير، من دون أن تتمكن من تقبل الصوت الآخر أو الاعتراف بوجوده إلا مجرد ديكورًا في لافتات الجبهة الوطنية التقدمية، وليس شريكًا حقيقيًا ومسؤولًا بكل انتماءاته الصغرى والكبرى وبكل همومه واحتياجاته وطموحاته، في اختيار الصيغ السياسية وامتلاك أدوات التعبير الخاصة به التي تعبر عنه وعن احتياجاته الراهنة وتصوراته لمستقبل سورية القادم.

لكن علينا الإشارة قبل إغلاق الموضوع إلى بعض القاط التي قد تحسب علينا في هذه الدراسة، ومن الأفضل أن نوضحها:

النقطة الأولى أن الحديث عن الصحافة السورية استغرق في دراستنا، موضوع الإعلام الذي يتضمن الإعلام المسموع والمرئي اللّذين لم يستطيعا تشكيل حالة متميزة في المشهد الإعلامي السوري، حيث ((بدأ البث الإذاعي زمن الاحتلال الفرنسي عام 1938))[72]، قبل أن تتشكل سورية كخريطة سياسية، وهي التي أصبحت لاحقًا إذاعة لبنان بعد نهاية الحكم الاستعماري الفرنسي في عام 1946. في ذلك التاريخ أنشأت سورية هيئة البث الإذاعي التي تديرها الدولة، ولاحقًا بدأ في عام 1960، أي في زمن الوحد بين سورية ومصر البث التلفزيوني بشكل متزامن بين إقليمي الوحدة الشمالي والجنوبي، وما يهمنا الإشارة إليه أن هذا الإعلام السموع والمرئي أُدير بعد انقلاب البعث بعقلية التوجيهات الإدارية ذاتها من قبل وزارة الإعلام وسلطة الاستبداد التي أبقت على الطابع الأيديولوجي والأحادي بحيث لم نجد خلال تلك المدة الزمنية لدراستنا أي معطيات مختلفة بخصوص هذا الإعلام الذي بقي تابعًا وموجهًا، إن لم نقل بتشديد الرقابة والمتابعة الأمنية في أجوائه.

(71) حكم البابا، "ثلاثون عامًا من الإلغاء"، جريدة النهار اللبنانية، (2001/2/20).

(72) د.م، "الإعلام في سوريا"، موقع fanack.com. https://fanack.com/ar/syria/media-in-syria/

النقطة الثانية التي يجب الإشارة إليها أيضًا، أننا لم نتطرق في هذه الدراسة إلى الإعلام الحزبي المتعلق بالأحزاب السرية التي بقيت نشرات غير مرخصة ولم تستطع أن تمارس حقها في الطباعة والتوزيع علنًا، بل كانت هذه النشرات على تعددها وتعدد الأحزاب التي تصدرها موضوع ملاحقة لأعضائها ومصادرة مطبوعاتها وحتى أدوات طباعتها والبيوت التي كانت توجد فيها، وينطبق هذا الأمر بالضرورة على الأحزاب الكردية التي وجِدت في سورية وإعلامها الموزع بين اللغتين الكردية والعربية، كونها افتقدت الترخيص والعلنية، وافتقدت أكثر إلى الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في سورية، وحق كُرد سوريا بتعليمها والكتابة أو الطباعة من خلالها.

حتى بعدما صدر قانون الإعلام، وسمح لأحزاب الجبهة عام 2001، بإصدار صحف، نفاجأ بأنه للآن ((لا يوجد اعتراف رسمي بالأحزاب المعارضة او بصحفها لعدم وجود قانون أحزاب أساسًا -وتكتسب أحزاب الائتلاف الحاكم مشروعيتها من إشارة المادة 8 من الدستور السوري إلى الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها حزب البعث الحاكم وهي أيضًا غير مرخصة لعدم وجود قانون للأحزاب))[73].

الاعتذار الأخير أن طبيعة البحث فرضت علينا الاستفاضة في بعض الأماكن بالحديث عن النظام كسلطة وعن السياسة كممارسة ديماغوجية، لضرورة فهم المشهد الإعلامي في ضوء ذلك، انطلاقًا من قناعتنا المشار إليها بدايةً أنّ موضوع الحريات والديمقراطية في المجتمع وفي الإعلام هو قضية سياسية لا يمكن تناولها بشكل مجرد كمسألة تقنية وإدارية فقط، كونها بالأساس وظيفة وأداة للسلطة المستبدة التي رأت فيها وسيلة لتعميم خطابها الديماغوجي والدفاع عن فسادها بطريقة ديماغوجية أيضًا.

وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن تخلف الإعلام هو صورة لتخلف المجتمع، وإصلاح هذا الإعلام هو مهم جدًا لإصلاح المجتمع والسياسة، كما أشارت الإعلامية سميرة المسالمة في كتابها/ شهادتها (الانهيار السوري – الصراع على السلطة والدولة والهوية)، ومن موقعها كرئيسة تحرير جريدة تشرين السياسية، ((أنّ التغيير الذي نُنشدهُ في سوريا، يُمكن العمل عليه عبر خطوات إصلاحية، تبدأ من تحرير منابر الإعلام من هيمنة الرقابة الأمنية، لتكون هذه المنابر أحد أدوات التغيير الحقيقية من داخل النظام .... لكن حساباتنا تعثرت منذ صرخة البوعزيزي في تونس كانون الأول 2010، حيث عادت القبضة الأمنية لتطبق الخناق علينا، وتعيدنا إلى حظيرة إعلام النظام الشمولي الذي يَعدُّ علينا إشارات الاستفهام، ويُحقق في أسباب علامات التعجب))[74].

على الرغم ذلك ومن كل ما جرى، وكي لا نفقد الأمل بالمستقبل، علينا أن نُصرّ باستمرار على مطلب الديمقراطية والحريات كمعبرٍ وحيد لاستعادة الإعلام وتطويره وتحويله إلى رافعة لاستعادة المجتمع من قبضة الحزب الواحد، إذ رأينا ازدهار الإعلام السوري في فترة الديمقراطية النسبية منتصف خمسينيات القرن الماضي، فيما هو الآن يقبع في المرتبة 171، من أصل 180 دولة في ((مؤشر التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2022، الذي تصدره سنويا منظمة مراسلون بلا حدود))[75]، تبعًا لكثافة القيود المفروضة على ممارسة العمل الإعلامي والبنية التشريعية وأشكال التضييق على العمل الصحافي كلها، وصولًا إلى القتل والتغييب القسري،

(73) د.م، "الإعلام الحزبي"، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

(74) سميرة المسالمة، "الانهيار السوري – الصراع على السلطة والدولة والهوية"، ط1، (الجزائر: منشورات ضفاف الاختلاف، 2022)، ص 28.

(75) د.م، "ترتيب مؤشر حرية الصحافة 2022"، منظمة مراسلون بلا حدود. https://2u.pw/Xr6iG

مع ملاحظة تراجع كل الدول الاستبدادية في هذا المؤشر بغض النظر عن قوة الدولة ومكانتها السياسية أو الاقتصادية، اذ تحتل الدول الاسكندنافية الثلاث النرويج والدانمارك والسويد المراتب الأولى وفق هذا المؤشر، بينما تتراجع الولايات المتحدة إلى المرتبة 42، فيما تقفز روسيا إلى المرتبة 155، والصين المرتبة 175، وكوريا الشمالية حصلت على الرقم الأخير بجدارة 180.

إعلام النظام الذي يُطبق على الإعلاميين وعلى المجتمع وفق وصف المسالمة هو بنية تنتمي إلى عالم الاستبداد الذي بدأ ينهار في مراكزه الأساسية عبر العالم، كما رأينا في مؤشر حريات الصحافة لهذا العام، ولذلك نجده يحافظ على آلياته المتخلفة كلها ويقاتل ضد منحى التاريخ ويقاوم نزوع المجتمع السوري والسوريين باتجاه الديمقراطية، والاعتراف بالآخر وبحقوق الانسان وحريات التعبير، وهذا ما يُبقيه عاجزًا في مواجهة تحديات الحداثة والتطور.

يؤشّر ذلك كله على ارتباط حرية الصحافة بالمجتمعات الديمقراطية التي تَجدُ في حق الاختلاف ومبدأ التنوع الذي يسمح بتعدد الآراء والأصوات غنىً وثراءً للمجتمع، بينما الأنظمة الدكتاتورية والمستبدة تُصرّ بنرجسية فائقة ألا ترى إلا صورتها وألا تسمع إلا صوتها الواحد، بعيدًا عن واقعية المجتمع بتعدداياته وهوياته الصغرى والكبرى كلها التي يفترض بالإعلام أن يعكس حقيقتها ويُعبر عنها بعيدًا عن اليقينيات الغبية والديماغوجية الكاذبة ليكون إعلامًا حرًا ومدنيًا، وليتمكن من استعادة القارئ، واستعادة دوره ليس في الرقابة على السلطات الثلاث فحسب، بل في تطوير المجتمع وتحديثه، وهذا لن يحدث إلا عبر توفير حصانة كافية لحمايته من بطش السلطة المستبدة والفاسدة التي تقمع حقوق الإنسان وحرية التعبير فيها، وهذه الحصانة كما أشارت اليونسكو تبدأ بالنص علىها في الدستور والقوانين التي تبنى على ذلك الدستور ولا تلغيه بحجة الاستثناءات والخصوصية وباقي مفردات الديماغوجيا الرثة.

المصادر والمراجع

1. المسالمة. سميرة، الانهيار السوري – الصراع على السلطة والدولة والهوية، ط1، (الجزائر: منشورات ضفاف الاختلاف، 2022).

2. الياس. جوزيف، تطور الصحافة السورية في مائة عام 1865 - 1965، (بيروت: إصدار دار النضال للطباعة والنشر، 1983).

3. برتراند. جان كلود، أدبيات الإعلام - ديونتولوجيا الإعلام، رباب العابد (مترجمة)، ط1، (د.م: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008).

4. عثمان. هاشم، تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ أسد، 1971 - 2000، ط1، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2014).

الإعلام وحرية التعبير في الدساتير السورية المتعاقبة
قيود التسلط والأيديولوجيا

طارق عزيزة[1]

أولًا: ملخص تنفيذي

تتكرس حرية الإعلام وتُصان استقلاليته، من حيث المبدأ، استنادًا إلى الدستور. وبالمثل، فإن تضمين الدستور قواعدَ تمليها اعتبارات أيديولوجية (دينية أو قومية أو سواها)، تنعكس في قوانين وإجراءات ترخي بظلالها على الإعلام ودوره في المجتمع، سيؤدي إلى تقييد حرية التعبير، وسيفتح الباب أمام توجيه الإعلام، مما يحد من حريته واستقلاليته.

يحاول هذا البحث تتبع موقف الدساتير السورية من حرية الرأي منذ الاستقلال وحتى حقبة نظام الأسد، بغية رصد التفاوت النسبي والتراجع المطّرد في منسوب حرية التعبير والإعلام، وارتباط ذلك بالأوضاع السياسية المختلفة بين مرحلة وأخرى. وبالنظر إلى ما ينطوي عليه الموضوع من حقول بحثية متعددة ومتداخلة؛ تاريخية وسياسية وحقوقية، فإنه تطلب الاستعانة بمناهج بحثية مختلفة من مثل المنهج التاريخي والمقارن والوصفي التحليلي، من أجل فهم السياق العام لتطور الأحداث السياسية، وما رافقها من دساتير وقوانين، انعكست سلبًا في حرية الرأي واستقلالية الإعلام ودوره في المجتمع.

يضم البحث مقدمة وقسمين تلتهما الخاتمة، حيث يستعرض القسم الأول ما تضمنته الدساتير السورية المتعاقبة من مواد تتعلق بالإعلام وحرية التعبير وبعض القوانين ذات الصلة، إلى جانب السياق السياسي والسلطات التي أصدرت كلًا منها، وهو المحور الرئيس في البحث. ويعرض القسم الثاني بعض سمات الإعلام عبر تاريخ سورية المعاصر في ضوء التقلبات السياسية التي شهدها تاريخ البلاد. وتأتي الخاتمة لتقترح توصيات قد تسهم في تكريس صون حرية الرأي دستوريًا في مستقبل سورية.

ثانيًا: مقدمة

منذ إعلان استقلالها الأول في آذار/ مارس 1920، عاشت الدولة السورية تجارب دستورية عدة، ارتبطت بالتحولات السياسية فيها. ويُسجل للسوريين تنبههم باكرًا إلى أهمية النظام الدستوري منذ الأشهر الأولى للتحرر من سلطة الدولة العثمانية، ما أفضى إلى تأسيس ملكية - دستورية تحت حكم فيصل بن الحسين باسم (المملكة

(1) كاتب وباحث سوري.

السورية العربية)، لكنها لم تعمر سوى ثلاثة أشهر.

وعلى الرغم من غنى تاريخ سورية الدستوري، تبين التجربة أن الدستور ليس قيمةً بذاته ولِذاته، فوجوده لا يعني تلقائيًا تكريس حقوق الإنسان والمواطن والحريات العامة والخاصة، وفق ما نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومن ضمنها حرية الإعلام والتعبير عن الرأي. العامل الحاسم هو محتوى المواد الدستورية، وانعكاساتها قانونيًا وفي الممارسة العملية، وتأثيرها في دور الإعلام واستقلاليته، ومدى الحرية التي يتمتع بها. فالدستور نفسه، وتاليًا القوانين الناظمة لعمل وسائل الإعلام وعلاقة السلطة التنفيذية بها، من شأنها أن تكون السبب وراء ما يعتور حرية الإعلام والتعبير من تقييد ونقص، بموجب الصلاحيات الممنوحة للحكومة في الحقل الإعلامي سواء لجهة تنظيمه، أو توجيهه والتحكم بالمضامين التي يقدمها.

في تاريخ سورية الحافل بالانقلابات العسكرية لم يبخل العسكر على السوريات والسوريين بالدساتير والقوانين، لكن الغاية الحقيقية منها كانت منح الانقلابيين شرعية مصطنعة، وإيجاد أدوات تتيح لهم قمع المعارضين وإسكات أي رأي مخالف بقوة القانون. ولم تكن شهوة السلطة وهوس الاحتفاظ بها السببَ الوحيد لتضمين الدساتير والقوانين قواعدَ تنتهك حرية الإعلام وتقيدها، فالعوامل الأيديولوجية كانت تفعل فعلها أيضًا بدرجات متفاوتة، فترخي بظلالها الثقيلة على حرية التعبير تقييدًا أو توجيهًا. وقد حدث ذلك حتى خلال اللحظة الليبرالية القصيرة التي شهدت فيها سورية جنين نظام ديمقراطي في خمسينيات القرن الماضي قبل أن تجهز عليه تجربة الوحدة مع مصر، وتضيق معها أكثر فأكثر مساحة حرية الرأي والتعبير، وصولًا إلى الإمعان في خنقها تحت سلطة (دولة البعث) و(سورية الأسد).

إن حرص السلطات على سن تشريعات تقيد حرية الإعلام والحق في التعبير وتنتهكهما، هو سلوك يدعم الرأي القائل إن التاريخ الإنساني بكل الصراعات التي شهدها هو ((صراع من أجل أن يملك الإنسان حق أن (يفكر) أو أن (يعبر) عن آرائه ومعتقداته، وكل أنماط الاستبداد التي مورست كانت في الواقع تتجه إلى نفي ذلك الحق ومصادرته وإلغائه))[2]. هذا ما حصل في سورية بصور ودرجات مختلفة، وقد شكلت سيرة حكم (حزب البعث العربي الاشتراكي)، والحقبة الأسدية منه خصوصًا، التجسيد النموذجي لنفي حق السوريات والسوريين في حرية الرأي والتعبير، ومصادرة هذا الحق، ومعاقبة من تسول له نفسه ممارسته بما لا يرضي السلطة.

ثالثًا: حرية الرأي في ظل الدساتير والأنظمة المتعاقبة في سورية

1. دستور 1920 (المملكة السورية)

في 27 أيلول/ سبتمبر 1918 أعلن قائد الجيش العثماني في سورية انسحاب الدولة العثمانية جيشًا وحكومةً عن سورية، وبحلول منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) 1918 لم يكن فيها جندي عثماني واحد[3]. دخلت قوات الحلفاء والجيش العربي دمشق، وعُيّن الفريق رضا الركابي حاكمًا عسكريًا، فجاء إلى دمشق، وتسلم الحكم

(2) صباح ياسين، حرية في انهيار، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص32.

(3) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ط3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص15.

فورًا[4]. وفي حزيران/ يونيو 1919، دعت حكومة الركابي أعضاءَ المجلس العمومي في ولايتي دمشق وحلب المنتخبين على مقتضى القانون العثماني ليكونوا أعضاء في (المؤتمر السوري)، وكان في مقدمة أعماله ((وضع القانون الأساسي، وتهيئة مشروعات القوانين اللازمة مع الإشراف عن كثب على أعمال الحكومة، بغية إبراز كفاءة الشعب السوري للحرية على مقتضى الحياة الدستورية))[5]. وفي آذار/ مارس 1920، أعلن المؤتمر السوري استقلال سورية، وتنصيب فيصل بن الحسين ملكًا عليها، وصاغت لجنة شكلها المؤتمر دستورًا هو (القانون الأساسي للمملكة السورية)) الذي وضع أسس نظام ملكي دستوري نيابي.

جاء في المادة 19 من دستور 1920: ((المطبوعات حرة ضمن دائرة القانون ولا يجوز تفتيشها ومعاينتها قبل الطبع))[6]. لقد كان النشاط الصحفي مزدهرًا في العهد الفيصلي، حيث ((بلغ مجموع الجرائد الصادرة من تشرين الأول (نوفمبر) 1918 حتى تموز (يوليو) 1920، (42) جريدة تقابلها ثلاث عشرة مجلة. وبهذا يكون مجموع ما شهدته سورية من دوريات في أقل من عامين، خمسًا وخمسين دورية، بين جريدة ومجلة))[7].

لكن الصحف الخاصة خضعت لرقابة القيادة العامة العسكرية للحلفاء، وكثيرًا ما كانت توقف بين حين وآخر. وبعد انسحاب القوات الأجنبية تقرر ((إلغاء مراقبة الجرائد التي تصدر في البلاد المحتلة.. مع تحذير كل المحررين بأنهم مسؤلون عن كل ما يكتب في جرائدهم وتجري عليه المحاكمة إذا نشروا مقالات غير موافقة أو مرضية، وإذا لزم الأمر تلغى أو توقف الجريدة))[8]. ويبدو أن الصحف المحلية كانت تنتقد أعمال الحكومة، وخاصة بعد تدهور الوضع السياسي في مطلع 1920، وشكا فيصل في رسالة إلى الجنرال اللنبي في يناير (كانون الثاني) من حراجة موقفه بسبب انتقادات الصحافة له ولأبيه، وقد دفع هذا الموقف إلى تعطيل بعض الصحف وتقديم أصحابها إلى القضاء العسكري[9].

2. دستور 1930 (مرحلة الانتداب الفرنسي)

في تموز/ يوليو 1920 طويت صفحة (المملكة السورية العربية)، إذ دخل الجيش الفرنسي دمشق بعد معركة ميسلون، واحتلت فرنسا البلاد تطبيقًا لتفاهماتها مع البريطانيين حول تقاسم الأراضي التي تحررت من الدولة العثمانية، وفق اتفاقية سايكس– بيكو الموقعة سنة 1916، والمعدلة بمقررات مؤتمر سان ريمو (1920)، ليبدأ ربع قرن من الانتداب الفرنسي على سورية.

واجه الفرنسيون مقاومة أخذت شكلًا مسلحًا حينًا وسياسيًا أغلب الأحيان، وتجلت المقاومة المسلحة في مرحلتين، أولاهما بين 1919 و1921 في جبال الساحل السوري؛ أما المرحلة الثانية والأهم، فدشنتها الثورة

(4) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص22.

(5) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص97.

(6) يحيى سليمان قسام، موسوعة سورية البنية والبناة، مج3، ج2، ط1 (دمشق: دار المجد، 2007)، ص143.

(7) جوزيف إلياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865 - 1965) ج2، ط1، (بيروت: دار النضال، 1983)، ص14.

(8) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918 – 1920، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982)، ص248.

(9) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918 – 1920، ص248، وقد أوردت الباحثة أمثلة في الهامش رقم 3: ((أوقفت الدفاع وحرمون، وسورية الجديدة والأردن، بصورة مؤقتة كما عطلت الاستقلال العربي إلى أجل غير مسمى، وعطلت حكومة حلب صحيفة الوطن والنهضة والصاعقة..)).

السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش وامتدت لتشمل المناطق معظمها من 1925 إلى 1927، وكان من نتائجها انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورًا للبلاد سنة 1928.

كان صوغ الدستور مهمة أسهل كثيرًا من إقناع فرنسا بقبوله، فالجمعية التأسيسية أكملت عملها في بضعة أسابيع، لكن المندوب السامي الفرنسي استغرق نحو عامين لتعديله وإصداره، ومنذ عام 1930 طُبق بصورة متقطعة، حيث عطلته فرنسا مرارًا، واستمر العمل به بعد الاستقلال حتى عام 1949[10].

وفق نص المادة 16 من دستور 1930: ((حرية الفكر مكفولة. فلكل شخص حق الإعراب عن فكره بالقول والكتابة والخطابة والتصوير ضمن حدود القانون"، وبحسب المادة 17: "الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون))[11]. لكن في مقابل هذه المواد الدستورية، كانت سلطات الانتداب قد أصدرت سنة 1924 أول قانون يتعلق بجرائم الصحافة، ثم أضيف إليه ملحق ينص على معاقبة التعرض للقوات الفرنسية وموظفي المندوبية[12].

3. دستور 1950 (بين الانقلابات والنظام الديمقراطي البرلماني)

في نيسان/ أبريل 1946 نالت سورية استقلالها التام بجلاء آخر الجنود الفرنسيين عن البلاد. بعد ذلك بعامين، كانت الجمهورية السورية وجيشها قليل التدريب والتسليح والخبرة على موعد مع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، وضياع فلسطين عام 1948، فتبادل السياسيون وقادة الجيش الاتهامات بالمسؤولية عن الهزيمة. وكان من أهم تداعيات الحرب، والذي ترك عميق الأثر في مستقبل البلاد، تدخل الجيش في الحياة السياسية.

في 30 آذار/ مارس 1949، افتتح رئيس أركان الجيش الزعيم حسني الزعيم مسلسل الانقلابات العسكرية في سورية، فعزل الرئيس شكري القوتلي، وحل البرلمان، وأعلن حكمًا عسكريا مباشرًا، و((أصدر مرسومًا تشريعيًا بإلغاء الصحف الصادرة في دمشق وحلب وأبقى على خمس صحف في دمشق وأربع صحف في حلب))[13]. عطل الزعيم الدستورَ، ونصب نفسه حاكمًا مطلقًا يحكم البلاد عن طريق المراسيم، وعلى الرغم من تشكيله لجنة وضعت مسودة دستور جديد، لم يكتمل العمل بسبب انقلاب أسقطه في 14 آب/ أغسطس 1949[14].

قاد سامي الحناوي الانقلاب الثاني بدعم من العقيد أديب الشيشكلي، لكنه أعلن ابتعاد الجيش عن السياسة، وعهد إلى الرئيس هاشم الأتاسي بتشكيل الحكومة، فعادت الحياة النيابية، وتشكلت لجنة لوضع دستور جديد. أصدر الحناوي المرسوم رقم 53، فأعاد الصحف التي ألغاها الزعيم إلى الصدور، مشترطًا ((الشهادة الجامعية لصاحب الامتياز والبكالوريا للمدير المسؤول. وأناط بالمحاكم معاقبة الصحافيين المخالفين لشروط هذا القانون،

(10) كريم أتاسي، سوريا قوة الفكرة المشروع الوطني والهندسات الدستورية للأنظمة السياسية، معين رومية (مترجمًا)، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022)، ص127 ص128. وعلى الرغم من وضعه وإقراره في الجمعية التأسيسية عام 1928، يُسمى (دستور 1930)، نسبة لسنة صدوره.

(11) يحيى سليمان قسام، موسوعة سورية البنية والبناة، ص161.

(12) ظافر فيكتور كالوس، صحافة وصحفيون في حلب، ط1 (بيروت وحلب: دار الشرق العربي، 2002)، ص26.

(13) ظافر فيكتور كالوس، صحافة وصحفيون، ص39.

(14) كريم أتاسي، سوريا قوة الفكرة، ص186. و(الزعيم) رتبة عسكرية في الجيش السوري توازي رتبة (عميد) حاليًا.

ونص على إحالة الصحافيين الذين يهاجمون رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو الوزراء إلى المحاكم، ومنع تعطيل الصحف إداريًا وأعطى للمحاكم حق التعطيل))[15]. وفي عام 1950 اعتُمد دستور ظل ساري المفعول حتى عام 1962، مع مرحلتي انقطاع: الأولى بين 1951 و1954 بعد الانقلاب الذي نفذه العقيد الشيشكلي وإنشاء جمهورية عسكرية ونظام حكم رئاسي، والثانية إبان الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة[16].

تناول دستور 1950 حرية الرأي والإعلام على النحو الآتي: ((المادة الرابعة عشرة: 1 - تكفل الدولة حرية الرأي ولكل سوري أن يعرب عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر التعبير 2 - لا يؤاخذ فرد على آرائه إلا إذا تجاوز الحدود المعينة في القانون. المادة الخامسة عشرة: 1 - الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون 2 - لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفقًا لأحكام القانون 3 - يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة ولأغراض الدفاع الوطني 4 - ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف))[17]. وبحسب مقدمة الدستور: ((شعبنا عازم على بناء دولته الحديثة على أسس من الأخلاق القويمة التي جاء بها الإسلام والأديان السماوية الأخرى، وعلى مكافحة الإلحاد وانحلال الأخلاق))[18]. على ذلك، بقي إمكان تعطيل الصحف وإلغاء امتيازها ومراقبتها (وفقًا لأحكام القانون)، ولم يكن واضحًا على وجه الدقة، ما ((الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني)) التي يجوز في حالة الطوارئ فرض رقابة عليها.

4. دستور 1953 (دكتاتورية الشيشكلي العسكرية)

لم يكد يمضي عام على إقرار الدستور الجديد حتى عطله انقلاب آخر قاده العقيد أديب الشيشكلي، آواخر تشرين الثاني (نوفمبر) 1951. اعتُقل رئيس الوزراء والوزراء، واستقال رئيس الجمهورية، وحُل البرلمان، وأذيع البلاغ العسكري بتولي رئيس الأركان رئيس المجلس العسكري الأعلى مهمات رئاسة الدولة مع الصلاحيات التنفيذية جميعها.

تولى الزعيم فوزي سلو مهمات رئيس الدولة، وبقي أديب الشيشكلي صاحبَ السلطة الفعلية الذي يحكم من خلف ستار إلى أن رغب في منح نظامه شرعية دستورية، فعرض مشروع دستور جديد للاستفتاء الشعبي في 10 تموز/ يوليو 1953 تحت إشرافه، وفي اليوم نفسه (انتُخب) رئيسًا للجمهورية بتصويت مباشر من الشعب.

أسس دستور 1953 نظامًا رئاسيًا، عوض النظام البرلماني الذي اعتمدته الدساتير السابقة، واضعًا سلطات واسعة بيد الرئيس، ولم يغفل عن مواد (حرية الرأي)، فجاء فيه: ((المادة الثالثة عشرة: 1 - حرية الرأي مصونة تكفلها الدولة، ولكل سوري أن يعرب بحريته عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير. 2 - لا يؤاخذ فرد على الدعوة لآرائه إلا إذا تجاوز الحدود المعينة في القانون 3 - للرأي العام قدسيته، والقانون يحميه من العناصر التي تصرفه عن الحقيقة والخير العام أو تشجع المنازعات بين أبناء الوطن أو تدعو إلى تغيير نظام

(15) ظافر فيكتور كالوس، صحافة وصحفيون، ص27-28.

(16) كريم أتاسي، سوريا قوة الفكرة، ص29.

(17) يحيى سليمان قسام، موسوعة سورية البنية والبناة، ص173.

(18) يحيى سليمان قسام، موسوعة سورية البنية والبناة، ص171.

الحكم بالقوة. المادة الرابعة عشرة: 1 - الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون ووظيفتهما الاجتماعية 2 - لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاؤها إلا وفقًا لأحكام القانون 3 - لا يجوز للقانون أن يفرض على الصحف والنشرات والمؤلفات إلا رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني، وذلك في حالة الطوارئ فقط))[19].

غير أن واقع حال الصحافة والصحافيين كان على النقيض مما نصت عليه مواد الدستور. يوثق صحافي عاصر تلك المرحلة اعتقالَه في سجن المزة العسكري على خلفية مقالاته الناقدة، ومنها مقال عن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشرة عن (قدسية الرأي العام)، قال فيه: ((إن تفسير هذه الفقرة مطاط، ويستطيع أي حاكم أن يسيء استعماله في وجوه كثيرة شاذة وظالمة. ومن الطبيعي أن يقوم الحزب الحاكم الذي يملك مفاهيم خاصة للحقيقة والخير العام هي مبادئه، بمحاربة كل دعوة مخالفة لهذه المبادئ والمفاهيم، بحجة أنها تصرف الرأي العام عن الحقيقة والخير. وهكذا يصبح التفسير سلاحًا خطرًا في يد الحاكم لمقاومة خصومه، ثم إن القدسية التي يضفيها القانون على الرأي العام لا تعني سوى منع التفكير الحر، والمناقشة الحرة، وإحلال التلقي المستسلم مكانهما، وهذا توجيه خطر يعود بنا إلى ظلام القرون الوسطى))[20].

وفي عهد الشيشكلي أيضًا شددت المخابرات العسكرية قبضتها على الصحافة، ((فكانت الحرية مكبلة بالسلاسل الحديدية العسكرية))، وبعد إطاحته ((استردت الصحافة أنفاسها فنعمت بالحرية المشروطة من قبل المخابرات العسكرية))، فكانت حرة في مهاجمة الحكومات فقط من دون المساس بما يخص الجيش، وعليها الابتعاد عن الآراء التي تخالف رأي العسكر[21].

انتهى حكم أديب الشيشكلي بحركة انقلابية في شباط/ فبراير 1954، وفي إثرها أرسل استقالته إلى رئيس البرلمان، موضحًا أنه كان باستطاعته سحق الثائرين، ولكن على حساب وحدة الجيش، فأراد صونها، وتجنب الاقتتال، وغادر دمشق إلى المنفى. بعدها دعا الانقلابيون وبعض السياسيين الرئيسَ هاشم الأتاسي للعودة وإتمام ولايته وإعادة الحياة الدستورية، ودعي البرلمان القديم للاجتماع، وأعيد العمل بدستور 1950، وجرت انتخابات نيابية وُصفت بأنها أكثر الانتخابات التي عرفتها سورية نزاهةً حتى ذلك العام. وللمرة الأولى والوحيدة في التاريخ السوري، انتقلت السلطات بصورة دستورية منظمة بين رئيس منتهية ولايته (هاشم الأتاسي)، وخلَفِهِ المنتخَب (شكري القوتلي).

5. دستور 1958 المؤقت (الجمهورية العربية المتحدة)

لم يُكتب لتلك التجربة الديمقراطية الناشئة الاستمرار، حيث انتهت في شباط/ فبراير 1958، مع إعلان الوحدة بين سورية ومصر، وقيام (الجمهورية العربية المتحدة) برئاسة جمال عبد الناصر. كان الثمن الذي توجب دفعه لكي يقبل عبد الناصر بالوحدة إلغاء الحياة السياسية التي ميزت البلاد منذ الاستقلال، فاشترطَ على مريديه السوريين الساعين إلى الوحدة، من سياسيين وعسكريين (وأكثرهم حماسًا البعثيون)، أن تُحل

(19) يحيى سليمان قسام، موسوعة سورية البنية والبناة، ص 196، 197.

(20) نهاد الغادري، 30 يومًا في سجن المزة، (حلب: مطبعة المعارف، د.ت)، ص30.

(21) ظافر فيكتور كالوس، صحافة وصحفيون، ص28 (بتصرف).

الأحزاب السياسية، وتُشدد الرقابة على الصحافة، إضافة إلى حل البرلمان السوري.

في الشهر اللاحق أصدر عبد الناصر (الدستور المؤقت) لدولة الوحدة، ((وهو تغيير نوعي في الحياة الدستورية السورية، وفيه تداخَلَ عملُ السلطات وارتبط الوزراء برئيس الجمهورية، وأصبحت سورية إقليمًا من إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، لها وزارة فرعية تدير شؤونها، تابعة للوزارة المركزية في القاهرة، ولم يعد فيها مجلس نيابي مستقل، وألغيت الأحزاب لصالح الاتحاد القومي))[22].

لم يتطرق دستور 1958 إلى حرية الرأي والتعبير، مكتفيًا بعبارة مقتضبة في المادة 10 تقول: ((الحريات العامة مكفولة في حدود القانون))[23]. وصدر القرار الجمهوري رقم 195 الذي دعا الصحافيين إلى التنازل عن امتيازات صحفهم لصالح وزارة الإعلام ومقابل تعويض عنها، أو الانضمام إلى (الاتحاد القومي) لأنه أصبح يملك حق إصدار الصحف في الإقليم الشمالي من (الجمهورية العربية المتحدة)[24]. ولم يشعر الصحافيون بالمضايقة العسكرية المباشرة في أثناء الوحدة، ((لكن الحرية في الكتابة وإبداء الرأي كانت معدومة))[25].

تحت حكم عبد الناصر، ((خضعت الصحافة السورية للتوجيه، فما عادت صحافة حرة تتجه حيثما تشاء، ولا كُبلت تكبيلًا تامًا بقيود صارمة، وإنما اختُط لها طريق تسلكه، هو الطريق القومي الوحدوي الملتزم بالشعارات، والمتمسك بدولة الوحدة. وهي حرة ما دامت ضمن الخط الذي وُضعت فيه، وضمن الإطار الذي رُسم لها، فصار من حقنا أن نقول أنها صحافة موجهة، وهي "شبه حرة". وأكثر ما تبرز حريتها في نقد الموظفين والنقابيين، ورفع الشكاوى إلى كبار المسؤولين، والتعرض للفساد والانحرافات، دون المساس بالنظام وشعارات الوحدة، أو بسياسة الدولة العامة))[26].

6. دستور 1962 (حكومة الانفصال)

لم تستمر دولة الوحدة سوى ثلاث سنوات، إذ وقع الانفصال نتيجة انقلاب 28 أيلول/ سبتمبر 1961 بقيادة عبد الكريم النحلاوي. وضع الانقلابيون دستورًا مؤقتًا من ثماني مواد، أولها غيرت اسم البلد من الجمهورية السورية إلى (الجمهورية العربية السورية)، وبحسب المادة الثامنة/ ب: ((يمارس رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والوزراء السلطة التنفيذية وفق أحكام دستور 1950))[27]. جاء تغيير اسم البلاد بإضافة صفة (العربية) للجمهورية تعبيرًا عن مسايرة قادة الانفصال لتصاعد المد الأيديولوجي العروبي، في تجاهل لحالة التنوع القومي في سورية، حيث يشكل الأكراد قومية ثانية فيها من حيث العدد.

لم تكن سلطة الضباط (الانفصاليين) مستقرة، فشهدت حرية الرأي انفراجًا بعد سنوات القمع الناصري.

(22) يحيى سليمان قسام، موسوعة سورية البنية والبناة، ص222.

(23) يحيى سليمان قسام، موسوعة سورية البنية والبناة، ص222.

(24) ظافر فيكتور كالوس، صحافة وصحفيون، ص39.

(25) ظافر فيكتور كالوس، صحافة وصحفيون، ص42.

(26) جوزيف إلياس، تطور الصحافة السورية، ص95.

(27) كريم أتاسي، سوريا قوة الفكرة، ص233.

و((عادت الصحف التي كان قد تنازل عنها أصحابها إلى الصدور بموجب قانون مطبوعات جديد، ورُخص لعدد جديد من الصحف. وبالجملة أعيدت ملكية الصحف إلى أصحابها في فترة الانفصال، وألغيت جميع القيود التي فرضت على الصحافة في عهد الوحدة))[28]. وانتهت تلك المرحلة صبيحة 8 آذار/ مارس 1963، بانقلاب حمل (حزب البعث العربي الاشتراكي) إلى السلطة. وشعار (كل السلطة للبعث) الذي تبناه قادة سورية الجدد لم يقصدوا به التطبيق الكامل لسياسية البعث فحسب بل أن تكون السلطة بيد البعثيين وحدهم قبل أي شيء[29].

7. دستور 1964 المؤقت (انقلاب البعث)

قادت "(للجنة العسكرية) انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، وهي خلية سرية شكلها ضباط بعثيون في القاهرة عام 1960، هم محمد عمران، صلاح جديد، حافظ الأسد، عبد الكريم الجندي، أحمد المير، وضموا إليهم لاحقًا عددًا آخر من الضباط. نفذت اللجنة انقلابها بالتعاون مع ضباط ناصريين، وآخرين لا ينتمون لأحزاب سياسية مثل العقيد زياد الحريري قائد جبهة الجولان، إضافة إلى ضباط بعثيين من خارج اللجنة. لكن الأشهر اللاحقة شهدت تصفيات متتالية بين شركاء الانقلاب، انتهت إلى انفراد البعثيين بالحكم. ((لقد طوى وصول البعث إلى السلطة صفحة في تاريخ سورية الليبرالية والتعددية والبرلمانية، واستهل حقبة من أنظمة الحكم السلطوية والرئاسية والفردية))[30].

يوم الانقلاب فُرِضت حالة الطوارئ بالأمر العسكري رقم 2، وتقرر إيقاف الصحف جميعها في سورية، ما عدا جرائد (البعث، الوحدة العربية، بردى). وبعد أيام صدر مرسوم بإلغاء امتيازات الصحف والمطبوعات الدورية وختم أماكن طباعتها. تلا ذلك المرسوم رقم 48 تاريخ 27 أيار/ مايو 1963 القاضي بإحداث (مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر)، وعن هذه المؤسسة صدرت في العام نفسه جريدة الثورة شبه الرسمية، ثم أُفرج عن بعض الصحف والمجلات الخاصة. وتميزت هذه المرحلة بعد تقلص عدد الصحف الخاصة بظهور صحف ومجلات عدة شبه رسمية تصدر عن مؤسسات حكومية[31].

في العام التالي أصدر (المجلس الوطني لقيادة الثورة) دستورًا مؤقتًا اصطبغ بالأيديولوجية البعثية. لم يتضمن (الدستور المؤقت) نصوصًا صريحة عن حرية الرأي والتعبير، مكتفيًا بإشارة إلى (الحرية) في المادة 8 و(الحريات العامة) في المادة 13: ((مادة 8 – تكفل الدولة للمواطنين الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص" مادة 13 – الحريات العامة مكفولة وينظم القانون كيفية ممارستها))[32].

شكل دستور 1964 انتكاسة كبيرة للحقوق والحريات، إذ جعلها موجهة بأيديولوجية البعث ومقيدة بشروط غير واضحة، وذلك في المادة 22: ((يمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم المكفولة بالقانون شريطة

(28) ظافر فيكتور كالوس، صحافة وصحفيون، ص42.

(29) كريم أتاسي، سوريا قوة الفكرة، ص278.

(30) كريم أتاسي، سوريا قوة الفكرة، ص30.

(31) جوزيف إلياس، تطور الصحافة السورية، ص105.

(32) يحيى سليمان قسام، موسوعة سورية البنية والبناة، ص229.

عدم المس بسلامة الوطن والوحدة القومية ومؤسسات الجمهورية وأهداف الثورة الشعبية الاشتراكية[33]. وبتاريخ 7 كانون الثاني (يناير) 1965، أصدرت السلطة البعثية (قانون حماية الثورة)، بالمرسوم التشريعي رقم (6)، والذي يمكن أن يعاقب أصحاب الرأي المعارض بالإعدام، حيث ينص في المادة (4) الفقرة (أ) على ما يأتي: يعاقب مرتكبو الأفعال المنصوص عليها بالفقرات (أ – د) من المادة السابقة بالأشغال الشاقة المؤبدة ويجوز الحكم بالعقوبة الأكثر تشددًا. أما الأفعال المنصوص عليها بالفقرة (أ) من المادة السابقة وهي المادة (3) من هذا القانون والتي يعاقب مرتكبها بالأشغال الشاقة المؤبدة والأكثر تشددًا وهي الإعدام، فهذا نصها: ((الأفعال التي تعتبر مخالفة لتطبيق النظام الاشتراكي في الدولة سواء أوقعت بالفعل أم بالقول، أم بالكتابة، أو بأي وسيلة من وسائل التعبير أو النشر"، وبذلك يلغي هذا القانون حق الإنسان السوري في حرية الرأي والتعبير))[34].

انتهى العمل بدستور 1964 بعد انقلاب 23 شباط (فبراير) 1966، الذي جاء في إطار الخلافات والصراع على السلطة بين البعثيين أنفسهم. وأصبحت القرارات والمراسيم تصدر باسم (القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث) إلى أن اعتُمد دستور مؤقت آخر.

8. دستور 1969 المؤقت (دولة البعث)[35]

في الأول من أيار/ مايو 1969، أصدرت (القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي) دستورًا مؤقتًا جديدًا، نصت مادته السابعة أن ((الحزب القائد في الدولة والمجتمع هو حزب البعث العربي الاشتراكي))، وبات تحقيق أفكار البعث هو الهدف من نظام التعليم والثقافة، فبحسب المادة 17: ((يهدف نظام التعليم والثقافة إلى إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي علمي التفكير مرتبط بتاريخه معتز بتراثه مشبع بروح النضال من أجل تحقيق أهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية وفي خدمة الإنسانية وتقدمها)). وبحسب المادة 35: ((لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية وأن يساهم في الرقابة والنقد في حدود القانون))، غير أن النص على ممارسة حق ((في حدود القانون))، من دون وجود قوانين تفصل ذلك الحق وتنظمه، يجعل منه حبرًا على ورق، فضلًا عن أن البلاد خضعت لحالة الطوارئ منذ تولى البعث السلطة.

لم يكن مصير دستور 1969 أفضل من سابقه، إذ انتهى العمل به عند الجولة الأخيرة من الصراع على السلطة بين الأجنحة المتنافسة داخل (البعث)، واستيلاء حافظ الأسد على السلطة، بانقلاب (الحركة التصحيحية) في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر 1970.

9. دستور 1973 (سورية الأسد)

استهل حافظ الأسد حكمه بتعيين (قيادة قطرية) برئاسته، وتعيين (مجلس الشعب) الذي أجرى تعديلات

(33) يحيى سليمان قسام، موسوعة سورية البنية والبناة، ص229.

(34) اللجنة السورية لحقوق الإنسان: "قانون حماية الثورة"، https://www.shrc.org/?p=7452

(35) مواد دستور 1969 نقلًا عن نسخة إلكترونية للطباعة، متاحة على موقع (مجلس الشعب) السوري، parliament.gov.sy/arabic/eindex.php?node=5518&-cat=414&nid=414&print=1&pm=1

واسعة على دستور 1969 قبل عرضه على الاستفتاء الشعبي، وإقراره في آذار/ مارس 1973. ولم يسبق لأي دستور سوري منْح هذا القدر من السلطة لرئيس الجمهورية. والدساتير البعثية السابقة استندت إلى قيادة جماعية، ومنحت دورًا أكبر للحزب، بينما أعطى الدستور الجديد أولوية للرئيس على حساب الحزب ومجلس الشعب، واحتوى بذور شخصنة السلطة التي تأكدت لاحقًا[36]، مع استمرار تقييد الحريات وتعطيل الحقوق بموجب حالة الطوارئ. وأصبح الأسد حاكمًا بصلاحيات دستورية مطلقة إلى حين وفاته، في 10 حزيران/ يونيو 2000.

تناولت المادة 38 من دستور حافظ الأسد موضوع حرية الرأي والصحافة، وجاء فيها: ((لكل مواطن الحق في أن يعبر عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وبكافة وسائل التعبير الأخرى وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقًا للقانون))[37]، وهنا لا بد من الإشارة مجددًا إلى (قانون حماية الثورة) سابق الذكر، والذي يعني استحالة التعبير بحرية عن أي رأي يعارض النظام.

لم يقتصر تقييد الصحافة وحرية الرأي (وفق القانون) على (قانون حماية الثورة)، فقد أصدر حافظ الأسد (القانون رقم 1 لعام 1990)، الخاص بـ(اتحاد الصحفيين)، والذي يمكن عده جهاز دعاية أيديولوجية بيد حزب البعث الحاكم[38]. فالمادة الثالثة تعرف الاتحاد بأنه: ((تنظيم نقابي مهني مؤمن بأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية، ملتزم بالعمل على تحقيقها وفق مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجهاته))، وهو ما تؤكده المادة 4 التي تحدد مهامه. وفي المادة 5 المتعلقة بصلاحياته، تظهر هيمنة القيادة البعثية عليه صراحةً، في الفقرة 5 من هذه المادة، حيث جعلت من صلاحية الاتحاد في ((عقد الاجتماعات وإقامة المؤتمرات والندوات والمهرجانات والمحاضرات والمشاركة فيها داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها)) مقترنة ((بالتنسيق مع المكتب المختص في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي)).

يُلاحَظ أن هذا القانون صُمم بطريقة تمنع معارضي النظام من ممارسة العمل الصحفي، بوصف المادة 18 تشترط في من يزاول العمل الصحفي أن يكون اسمه مسجلًا في الاتحاد، ومن بين شروط العضوية المنصوص عنها في المادة 6 أن يكون طالب الانتساب للاتحاد غير مسرح من وظائف الدولة أو إحدى جهات القطاع العام ((لسبب ماس بأمن الدولة)). ومعلوم أن أعدادًا كبيرة من معتقلي الرأي في سورية كانت تحاكم أمام (محكمة أمن الدولة)، وتفصل من وظائفها نتيجة ((جرائم تمس أمن الدولة)).

وعلى الرغم من أن مجلس الاتحاد يعد السلطة العليا المنتخبة بين مؤتمرين، ويناط به ((إقرار وتعديل الأنظمة المركزية للاتحاد بما فيها النظام المحاسبي والمالي ونظام التمرين ونظام التأهيل المهني والأنظمة المتعلقة بصناديق الاتحاد ونشاطاته))، إلا أن هذه الأنظمة تصدر بقرار من وزير الإعلام. وللسلطة التنفيذية أيضًا حل الاتحاد، وفق نص المادة 48: ((يجوز بقرار من مجلس الوزراء حل المؤتمر العام أو مجلس الاتحاد أو مكتبه في حال انحراف أي منها عن مهامها وأهدافها ويكون القرار غير قابل لأي طريق من طرق المراجعة أو الطعن)). وهنا، يتناقض هذا القانون مع المادة 28 الفقرة 4، من دستور حافظ الأسد نفسه، والتي نصت على أن ((حق التقاضي

(36) كريم أتاسي، سوريا قوة الفكرة، ص325.

(37) يحيى سليمان قسام، موسوعة سورية البنية والبناة، ص241.

(38) قانون اتحاد الصحفيين على الرابط: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=16479&ref=tree

وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون)).

10. دستور بشار الأسد 2012

في يوم إعلان وفاة حافظ الأسد اجتمع (مجلس الشعب))، وخلال دقائق عدل المادة 83 من الدستور لخفض سن المرشح لرئاسة الجمهورية من أربعين إلى أربعة وثلاثين عامًا، كي يتيح لبشار حافظ الأسد وراثة منصب أبيه. وعلى الرغم من مزاعم الانفتاح والإصلاح التي أشيعت، وإطلاق بعض الصحف والإذاعات الخاصة، إلا أن الأسد الابن سن مزيدًا من القوانين المقيدة للصحافة والنشر، مثل (المرسوم التشريعي 50 للعام 2001 الخاص بحرية المطبوعات والمكتبات)[39]، والذي فاقت بعض العقوبات التي فرضها ما تضمنه قانون العقوبات السوري عن جرائم مماثلة، فضلًا عن قوانين جديدة تتعلق بالإنترنت والنشر الألكتروني.

شكل اندلاع الثورة السورية في أواسط آذار/ مارس 2011 تهديدًا جديًا لنظام الأسد، فواجه المنتفضين بالعنف والقوة المفرطة منذ البداية. وبالتوازي مع (الحل الأمني) الذي اتبعه، حاول النظام اتخاذ إجراءات تخفف من حدة الاحتجاجات المتصاعدة، من ضمنها وضع دستور جديد للبلاد صدر في شباط/ فبراير 2012، إلا أنه لم يكن سوى نسخة معدلة من دستور حافظ الأسد. فدستور 2012، وإن ألغى المادة الثامنة الخاصة بقيادة (حزب البعث) للدولة والمجتمع، لكنه بقي محافظًا على عيوب سابقه، من حيث الصلاحيات المطلقة للرئيس، وإحكام قبضته على السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. وجاءت نصوص حرية الرأي والصحافة، في دستور 2012، على النحو الآتي: ((المادة الثانية والأربعون: 1) حرية الاعتقاد مصونة وفقًا للقانون 2) لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول أو الكتابة أو بوسائل التعبير كافة. المادة الثالثة والأربعون: تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام واستقلاليتها وفقًا للقانون))[40].

وبقيت مواد حرية الرأي، شأن مثيلاتها في الدستور السابق، حبرًا على ورق. ففي عام 2011، كان قانون الصحافة قد عزز بالفعل سيطرة الحكومة على الإعلام، مع وجود نصوص تشريعية أخرى تهدد حرية الصحافة تهديدًا خطرًا، ولعل أبرزها (قانون حماية الثورة) الصادر عام 1965، وقانون (مكافحة الإرهاب) الصادر في 2012. ((وفي ظل مشهد تطغى عليه الاعتقالات والاختطافات والتعذيب والاغتيالات، غالبًا ما يُجبر الصحفيون السوريون على العيش في المنفى لتجنب سوء المعاملة أو هربًا من الموت بكل بساطة))[41].

رابعًا: سمات أساس لأوضاع الإعلام في التاريخ السوري المعاصر

من خلال تحليل العرض التاريخي والدستوري السابق، يمكن استخلاص بعض سمات الإعلام في سورية، في ضوء المواد الدستورية والتشريعات القانونية ذات الصلة، والمرتبطة بالتحولات السياسية التي شكلت التاريخ السوري المعاصر:

(39) المرسوم التشريعي رقم 50 للعام 2001، موقع مجلس الشعب https://2u.pw/n1bYs

(40) دستور 2012، موقع "مجلس الشعب" http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=423

(41) مراسلون بلا حدود، https://2u.pw/ps4oT

1. تبني عقلية الرقابة الموروثة من مرحلة الانتداب

قبل الاستقلال عانت الصحافة الوطنية السورية، شأن نظيراتها في البلدان الناطقة بالعربية، مطاردةَ السلطات الاستعمارية، وقد تمثل ذلك ((في صدور العديد من التشريعات والقوانين المقيدة لحرية الصحافة فضلًا عن الأساليب الأخرى مثل المصادرة واعتقال المحررين))[42]. وكانت القرارات الصادرة في عهد الانتداب الفرنسي بشأن الصحافة جميعها ((تتناول تعطيل الصحف لأنها تهاجم السلطة السلطات الفرنسية أو رئيس الدولة أو أعضاء الحكومات أو أعضاء المجلس التمثيلي، ولم يصدر أي قرار خلال عشرين سنة ينظم الصحافة أو يضمن حقوق محترفيها في التقاعد أو التعويض، كما لم تخصص أية مساعدات مالية للنهوض بالمستوى الصحفي))[43].

ومثل بلدان عدة في المنطقة، ورثت سورية من الحقبة الاستعمارية ((طبيعة الموقف من موضوعة حرية الرأي والتعبير. فالقوانين السابقة كانت تنحصر في إجراءات محددة تتعلق بحق امتلاك الوسيلة الإعلامية والتصرف بمضمونها. أما الدساتير فإنها وضعت الإطار الفكري والقانوني الذي يحدد مسار الحرية الفردية في إطار الحريات العامة))[44]، وهنا برزت مشكلة جديدة بعد الاستقلال تتعلق بالديمقراطية، وعلاقة الصحافة بالسلطة، ((إذ لا شك أن دور ومسؤوليات الصحافة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال ارتبط إلى حد بعيد بطبيعة وأهداف السلطة السياسية))[45].

2. العسكر أعداء الصحافة وحرية الرأي

كانت الانقلابات العسكرية التي وقعت في سورية ((صاعقة على الصحافة أمحتها وجعلتها تتأخر كثيرًا عن ركب الصحافة في الشرق الأوسط، فلم تتح الفرصة لها أن تنهض وتواكب التقدم الصحفي الذي انفجر في بيروت والقاهرة))[46]. ذلك أن قرارات تعطيل الصحف وقمع حرية الرأي، كانت تأتي في مقدمة إجراءات العسكر التي يتخذونها عند نجاحهم في الاستيلاء على السلطة. وانقلاب إثر الآخر، تردت أحوال الصحافة السورية، فتكاثرت التشريعات القامعة لحرية الرأي والتعبير، لا سيما خلال حكم البعث عمومًا، ونظام الأسد على وجه الخصوص[47].

الآثار السلبية لانخراط العسكر في الشؤون السياسية واستيلائهم على السلطة، تؤكد الرأي القائل، إن السياسة هي ((أسوأ (سوسة) أو مرض يمكن أن يصيب الجيش))، وفي سورية، ((كان أول من أدخل هذا المرض

(42) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة 78 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 1984)، ص89.

(43) ظافر فيكتور كالوس، صحافة وصحفيون، ص27.

(44) صباح ياسين، حرية في انهيار، ص53.

(45) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، ص91.

(46) ظافر فيكتور كالوس، صحافة وصحفيون، ص38.

(47) يبدو أن انتهاك حرية الرأي والإعلام هو موقف عسكري أصيل، فمن حيث المبدأ لم يختلف حال الحريات الصحفية في مناطق سيطرة عسكر المعارضة، عما هو الحال تحت سلطة الأسد (اعتقال إعلاميين، مصادرة مطبوعات أو حظرها، إعلام موجه.. إلخ)، مع فارق في الدرجة، ونوعية المضمون الموجه.

إلى الجيش أكرم الحوراني، ثم تبعته بقية الأحزاب))[48]. والحوراني نفسه كان من السباقين في السعي إلى ضبط الإعلام وتوجيهه، حين كان من أبرز قادة (حزب البعث العربي الاشتراكي)، في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي. فقد نص (الميثاق القومي) الذي اقترحه وحزبه سنة 1956، على ((خلق جو داخلي وطني عن طريق لجنة حزبية تهتم اهتمامًا جديًا بوضع تشريع ونهج لشؤون الدعاية والإذاعة والسينما والصحافة فيكون توجيهها نحو إعداد الشعب ومشاركته في تنفيذ أغراض هذا الميثاق))[49].

3. استتباع الإعلام لخدمة السلطة السياسية

هشاشة المواد الدستورية المتعلقة بحرية الرأي والصحافة أو غيابها، أتاح للسلطات المتعاقبة استتباع وسائل الإعلام بصور مختلفة ودرجات متفاوتة، لكي تستخدمها في دعم نفوذها السياسي والأيديولوجي، ليس عبر منع الآراء المعارضة وقمعها فقط، وإنما ((من خلال الترويج المتواصل لأفكارها ومواقفها والتأييد المطلق لقراراتها وأساليبها في الحكم))، وتجلت تبعية الإعلام للسلطة السياسية وتقييد حرية الرأي من نواحٍ عدة: ((ملكية الصحف، وسلطة إصدار التشريعات والقوانين الإعلامية التي تخضع لها هذه الصحف ورسم السياسات الإعلامية والسيطرة على مصادر الأنباء من خلال ملكية وكالات الأنباء المحلية، والإشراف على إدارتها وأخيرًا السيطرة على مضامين المواد الإعلامية))[50]. ويأتي مفهوم (الأمن الوطني) ليُستخدم ((ذريعة من أجل تعزيز الرقابة المسبقة أو اللاحقة على حرية الرأي والتعبير وحق الاتصال وتداول المعلومات))[51]. ولأنه مفهوم غير محدد، كان من السهل على السلطات قمع الآراء المعارضة ومعاقبة أصحابها، من خلال تأويل أي رأي أو موقف، وعده مساسًا بما يسمى (الأمن الوطني) أو (أمن الدولة).

4. توجيه الرأي والإعلام للسيطرة على العقول

من المواد الدستورية الخطرة التي مثلت انتهاكًا صريحًا شديد الخطر لحرية الرأي والإعلام في سورية تلك التي نصت على توجيه الخطاب الإعلامي في وجهة أيديولوجية محددة، ومن ثم حصر (حرية الرأي) بما يخدم هذه الأيديولوجية، وهو ما يسمح بتجريم الآراء التي لا تتوافق معها (وفق القانون).

هذا السعي للسيطرة على العقول وبرمجتها بما تريده السلطة من الأسس التي تقوم عليها أنظمة الاستبداد الشمولية، وهو ما سعت دساتير السلطة البعثية بقوة لوضع الأساس الدستوري والقانوني له. فإن كيفية استجابة الإنسان وتعامله مع الواقع تسير وفق إدراكه إياه، من خلال مجموعة من المنظومات الأخلاقية والرمزية والأيديولوجية، تشكل (الخريطة الإدراكية) التي تحدد ما يمكن أن يراه في هذا الواقع، فتستبعد وتهمش بعض التفاصيل، فلا يراها، وتركز على بعضها الآخر فيراها مهمة ومركزية[52]. والإعلام الموجه ((يسعى إلى تعديل

(48) عبد الله فكري الخاني، سورية بين الديمقراطية والحكم الفردي، ط1 (دمشق: دار النفائس، 2004)، ص89.

(49) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، (د.م: مكتبة مدبولي (نسخة إلكترونية)، د.ت)، ص2044.

(50) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، ص99.

(51) صباح ياسين، حرية في انهيار، ص80.

(52) أحمد فهمي، هندسة الجمهور كيف تغير وسائل الإعلام الأفكار والتصرفات، ط1 (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 1436 هـ)، ص75.

النظام الإدراكي بصورة مستمرة من خلال ترسيخ بعض المزاعم وتحويلها إلى مسلمات، ومن خلال حذف وإضافة بعض المكونات والأفكار، لإعطاء صورة مزيفة عن الواقع))[53]. فالإعلام في الدول الشمولية ((يسعى إلى إعادة تشكيل الأنظمة المعرفية لأفراد الشعب بما تتضمنه من ثقافات وخبرات وقيم وعادات وتقاليد، بغية الوصول إلى مجتمع متجانس في تصوراته، يتكون من نماذج نمطية متشابهة تعطي الاستجابات نفسها تجاه متطلبات النظام))[54]. ولعل هذا يذكر بحديث بشار الأسد عن (المجتمع المتجانس) في خطاب ألقاه أمام مؤتمر وزارة الخارجية والمغتربين، في آب (أغسطس) 2017.

خامسًا: توصيات ختامية

إن دور الدستور لا يقتصر على رسم المبادئ والقواعد التي يقوم عليها نظام الحكم، وطرق تشكيل السلطات العامة، وتحديد صلاحياتها ومسؤولياتها، وإنما يناط به بيان حقوق المواطنات والمواطنين وحرياتهم، وصونها. وهو أسمى القوانين، الأصل احترام قواعده، والالتزام بها من قبل الحاكمين والمحكومين على السواء، وهنا يكمن الفارق بين التسلط والفوضى، و(دولة القانون). والقول بأن الحرية وسواها من حقوق الإنسان الأساسية (من البديهيات)، والاكتفاء بعبارات عامة تنص على (احترام) هذه الحقوق أو أن الدولة (تكفلها) ليس كافيًا، إذ لا بد من قواعد دستورية واضحة صريحة، وقوانين تستند إلى الدستور، تبين كيفية تمتع المواطنات والمواطنين بالحقوق والحريات في الممارسة العملية وتنظمها، ومن ضمنها حرية الرأي والتعبير.

تُظهر التجربة التاريخية والدستورية في سورية، كيف أن الدساتير والقوانين لا تشكل بالضرورة ضمانة لحقوق المواطنات والمواطنين وحرياتهم، بل يمكن أن تتحول إلى وسيلة لشرعنة القمع وقوننته، ما لم تلتزم صراحةً، ومن دون أي تحفظات بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن ثم، ينبغي التأكيد على هذا الالتزام، والتمسك به في أي عملية دستورية مستقبلية في سورية.

وإذا كان تجاوز السلطة التنفيذية الدستورَ والقوانين طعنًا بمبدأ سيادة القانون، فإن تضمين الدستور والقوانين موادًا تنتهك في الأصل الحقوق وتقمع الحريات، كما هو حال دساتير (دولة البعث) و(سورية الأسد) وقوانينها، يشكل الخطوة الأولى على طريق الاستبداد، وهو ما يجب على السوريات والسوريين الحذر منه، ورفض أي تقييد لحرية الرأي والتعبير يستند إلى ذرائع أيديولوجية من أي نوع.

ولتجنيب حرية الإعلام واستقلاليته مساوئ دساتير وقوانين المراحل السابقة، لا بد من توخي الدقة عند النص على الأمور التي قد تستوجب المساءلة القانونية جراء ممارسة حق التعبير عن الرأي، سواء للأفراد أو وسائل الإعلام، وجعلها من اختصاص القضاء لا للسلطة التنفيذية، وذلك استنادًا إلى نصوص قانونية واضحة، الأصل فيها الإباحة، ويأتي تفصيل المنع فيها على سبيل التحديد والحصر، بما لا يدع مجالًا للتأويل وتبرير قمع حرية الرأي والتعبير (وفق القانون).

(53) أحمد فهمي، هندسة الجمهور، ص84.

(54) أحمد فهمي، هندسة الجمهور، ص112.

المصادر والمراجع

1. أتاسي. كريم، سوريا قوة الفكرة المشروع الوطني والهندسات الدستورية للأنظمة السياسية، معين رومية (مترجمًا)، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022).
2. الحكيم. يوسف، سورية والعهد الفيصلي، ط3، (بيروت: دار النهار للنشر، 1986).
3. الحوراني. أكرم، مذكرات أكرم الحوراني، (د.م: مدبولي، د.ت).
4. الخاني، عبد الله فكري، سورية بين الديمقراطية والحكم الفردي، ط1، (دمشق: دار النفائس، 2004).
5. الغادري. نهاد، 30 يومًا في سجن المزة، (حلب: مطبعة المعارف، د. ت).
6. إلياس. جوزيف، تطور الصحافة السورية في مائة عام (1865 – 1965)، ط1، (بيروت، دار النضال، 1983).
7. عبد الرحمن. عواطف، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة 78، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984).
8. فهمي. أحمد، هندسة الجمهور كيف تغير وسائل الإعلام الأفكار والتصرفات، ط1، (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 1436 هـ).
9. قاسمية. خيرية، الحكومة العربية في دمشق 1918 – 1920، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982).
10. قسام. يحيى سليمان، موسوعة سورية البنية والبناة، ط1، (دمشق: دار المجد، 2007).
11. كالوس. فيكتور ظافر، صحافة وصحفيون في حلب، ط1، (بيروت/حلب: دار الشرق العربي، 2002).
12. مروة. أديب، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1960).
13. ياسين. صباح، حرية في انهيار، ط1، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010).

المحور الثالث: الإعلام السوري الجديد 2011-2021

تطور ظاهرة الناشط الإعلامي في الثورة السورية
بحث تطبيقي

أحمد شعبان[1]

أولًا: مقدمة

تصاحب الثورات والتحولات الاجتماعية الكبرى عادة ظواهر اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة، قد تستمر هذه الظواهر أزمنة قصيرة أو تدوم ما دامت تلك الثورات والتحولات، وقد تستمر طويلًا حتى إذا ما انتهت الثورات وأكمل التحول دورته، تصبح حينئذ تلك الظواهر جزءًا أصيلًا من تكوين المجتمع وثقافته. يلعب المكان والبيئة الاجتماعية أدوارًا في نشأتها وتطوراتها وربما نهاياتها. قد تنشأ الظواهر في مجتمع محلي، وقد تُعمم وتنتقل إلى مجتمعات وبيئات أخرى.

خلال ثورات الربيع العربي بموجاته الثلاث، نَشَأت ظواهر اجتماعية وسياسية وإعلامية عدة داخل تلك الثورات ومجتمعاتها، واستوردتها ثورات أخرى ووطّنتها. الربيع العربي بحد ذاته ظاهرة اجتماعية وسياسية كبيرة انفجرت ضد السلطويات العربية التي أغرقت البلاد باستبداد وفساد وفقر وانعدام تنمية. بين تلك الظواهر الناشئة ما هو عام ومشترك من مثل بروز الإسلام السياسي، وانقسام اليسار حول الثورات العربية، ونشوء التنسيقيات: (تنسيقية الدقهلية) في مصر، و(تنسيقية الثورة السودانية) في السودان، و(تنسيقية الإسكندرية للحراك المدني) في العراق، وسواها. امتدت بعض الظواهر إلى الشعارات والهُتافات، فقد اشتركت الثورات أغلبها بإطلاق الشعار الشهير (الشعب يريد إسقاط النظام). من تلك الظواهر التي نشأت في إبّان الثورة السورية ظاهرة (الناشط الإعلامي) بوصفها جزءًا من ظاهرة أعم هي (ظاهرة الناشط)، ثم حُددت، وارتبطت بالمجال الإعلامي. الظاهرة التي ولِدت منذ الأسابيع الأولى للثورة السورية، نمت وتطورت بمسارات وسياقات عدة، وما تزال ظاهرة الناشط الإعلامي موجودة على الرغم من مرور أكثر من أحد عشر عامًا، وإن بصورة مختلفة جُزئيًا، وبشكل أكثر تطورًا، وبانتشار أقل توسعًا، وبأدوات مختلفة، لكن أساسها ومضمونها بقي كما هو.

ثانيًا: إشكالية البحث وأهميته

يحاول هذ البحث درس تطور ظاهرة الناشط الإعلامي في سورية عبر مبحثين؛ الأول نظري، ندرس فيه التطور السياقي للمعنى والأهمية والوظيفة. ونضع تباينات وفوارق بين الناشط الإعلامي في سورية والمواطن

(1) صحافي وكاتب سوري.

الصحافي في بقية البلدان. نبحث أيضًا في النشوء والتطور والوظيفة المتسعة للظاهرة في سورية، والمحدودة في تونس ومصر، ضمن الموجة الأولى للربيع العربي في هذه البلدان الثلاثة. يضع البحث أشكالًا عدة لعمل الناشط الإعلامي، ويبحث في ارتباط الظاهرة بالتبدلات والتغيرات السياسية والعسكرية الحاصلة، ويبحث أيضًا في أسباب تراجعها وبقائها مستمرة.

بينما يدرس المبحث العملي، تطور الظاهرة من خلال دراسة حالتين لناشطين إعلاميين؛ الأول (هادي العبد الله) الذي بدأ ناشطًا إعلاميًا ثم تحول إلى إعلامي محترف ومؤثر في إعلام الثورة، مُتحولًا في نظر كثيرين إلى أحد رموز الثورة السورية؛ الحالة الثانية (حسام الحمود) الذي بدأ ناشطًا إعلاميًا ثم تحول إلى إعلامي متخصص في الصحافة الاستقصائية، ينشر في عدد كبير من وسائل الإعلام الغربية، ورُكز عمله لاحقًا في الكتابة باستمرار في الصحافة الفرنسية المكتوبة.

ثالثًا: أسئلة البحث

1. البحث في ظاهرة الناشط الإعلامي في سورية، ولادة الظاهرة معناها وأدواتها.
2. كيف بدأت ظاهرة الناشط في سورية؟
3. لماذا ظهرت الحاجة إلى وجود الناشط الإعلامي بوصفه حاملًا للإعلام الجديد في سورية؟
4. ما الأدوات التي ساعدت في تطور الناشط الإعلامي؟
5. أين أصبحت الظاهرة اليوم؟

رابعًا: أهداف البحث

1. تسعى الدراسة لتحديد هوية الناشط وتفرعاتها.
2. تمييز التداخلات والالتباسات بين الناشط الإعلامي في سورية و(المواطن الصحافي) في البلدان الديمقراطية أو البلدان المُستقرة، وتثبيت الاسم كهوية محددة للفاعل الإعلامي الثوري.
3. رسم مسار تطور الظاهرة.
4. مقارنة ظاهرة الناشط الإعلامي في المرحلة الحالية، مع المرحلة التي نشأت فيها في بداية الثورة.
5. دراسة تطبيقية لحالتي هادي العبد الله وحسام الحمود نموذجًا عن تطور ظاهرة الناشط الإعلامي.

خامسًا: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي المقارن ومنهج دراسة الحالة، وإجراء المقابلات مع ناشطين إعلاميين وخبراء في الشأن الإعلامي.

سادسًا: قبل الثورة وبداية الربيع العربي

1. الناشط قبل الثورة السورية

تصدّر مصطلح الناشط/ الناشطة وسائل الإعلام والدراسات البحثية والتطبيقية الاجتماعية خلال العقدين الأخيرين بصورة كبيرة حتى غدا ظاهرة عالمية في المجال السياسي ومجالات حقوق الإنسان، والسلام، والبيئة والمناخ والصحة. بدأ المصطلح عادة بصفته إضافة مقدّمة على صفات السياسي والحقوقي وسواهما، لتمييز الاختلاف والتباين داخل هذه التوصيفات، وبمعنى أكثر دقة إن ذكر كلمة (سياسي) لا يكفي لتعريف شخص للحديث عن قضية سياسية ناقدة أو مُعارِضة للسلطة، فلاستخدام كلمة (سياسي) وحدها دلالة عامة، يمكن لهذا السياسي أن يكون مع السلطة أو في الحزب أو الائتلاف الحاكم، بينما (الناشط السياسي) يحدد أنّ هذا السياسي له نشاط، قد يكون ناقدًا، مطلبيًا، مناهضًا، تغييريًا، راديكاليًا. بهذا الشكل تمايز المصطلحان.

إننا نقرأ ونسمع عن (الناشط/ة السياسي/ة)، (الناشط/ة الحقوقي/ة)، (الناشط/ة البيئي/ة)، وتختلف طبيعة عمل هؤلاء الناشطين، وقضاياهم، وأهميتهم، ودرجة الخطر المُحدق بهم بين بيئات وأخرى، وبين دول وأخرى بحسب طبيعة النظام السياسي في تلك الدول، وهي موجودة في كل مكان؛ في الدول الديمقراطية والمحكومة بسلطويات قمعية، وفي الدول المتقدمة، وفي الدول النامية. أصبح لبعض أولئك الناشطين منزلة وتأثير عالمي عابر للدول، ومن بين تلك الأسماء الناشطة الحقوقية الباكستانية ملالا يوسف، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام في عام 2014، تقديرًا لتعرض حياتها للخطر من أجل حصول الأطفال على فرص تعليم أفضل في باكستان، والمحامي والناشط الحقوقي الأميركي مالكوم إكس المدافع عن حقوق السود في أميركا، والناشط الكندي في مجال بحوث السرطان وأعمال الخير وبطل ألعاب القوى الذي أصيب بمرض السرطان وهو في سن الـ18 تيري فوكس، وغيرهم كثيرون[2].

لدى البحث عن معنى الكلمة، نجد أنّ معاجم اللغة العربية أغلبها لا تُعرّف كلمة (نشاط) إلا في إطار مفردات الممارسة والحماس والعمل. أما (الناشط) فهو الشخص الذي يتسم بالنشاط والحركة. عند البحث عن معناها في اللغات اللاتينية نجد أنّ ترجمة كلمة Activism هي الفاعلية والنشاط والحماس.[3]

مع بداية الألفية الثالثة وظهور ربيع دمشق ولجان إحياء المجتمع المدني في سورية، ظهر استخدام مصطلح (ناشط) بصورة محدودة جدًا في بيانات المنظمات الحقوقية السورية، من مثل جمعية حقوق الإنسان في سورية

(2) أمينة خيري، ماذا تعني مهنة "الناشط" في العالم العربي؟، إندبندت عربية، (22 أيار/ مايو 2022).

(3) أمينة خيري، ماذا تعني مهنة "الناشط" في العالم العربي؟.

التي كانت تستخدم معاني وصفات ومصطلحات قانونية مثل (معتقل رأي) و(معارض)، لكنها في بعض الحالات القليلة استخدمت مصطلح (ناشط) في بعض بياناتها، وعلى سبيل المثال استخدمت الجمعية في أحد بياناتها (اعتقال ناشطي المجتمع المدني) للحديث عن مُضي خمسة أشهر على اعتقال المحامي حبيب عيسى، والمهندس فواز تللو[4]. ونجد هذا الاستخدام النادر والمُحدد لدى منظمة قانونية أخرى هي المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، كان استخدامه الرئيس لصفات ومصطلحات إعلامية (صحفي)، (كاتب)، (مدوّن) عند الحديث حول الفاعلين الإعلاميين الذين يعتقلون أو يحاكمون، لكنه استخدم أيضًا مصطلح (ناشط) في بعض الحالات، منها على سبيل المثال ما ورد في بيان المركز (اعتقال الكاتب والناشط السياسي أحمد مصطفى)، يرد مصطلح (الناشط) ضمن عنوان البيان والمحتوى[5].

بينما كانت وسائل الإعلام الخارجية –بطبيعة الحال- التي غطت قضايا اعتقالات ومحاكمات السياسيين والحقوقيين السوريين، في مرحلة ما قبل الثورة السورية، تستخدم مصطلح (ناشط) استخدامًا كبيرًا في تغطيتها لسورية وبقية الدول العربية. منها ما أورده تقرير خبري قصير منشور في موقع (شبكة الجزيرة الإعلامية) القطرية بتاريخ 04 تشرين الأول/ أكتوبر 2004، مصدره وكالات، تحدث التقرير عن بيان جمعية حقوق إنسان -لم يسمها- يطالب ((بالإفراج عن ستة ناشطين)) سياسيين معتقلين في سورية[6]. في إطار المقارنة في وسيلة إعلامية مختلفة ذات خط تحرير مختلف عن الوسيلة الإعلامية السابقة، نجد أنّ (جريدة الرياض) السعودية قد نشرت خبر قصيرًا في العدد 14203 الصادر في 14 أيار/ مايو 2007 حول إصدار محكمة الجنايات الثانية بدمشق أحكامًا بالسجن تراوح بين ثلاث وخمس سنوات ((بحق أربعة نشطاء سياسيين سوريين بينهم الكاتب والناشط ميشيل كيلو))[7].

يمكن تفسير الاستخدام المحدود لدى المنظمات الحقوقية للحديث عن الفاعل السياسي أو الحقوقي بكونها منظمات قانونية تُلزم نفسها باستخدام مصطلحات قانونية دقيقة ومحددة، إلا أنّ المفهوم الجديد (الناشط) بدأ يدخل ويُستخدم في لغة البيانات والتقارير للمنظمات الحقوقية، بينما وسائل الإعلام هي أكثر تخففًا وأقل التزامًا في استخدام المصطلحات والصفات القانونية الرسمية، بكونها تعمل بصورة مستمرة ودائمة في قضايا عدة ومجالات كثيرة وفي دول مختلفة، لذلك تستخدم بشكل أكبر مصطلحاتها الإعلامية للتسميات والصفات ومنها (الناشط) في تعاملها مع قضايا العمل السياسي المعارض في تغطيتها العربية.

2. ظاهرة المواطن الصحافي

قاد التطور في مجال تكنولوجيا الاتصال في العقدين الأخيرين ثورة في مجال عمل وسائل الإعلام التقليدية، وفتح الباب واسعًا أمام الجميع، ليكونوا مرسلي خبر، ومكّن كثيرين من صناعة وسائل إعلامية شخصية تتشابه في عملها وعمل وسائل الإعلام المهنية، ورقية كانت أم إلكترونية على حد سواء (مطويات ورقية، مدونات،

(4) د.م، "بيان تضامن مع معتقلي خريف دمشق وسائر معتقلي الرأي والضمير في سورية"، جمعية حقوق الإنسان في سورية/ الموقع الرسمي، (12 شباط/ فبراير 2002).

(5) د.م، "اعتقال الكاتب والناشط السياسي أحمد مصطفى (بير روسته م)"، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير/ الموقع الرسمي، (05 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

(6) د.م، "مطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين بسوريا"، شبكة الجزيرة الإعلامية/ الموقع الرسمي، (04 تشرين الأول/ أكتوبر 2004). www.aljazeera.net/news/arabic/2004/10/4/مطالبة-بالافراج-عن-المعتقلين

(7) د.م، "سورية: إدانة ميشيل كيلو بإثارة النعرات الطائفية"، جريدة الرياض، ع14203، (14 أيار/ مايو 2007). https://www.alriyadh.com/249506

مواقع، ... إلخ).

يندرج مصطلح (المواطن الصحافي) ضمن إطار ظاهرة (صحافة المواطن)، ويطلق عادة على مواطنين في بلدان مستقرة سياسيًا، تتمتع بقدر كاف من الحريات الفردية والعامة. تُعرِّف الدراسات الغربية هذه الظاهرة الإعلامية بمسميات ومصطلحات عدة؛ (الإعلام البديل) و(الصحافة الشعبية) و(صحافة الشارع) و(الصحافة التشاركية) و(الإعلام الديمقراطي) ومصطلحات أخرى. تلك المصطلحات كلها تسميات للظاهرة ذاتها التي كانت قد بُحِثت وطُوِّرت من طرف باحثين ومنظرين لها أمثال كليمينسيا رودريغيز صاحبة مصطلح (إعلام المواطن)، وبومان ويليس صاحبي مصطلح (الصحافة التشاركية)، ودان جيلمور صاحب مصطلح (الصحافة الشعبية)، وهاكيت وكارول صاحبي مصطلح (الإعلام الديمقراطي[8]).

تتفق أغلب تلك الدراسات المتعلقة بالمواطن الصحافي على أنه مواطن يوجد في مكان ما، بصورة عفوية غير مخطط لها مسبقًا، وصودف خلال وجوده نشوء حدث مهم بصورة مفاجئة، فيلتقط هذا المواطن صورة أو مقطعًا مصورًا له بوساطة الهاتف المحمول أو كاميرا، ويُغطي هذا الحدث بالطريقة الإعلامية -وإن بشكل غير مهني- كما يفعل الصحافي لو كان موجودًا في أثناء هذا الحدث، لكن لتعذر وجوده، ينوب هذا المواطن عنه موقتًا. غالبًا ما يكون هذا العمل لمرة واحدة. ويُصنع هذا الخبر بوساطة الصورة التي تعطي الخبرَ قيمة والحدثَ صدقية. ولا يشكل تسيّس المواطن وخلفياته أو انتماؤه السياسي أي دور في هذا العمل، قد يكون مُسيّسًا، وقد لا يكون.

استُخدم مصطلح صحافة المواطن بصورة رئيسة، وأخذ قيمة كبيرة في الحديث عن روايات شهود أبلغوا عن أحداث مثل تسونامي في عام 2004، وتفجيرات لندن، وإعصار كاترينا في عام 2005، وهجمات مومباي عام (2008)[9].

هذه الظاهرة موجودة، لكنها محدودة، وشروطها ترتبط بارتباط الحدث غير الطبيعي في زمان ومكان غير معلومين، لكن بكون تلك البلاد التي نشأت فيها هذه الظاهرة بلدانًا ديمقراطية مستقرة، تتمتع فيها وسائل الإعلام بحريات وإمكانات ومهارات إعلامية كبيرة، فإنّ وسائل الإعلام تقوم بدورها، وفي حال تعذر ذلك فهنا يأتي دور المواطن الصحافي ليقوم بالعمل الإعلامي بالإنابة.

3. ثورات الربيع العربي: سلطويات مستبدة وإعلام موجود

كما تتشابه ثورات الربيع العربي في كثير من المشتركات، فإنها في الوقت ذاته يختلف بعضها عن بعض وفقًا لطبيعة الأنظمة الحاكمة، وطبيعة الجيوش وأجهزة الاستخبارات ودورها في كل بلد، والدور الخارجي، ومدى حضور المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، ومستوى الحريات الفردية والعامة. بالنسبة إلى الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي، نجحت المرحلة الأولى في (إسقاط رئيسين) بعد إجبارهما على تسليم السلطة بسرعة غير متوقعة من الثوار أنفسهم في تونس خلال 27 يومًا (17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 – 14 كانون الثاني/ يناير

(8) زكريا الرميدي، "صحافة المواطن: تجريد المفهوم"، المجلة العربية، (13.04.2013) http://www.arabicmagazine.com/arabic/ArticleDetails.aspx?id=2631.

(9) S. Allan, Citizen Witnessing: Revisioning Journalism in Times of Crisis, (John Wiley & Sons, 2013), Reference ALGHAZZI, Omar, "Citizen journalism" in the Syrian uprising: Problematizing Western narratives in a local context", Communication Theory, 24 (4). pp. 43520 .454- October 2014.

2011)، وفي مصر خلال 18 يومًا (25 كانون الثاني/ يناير 11- شباط/ فبراير 2011). أما في ليبيا فقد احتاج الأمر إلى حوالى ثمانية أشهر (15 شباط/ فبراير - 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2011) في عقب تدخل عسكري لحلف شمال الأطلسي، انتهى بأسر الثوار الرئيسَ القذافي وقتله. وفي اليمن خلال عشرة أشهر (27 كانون الثاني/ يناير – 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011) انتهى الأمر بتسليم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح صلاحياته إلى نائبه عبد ربه منصور هادي.

بينما لم تمر سورية بمرحلة تنازل (الرئيس) عن السلطة أو قتله، بل كانت هذه النقطة، وما زالت، مرفوضة من (الرئيس)، وفشل الرهان على حدوث انقلاب أو حتى ضغط من الجيش على رأس النظام لإجباره على التنحي أو منعه من استخدام القوة العسكرية المُفرطة لإخماد الثورة. ولم يكن للدول الغربية المتمثلة في الناتو أي قرار سياسي جدي لتدخل عسكري على شاكلة تدخلها في ليبيا.

توافرت في بلدان الموجة الأولى في تونس ومصر وسائل إعلام محلية وطنية مستقلة ومعارِضة، ولاحقًا حكومية، تبنت الثورة، وتفاعلت مع مطالبها، ونشرت يومياتها ومجرياتها[10]. وانتشرت في البلدين كليهما (الصحافة الشعبية) خلال الثورة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي استخدامًا كبيرًا لدرجة انتشار تعبيرات دلالية لقوة حضور وسائل التواصل الاجتماعي، وتأثيرها، ودورها، من قبيل (ثورة الفيس بوك)[11]. إضافة إلى وجود وسائل إعلام عربية وأجنبية غطت أحداث الثورتين. فضلًا على أنّ وجود ميادين وساحات رئيسة من مثل ميدان التحرير في القاهرة ليكون نقطة للتظاهر والتجمع الرئيس في القاهرة، تحول إلى أحد رموز الثورة، سهّل العمل على وسائل الإعلام وخصوصًا التلفزة العربية والأجنبية التي كانت تنقل على شاشاتها بثًّا مباشر لاحتشاد عشرات آلاف المصريين رافعين العلم المصري ولافتات كتبوا عليها مواقفهم وشعاراتهم ودعابات ظريفة يمتاز بها المجتمع المصري، تحث مُبارك على التنحي بسرعة، إضافة إلى مطالب سياسية واجتماعية.

ركز الثائرون في تونس ومصر عملهم على تنسيق الاعتصامات في الساحات، والتظاهرات في شوارع محددة ومعلومة مُسبقًا، غالبًا ما انتهت بالتجمع في أحد الميادين أو الساحات. بينما غطّت وسائل الإعلام المختلفة الأحداث ومجريات الثورة من اعتصامات وتظاهرات، وقدمت تحليلات وتقديرات لمواقف سياسية محلية (تونسية، مصرية) وخارجية، عربية وأجنبية. قسمت بعض القنوات العربية شاشاتها إلى أقسام عدة، بثت في كل قسم الأحداث بثًّا حيًا مباشرًا لنقل فعاليات الثورة.

انخرط بعض الناشطين في دور مُصدّر للمعلومات المهمة للخبر أو الصورة لوسائل الإعلام المحلية أو الخارجية، وقدم عدد كبير من أولئك الثوار لقاءات وآراء وشهادات من أماكن وجودهم أو عبر الاتصال الهاتفي أو الفيديو مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

هنا نرى بأنّ دور ناشطي الثورة اشتمل على تنظيم والإعلان والتحشيد والمشاركة في التظاهر والاحتجاج -الثورة بصورتها التقليدية- وكانوا مُصدِّري الخبر والصورة لوسائل الإعلام، وشاهدين وضيوفًا، ولعبوا

(10) "الشعب أسقط النظام" عنوان الصفحة الأولى في جريدة الأهرام بتاريخ 12 شباط/ فبراير 2011، في اليوم التالي لتنحي حسني مبارك من منصبه، وقد أصدر التلفزيون المصري بيانًا هنّأ الشعب والجيش فيه على نجاح الثورة.

(11) تناقل المصريون دعابة عن لقاء مبارك بعد موته بالرئيسين السابقين أنور السادات وجمال عبد الناصر، وسألاه: "هل قُتِلت بواسطة السم أم على منصة عرض عسكري"، أجابهما: "قُتِلت بواسطة (الفيس بوك)".

دورًا، وإن كان محدودًا، في نشر ما لا تصل إليه وسائل الإعلام أو ما هو غير مُدرج في أولوياتها وأجندتها وخطها التحريري. عملوا على توثيق انتهاكات لاعتقال ناشطين وحدوث اضطرابات وأعمال شغب ونهب وسرقات واعتداءات لموالين للسلطة على الثوار، (البلطجية) في مصر[12] و(الشبيحة) في سورية و(مليشيا النظام) في تونس و(الربّاطة) في السودان. في الحالتين التونسية والمصرية لم تتبلور ظاهرة (الناشط الإعلامي) بل بقي (ثائرًا) و(ناشطًا) بصورة عامة، يسهم في صناعة الإعلام. المراحل والأحداث الرئيسة جرت بصورة أشبه بالطبيعية خلال الثورة التونسية، وعُقدت أكثر مع بداية الانقسامات والتجاذبات السياسية، وبصورة أكثر صعوبة وتعقيدًا في مصر خلال مراحل تنحي مبارك واستلام المجلس العسكري قيادة الدولة وعهدة الرئيس محمد مرسي التي امتدت حوالى عام إلى مرحلة الانقلاب العسكري الذي تحالف مع بعض القوى السياسية والثورية المناوئة لجماعة الإخوان المسلمين.

نجحت ثورات الربيع العربي في إسقاط رأس النظام، لكنها أخفقت في بناء نظام سعت له -باستثناء سورية التي يعد فيها رأس النظام المركز العصبي للنظام- بعدما نجحت الثورات المضادة، وعاد النظام ومن خلفه (الدولة العميقة) في الصراع بمواجهة الثورات، وما رافقه من انقسام المجتمع انقسامًا أفقيًا حادًا، بما فيه من انقسامات سياسية وصلت إلى صفوف جموع الثوار، يضاف إليها بروز الإسلام السياسي، وتخوف التيارات السياسية العلمانية، وتكريس قوى ودول إقليمية ودولية لتجفيف منابع الدعم السياسي والمادي، وتسخير أدواتها الإعلامية الكبيرة والفاعلة لخدمة هذا الغرض، ما أسهم في إضعاف الثورات، وعمل على شيطنتها. في تونس صراعات سياسية ووصول رئيس من خلفية أكاديمية قانونية دعمته حركة النهضة (الإخوان المسلمون في تونس) ثم انقلب عليهم، وفي مصر انقلاب عسكري نفذه وزير الدفاع، أطاح أولَ رئيس مدني في تاريخ مصر الحديث.

4. بداية الثورة السورية: الإعلام في خدمة السلطة

تُعد الإذاعة والتلفزيون الرسميان أحد الأهداف الرئيسة لكل الانقلابات العسكرية في العالم، بوصفهما أحد شروط عملية الانقلاب ونجاحه من أميركا الجنوبية إلى أوروبا الشرقية وأفريقيا والشرق الأوسط، لذلك كانت الإذاعة، والتلفزيون لاحقًا، في قلب كل الانقلابات العسكرية في سورية منذ انقلاب حسني الزعيم في 1949 حتى انقلاب اللجنة العسكرية في البعث عام 1963. بعد إعلان حالة الطوارئ، وفرض الأحكام العرفيّة، وتعليق الدستور، سيطر النظام على وسائل الإعلام الرسمية جميعها سيطرة كاملة، وفرض عليها أجندته، وطوعها له: وكالة سانا للأنباء التي أُنشئت عام 1965، والإذاعة والتلفزيون الرسمي، وكذلك الصحف اليومية الثلاث (البعث وتشرين والثورة). لم يكن حتى عام 1985 سوى قناة تلفزيونية واحدة، عندما أنشئت قناة ثانية للتلفزيون الحكومي. حتى وفاة حافظ الأسد عام 2000 ظلت سورية معزولة عن العالم[13].

في الذكرى العاشرة لرئاسته، في 15 تموز/ يوليو 2010 -أي قبل 9 أشهر من اندلاع الثورة السورية- صنّفت

(12) يعود أصل الكلمة إلى اللغة التركية، وتعني حامل البلطة، والبلطة هي أداة أكبر وأقسى من السكين، تستخدم لتقطيع اللحم أو الأشجار.

(13) Ahmad SHABAN, "l'évolution de la couverture médiatique et de l'image de Raqqa entre 2011 et 2017, Une comparaison entre la presse écrite locale et française", Mémoire du diplôme EHESS, (Paris2022 :), P. 9.

(مراسلون بلا حدود) سورية في تقرير لها خصصته لهذه المناسبة وحمل عنوان (سوريا: سجن كبير) في المرتبة 173 عالميًا من أصل 178 دولة، على مؤشر حرية الصحافة العالمي، وندد التقرير بحالات القمع الشديد للحريات، ومنها حرية الصحافة[14].

منذ انطلاق الثورة في آذار/ مارس 2011 تحولت وسائل الإعلام الحكومية أو تلك الخاصة المملوكة من (حيتان الإعلام) إلى آلة دعائية لصناعة دعاية النظام، والترويج له، وتبني مواقفه[15]. فعملت -وما زالت- على تشويه الثورة، وكل ما يتصل بها في المستويات الجمعية والفردية والمؤسساتية، وفق مسارات عدة، منها:

أ. نفي وجود الثورة والاحتجاجات في سورية[16].

ب. تفنيد أخبار الثورة، والطعن بصحتها وصدقيتها[17].

ج. نظريات المؤامرة[18].

د. صناعة الشائعات والترويج لها حول قوة النظام وضعف المعارضة السياسية والعسكرية، وتبعية المعارضة للخارج، إسباغ وسم السلفية والجهادية على المعارضة العسكرية، وطائفية الثورة، ونزع علمانية المعارضة والثورة ومدنيتهما، وهيمنة جماعة الإخوان المسلمين على المعارضة... إلخ.

هـ. صناعة الأخبار الكاذبة ونشرها[19].

و. نشر أخبار نجاح العمليات العسكرية لجيش النظام[20].

ح. ربط الثورة السورية بموضوع الإرهاب، وباتت كلمة الإرهاب ترد بشكل كبير في نسق مستمر لصناعة ربط ذهني بين الثورة والإرهاب.

(14) Ibid. P. 10.

(15) Ibid.

(16) على سبيل المثال نظرية "مجسمات سورية في قطر، تصورها قناة الجزيرة".

(17) مثال ذلك، برنامج "التضليل الإعلامي" في أحد حلقاته، لتفنيد خبر خروج "مظاهرة حماة المليونية" في جمعة "ارحل" بتاريخ 01 تموز/ يوليو 2011، استضاف البرنامج ضيفًا، قدّم حسابات رياضية لساحة العاصي، وأعداد المتظاهرين، ليخرج بنتيجة أن الأعداد التي خرجت لا تتعدى آلافًا عدة.

(18) المؤامرة الخارجية "المؤامرة الخليجية، المؤامرة الصهيونية، المؤامرة الغربية، خط الغاز الخليجي إلى أوروبا عبر روسيا".

(19) "خطف أطفال من قرى علوية ونقلهم إلى غوطة دمشق وقصفهم بالكيماوي واتهام النظام"!، "خروج مظاهرة في حي الميدان لشكر الله على نعمة المطر".

(20) منها على سبيل المثال ما نشرته وكالة "سانا" في 01 تشرين الأول 2011 عن استعادة النظام سيطرته على مدينة الرستن.

سابعًا: الناشط الإعلامي: الولادة والتطور

1. الثورة تحتاج إلى إعلام

أدى نجاح الناشطين التونسيين والمصريين في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم احتجاجات جماهيرية إلى إجبار رؤساء بلدانهم على التنحي، ما دفع إلى الاعتقاد بأنّ استخدام التقنيات الرقمية من طرف المواطنين يعزز الديمقراطية أو يسمح لها بالتشكل[21]. ومع تقيّد النظام السوري، ومنع الصحافة ووسائل الإعلام العربية والأجنبية من تغطية مجريات الثورة السورية عبر سحب الاعتمادات الصحافية، والاعتقالات، والإخفاء القسري، والمضايقات والتهديدات، وأخيرًا قتل الصحافيين الأجانب؛ لم تعد هناك وسائل إعلام تنقل مجريات الثورة، أراد النظام تجفيف عمل الإعلام، والإغراق بدلًا من الحقيقة، وتزييف الواقع (لا ثورة في سورية)، وإن وجدت، فهي (مؤامرة كونيّة) يقوم بها (مندسون) و(عملاء) من الخارج.

أسست وحشية النظام وزج الجيش وأجهزة الاستخبارات باكرًا، مستحضرًا (سيناريو حماة 1982)، لإخماد الثورة عبر الحصار والقصف والقمع الدموي، إلى أنّ انطلقت ثورة 2011، وحملت معطيات مختلفة في ظروف مغايرة، وصلت شرارتها هذه المرة إلى مختلف أنحاء البلاد، بما فيها الساحل السوري، معقل النظام الأساس وخزانه البشري. استعاد النظام السوري بذور استراتيجية الثمانينيات الوحشية، وزاد عليها مجموعات بشرية وأسلحة أكثر فتكًا. واستجلب باكرًا مليشيات طائفية تشترك معه في الجذر الطائفي ذاته. ثم دخلت إيران دخولًا واضحًا وكبيرًا عبر مليشيات ووحدات من فيلق القدس، وهو أحد أبرز قوات النخبة الإيرانية، ثم تدخلت روسيا لاحقًا. وكان هذا التدخل العسكري مباشرًا من تلك الدول والمليشيات التابعة لها، وأخرى أُنشِئت لاحقًا داخل سورية، بالاعتماد على عناصر سورية. ولعل أهم أهداف مشاركات تلك القوى إلى جانب النظام السوري إخماد الثورة وقمعها، نجحت الدولتان ومعهما النظام وعشرات المليشيات التابعة لهما من استعادة أكثر من نصف البلاد، خسره النظام لصالح المعارضة السورية منذ بداية الكفاح المسلح الذي قاده الجيش الحر وفصائل إسلامية معتدلة. امتدت العمليات والمعارك العسكرية على امتداد البلاد، استُخدم لأجل ذلك الحصار والقصف الجوي والسلاح الكيماوي، هذه الأعمال العسكرية وما أنتجته من عنف مفرط خلّفت مئات آلاف الضحايا والجرحى، ودمّرت الحواضر غالبها ومئات القرى السورية، واتبعت سياسات التهجير الجماعي، والتغيير الديموغرافي، تلك الأعمال الوحشية التي وصل كثير منها إلى أن يُصنف بكونه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، كان لا بدّ من إخبار العالم بها، وتوثيقها عبر إرسال المعلومات بفضل المُرسِل، وكان هذا المُرسِل الناشطَ الإعلامي الذي ناب عن وجود وسائل الإعلام والإعلاميين.

يحمل الثوار السوريون في ذاكرتهم الجمعيّة صدمة حماة، هذه الحقبة الدموية المُظلمة في تاريخ سورية، فغياب الروايات والقصص حول ما جرى في السبعينيات والثمانينيات صدّر صورة غير حقيقة، تختزل تلك الحقبة بكونها (صراعًا بين النظام والإخوان المسلمين) من دون أن يكون لآلاف الضحايا هوية تصنفهم (ضحايا) نظامٍ وحشي، من مدنيين أبرياء لم يكونوا مسيسين قُتِلوا في بيوتهم من جراء المداهمات أو نتيجة القصف العشوائي،

(21) Omar ALGAZZI, "Citizen journalism" in the Syrian uprising: Problematizing Western narratives in a local context", Communication Theory, 24 (4), 20(Octobre 2014), pp. 435-454.

أو انتقامًا من أقارب لهم، إضافة إلى عشرات آلاف المعتقلين السياسيين؛ ماركسيين وقوميين وإسلاميين من المجموعات والتيارات الإسلامية التي تضم جماعة الإخوان المسلمين بوصفهم إحدى تلك الجماعات.

عمل الناشطون الإعلاميون منذ بداية الثورة السورية في آذار/ مارس 2011 من خلال الصور والمقاطع المصورة لتجنب إنتاج (حماة) جديدة. لقد أعادت الثورة هذه الذاكرة المدفونة المشوهة التي ارتُكِبت خلف الأبواب المغلقة -باستثناء عدد قليل من الصور التي التقطها صحافيون أجانب بعد رفع الحصار- أدت إلى صمت يطبق على الآذان[22]. لن تكتفي هذه الذاكرة بالنظر إلى الماضي فحسب، بل ستغتنم هذا الماضي لبناء المقاومة المستقبلية[23].

2. ولادة الناشط الإعلامي

في البداية أصبح كل شخص بمفرده أو ضمن مجموعته قادرًا -لو امتلك الشجاعة الكافية والمعرفة التقنية وأدوات الاتصال اللازمة (كاميرا، حاسوب، إنترنت)- على إرسال خبر وصورة ومقطع مصور وشهادة وعبر وسائل الاتصال إلى وسائل الإعلام أو أشخاص في الخارج، أو نشرها في معرفات وسائل التواصل الاجتماعي، باستخدام أحد تلك الأدوات (ماسنجر، إيميل، سكايب، فايبر، واتس آب، هواتف ثريا). كان هذا العمل شجاعًا، ويحمل قدرًا كبيرًا من العنفوان الثوري والمخاطرة، لكنه أيضًا عشوائي غير منضبط، يعوزه في بعض الأحيان المهارة والخبرة التقنية. بدأت عمومية هذا العمل تنحصر أكثر، وتتحدد بالأشخاص الذين تملكوا الخبرة والأدوات الكافية، خصوصًا مع انتظام العمل بعد الأشهر الأولى، وتوسع الاحتجاجات في المدن والقرى السورية أغلبها، وارتفاع أعداد المحتجين.

داخل صفوف الثوار، رُسخ مصطلح (الناشط) كتسمية وصِفة عامة للمنخرطين في الثورة، التقطوها هم أنفسهم من وسائل الإعلام ومن المجتمع، إذ كانت هذه الكلمة تحمل دلالة نضالية للمعارضين السياسيين والحقوقيين، فأصبحوا هم أنفسهم يقدمون أنفسهم بصفة (ناشط)، وبدأ التقسيم والفرز يحدد أكثر، تجلى التمايُز داخل صفة (الناشط) في توصيفات وتقسيمات أخرى؛ ناشط إعلامي، ناشط إغاثي، ناشط مدني، وفي مرحلة لاحقة برزت كثيرًا صفة ناشط مجتمع مدني (منظماتي).

أخذت تبرز ظاهرة الناشط الإعلامي أو الناشط الصحافي، وتتشكل أكثر بوصفه أهم المكونات الحاملة لإعلام جديد (إعلام الثورة) أو (إعلام بديل) إبّان الثورة السورية.

خارج سورية، في إطار الدراسات الأكاديمية والتقارير والتحقيقات الصحافية، يُقدم الفاعل الإعلامي بصورة عامة بوصفه (مواطنًا صحافيًا)، بمعنى أن هذا المصطلح مُهيمن على تعريف الشخص مُلتقط الصورة أو مُرسل الخبر. يمكن تفسير ذلك بوصفه تصديرًا لتعميمات ونتائج، نظريات ثقافية غربية، بصورة واعية أو غير واعية. نجد على الجانب الآخر استقبالًا وتلقيًا عربيين مُسلّمين به، وسط ضعف وقصور في البحث والدرس

(22) Cécile BOEX et Agnès DEVICTOR, Syrie, une nouvelle ère des images. De la révolte au conflit transnational, (Paris : CNRS édition, 2021), P. 5.

(23) Cécile BOEX, "Figures remixées des martyrs de la révolte en Syrie sur YouTube", Archives des sciences sociales des religions, N° 181 (Janvier-mars 2018), p. 95-118.

العلمي في حقلي السياسة والإعلام.

في تلك المجتمعات نفسها مصطلح Activiste médiatique بالفرنسية أو Media activism بالإنكليزية، هو مصطلح غريب على سامعه وقارئه، وهو غير مستخدم في المجتمعات الغربية، في حين إنّ المصطلح المستخدم للحديث عن هذه الظاهرة هو (المواطن الصحافي).

بعد أن استقر مصطلح (ناشط إعلامي)، أصبح عملًا نضاليًا أو مهنة تتطلب شجاعة كبيرة، وتفرغًا لذلك، مع امتلاك مهارات سياسية وتقنية، تمكنه فهم طبيعة (الرسالة الإعلامية) التي يرسلها، وطرائقها، والوسيلة الإعلامية التي سوف تعرض هذه الرسالة، والمجتمع (المُستقبل) لتلك الرسالة منه هو (المرسل).

ثامنًا: صور عمل الناشط الإعلامي

1. شاهد العيان

ظهرت هذه الصفة في الأسبوع الأول من انطلاق الثورة السورية، بدأت باتصال من قناة (BBC عربي) البريطانية بتاريخ 19 آذار/ مارس 2011 بمنزل السيد أيمن الأسود[24]، لسؤاله بصفته مصدرًا عما جرى في درعا[25]، تاريخ خروج أول تظاهرة فيها قمعها الأمن بإطلاق الرصاص، ليسقط فيها أربعة شهداء[26]. وفي اليوم اللاحق 20 آذار/ مارس كان قد انتشر خبر التجهيز لتظاهرة بعد الصلاة من الجامع العمري، وسط جو مشحون ومحتقن بعد سقوط ضحايا وجرحى قبل يوم واحد، اتصلت القناة مرة أخرى، ليبث الاتصال الهاتفي مباشرة لأول مرة من درعا، القناة ذاتها هي من قدمت أيمن الأسود بتعريف (أيمن – شاهد عيان)، دام الاتصال ما بين 10 دقائق وربع ساعة[27]. دار الاتصال حول التظاهرة، سمعت في أثنائه هتافات المتظاهرين عبر القناة حية مباشرة. مساء اليوم ذاته، اتصلت به قناة الحرة، وأجرت معه لقاء عبر الهاتف عرّفت به القناة تعريف القناة البريطانية ذاته مع إضافة الكنية (أيمن الأسود – شاهد عيان). ثم تتالت اتصالات القنوات الإعلامية بينها الجزيرة[28] وفرانس 24، وتنوع تقديمه من جهة وسائل الإعلام بتسميات وتوصيفات تقررها القنوات ذاتها (شاهد عيان، ناشط سياسي، ناشط حقوقي). من منتصف شهر آذار/ مارس إلى ما بعد منتصف أيار/ مايو، بقي شاهد العيان أيمن الأسود يتحدث لوسائل الإعلام بصورة مستمرة مرات عدة في اليوم[29]. في هذه الأثناء كان شاهد العيان قد لجأ إلى منزل غير معلوم يقوم بعمله الإعلامي منه تحسبًا من اعتقاله، وفعلًا تحققت ظنونه، فقد اقتحم النظام منزله، ولم يجدوا أحدًا. أوقفت شركة الاتصال رقمه عن الخدمة، بعد أكثر من شهر من استخدامه، فاستخدم

(24) وصل الرقم إلى القناة عبر أحد الأقارب هو السيد خلدون الأسود، معارض سياسي مقيم في الخارج، له ظهور إعلامي عبر القنوات التلفزيونية، مقابلة مع أيمن الأسود عبر الهاتف بتاريخ 23 أيلول/ سبتمبر 2023.

(25) المصدر نفسه.

(26) عُرِف من الشهداء اثنان، حسام عياش ومحمود الجوابرة.

(27) مقابلة مع أيمن الأسود.

(28) "مداخلة أيمن أسود درعا"، شبكة شام/ قناة الجزيرة، (آذار/ مارس 2011) https://www.youtube.com/watch?v=HHbZxTIxC-0

(29) في أحد الأيام، وصل عدد المداخلات التلفزيونية إلى 10، مقابلة مع أيمن الأسود.

رقمًا آخر، وأوقف بعد أول مداخلة. دفع خروج الرقم عن الخدمة بتلك القنوات إلى التواصل مع ناشط إعلامي آخر هو (عبد الله أبا زيد)[30] بصفة (شاهد العيان). ثم وصل إليه من ناشطين سوريين يقيمون في خارج سورية جهاز اتصال عبر الأقمار الصناعية (ثُريا) ليواصل اتصالاته[31] مع القنوات الإعلامية التي تنقل مجريات الثورة واستراتيجية النظام الوحشية في التعامل مع المحافظة وقراها المشتعلة. عزز التوجه السياسي[32] (المعارض) لأيمن الأسود من جوهر الرسالة الإعلامية لشاهد العيان، وقيمتها، منها امتلاك الشجاعة الكافية للظهور المتكرر بالاسم الصريح وسط حال الخوف الجماعي من بطش النظام السياسي وأذرعه المخابراتية في بلد مثل سورية، إضافة إلى امتلاك اللغة السياسية المعارضة التي تحمل مخزونًا لا بأس به حول قانون الطوارئ والأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية، وتصورات سياسية عامة. هذا يسهل على وسائل الإعلام إجراء الحوارات والمداخلات. أُعطيت قيمة مضافة إلى شاهد العيان هذا لارتباطه باسم معروف لناشط سياسي، وللمنزلة المجتمعية لمدرس معروف في درعا، ما منح بقية الناشطين الثقة بشاهد العيان، وجعل الرسالة الإعلامية التي يرسلها إلى وسائل الإعلام محصورة به لأسابيع عدة من دون منافسة. في حالات أخرى لم تكن الخبرة والتوجه السياسي شرطين لازمين وضروريين، برز عدد لا بأس به من شهود العيان في أنحاء سورية، كانوا بارزين جدًا، تطور عملهم وخبرتهم الإعلاميّة ليصبحوا في ما بعد إعلاميين مُحترفين ومؤثرين، حتى إنهم لم يفقدوا قيمة عملهم بعد انتشار وسائل الإعلام التي خلقتها الثورة، فنافسوها من حيث الانتشار والتأثير والصدقية، أبرز هؤلاء هو هادي العبد الله الذي سوف نتحدث عن تطور عمله في القسم الثاني من الدراسة، ومعرفة سياق التشكل من شاهد العيان (عبد الرحمن) إلى الإعلامي هادي العبد الله.

في بقية المحافظات السورية، شكّل ظهور شاهد العيان في درعا أولًا وفي حمص بعد أسبوع ثانٍ حالة إعلامية مميزة، التقطها عدد من الناشطين، وقاموا بها، وكانت هي الجسر الذي سلكه هؤلاء ليتركز عملهم ويتحدد في مجال الإعلام، وهكذا أصبحوا ناشطين إعلاميين بتوصيف (شاهد عيان). لا ينحصر عمل الناشط الإعلامي الذي يعمل على إرسال الرسالة الإعلامية على تسمية شاهد العيان، الحالة العامة كانت هي الأسماء البديلة أو المستعارة، في كثير من الحالات تكون اللاحقة بالاسم الأول مرتبطة بالمكان (الشامي، الحلبي، ... إلخ) تندرج هذه الأسماء الوهمية ضمن شكل هذا العمل الإعلامي الذي تكون وتشكل، وطبيعته.

2. المصور

لعبت الصورة الثابتة والمتحركة، ومن ورائها المصور، الدور الكبير والمهم في الخبر المُرسل والمنشور في وسائل الإعلام المختلفة، استخدم بادئ الأمر المعلومات (الأخبار) حول فعاليات الثورة وأحداثها، وأدلة على حقيقة وجود الثورة المحسوسة عبر العين والأذن. أسهمت أيضًا في صناعة التضامن الوطني بين المناطق السورية المختلفة، فهذه الصور إضافة إلى كونها وسيلة للمعلومات، ((أصبحت المقاطع المصورة فيها أيضًا أداة لتنسيق

(30) عبد الله أبازيد اسم مستعار لشخص اسمه الحقيقي عمر، مقابلة مع أيمن الأسود.

(31) مقابلة مع أيمن الأسود.

(32) معارض سياسي مستقل، شارك في الاعتصامات السنوية ضد إعلان حالة الطوارئ المعلنة في سورية منذ عام1963، وفي المنتديات السياسية التي نشطت في سورية بفترة "ربيع دمشق" بين عامي 2000- 2001.

التحرك، فضلًا عن كونها وسيلة لأعمال الاحتجاج الإبداعية بشكل خاص))[33].

وشكلت الصورة مسارًا لإعلان الموقف السياسي المنحاز للثورة، عبر تصوير الجنود والضباط (المُنشقين) عن جيش النظام، وفي الوقت ذاته إسهامًا في تشكل ظاهرة الجيش الحر بوصفه صورة أخلاقية مقابلة لصورة الجيش السوري، عماد التوحش لدى النظام السوري، وأداته الضاربة. في الجانب المدني من ظاهرة (المنشقين) المدنيون من موظفي الدولة الكبار، بمن فيهم رئيس الحكومة السورية رياض حجاب[34] الذي انشق في 06 آب 2012.[35]

عملت الصور أيضًا على نشر الأغاني الثورية والرقصات والدبكات التي أبدعها ثائرات وثائرون خلال التظاهرات بين المدن والقرى السورية، وعممت إلى جانب "المظاهرات الطيّارة" والثابتة أسلوب الاعتصامات المُحددة بمكان محدد ومعلوم مسبقًا، وهو تحدٍ في المكان مع النظام، وتنظيم اللقاءات المسائية (جلسات ثورية) التي تتم فيها المناقشات العامة حول الثورة والغناء للثورة. بذلك أبرزت الصور والمقاطع المصورة الجانب الديمقراطي للثورة، وصدرته، مع آلاف الصور والمقاطع المصورة للحصار والموت والقصف الدائم، هذا المزج الثنائي شكّلَ رواية الثورة النضالية، وهويتها؛ النظام يقمع الثوار السوريين قمعًا دمويًا، وهم يتظاهرون ويعتصمون ويغنون، هكذا رُسِم التفوق الأخلاقي للثورة. ولأهمية قيمة الصورة ومعناها، نشأت صفحات عامة لعدسة عين المكان[36] في وسائل التواصل الاجتماعي خاصة بالصور (عدسة شاب دمشقي، عدسة شاب رقاوي، عدسة شاب حسكاوي).

((شيئًا فشيئًا، يتلاشى هذا الإيمان بالصورة، خاصة بعد الهجوم الكيماوي في 21 آب/ أغسطس 2013 على المدنيين شرقي دمشق (الغوطة الشرقية)، والذي يُفترض أن يكون (خطًا أحمر) وضعته إدارة أوباما. ومع ذلك، حتى يومنا هذا لم تتوقف عمليات التوثيق عبر الصورة للانتهاكات التي ترتكب ضد السكان. عندما يُسأل ملتقطو الصور عن هذه المثابرة، تكون الإجابة غالبًا هي نفسها: (لا نريد أن نموت بصمت من أجل لا شيء). وبالتالي فإن الصورة تشكل حصة وجودية في هذا الصراع حتى الموت مع النظام))[37].

(33) Cécile BOEX, Figures remixées des martyrs de la révolte en Syrie sur YouTube.

(34) أخذت عملية انشقاق رئيس الحكومة جوانب سياسية و عسكرية وإعلامية أكثر تطورًا وتعقيدًا من إعلان بقية المنشقين، حيث تطلب ذلك تنسيقًا سياسيًا عالي المستوى، وتنفيذ عملية عسكرية معقدة تضمنت اشتراك كتائب عسكرية عدة عاملة في دمشق و ريف دمشق ودرعا، واستُخدم لذلك عدد كبير من السيارات لعمل مواكب وهمية باتجاهات عدة وموكب واحد حقيقي اتجه نحو الأردن، صوِرت العملية على مراحل، جمع تصوير العملية بين الصورة الكبيرة لتنفيذ مهمة عسكرية، وصورة بسيطة لرئيس حكومة يجلس بطريقة غير رسمية في أحد البيوت الشعبية المتواضعة، وعلى يساره أطفال وعلى يمينه أحد قادة الجيش الحر. هنا نجد كسرًا لرمزية موظف الدولة الكبير باللباس والخطاب والمكان الرسمي. هذا التوظيف للصورة كان كبيرًا ليتناسب مع هذا الحدث غير الاعتيادي في تلك المرحلة السياسية التي تصاعدت فيها الثورة لمستويات عالية.

(35) "تفاصيل انشقاق رئيس الوزراء السوري رياض حجاب"، قناة الجزيرة الفضائية، يوتيوب، (08 آب/ أغسطس 2012). https://www.youtube.com/watch?v=usaD_GVLe8Y

(36) أحمد شعبان، مقابلة مع أنس العلي، إعلامي وكاتب سوري، عمل في مجال الإعلام مع عدة قنوات ليبية، (عبر الهاتف)، (23 أيلول/ سبتمبر 2022).

(37) Cécile BOEX, "Figures remixées des martyrs de la révolte en Syrie sur YouTube", Archives des sciences sociales des religions, N° 181 (Janvier-mars 2018), p. 95-118.

3. المساعد الإعلامي

هو مصطلح غربي[38]، يشير إلى المساعد في المجال الإعلامي، هذه المهنة غير موجودة في البيئة الإعلامية العربية. بدأت تنشأ هذه الصفة الخاصة بالناشطين الإعلاميين مع (تحرير) المدن والقرى السورية نتيجة التقدم العسكري للمعارضة السورية، وخروج المناطق السورية عن سيطرة النظام تباعًا، بدأت تعود وسائل الإعلام العربية والأجنبية التي مُنِعت من الوصول إلى سورية لتغطية مجريات الثورة السورية وتطوراتها، كما جذبت المسألة السورية، بعد أن أصبحت إحدى (أسخن) الدول في العالم، الأمر الذي جذب كثيرًا من وسائل الإعلام للوصول إلى سورية عربية وغربية وحتى آسيوية. هذا الوجود الذي بدأ بالتزايد تباعًا كان بحاجة إلى وجود أشخاص ذوي خبرة ومعرفة بالمجال الإعلامي وبالجغرافية المحلية التي ينشطون فيها، ويعرفون الوصول إلى قادة الحكم الثوري الجديد أو القادة العسكريين، والمجالس المحلية، والمخيمات، والمحاكم والسجون، والمناطق التي تشهد عمليات عسكرية... إلخ أو يستطيعون الوصول إليها.

لا يشترط في المساعد الإعلامي أنّ يكون متقنًا اللغة الإنكليزية، لكنها مزية إضافية مهمة -نشأ أيضًا شكل آخر هو المساعد الإعلامي المُترجم- كان لعمل المساعد الإعلامي دور مهم في التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام الخارجية، لكن هذا العمل أيضًا حمل خطرًا على حياة الإعلاميين الأجانب في سورية، وعلى حياة المساعد الإعلامي نفسه في كثير من الحالات، خصوصًا لمن يقع بالخطأ في قبضة النظام أو الجماعات الجهادية. وأشهر تلك الحالات هي اختطاف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الصحافيين الفرنسيين (نيكولا هينان) و(بيير توريس) مع المساعد الإعلامي حسام الأحمد في مدينة الرقة[39].

في الحالات أغلبها كان يُستغل المساعد الإعلامي، ويُهضم حقه بعدم إدراج اسمه في المادة الإعلامية[40]، فيستغل أولئك الصحافيون الأجانب عدم معرفة المساعدين الصحافيين بحقوقهم في نشر اسمهم على تلك المواد الإعلامية، وهو استغلال لقضية الثورة التي يلتزم بها هؤلاء المُساعدين. تفرغ المُساعد الإعلامي لمرافقة الصحافيين مرافقة قد تستمر أيامًا طويلة في بعض الأحيان، جعل هذا العمل والتعاون مأجورًا ماديًا، بمنزلة تنازل المساعد للإعلامي أو الصحافي الأجنبي عن حقه في إدراج اسمه في العمل الإعلامي. بينما يُفترض دفع المقابل المالي للمساعد، وإدراج اسمه.

4. الناشط الإعلامي المصدر

مع حاجة وسائل الإعلام الخارجية إلى المعلومة لإنتاج موادهم الإعلامية، ومع تعذر وصولها إلى سورية كان لا بدّ من مصادر للأخبار من داخل سورية، كان مصدر المعلومات هذا هو الناشط الإعلامي. اختلف انتماء هؤلاء بين أعضاء في للمؤسسات الثورية (التنسيقيات، التجمعات الثورية) والمؤسسات والتجمعات الإعلامية،

(38) Fixer كلمة إنكليزية كما تَستخدم اللغة الفرنسية الجذر ذاته للكلمة Fixateur ، تُترجم إلى العربية بمعنى "مُصلح"، "المُتدخل" وتشرح الترجمة طبيعة هذه الصفة/ المهنة بأنها تتعلق بالشخص الذي يتخذ الترتيبات لأشخاص آخرين.

(39) اعتقل التنظيم الصحافيين الفرنسيين والمساعد الصحافي في 22 حزيران/ يونيو 2013، بعد يوم واحد أُطلِقَ سراحهم جميعًا، ثم عاد التنظيم بعد يومين لاختطاف الصحافيين الفرنسيين، وبقيَا معتقلين نحو 10 أشهر حيث أُطلِق سراحهما مع الصحافيين الفرنسيين الآخرين "إدوار الياس"، ديديه فرانسوا" في صفقة مع تنظيم الدولة الإسلامية في 19 نيسان/ أبريل 2014. مقابلة مع حسام الأحمد عبر الهاتف بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 2022.

(40) أحمد شعبان، مقابلة مع حسام الحمود (عبر الهاتف)، (26 تموز/ يوليو 2022).

أو مستقلين. أساس عمل الناشط كمُصدّر للمعلومة من أجل نشرها في وسائل الإعلام هو أساس نضالي يهدف إلى نقل مُجريات الثورة وتوثيق انتهاكات النظام وفق صيغة تطوعية تصل إلى درجة المخاطرة بالموت أو الاعتقال.

تعددت طبيعة المعلومة؛ الشهادة الشخصية عبر الاتصال، والتصوير عبر الهواتف المحمولة أو الكاميرات الشخصية. واختلفت وسائل الإرسال طبقًا للمرحلة الزمنية، وتطور الأدوات المستخدمة. ترسل الرسالة الإعلامية خبرًا كانت أم صورة كمادة خام، تنشرها بعد ذلك وسيلة الإعلام المُستقبِلة لها بعد تحريرها إذا كانت خبرًا مكتوبًا، أو تنشر الصورة الثابتة أو المتحركة كما هي إلا إذا كانت تحتوي على مشاهد قاسية (جُثث، جروح خطرة، دماء غزيرة) عند ذاك تغطى الأجزاء القاسية عبر برامج المونتاج. أما بالنسبة إلى الشهادة أو التصريح فينقلان نقلًا مباشرًا أو تسجيليًا عبر الهاتف أو الفيديو. تطور شكل عمل عدد من هؤلاء الناشطين المصادر، وأصبحوا مراسلين لعدد من القنوات التلفزيونية الوطنية والعربية، أبرزها شبكة الجزيرة الإعلامية[41].

5. التنسيقيات والمؤسسات الإعلامية: التداخل وازدواجية العمل

كانت التنسيقيات إحدى الظواهر السياسية المهمة التي انتشرت بين بلدان الربيع العربي، تلقفتها تباعًا بدءًا من تونس ومصر واليمن وسورية. في سورية نشأت التنسيقيات بوصفها مؤسسات تنظيمية للثورة، تعمل على إطلاق دعوات للتظاهرات والاحتجاجات والتعبئة والتحشيد. وإضافة إلى دورها السياسي لعبت دورًا مزدوجًا في الإعلام، فالنقص الحاد المطوّع للإعلام في السورية، وصناعته على قياس السلطة، جعلا الثوار السوريين يعوضون هذا (الجوع الإعلامي) بطفرة كبيرة، يمكن أن نَصِفها بأنها كانت مبالغة، داخل هيكلية التنسيقية وتحديد الأدوار، كان العمل الإعلامي جزءًا أساسًا من عمل التنسيقيات. وتنوعت طبيعة المهمة الإعلامية لأعضاء التنسيقيات، كأن يتحولوا في كثير من الحالات إلى مراسلين لجلب الخبر أو الصورة، وإيصالها إلى التنسيقية التي تصل إلى أحد التقنيين أو الناشطين الإعلاميين لوضع الشعار (اللوغو) أو عمل مونتاج للمقاطع المصورة، ثم تنشر على معرفات التنسيقية في وسائل التواصل الاجتماعي أو تُرسَل إلى وسائل الإعلام في الخارج.

نمت إلى جانب التنسيقيات مؤسسات وتجمعات إعلامية في مستوى المحافظات والمدن والبلدات. ظهرت بمسميات عدة:

أ. مراكز إعلامية: ظهرت مراكز إعلامية عدة، منها المركز الإعلامي السوري، ومراكز في أغلب المدن السورية (مركز دمشق الإعلامي، مركز حلب الإعلامي)، ومراكز أخرى[42].

ب. شبكات إخبارية: أبرزها شبكة شام، شبكة حلب نيوز، شبكة البراق الإعلامية (حلب)، شبكة أخبار دير الزور، شبكة أخبار الرقة[43].

(41) من بين هؤلاء ميلاد فضل، أدهم أبو الحسام، عمرو حلبي، عمر الحاج، وعدد آخر من الناشطين الإعلاميين المصادر، ما زال حتى اليوم ميلاد فضل وأدهم أبو الحسام مراسلين داخل سورية، وعمرو حلبي مراسلًا في أفغانستان، كما غطى عمر الحاج الغزو الروسي لأوكرانيا منذ الأيام الأولى لأشهر عدة.

(42) أحمد شعبان، مقابلة مع أحمد مجاهد عطار، عضو سابق في مركز حلب الإعلامي (شخصية)، (13 أيلول/ سبتمبر 2022).

(43) أحمد شعبان، مقابلة مع أحمد مجاهد عطار.

ج. وكالات إعلامية: وكالة سمارت للأنباء، وكالة قاسيون[44].

6. الناشط الإعلامي لفصائل الجيش الحر

فرضت الظروف على أغلب فصائل الجيش الحر أن ينشأ ويعمل في مسار الكفاح المسلح بطريقة لامركزية ومستقلة على شكل كتائب وألوية مستقلة أو (جبهات) جهوية (الجبهة الجنوبية، الجبهة الشرقية)، تنضوي اسميًا تحت مظلة الجيش الحر. ما دفعها إلى صنع أدواتها الناعمة بطرائقها، ومنها الأدوات الإعلامية، في ضوء الطفرة الإعلامية للحراك الثوري المدني وللمعارضة الرسمية والمعارضين المستقلين. نشأ في تلك التشكيلات العسكرية -تقريبًا- مكتب إعلامي يقوم عليه ناشط إعلامي أو أكثر، مهمة هذا المكتب؛ عرض عملياته العسكرية على وسائل التواصل الاجتماعي، كجزء من عرض الكفاح المسلح وتغطيته، تصدير صورة الفصيل العسكري في الفضاء الافتراضي. منافسة الفصائل الأخرى لا سيما الإسلامية منها ولاحقًا الجهادية التي تحصل على دعم كبير، وتمتلك آلات إعلامية أكبر بفضل الدعم الذي تحصل عليه. أيضًا كأحد أوجه التسويق للحصول على الدعم العسكري والمادي اللازم للمجهود الحربي، المتواضع قياسًا بالآخرين. حازت ظاهرة الجيش الحر بادئ الأمر على قبول كبير من الحراك الثوري من جهة ومن بعض الدول الغربية، الأمر الذي دفع عددًا من الأشخاص في الخارج إلى أن يقدموا أنفسهم بوصفهم متحدثين باسم الجيش الحر، من جهتها أسهمت وسائل الإعلام في تثبيت هذه الحالات نظرًا إلى حاجتها إلى مثل هذه التوصيفات والتسميات لتغطية الجانب العسكري من الملف السوري، الأمر الذي أثّر في المتحدثين باسم الجيش الحر من الضباط، وحدَّ من بروز الناشط الإعلامي لفصائل الجيش الحر.

7. الناشط الإعلامي للفصائل الإسلامية

يُعد إعلام الفصائل الإسلامية أكثر تنظيمًا وتقدمًا من إعلام فصائل الجيش الحر، تطور تطورًا سريعًا، مع تطور الفصائل الإسلامية ذاتها وتوسعها، استفاد من تخصيص كبير للكوادر البشرية والإمكانات المادية، إضافة إلى تبنيه من جانب عدد من وسائل الإعلام العربية التابعة للدول التي تدعم الفصائل الإسلامية. أُسس هذا الإعلام على الناشطين الإعلاميين لتلك الفصائل الذين كانوا يغطون العمليات العسكرية ويرسلونها إلى وسائل الإعلام مباشرة أو ينشرونها في وسائل التواصل الاجتماعي، فاعتمدوا مصادر مفتوحة لوسائل الإعلام في تغطيات المعارك والعمليات العسكرية. وعملت الفصائل الإسلامية على تقريب الناشطين الإعلاميين المحليين وفي المستوى الوطني من لديهم خلفية وتوجه ديني خصوصًا، في مقابل تقرب عدد من هؤلاء الأخيرين أنفسهم من الفصائل الإسلامية، في مناخ تصاعد الخطاب الديني على حساب الخطاب الديمقراطي. أصبح لتلك الفصائل متحدثون باسمها وأحيانًا ناطقون باسمها أيضًا، من تلك الحالات نجد؛ المتحدث باسم جيش الإسلام مجدي نعمة المعروف باسم إسلام علوش[45] والناطق الرسمي لحركة أحرار الشام الإسلامية أحمد قرّه علي[46]، والناطق العسكري باسم حركة أحرار الشام الإسلامية أبو يوسف المهاجر، والمتحدث باسم الجبهة الشامية محمد عيد

(44) أحمد شعبان، مقابلة مع أحمد مجاهد عطار.

(45) استقال في بداية حزيران/ يونيو 2017، انتقل إلى تركيا ومنها حصل على منحة برنامج "إيراسموس" لمتابعة دراسته في مدينة مرسيليا الفرنسية، اعتقلته الشرطة الفرنسية في نهاية كانون الثاني/ يناير 2020 ونقلته إلى باريس حيث وجه له القضاء الفرنسي تهمًا عدة تتعلق بـ (ارتكاب جرائم حرب وتعذيب).

(46) استقال من مهمته في بداية نيسان/ أبريل 2017.

الأحمد. بينما الفصائل الجهادية وخصوصًا العابرة للحدود (جبهة النصرة، تنظيم الدولة الإسلامية) أخذ سياق التطور لدى (ناشطيها) مسارًا مختلف، بسبب طبيعة إعلامها الخاص والسابق على إعلام الثورة السورية بطبيعة الحال، إضافة إلى طبيعة تكوين تلك التنظيمات وأيديولوجياتها التي تجتذب (ناشطي إعلام إسلاميين) وتصنعهم على مقاس إعلامهم وخطابهم و(تهجنهم) سياسيًا بصقلهم ضمن مناخ وعَقَدية جهادية، تحد من حرية النشاط الإعلامي والرأي السياسي الشخصي المستقل لصالح الرأي الخاص لتلك الفصائل وفق أيديولوجيتها الجهادية الخاصة.

8.الناشط الإعلامي الكردي

عبّأت المشكلة الكردية في سورية التي رفض النظام حلها المناخ السياسي والشعبي إلى حد ما ضد النظام. ثم أتت الثورة السورية، لينخرط فيها مسيسون ومستقلون وشباب سوريون أكراد انضموا إلى التنسيقيات والتجمعات الثورية أو كانوا مشاركين في دعوات التظاهرات والاحتجاجات التي انطلقت باكرًا، خصوصًا تظاهرات في عامودا وعين العرب (عُرفت لاحقًا باسم كوباني). ظهر ناشطون إعلاميون أكراد غطوا التظاهرات أو بدؤوا بنشر أخبار تلك التظاهرات، وغيرها من أشكال الاحتجاجات في بقية سورية بينهم شباب مراهقون وجيل أكبر، بعضهم متحزب، وبعضهم الآخر مقرب من التيارين السياسيين الكرديين البارزين (تيار المجلس الوطني الكردي ENKS وتيار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني PYD). ارتبط تطور هذا الشكل من الناشط الإعلامي بالمناخ السياسي العام للثورة في سورية الذي مر بتوافقات سياسية بين المجلس الوطني السوري ووريثه الائتلاف مع المجلس الوطني الكردي، وتباينات وصلت إلى الخصومة السياسية ثم العداء الكبير بين المعارضة السورية وحزب الاتحاد الديمقراطي بعد أن أصبحا ذراعي الحزب العسكرية وحدات حماية الشعب الكردية YPG وذراعه النسائي وحدات حماية المرأة YPJ الحليف المحلي المعتمد بصورة رئيسة للولايات المتحدة وبقية دول التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية. برزت أسماء كثيرة بصفة ناشط إعلامي كردي، بعضهم خرج من المشهد، أمثال فيصل باشا (استشهد في أثناء تغطيته إحدى المعارك)، يلمظ باشا، إسماعيل شريف[47]. ومستقلين ينشطون اليوم بمحتوى سياسي بعد أن كانوا سابقًا ناشطين إعلاميين، مع تغير كبير في الخط السياسي المؤيد للثورة وفي لغة الخطاب ذاتها اللذين يشيرا إلى تغير في الموقف السياسي من الثورة وقواها تغيرًا كبيرًا، منهم: جوان يوسف ومسعود عكو[48]. وثمة حالات لناشطين إعلاميين كرد تطور شكل عملهم وطبيعته إلى إعلاميين محترفين وكُتّاب منهم فاروج حسين الذي بدأ عمله ناشطًا إعلاميًا ومشاركًا في التنسيقيات في ناحية عامودا (80 كم شمال الحسكة) ثم أصبح مراسلًا في مدينة القامشلي لعدد من وسائل الإعلام، ثم عمل في تلفزيون سوريا ثم لاحقًا أصبح إعلاميًا في قناة العربية[49]. وياسر عثمان الذي بدأ ناشطًا إعلاميًا ثم أصبح من مكانه في مدينة القامشلي منتجًا لمؤسسة (عرب24)[50].

(47) أحمد شعبان، مقابلة مع عبد العزيز الخليفة (عبر الهاتف)، (19 أيلول/ سبتمبر 2022). وهو صحافي في موقع بلدي نيوز ويكتب في عدد من المواقع السورية.

(48) أحمد شعبان، مقابلة مع السياسي والحقوقي رديف مصطفى (عبر الهاتف)، (26 أيلول/ سبتمبر، 2022). وهو عضو سابق في المكتب الحقوقي للمجلس الوطني السوري، وأحد قيادات رابطة المستقلين الكورد حاليًا.

(49) أحمد شعبان، مقابلة مع بيرام محمد، صحافي مستقل يعمل مع عدد من المؤسسات والمواقع الإعلامية (عبر واتساب)، (26 أيلول/ سبتمبر، 2022).

(50) مؤسسة إعلامية أردنية تعتمد على بيع الصور والمقاطع المصورة للمؤسسات الإعلامية التي لا تملك مراسلين في بعض المناطق.

ومن ضمن الناشطين الإعلاميين الأكراد مُنتمون إلى الأحزاب السياسية الكردية من مثل أنور يوسف الإعلامي في حزب (يكيتي الكُردستاني – سورية)، زيور أحمد العضو في (رابطة المستقلين الكورد)[51]. أيضًا برز شكل للناشط الإعلامي الكردي المقرب من التيارات السياسية من دون أن يكون منتميًا إليه في تطور للعمل الإعلامي الخاص أو الحزبي أمثال: مصطفى عبدي المقرب من حزب الاتحاد الديمقراطي، بدأ ناشطًا إعلاميًا، تطور عمله إلى موظف في إذاعة (أرتا) المحلية ثم أصبح منتج برامج خاصة تتعلق بالفنانين الأكراد المؤثرين. شيروان يوسف مقرب أيضًا من حزب الاتحاد الديمقراطي، بدأ ناشطًا إعلاميًا ثم تطور عمله إلى موظف في القنوات الرسمية لحزب الاتحاد الديمقراطي، ثم أصبح المدير العام لموقع (نورث بريس-الموقع)، أصبح خطه التحريري يصب في صالح حزب الاتحاد الديمقراطي. سردار ملا درويش الذي بدأ ناشطًا إعلاميًا مستفيدًا من خلفيته بصفته متخرجًا في كلية الإعلام، تطور شكل عمله وطبيعته من خلال عمله مع عدد من وسائل الإعلام، ثم أسس أخيرًا (شبكة آسو الإخبارية)[52]. برز أيضًا الناشط الذي يمثل الشكل المشوش للتطور غير المستقر والمنضبط لناحية الانتماءات والتقلبات السياسية وحتى التوصيفات المهنية[53]، منها حالة الناشط الإعلامي الكردي رستم محمود، الذي تطور في طبيعة عمله وشكله بطريقة عكسية، ولما يستقر توصيفه حتى الآن؛ بين كاتب، وباحث، ومحلل سياسي، وأخيرًا روائي[54]. مع انقلاب كبير في الموقف السياسي لصالح الموقف القومي بالاتجاهات كافة.

ونمت أشكال أخرى للناشط الإعلامي في سورية، لكنها بقيت محدودة، ولم تتطور، منها مراسل أو مصور لمرة واحدة، في نقاط التظاهر المختلفة التي لا يمكن تغطيتها جميعها بسبب كثرتها وتباعدها. طبيعة هذا العمل التقاط المعلومة وإرسالها إلى أعضاء التنسيقيات أو الناشطين الإعلاميين لنشرها. كان هذا العمل في بداية الثورة بمنزلة المساهمة والمشاركة الرمزية في الثورة تعويضًا عن الاشتراك في التظاهرات والاحتجاجات نتيجة الخوف الكبير من بطش النظام.

تاسعًا: تطور أدوات العمل الإعلامي وأدوات التواصل لدى الناشط الإعلامي

1. أدوات الإعلام والاتصال

في بداية العمل الإعلامي استخدم الناشطون الإعلاميون الهواتف المحمولة من طرازات عدة بينها (نوكيا 6600، نوكيا 7220) وهاتف Sony Erixon-6 في بداية انتشار الهواتف العاملة بنظام (أندرويد)، والكاميرات الشخصية العاملة بنظام SD التي استخدمت لالتقاط الصور والمقاطع المصورة القصيرة، ومثّلت كاميرات

(51) أحمد شعبان، مقابلة مع بيرام محمد.

(52) أحمد شعبان، مقابلة مع بيرام محمد.

(53) أحمد شعبان، مقابلة مع بيرام محمد.

(54) بدأ كناشط إعلامي، لاحقًا كتب في عدد من المواقع منها الجمهورية، ثم برز لديه ولاء طافح لتيار المجلس الوطني الكردي، ثم ولاء للطرف النقيض الآخر حزب الاتحاد الديمقراطي، وأخيرًا صاحب خطاب قومي شعبوي، يقدم نفسه كاتبًا وباحثًا وتقدمه بعض القنوات كمحلل سياسي، في الفترة الأخيرة يعمل لدى قناة الحرة، على ما يضعه في صفحته الشخصية في فيس بوك.

SONY الرقمية الشكل الأكثر انتشارًا[55]. تطور نوع الكاميرات المُستخدمة سريعًا، فانتشرت كاميرات الفيديو الرقمية HD التي تستخدم أيضًا لالتقاط الصور الثابتة. معها أصبحت تصل كاميرات مخفيّة (السرية كما كانت توصف) بأشكال مختلفة (قلم، ساعة، زر قميص، جامعة مفاتيح (ميدالية)).

كانت تُرسل المعلومات (الرسالة الإعلامية) عبر الاتصال المباشر عبر الهواتف المحمولة[56]، أو برامج التواصل المتاحة في ذلك الوقت وهي السكايب والماسنجر عبر الخوادم الرئيسة في سورية، وهي مؤسسة الاتصالات والجمعية السورية للمعلوماتية، باستخدام خطوط ADSL الموجودة في كل محافظة[57]. لاحقًا بعد أشهر عدة أُضيف إلى تلك الأدوات هاتف الثريا الخاص العامل عبر الأقمار الصناعية، لبعض الاتصالات المهمة، بشكل محدود نتيجة ارتفاع تكلفة الاتصال.

في حين مثلت الشبكات الاجتماعية الاستخدام الأكبر في العمل والنشر الإعلاميين، كمنصات إعلامية ووسائل اتصال أبرزها (فيس بوك)، (ماسنجر)، (سكايب)، (يوتيوب). (فيس بوك ويوتيوب) برنامجان محظوران في سورية من قِبَل النظام قبل الثورة. كان يمكن لعدد قليل من السوريين فقط كسر حظر جدر الحماية الخاصة VPN (معروفة باسم كاسر البروكسي)، وكان الوصول مقتصرًا على المقيمين في الخارج، أو القلة الذين استخدموا الإنترنت استخدامًا احترافيًا. لكن في 9 شباط/ فبراير 2011، رفع النظام الحظر عن أربعة مواقع؛ (فيس بوك) و(يوتيوب) و(بلوجر) و(مدونة مكتوب)، ويمكن أن يُفسر ذلك بأن النظام أراد أن يقول إنه لا يخشى انتفاضة على النقيض من تونس ومصر. أو ربما إنه كان يأمل في تحديد هوية الناشطين الإعلاميين وأماكن وجودهم لاعتقالهم[58]. نما عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي تدريجيًا من آذار/ مارس 2011 حتى منتصف 2013، لا سيما (فيس بوك)، ووصل إلى مستويات غير مسبوقة[59]. مع بداية انتشار جدر الحماية الخاصة من بينها البرنامج الأميركي (P- SIPHONE3).

يلي فيس بوك وماسنجر -اللذين أصبحا شركة واحدة- استخدام برنامج السكايب الذي لعب دورًا اتصاليًا لإرسال المعلومات، واستُخدم في الاتصال المباشر مع وسائل الإعلام في اللقاءات أو المداخلات المتلفزة عبر الصوت أو الفيديو. يأتي بعد ذلك برنامج (يوتيوب) كان أول أدوات توثيق مقاطع الفيديو للأحداث المهمة جميعها ونشرها وتخزينها مثل عمليات قصف الطائرات، العمليات العسكرية البرية، التظاهرات والاحتجاجات. بُثت عليه تصريحات الضباط والجنود المنشقين عن جيش النظام، وأعلنت فصائل المقاومة المسلحة عن تأسيسها هناك. كان موقع (يوتيوب) هو الوسيلة المادية للبرامج التلفزيونية المحلية للناشطين ووسيلة بث واستماع للأغاني الثورية.

(55) أحمد شعبان، مقابلة مع عبد الفتاح النعيمي، وهو ناشط إعلامي وخبير برمجيات، اعتقله النظام مرات عدة بسبب نشاطه آخره من 15 كانون الثاني/ يناير 2013 إلى 01 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

(56) كان الأمر يحمل مخاطرة كبيرة للخطوط "الشريحة" المسجلة بأسماء أصحابها، في ظل سيطرة النظام على شركات الاتصال، ومقدراته الأمنية والتكنولوجيّة، في بعض الحالات انتشرت خطوط غير مسجلة بأسماء لأشخاص يعيشون داخل مناطق النظام، كما انتشرت خطوط لشركات تعمل في الدول المجاورة على وجه التحديد تركيا، الأردن، لبنان.

(57) Ahmad SHABAN, "l'évolution de la couverture médiatique et de l'image de Raqqa entre 2011 et 2017, Une comparaison entre la presse écrite locale et française ,"P. 23.

(58) Ibid.

(59) Ibid.

بعد عام 2012 حُسّنت تقنيات التقاط الصور الخاصة بهم. فالناشط الإعلامي كان يغطي الأحداث التي يواجهها أو يتابعها بهاتفه الشخصي أو الكاميرا الصغيرة، وكلاهما منخفض الدقة؛ لذلك كانت تُنتَج صور منخفضة الجودة، من جراء الخوف من إطلاق النار أو القصف أو الاعتقال في التظاهرات، إلى جانب الافتقار إلى الخبرة الفنية. وتسمي الباحثة سيسيل بويكس[60] هذه الصورة بـ (الصورة المهتزة) أو (الصورة المرتجفة) ترى أنّ لها أهمية في جوانب عدة.

بدءًا من نهاية عام 2011 وبداية 2012 وما بعدها؛ بدأ استخدام برنامج (فايبر) ثم (واتس آب) -البرنامج الأكثر استخدامًا منذ ظهوره في سورية حتى الآن- استخدم البرنامجان كلاهما استخدامًا كبيرًا حتى طغيا على وسائل الاتصال الأخرى، وأهمها سكايب الذي تراجع لصالحهما، يعود تفضيل استخدام البرنامجين إلى كونهما يقدمان حماية أفضل من المراقبة والتجسس عليهما من طرف النظام السوري، ولكونهما لا يحتاجان إلى إشارة قوية، واستهلاكهما البيانات أقل من بقية البرامج المستخدمة في سورية حتى ذلك الوقت.

في النصف الثاني من عام 2011 بدأت المؤسسات الثورية بإدخال أجهزة الإنترنت الفضائي المُرسلة من مغتربين سوريين، ولاحقًا من المؤسسات الثورية الرئيسة في بداية الثورة السورية (لجان التنسيق المحلية، الهيئة العامة للثورة السورية)، ثم من المنظمات الأوروبية المتخصصة بالدعم الإعلامي. يعود السبب للحاجة إلى استخدام أجهزة الإنترنت الفضائية؛ لأمانها كونها لا تمر عبر مؤسسات النظام، ولسرعتها الكبيرة. أولى الأجهزة التي استُخدمت هي (أسترا) ثم (هيوز)، بعد عام 2013 بدأ استخدام واسع لجهاز (تووي)، وما يزال الأكثر انتشارًا حتى الآن.

بعد عام 2014 مع توافر الإنترنت الفضائي بصورة واسعة، برزت الحاجة إلى برامج من مثل (سيغنيال) و(تلغرام) نظرًا إلى الدقة العالية التي يتمتعان بها، ودرجة الأمن الرقمي الأعلى من بقية البرامج المستخدمة سابقًا.

2. تطور الخبرات التدريب والدورات

مع احتلال الجانب الإعلامي منزلة كبيرة في المشهد العام للثورة السورية، بدأت المؤسسات الثورية الرئيسة من مثل لجان التنسيق المحلية في سورية والهيئة العامة للثورة السورية والمجلس الأعلى لقيادة الثورة بإقامة تدريبات ودورات إعلامية لأعضاء التنسيقيات والناشطين الإعلاميين، في دول الجوار، وبصورة رئيسة في تركيا ولبنان والعراق (إقليم كردستان العراق) لاحقًا، دربت خلالها تلك المؤسسات مئات الناشطات والناشطين. قدمت تلك المؤسسات للناشطين دورات تدريبية سريعة خلال أيام عدة تتعلق بإنتاج الأخبار (كتابة الأخبار والتقارير، التصوير، مونتاج) ودورات في الأمن الرقمي. وقدمت لهم معدات عمل إعلامية (كاميرات، هواتف محمولة، أجهزة حاسوب، أجهزة إنترنت فضائي).

أشهر تلك الدورات التي أقامتها المؤسسات الثورية، هي دورة إعلامية أقيمت مرات عدة في عام 2012، أقامتها لجان التنسيق المحلية والهيئة العامة للثورة السورية واتحاد تنسيقيات شباب الكورد، دربت خلالها حوالى 100

(60) أستاذة الصورة والرمز في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في باريس، تعد من أبرز الباحثين الأجانب في الشأن السوري، وتشرف على عدد من الطلاب الباحثين السوريين في كل عام.

ناشط إعلامي، وزُود المتدربون فيها بكاميرات وأجهزة حاسوب.

في نهاية عام 2011، كان فريق ثورة العمل الإعلامي السوري (SMART) الذي كان في الأصل شبكة لدعم الناشطين الإعلاميين ثم أصبح وكالة صحافية، يوزع المعدات الإعلامية وأجهزة الاتصالات، ويقيم دورات لتعليم الكتابة الصحافية والإنتاج، نظم الفريق دوراته عبر برنامج السكايب، واستطاع تدريب حوالى 400 ناشط في مجال الصحافة[61].

ثم نشطت منظمات دولية متخصصة بالإعلام من مثل معهد صحافة الحرب والسلم (IWPR) التي كانت تديره الصحافية زينة إرحيم التي عملت ومدربين آخرين على تدريب مئات من الناشطين الإعلاميين داخل سورية، حوالى ثلثهم من النساء، في الصحافة المكتوبة والتلفزيونية[62]، وأقام المعهد دورات عدة في تركيا لاحقًا.

ثم بدأت تنتشر كثيرًا ظاهرة منظمات المجتمع المدني، واهتمت اهتمامًا رئيسًا بالمجال الإعلامي، وأسست لتسريع ظهور مئات المؤسسات الإعلامية المطبوعة والمسموعة، وانتشارها. وكانت تقيم عشرات الدورات سنويًا، انتشرت بصورة كبيرة في تركيا (غازي عنتاب، إسطنبول) وبدرجة أقل في لبنان وإقليم كردستان العراق.

تاسعًا: الناشط الإعلامي بعد عقد من الثورة

تغيرت الأوضاع والمواقف السياسية من الثورة السورية، وتبدلت الخرائط العسكرية التي صبت في مصلحة النظام، خصوصًا بعد إطلاق يد روسيا، والسكوت على إيران في سورية، وإبرام اتفاقات (خفض التصعيد) التي أدت إلى تهجير سكان أربع مناطق كبيرة إلى شمال سورية، مع سيطرة كبيرة على عدد كبير من المدن والقرى لفصيلين أيديولوجيين عابرين للوطنية (جبهة النصرة في إدلب، حزب الاتحاد الديمقراطي في الجزيرة السورية)، انحصرت فعاليات الثورة في الشمال السوري في ظروف اقتلاع صعبة من بيوتهم وأراضيهم. هذا التفريغ الهائل من السكان الذين بينهم من يقوم على فعاليات الثورة ونشاطها السياسي والعسكري واحتجاجاتها المدنية، مع إعادة انتشار النظام عبر الجيش والمخابرات ومجموعات الشبيحة في تلك المناطق، جعل الأحداث تقل والمعلومات عنها محجوبة؛ لأنّ الحامل الرئيس للاحتجاج أُخرج من معادلة الصراع والحامل الرئيس للتغطية الإعلامية استُبعِد هو الآخر.

في الأجزاء الواسعة من الشمال والشرق السوريين، تفرض قوى الأمر الواقع إعلامها الحزبي الذي يتبنى أيديولوجيتها في الرقة والحسكة والجزء الشمالي من دير الزور حيث يسيطر حزب الاتحاد الديمقراطي، مستفيدًا من اعتماده كحليف محلي للتحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة، الأمر الذي أعطاه غطاء سياسيًا ودعمًا ماليًا هائلين، وبحكم تلك المناطق الشاسعة وفرض سياساته وإعلامه الحزبي الذي تراكمت لديه خبرة جيدة ورثها عن حزب العمال الكردستاني التركي، صبت هذه الأحوال في صالحه، فأسس شبكة واسعة من وسائل الإعلام الخاصة به والمقربة منه، في ما تعيش وسائل الإعلام الأخرى هناك حالة من القمع، خصوصًا التابعة للخصم

(61) Joseph DAHER, "Syrie, soulèvement et scène médiatique", Open Democracy, 26(octobre 2017).

(62) Ibid.

السياسي الكردي الآخر، (أحزاب المجلس الوطني الكردي)، أما وسائل الإعلام المحسوبة على المعارضة السورية فهي ممنوعة من العمل هناك، ويعتمد بعضها على المراسل السري.

تفرض هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا) هي الأخرى قيودًا مشددة على حرية الإعلام، وتمتلك هي الأخرى أدواتها الإعلامية التي ورثتها من إعلام القاعدة وطورت جزءًا كبيرًا منها بفضل الاستقرار وإنشاء وسائل إعلامها من دون أن تربطها رسميًا بهيكليتها. يتسم العمل الإعلامي لوسائل إعلام المعارضة أو الناشطين الإعلاميين المستقلين في المناطق الخاضعة لهيئة تحرير الشام أيضًا بالمخاطرة، لكن هناك هامش معقول للحركة والعمل يستفيد منه الطرفان كلاهما، فالهيئة تريد أن تبعد عن نفسها صفة الإرهاب في المستوى الدولي لذلك تشدد على عناصرها بضرورة التعامل الجيد مع الصحافيين الأجانب الذين يدخلون إلى المناطق التي تسيطر عليها، وتتساهل مع الناشطين الإعلاميين الذين يريدون العمل في هذه المناطق لأسباب عدة، أهمها الاستمرار في النشاط الإعلامي بوصفه أحد أشكال العمل الثوري، والحاجة إلى العمل المأجور الدائم أو المتقطع مع وسائل الإعلام المحلية أو الخارجية. لكن هذا لم يمنع من حدوث تقيّد وانتهاكات ضد بعض الناشطين الإعلاميين.

بين المنطقتين تقع سيطرة أقل للمعارضة السورية، تأخذ طبيعة السيطرة شكلًا مختلفًا عن المنطقتين السابقتين، حيث السلطة الفعلية في يد الفصائل العسكرية المنضوية تحت الجيش الوطني، لا في يد المجالس المحلية التي تعد نظريًا السلطة السياسية. مع ذلك هامش الحرية الإعلامية لعمل وسائل الإعلام وللناشطين الإعلاميين ضيق. تجري انتهاكات محدودة للعمل الإعلامي تُقابل بتضامن محلي وافتراضي للناشطين المنفيين، هذا التضامن يتسع أكثر ليكون دعمًا للعمل الإعلامي الثوري وحامله الناشط الإعلامي.

عاشرًا: أسباب تراجع ظاهرة الناشط الإعلامي

لم تعد اليوم ظاهرة الناشط الإعلامي كما بدأت في السنوات الأولى للثورة السورية. عانت الصفة تفريغًا غير قليل من المعنى[63]، بسبب تداخل المصطلح مع المصطلحات الفرعية للمصطلح الأم (الناشط) التي عانت هي الأخرى تفريغًا من المعنى. استغل أشخاص كثيرون المصطلح كصفة اعتبارية ونضالية، وهم لا يمتلكون صفات الناشطين الذين أسسوا لقيمة كبيرة لهذه الظاهرة حين بدأت كصفة نضالية تحمل كمية شجاعة كبيرة أيضًا، تعرضت لحرب إعلامية شُنت من طرف النظام أولًا عبر الشائعات والأخبار الكاذبة، ومن قوى الثورة المضادة بالأدوات ذاتها، لفرض مشروعاتها، وتعويم (ناشطيها). وأسهم في تراجع الظاهرة أيضًا ارتفاع الوعي السياسي لدى المواطنين العاديين، بعد أكثر من عقد على بداية الثورة السورية، إضافة إلى تأكل دور الناشط الإعلامي بفعل ازدياد المؤسسات الإعلامية (المحترفة) ذات الطابع المؤسساتي[64]، أخيرًا تحول عدد كبير من الناشطين الإعلاميين إلى إعلاميين محترفين، يعلمون في وسائل إعلامية[65].

(63) أحمد شعبان، مقابلة مع حسام الحمود.

(64) أحمد شعبان، مقابلة مع حسام الحمود.

(65) أحمد شعبان، مقابلة مع حسام الحمود.

حادي عشر: الناشط الإعلامي اليوم

على الرغم من قدرة النظام السوري وسلطات الأمر الواقع في بقية المناطق السورية، على إخماد فعاليات الثورة والعمل الإعلامي الثوري كأحد أهم نشاطاتها وأوجهها في السنوات الأخيرات من الثورة، إلا أنّ ظاهرة الناشط الإعلامي ما تزال موجودة اليوم، وإن لم يكن بالزخم والتوسع السابق ذاته. من بين أبرز أولئك الناشطات والناشطين في داخل سورية اليوم هم؛ يقين بيدو المعروفة باسم ميرنا الحسن في إدلب، فازت بجائزة الشجاعة الصحافية المقدمة من المؤسسة النسائية الدولية للإعلام في عام 2022. تنشط بصورة رئيسة في (فيس بوك)، وبدرجة أقل في (تويتر)، ومحمد عثمان المعروف باسم (أبو معاذ)[66] في داخل مدينة الرقة، ينشط بصورة رئيسة في (فيس بوك) وبدرجة أقل في (تويتر)، في أقصى الشمال الشرقي دليل سليمان الذي عمل مصورًا رسميًا مع وكالة الصحافة الفرنسية AFP، أوقفه عن العمل حزب الاتحاد الديمقراطي بعد نشره صورًا لحقول النفط والتلوث البيئي الكبير الحاصل بسبب سوء الاستخدام وقلة الصيانة، وصهيب (الحسكاوي)[67]، وكلاهما في محافظة الحسكة، وأحمد دك في حلب. وما تزال فئات كبيرة من السوريين تعتمد على الناشط الإعلامي بوصفه أحد أهم وسائل الإعلام التي تتابعها وتحصل منها على المعلومات/ الأخبار، ويعود ذلك إلى:

1. التِركة الرمزية الكبيرة التي تركتها ظاهرة الناشط الإعلامي دافعة بذلك أرواح مئات الناشطين ثمنًا للحصول على الخبر، ونشره.

2. تبعية وسائل الإعلام الجزئية أو الكبيرة للجهات الممولة لها، الصدقية التي اكتسبها بعض هؤلاء الناشطين، سرعة صناعة الخبر؛ الحصول عليه ونشره.

3. انتشار صحافة وسائل التواصل الاجتماعي انتشارًا كبيرًا لدى السوريين.

4. اعتماد نسبة كبيرة من السوريين المُهجَّرين على الناشطين الإعلاميين للحصول على المعلومات.

ثاني عشر: القسم التطبيقي في البحث

يدرس هذا القسم حالتي الإعلاميين هادي العبد الله الذي يعمل في صحافة وسائل التواصل الاجتماعي، وحسام حمود الذي يعمل مستقلًا (فري لانس) مع الإعلام الفرنسي، وبصورة رئيسة في الصحافة الفرنسية المطبوعة، كحالتين لأقصى درجات التطور للناشط الإعلامي الذي تطور إبان الثورة السورية، حتى صار محترفًا، وما زال يتطور، نتيجة اكتساب خبرات ومهارات جديدة. يعود سبب اختيار حالة هادي العبد الله، إلى كونه يُعد من أهم الإعلاميين السوريين خلال العقد الأخير، ويعد حاليًا إلى جانب كونه أحد مصادر المعلومات في سورية، أحد رموز الثورة السورية. أما سبب اختيار حالة حسام الحمود، لكونه أحد أبرز الصحافيين السوريين –من الصحافيين غير المحترفين ما قبل الثورة المقيمين في الخارج- العاملين في وسائل إعلامية فرنسية عدة، تعد الأكثر أهمية ومتابعة.

(66) اسم مستعار يعمل في المجال الإعلامي منذ 2013 حتى اليوم.

(67) اسم مستعار.

1. دراسة حالة الناشط الإعلامي هادي العبد الله

قبل بداية الثورة السورية كان محمد قد تخرج في كلية التمريض من جامعة تشرين بمعدل عال؛ مكنه التعين مُعيدًا بداية 2011 في كلية التمريض بحماة، أراد متابعة دراساته العليا في تخصص (الحالات الحرجة)[68]، لكن انطلاق السورية غير حياته لاحقًا. استمر في عمله حوالى شهرين، ثم تركه، وتفرغ تفرغًا كاملًا للمشاركة في الثورة السورية.

بدأ متظاهرًا في أول تظاهرة خرجت في حمص بتاريخ 25 آذار/ مارس 2011 (جمعة العزة) التي كانت تضامنًا ونُصرة لمحافظة درعا التي كانت قد انطلقت فيها التظاهرة يوميًا بعد أن أطلق النظام السوري النار على المتظاهرين بتاريخ 18 آذار/ مارس (جمعة الكرامة). خلال التظاهرة التي خرجت في حمص، بداية الأمر تعرض المتظاهرون فيها للقمع من قبل عناصر المخابرات السورية ومن الشبيحة، ثم تطور مستوى القمع ليبدأ الأمن بإطلاق النار، ويسقط عدد من الجرحى[69]. بدأ محمد مستفيدًا من اختصاصه بإجراء الإسعافات الأولية. وبعد عودته إلى منطقته في القصير، قرر مع مجموعة من أصدقائه إقامة مستشفى ميداني لمعالجة الجرحى، في منطقة البساتين[70]. سرعان ما انتفت الحاجة إلى هذا الممرض المسعف، بسبب توافر العدد اللازم من الأطباء والممرضين في المستشفى الميداني، وظهرت الحاجة إلى استعادة الصوت والإعلام لأسباب عدة: ((نشر ما يجري من مظاهرات واحتجاجات وقمع عنيف يسقط فيه شهداء وجرحى، رسالة إلى محافظة درعا بالوقوف والتضامن معهم، رسالة خارجية إلى العالم، تفيد بخروج السوريين لأجل الحرية))[71].

بدأ محمد نشاطه في 25 آذار/ مارس 2011، عبر إرسال رسائل نصية SMS إلى قناة الجزيرة مباشر ثم قناة (وصال)، الخدمة التي تتيح فيها تلك القنوات عرض الرسائل على شاشاتها، كجزء من شكل التشاركية الإعلامية بين وسائل الإعلام والمواطنين. وكانت أولى رسائله ((خروج مظاهرة في ساحة الساعة في حمص، نادت بالحرية ونصرةً لدرعا، تعرضت لإطلاق نار من قبل قوات الأمن مما أدى لسقوط شهداء وجرحى))[72]. لحقها رسائل عدة حول أحداث الثورة في درعا. في بداية شهر نيسان/ أبريل، وبموجب تلك الرسائل النصية، اتصلت به قناة (صفا) برقم لبناني كان قد حصل عليه محمد للهرب من المراقبة الأمنية لأجهزة النظام المسيطرة على الاتصالات كافة في سورية، للاستفسار منه عن الأحداث الجارية في درعا، ثم بعدها بيوم اتصلوا به للخروج في مداخلة تلفزيونية عبر الصوت، وهنا قدم محمد شاهد العيان نفسه بأول اسم مستعار (عبد الرحمن)، موضوع المداخلة الأولى كان تعذيب أطفال درعا، وإضاءة كبيرة على التظاهرات التي بدأت تخرج في حمص[73]. زادت مداخلات (عبد الرحمن) الذي أخذت طبيعة عمله تتطور إلى شكل جديد هو (الناشط الإعلامي المصدر)[74]، استمر بهذا الاسم والشكل الجديد من العمل الإعلامي، ليتوقف بعد أسابيع عدة في إثر تعرف بعض الأشخاص على هوية صاحب

(68) هادي العبد الله، حالات حرجة من يومياتي في الثورة السورية 2011-2019، جود (محررًا)، ط1 (بيروت: جسور للدراسات والنشر، 2020). ص 15.

(69) هادي العبد الله، حالات حرجة من يومياتي في الثورة السورية 2011-2019، ص 25.

(70) هادي العبد الله، حالات حرجة من يومياتي في الثورة السورية 2011-2019، ص 26.

(71) أحمد شعبان، مقابلة مع هادي العبد الله (عبر برنامج "زووم")، (24 آب/ أغسطس 2022).

(72) أحمد شعبان، مقابلة مع هادي العبد الله.

(73) أحمد شعبان، مقابلة مع هادي العبد الله.

(74) د.م، الناشط الإعلامي المصدر، كشكل من أشكال الناشط الإعلامي، (د/: د.ن، د.ت)، ص 12.

الصوت. اضطر بعدها إلى تغيير الاسم إلى اسم (سمير فتحي)[75]، تدرب، واستخدم خلالها طرائق عدة لتغيير الصوت. استمر الناشط الإعلامي المصدر (سمير فتحي) حوالى خمسة أشهر، بالمداخلات الإعلامية مع عدد كبير من القنوات التي بدأت تزداد تباعًا[76]، نتيجة لقيمة المعلومات التي يقدمها وصوابها، والاستمرارية والمتابعة الدائمة، لغة الخطاب الإعلامية المعتدلة، ومستوى اللغة العربية المتميز لهذا الناشط المصدر. خلال هذه المدة بقي عمل (سمير فتحي) سريًا إلا لاثنين من أصدقائه المشتركين معه في الموقف الفاعل من الثورة نفسه، وهما بسام من مدينة حمص وأبو عمر من مدينة اللاذقية اللذين استطاع النظام اعتقالهما نتيجة اتصالاتهما مع سمير فتحي. وصل خبر اعتقال الصديق الأول بسام، وعملية التعذيب التي تعرض لها لمعرفة هوية (سمير فتحي) عبر مصادر الثوار الخاصة داخل بعض أجهزة النظام في تلك المرحلة، ما أجبره على الهرب إلى المنطقة الجبلية بين سورية ولبنان، وإيقاف العمل باسم (سمير فتحي) للتخفيف عن صديقه بسام، وعلى أمل إطلاق صديقيه الاثنين[77]. بعد أن كان الناشط الإعلامي (سمير فتحي) مصدرًا مهمًا وموثوقًا للقنوات الإعلامية التي بدأت تزداد أكثر، ظهر الاسم الرابع للناشط الإعلامي (هادي العبد الله) مع تطور جديد، تغيير الصوت الذي أصبح متاحًا عبر بعض أجهزة الهاتف المحمول ذات المنشأ الصيني، إضافة إلى تطور في مستوى المداخلات من ناحية ازدياد الخبرة في التغطية الإعلامية ومستوى أعلى من الاستقرار النفسي في أثناء المداخلة التلفزيونية، مع شحنة عاطفية للمشاهد المتلقي رسالة العبد الله الإعلامية، نتيجة لمشابهة الصوت الجديد صوت طفل، وطبيعة الموضوعات الرئيسة التي يغطيها، المتعلقة بالتظاهرات الكبيرة والحاشدة، والمجازر التي يرتكبها النظام بحق المدان الثائرة، وشكل القصف ونوع الأسلحة، وطبيعة القمع الوحشي والانتهاكات التي يرتكبها حلفاء النظام السوري، والقوى الخارجية المُستجلبة كاحتلالات أجنبية فصائلية ودولاتية، لوأد الثورة، كانت مسألة ذات تأثير في ارتفاع الزخم الثوري، والكفاح المسلح الذي بدا يأخذ شرعيته من حماية التظاهرات وإيقاف اقتحام المدن والقرى المُنتفِضة.

مصادر المعلومات التي كان يحصل عليها الناشط الإعلامي هادي العبد الله هي التغطية الحية التي يقوم بها هو شخصيًا في أثناء التظاهر أو القصف أو العمليات العسكرية، غرفة السكايب الرئيسة الخاصة بكل مناطق حمص، وتضم عددًا من الناشطين الإعلاميين، كان يتم تداول الأخبار بدقة وفق معايير صارمة، تجنبًا لنشر أي معلومات غير دقيقة أو تهويلية. لاحقًا تطورت من تلك الغرفة المؤسسات الإعلامية الثورية الرئيسة في حمص (أخبار حمص لحظة بلحظة، تجمع ثوار حمص، تجمع أحرار حمص، تنسيقية القصير، شبكة أخبار بابا عمرو)[78].

بعد محاولات عدة من جانب النظام لكشف هوية هادي العبد الله ومكانه بعد أن أصبح يتمتع بمنزلة وصدقية وتأثير إعلامي كبير، بدأت حملات إعلامية من جانب النظام في جوانب الإشاعة والأخبار الكاذبة تستهدف العبد الله، تنفي وجوده داخل سورية، وتختلق روايات حول وجوده خارجها، وتدريبه على العمل الإعلامي من جانب قناة الجزيرة. لتلك الأسباب ولكسر حملات النظام، قرر كشف شخصيته بالصوت والصورة، بعد أن أعلم كل أفراد عائلته بأنه هو هادي العبد الله، بعد أن كان الأمر مقتصرًا على والدته وصديقيه طوال الأشهر التسعة

(75) "اسم لرجل مصري لطيف" كان قد التقاه العبد الله في مصر قبل سنوات عدة.

(76) الجزيرة، العربية، بي بي سي عربية، فرانس 24، سكاي نيوز، أورينت، وصال، صفا، المصدر: أحمد شعبان، مقابلة مع هادي العبد الله..

(77) لم يصل لهادي العبد الله أي خبر بعدها حول صديقه أبو عمر الذي اعتقل في مدينة اللاذقية.

(78) أحمد شعبان، مقابلة مع هادي العبد الله.

الأولى من انطلاق الثورة. عندها قبل بالظهور الإعلامي الذي كانت تطلبه منه وسائل إعلام عدة، وتتمناه، ليكون لها سبق إعلامي كبير حول شخصية أحد أهم الناشطين الإعلاميين في سورية. وافق على عرض سابق من الإعلامي السوري (محمود عرابي) العامل وقتها في قناة الجزيرة، وبالفعل أنتج عرابي تقريرًا لقناة الجزيرة عن الناشطين الإعلاميين في سورية وعن هادي العبد الله بصورة محددة، بُث التقرير في نشرة أخبار لقناة الجزيرة، تبعه اتصال فيديو عبر السكايب والهاتف مع هادي العبد الله، بوصفه عضوًا في الهيئة العامة للثورة السورية، حاورته خلال النشرة الإعلامية ليلى الشايب[79].

بعد كشف هادي العبد الله شخصيته الحقيقة، تطور شكل النشاط الإعلامي إلى جانب تغطية أخبار الحراك الثوري والمجازر، أصبح يغطي إعلاميًا المعارك والعمليات العسكرية، تعرض خلالها للإصابة مرتين؛ أولها في أثناء تغطيته معارك (مهين) وإصابة في معركة أخرى. بدأت تزداد منزلته أكثر إلى أن وصل إلى مستوى إعلامي محترف يعمل بصورة مستقلة، مع تميز بنقل الأخبار والتحرك والانتقال بين المناطق والبلدات المحيطة بمدينة حمص وريف دمشق، هذه المنزلة عرضته للخطر الدائم، استهدِف خلالها أكثر من مرة، إحداها قصف مقاتلة حربية لبيت يتوارى فيه داخل مدينة القصير، أصيب خلال القصف إصابة متوسطة، ونجا من أولى محاولات الاغتيال[80]. ولاحقًا نجا من محاولة الاغتيال الثانية في منطقة الشعار بحلب عام 2016 ومن محاولة الاغتيال الثالثة في محافظة إدلب عام 2018. انتقل خلال عمله الإعلامي حوالى 16 مرة[81]. يعد التهديد الأمني أبرز أهم الصعوبات التي عاشها العبد الله.

تطور مستوى العمل الإعلامي لديه إلى مستوى جديد، بدأت وسائل الإعلام الأجنبية التي استطاعت الدخول إلى سورية تلتقي به بعد سيطرة المعارضة السورية على أجزاء واسعة من سورية، بوصفه مصدر المواد الإعلامية لتلك الوسائل، وبكونه هو ذاته موضوعًا مهمًا لها. نتيجة عمله الإعلامي المتميز، نال هادي العبد الله جوائز دُوليّة منها جائزة (مراسلون بلا حدود) عام 2016، وجائزة نقابة الصحافيين الألمان المستقلين.

عرضت عليه أبرز القنوات الإعلامية العربية والسورية منذ نهاية 2013 العمل معها مراسلًا في سورية[82]. يعمل بصورة رئيسة بطريقة صحافة وسائل التواصل الاجتماعي، وأسس لنفسه مدونة/ موقعًا يحمل اسمه، وصفحات موثقة على بعض وسائل التواصل الاجتماعي، بمعنى استطاع أن يطور عمله الإعلامي، ليصبح عمله من خلال المدونة وصفحاته في وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة إعلامية بحد ذاته، يتنوع محتواها بين الإعلام الإلكتروني وصحافة وسائل التواصل الاجتماعي. هذا المزج بين الشكلين الإعلاميين هو حالة جديدة متطورة، تحاول الاستفادة من ميزات الانتشار والتأثير ووصول الرسالة الإعلامية إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور. أصبح حجم الوصول إلى منشوراته وتقاريره الصحافية مهولًا، يوازي في بعض الأحيان وسائل الإعلام السورية

(79) د.م، "الأسطورة هادي العبد الله - صوت وصورة 12-4-2012"، تنسيقية كفرسوسة/ قناة الجزيرة، (12 نيسان/ أبريل 2012). https://www.youtube.com/watch?v=wtt7m7Fs_1Y

(80) يعود المنزل لابن عمه، "نتيجة للقصف استشهدت طفلتا قريبه صاحب البيت"، أحمد شعبان، مقابلة مع هادي العبد الله.

(81) أحمد شعبان، مقابلة مع هادي العبد الله.

(82) منها الجزيرة، العربية، TRT عربية، والقناتان السوريتان أورينت ولاحقًا تلفزيون سوريا بعد إنشائه، لكنه رفض كل تلك العروض، ليبقى مُلتزمًا بالثورة التي تتطلب استقلالية وعدم حصر الأخبار، والصور، والفيديوهات بقناة واحدة. في العام الأخير وصل إلى اتفاق مع "تلفزيون سوريا" بتقديم برنامج "وكنت شاهدًا" وفق طريقة التعاقد المستقل "فري لانس".

والعربية التي تغطي الشأن السوري[83].

اتجه في العامين الأخيرين إلى منصة (تيك توك) الصينية الشهيرة، يعود السبب في ذلك للتواصل مع الشبان الصغار الذين يستخدمون ذاك البرنامج بصورة مركزة، ولا يعرف بعضهم ماذا جرى في سورية خلال العقد الأخير.

2. دراسة حالة الناشط الإعلامي حسام حمود

أخذت حالة تطور الناشط الإعلامي حسام حمود مسارًا مختلفًا عن بقية الناشطين الإعلاميين، يتعلق بشكل النشاط الإعلامي، ومسار تطوره، وأخيرًا تشكل الحالة الحالية. حين بدأت الثورة كان حسام الحمود طالبًا في هندسة البترول، انضم كما كثير من أقرانه إلى الثورة السورية، عبر الشكل الأبرز لها حينئذ (التظاهر والاحتجاج). تأخر في العمل الإعلامي إلى ما بعد كانون الثاني/ يناير 2014؛ تاريخ سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على محافظة الرقة مسقط رأسه. أول أعمال الترهيب التي قام بها التنظيم نحو المناطق التي يحتلها في سورية التخلص من الأشخاص المشتركين في الحراك الثوري ومن الناشطين الإعلاميين خصوصًا، لكونهم حامل مشروع الحكم الثوري الذي أطاحه التنظيم في المناطق التي طُرِد منها النظام بفعل مشروع الثورة بجانبيه المدني والعسكري. ما دفع عددًا كبيرًا من أولئك الناشطين إلى الهرب من المناطق المُحتلة حديثًا من قبل التنظيم نحو تركيا بالدرجة الأولى وبالدرجة الثانية نحو مناطق تسيطر عليها المعارضة السورية في وقتها. هرب حسام الحمود من الرقة نحو الحسكة، منها إلى دير الزور حيث أقام حوالى خمسة أشهر، بعدها تابع إلى درعا، حيث بدأ أول عمل إعلامي بصفته مراسلًا لـ (وكالة قاسيون) لأكثر من عام، بعدها انتقل إلى العمل مع (راديو الكل) حتى عام 2017[84]، في تلك الأثناء أصبح محررًا وصحافيًا غير متفرغ (عمل تطوعي) في موقع الرقة بوست[85]. بعدئذ تطور شكل عمله وطبيعته بعد انتقاله إلى إدلب ثم حلب، فمدينة (الطبقة) التابعة لمحافظة الرقة[86]، وأصبح يكتب تقارير موسعة تطورت إلى تحقيقات استقصائية، موضوعاتها الرئيسة مجريات معارك التحالف الدولي وحلفائه المحليين من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من جهة ثانية؛ وما يفعلانه من مجازر وانتهاكات بحق المدنيين، إضافة إلى الحالات الإنسانية من نزوح وتهجير وعوز في الخدمات العامة، بدأ ينشر تلك التقارير الموسعة والتحقيقات في مواقع عدة، أبرزها (الجمهورية)، بذلك انتقل من مراسل لوسائل إعلامية سورية إلى صحافي تحقيقات غير محترف. بداية 2018 انتقل إلى العمل مع الإعلام الغربي بوصفه مترجمًا وFixer (مساعدًا إعلاميًا)[87] مع HPO، وهي شبكة إعلامية أميركية، عمل في إنتاج برنامج Vice News. بعد أن نجح في التجربة الأولى بدأ يعمل مترجمًا ومساعدًا إعلاميًا مع أكثر من وسيلة إعلامية غربية أبرزها قناة ARTE الفرنسية – الألمانية[88].

(83) في فيس بوك لديه أكثر من 1800000 متابع، حجم الوصول في شهر آب/ أغسطس 3 مليون و600 ألف شخص. في تويتر 750546 متابع. في إنستغرام 201 ألف، في تيك توك 334 ألف متابع، في يوتيوب 7804 ألف. الإحصاءات حتى شهر أيلول/ سبتمبر 2022.

(84) أحمد شعبان، مقابلة مع حسام حمود.

(85) أسس الموقع مجموعة ناشطين/ات إعلاميين/ات وكُتّاب مُلتزمين نحو الثورة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015.

(86) التحالف الدولي وتحالف من مليشيات كردية وعربية يسيطر عليه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، كان قد طرد التنظيم من مدينة الطبقة ربيع 2017.

(87) د.م، المساعد الإعلامي، كشكل من أشكال الناشط الإعلامي، ص11.

(88) أحمد شعبان، مقابلة مع حسام حمود.

أخذ عمله يتوسع مع عدد أكبر من وسائل الإعلام الغربية، وخصوصًا المطبوعة منها، نشر بأسماء مستعارة بداية الأمر في صحف أميركية وبريطانية عدة، منها Middle East Eye، The Guardian، New York Times، بعد ذلك بفضل الاختلاط مع الصحافيين الأجانب انتبه إلى موضوع حقه في وضع اسمه بوصفه مساعدًا إعلاميًا للصحافيين الأجانب، حينئذ بدأت هيئات التحرير تضع اسمه بجانب الصحافي الأجنبي عند كتابة أي تقرير أو تحقيق يشترك فيه. مع تطور خبرة الناشط الإعلامي حسام حمود في عمل التحقيقات الصحافية، أصبح يكتب في بعض الأحيان تقارير وتحقيقات في وسائل الإعلام الغربية بمفرده، نشر خلال السنوات الأربع الماضيات حوالى 40 مادة أغلبها كانت في وسائل الإعلام الفرنسية المطبوعة منها Médiapart التي تعد من أشهر صحف التحقيقات في أوروبا، RTS info، France Inter، ARTE، Libération وموقع La Libre البلجيكي. وأنجز أول كتاب له L'ASPHYXIE, Raqqa chronique d'une apocalypse (الاختناق، الرقة أحداث نهاية العالم)، بالاشتراك مع الصحافية الفرنسية Céline Martelet، سيصدر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر الحالي[89] عن دار DENOEL يحكي الكتاب عن جحيم عاشه سكان الرقة تحت حكم تنظيم الدولة الإسلامية.

في بداية شهر أيلول/ سبتمبر هذا العام تحول اسم الناشط الإعلامي حسام حمود إلى قضية رأي عام في فرنسا، بعد رفض الخارجية الفرنسية منحه تأشيرة دخول مع عائلته إلى فرنسا، نظمت وسائل إعلام عدة وصحافيون في فرنسا، في مقدمتهم صحيفة Médiapart، حملة إعلامية كبيرة مناصرة لقضية منح الحمود وعائلته تأشيرة دخول إلى فرنسا، تضمنت النشر الكبير للتقارير الإعلامية والبرامج التلفزيونية استطاعوا من خلالها لأول مرة خلال السنوات السابقات جمع 41 وسيلة إعلامية فرنسية بمختلف التوجهات (يمين، وسط، يسار)، وإصدار بيان مشترك[90] يطالب الخارجية الفرنسية بالتراجع عن قرارها، وبالفعل استطاعت هذه الحملة الإعلامية الضغط على الخارجية الفرنسية التي طوت قرار الرفض، بينما تطوع ستة محامين فرنسيين للدفاع في قضيته أمام محكمة اللجوء للحصول على قرار قضائي يجبر فيه الخارجية على منح تأشيرة دخول للناشط الإعلامي حسام حمود.

ثالث عشر: استنتاج

أسس اصطلاح (الناشط) الذي ارتبط ارتباطًا رئيسًا بالسياسيين المعارضين وبدرجة أقل الحقوقيين العاملين في مجال حقوق الإنسان ما قبل الثورة السورية بعد ثورات الربيع العربي، فنشأت ظاهرة الناشط في بلدان الربيع العربي بصورة موقتة ومحدودة من دون أن تتفرع عنه توصيفات أو ملحقات تعريفية، كما ظهر لاحقًا في سورية؛ بسبب اختلاف طبيعة أنظمة تلك البلدان، ومحدودية مستوى التوحش والقمع مقارنةً بما حصل في سورية، إضافة إلى وجود مؤسسات إعلامية، وإن لم تكن مؤسسات مستقلة في خطها التحريري وتبعيتها.

في سورية نشأ مصطلح وتوصيف (الناشط) لتسمية السوريين الفاعلين في الحراك الثوري، ووصفهم، مع توسع الحراك وأشكاله وتنظيماته، بدأ يتطور مصطلح (ناشط) مُفرِزًا ملحقات وإضافات تعريفية تتعلق بشكل الاهتمام والعمل الثوري المحدد، أبرزها (الناشط الإعلامي). مع ظهور الحاجة إلى إعلام بديل من الإعلام

(89) أحمد شعبان، مقابلة مع حسام حمود.

(90) La SDJ De Mediapart," Le journaliste syrien Hussam Hammoud doit être protégé", Mediapart,)07 septembre 2022). https://2u.pw/5RkWG

السوري الذي صُنّعَ على مقاييس النظام على مدى نصف قرن، برز الناشط الإعلامي حاملًا إعلام الثورة الذي بدأ كنضال تطوعي بخبرات هواة، وتطورت أدواته تطورًا متسارعًا، كما تطور معها خبرات الناشطين الإعلاميين نتيجة العمل المستمر وللدورات والورشات الإعلامية التي حضروها.

ظهرت صور عدة للناشط الإعلامي في سورية، على أساس طبيعة العمل وأشكال على أسس سياسية وأخرى أيديولوجية. ارتبطت ظاهرة الناشط الإعلامي ارتباطًا عضويًا بالزخم المتصاعد للثورة السورية، حيث أسس لها إعلامها الذي ينقل أحداثها وروايتها، وينقل ويوثق ضحاياها الذين يسقطون من جراء وحشية النظام وحلفائه. تأثر الناشط الإعلامي كثيرًا بالتغيرات والتبدلات والمواقف والاتفاقات السياسية الخارجية والداخلية التي صبت لصالح النظام السوري.

على الرغم من وجود وسائل إعلامية نشأت خلال الثورة (مكتوبة، مسموعة، مرئية) إلا أنّ ظاهرة الناشط الإعلامي على الرغم من تراجعها، بقيت موجودة كأحد مصادر المعلومات المهمة لجمهور الثورة، ولوسائل الإعلام الخارجية؛ معتمدة على شكلها وأدواتها ضمن صحافة وسائل التواصل الاجتماعي وضمن وسائل الإعلام الخارجية التي تمكن بعض الناشطين الإعلاميين من تثبيت أقلامهم وكاميراتهم فيها، يضاف إليها صدقية ناشطين إعلاميين، والإرث الرمزي لظاهرة الناشط الإعلامي في سورية.

المصادر والمراجع

بالعربية

1. العبد الله. هادي، حالات حرجة من يومياتي في الثورة السورية 2011-2019، جود (محررًا)، ط1، (بيروت: جسور للدراسات والنشر، 2020).

بلغة أجنبية

1. ALGHAZZI. Omar, "Citizen journalism" in the Syrian uprising: Problematizing Western narratives in a local context", Communication Theory, (20 October 2014).

2. Allan, S., Citizen Witnessing: Revisioning Journalism in Times of Crisis, (John Wiley & Sons, 2013).

3. BOEX. Cécile et Agnès DEVICTOR, Syrie, une nouvelle ère des images, De la révolte au conflit transnational, (Paris: CNRS édition, 2021).

4. BOEX. Cécile, Figures remixées des martyrs de la révolte en Syrie sur YouTube, Archives des sciences sociales des religions, N° 181 (Janvier-mars 2018)

5. DAHER. Joseph, Syrie, "soulèvement et scène médiatique", Open Democracy, (26 octobre 2017).

6. SHABAN. Ahmad, l'évolution de la couverture médiatique et de l'image de Raqqa entre 2011 et 2017, Une comparaison entre la presse écrite locale et française, Mémoire du diplôme EHESS, (Paris: 2022).

الرقابة الذاتية تعود بأدوات جديدة للإعلام السوري
لتقيّد صانعاته وصنّاعه

زينة ارحيم[1]

((أنا مندسة وعميلة وجاسوسة.. لكنني صديقتك))، كان هذا هو عنوان مدونتي الأولى[2] التي أطلقت فيها العنان لجزء من صوتي بحذر في نهاية شهر آذار/ مارس عام 2011. لأعترف لأول مرة ((بأنني مندّسة في قضايا وطني وأهلي وكل ما يعنينا ويؤثر على حياتنا، وعميلة للحرية والإنسانية والحقوق والعدالة، كما أنني جاسوسة أعمل لصالح السوريين النبلاء الذين دخلوا السجون لرأي قالوه أو مقال كتبوه، أو لأنهم وقفوا أمام وزارة ليدعموا الوطنيين الأحرار في المعتقلات، فضُمّوا إليهم بتهمة (النيل من هيبة الأمة) و(إضعاف الشعور القومي))، متسائلة ((هل تنزعج الأمة عندما يصرخ أبناؤها (سلمية) ولا تتأثر عندما يضرب آخرون الرصاص ويطلقون العنان لزمامير هم للاحتفال (بالنصر المؤزّر) في قلبها، بينما تنزف أطرافها أرواحًا بريئة وثكالى وأيتامًا! والشعور القومي الثوري المنادي بالحرية من تونس إلى اليمن سيضعف إذا انضم لهتافه الموحّد (الشعب يريد الحياة) شبابًا جددًا؟)).

كانت المدونة مشروع منشور على الفيس بوك، لكنه طال إلى حد جعلني أحوّله إلى مدونة وأنشره على مدونتي الشخصية التي أنشأتها بوصفها مشروعًا للجامعة، حين كنت أدرس ماجستير الإعلام الدولي بجامعة سيتي في لندن.

على الرغم من مرور أكثر من عقد على نشر المدونة، إلا أن شعوري عندما ضغطت زر (النشر) ما زال حاضرًا في ذاكرتي، (ما أحلى حرية التعبير!) قلت لنفسي عندئذ مهدئة من مخاوفها مما قد ينجم عن ممارستي لها.

بعد ساعات على نشر المدونة، تجاوز عدد القراءات عشرة آلاف، وهنا لم يعد بمقدوري التقليل من أهمية أشواك الخوف التي شذّبتها للتو، وبخاصة بعد أن بدأت الاتصالات والرسائل من العائلة والمقربين تنهال علي لتحذيري من مغبّة حرية تعبيري، فهي تعني أنني (أحرق مراكب العودة إلى البلد).

تلا ذلك اليوم مفاوضات عاصفة بيني وبين نفسي، على كل كلمة ومنشور، ففي ذلك العام كانت حدود الرقابة الذاتية كخيوط شمس في يوم غائم، تتمايل على أحداث كبيرة كالمجزرة، فأكتب بحرية غير مكترثة بالطوفان، وفي أخرى - كاعتقال صديق- تسقط عمودية على كلماتي فأكتب وأمحو وأمحو مجددًا.

لأشهر عدة، سمعت صوتي للمرة الأولى من دون فلاتر رقابية، كنت أهتف في التظاهرات، وأكتب وأنشر

(1) صحافية سورية

(2) زينة ارحيم، "أنا مندسة وعميلة وجاسوسة.. لكني صديقتك"، مدونة شخصية، (2011) https://2u.pw/bpiUJ

وأدرّب وأعد التقارير المذيلة باسمي على قناة البي بي سي، حلاوة تلك الخفّة لا يدركها إلا من وُلد بجلد من حديد ليكتشف في العشرينيات أن هذا الحديد في الحقيقة قالب فُصل على مقاسه، وليس بجلد، ومن ثم يمكن خلعه من دون أن يأخذ روحك معه.

فما هو هذا الحديد الشفاف الذي قولب حريتنا وتعابيرنا قبلًا؟

يُعرّف بعضهم[3] الرقابة الذاتية بأنها قيود ذاتية للامتثال مع اتجاه شائع تمارسه الدولة والمجتمع، وآخر يعرفها كإحساس الكاتب بالمسؤولية تجاه ضميره ومجتمعه، وثالث يعرفها بأنها إحساس داخلي بالمعايير المهنية للنشر، ورابع يعرف الرقابة الذاتية بأنها عملية تنظيم من جهة المسؤول عن النشر بهدف الالتزام بسياسية المطبوعة والهدف الذي تسعى إليه هو وضع ضوابط أمام الصحافيين، لعدم نشر موضوعات أو أخبار غير مرغوب فيها وتشجيع كتابة موضوعات تخدم سياسة الجريدة.

ويبقى الجدل حول مفهوم الرقابة مستمر ((ويختفي وراء صفائح مبهمة أغلها يتوارى عند حدود منظومة القيم الاجتماعية، أو محرمات الأمن الوطني ومقدسات السيادة والحرية)) بحسب الباحث الفلسطيني محمود فطافطة[4]. يعد أيضًا فرض الرقابة بصفة عامة والرقابة الذاتية بصفة خاصة مستمدًا من طبيعة المجتمع الذي نعيش فيه، فالمجتمعات الديمقراطية تتصف باستمرار التوتر بين حرية الفرد ومطالب الحياة الجماعية المنتظمة. ويشير فطافطة إلى أن الرقابة الذاتية هي: ((مجموعة الأدوات والوسائل الرمزية التي تستخدمها أطراف سياسية ومجتمعية واقتصادية وإعلامية إزاء العاملين في القطاع الإعلامي، الأمر الذي يفرض على الصحفي فرض رقابة ذاتية على تفكيره وإنتاجه)).

وبينما تتغنى بعض التعريفات العربية[5] بالرقابة الذاتية ((كمعايير فكرية دينية اجتماعية تربوية، تنبع كقوة داخلية من داخل الفرد، لتدعوه لمحاسبة نفسه وسلوك السلوكيات التي تتفق مع قيمه وعقيدته الدينية، وقيم وتقاليد وقوانين المجتمع المحيط، وتبعده عن كل السلوكيات التي يعاقب عليها المجتمع))، ترى أبحاث غربية كالتي أعدها هايز[6] بأن الرقابة الذاتية هي نوع من تقييد حرية التعبير أو ((منع التعبير عن الرأي أو حجبه عن جمهور يعتقد بأنه لا يوافقه الرأي))، وهي ليست مفروضة بالضرورة من الجهات الرسمية، لكن الأشخاص أنفسهم يطبقونها تجنبًا لأي ردة فعل سلبية قد تنجم عن تعبيرهم.

وقد رأى الباحث كروناو[7] أن الرقابة الذاتية تهديد لحرية الصحافة وهي ((أكثر أنواع الرقابة مكرًا وفتكًا)).

في سورية؛ تحرر عدد من الصحافيين/ات من أثقال الرقابة الذاتية مع بداية الحراك في آذار/ مارس عام 2011، عن هذا يتحدث أسامة نصار، وهو ناشط (لاعنفي) ورئيس تحرير مجلة (طلعنا عالحرية)، وهي مجلة

(3) مداح خالدية، الرقابة الذاتية لدى الصحفيين الجزائريين، (الجزائر: جامعة الجزائر، 2013)، ص52.

(4) محمود الفطافطة، "تأثير الانتهاكات على الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين الفلسطينين، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية"، (مدى)، (2010).

(5) هاني نادي عبد المقصود، "إدراك طالب الجامعة لمفاهيم التربية العالمية وعلاقته بمستوى الرقابة الذاتية على المضمون المقدم بوسائل الإعلام التقليدية والجديدة"، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، (2020)، ص251.

(6) Hayes, A. F., Glynn, C. J., & Shanahan, J. (2005b). Validating the willingness to self-censor scale: Individual differences in the effect of the climate of opinion on opinion expression. International Journal of Public Opinion Research p.2

(7) Cronau, P.. Self-censorship: the most insidious gag. Pacific Journalism Review 1995 p2

لجان التنسيق المحلية التي تعد من أوائل المطبوعات في ما أصبح يُعرف لاحقًا باسم (الإعلام البديل).

وعن الانعتاق من الرقابة الذاتية يقول أسامة[8] ((كنا في بداية عام 2011 نكتب على أساس أننا تخلصنا أخيرًا من القيد، آمنا بأننا لن نتعرض للمساءلة عما نقول أو نكتب، ومحتوانا في ذلك الوقت ركز بشكل رئيسي على التخلص من القيود والانطلاق نحو الحرية، وهو الاسم الذي اخترناه لمجلتنا، طلعنا من أجل الحرية والكرامة، وكان لدينا -في ذلك الوقت- خصم واحد لهما، وهو النظام)).

وعلى الرغم من انكسار قيود الرقابة الذاتية عند كثير من الصحافيين في بداية ذلك العام، إلا أن بعض القيود بقيت عصيّة بحسب الصحافي عامر مطر، الذي أسس (الشارع) ويديرها، وهي مؤسسة تعمل على مجموعة من المشروعات الإعلامية، والنشاط المدنيّ داخل سورية وخارجها، للدفاع عن الحريات الإعلامية.

يقول عامر[9] ((في دمشق عام 2011، كنت في سوريا الأسد، تُطبّق علي ذات الرقابة التي كانت سابقًا، ولكن رغم ذلك، كتبت وتكلمت باسمي مع جهات عربية ودولية عدّة، كنت شخصيًا وكمجموعة في ذلك الوقت نكسر حواجز الخوف في أنفسنا قبل الآخرين، ظهرت في الشهر الخامس بفلم مع البي بي سي تحدثت فيه عن سجني وتعرضي للتعذيب، واعتبرَ العديد من أصدقائي هذا انتحارًا، واعتقلت بسبب نشاطي الإعلامي مرتين، لكن خوفي لم ينكسر تمامًا)). وعلى الرغم من ظهوره الإعلامي، إلا أن عامر لم يجرؤ على وضع اسمه على سلسلة أفلام وثائقية صورها وأخرجها توثق الحراك السلمي، وذلك ((لأنها تتجاوز كل الخطوط الحمر عند النظام، كنت سأُقتل بالتأكيد)) بحسب قوله.

لكن الوضع كان مختلفًا في المناطق الأبعد عن العاصمة السورية، ففي ريف إدلب رُسمت حدود مبكرة بين مناطق أمنية يُمنع الاقتراب منها، وأخرى غُض النظر عنها، وأتيح للتظاهرات والعمل المدني بأن ينحصر بها. ففي مدينة كفرنبل التي لُقّبت بـ(أيقونة الثورة الثقافية)[10] لعملها الإعلامي الذي وصلت أصداؤه إلى العالم، عمل فريق إعلامي صغير بإدارة رائد الفارس على لافتات باللغتين العربية والإنكليزية، ورسوم ساخرة وثّقت الحراك بمراحله المختلفة. الفريق نفسه عمل على مجلة محلية اسمها (المنطرة) كان رسّام كفرنبل، أحمد جلل، من هيئة تحريرها. وعن ممارستهم للرقابة الذاتية في ذلك الوقت يقول أحمد[11] ((في بداية الثورة لم تكن مواقع التواصل الاجتماعي بهذا الانتشار والتأثير في منطقتنا، وكان من يحمل عبء قيادة وتحريك الشارع هم فئة قليلة، أي ثوار الـ2011، فبدأنا بالعمل على المجلة كوسيلة لنطرح فيها وجهة نظرنا في الشأن الداخلي للثورة، مثل تعاطي الناس مع الثوار، وطريقة تعاطي الثوار مع الناس، أي إن الهدف كان التركيز على النقاط الجامعة، وكنا نمارس رقابة ذاتية بحجب المعلومات التي نعتقد بأنها لا تخدم الثورة بحسب وجهة نظرنا في ذلك الوقت)). ويشير أسامة أيضًا إلى رقابة كان يمارسها شخصيًا متعلقة بإيمانه باللاعنف والقلق من ترصد الآخرين لما ينشره، عن هذا يشرح ((أحيانًا كنت أستشير من أؤمن بآرائهم اللاعنفية، مثلا عن كتابة نعوات من شهداء الجيش الحر، أو عندما أتكلم عن عمل إيجابي قام به المسلحون، بالتأكيد كنت أيضًا دائم التفكير بردة فعل الآخرين على ما أكتبه، مثلا ماذا

(8) أسامة نصار، "مقابلة شخصية مع زينة ارحيم عبر الإنترنت"، (آب/ أغسطس 2022).

(9) عامر مطر، "مقابلة شخصية مع زينة ارحيم عبر الإنترنت"، (أيلول/ سبتمبر 2022)

(10) جلال بكور، "كفرنبل أيقونة الثورة السورية"، العربي الجديد، (2020) https://2u.pw/XvFum

(11) أحمد جلل، "مقابلة شخصية مع زينة ارحيم عبر الإنترنت"، (أيلول/ سبتمبر 2022).

سترد التنسيقية الثانية التي كان خطابها أكثر شعبوية منا؟ وفي نهاية عام 2011 بدأت الانقسامات، وأصبحنا نتهم بأننا علمانيون ولا نريد إسقاط النظام، وبذلك صرت أحسب كلماتي لئلا أترك مجالًا لترصد الآخرين لي)).

ولا تترك مجموعات الضغط للصحافيين/ات من مخرج، فإما فرض رقابة على المعلومات والحقائق التي جمعوها، أو تحمل النتائج[12]، ومن ثم تحوّل الرقابة الذاتية غير المركزية هذه المرة الصحافيين/ات من العمل على إطلاع الجمهور على الأحداث بموضوعية، وتغطية القضايا الإشكالية، ليساوموا على المعلومات ويبحثوا عن قضايا أقل حساسية يمكنهم أن يتطرقوا إليها. وهذا ما اضطر أسامة إلى فعله، في نهاية عام 2011 عندما كانوا يريدون أن ينشروا بيانًا واضطروا إلى تحاشي تضمين كلمة (علمانية) فيه؛ ((لا نريد أن نتسبب بإشكاليات من أجل كلمة)) يقول أسامة، مشيرًا إلى ممارستهم نوعًا من الرقابة التي تحدث عنها أحمد سابقًا.

ويتابع: ((مثلا عندما يقوم الشبيحة بضرب شخص وسرقة سيارته، نكتب عنهم باسم الشبيحة، لا قوات موالية للنظام، وبالفعل كما هو، أما عندما يقوم الإخوة المقاتلون بنفس الفعل فنكتب أن هناك مشكلة حدثت بشارع البلدية وانتهت بتدخل الأهالي)).

وبسبب (الضغط المجتمعي)، اضطرت صفحة تنسيقية (داريا) التي تبّنت النضال اللاعنفي، بعد مجزرة داريا عام 2012، إلى نشر أخبار العمليات المسلحة التي تحدث في المنطقة، يقول أسامة: ((لأننا كنا ندعو للسليمة ونرفض التسليح، اتهمنا الناس بأنا نبتعد عن الأرض، وخطابنا لا يشبه الشارع، فاضطررنا للمساومة)).

وبهذا بدأ الصحافيون/ات السوريون في أواخر عام 2011 بالقلق من الشارع ورأيه، يضيف أسامة: ((ومنذ ذلك الوقت بدأنا نخسر حريتنا بالتعبير، فأصبح الشارع يوجه بوصلة المثقف والنخب بعكس المفروض، وعندما كنا نشير لذلك، كان أصدقاؤنا حتى من المعارضة يردون بأن الناس تريد هذا وعلينا أن نمشي على وقعهم، ووقعنا في فخ تحويل الشارع إلى إله للرقابة)).

وينبه أسامة إلى القلق الذي انتابه في ذلك الوقت مما سيُكتب أو يقال عنه عندما يعبّر عن رأيه، وبخاصة من جمهور التظاهرات والشارع الثوري كما يسميه، ففي الأشهر الأخيرة من 2011 بدأ بعض الناشطين/ات يتعرضون للتسقيط والإلغاء بسبب طرح آراء غير الشعبوية (لا تتوافق مع الشارع).

ويتفق عامر مع أسامة ويقول إن: ((القصة أصبحت معقدة أكثر بكثير مما كانت عليه بمناطق سيطرة النظام الذي تعّلمنا كيف نتعامل معه ونعرف حدوده وهوامشه، فبدأت موجة جديدة من التشبيح، مثلًا عندما كنت أزور مناطق سيطرة المعارضة عام 2012 كان يُعتبر عدم ترديد الشعار (قائدنا للأبد سيدنا محمد) خيانة للثورة، وأية وجهة نظر مخالفة أصبحت جريمة، وهذا مرعب)).

وصف الكاتب أمجد سمحان[13] العمل الصحافي في هذه البيئة بـ(حقل الألغام)، فعندما يريد الصحافي أن يكتب تقريره عن أي موضوع جدي ومهم، فكأنه يمشي في حقل من الألغام، ((وهذا يحد بشكل كبير من التغطية المهنية والموضوعية، ويجعل المحتوى الإعلامي- مهما بلغ من الجودة- أعرج في أحسن الأحوال)).

(12) Riva- Palacio, 2006; Hayes, Scheufele, & Huge, 2006; Lee & Chan,(2008).

(13) . أمجد سمحان، "عندما يكتب الصحفي الفلسطيني.. بماذا يفكر؟"، مجلة تسامح، (حزيران/ يونيو 2008).

ولأن مجال العمل العام بدأ يتحول فعلًا إلى حقل ألغام في سورية، حيث قُتل فيه 711 من الصحافيين والعاملين في مجال الإعلام منذ عام 2011 إضافة إلى إصابة ما لا يقل عن 1563 بجراح متفاوتة، وذلك على أيدي أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سورية منذ آذار/ مارس 2011 حتى أيار/ مايو 2022[14]، بدأت حدود الرقابة الذاتية تضيق من جديد، مُحاصرة بين تيار شعبوي أطلق عليه أسامة اسم (آلهة الشارع)، وكتبت عنه أنا باسم (أرباب الثورة)، لينضم إلى مخاطر أمنية تصل حدّ القتل، من تحريض ينطلق غالبًا من منشور على الفيس بوك، ليصل إلى حكم بالسجن أو القتل.

الصحافية زينة بيطار التي تعمل منذ أكثر من عقد مع وسائل إعلام سورية، انضمت إلى العمل مع مؤسسات إعلامية بديلة عدة تقول[15]: ((بحسب رؤيتي كان هناك توجه عام لدى أغلب المنصات والمنابر الإعلامية البديلة المعارضة لعدم نشر الأخطاء أو الإشكالات المتعلقة بمناطق المعارضة، وفي الواقع في كثير من الأحيان كان نشرها يعني تعريض أحدهم للخطر، أو إمكانية حدوث تصاعد دراماتيكي للأحداث وصولًا إلى نقطة حرجة جدًا، وعليه في كثير من الأحيان كان الأمر مفهومًا، لكن ليس دائمًا)).

وتنبه بيطار إلى أن العامل الأمني الخاص بالصحافي/ة ليس العامل الوحيد في تعزيز حدود الرقابة الذاتية، بل أيضًا الخوف على سلامة المصادر، فتقول: ((النظام السوري لم يكن يتوانى عن اعتقال أو اغتيال كل من يفضح جرائمه، لذا للأسف في كثير من الأوقات كنت أستمع إلى شهادة أو أعرف معلومات مهمة، ولكن نشرها كان يعني تعريضي أنا شخصيًا عندما كنت في سورية، أو تعريض أشخاص آخرين للخطر، وهنا كان الحس الصحافي يتصارع دائمًا مع الرقيب الذاتي المسؤول عن السلامة والأمان، ولا أنكر أن رقيب السلامة والأمان هو المنتصر)).

تحايل عدد من الصحافيين/ات على هذه المخاطر باستخدام الأسماء الحركية للصحافيين/ات أنفسهم/ن والمصادر أيضًا. لكنّ كلًا من عامر وأسامة وأحمد رفضوا استخدامها شخصيًا واستمروا بالنشر بأسمائهم الكاملة. في أول مقابلة أجريتها مع أحمد ورائد الفارس عام 2011 لصالح جريدة الحياة[16]، سألتهما هل يفضلان أن استخدم اسمًا حركيًا، فأجاب كل منهما من دون تردد ((استخدمي اسمي طبعًا، قبرنا الخوف وأسقطنا النظام بكفرنبل))، لكن المُحررة قررت إزالة اسميهما حرصًا على سلامتهما لتنشر المادة من دونهما.

أما عن رقابتي الذاتية فقد بدأت تعود إلى الحياة عام 2013 مع سيطرة (أحرار الشام) على الرقة، وقمعهم للتظاهرات التي بدأت تخرج ضد سرقاتهم، فوجدت نفسي أعود إلى الكتابة بحذر عن شعارات التظاهرات وأبرزها ((يا حرام يا حرام.. باقونا (أي سرقونا) باسم الإسلام)).

في ذلك العام عادت حدود الرقابة الذاتية لخنق أي أصوات غير شعبوية، وعادت الاستخبارات لتتلصص على الآراء والأفكار، لكنها هذه المرة لم تكن مركزية، كما الفطر، كانت شعب المعلومات والمخابرات تظهر وتختفي هنا وهناك من دون أثر في سجون جديدة وتهم مُحدثّة.

(14) الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "التقرير السنوي عن أبرز الانتهاكات بحق الإعلاميين في سوريا في اليوم العالمي لحرية الصحافة"، (2022).

(15) زينة بيطار، "لقاء شخصي مع زينة ارحيم عبر الإنترنت"، (أيلول/ سبتمبر 2022).

(16) زينة ارحيم، "فنّانان "مشرّدان" خلف لافتات كفرنبل السورية"، جريدة الحياة، (2011) https://2u.pw/U5vuO

يقول عامر: ((كان التهديد مخيفًا بالنسبة لي أكثر من تهديد النظام، عندما كنت أسافر من الرقة لحلب، أمر بخمسين سجنًا، وفي الرقة لكل فصيل سجن خاص، وأي نشر لانتهاكاتهم أو تصريح لا يعجب أيًا منهم توضع في سجن، وقد تُقتل تحت التعذيب دون محاسبة)).

ومع استعار الحرب وزيادة الضحايا المدنيين، ساهم المجتمع أيضًا بقمع حرية الصحافيين وتحديد حركتهم/ن، عن هذا يروي عامر: ((عندما كنا نتحرك مع الكاميرا، كان الناس يبصقون علينا، يتهموننا بأننا سبب القصف، المجتمع أصبح أيضًا يفرض قوانينه، وأي شخص لديه السلطة ليمارسها ضدك، ويحدد حريتك كصحافي بالتحرك والعمل)).

يُضاف إلى العوامل الأمنية والمجتمعية، عنصر جديد أصبح رائجًا بعد عام 2014، وهو حملات التشهير ضد الأفراد على وسائل التواصل الاجتماعي، عبر حسابات وهمية أو حقيقية تعيش في دول لا يوجد فيها قوانين ناظمة لاستخدام الإنترنت، وشخصيًا تعرّضت للعديد منها، سببت إحداها خروجي من مناطق سيطرة المعارضة في حلب، ذهبت بآخر حملة تشهير إلى الشرطة لأشتكي على ناشط سوري (مترصّد) يعيش في بريطانيا.

لم يكن حال عامر بأفضل مني، ((في عدة مراحل خلال هذه السنوات أجد حملات تطالب بقتلي لأني طرحت وجهة نظر مختلفة، مثلا عملت على فيلم عن السجناء وفي المرحلة الأخيرة لم أنشره، لأن فيه تصويرًا لعناصر أمن من النظام مسجونين عند جهة ثورية، خفنا من أن أي تعاطف يبدو مع سجين من النظام، سيحولني لخائن. الحرب الفكرية والنفسية والخوف من أن يضعنا جمهور الثورة على المقصلة دفعتني لأوقف العمل على الفيلم بمراحله الأخيرة)).

لكن الرقابة الذاتية وتجنب الصدام لا يحمي دائمًا من مخاطر الاستمرار في العمل المهني، يروي أحمد: ((بعد ظهور التنظيمات المتطرفة، غيرنا في معايير رقابتنا الذاتية لأن التعبير كان يشكل خطرًا مباشرًا على حياتنا أو حريتنا، بعد سلسلة من الأحداث التي اعتقل فيها المرحوم رائد الفارس مرتين من جهة النصرة بالإضافة إلى تعرضنا للتهديد أكثر من مرة، أصبحنا نطرح بعض المواضيع الحساسة بطريقة رمزية وغير مباشرة)).

توقفت مجلة (المنطرة) مرات عدة بسبب تهديدات متعددة، كذلك الأمر مع راديو (فريش) المشروع الإعلامي الرديف لها، ودفع ثلاثة إعلاميين من (اتحاد المكاتب الثورية الذي يدير هذه المؤسسات الإعلامية) حياتهم اغتيالًا بسبب تجاوزهم حدود الرقابة الذاتية، وهم خالد العيسي، رائد الفارس وحمود جنيد.

يقول أحمد: ((ثلاثتهم دفعوا حياتهم ثمنا للحرية، المجلة فقدت الكثير من تأثيرها ولم تعد تُطبع، وأصبح راديو فريش عاجزًا عن بث أي موضوع يثير حفيظة جبهة النصرة من قريب أو بعيد، وهو ثمن استمرار وجود الراديو وعدم إغلاقه)).

إضافة إلى الموت والاعتقال، هناك اعتداءات وحملات خاصة بالصحافيات، تجعل من اغتيالهن معنويًا أمرًا سهلًا، وتدفع كثيرات منهن إلى الابتعاد أو الانعزال. في مادتها عن التهديدات التي تتعرض لها الصحافيات كتبت

سامية علاّم[17] ((هناك جانب بغيض مشترك جعل استهداف النساء أكثر خصوصية وخطورة من استهداف أي من النشطاء الرجال، حيث يتم التركيز على تشويه سمعة النساء والمساس بالمقربين لديهن، كما اقترن الاتهام بالعمالة دائمًا بالاتهام بالعُهر)). وأكدت هذا دراسة أجرتها اليونيسكو مع المركز الدولي للصحافيين[18]، حيث تبيّن أن ٪73 من الصحافيات تعرضن للعنف عبر الإنترنت، ٪25 منهن تعرضن للتهديد بالعنف الجسدي و٪18 منهن للتهديد بالعنف الجنسي، وتلقى ٪13 منهن تهديدات بالعنف ضد مقربين منهن. وأفادت ٪41 من الصحافيات بأن الاعتداءات التي استهدفتهن عبر الإنترنت جرت في إطار حملات تضليل إعلامي منظمة.

في عام 2015، كنت واحدة من أولئك الصحافيات، لدفاعي عن حرية التعبير، ووقوفي ضد قتل صحافيين، كان (العهر) هو أقل التهم التي طالتني، أما أكبرها، ففتوى صدرت بحقّي بالردّة المغلّظة من المحكمة الشرعية في شرق حلب[19]، وفي الثامن من كانون الأول/ ديسمبر عام 2016، أعلنت عودتي إلى الجلد الحديدي واستسلمت تمامًا لرقابتي الذاتية بمدونة كما بدأت.

كان عنوانها (أنا المدني الحقير)، وفيها أضأت على التحديث الذي طرأ على آليات القمع، لكنني اخترت الاختباء خلف شخصية (مدني حقير) في تحايل جبان على ذكر الحقائق كمادة صحافية[20]. في المدونة كتبت:

((تغّير اسم عنصر الأمن (سياسي، عسكري، جوي..)، ليصبح: أمنّي (الأحرار، النصرة، الصقور..)، وأُضيفت صفتي (شرعي وشرعية) على القاضي والمحكمة. وبدلًا من وساطة أبو علي وأبو جعفر وأبو حيدر لتسيير أموري في الدوائر الرسمية، أصبحت أتواسط أبو محمد الجزراوي وأبو الزبير التونسي، وأبو طلحة الأفغاني، لكني مدني حقير لا أستطيع الوصول لأي من هؤلاء الأسياد والشيوخ، فقد أُرمى في الظلم شهورًا دون حسّ أو خبر)).

وبعد حملة ممنهجة من الحريصين/ات على سمعة (الثورة) والتكذيب والاتهامات التي تجاوزت بأضعاف تلك التي نلتها من مؤيدي النظام عند نشر مدونتي الأولى، توقفت عن الكتابة تمامًا، وخصوصًا باللغة العربية.

خنقتني رقابتي الذاتية وصمتت سنوات، حتى المواد القليلة التي تجرأت على نشرها باللغة الإنكليزية رفضت عروض ترجمتها، كسيت الرقابة الذاتية برداء ملون وحديث، أطلقت عليه اسم (طاقة سلبية ووسط مسموم) لتبرير انتصارها عليّ، وأنزلت قناعي الحديدي من السقيفة ووضعته طوعًا هذه المرة، بعد تلوينه ورسم أزهار وابتسامات عليه.

كذلك فعل عامر أيضًا الذي توقف عن النشر والكتابة منذ سنوات، يقول عامر ((لم أعد أخاف من النظام، بعد أن تقطع حدوده، ينتهي، لتجد مجتمعك يمارس عليك الرقابة بشكل وحشي، إذا تناولت أي شيء يمس العادات والتقاليد والدين والقيم المقدسة والثورة، توقفت عن التعبير عن رأيي والنشر، لم أعد أكتب، وأعمل العديد من المشاريع دون وضع اسمي عليها. ليس خوفًا، هو إحساس باللاجدوى، لا أريد أن أتكلم بعد الآن)).

(17) سامية علام، "حملات التشويه والتضليل تهدد حياة المؤثرات في العراق ولبنان"، فايس العربية، (2021) https://2u.pw/FuebO

(18) جوالي بوسيتي، نرمين أبو العز، كالينا بونتشيفا، جاكي هاريسون وسيلفيو ويسبورد، " العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت"، اليونيسكو والمركز الدولي للصحفيين، (2021) https://2u.pw/g2QZU

(19) زينة ارحيم، "أنا شارلي في شرق حلب"، نيولاينز (ترجمة)، (2021) https://2u.pw/pLQ2c

(20) زينة ارحيم، "المدني الحقير"، مدونة شخصية، (2016) https://2u.pw/H2gid

من ناحيته شددّ أسامة قيوده على حرية تعبيره على الرغم من كونه خارج سورية والحصار الآن، وبخاصة بعد أن تعرضت مجلته للإغلاق بشكل كامل في عام 2017 بسبب مادة صحافية وُصفت بأنها (مسيئة للذات الإلهية)، حيث أصدرت كل من محكمة (دار العدل في حوران) العاملة في المنطقة الجنوبية، ومجلس (القضاء الأعلى) في الغوطة الشرقية، ومجلس (القضاء الأعلى) في حلب، قرارًا يضع نهاية لنشاط مجلة (طلعنا عالحرية) في سورية. وعن الرقابة الذاتية التي يمارسها الآن بعد عودة المجلة يقول: ((أصبحت أنتقي مواضيعي بحذر، وساعدني أن جريدتي نصف شهرية، فلست مطالبًا بمتابعة راهنة، أصبحت انتقائيًا، انسحبت من كل المعارك، ولم أخض أيًا من المعارك الداخلية، عندما كنت مُحاصرًا في غوطة دمشق نشرت مواد ومعلومات جريئة متعلقة بخطف أصدقائنا ضد جيش الإسلام، لا أستطيع نشرها الآن وأنا في بريطانيا)).

يمكن تفسير هذا الانكفاء والانسحاب بما وجده بورز[21] في بحثه، بأن التعليقات عبر الإنترنت التي تهاجم احترام الفرد لذاته أو تثير الشك في استمرارية الفرد يمكن أن تشكل تهديدًا لتقييم الهوية، وقد تكون دافعًا أساسيًا للرقابة الذاتية.

ويشير بورز إلى أن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي عندما يتعرضون لتهديدات الهوية، قد يديرون انطباعاتهم لتجنب الصراع والحفاظ على احترام الذات، وتفعل الرقابة الذاتية على استخدامهم لتلك الوسائل.

وتستخدم الرقابة الذاتية تحديدًا في عدد من المجتمعات الانتقالية بوصفها آلية للتكيّف وفي كثير من الأحيان استراتيجية للبقاء (بالمعنى الحرفي والمجازي).

وتؤدي هذه الاستراتيجية الفردية في السياق السوري إلى انسحاب الأصوات المغايرة والمتنوعة، ما ينتج منه خسارة المجتمعات للحقائق الكاملة، وسيادة اللون الواحد، والصوت الواحد مجددًا. ويرى عامر أن هذه الحدود والإسكات المباشر وغير المباشر للأصوات غير الشعبوية، أثر في الرواية السورية للأحداث، ويقول ((إذا لم يكن الفيلم او المنتج الإعلامي مروّجا للبربوغاندا الثورية، يُرفض ويُهاجم، فقد تأثرت أساليب السوريين/ات في القص والرواية، أصبحنا خائفين ومرتبكين من التعبير عن أي شيئ بحرية وصراحة، نفكر مئة مرة قبل إنتاج أي محتوى، هذا لوحده يحد قدراتنا الإبداعية)).

وبينما ترى زينة بيطار أن السوريين رفعوا عمومًا سقف الحريات خلال السنوات الأخيرة: ((فبتنا نسمع أصواتًا تتراوح من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار))، وتستدرك لتشير بأنها في الوقت نفسه ما زالت تعاني هواجس متعلقة برقابة ذاتية ((وهي قول الحقيقة، وإيصال معلومة دون المساس بسلامة أحد وأمنه، وفتح باب التأويل أو التصيد بحيث تقدم الحقيقة والمعلومة المفيدة كأضحية على مذبح الصراعات السياسية)).

أما عامر، فيرى أن الإعلام السوري البديل لم يقدم البديل، وهو غير نقدي ومحدود برقابته الذاتية مقدمًا وجهات نظر شعبوية، فالقلة مستعدون/ات للتعامل مع النتائج القاسية للسير بعكس التيار.

يقول الكاتب البريطاني جورج أورويل في روايته مزرعة الحيوانات ((يمكن إسكات الأفكار غير الشعبية، وإخفاء

(21) Powers E. Koliska M & Guha, P 2019- international journal of communication
C.-C Lee:1998 ، F.LF Lee & Lin: 2006 ، Skjerdal2010

الحقائق المزعجة، دون الحاجة لأي حظر رسمي)). وهو ما يبدو أنه مُطبّق فعليًا في السياق السوري، وبهذا يأمن ويحتمي الشعبويون/ات بجماعاتهم/ن ويخصصون مجموعات عمل افتراضية لتنظيم حملات الإقصاء والإلغاء ضد الآخر الذي كان قبل سنوات في الخندق نفسه إلى أن ساورته نفسه ليروي سياقًا مختلفًا للأحداث. وبهذا تعود حكاياتنا إلى ثنائيات الأبيض والأسود والشر المطلق الذي يواجه الخير الصافي، من دون صدق ولا عمق برؤية واحدة وصوت واحد، رتلًا أحاديًا، تمامًا كتلك التي درسناها في كتاب القومية البعثية.

وكما هي حال الحرب السورية على الأرض، لا توجد حدود حادّة تفصل فرق القامعين عن أولئك المقموعين، ومن يحارب من أجل حقه ومجموعته في التعبير في آذار/ مارس قد يهاجم ويطالب بقتل شخص لأنه عبر عن رأي مخالف في نيسان/ أبريل، بغض النظر عن توجهه السياسي وطائفته وخلفيته العملية.

ينطبق هذا على التقسيمات كلها التي مرّت على السوريين/ات من مؤيد ومعارض؛ مثقف وشوارعي، إسلاميين/ات وعلمانيين/ات، دعاة السلمية وأنصار السلاح، ثوار الخنادق ومعارضة الفنادق، نسويات وذكوريين... إضافة إلى انقسام الولاءات للدول المختلفة والمتورطة في الصراع السوري.

وبهذا يمكن أن ينتقل المُصادَر رأيُه عندما كان معارضًا للنظام، إلى مُصادِرٍ لآراء الآخرين لإسلاميتهم أو علمانيتهم، ثم يُبدّل ليُقمع عند تعبيره عن آرائه في حقوق النساء وينتقد القمع مطالبًا بإعطائه المساحة الآمنة للتعبير عن رأيه، وعندما تدخل الدولة التي يواليها عسكريًا إلى أرضه يكتب التقارير بالعملاء الذين كتبوا ضدها لينالوا جزاءهم.

الثابت الوحيد في هذه المعادلات والمجموعات التي تشتبك ويُعاد تشكيلها في مناسبات وأحداث عدّة، هو العداوة، والحقد والغضب الذي يتوجه نحو كل من تسوّل له نفسه أن يتفرّد بعيدًا عن القطيع ويعبّر عن رأي مختلف (لا يكون بالضرورة مخالفًا)، كما حدث عند وفاة المعارض ميشيل كيلو، حيث هوجم عدد ممن كتبوا عنه طالبين له الرحمة، لأن (الرحمة لا تجوز على المسيحي!)[22].

وحتى عند الأحداث السورية التي نجحت بتقريب السوريين بمختلف أطيافهم عبر رابط الذاكرة المُشتركة، كوفاة الممثل والمخرج حاتم علي، خرج من أسميتهم بمدونتي الأولى بال(عيّاطين) يلقون العِظات من الطرفين محاولين إثبات أن حاتم كان معارضًا أو مؤيدًا، وبذلك يستحق من يترحم عليه أن يُهاجم.

وفي المعارك كلها بين هذه الدوائر المتغيرة، يلعب العدد والكثرة دورًا في رسم الحدود التي أسماها كل من عامر وأسامة بـ(الرقابة الشعبية)، يُضاف إليها التطرف، فكلما اعتدل الرأي والصوت ازداد عدد مهاجميه وخسر نصر جماعة دائرته، أما إذا خرج عن حدود المألوف والمُتعارف عليه والمرسوم شعبويًا؛ عندها يصدر بحقه/ا حكم (التسقيط).

ليس بالضرورة حتى أن تكون الأحداث على الأرض السورية لتشعل فتيل معارك افتراضية، ومُجددًا يحظى أصحاب وصاحبات الآراء غير الشعبوية بسلسلة من الهجمات تنتهي بإسكاتهم، آخر هذه الأحداث وفاة الملكة

(22) أحمد الرمح، "في غياب ميشيل كيلو.. عندما يفقد التديّن إنسانيته"، مركز حرمون لدراسات المعاصرة https://2u.pw/YvA8y

البريطانية إليزابيث الثانية، فلم ينشغل السوريون/ات المقيمون/ات في المملكة المتحدة فقط بهذا الحدث، وإنما اشتغلت الخلافات بين من يحتفي بإنجازاتها وحقبتها، ومن يذكر حقائق تاريخية موثّقة عن تاريخ بلدها الاستعماري والعنصري في ظلّ جلوسها على العرش.

ولا يُفسد الاختلاف بالرأي للود قضية فقط، وإنما تتلوه غالبا هجومات مُشخصنة تستهدف أصحاب الآراء، وعلاقاتهم الشخصية، أقرباءهم، ملابسهم، أسلوب حياتهم ووصلت في عدد من الأحيان إلى قطع الرزق، باستخدام قوة العلاقات للضغط على أرباب عملهم لفصلّهم/ن بسبب رأي أو تعليق لا يتضمن دعوة إلى جريمة أو تحريض على عنف. والأخطر أن هذه الدوائر تحوّلت مع مرونتها إلى أسوار حصينة، فالبعض يُحسب على مجموعة إن شوهد مع شخص منها أو لم يعلن علنًا موقفه من حملات تشويه لسمعتها، وبهذا تُجبرك الدوائر الأخرى على العُزلة والالتزام بمجموعتك.

وساهم بروز ظواهر (المؤثرين/ات) على وسائل التواصل الاجتماعي في إضافة طبقة جديدة من الرقابة الذاتية على من يتعرض لأي حدث بموضوعية، إذ يستغل المؤثرون/ات منصاتهم لحملات تشويه سمعه تبني لهم جمهورًا عريضًا من كارهي من يهاجمون، أو من المستمتعين بمتابعة الدراما، ولأن صفحات المؤثرين/ات أصبحت باب رزق يعيشون منه، لم يعد بإمكانهم/ن أن يخرجوا/ن من هذه الحلقة المفرغة، الهجوم، مصادرة الآراء، المزيد من المتابعة، المزيد من المردود المالي.

وعلى الرغم من اختلاف نسبة الأرباح من الفيديوهات المنشورة على منصة اليوتيوب لتكون بين 0.23 و 0.83 دولار لكل ألف مشاهد للإعلان في سورية، فإنها ترتفع حيث يحقق المستخدم من كل ألف مشاهدة ربحًا أدناه 8.03$، وأعلاه 12.17$ [23]، فإن نجا صاحب/ة الآراء غير الشعبوية من السجون والمسلحين على اختلاف توجهاتهم، ولم يتمكن مخالفوه من طرده من عمله أو عزله عن محيطه في منفاه، يتردد في التعبير عن أي موقف علني، خوفًا من أن يقع فريسة في لسان المدونة فلانة أو اليوتيوبر علاّن، وبهذا تصبح سيرته وحياته الشخصية مادة للنقاش على لسان آلاف المتابعين/ات الذين يسهمون في زيادة عائدات المدونين وتتويج رقباء التعبير والتغيير. قبل وفاته قال لي خالي الكبير: ((لماذا تجعلين عائلتنا علكة في فم فلان؟ ابتعدي عن المواضيع التي تزعجه منك، ماذا سيحدث يعني إن لم تكتبي رأيك؟))، تعبر هذه النصيحة عن تيار واسع من الضغوطات الإضافية التي تأتي من المُعادين كما المُحبين، وكلها تنصب في خانة واحدة، كُتب على بابها (اصمت تسلم).

خاتمة

قد يبدو بأن صفحات البحث كانت حافلة بضروب المعاناة النفسية والعاطفية والانفعالية، الناجمة عن التحديات التي واجهها الصحافيون والصحافيات في تغطيتهم للأحداث السوريّة، وما رافق هذه التغطية من جدل متعلق بوظيفة الإعلام ورسالته، والكيفية التي ينبغي أن تؤدى بها هذه الوظيفة، واستكمالًا للفائدة، نشير إلى بعض الاستنتاجات التي نعتقد بأنها جوهرية عند التفكير بموضوع الرقابة الذاتية والإعلام البديل خلال الإحدى عشرة سنة الماضية.

(23) علا وسوف، "كم يدفع اليوتيوب مقابل 1000 مشاهدة مصاري، (2022)

أولًا: المعنى الأبرز والأخطر (للرقابة الذاتية) في مجال الإعلام، بكل أشكاله وصوره، هو: حجب الحقيقة وإخفائها، أو على الأقل، حجب أجزاء منها، قد تكبر أو تصغر، ما يؤثر – سلبًا – في أداء المادة الإعلامية لوظيفتها، المتمثلة في اطلاع الجمهور على الوقائع، بأبعادها الثلاثية وسياقاتها المختلفة، بكل شفافية وصدق ومهنية، بضمانة من الوازع الأخلاقي للصحافي والصحافية. ففي غياب السردية الموضوعية التي لا يستطيع أحد توفيرها إلا الإعلاميين، سيكون من المتعذر على المهتمين صوغ رؤيتهم ومواقفهم مما يجري، وسيتعذر عليهم أيضًا الانخراط في حوار بناء ومعقول حول الواقع الذي يتصف بالسيولة وسرعة التغيير.

ثانيًا: من المؤكد أن للحالة السورية خصوصيتها، واعتباراتها المعقدة، ومن الطبيعي في أحوال كالحرب السورية مع كثرة القامعين وتنوعهم، أن يتحول الجمهور إلى (جماهير) أو إلى (شوارع سياسية) شديدة التباين، فلكل منهم رؤى أيديولوجية وسياسية مختلفة حول أنماط المقاومة وأساليبها أولًا، وحول دستور الدولة ونظامها السياسي ثانيًا، هذا عدا عن تباين المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفرقاء جميعهم، إضافة إلى تعصباتهم وانحيازاتهم الداخلية وحقيقة إيمانهم بحقوق الإنسان ومبادئها. هذا كله يفسر رغبة البعض في أن تكون اللغة التي يستخدمها الصحافيون والصحافيات (لغة مراوغة)، وبخاصة عندما يتعلق الأمر برصد الإعلام بعض الأخطاء والتجاوزات التي يفترض السعي إلى تصحيحها، بدلًا من السكوت عنها ومحاولة تجميلها. وتتضخم هذه الظاهرة عند تحول الاتجاهات الأيدولوجية والسياسية المتباينة والمتخاصمة إلى (سلطات أمر واقع) تعتقد كل منها أنها هي التي تمثل الحقيقة، وتعبر عن التوجه الوطني والثوري الصائب. وهذا ما يكشف عن الأصول الشعبوية لهذه السلطات.

ثالثًا: وهكذا تتحول الرؤى الشعبوية إلى عقبات وقيود على حرية التعبير، ومن ثم تستنسخ الجهات المعارضة للنظام بعض ممارساته، وتظن أن من حقها إيقاع القصاص على الصحافيات والصحافيين، تدعمها الأيديولوجيات المبسطة التي أنتجها وينتجها مؤثرون/ات اجتماعيًا يحظون/ين بشعبية ومتابعة من جموع السوريين والسوريات، وإذا بالذين ثاروا بالأمس على قمع النظام لحرية التعبير فريقًا واحدًا، أصبح بعضهم يود اليوم الاستئثار بالسلطة القمعية وإخضاع شركاء الأمس إلى ما كان النظام يفرضه على الجميع.

رابعًا: إن شيئًا من التحليل لآلية حفظ البقاء التي مارسها الإعلاميون والإعلاميات -ونعني بذلك الرقابة الذاتية- يكشف لنا بوضوح أن السوريين/ات، على الرغم من شعاراتهم/ن الأولى لم يتحولوا/ن بعد إلى أمة من الديمقراطيين، الأمر الذي يعد غير مفهوم في سياقنا. فتاريخ الثورات الديمقراطية جميعها يشهد على أن الانتقال إلى الديمقراطية هو حدث متأخر ويكون في العادة مسبوقًا بأحداث عاصفة وغريبة ومتناقضة مع الأهداف المعلنة للثورة.

خامسًا: يلفت البحث أنظار المهتمين باقتراح صياغات دستورية للدولة السورية المقبلة، إلى أن مهمة الدساتير تتمثل -أولًا وقبل كل شيء- في إدارة التنوع والاختلاف داخل المجتمع الواحد، وعلى نجاح هذه الإدارة يتوقف الانتقال من مجتمع أهلي بكل أطيافه وقبائله وتجمعاته الاجتماعية المختلفة إلى مجتمع سياسي مدني عصري يعترف الجميع فيه بقيمة المواطنة، ويقبلون بالاحتكام إليها في خلافاتهم عند حدوثها.

الداعمون والقطبية والاعتمادية في سرديات الإعلام السوري المعارض

سعد الربيع [1]

أولًا: مدخل

1. الملخص

يقدم هذا البحث تحليلًا دلاليًا لنتاج وسائل الإعلام المعارض، وتأثير التمويل فيها من حيث الأسلوب واللغة وصناع المادة الإعلامية، وينظر في المؤسسات الإعلامية الممولة ومدى استقرارها واستمرارها بحسب نوع التمويل. ويحلل البحث أيضًا تأثير صراع السرديات بين إعلامَي النظام والمعارضة، وارتباط نتاج كل منهما بالآخر، واعتماده عليه. ويبحث في أثر ظاهرة الناشط الإعلامي في صناعة الإعلام، وأثر اللغة الإعلامية الجديدة في الوسيلة وداعمها. ويركز على إظهار أثر دور الداعمين بوصفهم طرفًا ثالثًا إلى جانب المعارضة السياسية والنظام في هذه العملية بمجملها. ويخلص إلى استنتاجات في ضرورة الدعم لاستمرار الإعلام البديل، وضرورة استقراره، ويقدم توصيات من شأنها إبقاء الوسيلة الإعلامية والعاملين فيها في موقف حيادي من توجهات الممول وصراعاته السياسية، والحد من الاعتمادية في الإنتاج على إعلام النظام ونتائجه السلبية عليه.

2. الإشكالية

منذ صعود وسائل الإعلام المعارضة لنظام الأسد في عقب اندلاع الثورة التي كانت استجابة للحاجة الملحة إلى تقديم صورة الحراك الثوري، وتغطية الأهوال التي عاشها السوريون؛ ارتبط هذا الإعلام في مضمونه وأسلوب بنائه الخبرَ على ما يقدمه إعلام النظام في القضايا الميدانية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية جميعها، فكان في عمق هذا الارتباط محاولة لتقديم النقيض لما ينتجه النظام، بوصفه لا يقدم الحقيقة. حتى وصل الإعلام المعارض الى مرحلة لم يستطع فيها فصل جزء كبير من إنتاجه عن إنتاج إعلام النظام، أو تقديم مادة إعلامية جديدة تمثل كُنه الحراك الثوري وأثره، والمعارضة والشارع العادي بمعزل عن النظام وإنتاجه. ومثلما نجح نسبيًا في الوصول إلى الشارع العربي، فإنه لم يحسن تقديم ما هو منتظر منه، وسقط في فخ خطاب المظلومية، ما جرده من قوته بوصفه صوتًا للثورة، ووضعه في محل نقد من قبل كثير من السوريين، وأثّر في قدرته على إقناع جمهوره. إضافة إلى الارتباطات السياسية والتمويلية التي لزم نفسه بها، ما جعله يتبنى رؤى الممولين في تغطيته بعض القضايا. وتتكثّف الإشكالية في نقاط ثلاث:

أ. خضوع وسائل الإعلام لأسلوب عمل الناشط الإعلامي الذي يفتقد إلى المهنية.

(1) صحافي وباحث سوري.

ب. ارتباط إنتاج وسائل الإعلام واستمراريته واستقراره بالممولين واتجاهاتهم السياسية.

ج. اعتمادية الإعلام البديل على إعلام النظام في إنتاجه وبناء سرديّته المعاكسة.

3. المحاور الرئيسة

أ. الانفجار الإعلامي الكبير ودخول عنصر النشاط الإعلامي في الصناعة الإعلامية وأثره.

ب. طبيعة وسائل الإعلام الجديد التي تفرض ارتباطًا بممولين يفرضون توجهاتهم.

ج. دخول الإعلام المعارض مرحلة المركزية والقطبية، وتأثير هذه القطبية الناتجة من اختلاف توجهات الجهات الداعمة في النتاج الإعلامي.

د. نحت لغة إعلامية تناسب الميول السياسية المتغيرة للداعمين من أطراف الصراع، وتحولها إلى لغة سياسية.

هـ. صراع السرديات الإعلامية الناتج من الصراع السياسي والعلاقة المبنية على ردة الفعل.

و. الارتباط والاعتمادية في صناعة المادة الإعلامية بين إعلامي النظام والمعارضة.

ز. توظيف عنصر المؤثرين في الشبكات الاجتماعية رديفًا إعلاميًا غير مباشر للمؤسسات ذات الارتباط بالممولين، أو ذات العلاقة بالصراع السوري أو الإقليمي.

4. منهجية البحث

سنتبع في هذا البحث بصورة رئيسة منهجية التحليل الدلالي للخطاب الإعلامي وأساليبه ولغته. وسنركز على تحليل صراع السرديات والارتباط والاعتمادية في صناعة المادّة إعلامية.

أ. تحليل دلالات الخطاب الإعلامي بأشكاله ضرورة لتفسير الرسائل السياسية التي يمليها طرف ذو علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة الإعلامية من ممولين وداعمين، أو السياسيات التي تتبناها المؤسسة ذاتها. هنا يأتي دور التحليل الدلالي بصورة رئيسة ليقدم فهمًا أكبر وأوسع لخلفيات الأساليب المعتمدة من قبل وسيلة إعلامية ما. وهو واحد من أهم المناهج البحثية الأكاديمية.

ب. استعراض دلالات الإشكاليات، وتحايلها، وعرض المسائل بالتقابل، ووضع الأمثلة الحقيقية في مواجهة بعضها بعضًا لتأطير التباينات المبنية على الانحياز أو التبعية، بناء على مبدأ الموضوعية في الصناعة الإعلامية، ما يوصل إلى استنتاجات أكثر دقة ووضوحًا.

5. أهداف البحث

لا تهدف الدراسة إلى إظهار عيوب مؤسسة إعلامية بعينها أو مساوئها، ولا تتبنى مواقف الداعمين باختلافهم، أو تنكرها. ولا تقدم نتائج إحصاء لوسائل الإعلام البديل وإنتاجها، بل تكتفي بطرح أمثلة كنماذج لتحليل الأثر. وتتلخص أهداف البحث في النقاط الآتية:

أ. تركز على أثر الممولين وصراعاتهم السياسية في إنتاج المادة الإعلامية واختيار اللغة المناسبة.

ب. أثر ظاهرة الناشطين الإعلاميين في صناعة أسلوب إعلامي جديد.

ج. صراع السرديات السياسية بين النظام والمعارضة والداعمين.

د. تحليل الدوافع الموجهة إلى الخطاب الإعلامي، ومحاولة وضع كل طرف في سياقه السياسي.

هـ. العمل على تحليل الترابط والاعتمادية بين المحتوى الإعلامي المقدم من إعلام النظام، وما يقابله من الإعلام المعارض.

و. تحليل دلالات هذه الاعتمادية وأثرها في الإنتاج الإعلامي.

ز. تحليل دلالات اللغة الإعلامية المتبناة من قبل الوسيلة، والدالة على هويتها السياسية.

ح. أثر دور الداعمين في نوعية العمل الإعلامي وجودته واستقلاله وقدرته على الاستمرار وأخذ منزلته.

6. الأسئلة التي يطرحها البحث

أ. هل يعد الارتباط بالدعم والتمويل موجهًا أساسًا لسياسة المؤسسة، أم هناك هامش أكبر من الحرية، عما هو شائع لدى جمهور هذه المؤسسات؟

ب. ما حجم تأثير الممولين في الوسيلة الإعلامية، وهل يمكن التعايش معه؟

ج. ما أهمية اعتماد الإنتاج الإعلامي للمؤسسات المعارضة على إنتاج النظام؟ وهل وصلنا إلى مرحلة عدم القدرة على الفصل بين الإعلاميين؟

د. هل يعد سبب اعتماد إعلام المعارضة على إنتاج إعلام النظام هو عدم القدرة على فرض غطاء إعلامي على الجوانب السورية كافة في المساحة والقضايا؟ أم هو محاولة لتصحيح المغالطات المقصودة من قبل النظام؟

هـ. هل استطاعت المؤسسات الإعلامية المعارضة النهوض بالدور المنوط بها والمنتظر منها؟

و. ما الدروس المستفادة من هذه التجربة الإعلامية، ويمكن التعلم منها بعد أحدَ عشرَ عامًا من انطلاق الثورة، وانطلاق الأشكال الإعلامية والصحافية الأولى جميعها من الشارع؟

ثانيًا: المقدمة

بعد أن قطع الإعلام السوري المعارض تجربة ما يزيد على عقد كامل من الزمن من العمل الإعلامي المستقل، بعد الخروج عن عباءة النظام الشمولي الحاكم في سورية الذي كان وما يزال -كما هو معروف- المتحكم الأول في صناعتي الصحافة والإعلام، بدت تجربة هذا الإعلام خارج نطاق الدولة ذات أوجه عدة، تنطلق من التدرج الطبيعي لتطور العمل الإعلامي المستقل عن الدولة، لتمر بكثير من المراحل الأخرى التي يمر بها أي إعلام ناشئ حديث العهد، وعلى الرغم من استعانته بكثير من الخبرات العربية والعالمية الجيدة التي عملت على تحسين أدائه، إلا أن اجتياز اختبار الجودة والحرفية، لم يكن سهلًا ولا عاديًا، فتعثر كثير من وسائل الإعلام، وتراجع كثير آخر، وما نجح منها لم يكن مروره سهلًا، ولا نجاحه ذا نتائج ثابتة.

وبالطبع لن نغفل أن بعض المؤسسات الإعلامية كانت موجودة قبل اندلاع الحراك الثوري بسنوات، ومنها من صنع لنفسه منزلة جيدة لدى الجمهور السوري وبعض الجمهور العربي في المستوى الإقليمي. إلا أن التوجه السياسي والخط التحريري لهذه المؤسسات بالطبع لم يكن يحمل أي طابع ثوري، بل على ما كانت عليه الأمور من انصياع كامل لتوجهات الأنظمة العربية، ومسايرة أجهزتها الأمنية المختلفة. ومع ذلك استطاع هذا الإعلام في بعض الأحيان أن يكوّن انطباعًا مختلفًا لدى الجمهور السوري الذي كان متعطشًا لفكرة الإعلام المنفصل عن الدولة، والعامل خارج حظيرتها المعتادة، الإعلام الخاص وغير التابع لأيديولوجيا الدولة والحزب. هذا الإعلام الذي تعامل مع القضايا السياسية بحذر شديد، اقتصر على بعض أخطاء المسؤولين وتقصير الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء، وتجاوزات بعض أجهزة الأمن التي سمح النظام بعد تنصيب بشار الأسد في الحكم بتناولها سطحيًا، عملًا بسياسة التغيير والتحديث[2] التي جعلها بشار الأسد شعارًا يستهل به حكمه ((تعبيرًا عن التغيّر في سياسية الدولة وإظهار النيّة لدخول عصر الدولة الحديثة))[3]. وهذا التغيير الجزئي، وإن كان محدودًا جدًا، هو ما عملت به بعض الدوريات الصحافية مثل صحيفة الدومري[4] وقناة تلفزيون أورينت[5] في السنين العشر الأوَل التي تلت وصول بشار الأسد إلى الحكم، وسبقت قيام الثورة. غير ذلك، بقي إنتاج ذلك الإعلام غير الحكومي يحوم في دوائر الدولة ومؤسساتها على نحو ضيق، وصولًا إلى التركيز على الدراما والفن والمجتمع وبعض المحليّات، الميادين التي قدمت مساحات أكثر حرية بالنسبة إلى الصحافيين ووسائل الإعلام بصورة عامة.

(2) صحيفة دنيا الوطن الفلسطينية، "مسيرة التطوير والتحديث، عنوان عهد بشار الأسد في الحكم، اعتبرتها الجهة الوطنية التقدمية استمرارية لمسيرة حافظ الأسد، في دخول عصر الدولة التعددية الحديثة"، (2010/06/15) https://cutt.us/nYBZA

(3) رياض نعسان آغا، "المدير السابق للمكتب السياسي لرئيس الجمهورية في سوريا حتى عام 2000، مقابلة مع الإعلامي أحمد منصور في برنامج بلا حدود"، قناة الجزيرة، (14 حزيران، 2000) https://cutt.us/M4g1C

(4) صحيفة الدومري، صحيفة كاريكاتورية نقدية ساخرة، أسسها فنان الكاريكاتير والصحافي السوري علي فرزات الحاصل على جوائز عالمية عدة، وصدر أول عدد منها في شباط/ فبراير 2001. وتعد أول صحيفة سورية مستقلة منذ عام 1970. https://cutt.us/d2Okt

(5) قناة تلفزيون أورينت، مؤسسة إعلامية سورية مستقلة، مملوكة وممولة من مجموعة غسان عبود التجارية، بدأت البث في شباط/ فبراير 2009، تحولت إلى قناة معارضة مع بدء الثورة في سورية 2011، ثم افتتحت موقعها الإلكتروني (أورينت نيوز) في 2012، https://cutt.us/ZlM85 .

ولن نتناول في هذا البحث وسائل الإعلام ما قبل الربيع السوري 2011، وإنما نذكّر بأنها كانت في بعض الحالات نواة للعمل الإعلامي المستقل والمعارض لنظام الحكم في سورية الذي تطوّر بعد ذلك لتنبثق منه مؤسسات إعلامية جديدة أنتجت بدورها هي الأخرى وسائل ومواقع إلكترونية عدة، في متوالية من إنتاج وإعادة إنتاج الإعلام وتجربة المؤسسات الإعلامية المعارضة أو المستقلة التي كانت في الغالب تقوم على الكوادر البشرية نفسها والخبرات المهنية ذاتها التي كانت تتطور بدورها في كل مرحلة، وفي عملية لإعادة تدوير السياسات الإعلامية وفلترتها من الأخطاء والبناء على ما هو مطلوب، وأكثر مواكبة للجمهور السوري الذي أصبح لديه في مدة زمنية قصيرة عشرات المؤسسات الإعلامية التي تركز على سياسات تكاد تكون متطابقة، تتسابق في ما بينها لنيل الحصة الكبرى من هذا الجمهور الذي أصبح على دراية ووعي يكادان أن يكونا غير مسبوقين بأساليب عمل هذه المؤسسات الإعلامية، وما يجب أن يكون عليه الإعلام بصورة عامة، والإعلام المعارض أو ما يطلق عليه (إعلام الثورة) بصورة خاصة، ما جعل عملية إرضاء هذا الجمهور أو الإحاطة بمتطلباته عملية أكثر صعوبة وتعقيدًا بالنسبة إلى هذه المؤسسات حديثة العهد بالعمل الإعلامي المستقل.

من هنا كانت صعوبة المهمة بالنسبة إلى هذه المؤسسات الإعلامية والعاملين فيها، حيث كان التركيز على أحداث التظاهرات الشعبية التي اندلعت وازدادت يوما بعد يوم، لتغطي التراب السوري كله تقريبًا، واتسعت، وتسارع نموها بعد بدايات انسحاب القوة الأمنية والعسكرية للنظام من كثير من المناطق والمدن السورية، ما كف قبضته الأمنية المباشرة عن تلك المناطق، الأمر الذي أطلق العنان للإعلام المعارض الذي صار مطلوبًا منه تغطية هذه المناطق كلها، وأخذ مكانه بوصفه إعلامًا بديلًا ناطقًا باسم الملايين من سكان هذه الجغرافيا (المحررة)، وهذا كان الامتحان الأصعب لهذه المؤسسات الغضّة من حيث العدة والعتاد والخبرة اللازمة للعمل في هذه المساحات الواسعة، ما عزز الحاجة إلى الاعتماد على المواطن الصحافي والمتطوعين والناشطين الإعلاميين الذين أخذوا دور المراسلين والصحافيين الميدانيين ومديري التحرير أيضًا في كثير من الأوقات، وهم الذين افتقروا افتقارًا كاملًا لأي خبرة في العمل الإعلامي وما يجب أن يكون عليه إنتاج المادة الإعلامية. هنا بدأ الإعلام المعارض يدخل في مرحلة جديدة، ما يمكننا تسميته عصر المواطن الصحافي والناشط الإعلامي الذي كان له دور كبير جدًا في إيصال الإعلام المعارض إلى ما هو عليه اليوم من صيغة مختلفة وذات خصوصية، وأظهر أثره جليًا في العمل الإعلامي سلبًا وإيجابًا، وهذا ما سنتوقف عنده مطولًا بالبحث في محاور لاحقة.

أفاد الإعلام من بعض المحاور السياسية الإقليمية التي شُكلت بناء على مصالح مشتركة في التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحاصل في المنطقة بصورة عامة، وفي سورية بصورة خاصة، محاور مختلفة شُكل بعضها من دول عربية وغربية عدة التقت مصالحها في سياق واحد في هذه الحالة السورية، وبعضها تجاوز ذلك شكلًا وأثرًا وسياقًا. بعض دول هذه المحاور قدمت نفسها كصديقة للشعب السوري الثائر على النظام، وكداعمة للقضية السورية من ناحيتها الإنسانية أولًا، والسياسية والعسكرية ثانيًا، خصوصًا بعد تحول الثورة إلى الحراك المسلح، وتقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ تتقاسمها المعارضة والنظام مع القوى الكبرى التي تدخلت تدخلًا مباشرًا في الوضع السوري، مثل أميركا وروسيا وإيران وتركيا، ولا نستعرض هنا هذا التدخل والنفوذ وتاريخه ونتائجه، فهذه قضية كبيرة أخرى، لكن نحلل دلالات أثره في المؤسسات الإعلامية المعارضة التي نمت في هذا المحيط من التجاذب والتنافر السياسي الذي خلق جوًا من المنافسة الإعلامية السياسية بين الأطراف، كلٌّ يريد التسويق لسرديّته عن ما يحدث في سورية، وآفاق الحل فيها، ما فتح الباب لمرحلة جديدة يمكننا تسميتها بمرحلة صراع

السرديات، وهذا النوع من الصراع يعتمد على الإعلام بصورة خاصة كسلاح ضروري، ومن الضروري أن يكون سوريًا كي يعطي الأثر المطلوب في الأوساط السورية والعربية والعالمية جميعها. هذا كان واحدًا من أهم عناصر تشكّل الإعلام السوري ذي الخصوصية السورية والإقليمية، وأسبابه، وسنعمل على تحليل ذلك تحليلًا مفصلًا.

ضلع إعلام النظام الرسمي في دمشق بدور المواجهة المباشرة عن طريق حملة إعلامية تعد من أهم ما أنتجه في هذه المرحلة بعنوان (التضليل الإعلامي)[6]، إضافة إلى دوره الأمني والعسكري إلى جانب الجيش والقوات الرديفة، حيث تناول إعلام المعارضة وبعض الإعلام العربي بالتحليل والنفي والتكذيب المباشر في كل ما ينقله عن الحراك الثوري، ومواجهة النظام إياه بالقوة العسكرية. كانت الحملة مكونة من مستويات عدة، أهمها برامج تلفزيونية تبث على قنواته يوميًا تحمل عنوان التضليل الإعلامي ذاته، إلى جانب حملات إعلان طرقي توجه إلى الجمهور بصورة مباشرة في الشوارع والأسواق. انساق الإعلام السوري المعارض بدوره إلى معارك إعلامية في مواجهة إعلام النظام، ولكن في مستويات أقل حرفية وأكثر اختلافًا من المواجهة الإعلامية المباشرة أو التي تبحث في إنتاج الطرف الآخر بصورة حرفية لكشف البروباغاندا المطروحة على شكل إعلام رسمي. ولا نقصد هنا أن إعلام النظام كان أكثر حرفية وكفاءة، لكن أكثر فاعلية بعد الضخ المادي الكبير الذي وضعه النظام في المكنة الإعلامية بتوجيه من بشار الأسد شخصيًا: ((نحن أقوى على الأرض، لكنهم أقوى في الفضاء، أي الإعلام، لكننا سنكون أقوى منهم على الأرض وفي الفضاء))[7]. في هذا السياق، اتجه الإعلام المعارض إلى صناعة مادة إعلامية، وابتكار خطاب إعلامي خاص يقابل ما يطرحه النظام في مواجهة هذه الحملة الموجهة، وهنا سقط إعلام المعارضة في فخ الاعتماد الكبير على إنتاج إعلام النظام من مواد إعلامية، ليبني عليها إعلام المعارضة حجته ودليله ومادته المضادة للبروباغاندا الإعلامية. وهذا ما عده قسم كبير من الجمهور السوري كبوة إعلامية متكررة. وهذا سنتوقف عنده بصورة مفصلة في هذا البحث.

يجدر القول إننا في هذا البحث سنعتمد استخدام مصطلح (الإعلام المعارض) بدلًا من الإعلام البديل أو الجديد أو الحر أو الثوري. لما لهذه التسميات من دلالات متفاوتة أثارت الجدل، بينما يشترك غالبه بكونه معارضًا لنظام الحكم في سورية.

ثالثًا: الانفجار الإعلامي الكبير ودخول عنصر النشاط الإعلامي في الصناعة الإعلامية وأثره

تزامنت بداية الربيع العربي في الربع الأخير من عام 2010 في تونس ووصوله إلى سورية في الربع الأول من عام 2011 بعد مروره في مصر وليبيا واليمن، مع الصعود الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي وإمكان الوصول إلى الاتصال بالإنترنت من قبل شرائح واسعة من السوريين، وتزامنت أيضًا مع التطور الكبير الذي وصلت إليه أجهزة الاتصال المحمول من هواتف خلوية ذكية وأجهزة بث إنترنت فضائي وأرضي لا تتطلب الاتصال بشبكة أرضية، في بعض الأحيان، وتطور برامج الاتصال وتنوع تطبيقاته التي تؤمن درجة عالية من

(6) التضليل الإعلامي، برنامج سياسي يومي يبث على قناة سما السورية، يكذب الأخبار المذاعة عن الأحداث في سورية من قبل وكالات عربية ودولية، أوقف البرنامج 2021. برنامج التضليل الإعلامي https://cutt.us/I8HlR، موقع قناة سما الإخبارية https://www.sama-tv.net/

(7) بشار الأسد، "خطاب في أثناء مشاركته في الاستفتاء على الدستور داخل مبنى الإذاعة والتلفزيون بدمشق"، (27 شباط/ فبراير 2012)، صحيفة العرب https://cutt.us/kPn1U

الخصوصية والأمان للهرب من رقابة الأجهزة الأمنية في هذه الدول. فأصبح ثمة كاميرا واتصال بالإنترنت في كثير من الهواتف الجوالة المتوافرة للجميع تقريبًا. وهذا بحد ذاته يشكّل أدوات إنتاج إعلامي من نوع ما، وعلى بساطتها، لكنها متوافرة في أيدي كثيرين.

ربما يعد أبراهام زابرودر[8] وفيلمه الشهير الذي حمل اسمه بداية عصر صحافة المواطن، عندما سجّل اغتيال الرئيس الأميركي جون كينيدي في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 في فيلم لم يتجاوز ثلاثين ثانية الذي صنع زابرودر منه ثلاث نسخ، سلّم نسختين منها إلى عملاء الخدمة السريّة لإجراء التحقيقات باغتيال الرئيس، والثالثة باعها لمجلة Life Magazine بمبلغ 150 ألف دولار أميركي[9]. وهذا يعطينا دلالة على ما سيؤول إليه الحال من تبّدل في الأهداف والغايات من تسجيل الواقع من قبل غير المتخصصين. ففي التجربة الأولى التي كان ينوي فيها زابرودر تسجيل مرور الرئيس الذي أحبه وانتمى إلى حزبه كذكرى في كاميرا شخصية لا أكثر، ولم يفكر أن هذه الذكرى ستتحول إلى دليل جنائي غاية في الأهمية، ومصدر ربح لا يصدق. إلا أن الواقع فرض نفسه على المواطن الذي صار صحافيًا بالمصادفة، وليس العكس، فبعد ثلاثين ثانية من التسجيل فقط، أدرك زابرودر أنه يمتلك كنزًا قد يقوده الى طرق الشهرة والثراء، بل العمل الوطني أيضًا. وهذا ما انطبق بصورة كاملة تقريبًا، على مرحلة صناع الإعلام من المواطنين المتطوعين في بداية الحراك الثوري الذين تطوعوا لتسجيل الواقع، وإرسال هذه الصور والفيديوهات إلى محطات إعلامية يمكنها نشرها بحرفية. تطوعوا عندما وجدوا أنفسهم وسط واقع يتطلب منهم أن يفعلوا ذلك، من مثل هجوم عسكري على منطقة مدنية، واعتقال المدنيين عشوائيًا، أو قصف من طيران على مبان سكنية.. إلخ. هذه لحظات تفرض على من يعايشها أن يوثقها، ولا سيما إن امتلك أمرين هما الدافع والوسيلة:

أ. الدافع متمثلًا في الرغبة في إيصال حقيقة ما يتعرضون له في مناطقهم من ظلم ومآسٍ.

ب. وسيلة لا تعدو كونها كاميرا هاتف محمول، واتصالًا بالإنترنت لإرسال الصورة.

إلا أن التطور الذي طرأ على هذا الميدان الجديد في الوسط السوري شملَ الدوافع والأدوات، فكان لافتًا للنظر، وثورة في عالم الصحافة والإعلام السوريين. هنا أصبح لصحافة المواطن منصات خاصة بها، استعانت بمواقع مثل (فيسبوك) لإنشاء صفحات وصل عددها إلى مئات؛ بل الآلاف في وقت ما، استفادت من خصائص (فيسبوك) في القدرة على النشر المجاني والوصول إلى عدد كبير جدًا من الناس، وعدم الحاجة إلى وجود قاعدة مركزية يمكن استهدافها من قبل النظام الذي ما كفّ عن ملاحقتهم. بعد ذلك بمدة قصيرة، وبسبب وجود هدف كبير وأساسي مثل الثورة، شهدت صحافة الموطن/ عمل الناشط الإعلامي مراحل عدة يمكن تلخيصها بالآتي:

1. مرحلة ظهور عنصر الناشط الإعلامي وتطوّره

((إنّ فكرة صحافة المواطن تتحقّق عندما يستخدم عامّة الناس المعروفون بالجمهور الأدوات الصحافية

(8) أبراهام زابرودر 1970/1905، صانع ملابس للسيدات في ولاية دالاس، اشتهر بتصوير حادثة اغتيال الرئيس كنيدي https://cutt.us/XTdDw

(9) موقع فرانس أكاديميك، أبراهام زابرودر وفيلمه عن اغتيال جون كينيدي، https://fr-academic.com/dic.nsf/frwiki/43534 .

التي بحوزتهم ليخبروا أناسا آخرين بأحداث مهمّة))[10]. إذًا هم أشخاص عاديون أدركوا عجز وسائل الإعلام التقليدية عن تغطية ما يدور حولهم من أحداث، فأنشؤوا صفحات في (فيسبوك) لنقل الأحداث أولًا بأول عن طريق منشورات مكتوبة بالعامية أحيانًا، وبعض الصور (رديئة الجودة)، وحمل أصحابها أسماء وهمية، أو أسماء الأحياء أو المدن التي عملوا فيها، مثل سلسلة مهمة من الصفحات التي ركزت على التصوير الفوتوغرافي والخبر في آن معًا، حملت أسماء مثل عدسة شاب حمصي[11]، عدسة شاب ديري[12]... إلخ، حيث أصبح لهذه الصفحات سلسلة تضم محافظات ومدن سورية جميعها تقريبًا.

هذه المحاولات حملت دلالات مهمة يمكننا تحليلها ضمن نطاق عملها الذي كان واضحًا للجمهور. تطوّر الدافع للعمل الإعلامي لدى كثير من هؤلاء الناشطين، بداية من الضروري والعفوي إلى الاستقصائي والتتبعي، والسعي للوصول إلى الاحترافي، أي اتخاذ هذا العمل مهنة ذات دخل. كما حدث بداية في تصوير التظاهرات وعمليات الاعتقال وآثار القصف بأدوات بسيطة وزوايا كاميرا غير احترافية وجودة ضعيفة في الصوت والصورة، وغلبة الطابعين المحلي والإنساني على حامل الكاميرا ومعد التقرير، ما أظهر حماسة واندفاعًا مع عدم معرفة مهنية، وتغليب الرأي والانطباعات الشخصية، وهذا ليس عيبًا، فهذه من سمات عمل المواطن الصحافي[13]. وصولًا إلى الكاميرات نصف الاحترافية Semi-professional cameras مثل كاميرات Nikon D3100 وCanon EOS 2000d التي لا يتجاوز سعرها 400 دولار، وكانت متوافرة في الأسواق المحلية في سورية.

وتعد بداية انتشار هذا النوع من الكاميرات وكثرة مستخدميها مرحلة دخول صناع المحتوى من مصورين فوتوغرافيين محترفين وهواة ومخرجي أفلام قصيرة، ممن وجودوا في الظرف الراهن فرصة لتقديم خبراتهم والاستفادة منها. كان منهم من لوحق من قبل النظام مثل باسل شحادة المخرج الشاب عاد إلى سورية بعد إنهاء دراسة السينما في أميركا، وحاول تقديم عمل احترافي في إنتاج مواد وثائقية عن حمص في بداية الثورة 2011، واستشهد في أيار/ مايو 2012 في إثر استهدافه من قوات النظام في حمص[14].

في هذه المرحلة، صار توثيق الأحداث في سورية هاجسًا لدى شريحة كبيرة من هواة التصوير وصناع الأفلام، فشهدنا ولادة مؤسسات إنتاج إعلامي وسينمائي، عملت على نطاق واسع، وأنتجت مجموعة من الأفلام الوثائقية مثل مؤسسة أبو نضارة[15] التي أثارت الجدل في إنتاجاتها معظمها، وتناولت جانبًا من جوانب الحراك الثوري أو الشخصيات البارزة فيه. وبعض الإنتاجات الخاصة التي كان من أشهرها الفيلم الوثائقي (العودة الى حمص) الذي تناول جزءًا من حياة عبد الباسط الساروت[16] بين عامي 2011 و2013، وكان محل مناقشات طويلة في الأوساط الثقافية السورية.

(10) جاي روزين، كاتب وأستاذ في كلية الصحافة بجامعة نيويورك، "التعريف الأكثر فائدة لصحافة المواطن/ اضغط على التفكير"، (14 تموز/ يوليو، 2008)، مركز تطوير الإعلام MDC، دليل الناشط الصحفي، https://cutt.us/2ppX6

(11) عدسة شاب حمصي، صفحة فيسبوك مديروها غير معروفين، https://cutt.us/NrEYZ

(12) عدسة شاب ديري، صفحة فيسبوك، مديروها غير معروفين، https://cutt.us/mmuuN .

(13) مروى الأسدي، صحافة المواطن ماهيتها ومميزاتها، شبكة النبأ المعلوماتية، 17 آذار/ مارس 2022، https://cutt.us/SO6N7

(14) صحيفة عنب بلدي، باسل شحادة قربان السينما الوثائقية السورية، رابط: https://cutt.us/XWlvD

(15) مؤسسة أبو نضارة، مجموعة سينمائية أُسست 2010، من أشهر انتاجاتها فيلم الطريق الى حمص، https://cutt.us/PBwQA .

(16) عبد الباسط الساروت (1992/2019)، الحارس السابق لنادي الكرامة الحمصي ومنخب سوريا للشباب لكرة القدم، من أبرز قادة التظاهرات السلمية والمنشدين في تظاهرات الثورة، انضم إلى الجيش الحر في أواخر 2012، واستشهد في اشتباكات مع قوات النظام وأصبح رمزًا للثورة السورية.

تلك الحركة الإعلامية كلها كانت ما تزال ضمن دائرة عنصر الناشط الإعلامي التي تتطوّر وتنمو وتصنع لنفسها أشكالًا جديدة من حيث الأداء والميادين التي تنشط فيها. لم يكن ميدان صناعة السنيما الوثائقية حكرًا على المؤسسات والمحترفين، بل تدخل الناشط الإعلامي الذي تدرّب خلال تلك المدة على استعمال كاميرات أكثر حرفية، بتصوير وإنتاج أفلام وثائقية وصلت إلى مسابقات سينمائية عالمية، وحصلت على جوائز عدة مثل فيلم (من أجل سما) الذي رُشح لجائزة الأوسكار لفئة الأفلام الوثائقية الطويلة[17]، وكان من تصوير وإخراج ناشطة تعمل متطوعة في مستشفى ميداني في القسم الشرقي من مدينة حلب الذي خضع لحصار خانق استمر حوالى أربعة أعوام بين 2012 والانسحاب والتهجير الكبير في 2016[18]. إذن، لم نعد نتحدث هنا عن محض ناشطين إعلاميين مبعثرين يعملون عشوائيًا، بل دخلنا في طور مأسسة عمل المواطن الصحافي.

2. مرحلة الاندماج بين الإعلامي والسياسي

الحاجة إلى تنظيم الحراك الثوري في أيامه الأولى بعد انتشاره واتساع نطاقه جغرافيًا وتسارعه زمنيًا؛ دفعت المشاركين فيه إلى تشكيل تنسيقيات يُنظَّم من خلالها الحراك من تظاهرات بأنواعها المختلفة، وتصميم الشعارات والهتافات، وتحديد نوع المطالب التي تطرحها، وبُعدها، مثل تنسيقية درعا البلد[19]، وتنسيقية دوما[20]. وبالطبع كان لا بد لهذه التنسيقيات من شق إعلامي يهتم بالتصوير وجمع الأخبار والتواصل مع التنسيقيات الأخرى، والأهم من ذلك، التواصل مع وسائل الإعلام العربية والعالمية لإيصال صورة الحراك وصوته ومطالب المتظاهرين إلى الرأي العام العالمي. فتطورت هذه التنسيقيات لتمتلك مكاتب إعلامية إلى جانب كونها مكاتب سياسية للحراك في كل منطقة على حدة، وعلى عرض التراب السوري في الوقت ذاته. هنا برز لدينا ما يعرف باتحاد تنسيقيات الثورة[21] الذي كان حلقًا مدنيًا سياسيًا إعلاميًا شُكل في إثر جهد شهور من التواصل والربط بين التنسيقيات المحلية للمناطق المختلفة.

في هذه المرحلة، لم يعد الناشط الإعلامي أو المواطن الصحافي متطوعًا عاديًا يفرض عليه الواقع ما يوثقه ويصوره وينقله إلى وسائل الإعلام بعفوية تنطق بلسان حال الشاهد أو الضحية، بل تحوّل إلى ما عُرِف بلقب (إعلامي) يعمل بالتعاون مع التنسيقية التي تغطي منطقته، ويحمل عمله بعدًا سياسيًا ومطالب وأهدافًا تتسق بصورة كاملة مع الخط السياسي والثوري لتنسيقية هذه المنطقة، وترتبط بدورها مع اتحاد تنسيقيات الثورة ارتباطًا مباشرًا، وتنسق عملها معها. هذا الاندماج شكّل حالة جديدة من العمل الصحافي التطوعي أو التشاركي، ففي الحالة السورية، لم يعد مفهوم المواطن الصحافي بعد هذه المرحلة كما هو معروف عالميًا، بل صار لهذا النوع من العمل دلالات سياسية واجتماعية وإنسانية مهمة، فكان نتاج هذا العمل الإعلامي البسيط يعد الوسيلة الوحيدة لتوثيق واحدة من أهم التغيرات الاجتماعية والسياسية في تاريخ سورية الحديث، من مثل إحصاء أعداد الضحايا والمعتقلين وتدوين أسمائهم، وتوثيق الدمار الحاصل في تلك المدن والبلدات، بعد أن حظر النظام

(17) موقع تلفزيون سوريا، فيلم "من أجل سما،" الوثائقي، https://cutt.us/ZonNc

(18) د.م، التسلسل الزمني لمعركة حلب، رويترز، (13 كانون الأول/ ديسمبر 2016) https://cutt.us/YYEqG

(19) تنسيقية درعا البلد (صفحة بديلة في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، بعد إغلاق الصفحة الأصلية.)، المديرون غير معروفين، https://cutt.us/GH3wb

(20) تنسيقية مدينة دوما (الثورة السورية في ريف دمشق)، المديرون غير معروفين، أنشئت الصفحة في 19 آذار/ مارس 2011: https://cutt.us/1d1br

(21) اتحاد تنسيقيات الثورة، تجمّع لتنسيقيات الثورة السورية، البيان التأسيسي 1 حزيران/ يونيو، 2011، الموقع الرسمي: https://syrcu.org/index.php

وسائل الإعلام العربية والعالمية جميعها من العمل في سورية، باستثناء إعلام بعض الدول الحليفة له مثل قناة العالم[22] وقناة الميادين[23] اللتين عملتا على خلق سرديّة جديدة ومختلفة عما يحدث، تعزز السردية السياسية للنظام في روايته الأحداث، ورؤيته في أسلوب مواجهتها، ويمكننا القول إنها نجحت في ذلك الى حد بعيد.

3. تأثير الناشطين الإعلاميين في صناعة الإعلام المعارض

بدا الإعلام المعارض مؤسسات بدأت تتكاثر في بداية عام 2013، اعتمد بناؤها بشكل أساس على عاملين مهمين شكلا قوامها البشري داخل سورية وخارجها:

أ. الصحافيين المحترفين الذين خرجوا من سورية بعد ملاحقة أجهزة الأمن لهم وتهديد سلامتهم.

ب. الناشطين الإعلاميين الذي وُجدوا في المناطق كلها وكونوا بعض الخبرة وحصلوا على التدريب.

اذ شكّل تهديد النظام لسلامة الصحافيين داخل سورية عاملًا مهمًا في بناء مؤسسات إعلامية خارج الحدود، فقد لاحقت الأجهزة الأمنية الصحافيين بصورة خاصة منذ بدء الحراك قبل أي فئة أخرى، لأن النظام حرص منذ البداية على إغلاق البلاد أمام الإعلام القادم من الخارج، وإغلاق الفضاء الإعلامي على الصحافيين، والتضييق عليهم في الداخل، أراد النظام أن يحتوي الحراك الثوري قبل أن يتخذ بعدًا دوليًا وصدى إعلاميًا يجبره على التعامل معه ضمن أي شروط دولية أو تدخل في سياسته كما حدث في دول أخرى من مثل مصر وتونس وليبيا.

في هذه الأثناء التي غاب فيها الصحافي المحترف عن ميادين قلب الحدث، استطاع الناشطون الإعلاميون تكوين قاعدة شعبية تؤمن لهم بيئة جيدة للعمل. إذ كان الناشطون من أبناء تلك المدن والأحياء والقرى، ومن ضمن نسيجها الاجتماعي والعائلي والعشائري، وغالبًا ما كانوا من أقرباء الشبان الذين تحولوا إلى الحراك المسلح تحت مسمى الجيش الحر[24]، ما أمن لهم من ثم الغطاء الأمني والمصادر المباشرة للمعلومات. بخلاف الصحافيين المحترفين معظمهم الذين لم يكونوا في الأصل يعملون ضمن بيئاتهم الاجتماعية بسبب تمركز وسائل الإعلام في العاصمة والمدن الكبرى. هكذا أصبح الناشط الإعلامي نقطة البداية في ملاحقة الحدث وصناعة الأخبار، من ثم يأتي دور المؤسسات التي تتعامل معهم عن بعد، وصارت تعتمد على كثير منهم مراسلين ميدانيين، فرض هذا بدوره فرض رؤية الناشط الإعلامي على المؤسسة، وأسلوبه، وطريقة عمله، وإن كان ينقصه كثير من الخبرة، ويفتقر تماما إلى المهنية وقواعد العمل الصحيحة. لكن هذا لا يعني أن الناشطين الإعلاميين كانوا يتمتعون بحرية الحركة والتصوير، على النقيض تمامًا، فقد أصبحوا أهدافًا مهمة لأجهزة النظام الأمنية، وسجل استهداف أكثر من 700 ناشط إعلامي وصحافي منذ عام 2011، بينهم 52 قضوا تحت التعذيب بحسب التقرير السنوي للشبكة

(22) قناة العالم، قناة تلفزيونية إخبارية مقرها طهران/ إيران، انطلقت في شباط/ فبراير 2003. الموقع الرسمي https://www.alalam.ir/aboutus

(23) 0 قناة الميادين، قناة فضائية إخبارية مستقلة انطلقت في 11 حزيران/ يونيو 2012، مقرها بيروت/ لبنان. https ://www.almayadeen.net/about

(24) د.م، "الجيش السوري الحر، تجمع لمنشقين عن جيش النظام السوري، شكله العقيد المنشق رياض الأسعد في 29 تموز/ يوليو 2011"، الجزيرة نت، (2014/11/2). https:// cutt.us/cNEEV .

السورية لحرية التعبير[25].

كان واضحًا أثر هذا النوع الجديد من الإعلام في ما تقدمه المؤسسات الإعلامية الكبرى والمحترفة، فلم تستطع هذه المؤسسات أن تتعامل مع هؤلاء الناشطين إلا بأسلوبهم، ونقل الصورة التي يقدمونها مع التعليق الذي يضيفونه بأي أسلوب أو أي توجه كان، فصارت هذه المؤسسات الكبرى، ومنها مثلًا الجزيرة وقناة BBC، تفتح الهواء مباشرة لنقل ما يصوره ويقدمه ويقوله هؤلاء الناشطون من دون تدخل، حتى رأى كثيرون أن هذه المؤسسات تتبنى وجهات نظر هؤلاء الناشطين وما يقولونه. تحملت وسائل الإعلام هذه الاتهامات في سبيل المواصلة بتغطية واحدة من أهم الأحداث عربيًا، والحضور في هذا السبق الإعلامي الذي حاولت كثير من الصحف والمحطات الغربية الكبرى الدخول فيه من خلال إرسال صحافيين بصورة غير معلنة لنقل الصورة كما تريد تلك المؤسسات، ولتظهر ما تظن أن الناشطين يخفونه، بعض هؤلاء الصحافيين استطاع الدخول، فوقع بيد قوات النظام التي أعدمتهم كما فعلت مع الصحافي الفرنسي ريمي أوشليك والصحافية الأميركية ماري كوفلن في شباط/ فبراير 2012، وصدر في إثر ذلك كثير من التصريحات من مسؤولين غربيين يطالبون نظام الأسد بفتح معابر آمنة للصحافيين[26]. وبعضهم الآخر حاول العمل بصورة حرة ومستقلة على طريقة الناشطين المحليين، وعلى الرغم من تمتعهم بخبرة وحرفية عالية جدًا، إلا أن جهلهم بجغرافيا المكان، أوقع بعضهم في قبضة الفصائل المتطرفة كما حدث مع جيمس فولي[27] الذي أعدم على يد تنظيم الدولة الإسلامية داعش في 19 آب/ أغسطس 2014[28].

أثار ذلك مخاوف المحطات الإعلامية الغربية، وجعلها تعتمد اعتمادًا أكبر على الناشطين الإعلاميين المحليين. ومن أجل توجيه عملهم، فتحت بعض هذه الوكالات مواقع للتدريب على العمل الإعلامي الميداني وطرائق إعداد التقارير والتعامل مع الكاميرات... إلخ، عن طريق منظمات غربية متعاونة معها، أو بالشراكة مع مؤسسات سورية[29] معارضة، في مناطق جنوب تركيا المتاخمة للحدود السورية. فأعطى ذلك هؤلاء الناشطين دفعة معنوية ومادية ومهنية، تجعلهم يبدؤون التفكير بالتعامل مع أنفسهم، ومع وكالات الأنباء العربية والعالمية، ومؤسسات الإعلام السورية المعارضة أو الإعلام البديل بوصفهم إعلاميين محترفين لا يقلون قيمة عن الصحافيين والإعلاميين الأكاديميين، ويحاولون فرض وجهة نظرهم على المادة الإعلامية المنتجة والمقدمة إلى الجمهور على حساب سياسات تحرير إعلامية مهنية رسمية وضعها اختصاصيون وأكاديميون وفق معايير دولية. وهذا كان واحدًا من أهم الآثار، ذات الوجهين، التي ظهرت في الإعلام المعارض الذي بدا لا حول ولا قوة أمام هذه الحالة الجديدة التي لا يمكن الاستغناء عنها، كما لا يمكن إنكار فضلها. وقلنا إنها كانت آثارًا ذات وجهين؛ أثر سلبي في مستقبل وسائل الإعلام البديلة والمعارضة حديثة النشأة والعهد، وإيجابي بأثر رجعي في الناشطين أنفسهم الذين انتهى كثير منهم في ما بعد إلى رابطة الصحفيين السوريين[30] بصفتهم إعلاميين محترفين، بعد أن

(25) الشبكة السورية لحرية التعبير، "التقرير السنوي للانتهاكات بحق الإعلاميين في سوريا"، (3 أيار/ مايو 2022) https://cutt.us/HDMCG

(26) DW العربية، "إدانة أمريكية فرنسية لمقتل صحافيين غربيين"، (22 شباط/ فبراير 2012) https://cutt.us/Eji1Z

(27) جيمس رايت فولي، 2014/1973، عمل صحافيًا لوكالة Global Post الأميركية وصحف أخرى، له أفلام وثائقية عدة، أول رهينة أميركي يقتل على يد تنظيم الدولة. https://cutt.us/oHdnO

(28) قناة BBC عربي، "إعدام جيمس فولي"، (20 آب/ أغسطس، 2014) https://cutt.us/KzsL8

(29) دورات تمكين وتدريب الإعلاميين والمواطنين الصحفيين الشباب، رابطة الصحفيين السوريين بالتعاون مع منظمة بلدي https://cutt.us/tlYvz .

(30) رابطة الصحفيين السوريين، أُسست في 20 شباط/ فبراير 2012، تضم الصحافيين والإعلاميين ومن في حكمهم https://syja.org/?lang=ar

خلقوا ميدانًا إعلاميًا وصحافيًا جديدًا أسهم مع ثورة وسائل الاتصال الجديدة في خلق مدرسة إعلامية مختلفة وعالم صحافي متميز.

من الآثار المهمة التي أحدثها هذا النوع من الإعلام خلق سوق إعلامية جديدة، استطاعت تأمين دخل مادي شكل حالة اقتصادية جديدة، أمنت دخلًا جيدًا في بعض الحالات، ومن شأنه بالنظر إلى الصورة الكبرى لعب دور في خلق حركة اقتصادية جديدة كسرت في بعض الأحيان حالة الحصار الاقتصادي والتجويع التي فرضها النظام على بعض المناطق التي خرجت بمعظمها على إرادته، وثارت عليه.

رابعًا: الارتباط بالمُموّلين وتوجهاتهم وقطبيّة وسائل الإعلام

البيئة والأوضاع السياسية والاقتصادية اللتين نشأت فيهما وسائل الإعلام البديل أو المعارضة فرضتا عليها البحث عن جهات تمويل لتطوير العمل واستمراريته، ولتجعله عملًا احترافيًا يتفرغ العاملون فيه للعمل الإعلامي. وهذا لم يكن سهلًا ولا يخضع لمعايير اختيار من قبل أصحاب المؤسسة، وذلك لصعوبة الحصول على جهات داعمة من دون توجهات مغايرة لما يطمح به أصحاب هذه الوسائل، وانخفاض قيمة المبالغ المخصصة لدعم هذه المؤسسات التي لا تكفيها أحيانا إلا للعمل لمدة وجيزة، ومن ثم تنتهي إلى الإغلاق وضياع الجهد، وتبعثر الأرشيف، كما حلّ بعشرات من المؤسسات الإعلامية. (من المهم الإشارة إلى أننا في هذا المحور من البحث لسنا في مضمار إجراء إحصاء وتصنيف لوسائل الإعلام السورية المعارضة وممولها، لكن سنتطرق إلى بعض المسائل التي تتعلق بأثر تمويل بعض المؤسسات كعينة بحثية لا إحصائية).

في هذا السياق يمكننا تحليل دلالات العمل الإعلامي المُمَوّل بحسب معيارين رئيسين:

1. طبيعة جهة التمويل

تنوعت الجهات الممولة لوسائل الإعلام وما في حكمها، حتى لفّ الغموض في بعض الحالات مصدر تمويل بعض المؤسسات، ما أثار كثيرًا من التساؤلات حول هذه النقطة. إلا أن ما يمكن قياسه والاعتماد عليه هو ما ظهر واستمر وأنتج إعلامًا واضح المعالم والسياسيات والتوجهات والتمويل، وهذه الحالات كانت تقليدية إلى حد ما. ويمكن تقسيم طبيعة الجهات الممولة إلى ثلاثة أنواع:

أ. مُمولون أفراد

اتجه بعض المستثمرين ورجال الأعمال السوريين الذين كانوا يعيشون في الخارج إلى تمويل مؤسسات إعلامية بالكامل، منهم من حصل على دعم إضافي، إلا أن الكلمة العليا في هذا النوع من التمويل تكون لصاحب

رأس المال. من أهم الأمثلة على هذا النوع قناة أورينت[31] التي كانت تعمل قبل بدء الحراك الثوري بسنين، إلا أنها اتجهت بشكل كامل إلى دعم الثورة، وتغطية مفاصلها جميعها. موّلها غسان عبود[32] رجل الأعمال السوري الذي اتخذ موقفًا معارضًا للنظام.

كان لهذا النوع من التمويل أثر كبير في سير عمل المؤسسة، وسياستها التحريرية، وعملية اختيار العاملين فيها أيضًا. فقد وجّهت اتهامات كثيرة إلى مالك أورينت لفرضه نبرة طائفية معادية للأقليات في سورية، وفي مقدمتهم العلويون، على الخطاب الإعلامي والخط التحريري للقناة، وظهر ذلك جليًا في أحاديث عبود عن ما أسماه (حلف الأقليات) بصورة متكررة وصريحة على لسانه، وادعى أنه أوّل من نحت هذا المفهوم[33]، كما جعله عنوانًا لكتابه الذي صدر مؤخرًا باسم (الحلم السوري وحلف الأقليات)[34]. إلا أن سياسة أورينت كانت واضحة، وهي تسمية الأشياء بمسمياتها. هذا خيارها منذ البداية، وهذا الخيار اجتذب من ينسجم معه، وأدى إلى بحث من لا ينسجم معه عن أماكن أخرى ينسجم مع سياساتها. لكن هذا كان من دون ضغط، لأن الأساس هو أن الإعلامي يجب أن يكون منسجمًا مع السياسة العامة للقناه أو الوسيلة الإعلامية. وهذا موجود في كل مكان[35].

ولعل الاتهام الأكثر شيوعًا في الأوساط الإعلامية الذي تداوله ناشطون كثر فرْض المالك معايير على اختيار الصحافيين العاملين في مؤسسته على أساس مناطقي، والقصد هنا أنه اختير معظمهم من أبناء محافظة إدلب السورية التي ينحدر منها غسان عبود، والحقيقة أن هذا لم يكن دقيقًا، وبحسب مدير البرامج السابق للقناة محمد منصور إن موظفي أورينت خلال أحد عشر عامًا من عمله في القناة كانوا من المناطق السورية كلها، ومن الطوائف كلها، وإنه عاصر زملاء من المدن والمحافظات السورية جميعها، وما يزال. ويؤكد أن ثمة كم من العاملين كان من أبناء محافظة إدلب عند تأسيس القناة في دبي عام 2009 لكن هؤلاء لم يكونوا محصورين في التحرير دائمًا، وإنما كانوا موزعين على أقسام الإنتاج والمحاسبة والأقسام الفنية، ولم يكن لهم حصة معينة (كوتا)، فالأساس هو المواصفات المطلوبة للعمل. وينفي نفيًا كاملًا أنه كان قد طُلب منه يومًا توظيف شخص ما لأنه من إدلب، أو أن يكون التوظيف على أساس مناطقي[36].

في المقابل كان ثمة مؤسسات ممولة من قبل أفراد تقف خلفهم منظمات أو أحزاب سياسية بصورة غير معلنة، هذا النوع من التمويل كان وسيلة مهمة لبعض الجهات للحضور في الساحة الإعلامية بصورة غير مباشرة، لا سيما إن كان ثمة قسم من الجمهور يختلف معها من حيث التوجه والأسلوب، نذكر منها قناة سوريا الغد[37] التي موّلها الطبيب محمد الشبك[38] وكانت تقف خلفه جماعة الإخوان المسلمين السورية، إلا أنها لم تصرح

(31) تلفزيون أورينت، قناة سوريا لصاحبها غسان عبود، بدأت البث في 2 شباط/ فبراير 2009، توقفت عن البث في 7 نيسان/ أبريل 2020، عملت على تغطية الحراك الثوري منذ اليوم الأول، ثم تحولت بعد إغلاقها للبث عبر قنواتها في وسائل التواصل الاجتماعي https://cutt.us/ndGOQ .

(32) غسان عبود: رجل أعمال سوري مقيم في دبي، صاحب مجموعة عبود الاستثمارية، مدير ومالك تلفزيون أورينت https://cutt.us/JiWah

(33) قناة أورينت على يوتيوب، مقابلة مع غسان عبود، تحدث فيها عن حلف الأقليات السورية وتعاونهم مع إسرائيل، بث في 26 شباط/ فبراير 2020، https://cutt.us/ZQsvs

(34) غسان عبود، الحلم السوري وحلف الأقليات، ط1، (إسطنبول/ بيروت، سلسلة كتاب أورينت، 2022/5/17) https://cutt.us/dwKIX

(35) محمد منصور، صحافي وكاتب شغل مناصب إدارية عدة في مؤسسة تلفزيون أورينت، عمل مدير برامج، ومدير الموقع الالكتروني، ومدير قسم الأفلام الوثائقية، وأخيرًا في إدارة تطوير المحتوى، مقابلة عبر الماسنجر (2022/8/26).

(36) محمد منصور، مقابلة عبر الماسنجر.

(37) قناة سوريا الغد، قناة فضائية سورية معارضة، بدأت البث من مصر في 2012/03/15، https://cutt.us/OyX6e

(38) محمد الشبك، طبيب ورجل أعمال سوري مقيم في ألمانيا. وهو ممول قناة سوريا الغد المعارضة https://cutt.us/OyX6e

بذلك علانية، ولم تفرض شيئًا من توجهاتها على الإنتاج الإعلامي للقناة، ولم تضع الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين شرطًا للتوظف فيها، إلا أن القناة توقفت عن العمل بعد مداهمة مكاتبها في القاهرة بمصر، وأغلقت بعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم في مصر، وملاحقة جماعة الإخوان المسلمين فيها[39]. لكنها كانت من دون شك نافذة مهمة لجماعة الإخوان المسلمين السورية لإثبات وجودهم كفاعل إعلامي ضمن الحراك الثوري الذي كان مؤشّر انتماء شرعي للمشاركة في العملية السياسية متمثلة آنذاك في المجلس الوطني السوري ثم ائتلاف قوى الثورة والمعارضة.

يمكننا القول إن المؤسسات الممولة من قبل أفراد لم يكن مقدرًا لها الاستمرار، وذلك لأن طبيعة التمويل تفرض الخلط بين الشخصي والمهني، بمعنى أن ما يوجه من نقد أو تهم إلى الأفراد الممولين، ينسحب على المؤسسات التي يمولونها، وإن لم يتدخلوا في خطة عملها وسياستها التحريرية. وذلك أن المؤسسة تكون ممثلة بفرد مالكها، والعكس أيضًا، فالمموّل يمثّل المؤسسة بشخصه. ولأن البيئة التي يعمل فيها هذا النوع من المؤسسات، لا تعد بيئة عمل مستقرة للأفراد الذين يمولونها، فمصيرها مرتبط ارتباطًا مباشرًا بشخصية الممول. هكذا نرى دلالة هذا التمويل الفردي، وأثره في العمل الإعلامي الذي يعطي نتائج عكسية في بعض الأحيان بعد انتهاء عملها. والعمل الإعلامي وما يتوقف عليه من حراك شعبي ينتظر كثيرًا من هذه المؤسسات ويتضرر بصورة مباشرة من أي نكسة تتعرض لها هذه المؤسسة، علاوة على الاتهامات والتقولات التي تُكال للمؤسسة وممولها، فالجمهور السوري غير معتاد على وجود مؤسسات إعلامية وقنوات تلفزيونية كاملة مملوكة من قبل أفراد.

ب. الإعلام المُمول من قبل منظمات

من أكثر أنواع التمويل شيوعًا المؤسس على تمويل مشترك، أو أحادي، بين واحدة أو أكثر من المنظمات الدولية التي انتشرت في تركيا ولبنان، بهدف رعاية الأوضاع على الحدود السورية، ومراقبتها، ولا سيما مخيمات الشمال السوري. هدف كثير من هذه المنظمات إلى دعم المؤسسات السورية الإعلامية، إلى لَمس الحاجة إلى إعلام مهني يستطيع أن يغطي وينقل كل ما يحدث داخل سورية بشفافية وحياد ومن دون الارتباط بأجندات الدول الإقليمية المتداخلة بالصراع في سورية. أما بالنسبة إلى الحياد والموضوعية اللتين اشترطتهما بعض المنظمات، وصفا بأنهما مثاليان وغير حقيقيين، بل إن الهدف منهما نقل أخبار الثورة برمادية وعدم انتماء أو تعاطف، كأن يشترط بعض هذه المنظمات التوقف عن استخدام بعض المصطلحات الإعلامية التي فرضتها الحالة الثورية من مثل استخدام تعبير (النظام السوري بدلًا من الدولة السورية)، ومصطلح (جيش نظام الأسد بدلًا من الجيش السوري) إلخ.

وساعدت حالة البطالة الكبيرة التي شهدها الصحافيون وتكدس عشرات منهم في دول اللجوء من دون أي فرصة عمل أو دخل، سمح هذا بتلاقي الحاجات بين الصحافيين والمنظمات الداعمة، وفتح مكاتب إعلامية بأعداد كبيرة ومسميات مختلفة ولمدد وجيزة نسبيًا، ما دفع قسمًا كبيرًا من الجمهور السوري إلى انتقاد من هذا النوع من المؤسسات، فأطلقوا عليها لقب (الدكاكين الإعلامية) التي يعمل فيها من يعمل بهدف تأمين دخل مادي ليس أكثر من دون النظر إلى أخلاقيات المهنة.

(39) ثائر الزعزوع، كاتب وصحافي غير منتمٍ لجماعة حزبية، مدير غرفة الأخبار لقناة سوريا الغد سابقًا، (مقابلة عبر مسنجر) 2022/8/25.

من المؤسسات التي عملت واستمرت بتمويل من منظمات عدة كانت (مؤسسة راديو روزنة)[40]، ولا يوجد حتى اليوم تصريح رسمي عن مصادر تمويلها سوى تصريح لينا الشواف رئيسة التحرير عن تلقي الدعم من قبل منظمة CFI السويدية وقناة فرنسا الدولة وإذاعة هولندا العالمية[41]. إلا أنها تعلن في موقعها الرسمي عن شراكاتها مع عدد من المنظمات الدولية منها: اليونيسيف، مؤسسة الأصفري، IMS، ICFG، Free Press Unlimited، European Endowment for Democracy وآخرون. وتتولى هذه المؤسسات، على ما يبدو، تمويل (مؤسسة راديو روزنة) ومشروعاتها الإعلامية والتدريبية ومكاتبها في باريس وغازي عينتاب/ تركيا. تعد (مؤسسة راديو روزنة) من المؤسسات القلائل التي استمرت بالعمل، وتطورت، وأصبحت واحدة من الأسماء المهمة في حقل الإعلام السوري البديل. تغطي روزنة مساحات جغرافية واسعة من سورية عن طريق شبكة مراسلها، وتقدم بثًّا حيًا ومباشرًا لكثير من برامجها، إلا أنها على الرغم من ذلك كله ما تزال تتعرض لنيران النقد اللاذع من قبل شريحة كبيرة من الجمهور السوري، إضافة إلى فئة كبيرة من الصحافيين والإعلاميين السوريين. حيث يعد خطها التحريري مختلفًا، ويتهم بأنه يميل إلى الرمادية في التعامل مع الحراك الثوري.

وهنا نحن لسنا في معرض رصد النقد لتأكيده أو نفيه، بل لدراسة الدلالات التي يحملها هذا النوع من الإعلام الممول من قبل منظمات متعددة الجنسيات ومختلفة الأهداف والمصالح، ويكفينا أن نقف عند حالة النقد، لا الاتهامات ذاتها، لنستطيع دراسة الحالة التي يمكن أن يصل إليها هذا النوع من المؤسسات الإعلامية، وأثرها.

ج. مؤسسات مدعومة من قبل دول

هذا النوع من التمويل لم يكن موجودًا بشكل صريح وكبير في الحالة السورية (ونتحدث هنا عن الإعلام المعارض أو الإعلام البديل لا الإعلام الرسمي أو الحكومي السوري)، فالدول عادة عندما تقدم الدعم المادي، تقدمه عن طريق منظمات أو مجموعات استثمارية كبيرة تضم عددًا من الشركات بينها مؤسسات إعلامية، حتى إذا لم تكن متخصصة أساسًا في المجال الإعلامي بميادينه جميعها. فدائمًا ما يأتي النفي عندما تتم الإشارة إلى التمويل القادم من دولة ما، والحقيقة أن هذا هو الحال، لما للوضع السوري من حساسية وتداخل بين الإعلام والسياسة والمجتمع والحالة العسكرية المعقدة التي وصلت إليها، كما أسلفنا في محور سابق. لهذا اختارت الدول الداعمة لبعض المؤسسات الإعلامية أن تتلطى خلف مؤسسات استثمارية كبرى أو منظمات دولية كما هو الحال مع راديو فرنسا، ومؤسسة CFI التابعة لمنظمة France Médias Monde التي تعمل جميعها بدعم من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية[42] التي دعمت كثيرًا من المشروعات الإعلامية الصغيرة، كان من بينها كثير من المشروعات الإعلامية السورية.

في هذا السياق لا يمكننا إغفال واحد من أهم الأمثلة على هذا النوع من التمويل، وهو (تلفزيون سوريا)[43]، وطالما كان مصدر تمويله محل تساؤل كبير وجدلي بالنسبة إلى السوريين. حيث تنتمي هذه المؤسسة الإعلامية

(40) راديو روزنة: مؤسسة إعلامية مستقلة، بدأت البث في 17 تموز/ يوليو 2013، المقر الرئيسي في باريس، https://cutt.us/DlNKa ، الموقع الرسمي https://cutt.us/1C8pA

(41) موقع DWعربي، "حوار مع لينا الشواف رئيسة تحرير إذاعة روزنة، من يملك وسائل الإعلام السوري المعارض" https://cutt.us/LmbJh

(42) مؤسسة CFI للتنمية الإعلامية، "دعم المشاريع الإعلامية وتطويرها، فرنسا"، الموقع الرسمي https://cutt.us/tpvpE

(43) تلفزيون سوريا: قناة معارضة بكادر عمل سوري، بدأت البث في 3 آذار/ مارس 2018 من إسطنبول في تركيا https://cutt.us/huO8k

السورية إلى مجموعة (فضاءات ميديا) التي أُسست في الدوحة بقطر[44]. وما هو معروف للجمهور السوري أن (تلفزيون سوريا) المعارض الذي يبث من إسطنبول في تركيا، ممول تمويلًا كاملًا من دولة قطر، حتى إن القانون والأحكام التي يتبعها التلفزيون قانونيًا ومهنيًا تستند استنادًا كاملًا إلى القانون القطري بهذا الشأن[45]. وعلى الرغم من أن مسألة التمويل القطري للقناة لم تؤكَّد ولم تنفَ رسميًا من إدارة القناة، إلا أننا هنا سنحتكم إلى ما تصرح به مجموعة (فضاءات ميديا) (القطرية) أن (تلفزيون سوريا) أحد مؤسساتها الإعلامية. وهذا كافٍ لدراسة دلالات الإعلام الممول، إن كان من دول أو شركات استثمارية مستقلة أو تابعة لدول. فلسنا نحن من يحدد هذا الأمر في هذا البحث.

بعيدًا من التجاذبات المستمرة حول التمويل يبقى التمويل المخصص من قبل دولة ما لوسيلة إعلامية واحدًا من أهم طرائق تمويل الإعلام عمومًا، والإعلام الخاص والموجه خصوصًا. فأي مؤسسة إعلامية تخوض حربًا فكرية إعلامية، وتعد نفسها تتخذ جانبًا إنسانيًا مناصرًا لقضايا الشعوب لا الأنظمة؛ ستحتاج إلى نوع من الدعم المادي المستقر لتقول ما تريد، أو ما يريد الجمهور إيصاله إلى العالم من خلال هذه الوسيلة. هذا النوع من الدعم يتميز بقدرته على الإمداد وإقامة مشروعات إعلامية وتدريبية، يؤمن نوعًا من الاستقرار والاستمرارية للمؤسسة والعاملين فيها، الأمر الذي يعد من أهم شروط إنتاج إعلام ناجح وواضح التوجهات وغير متقلب لا فنيًا ولا سياسيًا. إلا أن هذا الدعم رهن لشروط الداعم، وإن لم يكن يصرح بها بصورة مباشرة، إلا أن الإنتاج الإعلامي لهذه المؤسسات الممولة يكون واضحًا واللغة الإعلامية المستخدمة فيه كفيلة بتحديد توجهاته.

2. أثر الممولين في العمل الإعلامي

يبدو أنه لا يهم مصدر التمويل الذي تبنى عليه الوسيلة الإعلامية، عندما يأتي الحديث عن أثر هذا التمويل في الإنتاج الإعلامي. فإذا انطلقنا من حقيقة أنه لا إعلام محايد، ولا تمويل محايد، سنجد أن الفروق في التوجهات ومدى أثرها هو المقياس، لا الحيادية المثالية. وفي حال الإعلام السوري المعارض أو البديل أو حتى الإعلام الثوري كما يطلق عليه كثيرون، فسنكون في مضمار تحليل دلالات توجهات هذا التمويل وأثره في الوسيلة والجمهور المتلقي. من هنا يمكن دراسة هذا الأثر من خلال نتيجتين حصرناهما في هذا البحث بتأثير المموّل في المادة الإعلامية وصناعها:

أ. نحت لغة إعلامية تناسب الداعمين.

ب. المركزية وصراع الأقطاب الإعلامية الناتج من الصراع السياسي.

أ. نحت لغة الإعلامية تناسب الداعمين

لا شك في أن هناك أساليب إعلامية عدة معتمدة لصياغة لغة إعلامية تناسب كل وسيلة وتوجه، وليس

(44) فضاءات ميديا، مؤسسة تجارية خاصة أُسست في 2012 في الدوحة بقطر، هي مجموعة متخصصة في مجال الإعلام المرئي والمقروء والإعلام الجديد، تضم تلفزيون سوريا، وقناة العربي أخبار، والعربي2، وصحيفة العربي الجديد والعربي نيوز، https://cutt.us/W208c

(45) الشروط والأحكام المتبعة في تلفزيون سوريا، الموقع الرسمي https://cutt.us/NCQYz .

الأمر بجديد أن يتبنى إعلام ما لغة ومصطلحات وسياسة تحريرية معينة، لكن هذا في الأساس تعبير عن التوجه السياسي لأصحاب الوسيلة الإعلامية أو ممولها على اختلاف طبيعتهم، بل عن التوجه الأيديولوجي والديني والعرقي في بعض الأحيان. إذًا تَبَنّي لغة إعلامية ما ليس مأخذًا على أي وسيلة إعلامية، لكن له دلالة توجه، وميل سياسي لا للعاملين في القناة بصورة رئيسة طبعًا، بل للداعمين أو مالكها، فهم يدفعون لصناع الإعلام لإنتاج ما يريدون قوله من خلال المادة الإعلامية، وليس بصورة مباشرة، أو لدعم ما يصرحون به من مواقف، والترويج لها، فطالما كان عمل شركات العلاقات العامة ملازمًا العملَ الصحافي والإعلامي. وكثير من المؤسسات الإعلامية تعمل بأسلوب الحملات الإعلامية (الدعائية) لا المؤسسات. وهذا هو المأخذ على العمل الإعلامي الذي يتسبب به المُلاك أو الداعمون.

أنتج الحراك الثوري لغته الخاصة، بل إنه نحت كثيرًا من المصطلحات الجديدة كليًا، وذلك كان لتأثير شعبية الحراك الذي فرض لغته المشتقة من هتافات المتظاهرين في الإعلام؛ مفردات مثل (مسائية طيّارة)، ويقصد بها تظاهرة في فترة المساء، يتجمع أفرادها بسرعة، تُحدث أثرًا كبيرًا وحركة مهمين في المكان، ولا تكاد تستمر أقل من ساعة تقريبًا، حتى تنتهي، ويتفرق أفرادها بالسرعة نفسها التي اجتمعوا بها لأسباب تتعلق بسلامتهم. هذا المصطلح أنتج مصطلح (الحاجز الطيّار) وهو نصب أجهزة الأمن والجيش حاجزًا أمنيًا بعناصر مسلحة ومجهزة في مدة قصيرة وأماكن غير معتادة، في حال حصولهم على معلومات مرور تظاهرة في المكان، وسرعان ما يتلاشى الحاجز أيضًا، وتنتهي مهمته. هذه المفردات ابتكرها المشاركون في التظاهرات عمومًا، نقلها المواطنون الصحافيون والناشطون الإعلاميون كما هي، وفرضوها على المؤسسات الإعلامية المحلية والعالمية أيضًا التي تناولت لغة هؤلاء الناشطين.

طوَّر الإعلام المعارض هذه اللغة، وحدد توجهاتها وفقًا لسياسته التحريرية، وصنع منها لغة إعلامية رسمية، وتعامل معها بوصفها مفردات ثابتة لا تحتاج إلى التعريف في كل مرة تذكر فيها. ومن هنا نتجت لغة إعلامية كانت موحدة بين وسائل عدة في كثير من الأحيان. إلا أن تعامل الإعلام معها بوصفها مؤسسات جعل لاستخدامها دلالات سياسية مختلفة، ومن هنا كان يظهر توجه كل وسيلة تبعًا لاستخدامها تلك المصطلحات. تختلف مفردات مثل (المعارضة المسلحة)[46] تختلف كثيرًا من حيث الدلالة عن تسمية (الجيش الحر)، ففي الأخير، أنت تعترف بهذا الجيش، وبميثاقه وما يؤمن به، وما يعمل لأجله، وكيف بدأ، ولماذا حمل تلك التسمية. أما اعتماد مصطلح (المعارضة المسلحة) فالوسيلة الإعلامية تفرّق بين أنواع عدة من المعارضة، وتعطي لكل منها دورًا وربما انتماء، إذا أضفت إليه اسم الجهة الداعمة، كأن تقول (جيش مغاوير الثورة المدعوم أميركيًا)[47]، فإن الوسيلة الإعلامية تؤكد موقفها من هذا الجيش، حتى وإن كانت هذه المعلومة ليست سرًا. وكذلك كان الحال منذ البداية بإطلاق تسميات مثل (المتظاهرين) أو (المحتجين)، أو أن تطلق على كل ما حدث تسمية (الربيع العربي) أو (الاحتجاجات)، تسمي ما حدث في سورية (ثورة الحرية والكرامة)، فالوسيلة هنا تعترف بكونها ثورة، وأن أسبابها ومطالبها الأساسية هي الحرية والكرامة، لا لأي سبب اقتصادي أو طائفي كما يقول بعضهم الآخر، أو أن تسميها (انتفاضة) أو حتى (الحراك الشعبي)، فالدلالة هنا أن لا تتبنى الوسيلة الأسباب والمطالب، ولا تقدم اعترافًا كاملًا بأنها ثورة حقيقة، وأنها تحتمل أبعادًا أخرى دينية أو أي شيء آخر.

(46) د.م، مسار المعارضة المسلحة في مواجهة النظام، جسور للدراسات، (2021/11/24)، https://cutt.us/jKxVs

(47) د.م، مؤشرات التسخين في الجنوب السوري، صحيفة عنب بلدي، (2022/5/22)، https://cutt.us/mZazB

تلك الفروقات البسيطة ظاهريًا في اللغة الإعلامية المستخدمة دلالة على توجه الصحيفة أو القناة، وهي ما يتم التوافق عليه مع المالك أو مموّل المؤسسة، وما يعبّر عن توجهه السياسي والأيديولوجي. هنا تصبح اللغة عنوان الميول والانتماء، حتى إن بعض المؤسسات تصبح مجرد ناقل، وتفقد جزءًا كبيرًا من روحها الصحافية والإعلامية. ويجدر القول إننا في هذا البحث لا نسعى لوضع تعريفات للمصطلحات المستخدمة، ولا نبحث في جذورها، بل نحلل دلالاتها السياسية في الوسيلة الإعلامية عند استخدامها فقط.

ب. الانحياز وصراع الأقطاب الإعلامية

لم يكن للصراع السياسي الذي امتد في المنطقة علاقة سببية بالقضية السورية، وبقول آخر، لا يمكن تحميل تعقيد الحالة السورية مسؤولية المشكلات الكبيرة والكثيرة في دول الجوار السوري والإقليمي. حتى موجات اللجوء السوري إلى دول الجوار وما شكلته من تحديات اقتصادية لم تخرج عن كونها أزمات لجوء، أي لا طابع سياسي لها. على هذا الأساس يمكننا القول إنه لا يترتب على المجتمعات السورية من لاجئين في دول الجوار ومؤسسات مدنية وسياسية وإعلامية أي مسؤولية ولا حتى التزام أخلاقي بأن يشارك أو ينحاز إلى طرف ما من أطراف الصراعات الإقليمية المتشابكة. إذًا لا مبرر لأي انحياز إعلامي، ولا أي مشاركة في صناعة إعلام الصراع الخليجي أو الأزمات السياسية والاقتصادية اللبنانية، ولا التحالفات التركية، ولا مناوشاتها السياسية الداخلية. لا مبرر سوى أن الوسيلة الإعلامية التي تجد لنفسها مكانًا إلى جانب طرف ما تتلقى إملاءات تحرك توجهاتها السياسية من قبل داعميها الذين يشكلون أطرافًا مهمة في صراعات المنطقة.

نجد أن هذا (الاتهام/ التبرير) ينطبق في حالات كثيرة على الإعلام السوري المعارض. ورأينا في إنتاج هذا الإعلام المُخصص للسوريين ما يصب مباشرة في صالح الصراع الخليجي. هذا ما وقع به (تلفزيون سوريا) الذي أنتج عن طريق منصاته الاجتماعية تقارير ومقاطع فيديو تعرضت لكثير من النقد، وشكلت تدخلًا مباشرًا في الخلاف الإماراتي القطري، عرض من خلالها مقاطع ساخرة من شخصيات سياسية عربية[48]. بالمقابل رأينا هجومًا سابقًا من قبل إعلام سوري معارض بتوجيه اتهامات لشخصيات إعلامية وسياسية سورية (بالعمالة وتنفيذ أجندات قطرية)[49]، من قبل موقع مؤسسة (أورينت نت) التي تعرضت في وقت سابق لاتهامات بالتعامل مع إسرائيل[50] نشرها موقع (العربي الجديد) التابع لمؤسسة فضاءات ميديا (القطرية) التي ينتمي إليها (تلفزيون سوريا).

نرى هنا أن الصراع انتقل من محاور سياسية خليجية إلى محاور سياسية سورية، منصات إعلامية تجتمع في معارضتها لنظام الأسد وإدانتها جرائمه، وتختلف من حيث التمويل والدعم، فصارت حربًا إعلامية بالوكالة، نتيجة لقطبية وسائل الإعلام التي بعد أن تبلورت بصفتها مؤسسات إعلامية سورية معارضة، واعتمد كل منها لغة إعلامية سياسة ثابتة، وسيطرت على قسم كبير من السوق الإعلامي السوري والانتشار الجغرافي بالتغطية الصحافية، تحولت هذا المؤسسات إلى أقطاب متنافرة، قضيتها واحدة، ومصالحها مختلفة باختلاف مصالح داعميها، تستقطب كل منها مجموعة من الصحافيين ومؤسسات إعلامية أقل شأنًا، لتدور في فلكها. هذا شكل

(48) د.م، "على طريقة مستر بن مواقف محرجة لعبد الله بن زايد"، موقع تلفزيون سوريا، منصة فيسبوك، (2020/9/16) https://cutt.us/3EWGb

(49) د.م ، "النخب التي جندتها قطر لتنفيذ أجندتها في سوريا"، موقع أورينت نت، (2019/1/10)، https://cutt.us/2blaa

(50) د.م، "تسريبات من قبل شبكة أورينت تكشف التعاون مع إسرائيل"، موقع العربي الجديد، (2018/2/7)، https://cutt.us/os28A

مرحلة جديدة من مراحل (تطوّر) الإعلام السوري المعارض، ودلالة جديدة لأثر التمويل في هذه المؤسسات.

تُواجَه تلك التجاذبات الإعلامية كلها من قبل الجمهور السوري بانتقادات للجهات الإعلامية والسياسية المعنية جميعها، وغالبًا ما يتم التذكير بحاجة السوريين في دول اللجوء عربيًا وأوروبيًا ومؤسسات المعارضة إلى الدعم السياسي، والحاجة إلى تصفير الخلافات مع المحيط العربي. وتتهم المؤسسات الإعلامية والسياسية بعدم النضج السياسي والابتعاد عن الهم الوطني. ونؤكد أننا في هذا البحث لا نتخذ أي جانب، ولا نقدم تبريرًا أو تفضيلًا، ولا إدانة لأي مؤسسة أو جهة، بل نحلل المواقف والإنتاج الإعلامي، وأثر التمويل فيه.

خامسًا: الارتباط والاعتمادية في صناعة المادة الإعلامية وثلاثية (نظام ومعارضة وداعمين)

المادة الأولى التي عمل على إنتاجها الإعلام البديل والمعارض كانت الصورة والخبر اللذين التقطهما الناشطون الإعلاميون في التظاهرات الشعبية، تلاها صور القصف والتهجير. فلم يكن من مخطط واضح لصناعة المادة الإعلامية لدى هذه المؤسسات الناشئة أو حتى القديمة، سوى النقل المباشر للحراك الثوري. فالمواد التي ينتجها الناشطون الإعلاميون لم تُبْنَ قصة خبرية عليها، ولم تُعالج سياقاتها بطريقة فنية إعلامية غالبًا، كان الهدف الأول إظهار الحقيقة، ونقل الصورة كما هي، ومحاولة مد يد العون إلى التنسيقيات الثورية بنشر أخبار الدعوات للإضراب مثلًا أو إحداث اتصال بين مدن متباعدة جغرافيًا. هذا كان جيدًا ومشبعًا لتوق الجمهور إلى إعلام حر، لكنه مع الوقت لم يعد يحمل قيمة إعلامية حقيقية، بل مجرد سبق لنقل الخبر. من جانب آخر، اتجه الإعلام المعارض إلى محاولة تكثيف الجهد للتصدي لإعلام النظام، وتكذيبه، وإظهار تزييفه الحقيقة. فقد اتجه النظام منذ اللحظة الأولى التي فوجئ فيها بقدرة السوريين العاديين على إنتاج مادة إعلامية وابتكار وسائل اتصال؛ إلى وضع ثقله كله، وحشد وسائل الإعلام لديه كلها لخدمة سردية النظام، والتعتيم على الأحداث، وتصدير صورة واحدة عن كل ما يحصل، وهي الصورة والسردية التي يرويها النظام وأجهزته الأمنية.

من هنا يمكننا الدخول لتقديم تحليل لما نتج من هذه المرحلة، وما ترتب عليها، وما الأسباب التي جعلت الإعلام البديل يسلك الطرق التي وصل إليها، من خلال قراءة نتائج عمل الإعلام المعارض وأساليبه الآتية:

1. اعتماد الإعلام المعارض على إعلام النظام في إنتاجه واستمراره

يكاد يكون الإنتاج الإعلامي معظمه للوسائل الإعلامية البديلة أو المعارضة جميعها يعتمد بنسبة كبيرة على إعلام النظام وكل ما ينشره عبر وسائله جميعها من أخبار داخلية وخارجية، وبرامج سياسية واجتماعية ورياضية ودينية، وتحليلات، ونشرات، وتقارير، بل مسلسلات الدراما والكوميديا لا تنجو من أيدي مؤسسات الإعلام المعارض التي تصنع مادة إعلامية في إثرها. مما لا شك فيه أن إعلام النظام كله موجه، ويعمل وفق بروباغاندا النظام، إلا أن الانشغال الدائم في محاولة مراقبته وتفنيده وتحليله، لا يقود الى إعلام حر بالكامل، هذا الارتباط يعيد الإعلام البديل إلى حالة الارتباط بالنظام بطريقة ما، ويفقده أهم خصيصة فيه وهي الاستقلالية.

لم يتوقف تأثير الثورة المصرية في الجوانب الثورية والسياسية فقط، بل امتد إلى صناعة الإعلام. تركت

تجربة باسم يوسف[51] وبرنامجه (البرنامج) بعد سقوط حكم مبارك 2011 رغبة كبيرة لدى صناع الإعلام السوريين الذين سابقوا الزمن للوصول إلى مرحلة سياسية تسمح لهم بتقديم هذا النوع من البرامج. لم يسقط النظام في دمشق، ولم يأت الوقت المناسب، مع ذلك بمجرد توافر الدعم المالي المناسب ظهر كثير من المحاولات لصناعة مادة إعلامية شبيهة. فأصبح ثمة برامج متخصصة في تحويل إعلام النظام إلى مادة ساخرة كوميدية تهدف إلى الترفيه أكثر من التفنيد وإظهار الحقيقة. صرفت مؤسسات كبيرة مبالغ ضخمة جدًا على هذا النوع من البرامج، وبنت لها استوديوهات كبيرة، وخصصت فرق عمل، كل ذلك من أجل صناعة مادة ترفيهية، تحوّل إعلام النظام وشخصياته السياسية إلى مادة للضحك، بهدف تسخيف النظام وإظهار هزالته.

أنتج تلفزيون (أورينت) برنامج سيناريو، واختار همام حوت[52] لتقديمه، وبذلت أورينت كل الجهد اللازم ماديًا وإعلاميًا لإنجاح البرنامج الذي اعتمد اعتمادًا كبيرًا على إعلام النظام وإنتاجه في مختلف الميادين، لدرجة أنه كان المادة الأساسية له، في ما عجز عن ابتكار مادة جديدة بمعزل عن إعلام النظام. وعلى الرغم من شوق الجمهور السوري إلى هذه التجربة، وعلى الرغم من متابعتها، إلا أن البرنامج واجه كثيرًا من النقد والتقريع، بل تحول البرنامج ومقدمه إلى مادة للسخرية عند مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي السوريين.

لم تكن هذه التجربة الوحيدة أبدًا، فقد قدمت مؤسسة أورينت كثيرًا من البرامج الترفيهية الساخرة على شاشتها وعبر منصاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، تلك التجربة التي تعد أكثر نجاحًا من تجربة الاستوديو، منها برنامج تيلي شو، دراماللي، تجانس، تيلي سكوب وغيرها، اعتمدت جميعها اعتمادًا كبيرًا جدًا على ما يقدمه إعلام النظام، وحولته إلى مادة ساخرة. لم يدخر (تلفزيون سوريا) منذ أيام بثه الأولى جهدًا في هذا المجال، وأنتج كثيرًا من البرامج الساخرة التي اعتمدت أيضًا على كل ما يقدمه إعلام النظام كمادة أساس يبني عليها مقدمو هذه البرامج تعليقاتهم الساخرة. حقق بعض هذه البرامج شهرة على مواقع التواصل الاجتماعي مثل برنامج (نور خانم) الذي لم ينجُ كذلك من النقد القاسي. أنتج (تلفزيون سوريا) برامج أخرى عدة تعمل بالأسلوب نفسه تقريبًا، منها برنامج أبو المراديس، كوبي بيست، وحمصود الذي انتقل من منصة يوتيوب إلى (تلفزيون سوريا)، وتخصص في التعليق على مسلسلات الدراما التي ينتجها النظام.

هذه الاعتمادية في إنتاج المادة الإعلامية كانت، وما زالت، حالة مثيرة للتفكير، طرحت كثيرًا من التساؤلات عن قدرة هذا الإعلام البديل على أن يكون بديلًا حقًا، وعن قدرته على إنتاج إعلام خاص به مئة بالمئة، يبدأ بفكرته من الصفر من دون الاعتماد على مواد سمعية وبصرية ينتجها إعلام النظام المتهم بالهزالة وتردي الحالة المهنية، ويسهل انتقاد كل ما فيه حتى النشرة الجوية، ولكن تظل الأسئلة معلقة، هل هذا فعلًا عمل إعلامي حر ومستقل وقادر على النهوض بنفسه وبجمهوره وعلى طي صفحة إعلام النظام الوحيد والأوحد الذي فُرضَ على السوريين نصف قرن؟

(51) باسم يوسف: إعلامي وطبيب وكاتب ومنتج مصري، مقدم برنامج البرنامج الساخر الذي بدأ على قناة ONtv الفضائية المصرية الخاصة، في 1آب/ أغسطس 2011، وحقق نجاحا كبيرًا، لينتقل بعدها البرنامج إلى قناة CBC الفضائية المصرية وعلى مسرح كبير بحضور الجمهور، اتهم يوسف بإهانة رئيس الجمهورية، وازدراء الإسلام، ليخرج بعدها بكفالة، انتقل البرنامج بعد ذلك الى قناة MBC مصر، عرض 11 حلقة من الجزء الرابع فقط قبل إيقاف البرنامج في 2 حزيران/ يونيو 2014. https://cutt.us/i3F3V

(52) همام حوت: ممثل مسرحي سوري، مقدم ومعد برنامج سيناريو ساخر على قناة أورينت، بدأ في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 https://cutt.us/vpcQR

2. صراع السرديات الإعلامية والسياسية

أكثر ما اهتم به الإعلام البديل المعارض منذ نشأته الوقوف بوجه إعلام النظام، وتفنيد رواياته عن الثورة والحراك الشعبي، فتناول التصريحات السياسية والإعلامية كلها التي قدمها النظام بالتحليل والنقد والتكذيب، وحاول نقل الصورة الحقيقية عن كل موقف حاول إعلام النظام تزييفه، وخصوصًا في قضايا التظاهرات السلمية وأعداد المعتقلين والهجمات الكيماوية التي شنها النظام على مناطق مختلفة من سورية خرجت عن سيطرته. قبل ذلك كان النظام أيضًا قد خصص وقتا كبيرًا من البث التلفزيوني والإذاعي والصحف المحلية من أجل تصدير رواية واحدة تجرّم المتظاهرين وتصفهم بالإرهابيين والطائفيين منذ الشهر الأول للثورة، وقدم في سبيل ذلك زاوية يومية مخصصة لهذا الغرض تحت مسمى (التضليل الإعلامي) التي تحدثنا عنها سابقًا، خلق من خلالها النظام رواية موازية لكل ما يحدث في سورية، منها قصص ملفقة وصلت إلى حد إعادة إنتاج مشاهد بشكل تمثيلي لبعض الأحداث على أنها الصورة الحقيقية لما حدث[53]، وكثير من هذه السيناريوهات التي قدمها النظام كشِفت من قبل بعض القائمين عليها بعد انشقاقهم عن إعلام النظام وخروجهم من سورية.

في هذا السياق نجد أنفسنا أمام صراع سرديات كبير، ولا يقل أهمية عن الصراعات الأخرى على الأرض؛ سردية النظام في وجه سردية الثورة متمثلة في الحراك الشعبي والإعلام البديل. والحقيقة أن النظام لم يكن وحده في هذه المواجهة، بل كان مدعومًا دعمًا كبيرًا من قبل مؤسسات إعلامية حليفة من مثل قناة الميادين التي يديرها حزب الله اللبناني، وقناة العالم الإيرانية الناطقة بالعربية، وبعض القنوات اللبنانية المدارة من قبل أحزاب سياسية وزعماء طوائف لبنانيين. وحصل على مساندة كبيرة أيضًا في المستوى الدولي من وكالة روسيا اليوم. ودخلت في هذا الصراع أشكال الإعلام البديل كلها التي أنتجت برامج سياسية وأقامت استوديوهات تحليلية استُقبل فيها المحللون وخبراء عسكريون عرب وغربيون، وفي استطلاع لرأي مئة صحافي وصحافية يعملون في وسائل الإعلامية البديل أجراه (مركز حرمون للدراسات المعاصرة)، أكد 88 في المئة منهم أن الإعلام البديل حقق نجاحًا بكشف سرديات إعلام النظام الكاذبة خلال سنوات الثورة[54]. تلك المواجهة الإعلامية أنتجت أيضًا نوعًا من الاعتمادية في صناعة المادة الإعلامية، فلم يستطع إعلام المعارضة في كثير من الأحيان المبادرة بأكثر من نقل صور التظاهرات والقصف بشكل مباشر يظهر حقيقة ما يحصل من دون أدنى شك، لكنه لم يستطع التحقيق بشكل مباشر في ما يحصل على الأرض، لم يقدم إحصاءات عملية ولا أرقام حقيقية، غاب الجانب الأكاديمي في صناعة الإعلام عن الإعلام البديل في هذه المواجهة، ما أضعف موقفه عربيًا، بل لدى قسم ليس بقليل من الجمهور السوري. وكان للأسلوب الذي اتبعته وسائل الإعلام المعارض في خوض تلك المواجه آثار سلبية من أهمها:

أ. تراجع المبادرة في إنتاج المادة الإعلامية.

ب. الاعتماد على مبدأ ردة الفعل.

(53) د.م، "تقارير: فيديوهات مسربة من إعلام النظام السوري تكشف تزييف شهادة ضحية اغتصاب"، قناة العربية، يوتيوب https://cutt.us/9YJIb

(54) عمر إدلبي وأمجد المالح ولبانة الهواري وعلي الدالاتي، "دراسة: الإعلام في سوريا تحديات الواقع و المستقبل"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (23 أيار/ مايو 2022)، ص19. https://cutt.us/qcKB0

ج. ضمور الابتكار والوقوع في التكرار.

لم يتوقف صراع السرديات عند ثنائية المعارضة والنظام، بل اخترق صفوف المعارضة ذاتها التي تكاثرت منصاتها السياسية بعد عام 2014، وحصل كل منها على اعتراف بعض الدول. وكان من أهم تلك المنصات السياسية ذات العلاقة بالصراع: (تيار الغد السوري)[55] الذي شكّل حلفًا مع العشائر السورية، وامتلك قوات مسلحة خاصة به، ومنصة إعلامية تتحدث باسمه. و(منصة القاهرة)[56] التي أثارت الجدل برؤيتها للحل في سورية، وكان لها منبرها الإعلامي وتحالفاتها الخاصة. و(منصة موسكو)[57] التي ولدت برعاية الخارجية الروسية، ووُجه لها كثير من النقد، وخاضت محادثات بمعزل عن باقي المؤسسات السياسية، وامتلكت مؤسستها الإعلامية الخاصة بها التي تحدثت باسمها، والتي على الرغم من اتفاقها العام على تغيير النظام، فإنها اختلفت بالأهداف والوسائل والسبل، فدخلت في صراع سرديات آخر في ما بينها ظهر عن طريق منصاتها الإعلامية الخاصة، خاضت مدة من الزمن صراعًا في مستوى المفهومات والتحالفات وتحميل المسؤولية لبعض الأطراف.

3. توظيف المؤثرين في الشبكات الاجتماعية رديفًا إعلاميًا للمؤسسات المرتبطة بممولين

من الوسائل الكلاسيكية المتبعة إعلاميًا في تمرير الرسائل السياسية التي تتبناها وسائل الإعلام بصورة غير مباشرة استضافةُ محللين وسياسيين يحملون التوجه ذاته، تفسح لهم المجال لتقديم آرائهم التي تريد المؤسسة تمريرها عبر نشراتها الإخبارية أو برامجها السياسية. إلا أن أساليب جديدة وصلت إلى الإعلام العربي عمومًا، والسوري المعارض من ضمنه، تقوم على أساس توظيف المؤثرين في الشبكات الاجتماعية الذين يحظون بجمهور واسع ونسب متابعة عالية. أكثر هذه الأشكال وضوحًا توظيف المدونين بالفيديو، أو ما يعرفون بـ vloggers، أو أصحاب القنوات على يوتيوب، يبثون فيها برامج يعدونها بأنفسهم في مختلف المجالات. هؤلاء الـ (يوتيوبرز) وصلوا إلى محطات كبيرة قدمت لهم كل ما يلزم لإنتاج برامجهم بصورة حرفية.

رأينا في (تلفزيون سوريا) مثالًا منذ أيام بثها الأُوَل، فقد اشتركت ببث (برنامج جو شو)[58] الذي كان يبث عبر (تلفزيون العربي) بعد أن كان برنامجًا صغيرًا على (يوتيوب). وبما أن (تلفزيون العربي) و(تلفزيون سوريا) ينتميان إلى مؤسسة (فضاءات ميديا)، يصبح من السهل فهم إقحام هذا البرنامج الذي كان يعنى بالشأن المصري حصرًا منذ بدايته، ثم بدأ بتناول الشأن السعودي بالنقد والسخرية، ومن ثم الإماراتي، وذلك مع تصاعد الأزمة الخليجية التي ظهرت عبر الحرب الإعلامية في وسائل إعلام الدول المعنية.

(55) تيار الغد السوري: تيار سياسي سوري معارض، أسس في 11 آذار/ مارس 2016 في القاهرة، مؤسسه أحمد الجربا الذي شغل منصب رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في تموز/ يوليو 2013. https://cutt.us/AqC8a

(56) منصة القاهرة: تجمع لمعارضين سوريين، نشأ في إثر اجتماع المعارضة السورية في القاهرة 2015، شاركت في مفاوضات جنيف4، ومن أبرز أعضائها جهاد مقدسي المتحدث السابق باسم الخارجية السورية، والممثل جمال سليمان. https://cutt.us/VXyMK

(57) منصة موسكو: تجمع سوري معارض، أسس في موسكو 2015، من أهم أعضائها قدري جميل الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية. https://cutt.us/VXyMK

(58) برنامج جو شو: برنامج سياسي ساخر (بحسب تعريف تلفزيون العربي: يسلط الضوء على وسائل إعلام عربية تابعة لبعض الأنظمة العربية. وهذا دليل على أنه برنامج موجّه للتركيز على بعض الأنظمة العربية) من تقديم يوسف حسين، بدأ على يوتيوب باسم جو تيوب في 2013، ثم انتقل إلى التلفزيون العربي في تموز/ يوليو 2016. https://cutt.us/XYi6p.

لا يمكننا تحليل هذا الخلط الإعلامي الذي تساءل عنه المشاهد السوري إلا من خلال دلالة واحدة، وهي تأثير التوجهات السياسية للجهة الممولة في (تلفزيون سوريا)، واستخدام هذه القدرة على التحكم في المحتوى في خدمة حربها السياسية، ومن المفترض على مبدأ الحياد والموضوعية، ألا يتدخل فيها تلفزيون سوري معارض للنظام، يقول في تعريفه عن نفسه أنه خدمة إعلامية لكل السوريين[59].

4. قدرة الإعلام المعارض على الاستجابة لمتطلبات الجمهور

للإجابة عن هذه المسألة، وتقديم تحليل مناسب لها، لا يمكننا الوقوف فقط على أثر الممولين والداعمين، ولا تأثير ظاهرة الناشط الإعلامي، والانجراف وراء صراع السرديات مع إعلام النظام، ولكن يجب أيضًا أن نأخذ في الحسبان الظروف العامة للحالة السورية والصحافيين السوريين ومن في حكمهم والعاملين في هذا المجال، وظروف المناطق الخاضعة لسلطات متعددة، من مثل الشمال السوري ومنطقة شرق الفرات إضافة إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام. فحتى عام 2019 أحصيت أكثر من 162 وسيلة إعلامية داخل سورية[60] بحسب المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، متوزعة على تلك المناطق كلها التي تعيش أوضاعًا ليست الأفضل للعمل الصحافي، على الرغم من توافر مساحة حرة للتعبير بنسب متفاوتة أفضلها لصالح الشمال السوري، إلا أنه ما تزال يد الصحافيين مقيدة بكثير من رقابة سلطات الأمر الواقع، والحاجة إلى التمويل والدعم بهدف الاستمرار والتطور.

لا يبدو الجمهور السوري اليوم راضيًا عن ما تقدمه وسائل الإعلام البديل، ولا يتوافر كثير من استطلاعات الرأي عن الجمهور، إلا أن دراسة قام بها معهد WEEDOO المتخصص في مجال الإعلام أوردت مقتطفات من تقرير صادر عن الوكالة الفرنسية للإعلام، في أيلول/ سبتمبر عام 2015، يؤكد أن ((وسائل إعلام المعارضة السورية لم تبدِ أي ميل جدّي لانتهاج سياسات تحرير مهنية، بل عكفت على النقيض من المتوقّع منها، وأعادت إنتاج نمط الإعلام الحكومي من وجهة نظر مضادة، مرسّخة منطلق: من ليس معنا فهو ضدنا))[61]. أما عن إذاعات الإعلام البديل التي نشأت بعد عام 2011، فقد أضافت الدراسة أن اثنتين وأربعين إذاعة جديدة كانت تبثّ إما على موجة FM، أو عبر الإنترنت، اتسم أغلبها بمحدودية الجودة، وضعف نسب الاستماع، وضيق مساحات التغطية بما لا يتجاوز منطقة أو مدينة أو مدينتين في الحالات معظمها[62]. وأضافت الدراسة أن إذاعة شام FM الموالية للنظام التي تبث من دمشق تتمتع بنسب متابعة أعلى حتى في جمهور المعارضين.[63]

وفي محاولة أكثر دقة لقياس أثر وسائل الإعلام المعارض أو البديل وفاعليتها استُطلِعت آراء مئة صحافي وصحافية يعملون في وسائل إعلام معارضة، قام بها باحثون في (مركز حرمون للدراسات المعاصرة)، أكد 90

(59) موقع تلفزيون سوريا، "عن تلفزيون سوريا". https://cutt.us/kJcyD

(60) عمر إدلبي وآخرون، "دراسة: الإعلام في سوريا تحديات الواقع والمستقبل"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ص18.

(61) آلاء عوض، "ملخص عن دراسة بعنوان "قبض الزبد" الجيد من وسائل الإعلام السورية البديلة سيستمر"، صحيفة جيرون، 18 تشرين الأول/ نوفمبر 2016، https://cutt.us/ueBrl .

(62) آلاء عوض، "ملخص عن دراسة بعنوان "قبض الزبد"...

(63) د.م، "الإعلام السوري البديل بحثا عن الجمهور في هوامش الإحصاءات، مستخرج من دراسة "قبض الزبد" عن معهد weedoo للإعلام"، موقع صحيفة الجمهورية نت، (28 كانون الأول/ ديسمبر، 2016)، https://cutt.us/acECN

في المئة منهم أن الإعلام السوري البديل حقق إنجازات جيدة، بينما رأى 67 في المئة منهم أن هذه الإنجازات والجوائز ناتجة من جهد شخصي للعاملين فيه، بينا أكد 21 في المئة أن هذه الإنجازات والجوائز نتيجة عمل جماعي، وتعبر عن نجاح المؤسسة، وأكد 21 بالمئة أنها تعود إلى علاقات شخصية وشبكات مصالح مع الجهات الداعمة. وعن التدريب والإعداد المهنيين رأى 11 في المئة منهم فقط أن هذه المؤسسات الإعلامية توفر إمكانات تدريب وخبرات لصناعة إعلامي ناجح، بينما رأى 66 في المئة أن هذه المؤسسات توفر فرصة لاكتساب الخبرة في العمل. أما عن معايير الجودة والمهنية لهذه المؤسسات، فقد أشار 87% أن مؤسسات الإعلام الجديدة ما زالت تفتقر إلى الحوكمة والمأسسة والتنظيم والانتقال إلى مستويات إدارة ديمقراطية، وقال 73% إن إمكانات الإعلام البديل الفنية والبشرية والإدارية ضعيفة. عن الحرية يرى 74% أنها تتمتع بحرية نسبية. أما حرية القرار وتأثير الداعمين، يرى 51 في المئة منهم أن سلبيات هذا الإعلام تعود إلى تحكم الداعمين وتأثيرهم[64].

خامسًا: الاستنتاجات

في الحقيقة لا فروق كبيرة بين النتائج الإحصائية على قلتها ورأي الجمهور السوري عمومًا الذي يلاحظ عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول مؤسسات الإعلام المعارض وإنتاجها. وأنه لا يمكننا التأكيد أن ما قدمه الإعلام السوري المعارض في السنين العشر الأخيرة، جيد أو مترددٍ، أو أنه قد استجاب لتطلعات الجمهور أم لا. لأنه من جهة، فعل كل ما بوسعه في ظل جميع التحديات والصعوبات من العمل في الخارج لتجميع الطواقم المناسبة والبحث عن تمويل يؤمن القيام بالمهمات والاستمرارية والنجاح. ومن جهة أخرى لم يحسن استغلال كل ما حصل عليه من تسهيلات ودعم بعد كل ذلك الجهد الذي بذل منه ومن أجله. لا يكمن إنكار الجهد العظيم والأثر الكبير الذي تركته بعض الوسائل، كما لا يمكن إغفال الإخفاقات الكبيرة التي وقع فيها الكثيرون وأثرت في صورة الإعلام بعد 2011 بشكل عام. إلا أننا رأينا من خلال قراءة دلالات التمويل وتأثير عناصر النشأة، والصراعات السياسية السورية والإقليمية التي فرضت نفسها على عمل هذه الوسائل، أنه كان بالإمكان النهوض بشكل أفضل، والوقوف على الحياد الإقليمي بأسلوب أكثر توازن، والالتزام بمتطلبات الجمهور السوري وقضيته الكبرى بقدر أكثر مهنية.

الدعم ضروري لأي مؤسسة إعلامية، والاستقرار عامل النجاح الأول، إلا أن الموضوعية في الطرح، وتبني قضايا السوريين وثورتهم يمكنها أن تنجح بصورة أكثر حرفية حتى مع وجود ضغوط الداعمين والظروف الجيوسياسية. ومن الضروري مجابهة إعلام النظام الذي انتهك حقوق النشر والمهنية والأخلاق، لكن من دون التورط في صراعات تصبح هاجس العمل الإعلامي ومحوره الأساس. إضافة إلى أن توظيف إعلام ساخر يحسن استقبال الجمهور للمؤسسة، لكن أن يصبح كل ما نقدمه في صراع السرديات مع النظام وغيره إعلامًا ساخرًا معتمدًا على إخفاقات إعلام النظام، فهذا تمييع للقضايا، واستخفاف بأثر إعلاميي المعارضة والنظام.

أخيرًا يمكن للإعلام المعارض أو البديل النهوض من جديد معتمدًا على خبرة عشر سنين من النجاح والفشل، ويمكنه إذا أحسن تعلم الدروس إنتاج مؤسسات أكثر مهنية وديمقراطية، بعيدًا من الاستقطاب والمركزية والانحياز والاعتمادية، لكن أولًا وقبل كل شيء، إذا توافرت لدى القائمين عليه الرغبة والنية الحقيقية.

(64) عمر إدلبي وآخرون، "دراسة: الإعلام في سوريا تحديات الواقع والمستقبل"، مركز حرمون للدراسات، ص18/19/20 مرجع سابق. https://cutt.us/qcKB0.

الإعلام السوري الكردي بعد الثورة: بين الصدقية المهنيّة والانتماء الحزبي والأيديولوجي

هوشينك أوسي[1]

مشكلات الإعلام السّوري الكردي في العقد الأخير على صعد المُحتوى والأداء والتمويل وترجيح كفّة الولاء الحزبيّ الأيديولوجي، لا تختلف كثيرًا عمّا هو موجود وحاصل في الإعلام السّوري العربي؛ الموالي لنظام الأسد والمُعارض له. فإذا كان للتمويل الخارجي (إيراني، سعودي، قطري، تركي، أوروبي...) مردوده وانعكاسه السّلبي المُباشر على أداء الإعلام السّوري العربي، كذا الحال مع الإعلام السّوري الكردي، المموّل والمغطّى من قبل حزب العمال الكردستاني (التركي) أو الحزب الديمقراطي الكردستاني (العراقي) أو الاتحاد الوطني الكردستاني (العراقي) أو من جهات أمريكيّة أو أوروبيّة أخرى.

تحاول هذه الورقة رصد واقع الإعلام السوري الكردي، وتسليط الضوء على بعض عناوينه المهمة، وأجنداتها وولاءاتها، ومدى تضرّر الجانب المهني في هذا الإعلام، نتيجة التخندق الحزبي، أو عدم تضرره.

أولًا: الإعلام الحزبي

صحيح أنّ الإعلام السوري الكردي منذ 1957 وحتّى يومنا هذا حملَ همًّا قوميًّا سياسيًّا إلى جانب الهموم الوطنيّة العامّة، إلاّ أنّ السّمة الطاغية والغالبة عليه أنّه حزبي، يُدافع عن القضيّة القوميّة الكرديّة داخل الإطار الوطني السوري، وإن انزلق في زواريب الخلافات والانشقاقات الحزبيّة. يتحدّث عن الهمّ الوطني وضرورة أنّ يلتفت كرد سورية إلى شؤونهم، وفي الوقت عينه، يستورد هذا الإعلام تحت ضغط التخندق الحزبي مشكلات كرد العراق أو كرد تركيا، وكأنّه إعلام أحزاب كرديّة عراقيّة أو تركيّة، وليس إعلام أحزاب كرديّة سوريّة. فضلًا عن هذا وذاك، ثمّة أسباب أخرى جعلت هذا الإعلام بدائيًّا متخلّفًا على الصعيدين الفنّي والمهني، وهي الأوضاع الأمنيّة وحالة القمع والمنع والملاحقة التي جعلت من الإعلام الكردي سريًّا، معطوفًا عليها انعدام الخبرات والكفاءات والكوادر الإعلاميّة الاحترافيّة.

بعد سنة 2011 واندلاع الثّورة على نظام الأسد، وزوال أسبابٍ وأوضاع ومعوّقات كثيرة أمام الإعلام الكردي السّوري، (بفعل سياسات وممارسات نظام الأسد الأب والابن، هامش الحريّة المتاح)، وظهور السّلطة والإدارة (الكرديّة) المسيطرة على الشّمال السّوري، كيف انعكس ذلك في الإعلام الكردي؟ ولماذا لم يخلق الكمّ والوفرة العدديّة في المؤسّسات الإعلاميّة الكرديّة تطوّرًا نوعيًّا على الصّعيدين المهني الوطني والديمقراطي في الإعلام الكردي، سواء الموالي لـ(الإدارة الذاتيّة) أم المعارض لها؟

(1) كاتب وأديب سوري كردي.

ثانيًا: إعلام المجلس الوطني الكردي

يمكن عده وريث إعلام الحزب الكردي السوري الأوّل في سورية سنة 1957، بانشقاقاته وتفريخاته كلها التي بدأت سنة 1965 ولم تنته حتّى هذه اللحظة. ويضاف إلى المهمات التي أوكلها هذا الإعلام لنفسه، ظهرت مهمة ومسؤوليّة مناهضة حزب العمال الكردستاني الذي قويت شوكته منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بين الكرد السوريين. ومعلوم أنّ المجلس الوطني الكردي (ENKS)[2] تأسّس في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ويضمّ مجموعة من الأحزاب الموالية للقيادة الكرديّة العراقيّة. لذا، يمكن عد إعلام المجلس الوطني الكردي في سورية الإعلام الرديف لإعلام الحزب الديمقراطي الكردستاني (العراق)، والمعارض لإعلام الإدارة الذاتية، والمناهض لحزب العمال الكردستاني.

حظي هذا الإعلام بدعم إعلامي وسياسي ومالي من إقليم كردستان العراق. وخُصِّص زمن بثّ ونشرات إخباريّة في قنوات التلفزة الكرديّة العراقيّة خاصّ بكرد سورية لمتابعة أوضاعهم وأحوالهم. على سبيل الذكر:

قناة روداو الكردية العراقية: تتبع رئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني، وتعُد الذراع الإعلاميّة لمشروعاته السياسيّة والاقتصاديّة. تبثُّ نشرة أخبار يوميّة باللغة الكرديّة خاصّة بمناطق سلطة الإدارة الذاتية (روجافا) في سورية[3]. والعاملون أغلبهم في تلك النشرة يحظون بشبكة علاقات مع الإدارة الذاتية و(العمال الكردستاني). وشهدت العلاقة بين هذه القناة الكردية العراقية وسلطة الإدارة الذاتية فترات شدّ وجذب وقطع أحيانًا. حيث اعتُدِي على مكتب القناة في القامشلي في أيلول/ سبتمبر 2021[4]. وبعد مضي شهر على حادثة الاعتداء دوهم المكتب نفسه من قوات الأمن التابعة للإدارة الذاتية، وأُغلِق، واعتُقِل العاملون فيه، وكانوا (فهد صبري - مدير المكتب، وأحمد عجمو - مخرج، وبرزان فرمان - مراسل صحافي، ونضال رسول - مصور، وحسين عثمان - منسق علاقات، وصفقان أوركيش – مذيع)[5].

قناة كردستان 24 [6] ووكالة باسنيوز[7]: مؤسستان إعلاميّتان كرديّتان عراقيّتان، تتبعان رئيس وزراء الإقليم مسرور بارزاني. لكنهما توليان أهميّة لأخبار كرد سورية ومناطق (الإدارة الذاتية). ولم تسلم هذه القناة أيضًا من سياسة المنع والإغلاق التي اتبعتها الإدارة الذاتية، إذا أُغلِق مكتب القناة لأنّ أحد الضيوف في هذه القناة الكرديّة العراقيّة انتقد قياديّة في حزب العمال الكردستاني[8].

لم تسمح سلطة "الإدارة الذاتية"، لإعلام المجلس الوطني الكردي العمل والتحرّك بحريّة، ما أجبر ذلك الإعلام إلى العمل من خارج الحدود، وتحديدًا في كردستان العراق. وأبرز مؤسساته أو عناوينه:

---

(2) الموقع الرسمي للمجلس الوطني الكردي في سوريا. https://www.r-enks.net/?p=33844

(3) نشرة روجافا الإخبارية على قناة روداو الكردية العراقية https://www.rudaw.net/kurmanci/onair/tv/programs/program/rojava

(4) الاعتداء على مكتب قناة روداو في القامشلي https://2u.pw/OgF0N

(5) إغلاق مكتب قناة روداو واعتقال كادره https://2u.pw/8DC1v

(6) الموقع الرسمي لقناة كردستان 24 https://2u.pw/Z49qJ

(7) وكالة باسنيوز الكردية العراقية https://www.basnews.com/kr/babat/764503

(8) بيان من قناة كردستان 24 حول إغلاق مكتبها في القامشلي https://2u.pw/mpCPi

صحيفة كردستان: وهي جريدة حزبيّة، نصف شهريّة[9]، تصدر عن الحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا (PDKS) أكبر أحزاب المجلس الوطني الكردي في سوريا.

قناة آرك نيوز: كانت عبارة عن فترة بثّ تلفزيونيّة خاصّة بكرد سوريا، على قناة "زاغروس" الكرديّة العراقيّة. وبعد إغلاقها، تحوّلت إلى منصّة بثّ أو قناة تلفزيونيّة دجيتال، تقدّم برامجها على شبكة الانترنت، ومنصّات التواصل الاجتماعي. وبقي مقرّها في إقليم كردستان العراق[10].

موقع يكيتي ميديا: منصة إلكترونيّة، تابعة لحزب يكيتي الكردستاني في سوريا. سبق لسلطات الإدارة الذاتية أن اعتقلت بعض مراسلي هذا الموقع[11].

ثالثًا: نقابات واتحادات وروابط

جرت محاولات مأسسة العمل الإعلامي والثقافي الكرديين في الشّمال السوري. وتعددت أسماء الاتحادات، لكن الأداء كان متشابهًا لجهة التواضع والانقسامات والتراشق البيني الداخلي. من تلك الاتحادات ما كان خاصًّا بالكتّاب، ومنها ما كان خاصًّا بالصّحافيين، ومنها ما جمع بينهما في الكتابة الأدبيّة والكتابة الصّحافيّة والعمل الإعلامي.

1. الاتحاد العام للكُتّاب والصحافيين الكرد

تأسّست هذه النقابة سنة 2004، من قبل مجموعة من الكتّاب والصّحافيين الكرد السوريين، منهم إبراهيم اليوسف[12]، وبدعم ومساندة من الرّاحلَين مشعل التّمو والشّيخ محمّد معشوق الخزنوي[13]. وأصدرت الرّابطة جريدة حملت اسم (القلم الجديد ـ Pênûsa Nû)[14]. وفي 2014/1/13 تعرّضت الرابطة لانشقاق، حيث حجبت المجموعة الموجودة في الوطن الثقة عن المجموعة الموجودة في المهجر؛ (مجموعة إبراهيم اليوسف)، وأعلنت الكاتب أحمد حيدر ناطقًا باسمها[15]. وفي 2016/4/17 عقدت رابطة الكتّاب والصّحافيين الكرد مؤتمرًا طارئًا استثنائيًّا في مدينة (إيسن) الألمانيّة، وانتخبت هيئة إداريّة جديدة، وغيّرت الرّابطة اسمها إلى الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الكرد في سوريا[16]. وصارت توقّع بياناتها بهذا الاسم.

(9) الموقع الرسمي لجريدة كردستان الصادرة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا https://www.pdk-s.com/app/

(10) قناة ارك نيوز https://www.arknews.net/

(11) موقع يكيتي ميديا https://2u.pw/Espcd

(12) ابراهيم اليوسف، "رابطة الكتاب والصحفيين الكرد، تشعل شمعتها الثامنة..!"، ولاتي مه، 2012 https://2u.pw/4yOiP

(13) د. م، عشية مؤتمر الكتاب الكرد، حوار مع موقع ولاتي نت، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الكرد في سوريا، (2016). https://2u.pw/RpCem

(14) د.م، صدور العدد الثالث والأربعون (43) من جريدة "بينوسا نو – القلم الجديد" باللغة العربية، ولاتي مه، (2015) https://2u.pw/lGvlH

(15) د.م، رابطة الكتاب والصحفيين الكورد في سوريا في الداخل تعلن حجب الثقة عن الهيئة الإدارية في الخارج، رابطة الكتاب والصحفيين الكورد في سوريا، (2014) https://2u.pw/l2SJQ

(16) د.م، " البيان الختامي لمؤتمر الكتاب والصحفيين الكرد"، ولاتي مه، (2016) https://2u.pw/B8lSF

هذه النقابة على علاقة شدّ وجذب، مع سلطة الإدارة الذاتيّة. وعلى الرغم من عدم حصولها على ترخيص للعمل الرّسمي من سلطة تلك الإدارة، إلاّ أن الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الكرد له من يمثله في تلك المناطق.

2. نقابة صحافيي كردستان – سوريا

تتبع المجلس الوطني الكردي، تأسست سنة 2013 [17]، مقرّها هولير (أربيل) عاصمة كردستان العراق، ويرأسها الكاتب والشّاعر الكردي السّوري عمر إسماعيل (عمر كوجري). ولها حساب في فيسبوك[18]. يمكن عد هذه النقابة المعادل المناهض لنقابة (اتحاد الإعلام الحرّ) التابع لسلطة الإدارة الذاتيّة.

3. إعلام (الإدارة الذاتية)

يستند هذا الإعلام، كما في توجّهه السياسيّ والأيديولوجي الحالي الداعم لحزب العمال الكردستاني، بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ماضي نشاط الحزب المذكور بين الكرد السوريين، وما صدر عن إعلامه من مطبوعات ودوريات وقتذاك، منها:

مجلة صوت كردستان: بدأ صدورها عام 1986 باللغة العربيّة عن (جبهة التحرير الوطنية الكردستانية ERNK. (الجناح السياسي للعمال الكردستاني آنذاك). وكانت تروّج لنشاط الحزب وأفكاره الأيديولوجيّة والسياسيّة والعسكريّة بين الكرد السوريين.

مجلة سوركل (SORGUL): مرخّصة بدأ صدورها من بيروت سنة 1996. وكنت ضمن هيئة تحريرها من سنة 2001، وأُشرفت على صدور أعداد منها العدد المزدوج (44-45) الصادر نهاية 2008[19]. كانت المجلّة من حزب العمال الكردستاني، والعمل فيها والكتابة لها فعل تطوّعي[20].

مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي: صدر العدد الأوّل للمجلة في بيروت سنة 2002 باسم (الأوسط الديمقراطي). ثمّ توقّفت، بسبب ملاحقة النظام السوري لقيادات العمال الكردستاني في سورية ولبنان، وتسليمهم إلى تركيا. نُقل مكان صدور المجلّة إلى العراق تحت اسم (الشرق الأوسط الديمقراطي). وتصدر حتّى الآن بهذا الاسم[21].

---

(17) عماد برهو، " آراء من المؤتمر التأسيسي لنقابة صحفي كوردستان- سوريا"، KDP.info، (د.ت)
https://www.kdp.info/a/print.aspx?l=14&smap=010000&a=56919

(18) نقابة صحفي كوردستان – سوريا https://www.facebook.com/SRKurdistane/

(19) د.م، "صدور العدد المزدوج "44 و45" من مجلة سورغول "Sorgul" الكردية"، ولاتي مه، (2008)
https://www.welateme.net/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=4810

(20) د.م، "مجلة سوركل في عددها الجديد"، ولاتي مه، (2007)
http://www.welateme.net/cand/modules.php?name=News&file=article&sid=480#.Ytfmo4RBzDg

(21) موقع مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي
https://alawset.info/%d8%ad%d988%%d984-%%d8%a7%d984%%d985%%d8%ac%d984%%d8%a9/

مجلة صوت الحياة (Dengê Jiyan): مجلة تعنى بشؤون المرأة، كان العمال الكردستاني يصدرها في بيروت[22].

مجلة روجدا (Rojda): صدر العدد الأوّل منها سنة 2007 باللغة الكرديّة. كانت أيضًا من إصدارات حزب العمال الكردستاني. عملت ضمن هيئة تحريرها زمنًا. توّقفت المجلّة عن الصدور.

مجلة ليلان: كانت في الأصل مجلة (صدى آذار)، صدرت في الموصل، ثم غُيّر اسمها إلى (آذار). وبعد مدة، نُقِل مكان صدورها من العراق إلى سورية تحت اسم (ليلان)، وعملتُ زمنًا ضمن هيئة تحريرها[23]. أقامت المجلة ندوات عدة تتعلّق برصد واقع الإعلام الكردي وتقييمه[24].

تجدر الإشارة إلى أنّه كان ثمة زمن بثّ خاصّ بكرد سورية أو موجّه إليهم في القنوات الفضائيّة التابعة لحزب العمال الكردستاني باللغتين الكرديّة والعربيّة (MEDYA TV) ،[25](MED TV)، و(ROJ TV)[26].

بعد سنة 2011، وقبل إعلان هذه السلطة عن نفسها بصورة رسمية في 2012/07/19، كانت مؤسساتها الإعلامية نشطة وعاملة على الأرض. على سبيل الذكر لا الحصر:

قناة روناهي الفضائية: تبثُّ برامجها باللغة الكرديّة[27]، بدأت التحضير لها[28] من استوديوهات فضائيّة (ROJ TV)[29] التابعة للعمال الكردستاني، في قرية (دندرليو Denderleeuw) البلجيكيّة، وبدأت بثّها في نهاية 2011، ثم انتقلت إلى القامشلي بعد الإعلان عن الإدارة الذاتيّة[30].

وكالة (هاوار) للأنباء (ANHA)[31]: عمليًّا هي امتداد لعمل وكالة (فرات نيوز) (ANF) التابعة للعمال الكردستاني. ذلك أنّ القسم العربي في وكالة (ANF) كان معنيًّا بتغطية الأحداث في سورية والعالم العربي. وهذا القسم هو من أعلن عن انطلاقة وكالة (هاوار)[32]. ما يعني أن قناة (روناهي) خرجت من رحم قناة (روج تيفي)، ووكالة (هاوار) خرجت من رحم وكالة (فرات نيوز)[33] التابعتين للحزب المذكور.

---

(22) د.م، "شرارة تحولت إلى شعلة"، https://anfarabic.com/akhr-l-khbr/shrr-thwlt-l-sh-l-27737 .ANF News، (2016)

(23) د.م، "صدور العدد السابع من مجلة ليلان الثقافية والفكرية المستقلة"/ ولاتي مه، (2006)
https://welateme.net/cand/modules.php?name=News&file=article&sid=453

(24) د.م، "مجلة ليلان تقيم ندوة حول واقع وآفاق الصحافة الكردية في سوريا"، ولاتي مه، (2007)
http://www.welateme.info/cand/modules.php?name=News&file=article&sid=719#.Ytfv34RBw2M

(25) د.م، "MED TV"، ويكيبيديا https://en.wikipedia.org/wiki/MED_TV

(26) د.م، "قناة ROJ TV"، ويكيبيديا https://en.wikipedia.org/wiki/Roj_TV

(27) الموقع الرسمي لقناة روناهي الفضائية https://ronahi.tv/ar/

(28) هذه القنوات الفضائيّة الثلاث، أغلقت نتيجة شكاوى مقدّمة من السلطات التركيّة، بحجّة أنها تابعة لمنظمة إرهابيّة على الأراضي الأوروبية. وحاليًّا هناك قناة باسم ستيرك تيفي – STERK TV تابعة للحزب، تبث برامجها من الاستوديوهات نفسها في قرية دندرليو البلجيكية.

(29) قناة "روج تيفي" (2004-2013) كانت تتبع حزب العمال الكردستاني، أغلقت بضغوط تركية. https://en.wikipedia.org/wiki/Roj_TV

(30) عملت آنذاك في القسم العربي لقناة روج تيفي، وكنت ضمن اللجنة التحضيريّة لقناة روناهي.

(31) د.م، "هاوار نيوز"، ويكيبيديا https://en.wikipedia.org/wiki/Hawar_News_Agency

(32) د.م، "هاوار .. أول وكالة للأنباء خاصة بغرب كردستان، ANF News، (2013)
https://anfarabic.com/akhr-l-khbr/hwr-wl-wkl-ll-nb-khs-bgrb-krdstn-8539

(33) https://anfarabic.com/akhr-l-khbr/fryn-wrjw-tsh-ln-lmsh-l-fy-dhkr-t-sys-hzb-l-ml-lkrdstny-1617

صحيفة (روناهي)[34]: شبه يوميّة، تأسست في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وانتقل مقرّها من حلب إلى القامشلي بعد الإعلان عن الإدارة الذاتيّة في 2013[35].

4. الإعلام (المستقل) الموازي

إلى جانب المؤسسات السالفة الذكر، هناك عدد من الجهات الإعلاميّة الرسميّة التي تتبع المؤسسات الإداريّة والعسكريّة والحزبيّة الناشطة في مناطق الإدارة الذاتية. وتنشط مجموعة أخرى من المؤسسات الموازية؛ شبه الرسميّة التي تقدّم نفسها على أنها مستقلّة، إلاّ أنها خاضعة بصورة غير مباشرة للقوى العسكريّة والسياسيّة الفاعلة والرئيسة التي تشكّل عصب الإدارة، وأعني؛ حزب العمال الكردستاني. على سبيل الذكر لا الحصر:

قناة اليوم الإخباريّة: تبث برامجها باللغة العربيّة، وتتبع (مجلس سوريا الديمقراطيّة) و(قوات سوريا الديمقراطيّة – قسد)، وممولّة من التحالف الدولي لمكافحة تنظيم (داعش). لكن القناة تقدّم نفسها في موقعها الرسمي على أنها ((قناة إخبارية مستقلة، تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والحوار والتسامح بين أطياف وألوان المجتمع السوري خاصةً والشرق الأوسطي بشكل عام، كما تهدف إلى نشر ثقافة التعدديّة والديمقراطية المُجتمعيّة ومفهوم المجتمع المدني))[36]. لكن، بحسب مصادر مقرّبة من القناة، فإنّ كوادر من العمال الكردستاني، يسيطرون عليها، يديرونها من خلف الكواليس.

وكالة (نورث بريس): تقدّم نفسها على أنها ((وكالة أنباء سورية تعمل على تغطية الأحداث في كامل الجغرافيا السورية. تعنى بصناعة التقارير الإخبارية والتحقيقات الصحفية المكتوبة والمرئية... نورث برس وكالة سوريّة لكل السوريين)). وتحظى بدعم مباشر من (قوات سوريا الديمقراطيّة) من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب[37]. وضامن هامش النقد الضئيل الموجود فيها تجاه سياسات وممارسات الإدارة الذاتية وحاميه هو التحالف الدولي؛ ممولّ المشروع.

مؤسسة (بوير برس (Bûyer press)): تقدّم نفسها على موقعها الرسمي بأنها ((مؤسّسة إعلاميّة مستقلّة غير تابعة لأيّة جهة حزبية أو تنظيم سياسيّ. تشمل Bûyer ثلاث وسائل إعلاميّة: صحيفة نصف شهرية، إذاعة إف. إم، وموقع الكتروني))[38]. يشرف على إدارة هذه المؤسسة شخص معروف بكونه بعثيًّا.

إذاعة (آرتا. أف.أم): أسست في 2013/7/6، وتبث برامجها باللغات الكردية والعربية والسريانيّة والأرمنيّة. وتقدّم نفسها على أنّها ((مؤسسة إعلاميّة مُستقلة تحريريًا عن مراكز الثقل السياسي المُؤثّرة في المنطقة، وكذلك عن المُمولين))[39]. وتتلقّى دعمًا من ((وزارة الخارجية الفرنسية عن طريق مركز الأزمات والمساندة CDCS وكالة

(34) موقع صحيفة روناهي https://ronahi.net/

(35) د.م، "صحيفة روناهي عام اخر من الانفتاح على افاق الحقيقة والمقاومة"، ANF News، (2021) https://2u.pw/6A0Yy

(36) الموقع الرسمي لقناة اليوم https://2u.pw/nvPZ0

(37) الموقع الرسمي لوكالة نورث بريس https://npasyria.com/114587/

(38) الموقع الرسمي لمؤسسة بوير بريس https://buyerpress.com/?page_id=50198

(39) الموقع الرسمي لاذاعة ارتا اف ام https://www.artafm.com/about

التنمية والتعاون السويدية عن طريق منظمة دعم الإعلام الدولي الدنماركية IMS ومنظمة حرية الصحافة غير المحدودة الهولندية FPU؛ ومنظمة خبز من أجل العالم الألمانيةBfW))[40]. كانت هذه الإذاعة[41] في بدايتها تنشر تقارير وأخبارًا تنتقد الإدارة الذاتية، لكن بعد تعرّض مبناها للحرق[42]، وخطف مديرها التنفيذي السابق، وأحد مذيعيها (سفقان أوركيش)[43] وهدِّد بالقتل من قبل مجموعة مسلحة (مجهولة)، بدأت الإذاعة تتأثّر تمامًا بسياسات الإدارة الذاتيّة والجهة السياسيّة والعسكريّة المسيطرة عليها، وإملاءاتهما.

هناك عدد من الإذاعات المحليّة والمواقع الالكترونيّة المرخّصة التي تبثّ برامجها في تلك المنطقة، وتحظى بالدعم والتمويل، إمّا من الإدارة الذاتيّة، أو من جهات مقرّبة منها، أو من جهات أجنبيّة، وتقدّم نفسها بأنها مستقلّة. كذلك ثمة صحف ومواقع إخباريّة، تقدّم نفسها بأنها سوريّة أو عربيّة، لكنها تحظى بالترخيص في مناطق الإدارة الذاتيّة. منها ما يربطها بهذه الإدارة خيوط وقنوات خفيّة غير معلن عنها. على سبيل الذكر:

(منصّة الحل): تأسست سنة 2013، ((مُسجّلة ومُرخّصة في الولايات المتحدة. مملوكة من قبلReporter Shield LLC))[44] تقدّم الخدمة الإعلاميّة على موقعها الألكتروني. ويدير هذه المنصّة دلشاد عثمان المهندس المتخصص بإدارة النظم الحاسوبيّة وأمن المعلومات، المقيم في واشنطن، وشقيقه القيادي في (الإدارة الذاتيّة)؛ أمجد عثمان.

صحيفة (The Levant): مقرّها المملكة المتّحدة، تقدّم نفسها على أنها: ((مؤسسة إعلامية مستقلة تُبث أخبار يومية على شبكة الإنترنت وصحيفة مطبوعة تصدر من لندن، وتوزع في العواصم الأوربية باللغتين العربية والإنكليزية (...) لدى مؤسسة ليفانت شركاء وداعمون حول العالم منهم: مؤسسة أورنينا للانتاج – لندن))[45]. وعليه، فهي صحيفة عربيّة على الرغم من وجود مكتبها في القامشلي، ومدير تحريرها الصحافي الكردي السوري شيار خليل.

تجب الإشارة إلى وجود بعض المجلاّت والجرائد أو المواقع التابعة للأحزاب غير ممثلة في المجلس الوطني الكردي أو في الإدارة الذاتيّة، من مثل الحزب التقدمي الديمقراطي الكردي في سوريا الذي كان يرأسه السياسي الراحل عبد الحميد درويش[46]، وحزب الوحدة الكردي في سوريا – يكيتي بزعامة محي الدين شيخ آلي، ويصدر الأخير مجلة (الحوار)[47].

---

(40) الموقع الرسمي لاذاعة ارتا اف ام.

(41) الصفحة الرسمية لإذاعة ارتا على الفيسبوك
https://www.facebook.com/163417953811885/posts/610442039109472/

(42) بيان من نقابة صحافي كردستان
https://www.welateme.net/erebi/modules.php?name=News&file=print&sid=20583

(43) د.م، " الإدارة الذاتية الكردية تحرق مقر "آرتا إف إم"، جريدة المدن الالكترونية، (2016) https://pw.2u/AmOfP

(44) منصة الحلhttps://7al.net/about-us/

(45) الموقع الرسمي لصحيفة ليفينت
https//:thelevantnews.com/pages%/D985%%D9%-86%D986%%D8%AD%D986%

(46) موقع الديمقراطي التابع للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا http://www.dimoqrati.info/

(47) "مجلة الحوار"، موقع يك-دم التابع لحزب الوحدة الكردي في سوريا https://2u.pw/05koX

كذلك ثمة موقع ألكتروني كردي سوري اسمه **(ولاتي مه. Welatê me (وطننا))**، بدأ النشر باللغة الكرديّة في 15 شباط/ فبراير 2006[48]، والنشر باللغة العربيّة في 17 شباط/ فبراير 2006، وما يزال مستمرًّا حتّى هذه اللحظة[49]. يحظى هذا الموقع بقدر من الاستقلاليّة والموضوعيّة.

اتحاد الإعلام الحر: هذه الجهة التي تشكلت سنة 2012 تقدّم نفسها على موقعها الألكتروني الرسمي بأنّها ((مؤسّسة نقابيّة مهنيّة مستقلّة تعمل من أجل الحفاظ على الحقوق الماديّة والمعنويّة للصحفيين، وترسيخ حرية الرأي والتعبير، وتلتزم بالقوانين المعمول بها في شمال سوريا، وفق قيم الحرية والعدالة والمساواة بين الجنسين))[50]، وأنّها ((تتبنى حماية الإعلاميين وتدافع عن حرية التعبير ضمن القانون، وبالشكل الذي تكفله وثيقة العقد الاجتماعي للإدارات الذاتية والمدنية الديمقراطية))[51].

لكن، بالبحث في الموقع الرسمي لهذه (النقابة) وبخاصّة في زاوية (تقارير الانتهاكات) لا وجود لأيّ بيان أو تصريح أو تقرير يتعلّق بأيّ انتهاك تعرّضت له المؤسسات الإعلاميّة العاملة هناك أو الصحافيون الناشطون في تلك المناطق، على سبيل الذكر لا الحصر، في (2020/4/1) أصدر مكتب الإعلام في شمال وشرق سوريا قرارًا يقضي بإيقاف مراسلي قناة (الغد) بدرخان أحمد وناز السيد عن أي نشاط إعلامي في تلك المناطق ((بسبب ارتكابهما مخالفات)). ولم يعد (الاتحاد) ذلك القرار انتهاكًا، ولم ينتقده بشدّة، بل أبدى احترامه لقرارات الإدارة الذاتية، وانتقد استخدام القرار ((كمادة إعلاميّة تمّ استغلالها فيما بعد كوسيلة للتشهير بالمراسلين على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة ببعض الصحفيين وغيرها من الصفحات الفيسبوكية غير المرخصة التي تدّعي المهنية وتستغل بعض المواضيع لترويج الصفحة، والذي سبب أذى نفسيًا واجتماعيًا لكلا المراسلين وذويهما))[52].

وفي شهر تموز/ يوليو 2021 ألغت دائرة الإعلام في الإدارة الذاتية تسجيل مكتب فضائية (كردستان 24) الكردية العراقية، في مناطقها. ويفترض كجسم نقابي (مستقل) أن ينتقد اتحاد الإعلام الحر ذلك القرار. لكنه أصدر بيانًا يوم (22.07.2022) جاء فيه: ((استند القرار في محتواه على بنود من قانون الإعلام الذي تمّ تصديقه مؤخرًا وذلك في إطار أنَّ السياسة العامّة التي تنتهجها الفضائيّة تحضّ على الكراهية والاقتتال الكردي-الكردي وضرب وحدة النسيج الاجتماعي في المنطقة. إنّنا في الوقت الذي نجد فيه أنّ هذا القرار يؤثر على حالة التعدديّة وحرية الصحافة في مناطق شمال وشرق سوريا نرى بأنّه على دائرة الإعلام في الإدارة الذاتية، العمل جاهدة للحفاظ على الحالة الصحيّة للتنوّع الاعلامي في شمال وشرق سوريا. كما ندعو كافة الوسائل الإعلامية والإعلاميين التقيّد بالقوانين ومواثيق العمل المهني المعمول بها، التي أُصدرَتْ مؤخرًا من قِبل المؤسسات المعنية بالشأن الصحفي في المنطقة))[53].

(48) "أرشيف القسم الكردي"، موقع ولاتي مه https://2u.pw/M54U6

(49) ارشيف القسم العربي، موقع ولاتي مه https://2u.pw/FOOvz

(50) الموقع الرسمي لاتحاد الإعلام الحر. https://yra-ufm.com/?page_id=2

(51) المصدر السابق. https://yra-ufm.com/?cat=81

(52) بيان صادر عن اتحاد الإعلام الحر 2020/4/5 https://yra-ufm.com/?p=3809

(53) بيان صادر عن اتحاد الاعلام الحر 2022/7/22 https://yra-ufm.com/?p=5470

وأصدر الاتحاد في (15.09.2018) تقريرًا يذكر فيه الانتهاكات الحاصلة في مناطق الإدارة الذاتية خلال عامي (1917-2018)، يذكر فيه أسماء بعض الذين فقدوا حياتهم من الصحافيين العاملين في مؤسسات الإدارة.

تجب الإشارة إلى أنّ معظم من لهم أسماء حركيّة هم عناصر في حزب العمال الكردستاني غالبًا، على سبيل الذكر لا الحصر: (حقي باكوك، شيلان بوتان، نوجيان أردهان، غريب ولات، فراس داغ (محمد آكسوي))[54].

وفي (14.07.2022) أصدر هذا الاتحاد بيانًا يندد بالانتهاكات التي يتعرّض لها الصحافيون في تركيا[55]. وفي بيان سابق له صدر يوم (22.01.2022) انتقد استهداف عناصر تنظيم (داعش) ثلاثة صحافيين موالين للإدارة الذاتية[56]. اللافت في ذلك البيان ذكرهُ أنه: ((في الأعوام المنصرمة من الأزمة السورية وثّق اتحاد الإعلام الحر مجموعة من الانتهاكات تعرّض خلالها عدد كبير من الزملاء الصحفيين في مناطق شمال وشرقي سوريا إلى الاستهداف المباشر من قبل الفصائل المسلحة والجيش التركي وداعش، وفَقدَ ما يقارب 26 صحفي/ة حياتهم أثناء التغطية الإعلاميّة، كما أصيب عدد آخر بجراح متفاوتة أدّى بعضها إلى إعاقة دائمة))[57]. لكن موقع النقابة يخلو من أيّ قاعدة بيانات أو مركز خاصّ معني بتوثيق تلك الانتهاكات كلها، ومن هم أولئك الـ26 صحافيًا/صحافية الذين فقدوا حياتهم؟ علاوة على غياب أي قاعدة بيانات واضحة توثّق أسماء المؤسسات الإعلاميّة الناشطة في تلك المناطق.

وعليه فإن المحتوى الذي يتضمّنه الموقع الرسمي لهذه النقابة، أداؤه يشيران إلى أنّ هذه الجهة (المستقلة) شبه الرسميّة، مُوكل إليها مهمّة متابعة الحراك الإعلامي في تلك المناطق، ورصده.

رابعًا: قوانين

يقول البند الأوّل من المادة 8 من قانون الإعلام في (الإدارة الذاتية): ((متابعة الأداء الإعلامي في مناطق الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا ووضع الخطط والمشاريع الكفيلة بتطويره وتنميته)). ويؤكّد البند الثاني على "صون حرية الإعلام وحريّة التعبير والرأي، وضمان تنوّع وسائل الإعلام". ويذكر البند الثالث: ((تتولى الدائرة (الإعلاميّة) مهمة مراقبة تطبيق أحكام هذا القانون من جانب الوسائل الإعلاميّة والإعلاميين)).

كذلك البندان الرابع والخامس يتعلقان بالضوابط وأشكال الرقابة الإعلاميّة المقوننة في تلك المناطق[58]. بينما في البند الثاني من المادّة 2، يقول: ((يضمن هذا القانون الحق في حرية التعبير وممارسته وفقًا لبنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وبقية المواثيق الدولية ذات العلاقة...)). بينما البند الرابع من المادّة نفسها، فيقول: ((يحظر فرض الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام المسجّلة لدى

(54) تقرير صادر عن اتحاد الاعلام الحر عن انتهاكات 2017-2018 https://yra-ufm.com/?p=2995

(55) بيان صادر عن اتحاد الإعلام الحر. 2022/07/14 https://yra-ufm.com/?p=6896

(56) بيان صادر عن اتحاد الاعلام الحر يوم 2022/01/22 https://yra-ufm.com/?p=6446

(57) المصدر السابق. https://yra-ufm.com/?p=6446

(58) "قانون الإعلام في الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا: القانون رقم 2 لعام 2021"، الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا – المجلس العام. https://2u.pw/cfAvo

الإدارة الذاتية...، أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها ما لم تخالف أحكام هذا القانون))[59]. وعليه، ثمّة تناقض بين بنود القانون.

بالتوازي مع ذلك، يصف مركز **(فرات للدراسات)** المقرّب من سلطة (الإدارة الذاتيّة) ما شهده الإعلام في تلك المنطقة بأنه ثورة. ويركز على الإعلام المموّل من قبل تلك الإدارة، والخاضع لسياسة حزب (العمال الكردستاني) وآيديولوجيّته[60].

لكن، بحسب التقرير الصادر عن **(المركز السوري للإعلام وحرية التعبير)** تحت عنوان: **(سوريا الثقب الأسود للعمل الإعلامي)** الذي يعرض الانتهاكات بحقّ الإعلام والإعلاميين/ات من آذار/ مارس 2011 إلى نهاية 2020، فإنّ مناطق (الإدارة الذاتية الديمقراطيّة) التي يديرها حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وحزب العمال الكردستاني (PKK) من وراء الستار أتت في المرتبة الخامسة في أرقام الانتهاكات، حيث وثّق التقرير 106 انتهاكًا[61]. وجاء في تقرير بثه قناة (سكاي نيوز عربيّة) يوم 22 نيسان/ أبريل 2022، أنه على الرغم من الاستقرار الأمني النسبي في مناطق شرق الفرات الخاضعة إلى سيطرة (الإدارة الذاتيّة)، ما تزال هنالك انتهاكات يتعرّض لها الصحافيون من قبل تلك السلطة[62].

خامسًا: الخلاصة

في ضوء ما سلف، يمكن تسجيل النقاط الآتية على أداء الإعلام السوري الكردي:

1. مناطق (الإدارة الذاتية): صحيح أنها تنعم بالاستقرار النسبي، على الرغم من وجود التهديدات التركيّة، وعدم اعتراف النظام السوري بها بصورة رسمية وقانونية، إلا أنّ كثرة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، ونشاطها لا تعبّران بالضرورة عن الحريّة.

2. ثمة مراقبة لصيقة لوسائل الإعلام الكرديّة وغير الكرديّة العاملة في مناطق الإدارة الذاتيّة. ومن القضايا التي تعد خطوطًا حمرًا ويتجاهلها الإعلام الرسمي التابع للإدارة الذاتية والإعلام الموازي شبه الرسمي، التابع للإدارة نفسها:

أ. سيطرة حزب العمال الكردستاني على العصب العسكري والاقتصادي والسياسي والإداري والإعلامي في تلك المناطق.

ب. الفساد، داخل (الإدارة الذاتية).

(59) "قانون الإعلام في الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا: القانون رقم 2 لعام 2021".

(60) د.م، "لمحة عن ثورة الاعلام الكردي في روجافا سوريا"، مركز فرات للدراسات، (2020/4/22). https://firatn.com/?p=1894

(61) د.م، تقرير "سوريا الثقب الاسود للعمل الإعلامي. 10 سنوات من الانتهاكات"، المركز السوري لحرية الاعلام والتعبير.
https://scm.bz/studies/syria-the-black-hole-for-media-work

(62) د.م، "سوريا.. الأكراد يحتفلون بيوم الصحافة الكردية في 22 أبريل"، قناة سكاي نيوز عربية، (2022/4/22) https://2u.pw/Qvr49

ج. خطف القاصرات والأحداث وتجنيدهم ضمن التشكيلات العسكرية النشطة في تلك المناطق، أو تجنديهم لصالح حزب العمال الكردستاني، وترحيلهم إلى معسكرات الحزب خارج الحدود.

د. سوء الخدمات، وهدر الموارد، وتهريب العمال الكردستاني ثروات المنطقة ومقدّراتها إلى خارج الحدود.

هـ. الخطف والاختفاء القسري داخل سجون الإدارة الذاتية ومعتقلاتها.

و. الملف الاقتصادي (موارد النفط، الغاز، تجارة الحدود) لا يصار إلى فتحه، والكشف عن أرقامه، والوجهة التي تذهب إليها تلك الموارد، وكيفية صرفها.

3. يستورد الإعلام السوري الكردي الخلافات والمشكلات بين الأحزاب الكرديّة من وراء الحدود. وكلّ مؤسّسة إعلاميّة ترفض توجيه النقد للجهة السياسيّة الحزبيّة الأيديولوجيّة الراعية والداعمة لها. ففي إعلام الإدارة الذاتية، يمنع انتقاد العمال الكردستاني، بينما تشتم قيادات كردستان العراق وتخون.

4. الإعلام السوري الكردي، بخاصّة إعلام الإدارة الذاتيّة، يسهم بصورة كبيرة في ضخّ خطاب الكراهية وبثه بين الكرد بصورة عامة، والكرد السوريين على وجه الخصوص.

إشكاليات مواثيق الشرف الإعلامي في سورية
بين القواعد المهنية والقواعد الأخلاقية واستحقاقات الواقع

علي سفر[1]

أولًا: ملخص البحث

منذ تفجر الثورة السورية اتسع المشهد الإعلامي السوري لعشرات من الوسائل الإعلامية التي نشأت لتلبي حاجة الجمهور لمعرفة حقيقة ما يحدث، بعد أن منع النظام وسائل الإعلام العربية والعالمية من العمل بحرية في عموم البلاد، في ما ظل الإعلام التابع له، وكذلك من يدور في فلكه، يردد روايته عن (المؤامرة الكونية) التي تستهدفه، وقد أفرز الواقع المهني الجديد الذي نشأ مع ظهور ما اصطلح على تسميته (الإعلام البديل) مشكلات عدة، تبدأ بالضعف المهني بصورة عامة، ولا تنتهي بغياب ميثاق الشرف الأخلاقي أو مدونة السلوك المهني.

وبعد محاولات عدة لتجاوز هاتين المعضلتين، سواء كان عبر تدريب الكوادر الصحفية، أم عبر إعداد نسخ عدة من مواثيق الشرف الإعلامية؛ بات من الواجب دراسة هذه المواثيق، لتبين مدى اقترابها من الأهداف التي عملت للوصول إليها، وكذلك مدى مطابقتها للمعايير السائدة عربيًا وعالميًا.

ثانيًا: مشكلة البحث

يحاول البحث قراءة مضامين نصوص مواثيق الشرف المحلية، وذلك من أجل التدقيق في الخلط الحاصل بين القواعد المهنية والبنود القانونية والمبادئ الأخلاقية، إذ إن سعي المؤسسات الإعلامية لتنبيه كوادرها إلى الأخطاء المهنية جعلها تخلط بين هذه المسارات المختلفة من خلال مقترحاتها وإضافاتها على النص الذي أسهمت في كتابته، إضافة إلى تحميل (ميثاق الشرف) أدوارًا ليست له في مسار العلاقة بين الإعلام وروابطه واتحاداته مع الدولة وقانون الإعلام السائد.

ومن أجل ملاحظة دقيقة لهذا الإشكال لا بد من التوجه إلى مطالعة المنطلقات الأولى التي أفضت إلى خلق هذه الوثيقة، وكيف يمكن الاستناد إلى تجارب الآخرين في عملية صناعة النسخة المحلية، إضافة إلى عقد المقارنات بين النسخ التي تمت كتابتها في مناطق خرجت عن سيطرة النظام، وأيضًا تلك التي دُوِّنت خارج الأراضي السورية وفي تركيا على وجه التحديد.

(1) كاتب وصحافي سوري.

ثالثًا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تمكين الإعلاميين معرفةَ الإشكاليات المنهجية التي تعرضت لها عملية كتابة ميثاق الشرف الإعلامي في ظل واقع متغير من مثل ظروف الحرب، وتبدل السيطرات على الأرض، ومحاولة قوى الأمر الواقع فرض إرادتها على الوسائل الإعلامية، ومشاركتهم بعض الأدوات التي تمكنهم كتابةَ ميثاق شرف إعلامي قابل للديمومة، على الرغم من وجود متغيرات كبرى على الصعيد الوطني.

رابعًا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه بعيدًا عن الجلسات التدريبية التي عقدت طيلة عقد كامل من أجل تدريب الإعلاميين السوريين وتأهيلهم لإنجاز نص خاص بهم من ميثاق الشرف الإعلامي، والتي كانت ترحب بمنجزهم في النهاية، سيكون علينا نقد التجربة، والإشارة إلى مكامن القوة ومكامن الضعف فيها، وذلك بالاستناد إلى ما يمكن عده اتفاقًا عامًا على جعل النص ذي الطبيعة الأخلاقية غير صاحب سلطة سوى قوة مضمونه، مع جعل مسألة التنظيم الذاتي للوسائل الإعلامية بين أيدي المؤسسات الصحافية وروابط واتحادات الصحافيين، وأيضًا التركيز على صياغة قوانين للإعلام تراعي طبيعة العمل وتعطي الصحافيين القدرة على العمل، وتمنحهم الحرية من دون الخوف من السلطة.

خامسًا: الدراسات السابقة

لم تتوافر خلال العقد الماضي أي دراسة تقارب مواثيق الشرف الإعلامية السورية وتحللها. مع وجود عدد غير قليل من الأبحاث التي درست حالة الإعلام السوري، والنزعات العارضة على بعض منتجاته، وغير ذلك من الظواهر التي أدت للتوجه إلى كتابة مواثيق شرف تخصصية.

سادسًا: المنهج

البحث يتبع المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

سابعًا: مقدمة

خلقت الثورة السورية في مجال الصحافة والتغطية الإعلامية للأحداث على الأرض واقعًا جديدًا مختلفًا عما عرفه الباحثون والدارسون سابقًا، إذ منع النظام عمل المحطات التلفزيونية والإذاعات والصحف والمواقع الأجنبية التي تتمتع بالاستقلالية النسبية التي تمكنها تقديم ما يجري على الأرض من دون رقابة أجهزته الأمنية، وحصر ذلك بالوسائل الإعلامية التي تتبع لوزارة الإعلام، وكذلك الداعمة له التابعة للمؤسسات الرسمية

للدول الحليفة له، أو تلك التي تتلقى الأموال منها. الأمر الذي أدى إلى نشوء وسائل إعلامية بديلة حاولت أن تغطي هذا الجانب، كي تقدم صورة مختلفة عما تبث وسائل الإعلام المؤيدة التي وضعت ثقلها في اختراع العدو المناسب (عسكري، تطرفي) لتوجهات الحل الأمني[2]، فبدأ الأمر بالأخبار العاجلة التي كانت تبثها صفحات التنسيقيات للتظاهرات والأحداث الدموية التي كانت ترافقها، ولا سيما سقوط القتلى بالرصاص الذي كان مصدره وبحسب المتظاهرين قوات النظام. ومع ظهور إمكان تحميل الأشرطة المصورة عبر جوالات الناشطين على شبكة الإنترنت، وإرسالها إلى المحطات التلفزيونية، تعززت قدرة الناشطين الذين وُسِموا في البداية بشاهدي العيان على تشكيل وحدات إعلامية مستقلة، لم تتبع في البداية سوى التنسيقيات المحلية[3]، لكن هذه الاستقلالية المؤطرة بحسب تداعيات الواقع الميداني لم تستمر طويلًا، وذلك وفق منحيين؛ الأول هو الحاجة إلى تمويل يغطي الحصول على المعدات الاحترافية، والدعم التقني من مثل الحصول على الإنترنت الفضائي وغيره، إضافة إلى دفع أجور الناشطين مقابل عملهم؛ والثاني هو سيطرة الفصائل المسلحة على الأرض، الحدث الذي جعل العمل الإعلامي على الأرض محفوفًا بفقدان الاستقلالية، فبدأت تظهر المؤسسات الإعلامية الثورية البديلة، فظهرت (شبكة شام) و(شبكة أوغاريت) وغيرهما، وكذلك الصفحات الإخبارية الخاصة بـ(الهيئة العامة للثورة السورية) و(اتحاد تنسيقيات الثورة) و(لجان التنسيق المحلية). إضافة إلى نشوء وحدات إعلامية تتبع الفصائل المسلحة، وعلى هذا يمكن إدراك غرابة الواقع الإعلامي في البيئة السورية بعد عامين من انطلاق الثورة، إذ لم يكن الواقع يشبه حال الإعلام في الحروب، حيث توجد وسائل إعلامية تتبع الدول المتحاربة، تقدم الأحداث من وجهة نظرها بالتضاد مع الأخرى، بل كان واقعًا لا يشبه سوى نفسه مع اندلاع الصراعات بين الفصائل ضمن المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، حيث بات الخبر الذي يصدر عن الناشطين الذين بات يطلق عليهم اسم (المواطن الصحافي) عرضة للمراجعة والتشكيك مع التدقيق الشديد على سلوكيات صناع الأخبار، ولا سيما أن غالبية هؤلاء لم يأتوا إلى مهنة الصحافة من أساس مهني، بل من حاجة الواقع إلى أفراد يسدون الفراغ الحاصل فيه، مع عدم قدرة المؤسسات الصحافية على إرسال صحافييها إلى سورية خشية تعرضهم للإصابة أو الخطف أو الموت.

وفي وسط هذه الحالة نشأت الحاجة إلى كتابة ميثاق شرف إعلامي، يلتزم به كل من يعمل في تغطية الأخبار عما يحدث في سوري.

غير أن الإشكالية التي واجهت الصحافيين السوريين كانت مركبة بالمقارنة مع غيرهم، فالمحترفون منهم بالأصل يعملون في وسط مهني سادت فيه سيطرة الدولة وحزب البعث العربي الاشتراكي على مجمل الحياة المهنية للصحافيين، فلم تكن هناك حاجة إلى العودة إلى أي ميثاق شرف مهني[4]، ما دامت التوجهات الحزبية

(2) يحيى، العريضي، البنية الخطابية إعلام الثورة السورية وتَمْثِيل الصراع والقيم، طبعة إلكترونية، (د.م: مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، ص6.

(3) حول دور التنسيقيات الإعلامي انظر: نشوان الأتاسي، تطور المجتمع السوري، ط1، (بيروت: أطلس للنشر والترجمة، 2015)، ص 335.

(4) يشير النظام الداخلي لاتحاد الصحفيين السوريين التابع للنظام إلى ضرورة أن يلتزم الصحفي بميثاق الشرف الصحفي، وذلك في الباب الرابع منه الخاص بالحقوق والواجبات والعقوبات، لكن وثائق الاتحاد خلت تمامًا من وجود وثيقة ميثاق الشرف، وقد أشار بعض المطلعين إلى أن الاتحاد ذاته قد وضع مثل هذه الوثيقة منذ ستينيات القرن الماضي، وأنها كانت مبنية على الامتثال الكامل لمبادئ حزب البعث العربي الإشتراكي، لكننا لم نجد هذه الوثيقة أبدًا، ما يرجح أن المقصود بميثاق الشرف هذا هو محتوى المادة الخامسة التي تشرح أهداف الاتحاد، والتي تجعل هذه المؤسسة جزءًا من منظومة الحزب والمنظمات الشعبية التابعة له، ولعل ما يؤكد هذا الاستنتاج تشكيل الاتحاد لجنة لكتابة ميثاق الشرف قبل مدة وجيزة من الآن، كما سيظهر في السياق.
انظر الرابط http://journalists-u.org.sy/51

الصادرة عن مكتب الإعداد والثقافة والإعلام في القيادة القطرية للحزب هي الناظمة للعمل المهني [5].

جعل الوضع الاستثنائي الذي فرضته أحداث الثورة السورية، ولا سيما تحولها من السلمية إلى العمل المسلح، الحصولَ على توافق حيال المبادئ الأخلاقية التي يطلب الالتزام بها غير ممكن لأسباب عدة تبدأ بكون غالبية العاملين في التغطيات الإعلامية من غير المحترفين، وتمر بكونهم يخضعون لسيطرات عدة على الأرض، وصولًا إلى حال الضغط اليومي التي يتعرضون لها بسبب شراسة الهجمات التي استهدفت الصحافيين والمواطنين الصحافيين من قبل قوات النظام[6] التي كرست جزءًا من عملها لمنع حصول العالم على صورة حقيقية عن هجماتها ضد المدنيين، الوضع الذي أدى إلى فوضى في تعاطي هؤلاء الضحايا المحتملين مع الأخبار التي يحاولون نقلها إلى الوسائل الإعلامية، لجهة الانحياز، وتغليب الرؤى الشخصية على الخبر.

ثامنًا: الحاجة إلى ميثاق شرف

النظريات الفكرية السياسية في الإعلام الجماهيري[7] وهي النظرية السلطوية والنظرية الليبرالية والنظرية الشمولية ونظرية المسؤولية الاجتماعية، تعاطت في الأصل مع الإعلام بوصفه حالة مستقرة في مجتمع تنتظم فيه الحياة.

وفي هذا الإطار نشأت النصوص التي حملت اسم مواثيق الشرف الإعلامية، أو مدونات السلوك المهني، التي ظهرت أولًا في الولايات المتحدة الأميركية مع إطلاق الجمعية الأميركية لرؤساء التحرير أول ميثاق شرف إعلامي باسم ركائز الصحافة (Journalism of Canons) في 1922 الذي تضمن مجموعة من المبادئ الأخلاقية[8] التي يتوجب على الصحافيين الالتزام الذاتي بها، فهي غير مفروضة عليهم بحكم القانون، بل هي قواعد لا بد للصحافي المهني أن يمتثل لها.

وعلى الرغم من اتساع مضمون هذه المبادئ إلا أن النقد الذي كانت تتعرض له الصحافة في المجتمع الأميركي، ولا سيما من جهة احتكار المؤسسات الإعلامية، والانحياز، والتعرض للحياة الشخصية لأفراد المجتمع، وغير ذلك، جعل مسألة أخلاقيات العمل الصحافي على طاولة البحث والدراسة، الأمر الذي أفضى إلى قيام نخبة من الأكاديميين والمهنيين وبعض قادة الرأي، ممن عرفوا لاحقًا باسم (لجنة حرية الصحافة أو لجنة هاتشنز Hutchins) في 1947 بدراسة إشكاليات العمل الصحافي في ضوء سيطرة رأس المال على المؤسسات الصحافية، ومحاولات الدولة التدخل في عمل الإعلام، فصيغت النتائج في تقرير مفصل اعتُمِد من قبل دارسي الصحافة ومنظريها على أنه مرجع لنظرية جديدة في الإعلام سميت بـ (نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام).

(5) انظر: كارولا ريشتر وكلاوديا كوزمان، نظم الإعلام العربي، دعاء نبيل وسيد إمبابي (مترجمان)، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022)، ينظر في الكتاب بحث يزن بدران، "سورية: منظومة إعلامية مفككة، ص 65.

(6) بحسب تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد ((شكّل المواطن الصحفي السوري (...) عاملاً حاسمًا في إعداد التقارير الصحفية بالتعاون والتنسيق مع الصحفيين الدوليين ووسائل الإعلام، ولهذا السبب تحديداً فقد عمد النظام السوري وعبر تكتيك مدروس وواضح لاستهداف الصحفي المحلي، عبر عمليات القنص أو الاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب، وكذلك حاول ضرب مصداقية المواطن الصحفي السوري عبر تكذيب روايته)). انظر التقرير عبر الرابط" https://snhr.org/arabic/2019/03/05/11128/

(7) كمال الحاج، نظريات الإعلام والاتصال، طبعة إلكترونية، (د.م: الجامعة الافتراضية السورية، 2020) ص179.

(8) عادت الجمعية في عام 1975 لتصدر بيانًا عن مبادئ أخلاقيات الصحافة. انظر الرابط https://2u.pw/SKtn4

وبحسب رواد هذه النظرية، فإن ((المسؤوليات الإعلامية أو الصحفية يتم إدراكها من خلال ثلاثة مستويات، وهي: أولًا القيام بالوظائف الممكنة أو الأدوار الاجتماعية الملائمة للصحافة، وتشمل الوظائف السياسية والتعليمية ووظائف الخدمات والوظيفة الثقافية. ثانيًا: معرفة المبادئ التي ترشد وسائل الإعلام، ومن بينها الصحافة إلى تحقيق الوظائف السابقة، بطريقة إيجابية أو مسؤولة. ثالثًا: معرفة أنواع السلوك التي يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين والصحفيين لتحقيق هذه المبادئ الإرشادية))[9].

وقد انعكست هذه المسؤوليات في مواثيق الشرف الإعلامية حول العالم بأسره، فوجدت دراسة نشرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في العام 1980 هي دراسة (J Clement Jones) تضمنت مقارنة بين مواثيق الشرف الأخلاقية في الدول المتقدمة والدول النامية؛ أن ((ثمة مجموعة من البنود أكثر شيوعا في معظم الدساتير الأخلاقية ومواثيق الشرف الإعلامية، وهي:

- التأكيد على النزاهة والحقيقة والموضوعية في كل أشكال جمع الأخبار ونشرها أو إذاعتها.

- ضمان التدفق الحر للمعلومات بين الحكومة ومن تحكمهم في كل الأوقات.

- الحاجة إلى أعلى درجات الاحترافية والمهنية، والحاجة إلى احترام وحماية السلامة الشخصية للصحفيين.

- الولاء الوطني مقترنا برفض استخدام الصحفي لموقعه في الإضرار بالمصلحة العامة، خاصة من منطلقات إثنية أو أيديولوجية أو استجابة لقوى خارجية. الحفاظ على سرية وخصوصية المصادر عندما يكون ذلك مبررًا)).[10]

وفي إطار البحث عن جواب عن سؤال حول من يضع مواثيق الشرف فإن الباحث خالد صلاح الدين في دراسته (نحو ميثاق شرف أخلاقي للإعلاميين العرب، الرؤى النقدية وسبل التطوير) يحدد أنواع المواثيق من خلال صناعها، فهناك ميثاق الشرف المهني للوسيلة الإعلامية، ويسمى دليل السلوك المهني، وهناك أيضًا ميثاق الشرف الرسمي للدولة وهذا النمط تضعه الحكومات أو مجالس إعلامية تابعة للحكومات وتراقب تنفيذه، وثمة ميثاق الشرف غير الحكومي، وتضعه الاتحادات والنقابات الإعلامية المستقلة عن الحكومات، إضافة إلى مواثيق الشرف الإقليمية ذات الطابع الرسمي مثل ميثاق الشرف الإعلامي العربي، ومواثيق الشرف ذات الطابع الدولي مثل ميثاق الشرف المهني الذي وضعه الاتحاد الدولي للصحفيين عام 1954.[11]

وبينما كانت تترسخ هذه القواعد الأخلاقية في بيئات العمل الإعلامي في البلدان التي لا تخضع المهنة فيها لسيطرة الدولة أو القوى المهيمنة، كانت البيئات الأخرى شبه خالية منها، إضافة إلى أن العمل الإعلامي في بيئات الحرب كان بعيدًا عن الامتثال للقواعد الأخلاقية خاصة مع غياب مسألة التنظيم الذاتي أي قيام الصحافيين بتنظيم عملهم، ولم يجد منظرو العمل الإعلامي أنهم بحاجة إلى التعاطي مع حالة الإعلام في حالة الحرب، فغاب

(9) محمد حسام الدين، المسئولية الاجتماعية للصحافة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للكتاب، 2003)، ص 18.

(10) حسن محمد حسن منصور، أخلاقيات العمل الصحفي في بيئة الإعلام الجديد، دراسة في أخلاقيات النظرية والتجارب العربية والدولية، ع: 6، (الرياض، إصدارات كرسي صحيفة الجزيرة للصحافة الدولية، 2015) ص14-15.

(11) حسن محمد حسن منصور، أخلاقيات العمل الصحفي في بيئة الإعلام الجديد، دراسة في أخلاقيات النظرية والتجارب العربية والدولية، ص 20.

عن نصوصهم تفسير سلوك الصحافيين في سياق تغطيتهم أحداثَها[12].

وعلى سبيل المثال فإن دراسة (Keith and Others 2006) التي حللت 47 ميثاق شرف صحافي أميركي للتعرف إلى مدى اهتمامها بكيفية التعامل مع الصور الصحافية المرتبطة بالعنف والكوارث، قد خلصت إلى ((عدم اهتمام مواثيق الشرف الصحفية الأمريكية بتقديم رؤية حول كيفية التعامل صحفيا مع الصور في زمن الحروب والكوارث)).[13]

بعض المؤسسات الصحافية الدولية، ومن خلال تراكم خبرات الصحافيين العاملين المنضوين تحت أهدافها، طورت تاريخيًا أطرًا يمكن أن تساعد الصحافيين، أفرادًا كانوا أم جماعات، على مراقبة السلوك المهني، وعدم الانحياز في سياق التغطيات الإخبارية في زمن الحرب[14] ضمن سياق عملها على التنظيم الذاتي لنشاطها بعيدًا عن تحكم أي مجموعة تفرض سلطتها على الأرض.

لكن هذه الأطر احتاجت إلى وقت طويل نسبيًا قبل أن تصل بمضامينها إلى المشهد السوري، حيث كانت قد ظهرت محاولات عدة لكتابة مواثيق شرف صحافي في بيئات محلية مختلفة.

تاسعًا: مواثيق الشرف بين المهنة والقانون والأخلاق

لم يعرف السوريون قبل عام 2011 أي تجربة لكتابة ميثاق شرف إعلامي، على الرغم من وجود إشارة إليه في النظام الداخلي لاتحاد الصحفيين التابع للنظام، الأمر الذي ذُكِر سابقًا، كما أن المضامين الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية كانت غائبة حتى عن مجال الإدارة وأعمال السوق، وسط سيطرة تاريخية للشمولية على العمل الإعلامي.

وربما سيكون من اللافت أن بعض استخدامات عبارة (ميثاق شرف) قد جرت في الحيز السياسي،[15] حيث تحاول القوى السياسية إدراج أهدافه ضمن الإطار الوطني، وإكساب ممارساته بعدًا أخلاقيًا ينزهها عن الشكوك وسط الحالة الارتيابية العامة في المشهد السياسي السوري. وضمن هذا المسار سنرى لاحقًا محاولات عدة لاستخدام التعبير نفسه، ومنها على سبيل المثال وثيقة أصدرتها فصائل جهادية سورية منتصف أيار/ مايو عام 2014 حملت عنوان (ميثاق الشرف الثوري)[16]

(12) محمد قيراط، الإعلام في زمن الحروب والأزمات: التلاعب والتضليل والتشويه، مجلة التواصل، ع: 16، (د.م: د.ن، جوان 2006)، ص160.

(13) حسن محمد حسن منصور، أخلاقيات العمل الصحفي في بيئة الإعلام الجديد، دراسة في أخلاقيات النظرية والتجارب العربية والدولية، ص17.

(14) من هذه المؤسسات معهد صحافة الحرب والسلم، وهو مثال يسعى بحسب تعريفه لنفسه "لتمكين أصوات الناس ومساعدتهم في إحداث فرق حقيقي في مجتمعاتهم. ويشمل ذلك العمل على بناء المهارات والتدريب على السياسات الإعلامية والإصلاحات القانونية؛ ابتداءً من الصحافة في خط المواجهة ووصولًا إلى شبكات المحاسبة ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمواطنين؛ وابتداءً من تغطية محاكم جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان وصولًا إلى تأسيس شبكات وطنية لتغطية أخبار الانتخابات. كل هذه البرامج مرتبطة ببعضها البعض لتحقيق الهدف بتعزيز الأصوات المحلية البنّاءة لمساعدتها في تحقيق التغيير الإيجابي". انظر الرابط: https://advocacyassembly.org/ar/partners/instituteforwarandpeacereporting/

(15) يمكن ملاحظة إصدار جماعة الإخوان المسلمين المعارضة (مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي) في 2001، ثم أعادت إصدار وثيقة مشابهة في خضم الثورة السورية في العام 2012 حملت عنوان (عهد وميثاق).

(16) يمكن الاطلاع على الميثاق من خلال الرابط: https://2u.pw/Q1N75

وبالتأكيد يمكن تحديد الفرق بين استخدام هذه العبارة عنوانًا في سياق الممارسات الثورية والسياسية[17] والعسكرية وحتى سياقات فنية وإبداعية[18]، واستخدامها في مجال مهني محدد هو الصحافة، فغياب المحددات والأطر والقوانين والضوابط في المجالات الأخرى يدفع العاملين فيها إلى البحث عن قواعد محددة، يجب عليهم الالتزام بها من أجل تنظيم العمل، وإيجاد صيغ تفاهم في ما بينهم، في ما نشأ الميثاق الأخلاقي للصحافة في بيئة مختلفة قوامها دَفعُ الصحافيين ذاتيًا إلى الالتزام الأخلاقي بقواعد المهنة، وعدم القيام بممارسات تجعل الصحافي في مواجهة مع المجتمع.

وضمن هذا التحديد يمكن ملاحظة مسألتين مهمتين: الأولى أن الميثاق الأخلاقي للصحافة ليس نصًا تعليميًا أو تدريبيًا لقواعد المهنة، بل هو نص يأتي فوقها ليشكل دستورًا أخلاقيًا، والثانية هي أنه ليس قانونًا للصحافة، فهذا شأن دستوري حقوقي، يُكتب في سياقات أخرى متصلة بالأوضاع السياسية والقانونية في أي بلد مستقر يجب أن تنظم فيه الحياة اليومية.

ويمكن الاجتهاد هنا عبر تشبيه ميثاق الشرف الصحفي بقسم أبقراط[19] في مجال الطب مع إدراك الفروقات بين المهنتين، فالميثاق والقسم يأتيان بعد أن يمسك الصحافي والطبيب أدواتهما المهنية، وأن يمتثلا للعمل وفق القانون الوطني الناظم، وأن يكون الميثاق والقسم جزءًا من نشاط مجموعة العاملين في المهنة في سبيل التنظيم الذاتي، وهذا ما تفعله اتحادات وروابط الصحافيين، ونقابات الأطباء.

عاشرًا: مواثيق الشرف السورية

1. ميثاق الشرف لإعلام الثورة السورية

حملت مجريات الثورة، ولا سيما في عامها الثاني، عددًا من الناشطين على إصدار (ميثاق الشرف لإعلام الثورة السورية)[20] بتاريخ 2012/06/28، ليكون أول وثيقة في هذا الشأن تظهر للجمهور، ويوقع عليها من قبل عدد من الشخصيات والتجمعات، ومن اللافت أنها لم تنشر في موقع مستقل، بل بقيت في موقع فيس بوك، حيث نشطت التنسيقيات والصفحات الثورية.

يمكن النظر إلى هذا الميثاق من زاوية كونه يقدم نوعًا جديدًا غير معهود سابقًا من أنواع المواثيق التي تم التطرق إليها سابقًا، فهذه هي المرة الأولى التي تحاول فيها مجموعة إعلامية ما متمردة على السلطة الحاكمة وضع مدونة تحتوي على عناصر الميثاق الأخلاقي في مهنة الصحافة، وأخرى تخص التنظيم الذاتي للإعلاميين في بيئة تعج بالفوضى الناتجة عن الحرب الدموية التي تشنها قوات النظام ضد الثائرين، أيضًا الحرب الإعلامية التي تتهمهم بالطائفية وبالسلفية وبالإرهاب وغير ذلك.

(17) انظر: حازم نهار، "في الحاجة إلى مدونة سلوك سياسي سورية"، موقع المدن الإلكتروني، https://2u.pw/niAhk

(18) أصدر كتاب سيناريو دراما سوريين وثيقة بعنوان (ميثاق شرف التعامل المهني)، انظر نص الميثاق على الرابط: https://2u.pw/NYmU5

(19) حول هذا القسم المنسوب إلى أبقراط يمكن العودة إلى ما كتب عنه في موسوعة الويكيبيديا على الرابط: https://2u.pw/ELsL3

(20) يمكن مطالعة الوثيقة على الرابط: https://www.facebook.com/C.C.S.R.M/photos/a.198425123620570/198425130287236

وفي تحليل ما تضمنه نص الميثاق، نجد أن واضعيه قد قاربوا البنود العامة للمواثيق المتداولة حول العالم، ولا سيما منها (إعلان مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين الخاصة بممارسة مهنة الصحافة) الصادر عام 1954[21]، لكنه على الرغم من ذلك بدا وكأنه منشور ثوري من خلال تسميته أولًا، وعبر مقدمته التي ربطت بين الالتزام المهني و((تضحيات الثوار العظيمة من أجل حرية وسيادة وكرامة سوريا)) مع تثبيت للأهداف من وضعه، وهي ((الوصول إلى إعلام مسؤول مواكب للثورة في تحقيق أهدافها الوطنية والإنسانية)). وتضمن البند الثاني إلزام الإعلاميين ((بخدمة أهداف الثورة))، إضافة إلى ((العمل على تحقيق طموحات الشعب السوري)). وتضمن الميثاق في بنده الرابع الطلب من الإعلاميين ((التنسيق بين مكونات الإعلام الثوري)) من أجل صناعة أخبار مهنية، وكذلك دعوتهم إلى ((توخي كامل الدقة والحذر في نقل أخبار الجيش الحر))، ودعا الميثاق أيضًا إلى ((اعتماد قائمة موحدة للمصطلحات الخاصة بالإعلام الثوري، والعمل على تكريسها ونشرها في وسائل الإعلام العربية والدولية)).

ينطق هذا الميثاق بشخصيته وتوجهاته من خلال القول إن ((العمل الإعلامي هنا هو عمل ثوري))، وتبعًا لهذا يمكن فهم وجود أحمال زائدة عن الحاجة بالنسبة إلى ميثاق شرف إعلامي عادي، إذ تؤشر العناصر المضافة إلى متنه والقادمة من واقع الحالة السورية المضطربة إلى أن واضعيه يحاولون تنظيم شؤون العمل الإعلامي في بيئة الثورة من خلال النص، وهنا نلاحظ أن مسألة التنظيم العام لآليات هذا العمل ستحتاج إلى جهد إضافي من قبلهم ومن قبل غيرهم وذلك لسببين؛ أولهما أن البيئة السورية ذاتها كانت تدار وفق المدرسة الشمولية، حيث لا يمكن للأفراد ولا حتى للمؤسسات القيام بعملية تنظيم ذاتية، وثانيهما عدم وجود ميثاق أخلاقي مهني في سورية حتى ذلك الحين. ولهذا يكون من الطبيعي أن يُلحَق كل ما سبق بالبيئة السائدة، أي المناخ الثوري. لكن علينا ملاحظة مسألة مهمة أن نص الميثاق لم يتضمن قواعد عمل مهنية، أي إنه لم يتوجه للإعلاميين بأي إلزام لا بد من أن يكونوا قد تعلموه في دراستهم المهنية أو حياتهم العملية، بل حاول مقاربة البنود الأخلاقية المعممة، من خلال محاولة تبيئتها في البيئة السورية.

2. ميثاق الشرف الصحفي لـ (رابطة الصحفيين السوريين)

تأسست (رابطة الصحفيين السوريين) التي أعلن عنها بتاريخ 20 شباط/ فبراير 2012، لتكون بحسب بيان إطلاقها ((بمثابة تجمع ديمقراطي مستقل، ملتزم بمضامين ثورة السوريين من أجل الحرية والكرامة، ونزوعهم إلى إقامة دولة ديمقراطية تعددية، توفر العدالة والمساواة والحريات وحكم القانون لكل مواطنيها دون تمييز. والرابطة محكومة بهذا الإطار في اهتمامها وعملها وعلاقاتها الداخلية وفي علاقاتها الخارجية مع الهيئات الأخرى داخل سوريا وخارجها)).[22]

وأنجزت الرابطة ميثاقها الخاص تحت اسم (ميثاق الشرف الصحفي لرابطة الصحفيين السوريين إعلام

(21) أصدر الاتحاد الدولي للصحفيين نسخة معدلة من هذا الإعلان في 2019، حملت عنوان (الإعلان العالمي لأخلاقيات المهنة للصحفيين)، ونظرًا لكون المواثيق التي نتحدث عنها قد صدرت قبل هذا العام، فإننا سنعتمد النسخة الأولى في المقارنات.
يمكن الإطلاع على الوثيقتين في موقع الاتحاد عبر الرابط www.ifj-arabic.org.

(22) انظر بيان التأسيس على الرابط: https://2u.pw/PpcHj

حر ومستقل)[23] تضمن في نسخته الأولى عناصر منسجمة تمامًا مع تعريف الرابطة لنفسها، وعبر هذا يمكن فهم التأكيد على العلاقة مع الثورة السورية، في ميثاق يفترض كونه مدونة سلوك لأعضاء الرابطة، وقد جاء في مقدمته أن (رابطة الصحافيين السوريين) ((نشأت... لضرورات فرضتها الثورة السورية لتكون كيانًا مؤسسيًا متماسكًا يُعبّر عن أهداف هذه الثورة، ويُلبّي حاجتها إلى ما يواكبها إعلاميًا، بحيث تكون جزءًا لا يتجزأ منها))، وترد في النص عبارات مثل تعريفها القصير بأنها ((هيئة لجميع الصحافيين السوريين المؤمنين بمبادئ الثورة السورية في **إسقاط النظام الفاسد**))، وأنها تدعم (الرابطة) الثورة السورية إعلاميًا لدى وسائل الإعلام العربية والدولية، وتفضح جرائم النظام في المحافل الدولية والهيئات الإعلامية العالمية.

سعت الرابطة في وقت لاحق، ولا سيما بعد تسجيلها رسميًا بحسب قانون الجمعيات الفرنسية بتاريخ 6 تموز/ يوليو 2013، للانضمام إلى الاتحاد الدولي للصحافيين، لكن هذه الغاية قوبلت بعدد من الشروط الإجرائية التي كان عليها الالتزام بها، غير أن الشرط غير الإجرائي الأهم كان ضرورة أن تعيد الرابطة كتابة ميثاقها الداخلي بعيدًا عن الشرط السياسي، ليصبح ميثاقًا (مهنيًا)، وقد تركزت المناقشات التي أشعلت معارك داخلية عاتية بين أعضاء الرابطة على طلب الاتحاد إزالة عبارة (إسقاط النظام) من الميثاق، الأمر الذي عده بعض الأعضاء تنازلًا عن القيم التي بنيت عليها الرابطة، فكتبت الإعلامية الراحلة عروبة بركات تقول: ((إن حالة الإذعان في الرابطة، وقبول إملاءات الاتحاد الدولي للصحفيين بشطب عبارة "إسقاط النظام" من ميثاق الشرف الصحفي، يعبر عن حالة تشوه شديدة في مفهوم المهنية والحيادية الإعلامية لدى بعض المعنيين في الرابطة. كما تعبر عن معاناتهم من عدم اليقين بأهداف وطموحات الثورة السورية.))[24] وأصدر صحافيون أعضاء بيانًا نُشر في شبكات التواصل الاجتماعي، أعلنوا فيه رفضهم اشتراط الاتحاد الدولي للصحافيين ((إلغاء الوجه الثوري وتعبيراته التي قامت عليه الرابطة، متمثلًا بعبارة إسقاط النظام)).[25]

وبغض النظر عن المآلات التي انتهت إليها واقعة الانقسام هذه[26]، فإنها كانت مؤشرًا على حالة من التنازع بين المسار المهني المعقم من السياسة في صياغة نصوص المواثيق المهنية الأخلاقية، والمسار المحلي الذي يفرض على الصحافيين في أثناء محاولتهم تنظيم أنفسهم والعمل وفق مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية أن يدونوا مبادئ مرحلية خاصة بالبيئة التي يعملون فيها.

3. ميثاق الشرف الإعلامي للثورة السورية

بينما احتاج الصحفيون خارج الرابطة إلى عام وبضعة شهور حتى يصدروا الوثيقة الثانية تحت عنوان

(23) يمكن مطالعة الوثيقة على الرابط:
https://www.facebook.com/SyrianJournalistsAssociation/photos/a.296840097047002492873564110320/

(24) انظر مقالة الإعلامية الراحلة عروبة بركات، " هل تقبل رابطة الصحفيين السوريين إملاءات الاتحاد الدولي؟!"، أورينت نت، (02.03.2015)، على الرابط: https://orient-news.net/ar/news_show/85534

(25) انظر نص البيان على الرابط:
https://www.almodon.com/print/20a1d991-f6a140-e9-bf2c-9ea607a4912995631/a1f-669c-48859966--e091f16e0b90

(26) أزيلت عبارة إسقاط النظام وغيرها من التعبيرات السياسية من ميثاق الرابطة، ووافق الاتحاد الدولي على انضمام الرابطة التي تضم صحافيين معارضين للنظام بصفة عضو مشارك خلال اجتماعات مكتبه التنفيذي في تونس، في شهر تشرين الثاني لعام 2017، مقابل إعلانه ضم (اتحاد الصحفيين السوريين) التابع للنظام السوري بعضوية كاملة.

(ميثاق الشرف الإعلامي للثورة السورية)[27] وذلك بتاريخ 22/ 09/ 2013، ليكون أول محاولة منظمة لوضع قواعد أخلاقية صحافية أُنجزت بحسب منظميها ((بدعم ومساهمة من رابطة الصحفيين السوريين، ومساهمة من 140 من جهة إعلاميّة ثوريّة، إضافة لمجموعة من النّاشطين والإعلاميّين)).

ويلاحظ في نص الميثاق هذا أن مقدمته تتضمن العناصر ذاتها التي وردت في (ميثاق الشرف لإعلام الثورة السورية) الذي صدر في 2012، لكن متنه تخلى عن العبارات التي تثقل كاهله لجهة الانتماء للثورة وغير ذلك مع الإبقاء عليها بوصفها مرجعًا وغاية، مع ورود إشارة لافتة إلى ضرورة ((استقلالية الإعلام الثوري عن دوائر التأثير المالي أو السياسي)).

4. ميثاق الشرف الإعلامي للإذاعات السورية

على مسافة زمنية قريبة أطلقت الإذاعات السورية التي تعمل خارج مناطق سيطرة النظام ميثاق شرف إعلامي خاص بها، تمت الدعوة إليه من قبل ثلاث منظمات هي CMS البريطانية المتخصصة في دعم الإعلام المستقل بلا شروط، والمشروع الأردني (أصواتنا) لدعم الإذاعات العربية، و(شبكة الإعلام المجتمعي)، ووفرت المنظمة البريطانية الدعم المالي لتمويل الاجتماعات بين مديري الإذاعات السورية، وتنظيم اللقاءات بينهم، ليكون أول محاول للتنظيم الداخلي بين عدد من المؤسسات الإعلامية ذات الطبيعة الواحدة، وصدر بتاريخ 2014/02/18.

وبحسب اطلاعنا، فإن هذا الميثاق هو أول وثيقة تُنجز ضمن استجابة المؤسسات الإعلامية السورية لدعوات المؤسسات الصحافية الدولية أو تلك المتعاقدة معها.

ومن خلال الاطلاع على النص يمكن ملاحظة ابتعاد المنظمين في تدوينهم الميثاقَ عن الإشارة إلى الثورة السورية، وربطه بالقوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمهنة الصحافة، مع إيلاء أهمية لاعتماد صياغة قانونية لا تواجه مشكلات مع أي بيئة محلية أو دولية تعمل فيها أي من الإذاعات الموقعة على الميثاق. وقد قُسم النص إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

أ. حقوق الإعلام والصحفيين.

ب. التنظيم الذاتي للإعلام المستقل.

ج. الاحترام المتبادل والتضامن.

ومن خلال هذه الأقسام نجد أن صناع الميثاق حاولوا إنجاز مهمات عدة في النص؛ تأسيس الوضع القانوني للعمل الصحافي من خلال مطالبة السلطة القائمة بالالتزام بحقوق الصحافيين وفق الشرائع الدولية، وكتابة الميثاق الأخلاقي بصورة أكثر دقة من المحاولات السابقة مع الإشارة إلى ((التزام الإذاعات باحترام حقوق الأطفال

(27) يمكن مطالعة الوثيقة على الرابط: https://www.facebook.com/SyrianJournalistsAssociation/photos/a.296840097047002/599147900149552

وذوي الاحتياجات الخاصة)) وتعهدها ((بعدم استغلال حاجات وظروف الآخرين من أجل الحصول على المعلومة))، الأمر الذي يشير إلى بداية تلمس وجود مسارات أخرى للميثاق الأخلاقي تقوده إلى نواحٍ أكثر تفصيلية في شكل علاقة الوسائل الإعلامية مع المجتمع. فضلًا على أن المهمة الأخيرة التي التزم بها المنتسبون إلى الميثاق تنطلق من دواعي التنظيم الداخلي لعملهم كل بمفرده، وبناء علاقة تحالف وتوافق في ما بينهم، مع ضرورة وجود حالة تضامنية في حال تعرض أي مؤسسة أو أحد العاملين فيها إلى الأخطار.

يسجل على نص الميثاق هذا، على الرغم من الملامح الاحترافية المتضمنة فيه، محاولته التوسع صوب فرض القانون على سلطات الأمر الواقع، وتضمينه قواعد العمل في ما بين المؤسسات الموقعة عليه في نصه أيضًا، بينما كان من الأجدى الفصل إجرائيًا بين الأقسام الثلاثة، وعدّ كل جزء وحدة منفصلة.

5. ميثاق شرف للإعلاميين السوريين

تحول الاجتماع على إنجاز مواثيق الشرف منذ بداية 2014 إلى عمل ممول دائمًا من قبل المؤسسات الداعمة، وضمن هذا الإطار سينشأ الإطار الذي سيسمى لاحقًا بالميثاق الذي بدأ بمائدة مستديرة عقدت في مدينة إسطنبول التركية تحت عنوان (ميثاق الصحافة الأخلاقية في سوريا) بتاريخ 30/29/آذار 2014. وأفضى بعد عمل مستمر لسنوات عدة إلى ظهور ميثاق شرف إعلامي[28] معتمد من قبل عدد غير قليل من المؤسسات الإعلامية (56 وسيلة)، وإلى ظهور مؤسسة تحمل اسم الميثاق مكلفة بمتابعة الالتزام به من قبل الموقعين عليه.

وقد نشر مضمون الميثاق على موقع مخصص حمل الاسم ذاته، لكن حمولة النص الذي تمت عنونته بهذا الاسم تبدلت خلال السنوات السابقة، حيث نشر المشاركون في المجموعة الداخلية لرابطة الصحفيين السوريين وثيقة أولى أعدها المدرب فادي القاضي الذي تولى تدريب الإعلاميين المشاركين على صياغة النص آنذاك حملت عنوان (توصيات الإطار العام للمبادئ)، حُدّدت فيها أربعة عناوين رئيسية أوصى المشاركون بها لكونها ((تشكل جوهر أسس العمل الصحافي والإعلامي المستند إلى مبادئ أخلاقية، والذي من شأنه أن يعزز ويكفل عمل وسائل الإعلام في سوريا بما يضمن احترام هذه المبادئ)). وهذه المبادئ هي (الحياد والمصداقية) و(الموضوعية) و(التعددية) و(النزاهة) تم التفصيل في كل واحد منها، فجاء النص مقاربًا للأساسيات المعتمدة عالميًا، غير أن الاجتماعات اللاحقة للإعلاميين المشاركين أدت إلى تحميل الوثيقة الأولى إضافات كثيرة، فتغير النص مرات عدة حتى وصل إلى نسخته الحالية المنشورة على الموقع، إضافة إلى وجود وثيقة أخرى يمكن تحميلها من رابط موقع الميثاق حملت عنوان (ميثاق شرف للإعلاميين السوريين/ نص الميثاق "مدونة السلوك المهني" النسخة 1 بتاريخ 2021)، الأمر الذي يحير القارئ، فلا يعرف أي النسختين هي المعتمدة.

(28) للاطلاع على نص الميثاق، ومدونة السلوك المهني، يرجى زيارة الرابط https://almethaq-sy.org/ar/ethicalcharter

النسخة الأولى

في النسخة الأولى الظاهرة في الرابط الأساسي[29] جاءت الوثيقة في توطئة وثماني مواد تضمنت: (توطئة، وتعريف الإعلام، وتعريف المؤسسة الإعلامية، وشمولية الميثاق، ومصادر الميثاق ومبادئه، والموجبات الأخلاقية للإعلامي، وتضامن الموقعين، والدعوة للميثاق، والالتزام بالميثاق) يمكن المرور سريعًا على ملاحظات أساسية لا تخفى على المتخصصين:

التوطئة: احتوت التوطئة على صياغة تعاني التعميم، جاء فيها قول المشاركين:

((نظرًا للدور الكبير الذي يلعبه الإعلام في صناعة الرأي العام، وفي الرقابة والمساءلة، ونشر الحقيقة للجمهور دون تمييز، بمهنية وموضوعية، افتقدها الإعلام السوري على مدى عقود، وإسهامًا في ضبط العملية الإعلامية المتطورة بشكل مستمر ومتسارع في سوريا.

ونظرًا لغياب قوانين جامعة وناظمة لعمل المؤسسات الإعلامية، أصبحت الحاجة ملحة لوجود ميثاق شرف إعلامي يلزم الموقعين عليه أخلاقيًا.

وعليه أقرّت مجموعة من المؤسسات الإعلامية السورية المستقلة، بعد جولات من النقاش، بين مختلف التوجهات والمكونات، وبالتوافق فيما بينها، تكريس مجموعة من المبادئ، عبر ميثاق يسهم في خلق حالة من التوازن والاستقرار، لخير المجتمع السوري ونموه وارتقائه، آملين من جميع المعنيين به، احترام ما ورد فيه، والالتزام به، وأسموه ميثاق "شرف")).

ففي النص نلاحظ أن المشاركين يطلقون أحكامًا غير موضوعية كالقول بافتقاد الإعلام السوري الموضوعية على مدى عقود، إذ يغيب التحديد الزمني، فعن أي إعلام يتم الحديث هنا، هل هو الإعلام السوري الخاص الذي غاب منذ استيلاء البعثيين على السلطة؟ أم هو إعلام الدولة أي الوسائل الإعلامية المملوكة لها؟ أم هو الإعلام الخاص الذي بدأ بالعمل منذ بداية الألفية الجديدة؟ علاوة على أن التعميم بعدم وجود الموضوعية هو حكم إطلاقي يصم كل المنتج الإعلامي بغيابها، وهذا أمر يحتاج إلى بحث وتدقيق لا يمكن أن يتم تجاوزه بعجالة.

إن وضع المنجز/ الوثيقة في سياق الإسهام في ((ضبط العملية الإعلامية المتطورة بشكل مستمر ومتسارع في سوريا))، يعاني المشكلة ذاتها، إذ لا يوجد شرح لمعنى كلمة (ضبط)، ولا يعرف القارئ عن أي عملية إعلامية كان الحديث، إضافة إلى وضع توصيفات منفلتة مثل كلمة (متطورة)، وغياب تحديد الحيز المكاني للعملية أيضًا، هل هي سورية بوصفها إطار جغرافية محدد في الدستور، أم هو الإعلام البديل الذي يعمل في مناطق خارج سيطرة النظام وفي دول الجوار وفي بلدان بعيدة؟.

إن الفقرة اللاحقة التي تتحدث عن غياب القوانين الجامعة والناظمة لعمل المؤسسات الإعلامية، تحتاج إلى التدقيق والمساءلة أيضًا في ظل عدم وجود التحديدات الدقيقة لما تعنيه.

(29) المرجع السابق نفسه.

ويمكن التوقف عند الجمل الإنشائية العامة في نهاية الفقرة، من مثل القول بإسهام الميثاق ((في خلق حالة من التوازن والاستقرار، لخير المجتمع السوري ونموه وارتقائه))

وملاحظة أنها تضع الوثيقة في غير مكانها، وتقول بتحميلها ما لا يجب أن تحمله، ما دامت الكلمات كلها تحتاج إلى تفسير وشرح.

وبالانتقال إلى المواد التالية سنلاحظ أن غياب التحديد يتسرب أيضًا إلى المادة الرابعة التي تضمنت عبارات غير واضحة تقول: ((على مؤسسات الإعلام الموقعة على هذا الميثاق، عدم الخضوع للسلطة والتنظيمات السياسية))، إذ لا يشرح صناع الميثاق معنى السلطة، هل هي النظام الحاكم، أم السلطة المسيطرة على الأرض، أم هي الدولة التي يمكن لها أن تضع قانونًا وتشريعات تنظم عمل الإعلاميين والوسائل الإعلامية، أم هي سلطة الروابط والنقابات المهنية التي تمتلك سلطة مهنية تضمن حقوق العاملين في المهنة بالتوازي مع قوانين العمل السائدة، وسلطة أخلاقية مهنية أيضًا بموجب مواثيق الشرف ذاتها؟! ويوجب النص تحديد ماهية التنظيمات السياسية المعنية، فهذه التنظيمات يمكن أن تتضمن أحزابًا سياسية يحق لها ويمكن لها أيضًا أن تُنشأ وسائل إعلامية خاصة بها، تقدم من خلالها برامجها السياسية، وينطق عليها ما ينطبق على كافة الوسائل الإعلامية خاصة أو عامة، تجارية أو سياسية.. إلخ مع الإشارة إلى أن العاملين فيها لا بد سيلتزمون أو يخضعون لسياستها أو لوجهة نظرها. فهل قصد المشاركون التنظيمات السياسية المسلحة التي تفرض سلطة أمر واقع؟

ومن الملاحظات على المادة ذاتها أنها تتضمن عبارات ذات طابع حرفي، أي إنها من أساسيات المهنة، ولا يمكن أن توجه إلا لغير المحترفين، من مثل الطلب منهم التمييز بين الأنواع الصحافية في القول: ((على المؤسسة الإعلامية أن تحرص على القيام بعملها بطريقة أخلاقية ومهنية، مخلصة للمصداقية والنزاهة، وأن تميز فيما تنشره من مادة إعلامية، بين الخبر والرأي والأفكار الشخصية))!

وفي مقابل هذه الصياغات العامة فقد تضمنت المادة الخامسة شرحًا تفصيليًا موسعًا لما يمكن أن يتضمنه ميثاق شرف إعلامي مكتوب لحالة بلاد تعاني الحرب، إذ حاول المشاركون الإحاطة والتنبيه إلى البؤر كافة التي يمكن أن تنتشر منها الأخطاء في العمل الإعلامي، مع الإشارات الواضحة إلى وجود فئات ضعيفة في المجتمع يجب الانتباه إلى طبيعة وشكل حضورها في المادة الإعلامية كذوي الاحتياجات الخاصة، وفاقدي الأهلية لأسباب قانونية أو صحية، والتعامل مع الأطفال والقاصرين، الأمر الذي يجعل من كتابة مواثيق خاصة بهم مهمة إضافية يمكن عدها ملحقات ضرورية للنص الأصلي.

النسخة الثانية[30]

وقد حملت العنوان (ميثاق شرف للإعلاميين السوريين/ نص الميثاق "مدونة السلوك المهني" النسخة 1 بتاريخ 2021)، وجاءت في 33 صفحة، عرضت شروحات تفصيلية تحت إطار المواد المكتوبة في النسخة الأولى، في ما

(30) يمكن الاطلاع على هذه النسخة وتحميلها عبر الرابط السابق نفسه.

يظهر أنه اجتهاد من واضعي الميثاق لشرح كل ما هو قابل للالتباس، أو غير واضح.

ومن خلال التدقيق في المحتوى المنشور هنا، يمكن إيراد مجموعة من الملاحظات المبنية على كلمات وعبارات وردت فيه:

أ. ذهب واضعو النص إلى التدقيق في كل ما هو قابل للتأويل أو الفهم الشخصي في نص ميثاق الشرف، وهذا أمر مهم في إطاره العام، ولكنه في المقابل سيؤدي حكمًا إلى إظهار نوع آخر من الفهم وأيضًا تأويلات أخرى للمحتوى، مع وجود نزعة استحواذية تضع الميثاق في موقع غير موقعه فيتمدد ليأخذ مهام أدوات أخرى، فهو ليس نصًا مهنيًا احترافيًا يعلم موظفي المهنة أساسيات المهنة، وهو أيضًا ليس نصًا قانونيًا يفرض نوعًا من الضوابط على هؤلاء.

ومن هنا يمكن ملاحظة أن السعي إلى وضع مدونة سلوك تفصيلية للميثاق أدت بصورة واضحة إلى تحميله ما لا يطيق بوصفه بالأصل التزام أخلاقي تطوعي.

ب. ثمة خلط واضح، لا ندري إن كان مقصودًا أو لا، بين دور الميثاق الأخلاقي ودور (هيئة الميثاق) أي المؤسسة التي تأسست بعد إنشاء النص، والتي تصف نفسها بأنها ((منظمة مجتمع مدني مهنية مستقلة غير ربحية، ذات طابع تعددي لا تتبع أية جهة حكومية أو سياسية أو دينية)). وبدأت نشاطها بتاريخ 2015/06/14 من مدينة إسطنبول ((بعد أن وقعت 20 مؤسسة إعلامية سورية الوثيقة المهنية والأخلاقية الأولى، الناظمة للعمل الإعلامي السوري، وذلك بعد عام ونصف من النقاش الجماعي بين صحفيين من مؤسسات إعلامية مختلفة، مدعومة باستشارات من خبرات إعلامية دولية)).[31] ومن الأمثلة على ما سبق أن النسخة الثانية تضع بعض الأدوار التي منحتها الهيئة لنفسها تحت إطار المواد الأساسية في وثيقة الميثاق (النسخة الأولى)، فتحت عنوان المادة الأولى التي تقول: ((الإعلام مهنة ورسالة، تهتم بالحقيقة ونشرها، وإيصالها إلى الجمهور، دون تمييز، بحرية وتجرد وإخلاص))، يدرج النص مهمات الهيئة حيث يقول: ((تتمثل المقاصد الرئيسة المعلنة لهيئة ميثاق شرف الإعلاميين السوريين، في: تعزيز استقلالية الإعلام. تمكين المؤسسات الإعلامية السورية من إنتاج محتوى عالي الجودة، مهنيًا وأخلاقيًا))[32].

ج. يمنح صانعو النص منتجهم صفة الوحدانية بلهجة حاسمة، فيقولون في إطار شرح المادة الثالثة منه: ((يمثل ميثاق شرف للإعلاميين السوريين، إطارًا سوريًا وحيدًا، يعلي من شأن الأدوار الاجتماعية للإعلام، من خلال وصف القيم التي تؤثر على الصحفيين ومؤسساتهم. وتتسع نصوص الميثاق ومواده لتشمل جميع أشكال الإنتاج الصحفي، بغض النظر عن وسيلة النشر)).[33] وبالتأكيد لا يصح مثل هذا الكلام في البيئة السورية التي تعاني تعدد السيطرات على الأرض، وتوسعًا في التجمعات المحلية للعاملين في المهنة، وتشكيل روابط صحافية تخصصية، الأمر الذي خلق أطرًا صحافية عدة تحاول كلها أن تظهر نفسها معبرة عن الصحافيين السوريين، ففي مناطق النظام يخضع هؤلاء لقرارات اتحاد

(31) يمكن الاطلاع على التوصيف عبر الرابط: من نحن | ميثاق شرف للإعلاميين السوريين (almethaq-sy.org)

(32) ميثاق شرف للإعلاميين السوريين، ص 2.

(33) السابق نفسه، ص10.

الصحافيين الرسمي التابع له الذي بدأ بالعمل على إنجاز ميثاق شرف خاص به، بعد أن قُبلت عضويته في الفدرالية الدولية للصحفيين[34]، كما أن الصحافيين في المناطق الخاضعة سيطرة الإدارة الذاتية ينتمون إلى إطارين: الأول (شبكة الصّحفيين الكُرد السّوريين) التي تمتلك نظامًا داخليًا يتضمن ميثاق شرف،[35] والثاني وهو (اتحاد الإعلام الحر) الذي يعمل في منطقة تخضع لسلطة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية، وقد صنع ميثاقًا خاصًا حمل اسم (ميثاق العمل الصحفي لشمال وشرق سوريا)،[36] بينما فرضت هذه السلطة قانونًا للعمل الصحافي في مناطقها[37].

د. يحاول كتاب النص تلبية حاجات الواقع الإعلامي للمؤسسات الموقعة عليه، فيسترسل في شرح التفاصيل إلى درجة تجعله يضيق بما يحكي عنه، فهو تارة يفصل في أي الصور يجب أن توضع في البرومو (الفيلم الإعلامي القصير)،[38]

وتارة يوازي بين القرارات الدولية ذات الشأن والقوانين المحلية لدول الجوار،[39] وقد أدى هذا النهج إلى تضخم هائل في شرح بنود الميثاق، الأمر الذي جعل مهمات هذه الوثيقة تختلط بين المنحى التوجيهي التعليمي، والمنحى الأخلاقي، والمنحى القانوني[40].

6. ميثاق (شبكة الصّحفيين الكُرد السّوريين)

أطلقت (شبكة الصّحفيين الكُرد السّوريين) نظامها الداخلي في إثر عقدها مؤتمرها العام الرابع ألكترونيًا (أونلاين) من 1 حزيران/ يونيو حتى 8 آب/ أغسطس 2020، وقد أدرج القائمون على الأمر في نهايته ميثاق شرف صحفي تضمن خمسة بنود أساسية مع شروحات موجزة، وهي: المسؤولية، وحرية الصحافة، وعدم انحيازية الصحفي، والصدق والدقة، وكتابة القصة الخبر بإنصاف.[41]

وفي الخلفيات التاريخية لعمل الصحافيين الكرد على ميثاق شرف يلتزمون ببنوده الأخلاقية، فقد ورثت هذه الشبكة عمل (اتحاد الصحفيين الكرد) الذي تأسس بتاريخ 2012/3/10، والذي تحوّل اسمه إلى (شبكة الصحفيين الكُرد السوريين) بناءً على التعديلات التي أُجريت على النظام الأساسي في المؤتمر الرابع المذكور أعلاه، وقد طرح الاتحاد في بيانه التأسيسي المبادئ التي سيعمل وفقها، ومنها ((العمل على الالتزام المهني بميثاق

(34) انظر خبر تشكيل لجنة كتابة الميثاق في العام 2017 في الرابط https://www.sana.sy/?p=677970

(35) انظر نص النظام على في الرابط https://2u.pw/ocawI

(36) انظر الميثاق في الرابط https://yra-ufm.com/?cat=82

(37) انظر القانون في الرابط https://yra-ufm.com/?page_id=6820&utm_source=pocket_mylist

(38) ميثاق شرف للإعلاميين السوريين، ص 16.

(39) يقول كاتبو النص في شرحهم المادة الخامسة: الموجبات الأخلاقية للإعلامي: ((على المؤسسات الإعلامية في ممارستها لعملها، أن تحترم المبادئ العامة الأساسية، المعلن عنها في العهود والمواثيق، والإعلانات الدولية وفي دول الجوار))، وطبعًا المقصود هنا بصورة رئيسة تركيا، حيث توجد غالبية الوسائل الإعلامية البديلة.
انظر ميثاق شرف للإعلاميين السوريين، ص 22.

(40) يحتاج سياق ما بعد كتابة ميثاق الشرف لدى هذا التجمع أو ذاك إلى دراسة إضافية تحاول فهم نمط العلاقات التي تنشأ بين المؤسسة وموظفيها، وبين المؤسسات الموقعة عليه، إضافة إلى علاقة هؤلاء بالمؤسسات الداعمة أو الممولة، وذلك من أجل رؤية أفضل على الأرض لمدى التزامهم بالميثاق، وطريقة تعاطيهم معه.

(41) انظر نص النظام على في الرابط https://2u.pw/ocawI

الشرف الصحفي وتمثل قيمه عند أداء مسؤولياته المهنية في تجسيد المصداقية والسعي للحقيقة ونقلها للرأي العام بكل أمانة وشفافية))،[42] الأمر الذي يعني حضور هذا الأمر في مناقشات هذا الإطار المحلي، وعمله، ومن ثم، فإن ترسيخ ميثاق الشرف ضمن النظام الداخلي للشبكة هو استمرار لما سبق، مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه الخطوة قد لا تبدو منطقية مع كون نص الميثاق إنما هو التزام أخلاقي، وليس نصًا قانونيًا، ولا سيما أن تمثل الشبكة للنصوص التقليدية المتداولة عالميًا وعدم الإطناب فيه شرحه والحديث عنه، يضعانه في إطاره الصحيح.

7. ميثاق العمل الصحفي لشمال وشرق سورية

يعرّف اتحاد الإعلام الحر نفسه بأنه ((مؤسسة نقابية مهنية مستقلة تعمل من أجل الحفاظ على الحقوق المادية والمعنوية للصحفيين وترسيخ حرية الرأي والتعبير وتلتزم بالقوانين المعمول بها في شمال سوريا وفق قيم الحرية والعدالة والمساواة بين الجنسين)).[43]

وهو من ثم لا يتبع سلطة الأمر الواقع، الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، لكنه يعمل بالتنسيق مع دائرة الإعلام فيها، ويتابع شؤون الصحافيين من خلال التواصل مع المؤسسات الأمنية العاملة في المنطقة.

وقد وضع الاتحاد ميثاقًا خاصًا به حمل اسم (ميثاق العمل الصحفي لشمال وشرق سوريا)[44]، وفي التدقيق في متن النص، يمكن الخروج ببعض الملاحظات:

أ. عمل صناع هذا الميثاق على تمثل المحتوى التقليدي لمواثيق الشرف، لكن مع اجتهاد كبير في تبيئته ليكون صالحًا في فضاء تسيطر عليه سلطة الأمر الواقع التي تعمل وفق أيديولوجيا محددة[45]. وقد قُسمت المحتويات في: مقدمة، وتعريف الإعلامي، ومبادئ عامة، والتزامات وحقوق، سيلاحظ المدقق أنها لا تؤكد على التنظيم الداخلي للوسائل الإعلامية بقدر وضعها المهمات المرسومة مسبقًا، فبحسب المقدمة إن الإعلامي عامل في سبيل تطبيق رؤية سياسية أيديولوجية ذات الأولوية ، بينما تصبح المهمات الإعلامية المهنية تالية على ما سبق، فهو ((المدافع عن الحرية والداعي للديمقراطية والتقدم، محاولًا وعبر ما يمتلكه من وعي وثقافة ووسائل المعرفة إجراء ما يمكن من تغيير للسائد المتخلف في المجتمع وبناء فكر ومفاهيم تنسجم وتتناغم مع عناصر اللحظة التي ينتمي إليها ليرتقي بالمجتمع نحو الأفضل وهو يبقى من دعاة الإصلاح الوطني والقومي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ويعبر عن ضمير الشعوب في الحرية والاستقلال والسيادة، ويدعو إلى الممارسة الديمقراطية السلمية عمليًا، ويعمل على تأمين حق الكتابة الصحافية الحرة في شمال وشرق سوريا بصرف النظر عن الانتماءات ودون قيود أو ضغوط أو رقابة أمنية، باستثناء تلك التي تتعلق بالشروط والقوانين المتعلقة بالنشر والعمل والنزاهة

(42) انظر البيان في الرابط https://www.welateme.net/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=11332

(43) انظر التعريف في الرابط: https://yra-ufm.com/?page_id=2

(44) انظر الميثاق في الرابط https://yra-ufm.com/?cat=82

(45) لمعرفة الخلفية الأيديولوجية للإدارة الذاتية التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديموقراطي المسيطرة في المنطقة يمكن العودة إلى ملخص تعريفي عن الحزب وضعه عنه مركز مالكوم كير-كارنيغي عبر الرابط https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48528

والموضوعية)).[46]

ب. يتماهى هذا النص في مواضع كثيرة فيه مع قانون الإعلام الذي فرضته الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في 2021، وحمل الرقم (3)، ويتماهى هذا القانون بدوره مع تفاصيل ميثاق الشرف وبنوده أيضًا، الأمر الذي يشير بوضوح إلى كونهما يتبعان من ناحية المضمون مصدرًا واحدًا هو سلطة الأمر الواقع التي تصبح هي صاحبة الشأن في ما يخص الإعلام، لجهة القواعد والقوانين، وهي التنظيم النقابي الذي يدافع عن الصحفيين، وهي من يحضهم على الالتزام بالقانون وعدم مخالفة القواعد المفروضة، الأمر الذي يعني قلبًا كليًا للفكرة الأساسية التي ينطلق منها ميثاق الشرف أي نظرية المسؤولية الاجتماعية، وعودة إلى النظرية الشمولية، حيث تسيطر الدولة على كل شيء بما فيه الوسائل الإعلامية، على الرغم من أن النص يفسح المجال واسعًا لقواعد أساسية يطالب بها الإعلاميون في كل مكان، من مثل صون حياة الإعلامي، وحقه في الحصول على المعلومات، وغير ذلك، غير أن البند الذي يقول بأنه ((لا سلطان على الإعلاميين في عملهم غير القانون ومبادئ أخلاق مهنتهم وضميرها)) يبقى مضللًا ما دام القانون السائد قد وُضع من قبل سلطة غير منتخبة.

8. المواثيق التخصصية

في ثنايا عمل الجمعيات والمؤسسات والروابط التي شهدت توسعًا في إطار عمل منظمات المجتمع المدني، ظهرت مشروعات مواثيق شرف تخصصية، من مثل الدليل الإرشادي لتغطية قضايا المرأة والسلام والأمن[47] الذي أصدرته شبكة الصحفيات السوريات، والذي وُضع ليكون ميثاق شرف إعلامي مخصص للتعاطي مع قضايا المرأة.

إضافة إلى دراسات تحليلية لمضامين مواثيق الشرف ذاتها حول مسائل محددة، من مثل الدليل الإرشادي (حبر مو ناشف.. الحساسية للنوع الاجتماعي في قوانين ومواثيق الشرف الإعلامية في كل من تركيا وسوريا ولبنان والعراق والأردن)[48].

غير أن هذا التوجه بقي خجولًا على الرغم من إلحاح الواقع على خلقه، وحرص صناع المواثيق على تثبيته ضمن نصوصها[49]

(46) المرجع السابق نفسه.

(47) للاطلاع على الدليل يرجى زيارة الرابط: / https://media.sfjn.org/دليل-اعلامي-النساء-الأمن-السلام

(48) انظر الدليل عبر الرابط https://media.sfjn.org/the_legal_guide/

(49) انظر الشرح الواسع في النسخة الثانية من ميثاق شرف للإعلاميين السوريين (مرجع سبق ذكره) حول التميز والذي يعدد الفئات المعرضة لهذه المخالفة المهنية وهم: الأقليات، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الأطفال، المرأة، الأعراق والأديان، المهاجرون، لكن فعليًا لم يحظ هؤلاء بما هو مطلوب من كتابة مواثيق خاصة بهم، علما بأن إلحاح حالة فقدان الأمان وغياب الدولة في عموم سوريا جعلهم فئات مستهدفة في كثير من الأحيان مع غياب الدليل الإرشادي المهني للصحافيين بخصوص التعامل مع قضاياهم. انظر: د.م، "مدونة السلوك المهني"، النسخة 1، (2021)، ص 2-3.

أحد عشر: خلاصة

بالنظر إلى أن وثيقة (ميثاق الشرف الإعلامي) التي تسمى أيضًا (مدونة السلوك المهني) هي نص يتضمن بنودًا ذات طبيعة أخلاقية، أي إنها لا تتضمن أي بنود ذات طبيعة مهنية، أو قانونية، وهي بالتأكيد لا تحتوي بذاتها على عناصر زجرية، فإن قراءة تجارب مواثيق الشرف التي صنِعت في سورية خلال العقد الماضي، أي في ظل الحراك الثوري، وحالة الحرب المستمرة، عانت مجموعة من الإشكاليات، تسببت بها مجموعة من العوامل:

1. ريادة التجربة، أي أنها غير مسبوقة، إذ لا يوجد سوابق في البيئة السورية لكتابة ميثاق شرف أخلاقي لمهنة الصحافة، وعدم وجود الخبرة اللازمة، وذلك لكون المهنة محكومة بطبيعة النظام الشمولية، بينما خلقت فكرة الميثاق في بيئة مختلفة ليبرالية حرة، وتحت إطار فكرة المسؤولية الاجتماعية التي تدعو الصحافيين لأن يمسكوا زمام أمورهم بأنفسهم ضمن إطار التنظيم الذاتي.

2. بيئة الصراع والقمع والحرب، حيث لم يمنح الصحافيون السوريون أرضية مستقرة لكي يجتمعوا معًا، ما أدى إلى وجود نسخ عدة مختلفة من نص يفترض أن يكون واحدًا.

3. خضع الصحافيون وكذلك المؤسسات التي عملت في الداخل السوري إلى سلطات الأمر الواقع، الأمر الذي جعلهم ينتقلون فعليًا من شمولية النظام، إلى شمولية الفصائل المسلحة، الأمر الذي ألغى فكرة الامتثال للضوابط الأخلاقية، مقابل الانصياع للقرار الفصائلي وغيره.

4. تحكمت المؤسسات الداعمة خارج سورية بقرار المؤسسات الإعلامية في المضي صوب كتابة ميثاق الشرف المهني، ورُبِط التقدم في هذا المسار بإمكانات الممول في دعم الاجتماعات وتسييرها، الأمر الذي أدى في المحصلة إلى نشوء مؤسسة خاصة بالميثاق في سابقة غير معهودة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن ملاحظة أن غالبية المواثيق عانت مشكلة أساسية تتعلق بخطابها ومبناها اللغوي، إذ احتوت على استخدام مجاني للتعابير التي تحتاج إلى التدقيق، مع وجود تفسيرات وتأويلات مختلفة لمضامينها، الأمر الذي يظهر أنها لم تخضع لتدقيق المتخصصين الذين يمكنهم تخليصها من الزوائد والاسترسال.

ولم يغب عن القارئ الباحث وجود نزعة (ثوروية) عالية، حاولت إلباس النص زيًا يتناسب مع الثورة، بحيث تصبح مرجعية الصحافي ثورية أيضًا، بينما يجب أن تكون المرجعية مهنية وأخلاقية.

وإضافة إلى هذا، يمكن ملاحظة أن ثمة خلطًا في فهم طبيعة الميثاق الأخلاقي، ومهمته، حيث حاول بعضهم استخلاص موقع سلطوي من خلال جعل الالتزام به مسألة قانونية تخضع المخالفين إلى عقوبات أو تنبيهات، وهذا أمر لا يمكن لأي أحد القيام به سوى المؤسسة صاحبة العلاقة، أي الوسيلة الإعلامية التي تحدث عبر أدواتها هذه المخالفات، أو الروابط الصحافية والاتحادات التي تبذل جهدها ضمن عملية التنظيم الذاتي من أجل إصلاح وضع الصحافة وعدم حدوث شرخ بينها وبين المجتمع، وفي المرتبة الأخيرة السلطة القانونية المفوضة دستوريًا؛ وزارة إعلام، مجلس أعلى للإعلام، .. إلخ.

إن واقع الحرب، ونشوء ظاهرة المواطن الصحفي، قد أديا إلى التحاق مئات من غير المتخصصين بالمهنة، والعمل تحت الخطر، وتحت الاستهداف من أطراف الصراع، جعل الحاجة إلى تدريب هؤلاء وتعليمهم أساسيات المهنة أمرًا ملحًا، الأمر الذي أدى إلى ظهور نزعة تلقينية تعليمية في بعض المواثيق، ما جعلها تثقل بالبنود المهنية التي لا يجب أن توضع في مكان كهذا.

وبالنظر إلى تعدد السيطرات على الأرض، علينا ملاحظة أن ثمة محاولة من قبل بعضهم لفرض ميثاق شبه رسمي يتماهى مع القوة المسيطرة، ويتطابق حتى مع قانونها الذي وضعته لتنظيم العمل الإعلامي.

وبالتوازي مع هذا يمكن الانتباه إلى أن وجود المؤسسات الإعلامية خارج وطنها قد جعلها تحاول مراعاة المكان الذي تعمل فيه، وبدلًا من أن تكون مرجعية النص هي القوانين والتشريعات الدولية، بات عليها أن تراعي أيضًا قوانين البلدان التي تعمل فيها، وخاصة (دول الجوار).

وفي المحصلة يبقى أن هذه الاجتهادات التي جاءت في هذه الأوقات المضطربة هي محاولات هدفت إلى إيجاد حلول لواقع الانتقال من حالة الدولة الشمولية إلى الدولة المتفتتة، والأرض المقسمة الخاضعة لقوات احتلال وسيطرات لفصائل مسلحة في ظل حرب طاحنة، فكان لها أن تصيب في ما فعلته، وبالتأكيد لها ألا تبلغ ما تريد بالشكل الأمثل.

المصادر والمراجع

1. العريضي. يحيى، البنية الخطابية لإعلام الثورة السورية وتَمْثِيل الصراع والقيم، طبعة إلكترونية، (د.م: مركز الجزيرة للدراسات، 2017).

2. الأتاسي. نشوان، تطور المجتمع السوري، ط1، (بيروت: أطلس للنشر والترجمة، 2015).

3. ريشتر. كارولا وكلاوديا كوزمان، نظم الإعلام العربي، دعاء نبيل وسيد إمبابي (مترجمان)، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2022).

4. الحاج. كمال، نظريات الإعلام والاتصال، طبعة إلكترونية، (د.م: الجامعة الافتراضية السورية، 2020).

5. حسام الدين. محمد، المسئولية الاجتماعية للصحافة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للكتاب، 2003).

6. منصور. حسن محمد حسن، أخلاقيات العمل الصحفي في بيئة الإعلام الجديد: دراسة في أخلاقيات النظرية والتجارب العربية والدولية، ع: 6، (الرياض: إصدارات كرسي صحيفة الجزيرة للصحافة الدولية، 2015).

ثالثًا: الدراسات

مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وتجلياته في الحالة السورية
مقاربة أولية

طلال المصطفى[1]

أولًا: مقدمة منهجية

يعد مفهوم (الاستبعاد الاجتماعي) من المفهومات حديثة النشأة في العلوم الاجتماعية، وهو قادم بالدرجة الأولى من حقل العلوم السياسية وفلسفة الحكم. وترد أصوله بصورة أساس إلى الاستجابات النظرية والفلسفية للمفكرين الاجتماعيين والسياسيين الأوروبيين لنتائج الثورة الصناعية، وهيمنة قوى السوق وآلياته على مجمل العمليات والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية في سياق المجتمع الأوروبي.

والاستبعاد الاجتماعي مفهومًا يعد جديدًا على صعيد الدراسات السوسيولوجية العربية والسورية أيضًا، إذ لا توجد حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة أي دراسات أكاديمية سورية لتأطير هذه الظاهرة، ودراسة أبعادها ومخاطرها في المجتمع السوري.

وعمومًا، فإن البحث في الاستبعاد الاجتماعي يتطلب مقاييس ومسوحات استقصائية دقيقة إذا ما توخينا الوصول إلى مؤشرات دقيقة عنه في الحالة السورية. لذلك سوف تكون هذه الدراسة (مقاربة أولية) لاستكشاف مدى قابلية استخدام مفهوم الاستبعاد على الوضع السوري، وذلك في ظل التشابك بينه وبين آليات النظام الدكتاتورية التي حكمت أنساق المجتمع السوري كافة، منذ 1963 وحتى عام انطلاق الثورة السورية 2011.

تعتمد الدراسة على فرضية أن الاستبعاد الاجتماعي في سورية يتقاطع مع أساليب النظم الدكتاتورية في المجتمعات المشابهة، ومنها سورية بالطبع التي تعتمد على الإقصاء الكلي وليس الاستبعاد في مجال معين أو جزئي في بعض الأنساق أو جميعها، وأن الاستبعاد الرئيس يمكن في المجال السياسي بحيث يسري ذلك على الأنساق الأخرى.

وتحضر أهمية الدراسة من ظننا بأن آليات الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع السوري بوصفها عملية سياسية ممنهجةٌ من قبل النظام، وأنتجت غياب المشاركة الفاعلة لدى الأفراد والجماعات السورية معظمها في القضايا السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية الرئيسة التي تخصهم التي تحول دون ممارسة حقوقهم وواجباتهم بوصفهم مواطنين في المجتمع السوري، هو ما راكم المسببات الحقيقية لانطلاق الثورة السورية في آذار/ مارس 2011. ومن ثم رغبة السوريين في المشاركة الفاعلة في سورية المستقبل بعد حصول التغيير السياسي والانتقال إلى الحياة السياسية الديمقراطية.

وللتأكد من صواب فرضية الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال البحث في

(1) أكاديمي سوري وباحث في مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

المصادر والمراجع والتقارير والدراسات الميدانية التي تناولت موضوعات هذه الدراسة للوصول الى مقاربة أولية تحليلية غايتها ضبط مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وتحليل تجلياته في الحالة السورية كما هو مطروح في الأدبيات السوسيولوجية.

ثانيًا: الإطار المفاهيمي للاستبعاد الاجتماعي

يتداخل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي مع مفهومات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية أخرى، بحيث نجد صعوبة معرفية في التمييز بينهما.

فقد عرفت المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل في 1995 الاستبعاد الاجتماعي بأنه ((العملية التي يستبعد بها الأفراد أو الجماعات كليًا أو جزئيًا من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه))[2]. وعرفته منظمة الأمم المتحدة ((أنه عملية استبعاد جزئي أو كامل لأفراد أو مجموعات عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه))[3].

أما الاستخدام الحديث لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي صدر في فرنسا من قبل (رينيه لينوار) وزيرة العمل الاجتماعي عام 1974 للإشارة الى ((الأفراد الذين يعانون من مشكلات اجتماعية ولا يتلقون الحماية من قبل التأمين الاجتماعي، كالأفراد المعاقين جسديًا وغير المنسجمين اجتماعيًا، وقد أقرت (لينوار) بضرورة تحسين ظروفهم الاقتصادية لأجل تعزيز التماسك الاجتماعي، وفي السنوات التي تلت أطروحات (لينوار) تم تطوير المفهوم وتوسيع أفاقه ليشمل جميع الناس المحرومين جزئيًا أو كليًا من المشاركة في مجتمعهم وفي المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية))[4].

وفي سياق مشابه، يرى (روجيه سو) أن الاستبعاد الاجتماعي ((يؤدي بكل ما تحمله الكلمة من معنى إلى غياب مفهوم المواطنة والاندماج الاجتماعي وعدم القدرة على اللحاق الذي يضع بشكل مباشر المساءلة في المسؤولية السياسية التي من واجبها إحقاق الاندماج في المجتمع، وأن عجز وضعف السلطة في ذلك يثبت أن هناك تراجعًا خطيرًا في المواطنة وبالتالي في الديمقراطية))[5]

أما سوسيولوجيًا، فقد عرفه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر: ((أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي. حيث تحاول جماعة من الناس تأمين نفسها لتحصل على مكانة اجتماعية أفضل على حساب جماعة أخرى تخضعها لها)).[6]

ومن الطبيعي أن ينشأ ذلك الانغلاق على خلفية عوامل ناتجة من استحواذ بعضهم على المكاسب والمغانم

(2) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق النسان، الدورة السابعة، البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، ص 12.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا، تقارير الأمم المتحدة، الادماج الاجتماعي، الدورة السابعة، (بيروت، 2009)، ص 3.

(4) هدى أحمد الديب، محمود عبد العليم محمد سليمان، "مظاهر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع: تحليل سيسيولوجي،" مجلة الدراسات والأبحاث الاجتماعية، ع: 13، 14، (د.م: جامعة الشهيد حمة الخضر/ الوادي، كانون الأون/ ديسمبر، 2015)، ص 53.

(5) روجيه سو، المجتمع المدني في مواجهة السلطة، محمد نايف (مترجمًا)، (باريس: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003)، ص 7.

(6) جون هيلر وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، محمد الجوهري (مترجمًا)، عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، تشرين الأول/ أكتوبر، 2007)، ص 24.

والمصالح التي تحتاج الى نوع من الحماية والهيمنة، فالاستبعاد هو محاولة البعض تأمين مركز متميز على حساب جماعة أخرى بإخضاعها، ومن ثم إضعافها واختزال مصالحها، أو مسخ هويتها الى حد التنكيل والتشويه والقمع[7].

ويشير عالم الاجتماع البريطاني (أنتوني غيدنز) إلى أن الباحثين الجدد أغلبهم يستخدمون مفهوم الإقصاء الاجتماعي الذي يشير الى مجموعة الأوضاع والعوامل التي تنقطع فيها الصلة بين الأفراد والجماعات من ناحية، وانخراطهم في نشاط المجتمع الواسع من جهة أخرى، ويسهم تردي المرافق السكنية وتدني أوضاع المدارس وضعف المواصلات في حرمان هؤلاء من الفرص لتحقيق التقدم كما تفعل الأكثرية في المجتمع، وتحول بينهم وبين المشاركة في النشاط السياسي والاجتماعية والثقافية والفنية في المجتمع[8].

ويعد التهميش الاجتماعي أوسع من الاستبعاد لدى الباحثة (مي مجيب عبد المنعم) بافتراض التهميش (عملية الاستبعاد من المشاركة الفعَّالة في المجتمع)، إلا أنها في الوقت ذاته أشارت إلى التهميش مفهومًا يرتبط عند بعضهم بظاهرة الفقر، أما الاستبعاد فهو ظاهرة اجتماعية خطرة كونه يمس مختلف أطياف المجتمع، ويؤثر في مدى اندماجهم فيه، ولكنه أيضًا (ثقافة) قد تُمثل عاملًا مساعدًا لظهور التفاعلات ذات الطابع العنيف والمُمَنّهج. ولهذا تبنت (مي مجيب عبد المنعم) تعريف الاستبعاد بأنه: ((تمييز ضد بعض الأفراد أو الجماعات في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يُؤثر في وضع هؤلاء الأفراد والجماعات داخل هيكل القوة المجتمعية))[9] .

ومع انتشار الجدل حول العولمة في عقد الثمانينيات تحولت المناقشة حول الهامشية من الأحوال المحلية والقومية إلى الاقتصادات العالمية والسوق العالمي، وأصبح مصطلح (مهمش) لا يقتصر فقط على جماعات اجتماعية معينة إنما ينطبق أيضًا على الأمم والأقاليم الفقيرة في العالم. وقد حل هذا الوضع التهميشي (بفاعلية محل المصطلحات) السابقة مثل (الأمم التابعة) أو الطرفية. ولم تكن المسألة محض تعبير دلالي، إذ عكست تغييرًا عميقًا في خطاب التنمية عند بداية انهيار الدول الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة عندما أصبح تعريف العالم الثالث مهملًا وفى خطاب التنمية كان هذا يمثل نقله نحو نظام ما بعد التبعية.[10]

وكون الاستبعاد الاجتماعي هو نقيض الاندماج الاجتماعي، فهو موضوع حيوي كاشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع، فالاستبعاد ليس أمرا شخصيًا، ولا راجعًا إلى تدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة، ورؤى محددة، ومؤشر على أداء هذه البنية وظائفَها، وعليه فإن ثنائية الاحتواء / الاستبعاد تتحدد من خلال منطق ضدي، أي إنه كلما نجح المجتمع في بسط الاحتواء الاجتماعي، نقصت دائرة الاستبعاد، والعكس صحيح [11].

يبدو أن الاستبعاد الاجتماعي أيضًا لا يتميز عن الفقر بالمعنى الدقيق للكلمة لأن الاستبعاد يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة للسكان أغلبهم، فهو لا يعني بالضرورة نقص المال، على الرغم من أن المال والدخل عاملان أساسيان في تحديد نسبة الاستبعاد وشكله،

(7) هيلز، جون وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ص24.

(8) أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، ص 104.

(9) د.م، "حول مفهوم التهميش وأشكاله"، موقع الراكوبة، https://2u.pw/zUZAW نقلاً عن: مي مجيب عبد المنعم، سياسات التضمين والتهميش: دراسة الحالة المصرية (1991-2008): رسالة دكتوراه، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، 2010).

(10) محسن عوض، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، القاهرة: ديسمبر/ كانون الأول/ ديسمبر 2012 -www.pdffactory.com

(11) جون هيلر وآخرون: الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ص 35.

ويعدان نذيرًا مبكرًا أو علامة أساسية أو مكونًا أساسيًا للاستبعاد الاجتماعي، فالاستبعاد هو أكثر من الفقر الذي يرتبط بالإخفاق الاقتصادي وأزمات التنمية، كذلك يتجاوز المتغيرات الاقتصادية الأخرى من مثل حالة العمل أو الوضع المهني، فيمثل مجموعة المشكلات والمعوقات التي تتراكم وتفرز شخصًا غير مندمج في مجتمعه، وتتمثل في الحرمان من الحقوق الذي يدخل في صلب التعاقد الاجتماعي والحرمان من حق المشاركة في اتخاذ القرار وصناعة المصير، فالاستبعاد ناتج من نواتج الحرمان المتعدد الذي يمنع الأفراد أو الجماعات من المشاركة الفعلية في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع الذي يعيشون فيه[12].

بينما أكد الخبير المعني بمسألة حقوق الانسان والفقر المدقع (أرجون سينغوتيا) كون الفقر المدقع مزيجًا من فقر الدخل وفقر التنمية البشرية والاستبعاد الاجتماعي، ويدعو إلى تشابك مكونات الفقر الثلاثة هذه عند وضع استراتيجيات الحد من الفقر[13]. كذلك مفهوم المساواة الاجتماعية الذي يمارس من خلال اندماج الناس في مجتمعاتهم على صعد الإنتاج والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي، ومن ثم يعد مفهوم اللامساواة الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة. ومن ثم ضرورة ربط مفهوم الاستبعاد بفكرة المساواة الاجتماعية بوصفها لب عملية الاندماج ونفي الاستبعاد، وأن أي حكومة تتظاهر بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي من دون أن تبالي بعدم المساواة الاجتماعية، تكون حكومة تعاني الخلط واضطراب الرؤية[14].

ويتداخل الاستبعاد الاجتماعي مع الحرمان الاجتماعي الذي يشير الى انخفاض مستوى التفاعل الثقافي الطبيعي بين الفرد والمجتمع أو توقفه تمامًا من خلال شبكة كبيرة من العوامل المترابطة التي تسهم في وقوع الاستبعاد الاجتماعي، وتتضمن هذه العوامل المرض النفسي والفقر، والتعليم المنخفض، والوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني[15].

وتبرز العلاقة بين بعض مظاهر الاغتراب والاستبعاد الاجتماعي في وصف (حسن حنفي) حالة الاغتراب: ((عندما تشعر الذات بالانكسار بسبب الاستبداد الواقع عليها، إذ تعيش في عالم لا تسيطر عليه، وتشعر بالعجز عن تغييره، ولا تمارس حريتها وبالتالي تفقد وجودها))[16].

وقد استخدم بعض الباحثين مصطلح الاستبعاد الاجتماعي للتعبير عن ثلاثة مظاهر:

1. التمييز: يقصد به العمليات الاجتماعية والمؤسسية والقانونية والثقافية التي تميز بين الناس على أساس صفات غير إرادية مثل الجنس والإعاقة والمرض والمكان، وهذا التمييز يمكن أن يعوق الحراك الاجتماعي، ويعرقل الحصول على الخدمات الاجتماعية مثل: التعليم والرعاية الصحية، ويحول دون المشاركة الاجتماعية ودخول سوق العمل.

2. الحرمان: ويقصد به الحرمان المادي الناتج من عدم القدرة على سد الحاجات الأساسية، أو إعالة الذات أو الأسرة، بل المساس بالحق في الحصول على خدمات اجتماعية أساسية، فالشخص المستبعد يكون محرومًا من المعارف العامة التي تؤمنها المدارس النظامية، ومحرومًا من السكن اللائق، ومن حق الانتماء إلى المجتمع.

(12) هدى أحمد الديب، محمود عبد العليم محمد، "الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع".

(13) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، ص12.

(14) جون هيلر وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ص 10-11.

(15) هدى أحمد الديب، محمود عبد العليم محمد، "الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع".

(16) حسن حنفي، "الهوية والاغتراب في الوعي العربي"، موقع الأنطولوجيا، (2017)، للمزيد: حسن حنفي، الهوية، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2010).

3. عدم التمكين: يقصد به مجموعة عوامل التمييز أو ظروف الحرمان التي يعيشها فرد أو جماعات، فتحد من قدرته على تحقيق تغيير في ظروف معيشته أو في المجال العام في المجتمع بأسره[17].

وقد حدد (توني أتكينسون) ثلاث سمات رئيسة للاستبعاد الاجتماعي هي:

1. النسبية: لا يمكن تقدير الاستبعاد إلا بمقارنة ظروف بعض الأفراد أو الجماعات، أو المجتمعات، بظروف غيرهم في مكان وزمان محددين.

2. الطرف المسبب: يستبعد الأشخاص بفعل أطراف مسببة.

3. الدينامية: لا يمكن أن تظهر خصائص الاستبعاد وآثاره السلبية إلا مع مرور الوقت في شكل استجابة تراكمية[18].

واستنادًا الى المفهومات والتعريفات السابقة المشابهة للاستبعاد الاجتماعي يلحظ أنها تتداخل مع مفهوم الاستبعاد الاجتماعي معرفيًا وإجرائيًا، حيث يتضمن بعضها الاستبعاد الاجتماعي أي إنها أشمل منه بالتعريف، وبعضها الآخر جانب منه، أي إن الاستبعاد الاجتماعي أشمل منها، ومن ثم يمكن التوصل إلى التعريف الإجرائي للاستبعاد الاجتماعي: ((هو عملية ذات أبعاد متعددة يجتمع في إطارها أشكال متنوعة من الحرمان، من المشاركة في صناعة القرار في العملية السياسية برمتها، ومن الوصول من كل المصادر الأخرى المختلفة المتاحة للآخرين، وكذا من الاندماج في العمليات الثقافية الشائعة والسائدة في المجتمع، وحينما تجتمع أشكال الحرمان المختلفة فأنها تشكل أنماطًا حادة من الاستبعاد تتجسد في سياقات مجتمعية ومحلية محددة))[19].

ثالثًا: مجالات الاستبعاد الاجتماعي في سورية

لا يمكن فصل المجالات الرئيسة للاستبعاد الاجتماعي في الأنساق الاجتماعية السورية كافة إلا لضرورة البحث والدراسة، حيث الاستبعاد السياسي يؤدي إلى استحواذ فئات اجتماعية محددة على سلطة القرار، أي حرمان المرء أو إبعاده عن المشاركة في النشاط السياسي في المجتمع، ومن ثم الاستفراد بالخيرات المادية، ما يولّد الاستبعاد الاقتصادي الذي بدوره يفصل الأفراد والجماعات عن البيئة الاقتصادية العامة للمجتمع من ناحية الإنتاج والاستهلاك. ويؤدي الاستبعاد الاقتصادي إلى حرمان شرائح من المجتمع من الخدمات الأساسية وعلى رأسها التعليم، ما يولد الاستبعاد التعليمي والثقافي، وهذا بدوره يدفع الى الاستبعاد السياسي، وهكذا تتعدد أنواع الاستبعاد الاجتماعي وفق البيئات التي تظهر هذه الأنواع من الاستبعاد، أما كلمة اجتماعي المرادفة للاستبعاد هنا لا تعبر عن بعد رئيس في الظاهرة، إنما الأصل فيها استبعاد أفراد أو مجموعات من التفاعل والمشاركة في القطاع المجتمعي الموجودين فيه، وبذلك يمكن القول إن مظاهر الاستبعاد الاجتماعي يمكن أن

(17) بدر الدين كمال عبده، فاعلية الرعاية التمكينية في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للمعاقين: دراسة ميدانية مطبقة على جمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية ببريدة، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، (بريدة: كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، 1432هـ). https://bit.ly/3gh8GQf

(18) - Atkinson quoted in Petr Saunders, Can Social E exclusion provide A new Framework For Measuring poverty SPRC Discussion paper NO.127,)October 2003(, at https://bit.ly/3s9dE6V

(19) نقصد بالتعريف الإجرائي عملية تحويل مفهوم نظري محض إلى شيء ملموس يمكن ملاحظته وقياسه في بحث تطبيقي في مجتمع محدد.

تكون سياسية، اقتصادية، تعليمية ، ثقافية وحتى مكانية ...إلخ، وربما تجتمع هذه الأنواع كافة من الاستبعاد الاجتماعي في مجتمع محدد كما هو حاصل في سورية في القطاعات المجتمعية السورية الآتية:

1. المجال السياسي

مورس الاستبعاد السياسي في سورية منذ انقلاب البعث عام 1963 واستيلائه على الحكم من خلال حرمان السوريين كافة من المشاركة السياسية الفاعلة في المجتمع السوري، حيث صودرت حريات التعبير والتنظيم السياسي، والصحف السياسية ومنع التظاهر بتجريد القوى السياسية القائمة من المشاركة في العملية السياسية إلا في دوائر النظام السياسي نفسه.

تجسد هذا الاستبعاد السياسي في الاستفتاء الذي أجري في 12 آذار/ مارس 1973 حول الدستور الجديد الذي تضمن المادة الثامنة التي تنص على قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للدولة والمجتمع بمشاركة شكلية من قبل مجموعة من الأحزاب السياسية السورية التي انطوت تحت ما يسمى (الجبهة الوطنية التقدمية)[20] التي أسسها حافظ الأسد في 7 آذار/ مارس 1972 لإظهار المشاركة السياسية المحدودة للأحزاب الأخرى التي نص دستورها على أن حزب البعث العربي الاشتراكي يسيطر على 51 بالمئة من الأصوات في اللجنة الدستورية ،وبذلك الهيمنة المطلقة والدائمة على قراراتها، ويمنع على هذه الأحزاب العمل السياسي في الجيش والطلاب المخصصة حصريًا لحزب البعث، ليحتكر بذلك الحياة السياسية السورية كافة في حزب البعث والمنظمات الملحقة به من خلال المنظمات الشعبية والنقابية وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية.

استنادًا الى هذا الدستور اتجه حافظ الأسد إلى قمع الحريات دستوريًّا من خلال قانون الطوارئ لعام 1963 الذي يحظر التظاهر ويتيح الاعتقال التعسفي والتنصت، على الرغم من أنها حقوق دستورية، وكذلك قانون حماية ما يسمى ثورة البعث الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم 6 لعام 1965، وقانون المحاكمات العسكرية رقم 109 لعام 1968 الذي شرّع تقديم المدنيين للمحاكمات العسكرية، وقانون إحداث محاكم أمن الدولة الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم 47 لعام 1968، وقانون إعدام كل منتسب إلى الإخوان المسلمين رقم 49 تموز/ يوليو 1980 على خلفية الاصطدامات المسلحة بين النظام وتنظيم الطليعة الإسلامي التي بموجبها استبعد آلاف السوريين من الحق في الحياة.

وقد مارس النظام السوري هذه القوانين والمحاكمات ضد المعارضة السياسية السورية كافة، بمن فيهما من الأكاديميين والمثقفين المستقلين بهدف خنقها واستبعادها من الفعل السياسي في سورية.

وشهد عمل منظمات المجتمع المدني في سورية تصحرًا كاملًا هو الآخر، حيث أوقف قانون الطوارئ عمل قانون الجمعيات، ولم تعد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهي الوزارة المسؤولة عن تسجيل المنظمات غير الحكومية، تسمح بتسجيل جمعيات جديدة إلا في أضيق الحدود وبقرارات استثنائية، مثل الترخيص لجمعيات أو هيئات تابعة لأفراد من عائلة الأسد (كما حصل في بين 2003 و2004 عندما حصلت أسماء الأسد على تراخيص لجمعيات تتبع لها)، أو جمعيات خدمية بحتة.

(20) الأحزاب المنضوية في الجبهة الوطنية التقدمية: 1- حزب البعث العربي الاشتراكي وهو قائد الجبهة. 2- حزب الاتحاد الاشتراكي العربي. 3- الحزب الشيوعي السوري" بكداش". 4-الحزب الشيوعي السوري الموحد.5- حزب الوحدويين الاشتراكيين. 6- الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي. 7- حزب العهد الوطني. 8- حزب الاتحاد العربي الديمقراطي. 9- الحزب السوري القومي الاجتماعي .10- الاتحاد العام لنقابات العمال. 11- الاتحاد العام للفلاحين. 12- الاتحاد الوطني لطلبة سورية.

ومن مظاهر الاستبعاد السياسي في سورية أيضًا حرمان كثيرين من أفراد المكون السوري الكردي من الجنسية السورية، ومن ثم الحرمان من حق تثبيت وقائع الزواج والولادات في سجلات الدولة، وكذلك الحرمان من حق حيازة جواز السفر، وعدم تمكنهم من الانتقال إلى خارج البلاد، وتأخر دخول الأطفال في المدارس الابتدائية، فلا تعطى لهم شهادات التعريف إلا بعد التحقيق من قبل الأمن السياسي وموافقته، وكذلك الحرمان من حق العمل لدى دوائر الدولة ومؤسساتها، إضافة إلى حرمانهم من حق الاستفادة من القروض التي تمنحها البنوك، وعدم التمتع بالحقوق المدنية المنصوص عليها في الدستور، ومنها حق الترشيح والتصويت، وبمعنى مكثف حرمانهم من حقوق المواطنة كشكل من أشكال الاستبعاد الاجتماعي.

أصبحت (سورية) في مرحلة حكم حافظ الأسد أي في تكوينها السياسي عائلة حاكمة ودونها رعية، أعطت نفسها صك البقاء في الحكم من دون الاستناد إلى أي من شرعياته المعروفة لدى ديمقراطيات العالم، وتحت هذه العائلة رعية عريضة لا تعرف عن المشاركة السياسية وتداول السلطة وممارسة الحكم سوى في المدونات والدراسات النظرية.

2. المجال الاقتصادي (المهني والوظيفي)

كانت أولى الإجراءات الاستبعادية قيام السلطات البعثية بإجراءات ما يسمى الإصلاح الزراعي من خلال قيامها بمصادرة الأراضي الزراعية لكبار الملاك في سورية، ومنح حق الانتفاع بجزء منها لعدد كبير من الفلاحين، واحتفظت بالباقي بصفة (أملاك دولة) وتمت مصادرة المصارف والشركات الصناعية والتجارية والخدمية[21].

مورس الإجراء الثاني في النسق الوظيفي المهني، حيث اشترط النظام السوري في الحقبة الأسدية الموافقة الأمنية شرطًا إجباريًا لتعيين أي مواطن في أي وظيفة، أيًا كان مستوى الوظيفة، من مستخدم في مؤسسة حكومية إلى وظيفة قيادية في مؤسسات الدولة.

تجلى الإجراء الثالث في إخضاع الاقتصاد السوري بمجمله لمحاكم الطوارئ وإنشاء محكمة الأمن الاقتصادي استنادًا إلى المرسوم التشريعي رقم 46 لعام 1977[22] التي عملت على إقصاء التجار والاقتصاديين بأحكامها الجائرة، ومحاكماتها السرية التي لا تقبل النقض، على غرار المحاكمات السياسية، وتفضي في نهاية المطاف إلى الغاء آليات التنافس الاقتصادي الحر في سورية، واستبعاد النخب الاقتصادية الفاعلة، أو تهميشها، وظهور طبقة أثرياء السلطة القادمين من عالم الفساد واستغلال النفوذ.

وظهر الإجراء الرابع في تشجيع انتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية كافة التي تجسدت في اللجوء إلى الوسائل والطرائق غير المشروعة اجتماعيًا وقانونيًا، للوصول إلى الأهداف الذاتية، وهو ما يلحق الأذى بالمجتمع المعني بعامة، وبالحدود الدنيا بشريحة العاملين في المؤسسة المعنية بالتحديد، نتيجة ما يسبب لهم من أضرار اجتماعية وأخلاقية نتيجة تعميم الصورة النمطية لهؤلاء المتنفذين المنحرفين على بقية العاملين في المؤسسة المعنية.

ولقد استثمر النظام السوري ظاهرة الفساد وظيفيًا كإجراء استبعادي عبر مستويات عدة، منها إحكام

(21) رايموند هينبوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، حازم نهار (مترجمًا)، رضوان زيادة (مراجعًا ومقدمًا)، ط1، (بيروت: رياض الريس، 2014)، ص 208-209.

(22) الجمهورية العربية السورية، مجلس الشعب، المرسوم التشريع 46 لعام 1977، قانون إحداث المحاكم الاقتصادية. https://bit.ly/3tAJ4nH

القبضة على المقربين منه لضمان عدم خروجهم عن النسق الخاص به، ومنها تعويم الفساد اجتماعيًا، وإحالته إلى الطبيعة المجتمعية وعوامل التربية الذاتية للتهرب من مسؤولياته في محاربة الفساد، وانعدام سلطة القانون، وغياب توازن السلطات، وهذا ما أضعف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي بدورها أدت الى تعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد واستثمار حفنة قليلة من المستفيدين من الحكومة السورية الاقتصاد السوري معظمه في القطاعات الاقتصادية كافة.

3. المجال التعليمي

برز الاستبعاد في تطويع التعليم وعملياته وأهدافه ومخرجاته واستغلالها لصالح توجّهات عقائدية وأيديولوجية لحزب البعث الحاكم، وسياسات ومصالح ضيّقة للنظام السوري، حيث تجلّت الهيمنة المطلقة على قطاع التعليم في سلطة البعث عبر تفعيل التسييس والعسكرة في المؤسسات التعليمية لصالح حزب البعث الحاكم ومن ثم إفراغ التعليم السوري من مضامينه وأهدافه الحيوية في الحداثة والتطوير، ومحاربة مكامن التخلف في المجتمع، وانعكست تلك السياسات القسرية، المفروضة على حقل التعليم من خارجه، في مدخلات التعليم وصوره العامة كلها، وتاليًا في مخرجاته ووظائفه الاجتماعية والنفعية، وجعلته محكومًا بالأطر السياسية الخاصة بالنظام الحاكم ، بما يترتب عليها من علاقات ذات طبيعة مافيوية. ولم يقتصر تدخل السياسة بشكلها الفج والضيق للنظام في حقل التعليم التربوي العقائدي، وإنما تعدّاه إلى مجمل العملية التعليمية.

كذلك مورس الاستبعاد التعليمي في خضوع التعليم السوري للأَسر الأيديولوجي من ناحية، والسطوة الأمنية المتمثلة في عسكرته، ما أبقاه في حدود اجترار المعلومة غير القابلة للصرف في مجالات الحياة، وانتزع منه شرطه التطويري والتنويري المحمول على حرية الإبداع بمجاليه العلمي والأدبي. وفي هذا المناخ، كان بدهيًا أن يؤدي إلى تحطيم جوهر العملية التعليمية، وانكفاء القيمة العليا للعلم والتعليم وتراجعها في المجتمع، وهو أمر يمكن إحالة أسبابه إضافة إلى مآلات سياقه الموضوعي المباشر إلى الدوافع القصدية التي حكمتها الرغبة في تهشيم المنطق، وإلغاء آليات التفكير الحرّ.[23]

لقد بدأت مرحلة الاستبعاد في مجال المؤسسات التعليمية بفاعلية مع وصول حافظ الأسد الى الحكم 1970، فتم ((تفريغ التعليم جوهريًا من معانيه ودلالاته العلمية والمعرفية منذ المراحل الابتدائية حتى المراحل الجامعية في سياق ما يسمى بطلائع البعث وشبيبة الثورة والفتوة والتدريب الجامعي العسكري ودورات المظلات والصاعقة... ومن خلال خطف التعليم تمامًا من قبل الأيديولوجيا التي انتهجت سياسة التمجيد والتعظيم والتفخيم برموز النظام في كل المستويات بدءًا من المناهج إلى النشاطات إلى مختلف الفعاليات التي أخذت طابعًا أيديولوجيًا على حساب العلم والمعرفة وهذا كله كان كافيًا لعملية هدم البنية الأساسية للتعليم وتدمير مضامينه المعرفية)).[24] كفعل استبعادي ممنهج من قبل النظام السوري.

(23) وجيه حداد، "التعليم في سورية بين التسييس والعسكرة"، (الدوحة/ إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018). https://bit.ly/3iv5rq4.

(24) د.م، "حوار نينار برس مع الدكتور علي أسعد وطفة حول هموم وشجون النظام التعليمي السوري في ظل الحرب والدمار"، مركز نقد وتنوير، https://bit.ly/3IUF3jY

4. المجال الثقافي

حصل الاستبعاد الثقافي في تأسيس النظام السوري مؤسسات ثقافية وإعلامية سلطوية أحادية الرأي والتحليل، تتسم بالتدجين السياسي والأيديولوجي والتقييد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي، تدور في فلك دائرة النظام السوري السلطوية، فكان من مخرجاتها تعاظم النفاق، الكذب، الكراهية، الغش، الخداع، الاحتيال، الاختلاس، والفساد بمختلف أشكاله وصوره.

لقد تجسد الاستبعاد الثقافي فعليًا في إقصاء الكفاءات الثقافية والأدبية ذات المنزلة المستدامة من المؤسسات الثقافية السورية كافة، وتصدر المشهد الثقافي السوري أنصاف المثقفين الدونيين غير القادرين على الفعل الثقافي الإبداعي، وإبرازهم كنجوم مبدعين في الإعلام الرسمي.

أما أكثر أشكال الاستعباد الثقافي خطرًا مورست من قبل النظام السوري في حرمان الأقليات السورية غير العربية من حقوقها الثقافية، ومنعها من ممارسة لغتها الأصلية في التعليم والحياة اليومية، وبخاصة السوريين الكرد، حيث لم يعترف النظام السوري بالتنوع الثقافي تحت مبررات ضرورة تعزيز الثقافية العربية.

هذا الاستبعاد الثقافي لا يقل خطرًا عن الاستبعاد السياسي والاقتصادي الذي قد يكون سببًا في العنف وعدم الاستقرار المجتمعي عمومًا.

5. الاستبعاد المكاني

يمكن الإشارة إلى الإجراء الاستبعادي المزدوج الذي حصل في الجزيرة السورية، وبالتحديد في ما يسمى الحزام الأمني العربي، بحق السوريين الأكراد من خلال ترحيل قسري لبعض السوريين الأكراد على طول الحدود السورية التركية بطول 375 كيلومترًا وبعمق 15 كيلومترًا في الجزيرة السورية، وتوطين إجباري لبعض السوريين العرب الذين هجروا نتيجة الغمر للقرى السورية العربية القريبة من سد الفرات بعد ثلاث سنوات من وصول حافظ الأسد إلى سدة الحكم، إضافة إلى حملة تعريب واسعة النطاق لأسماء القرى والمدن التي كان الأكراد يعيشون فيها.

وشكلت استملاكات الاراضي والعقارات المغطاة دستوريًا بمراسيم رئاسية تحت ذريعتي النفع العام والتنظيم المناطقي استبعادات مكانية لتجمعات وُزِّعت أو أعيد تشكيلها من جديد تبعًا لخرائط المصالح الشخصية لمالكي القرار، وضمن آليات تعويض لم تغط في أغلب الأحيان 1 بالمئة من القيمة الفعلية للعقارات المستملكة[25].

ومن الإجراءات المكانية يمكن عد ما جرى من خلال السياسة الممنهجة في إهمال الريف السوري تنمويًا، -وبخاصة (الريف الساحلي)- وسيلة لدفع الشباب هناك (المحسوب على طائفة النظام) إلى الهجرة القسرية نحو المدن السورية، وبخاصة دمشق، من أجل التطوع في المؤسسات الأمنية والعسكرية بوصفه فرصة عمل، والسكن في عشوائيات سكنية، وهذا كله بهدف حصار هذه المدن، وتشكيل حزام أمني عسكري حولها درءًا لأي فرصة لحراك مهما كان نوعه.

يمكن عد ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية أيضًا أحد أشكال الاستبعاد المكاني الناتجة من إهمال التنمية

(25) د.م، "كيف تم استخدام العديد من القوانين السورية لأغراض تمييزية؟"، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. https://bit.ly/35Ab6I2

والمشروعات الاقتصادية عمومًا.

6. الاستبعاد الطائفي

وهو استبعاد مركب، يتقاطع في مستوياته الإجرائية عند مجمل الاستبعادات الأخرى، وغالبًا ما مورس تحت غطاء من الشعارات الوطنية المعلنة، وضمن محاصصة شكلية غير معلنة ضمن الوزارات المشكّلة كلها التي حددت فيها حصص ثابتة لكل طائفة. لكن مفعولاته الأشد حضورًا تجلت في المؤسسة الأمنية والعسكرية ذات النفوذ الفاعل في سورية، من خلال الهيمنة العددية لجماعات معينة في قطاعي الجيش والامن، مع تمركز شديد في الهوية الطائفية لشاغلي المناصب العليا والفاعلة فيهما[26].

وقد خلق هذا الاستبعاد إحساسًا بالتهميش والإقصاء والخوف لدى الجماعات السورية معظمها المستبعدة من الوصول إلى مراكز القرار الأعلى.

رابعًا: مظاهر الاستبعاد في النسق الاجتماعي السوري

كون الاستبعاد الاجتماعي في سورية برز بأنواعه المتعددة كاستبعاد مركب، فأخذ صورًا وأشكالًا وأساليب متباينة في الأنساق الاجتماعية السورية، لذلك نكتفي في هذه الدراسة بالتركيز على مظاهر الاستبعاد الاجتماعي السوري في كل من انحسار العدالة الاجتماعية، وتراجع التضامن الاجتماعي وانتشار العنف المركب.

1. انحسار العدالة الاجتماعية

وقد تجلى في مرحلة حكم البعث بداية في عدم الاحتكام إلى دستور ديمقراطي، وكذلك في عدم وجود عقد اجتماعي ينظم العلاقة بين المواطنين والدولة، هذا استدعى أن يكون الولاء للحاكم المتمثل في رأس النظام السوري حافظ الأسد ومن ثم للفئة الحاكمة وأصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي والمالي الذي يقوم بدور الناظم لإدارة الثروات وتوزيعها في مجتمع تتغلغل فيه أجهزة الأمن في الدولة بشكل عميق جدًا، وفي مثل تلك الدولة التي تتحكم فيها الأجهزة الأمنية بالدرجة الأولى ينحرف ميزان العدالة الاجتماعية بل تتلاشى على الإطلاق، حيث يؤدي إلى عدم الاستقرار المجتمعي الذي يعد من أهم مقومات استقرار المجتمع والدولة.

لقد أوجد النظام السوري الحاكم من خلال أزلامه في المؤسسات الحكومية منظومة خاصة تحكم العلاقات بين المواطنين التي ترتكز على ما يسمى قانون الوساطة وسلطة القوي، وهو ما ليس له علاقة بأي من القيم الإنسانية والقيم الأخلاقية، وبات من الجزم ألا سبيل إلى الوظيفة العمومية كأبرز تطبيقات ذلك القانون أو غيرها من الحقوق الاجتماعية إلا من خلال ذلك القانون (الوساطة).

نتج من ذلك انحسار القيم المجتمعية الجامعة للسوريين، حيث سخرت مؤسسات الدولة السورية كافة للفئة السورية التي تدور في فلك النظام السوري، وسادت قيم الرشى والمحسوبية والفساد محل قيم المصلحة العامة للسوريين ولسورية دولةً.

(26) محسن المصطفى، "مراكز القوة في جيش النظام 2020: نهج الصفاء العلوي"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، https://bit.ly/3Klfpp8

حيث يمكن تكثيف غياب العدالة الاجتماعية في سورية بالآتي:

أ. اللامساواة في توزيع الدخل.

ب. اللامساواة في توزيع الأصول.

ج. اللامساواة في توزيع فرص العمل والعمالة بأجر.

د. اللامساواة في توزيع الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية.

هـ. اللامساواة في الإحساس بالانتماء

و. اللامساواة في الأمان الشخصي والمجتمعي

2. تراجع قيم التضامن الاجتماعي

من مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في سورية تراجع قيم التضامن الاجتماعي الذي يقصد به الإحساس بمشاعر الرفقة والألفة بين المواطنين على الصعيد الشخصي ويمتد ليتجاوز العلاقات الشخصية ليصل إلى تقبل الآخرين بوصفهم بشرًا لهم الاحتياجات والحقوق نفسها، وهذا لا يحصل إلا من خلال الانخراط في المؤسسات المشتركة ومعايشة الخبرات، حيث حياة الناس أفضل في مجتمع يتشارك في بعض جوانب تلك الحياة[27].

أما في سورية، فقد أصبح اهتمام السوريين جلّه تأمين الحدود الدنيا للمتطلبات المعيشية الحياتية الشخصية والأسرية اليومية. ونتيجة الشروخات الاجتماعية والهشاشة في العلاقات الاجتماعية، والقلق الاجتماعي النفسي المتصاعد لدى السوريين كافة، كان من الطبيعي أن تظهر الآثار الاجتماعية والنفسية في العلاقات الاجتماعية بين السوريين، وكانت سمتها الرئيسة انعدام الثقة بينهم نتيجة الهواجس الأمنية بعضهم من بعض، ما أفقدهم الشعور بالانتماء إلى المجتمع السوري، مع الميل إلى العزلة عن الآخرين، والشعور بأن ما يفعله كل فرد منهم ليس له قيمة، ولن يؤثر في الآخرين، فعمّ الشعور بالعجز عن اتخاذ القرارات المصيرية التي تحدد مستقبل الفرد ومستقبل وطنه.

3. انتشار العنف المركب

من مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في سورية الفشل في اندماج السوريين في وطن يشعرون بالانتماء إليه، ما ولد مشاعر الحيف والظّلم لديهم، وقوّى مظاهر الاحتقان والتّوتّر المجتمعي الذي أفضى إلى ارتفاع منسوب العنف الفرديّ والجماعيّ في سورية حيث كانت العلاقة بين الاستبعاد والعنف -وما زالت - تبرز في مظاهر مجتمعية عدة مثل الجريمة بأنواعها والتطرّف الاجتماعي والقومي والديني ...إلخ.

تحدّث François Burgas في إحدى مقالاته عن مفهوم cadets sociaux لتوضيح العلاقة بين الاستبعاد

(27) أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، ص 394.

والعنف. حيث تلجأ الجماعة التي حرمت من العثور على منزلة اجتماعيّة في مجتمعها الذي تعيش فيه إلى التعبير عن حرمانها من خلال مواقف سياسيّة حادّة تصل إلى حدود رفض انتمائها إلى الدولة التي تعيش على أرضها، عبر تأسيسها لجماعة خارجة عن الدولة تتبنّى منوالًا فكريًّا واجتماعيًّا خاصًّا. ويمثّل هذا إجابة خطرة على إقصاء الدولة لجزء كبير من مواطنيها وسياساتها غير العادلة.[28]

لقد بدأت أولى ملامح العنف المركب في مرحلة حكم البعث بالظهور عام 1964 حين أقدمت السلطات البعثية آنذاك على تدمير جامع السلطان في حماة نتيجة احتجاج شعبي سلمي، وتكرر الأمر ذاته في السنة اللاحقة حين أعلن تجار دمشق إضرابًا شاركت فيه قطاعات دينية واسعة احتجاجًا على التأميم الصناعي فقامت دبابات النظام البعثي باقتحام الجامع الأموي وفض الاعتصام بالقوة.

وفي المدة بين 1976-1982 حدثت سلسلة من الانتفاضات والتمردات من قِبل جماعات إسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين. كانت الانتفاضات موجّهة ضد النظام السياسي. خلال تلكَ الأحداث العنيفة؛ قتل مئات المدنيين في المواجهات التي كان يشنّها النظام ين الفينة والأخرى، ووصلت الاصطدامات ذروتها عام 1982 حينما حصلت مجزرة حماة.

لم تكن النتائج الأمنية والسياسية لأحداث العنف الدامية سنة 1980 لتطال الإخوان المسلمين وحدهم، بل إن تداعيات تلك المرحلة قد أحاطت بالسوريين جميعهم، ويمكن إيجاز الانعكاسات المباشرة من الناحيتين السياسية والأمنية في ازدياد التغوّل الأمني في أجهزة ومؤسسات الدولة، بل يمكن القول بكل يقين إن بضع جنرالات أصبحوا هم القابضين على عنق السوريين بتفويض كامل من حافظ الأسد لأن هؤلاء هم الذين حافظوا على عرشه من خلال سحقهم وبكل شراسة لأي مظهر من مظاهر المعارضة السورية[29].

خامسًا: خاتمة

يمكن القول إن الاستبعاد الاجتماعي المركب من الأدوات الرئيسة التي استخدمها النظام السياسي السوري منذ عام 1963 تاريخ انقلاب حزب البعث وتقلده السلطة حتى عام 2011 تاريخ الثورة السورية، ويمكن تكثيف آليات الاستبعاد الاجتماعي في سورية في الاتجاهين العمودي والأفقي:

العمودي: من خلال هيمنة حزب البعث على المؤسسات المجتمعية السورية كافة، وكذلك في هيمنة العائلة الأسدية على الموارد الاقتصادية والتحكم فيها والتمتع بالثروة السورية والثراء الشديد.

الأفقي: من خلال إبعاد المكونات الاجتماعية السورية الأخرى معظمها عن صنع القرار السياسي والاقتصادي وغيرهما وإخضاعها لسلطة أفراد وجماعة صغيرة متحكمة في كل شيء بالمجتمع السوري، فنتج من ذلك انعدام الحياة السياسية والمشاركة الفاعلة في القرارات السياسية في سورية، ومن ثم انعدام الحريات وحقوق الإنسان نتيجة تغول الأجهزة الأمنية في الحياة السورية التفصيلية وسحقها للكرامة الشخصية، كذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر المدقع وتردي عمل المؤسسات التعليمية.

---

(28) François Burgat, "Islamophobie, exclusion and violent extrémisme"

الاستبعاد: اختلالٌ للأمن الإنسانيّ، مفجّرًا للعنف. https://bit.ly/3oqAtBY

(29) حسن النيفي، "إرهاب الدولة والعنف السياسي في سورية: مقاربة أولية (1964-2015)"، أورينت نت، (2015) https://bit.ly/3J6GRGw

هذه الأنواع من الاستبعاد الاجتماعي كلها تتقاطع مع فلسفة النظام السوري وبنيته الدكتاتورية في السيطرة على سورية. لذلك يبدو الاستبعاد الاجتماعي مرتبطًا في الحالة السورية بالنهج القمعي للدكتاتورية السياسية، فلم يتوقف الأمر عند استبعاد جزئي أو كلي في بعض الأنساق لأفراد أو جماعات محددة، بل كان الاستبعاد جزءًا من بنية نظام قمعي لا تستوي معه أي مساحة للخروج عن قبضته التي أحكمها على أنساق المجتمع كافة. وكان هذا كفيلًا بانطلاق الثورة السورية في آذار/ مارس عام 2011، فعرف السوريون من الأيام الأولى للثورة أن عليهم أن يطرقوا الباب السياسي (الاستبعاد السياسي) من خلال الدعوة إلى إسقاط النظام السياسي الحاكم لأنه يقف وراء الأنواع والأشكال الأخرى من الاستبعاد الاجتماعي كلها.

المصادر والمراجع

1. الديب. هدى أحمد، ومحمود عبد العليم محمد سليمان، مظاهر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع: تحليل سيسيولوجي، ع: 13، 14، مجلة الدراسات والأبحاث الاجتماعية، (الوادي: جامعة الشهيد حمة الخضر، ديسمبر 2015).

2. المصطفى. محسن، "مراكز القوة في جيش النظام 2020: نهج الصفاء العلوي"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

3. حداد. وجيه، "التعليم في سورية بين التسييس والعسكرة"، (الدوحة/ إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018).

4. حميد. بشير ناظر، دراسات في علم الاجتماع، (سورية/ بغداد: دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، 2014).

5. جيدنز. أنتوني، علم الاجتماع، فائز الصباغ (مترجمًا)، ط4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

6. سو. روجيه، المجتمع المدني في مواجهة السلطة، محمد نايف (مترجمًا)، (باريس: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003).

7. عبد المنعم. مي مجيب، سياسات التضمين والتهميش: دراسة الحالة المصرية – 1991 - 2008، رسالة دكتوراة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، 2010).

8. عبده. بدر الدين كمال، فاعلية الرعاية التمكينية في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للمعاقين: دراسة ميدانية مطبقة على جمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية ببريدة، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، (بريدة: جامعة القصيم، 1432).

9. عوض. محسن، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، (القاهرة: د.ن، ديسمبر/ كانون أول 2012).

10. هيلر. جون، وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، محمد الجوهري (مترجمًا)، عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، تشرين الأول/ أكتوبر 2007).

11. هينبوش. رايموند، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، حازم نهار (مترجمًا)، رضوان زيادة (مراجعًا ومقدمًا)، ط1، (بيروت: دار رياض الريس، 2014).

هل يجب أن توجد مقاييس مختلفة لكيفية فرض الأمم المتحدة العقوبات إن كان المقصود فرض الالتزام بحقوق الإنسان أو المحافظة على الأمن والسلام؟

فضل عبدالغني[1]

أولًا: المقدمة

تعد العقوبات بمختلف صورها وأنواعها شكلًا من أشكال المحاسبة السياسية والقانونية والحقوقية التي تسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة، وقد لجأت إليها الدول منفردة أو على في تحالف دول عدة منذ قديم العصور، وما يعنينا في هذه الورقة هو العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة، فمع ظهور ميثاق الأمم المتحدة عام 1945[2] تمَّ أُطِّرت العقوبات ضمن قالب قانوني، حيث تستمد العقوبات غير العسكرية شرعيتها من المادة 41[3] من ميثاق الأمم المتحدة، والعقوبات العسكرية من المادة 42[4]، وذلك إذا قرر مجلس الأمن بموجب المادة 39[5] أن هناك تهديدًا أو خرقًا للسلام أو عملًا من أعمال العدوان، وإذا كان الهدف من فرض العقوبات هو المحافظة على السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما، بمعنى أنه يحق لمجلس الأمن الدولي وفقًا للقانون الدولي أن يفرض عقوبات على أي دولة ينطبق عليها ما سبق، وعادة ما تسمى الجهة الفارضة للعقوبات بـ (المرسل) والجهة التي تتلقى العقوبات بـ (المستهدَف).

ولا بدَّ لنا منذ البداية التأكيد أن إقرار العقوبات هو بالدرجة الأولى قرار سياسي يتم في إطار قانوني، ومن ثم يتداخل المفهومان إلى حدٍ بعيد، وفي حال تطبيق عقوبات اقتصادية على سبيل المثال يصبح لدينا تداخل في ثلاثة مفاهيم، سياسي، واقتصادي، وقانوني، وهكذا، ومن الصعوبة بمكان عزل هذه العوامل بعضها عن بعض عند تحليل أي نموذج عملياتي.

تحاول هذه الورقة أن تُعالج إشكالية المعايير التي يتوجب على الأمم المتحدة اتباعها في أثناء تطبيق العقوبات بمختلف أشكالها، وذلك لتحقيق أهداف نبيلة من مثل إلزام الدول بتطبيق حقوق الإنسان، وصيانة الأمن والسلم الدوليين، ذلك عبر اتباع المنهج التحليلي من خلال دراسة القواعد القانونية معظمها التي سوف يتم عرضها ومناقشتها، وتحليلها، وقد اختبرت النزاع السوري المستمر منذ عام 2011 حتى الآن في دراسة حالة واقعية.

---

(1) حقوقي سوري، رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

(2) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، 24 تشرين الأول 1945.

(3) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 41، 24 تشرين الأول 1945.

(4) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 42، 24 تشرين الأول 1945.

(5) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 39، 24 تشرين الأول 1945.

ثانيًا: الإطار القانوني لسلطات مجلس الأمن في العقوبات وفقًا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي

عرَّفت محكمة العدل الدولية العقوبات[6] بأنها التدابير التي يتخذها المجلس طبقًا للمواد رقم (39-41-42) من ميثاق الأمم المتحدة ضد الدولة التي تنتهك الأمن والسلم الدوليين، أو تهدد بانتهاكهما، ووفقًا للمادة 39 فإن العقوبات تلعب دورًا مزدوجًا، فهي تقوم بمحاولة وقائية بالدرجة الأولى، بمعنى أنه لا يفترض بمجلس الأمن الانتظار حتى وقوع التهديد كي يتدخل بل بإمكانه أن يتحرك قبل وقوع الانتهاك، كما تلعب العقوبات دورًا في محاولة تصحيح الأوضاع بعد وقوع الانتهاك.

وتنصُّ المادة 41 على أن من حق مجلس الأمن أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق ما يراه من تدابير سلمية بحق الدولة المستهدفة مثل: ((وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفًا جزئيًا أو كليًا، وقطع العلاقات الدبلوماسية))، وهذه الإجراءات تبقى سلمية حتى لو استُخدِمت القوة العسكرية لتطبيقها، وغالبًا ما يُشير مجلس الأمن في قرارات المقاطعة الصادرة عنه إلى الفصل السادس[7] أو الفصل السابع[8] من ميثاق الأمم المتحدة، ويُلزِم مجلس الأمن وفقًا للمواد [9]25 و [10]48 و [11]103 من ميثاق الأمم المتحدة الدولَ الأعضاء في الأمم المتحدة بتوقيع العقوبات على الدولة المستهدفة، ويمكن لمجلس الأمن أن يُسنِدَ مهمات خاصة إلى دولة أو مجموعة دول.

إذن، عند فرض العقوبات يحدد مجلس الأمن أولًا أن حالةً ما تُعد تهديدًا للسلم والأمن الدوليين وفقًا للمادة 39، أي إنه يحدد طبيعة الجرم والمجرم، ثم بناءً على ذلك فهو مخول بفرض تدابير لا تتضمن استخدام القوة المسلحة، مثل العقوبات وفقًا للمادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، فهو يتمتع بسلطة تقديرية واسعة جدًا في تفسير الحالة، وتكييفها، وتُبلغ الدولة المستهدفة بالعقوبات.

يتوجب على مجلس الأمن عند فرض العقوبات أن يُنشئَ لجان العقوبات من أجل متابعة أداء العقوبات، ورصده[12]، ومن حق الدول المتضررة من العقوبات الصادرة بحق الدولة المستهدفة أن تتشاور مع مجلس الأمن بهذا، وذلك وفقًا للمادة [13]50 من ميثاق الأمم المتحدة ((إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن - تواجه مشكلات اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشكلات)).

ويمكن لمجلس الأمن إعفاء الدول الصغيرة أو الفقيرة أو المحايدة من التطبيق، لكن لا يحق لأي دولة أن

(6) ألاين بالت وألينا ميرون، العقوبات: موسوعات ماكس بلانك للقانون الدولي، (آب/ أغسطس، 2013).

(7) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السادس، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(8) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(9) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 25، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(10) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 48، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(11) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 103، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(12) الأمم المتحدة، عرض عام للجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/information

(13) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 50، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

تتحجَّج بارتباطاتها مع الدولة المستهدفة للتَّهرب من التزاماتها المترتبة عليها، وهذا ما يعرف بمبدأ تكافل الدول في تطبيق الالتزامات وفقًا للمادة [14]49 من الميثاق.

وإلى جانب مجلس الأمن منحَ ميثاقُ مجلس الأمن الجمعيةَ العامة للأمم المتحدة سلطة مناقشة شؤون الأمم المتحدة كافة، وإصدار توصيات بشأنها، ولديها أيضًا صلاحيات متعددة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين وفق المادتين ([15]10-[16]14) من الميثاق، لكن لا يحق للجمعية العامة أن تتناول أي نزاع مطروح أمام مجلس الأمن بحسب المادة [17]12 ((عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلاّ إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن. يخطر الأمين العام -بموافقة مجلس الأمن- الجمعية العامة في كل دور من أدوار انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدولي التي تكون محل نظر مجلس الأمن، كذلك يخطرها أو يخطر أعضاء "الأمم المتحدة" إذا لم تكن الجمعية العامة في دور انعقادها، بفراغ مجلس الأمن من نظر تلك المسائل وذلك بمجرد انتهائه منها)).

وعند شلل مجلس الأمن يحق للجمعية العامة تأمين البديل منه، كما حصل عندما استخدم الاتحاد السوفياتي الفيتو 47 مرة بين عامي 1946 و[18]1951، أحدثت الجمعية العامة لجنة نيابة عن المجلس أُطلق عليها اسم الجمعية الصغيرة بتاريخ 13/تشرين الثاني/ 1947، وقد أصدرت هذه اللجنة القرار الشهير 377 عام 1950، الذي أُطلق عليه اسم الاتحاد من أجل السلام[19].

ثالثًا: أبرز أشكال العقوبات ضد الدول المستهدفة

لجأت الأمم المتحدة في سياستها إلى تطبيق العقوبات بصورة أكبر وأوسع بكثير من التدخل العسكري، وذلك انطلاقًا من تصور أن العقوبات أقل عنفًا وتكلفة مادية وبشرية، وفي الوقت ذاته تُمثِّل علاجًا قويًا وحاسمًا في بعض الأحيان، وتتجسد أبرز أشكال تلك العقوبات في واحدة من الأنواع الآتية: عقوبات اقتصادية أو سياسية أو قضائية.

1. العقوبات الاقتصادية

تُعدُّ العقوبات الاقتصادية الشكلَ الأبرز والأهم والأكثر تأثيرًا من بين بقية الأصناف غير العسكرية الأخرى، ولهذا فلا بد من تناولها بشيء من التفصيل والتحليل، وهذا واضح في نصّ المادة [20]16 من عهد عصبة الأمم

(14) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 49، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(15) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 10، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(16) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 14، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(17) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 12، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(18) أندرو ج. كارسويل، "إلغاء توقيف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: قرار الاتحاد من أجل السلام"، (بالإنكليزية)، مجلة قانون النزاع والأمن، (مطبعة جامعة أكسفورد، 13 آب/ أغسطس، 2013).

(19) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الاتحاد من أجل السلام، 3 تشرين الثاني 1950، (A/RES/377) (متوفر بالإنكليزية فقط).

(20) عصبة الأمم، ميثاق عصبة الأمم، المادة 16، (28 نيسان/ أبريل، 1919).

المتحدة، فقد عدّتها أداة ضغط وقائية لمنع الحروب، ومحاولة بارزة لإنجاح نظام الأمن الجماعي الدولي، وللعقوبات الاقتصادية تعريفات عدة لعلَّ من أبرزها تعريف لجنة العقوبات الدولية التابعة لعصبة الأمم التي تشكَّلت عام 1931، حيث قالت: إن العقوبات الاقتصادية هي ((إجراءات ذات طابع اقتصادي تهدف إلى الإضرار بمصالح الدولة التجارية والصناعية من أجل حملها على تغيير سياساتها العدوانية))، أي إنها تسعى لردع الدول عن القيام بسياسات عدوانية تجاه دول أخرى، أي إن العقوبات الاقتصادية إجراءٌ دولي اقتصادي قد تقوم به دولة ضد دولة أخرى، أو مجموعة من الدول ضد دولة مستهدفة، إجراء أقل عدوانية من الحرب والعقوبات العسكرية، وأقل تكلفة من الناحية الإنسانية، على الرغم من أنه إجراء قانوني قسري من قبل مجلس الأمن الدولي. وتعد العقوبات الاقتصادية من الناحية التطبيقية شكلًا من أشكال الحرب، وسوف تترك آثارًا اقتصادية واجتماعية في شعب الدولة المستهدفة من دون أدنى شك.

أ. الحظر: إجراء يهدف في أغلبه إلى منع الدولة المستهدفة من حرية الاستيراد والتصدير، وأول قرار حظر[21] صدر عن الأمم المتحدة كان ضد دولة جنوب إفريقيا بسبب نظام الفصل العنصري في ستينيات القرن الماضي، وكان اختياريًا، واستند إلى الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وفرض مجلس الأمن حظرًا جويًا وعسكريًا إلزاميًا ضد ليبيا بموجب القرار 1992/748 [22] بتهمة رعاية الإرهاب، وكذلك طبق مجلس الأمن حظرًا ضد العراق بموجب القرار 660 [23] الصادر عام 1990.

ب. الحصار البحري السلمي: إجراء يقصد منه منع دخول السفن وخروجها من وإلى موانئ دولة ما وشواطئها؛ بقصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر، وقد وردت القوات والعمليات البحرية في المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة، وطلب مجلس الأمن أيضًا من الدول والمنظمات الإقليمية فرض الحصار في العقوبات على العراق وروديسيا الجنوبية، ويوغسلافيا الاتحادية، وهايتي وسيراليون.

ج. المقاطعة: إجراء يعني قطع العلاقات الاقتصادية كافة مع الدولة المستهدفة. فرضت الأمم المتحدة مقاطعة ضد روديسيا الجنوبية لمدة عام بموجب قرار مجلس الأمن [24]232 بتاريخ 13/كانون الأول/ 1966.

2. العقوبات السياسية

بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية[25] لعام 1961 المادة (2): ((تنشأ العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وتوفد البعثات الدبلوماسية الدائمة بناء على الاتفاق المتبادل بينها))، وعندما تنتهك دولة ما تعهداتها يحق لدولة أو مجموعة دول أن تنفِّذ بحقها حزمة من العقوبات السياسية، التي قد تبدأ بتخفيض وتجميد العلاقات

(21) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 418، (4 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1977).

(22) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 748، (31 آذار/ مارس، 1992).

(23) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 660، (6 آب/ أغسطس، 1990).

(24) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 232 (16 كانون الأول/ ديسمبر، 1966).

(25) الأمم المتحدة، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، (اعتمدت في 18 نيسان 1961، دخلت حيز التنفيذ في 24 نيسان 1964)، سلسلة اتفاقيات الأمم المتحدة، المجلد 500، ص. 95.

الدبلوماسية، وصولًا إلى مرحلة القطع، وتشمل حظر السفر على الشخصيات السياسية والعسكرية المستهدفة بالعقوبات.

3. العقوبات القضائية

بإمكان الأمم المتحدة عبر المحاكم التابعة لها فرض عقوبات على الدولة المستهدفة، فمحكمة العدل الدولية هي الهيئة القضائية الرئيسة في الأمم المتحدة، وتتولى الفصل في النزاعات القانونية بين الدول، لكن مجلس الأمن أيضًا قد أنشأ عددًا من المحاكم في الدول التي تعرضت لانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وشكَّلت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب؛ بهدف معاقبة المتورطين في تلك الجرائم، مثل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومحكمة رواندا، والمحكمة الخاصة بسيراليون، والدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، والمحكمة الخاصة بلبنان.

رابعًا: أهداف عقوبات الأمم المتحدة

يرى كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن الهدف من العقوبات هو ((التغيير في طرق محددة لسلوك النظام الحاكم، ويقول إنها آلية لإجبار الدول على الامتثال للقانون الدولي))، أما بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة أيضًا فيرى أن الهدف من العقوبات هو ((تعديل سلوك الطرف الذي يُهدِّد السلم والأمن، وليس لمعاقبة أو فرض عقوبة))، وفي هذا السياق يجب التذكير بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 51/242[26] بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 1997 تحت عنوان (ملحق لخطة السلام) الذي اعتمد بالإجماع - وهذا نادرًا ما يحصل - حيث أشار في الفقرة الخامسة منه إلى أنَّ ((العقوبات يجب أن تهدف إلى تعديل سلوك الطرف الذي يُهدِّد السلم والأمن الدوليين، وليس لمعاقبة أو فرض عقوبة، فتدابير العقوبات يجب أن تكون متناسبة مع هذه الأهداف))، كما طالبت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في قرارها 25/2000[27] بتاريخ 18آب/ أغسطس 2000 بـ ((إعادة النظر في العقوبات وإن كانت أهدافها مشروعة في حال لم تؤدي هذه العقوبات التغييرات السياسية المطلوبة بعد فترة زمنية معقولة)).

يبدو أن ثمة اختلافًا واضحًا في تفسير أهداف العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة، لكنني أرى بناءً على كل ما وردَ سابقًا، أن الأمم المتحدة تُحاول عبر فرض العقوبات المتعددة تحقيق أهداف عدة بصورة أو بأخرى، فالعقوبات تُمثل عقابًا للدولة التي انتهكت القانون الدولي، ومن ثم فهي محاولة لإصلاح هذه المخالفة، أو إجبار الدولة على تغيير سياستها التي تنتهك القانون الدولي، كما قد يكون هدف العقوبات استباقيًا عبر ردع الدولة عن خرق القانون الدولي، ومحاربة الإرهاب.

(26) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار 242، (15 أيلول/ سبتمبر، 1997).

(27) الأمم المتحدة، اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، القرار 25/2000، (18 آب/ أغسطس، 2000).

خامسًا: معايير الأمم المتحدة ما بين حقوق الإنسان وحفظ الأمن والسلام

تنصُّ المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة على: ((يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملًا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يُقرِّر ما يجب اتخاذه من التَّدابير طبقًا لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه))، لكنَّ ميثاق الأمم المتحدة لم يُحدِّد تعريفًا للحالات التي تُعد تهديدًا للسِّلم والأمن الدوليين، والتي ينبغي على مجلس الأمن التحرك لحلها، وقد أصدرت الجمعية العامة في عام 1974 القرار 3314[28] بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر الذي عرَّف العدوان في مادته الأولى.

يبدو أن واضعي الميثاق قد تعمَّدوا ترك هذه الثغرة لكي يقرر مجلس الأمن وحده وبناءً على المصالح السياسية للدول دائمة العضوية فقط، وبعيدًا عن الاعتبارات القانونية، يُقرر متى تكون الحالة تهديدًا للأمن والسلم الدوليين، ومتى لا تكون، على سبيل المثال هل ما يحصل في سورية من قتل النظام السوري حوالى 200 ألف مدني، وتشريد حوالى 13 ألفًا ما بين نازح ولاجئ، واستخدام النظام الحاكم الأسلحة الكيماوية مرات عدة في خرق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هل يُعد ما سبق جميعه تهديدًا للسلم والأمن الدوليين أم لا؟ يبدو أنَّ العقوبات تستهدف حفظ السلام وحمايته بصورة قد تتفق مع القانون أو لا تتفق، فهي لا تستهدف حفظ القانون وحمايته.

وصحيح أنَّ المادتين 41 و 42، وكذلك المواد 1[29] و 25 و 103 من ميثاق الأمم المتحدة، تعطي مجلس الأمن الدولي صلاحيات واسعة جدًا في ما يتعلق بفرض العقوبات في حالات السِّلم والحرب، إلا أنَّ مجلس الأمن بصورة عامة مُلزَم بمراعاة قانون حقوق الإنسان لدى تصميم العقوبات في زمن السلم، وبمراعاة القانون الدولي الإنساني لدى تصميم العقوبات في زمن النزاع المسلح، ويُفترض أن يُمارس سلطاته بما يتَّفق مع أهداف الميثاق، التي تشمل تعزيز حقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي، وهذا يعني بصورة عامة أنَّه لا يمكن للعقوبات أن تحرم الناس من الحقوق الأساسية في الحياة والبقاء، ولا أن تنزل بمستوى المعيشة إلى ما دون مستوى الكفاف.

ففي زمن السلم يعترف قانون حقوق الإنسان بعدد واسع من الحقوق في مقدمتها الحق في الحياة، والرعاية الطبية، والصحة، والمستوى اللائق من المعيشة بما يشمل الغذاء واللباس، فالعقوبات التي ينتج عنها أضرار واسعة وتحديات كبيرة للسكان تُشكل خرقًا للمادة 55[30] من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك للعهد الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والثقافية.

أما في زمن النزاع المسلح يفرض القانون الدولي الإنساني قواعد عامة تتعلق بحماية المدنيين[31]، فيحظر تجويع المدنيين كأسلوب حرب، ويشترط حقَّ المدنيين في الحصول على المساعدات الإنسانية[32]، أي تطبق الأحكام التي

(28) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار 3314، (14 كانون الأول/ ديسمبر، 1974).

(29) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 1، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(30) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 55، (24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1945).

(31) الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، الأمم المتحدة، (2011).

(32) الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، الأمم المتحدة، (2011).

تطلب من الدول السماح بمرور مواد الإغاثة بشروط معينة، والأحكام التي تسمح للوكالات الإنسانية بتقديم المساعدة بشرط موافقة الأطراف، وتُطبق المبادئ ذاتها في حالات الحصار البحري، ويجب أن تحترم العقوبات المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني مثل التناسب في حجم الضرر مقارنة بالمنفعة المرجوة، وكذلك التمييز بين المدنيين والعسكريين[33].

سادسًا: تغير معايير العقوبات لدى الأمم المتحدة مع مرور الزمن

لم يفرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية منذ عام 1945 حتى 1990 سوى مرتين ضدَّ روديسيا الجنوبية[34] وجنوب إفريقيا، وتوسَّع في فرض العقوبات بعد عام 1990 حتى عام 2007، فرضت الأمم المتحدة عقوبات على حوالى 27 حالة، من بينها 5 حالات استخدم فيها نهج العقوبات الشاملة ضدَّ روديسيا الجنوبية (1968-1979) والعراق[35] (1990-2003)، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية[36] (1992-1995)، وصرب البوسنة 1993-1995، وهاييتي[37] (1993-1994)، لكن مجلس الأمن لم يعد يفرض أية عقوبات شاملة منذ عام 1994.

وفي عام 1991 بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة دائمة للتَّنسيق في ما بين الوكالات المعنية بالآثار الإنسانية للعقوبات، بموجب القرار رقم 46/[38]182 الصَّادر في 19كانون الأول/ديسمبر 1991، وفي 29 كانون الثاني/يناير 1999 أصدر رئيس مجلس الأمن مذكرة بشأن تعزيز عمل لجنة العقوبات، وأوردَ فيها مقترحات مهمة لتحسين نوعية عملها.

وعلى الرغم من أن قرارات العقوبات جميعها تُعفي الأنظمة الغذائية والأدوية، وهذه نقطة جوهرية تتميز بها العقوبات من الأعمال العسكرية والحروب، وصحيح أن الأمم المتحدة قد عدلت تعديلات جوهرية في عملية تطبيق العقوبات، وإن كانت هذه التعديلات ما تزال غير كافية حتى الآن، لكن يظل الانتقال من فرض العقوبات الشاملة إلى طور العقوبات الذكية هو أبرز ما قامت به الأمم المتحدة في هذا المجال، وأظن أن العقوبات الشاملة التي فرضت على العراق منذ عام 1990 حتى [39]2003، وما خلَّفته من كوارث إنسانية فظيعة طالت الشعب والمجتمع العراقي، ولم تحدث تغييرًا في السلطة الحاكمة أو تصرفاتها، قد لعبت الدور الأبرز في مراجعة نمط العقوبات الشاملة[40]، ومن ثم تحقيق هذه النقلة النوعية، إضافة إلى مراجعة ما حصل في الحالات الأربعة الأخرى، لكنها جميعًا خلفت كوارث إنسانية أقل مقارنة مع ما حصل في العراق، وقد بدأ نقدُ نهج العقوبات

(33) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العقوبات، IRRC رقم 870.

(34) قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن العقوبات ضد روديسيا الجنوبية وإجراءات مساعدة زامبيا، (1973).
قرارات مجلس الأمن بشأن العقوبات ضد روديسيا الجنوبية وإجراءات مساعدة زامبيا، (1973).

(35) هيرفي أسينسيو ومارك ديكسنوف، "العقوبات ضد العراق وحقوق الإنسان: طريقة مدمرة، مضللة، ولا تطاق"، (الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (بالإنكليزية)، 2002).

(36) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1160، (31 آذار/ مارس، 1998).

(37) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 841، (16 حزيران/ يونيو 1993).

(38) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 182، (19 كانون الأول/ ديسمبر 1991).

(39) خالد منصور بات وأنام عابد بات، "عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق: من المرض العابر إلى المزمن"، مجلة الدراسات السياسية (بالإنكليزية)، المجلد 21، ع: 2، (2014)، ص 271 – 295.

(40) بيتر والينستين وكارينا ستيبانو وميكائيل إريكسون، المائدة المستديرة لعام 2004 بشأن عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق: الدروس المستفادة، (جامعة أوبسالا، قسم السلام وبحوث الصراع، (بالإنكليزية)).

الشاملة من فقهاء في القانون الدولي، ومن موظفي الأمم المتحدة بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي على سبيل المثال، وكذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي واليونيسف.

وقد استخدمت الأمم المتحدة نهج العقوبات الذكية ضدَّ أنغولا[41]، حيث كان التركيز على استهداف النفط والأسلحة والأموال، وفي روندا كان التركيز على الأسلحة، وفي حالة سيراليون كان التركيز على النفط والأسلحة[42]، وفي أفغانستان استهدفت تنظيم القاعدة وشملت تجميد الأصول والأسلحة[43]، وضدَّ السودان ركَّزت على حظر الأسلحة والسفر[44]، وحجز الأرصدة والأصول، وفي كوريا الشمالية استهدفت زعيمها وبرنامجها النووي، والسِّلع الكمالية، وتجميد الأموال والأصول[45]، وفي إيران استهدفت برنامجها النووي واستهدفت ودائع مالية وكيانات تُسهم فيه[46].

يعتمد نهج العقوبات الذكية في تصميمها على تحليل كل حالة على حدة استنادًا إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة الانتهاك الحاصل ودرجته، وتؤكد تحسين إجراءات الاستثناءات الإنسانية ضمن نظام العقوبات، واستهداف الدوائر الفاعلة، والأشخاص المؤثرين، ومنتجات محددة، والنشاط الحيوي، والمؤسسات التي تنتهك حقوق الإنسان والمعايير الدولية ضمن السلطة الحاكمة، وأخيرًا التناسب في التوازن بين المكسب والمعاناة، ومن ثم فهي تولي اهتمامًا أكبر للعواقب الإنسانية[47]، وتشمل العقوبات الذكية بصورة أساس:

حظر السفر والطيران، حظر توريد الأسلحة والسلع الكمالية، الحظر التجاري، تجميد أصول الأموال الخاصة بأعضاء النظام الحاكم وبعض مؤسسات الدولة المتورطة.

وبإمكان العقوبات الذكية أن تحقق الأهداف ذاتها التي ورد ذكرها سابقًا مع التقليل من آثار العقوبات السلبية إلى الحد الأدنى، وبصورة خاصة بحق الفئات الهشة في المجتمع من مثل النساء والأطفال وكبار السن، ويصعب على الأنظمة الشمولية عملية التحشيد الإعلامي والسياسي ضدَّ العقوبات المطبقة عليها، وتجبرها على إعادة التفكير في جدوى الاستمرار في انتهاك القانون الدولي مقابل الخسائر التي تتكبدها، إنَّ كل هذا يجعل نظام العقوبات الصادر عن الأمم المتحدة أقل عرضة للاتهامات وأكثر صدقية وفعالية، ويُعيد إليها الاعتبار.

(41) أندريس مولاندر، اجتماعات الأمم المتحدة في أنغولا: إعادة النظر في نجاح اللجنة، (جامعة أوبسالا، قسم السلام وبحوث الصراع (بالإنكليزية)).

(42) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1132، (8 تشرين الأول/ أكتوبر، 1997).

(43) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1267، (15 تشرين الأول/ أكتوبر، 1999).

(44) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1591، (29 آذار/ مارس، 2005).

(45) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 2087، (22 كانون الثاني/ يناير، 2013).

(46) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 2231، (20 تموز/ يوليو، 2015).

(47) م. إريكسون، العواقب غير المقصودة للعقوبات التي تستهدفها الأمم المتحدة، (بريستكار، س. إكارت، و م. تورينو مترجمان (بالإنكليزية)، (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2016)، ص 190 – 219.

سابعًا: العقوبات وحدها لا تكفي في تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومعاقبة منتهكي حقوق الإنسان

لقد حقَّقت العقوبات نجاحًا في مجال تحقيق السلم والأمن الدوليين وفي مجال احترام حقوق الإنسان الأساسية، وهي من دون شك أداة فاعلة وداعمة لتحقيق الأمن والسلم وحقوق الإنسان، وإن العقوبات الذكية تُراعي إلى حدٍ جيد مبادئ القانون الدولي، وهي خطوة ضرورية في الاتجاه الصحيح، لكنها وحدها لا تكفي[48] بل لا بدَّ من الأخذ بالحسبان المعايير الإضافية الآتية:

1. إنَّ العقوبات أداة في يد مجلس الأمن الدولي الذي يحكمه التَّوافق السياسي الاقتصادي لمصالح الدول الخمس دائمة العضوية بعيدًا إلى حد كبير عن مصالح الشعوب والدول المتضررة من انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات، وإنَّ تجاوزَ سياسة الكيل بمكيالين هو أكبر تحدٍ أمام توظيف المساعدات في خدمة القانون الدولي والسلم والأمان، وهنا نُشير إلى نموذج المصالح الروسية في مجلس الأمن[49]، فعلى الرغم من ارتكاب النظام السوري عشرات آلاف الانتهاكات التي وصلت إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بحسب تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة جميعها، وبلوغ التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة له حدَّ الإبادة، وأخيرًا استخدام الأسلحة الكيماوية وخرق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كافة، إلا أنَّ مجلس الأمن لم يفرض أية عقوبات ذكية أو غيرها بحق النظام السوري، وإذا ظلَّ مجلس الأمن على وضعه الحالي فهو يتحول تدريجيًا مع الأدوات التي يمتلكها من مصدر لحل النزاعات إلى مصدر لتفاقمها.

2. إن العقوبات الذكية مهما بلغت دقة تصميمها وأخذها بما أوردته الورقة من معايير سابقة، فلا بدَّ من وجود تأثير للعقوبات على شعب الدولة المستهدَفة، لأنَّ المجتمع كتلة مترابطة، وإذا كان الخيار بين تطبيق عقوبات ضدَّ أنظمة مستبدة قمعية وعدم تطبيقها، فإننا نختار أن تُطَبّق العقوبات الذكية مع الالتزام بأقصى درجة ممكنة بالمعايير التي تراعي القانون الدولي.

3. قد يكون تأثير العقوبات محدودًا من ناحية تحقيق الأهداف أيضًا، وقد لا ترغب الأمم المتحدة في اتخاذ أي خطوات إضافية لتعزيز تلك العقوبات، ومن ثم إحداث أثر أكبر، وإذا كان الخيار بين رفعها والاستمرار فيها، فالورقة توصي باستمرار العقوبات ضدَّ الأنظمة القمعية لأنها تحمل مضامين عدة منها العزلة، والتعرية، ورسالة احتقار لانتهاكات تلك الدولة، ورفض الأمم المتحدة لذلك، فضلًا على أنها ترفع معنويات الضحايا ومعارضة الدكتاتورية، وتبقى العقوبات بصورة أو بأخرى شكلًا من أشكال المحاسبة.

4. من دون أدنى شك فإنَّ اللوم أخيرًا يقع على الأنظمة المستبدة الشمولية الدكتاتورية في تطبيق العقوبات عليها وعلى الدول التي تحكمها بالحديد والنار، وهذا النمط من الأنظمة على استعداد لتجويع الشعب وخنقه واستنزاف موارد البلد المادية والبشرية والسيادية مقابل مجرد بقائه في السلطة، كما فعل صدام حسين، ومعمر القذافي، وبشار الأسد، وميلوسيفتش ومن على منوالهم، لكن على الرغم من صحة ذلك،

(48) آ. ماك، وآ. خان، "فعالية عقوبات الأمم المتحدة"، حوار الأمان (بالإنكليزية)، 31 (3)، ص279-292.

(49) الأمم المتحدة، قائمة استخدام حق الفيتو، (بالإنكليزية).

فإن هذا لا يُعفي الجهة المرسلة للعقوبات من مسؤولياتها، ولا بُدَّ من برنامج إعلامي يواكب العقوبات الذكية ويستهدف السكان المحليين والرأي العام، ويوضِّح المتسبب الرئيس في العقوبات، وأهدافها، ومحاولتها تجنُّبَ الآثار الإنسانية، ولكي تبقى العقوبات جديرة بالثقة يتوجب عليها أن تُخفف أو تلغي الآثار غير الإنسانية عند استخدامها في المستقبل.

وفي الختام، توصي الورقة بعدم اللجوء مطلقًا إلى نهج العقوبات الشاملة، واستخدام نهج العقوبات الذكية بحق الدول الشمولية العدوانية، ويتوجب عدّ كل دولة حالة فردية، ومن ثم إعداد دراسة لكل حالة على حِدة، والاستمرار في مراقبة إنجاز الأهداف المعلنة للحالة، ومتابعة مدى نجاحها في تحقيق تقدم على مستوى الأمن والسلم الدوليين وحقوق الإنسان، ويجب أن يشمل نظام العقوبات الذكية تحديدًا دقيقًا ومُسبقًا ومبرَرًا للكيانات والأشخاص التي سوف يستهدفها، كما يجب إنشاء آلية مُسبقة للتعامل مع الآثار الإنسانية التي سوف تنتج لا محالة عن العقوبات مهما كانت دقتها، ويجب على الأمم المتحدة أن تساعد البلدان المتضررة من استهداف الدولة المنتهكة، وأخيرًا إيجاد نظام مراقبة فعال لملاحقة محاولة الكيانات والأفراد المستهدَفة الإفلات من العقوبات، وفي حال عدم تحقيق الأهداف المنشودة يتوجب تعزيز العقوبات بأساليب أخرى من ضمنها الخيار العسكري.

رابعًا: مراجعات الكتب

مقدمة مختصرة في الشعبويّة

سوسن إسماعيل[1]

((الشعبويّة وباء مجهول))

آدموفسكي

أولًا: رؤية نقديّة لا بُدّ منها

يعرضُ كتاب (مقدمة مختصرة في الشعبوية)[2] لمؤلفيه كاس مودّه وكريستوبل روفيرا للقارئ مجموعة أفكار ورؤى توزّعت في ستة فصول؛ الأوّل يتناول مفهوم الشعبوية والمفهومات المتنازع عليها بخصوصها، والفصل الثاني؛ هو عن الشعبوية حول العالم في أميركا الشمالية واللاتينية وأوروبا وخارجها، والبحث في زمكاناتها، أمَّا الفصل الثالث الشعبويّة والتعبئة؛ فإنّه يستذكر بعض الزعامات لهذه الحركة بأسماء فردية وحركات اجتماعية أو سياسية وبوصفها جهات وطنية ونماذج دينامية. وفي الفصل الرابع يحدّد المؤلفان مفهوم الزعيم الشعبوي، لينتقلا إلى الفصلين الأخيرين، حيث يتناولان الشعبوية وعلاقتها المتشابكة بالديمقراطية، إضافة إلى الأسباب والاستجابات لهذه الحركة الشعبوية، ومدى إخفاقها ونجاحها، وكيفية التعامل مع الطلب عليها أو من رافضيها ومجرى التعامل معها.

ونتيجة للجدل الحاصل حول هذه الظاهرة التي ما زالت غير واضحة المعالم، وغير دقيقة، ولا تستند إلى مرجعية نظرية وخاصة في ما تخصّ القراءات التي اقتربت من الشعبوية على أنها حركة تعبوية هدفها استلام السُّلطة مستغلة بذلك دفاعها عن الشعوب باسم الشعبوية.

يأتي نشرُ هذا الكتاب ليقدّم بصورة نظرية وتطبيقية شرحًا مفصلًا عن ظاهرة الشعبوية بصفتها أيديولوجيا في المعسكرين اليساري واليميني، ورؤية كلّ من المعسكرين لمفهوم الشعبوية، وتأثير هذه الحركة في حياة الشعوب.

ويُصرّحُ المؤلفان في الكتاب بأنّهما ((يضعان تأويلًا محددًا للشعبوية، يتميز باستيعابه جلّ ما يُعرفُ اليوم بهذا الاسم، وتكمن قوته في تقديم تحديد واضح يميز الفاعلين الشعبويين من غيرهم، ويلخص النقاط التي تميّز أغلب الشخصيات السياسية المسمّاة بالشعبويّة))[3].

(1) كاتبة وباحثة سورية.

(2) كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، سعيد بكار ومحمد بكار (مترجمان)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة ترجمان، 2020)، يقعُ الكتابُ في 176 صفحة موثقة بمجموعة من الصور لبعض البارزين/ البارزات في الظاهرة الشعبويّة.

(3) كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، ص15.

وبذلك فالتعاطي مع الشعبوية على أنّها مجرد ظاهرة ثقافية هو خطأ شائع، ومن هنا كان اللغط حول المفهوم نفسه، وكان تعدد التعريفات والقراءات لهذه الظاهرة، الشعبوية هي إحدى تجليات الاغتراب ومن مخرجاته، بمعنى آخر تعود في جذورها إلى واقع العلاقات الاجتماعية، وتحديدًا الى ظاهرة الاستلاب، فهي – الشعبوية – تظهر كرد فعل على حالة ما، أو موقف ما، أو سياسة ما. ليس كل ما يقال عنه شعبوي هو شعبوي بالفعل، فالحركات الجماهيرية هي ظاهرة تاريخية، وتعبير عن نزوع الانسان الطبيعي إلى الاجتماع، تتزامن مع التحديات ذات الطابع التاريخي، أو مع زمن القلق الوجودي الجمعي الذي تمر به المجتمعات، ومن هنا كان من الضروري التفريق في سياق التعريف بين الحركة الجماهيرية من كونها ظاهرة موضوعية، ودفع الطاقة الكامنة في هذه الحركة باتجاه شعبوي، أي شحنها بالغرائزية، فلا يجوز استخدام (الشعبوية) سلاحًا بيد أولئك الذين يريدون المحافظة على الوضع القائم على ما هو عليه (الستاتيك)، ضد أولئك الذين يريدون تغيير الوضع القائم، وتبقى الشعبوية مثلها مثل كثير من الحركات السياسية، مهمتها أن تؤثّر في المجتمع الذي هو عامة الشعب، ويتمّ تعبئتها بأيديولوجيتها وأفكارها، ولكنها في النهاية تملك كأيّ حركة سياسية كلّ الرغبة في الوصول إلى السلطة، ولا سيّما أنَّ الشعب هو السبب الرئيس في انبعاثها وتأصيل حركتها ومساعدتها للوصول إلى تحقيق أهدافها في مواجهة الرأسمالية والتغييرات التي طالت المجتمعات وتخبطاتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. ربما يتمظهر من خلال القراءة بأنَّ الشعبوية في أيديولوجيتها ضد السلطة الحاكمة وفي نزعتها وعدم التحبب للحضور الأجنبي المخالف للعرق الأوروبي . الأميركي تشيرُ بعمق إلى أنها قد تكون وجهًا لليمين المتطرف، وبذلك تلتقي الشعبوية مع اليمين في وقوفهما ضد الديمقراطية التي أصابتها انتكاسات عدة خلال السنوات الماضيات ومما تقدمه هذه الشعبوية من برامج سياسية.

ويمكن القول إنَّ مصطلح (الشعبويّة) على الرغم من قِدم تداوله وامتداده التاريخي من أرسطو إلى ترامب -يمكنُ للقارئ أن يستنتجَ من البحث والقراءة- ظاهرة غير مُعاصرة وحديثة، وما هو عليه الآن من صورةٍ حديثةٍ ليس إلّا نتاجًا للتعبئة السياسية، على أنّها تمثّلُ صوت الشعب وخطابه، وإن كان خطابًا مختلفًا وناله كثير من التغييرات الأيديولوجيّة والأطروحات، وذلك كله بالاستناد إلى رغبة الشعب.

ثانيًا: تحديد الشعبويّة

يتناول الكتاب اللغط الذي حدثَ ويحدثُ في ما يخصّ مصطلح/ ظاهرة الشعبويّة، إذ تمَّ تداوله في كثير من المناقشات السياسية في القرن الواحد والعشرين من طرف اليساريين، وكذلك الأحزاب اليمينيّة المنافسة لليسار في أوروبا، واستُخدم للإشارة والإحالة إلى ظواهر متنوعة أدت إلى إشكالات كثيرة، لذلك كان لا بدّ من تحديد للشعبويّة تحديدًا تُفصل فيه صفات الشعبويين اللاتي تميّزهم من غيرهم، لذلك رأى الباحثون أنّهُ من الأفضل دراسة الظاهرة الشعبوية من منظور ديمقراطي ليبرالي . حتى وإن كان لا يخلو من بعض العيوب . بعيدًا عن أيّ أيديولوجيا. وبخصوص الشعبوية اختلفت المفهومات وتنازعت حولها كثيرًا، لكثرة المعاني التي وردت فيها، وقد عرّفها الباحثون بوصفها أيديولوجيا وحركة وعرضًا لأمر ما مع الاختلافات التي وقعت عليها، وهذا ما أخذ بالمفهوم إلى ظواهر أخرى تختلف عنه كليًّا، ففي السياق الأوروبي يستعمل للدلالة على معاداة الهجرة وكره

الأجانب، بينما وظفته أميركا اللاتينية على أنه يعني الزبونية[4]، وسوء التدبير الاقتصادي. واللبس حول مفهوم الشعبوية عائد إلى عدم تصريح من الموصوفين بالشعبوية بما يقصدونه منها. لذلك ما زال المصطلح يفتقد إلى تعريف وتحديد متفق عليه. ويتطرق المؤلفان إلى أهم المقاربات التي اهتمت بدراسة الشعبوية، وخاصة في ميادين البحث الأكاديمية أو في مناطق جغرافية مختلفة.

أولى هذه المقاربات: هي الفاعلية الشعبية التي تنظر إلى الشعبوية بوصفها منهج حياة ديمقراطيًا مبنيًا على انخراط الشعب في السياسة. وقد شاع هذا التصور بصورة خاصة بين مؤرخي الولايات المتحدة الأميركية والباحثين في شعبويّي أميركا الشمالية.

المقاربة الثانية: هي المقاربة اللاكلاوية التي تُستعمل على نطاق واسع في الفلسفة السياسية والدراسات النقدية، وتعدّ هذه الشعبوية القلب النابض للسياسة لأنّها بمنزلة قوة تحريرية، وترى في الديمقراطية الليبراليّة سببًا للمشكلات والحلّ يكمن في الديمقراطية الراديكالية.

أمّا المقاربة الثالثة: هي المقاربة الاجتماعية . الاقتصادية، التي هيمنت على الدراسات الشعبوية في أميركا اللاتينية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إذ يرونها سياسة اقتصادية مستهترة تتسم بالتبذير في عقب أخذ دين خارجي في المرحلة الأولى، ثمّ تضخم كبير في المرحلة الثانية، التي لاحقًا تفقد من يدعمها، في معظم العلوم الاجتماعية، ويحيل (الاقتصاد الشعبوي) وفق هذه المقاربة إلى برنامج سياسي مستهتر ينطوي على إنفاق حكومي واسع وتوزيع الثروات توزيعًا غير معقول.

أمّا المقاربة الجديدة: التي تعدّ الشعبوية استراتيجية سياسية فتستعمل من قبل زعيم ما لإقامة حكمه ودعمه. وتشير هذه المقاربة إلى أنّ الشعبوية تتمثل في صعود نجم شخص كاريزمي، يركز السلطة في يده، مع المحافظة على تواصله مع الجماهير، ولكنها شعبوية غير صامدة.

وثمّة مقاربة أخرى: إذ ترى الشعبوية أسلوبًا فولكلوريًّا لممارسة السياسة، والزعماء يوظّفونها لتعبئة الجماهير. وتنتشر في الدراسات التواصلية السياسية وفي الإعلام، إذ تجدُ أنّ الشعبوية أسلوب سياسي فاقد للمهنية والنضج، ويستعمل لجذب انتباه الإعلام. والفاعلون الشعبيون يتقصدون عدم الانضباط كما السّاسة البقية ليقنعوا الناس بأنهم يقفون مع الشعب، مع التحفظ أنَّ لكلّ مما سبق من المقاربات إيجابياتها وتتوافق مع المقاربة الفكرية للمؤلّفين، فالتحديات الفكرية للشعبوية أبدت نجاعتها في الدّراسات التي أُجريت في أنحاء العالم، ولا سيما في أوروبا الغربية والشرقية والأميركيتين، على الرغم من الاختلاف في اعتمادهم المقاربة الفكرية في اللغة والمفهومات الثانوية، ولكن ثمّة مشاركة في المفهومات الجوهرية، مع الاختلاف حول السِّمات المحددة للشعبوية، ولكنهم يجمعون على اهتمامهم بالشعب. فالشعبوية بوصفها أيديولوجية جزئية ترى المجتمع مجموعتين، وكلّ واحدة متجانسة في ما بينها، وتنظر الشعبوية للسياسة على أنها تعبير عن إرادة الشعب. ووصف الشعبوية بأنها أيديولوجيا جزئية، يعني أنها تمتلك بنية محدودة، وتظهر مقرونة بعناصر أيديولوجية أخرى، وهذا يساعد على ترويج مشروعاتها السياسية بين الناس، كما إن اقتران الشعبوية بعناصر أيديولوجية

(4) الزبونية: اتفاق تبادلي بين الناخبين والسياسيين، حيث يحصل الناخبون على مقابل شريطة دعم مالك مؤسسة أو حزب ما، كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، (المترجمان)، ص21.

أخرى تنتج من تلاقحها لشعبوية تتنوع بمفهوماتها الجوهرية، وهذا يسهم في تأويل الشعبوية من مجتمع لآخر.

لا يمكنُ حصر الشعبوية بأيديولوجية متكاملة، إنّما حزمة أفكار مختلطة بأيديولوجيات متنوعة، وهذا ما دعا بعض الباحثين إلى تصنيفها، على أنها مرحلية قد تنجح أو تخفق، إضافة إلى أنه يتمّ توجيه الانتقاد للمقاربة الفكرية الشعبوية بأنها عامة جدًا، ويمكن تطبيقها على الحركات والأحزاب والفاعلين السياسيين جميعهم، ولا يمكن التغافل عن الاتجاهين المتناقضين للشعبوية وهما النخبوية والتعددية اللتان تتشاركان في الواحدية[5] والمانوية[6] للمجتمع، فالنخبوية تجدُ أنّهم الأقدر شأنًا أخلاقيًّا وثقافيًّا وعلميًّا، وأنّ السياسة شأن نخبوي لا دخل للعامة فيه، لذلك تراهم لا يميلون إلى الديمقراطية الكاملة. أمَّا التعدديّة فهي نقيض النخبويّة، ترى أن المجتمع ليس مجموعتين؛ إنّما مجموعات اجتماعية تمتلك قواسم مشتركة مع الاختلاف في الأفكار والاهتمامات، والفكرة الأهم لديهم هي توزيع السلطة في المجتمع. وربما يتمظهر من خلال القراءة بأنَّ الشعبوية في أيديولوجيتها ضد السلطة الحاكمة والنزعة القومية لديها وعدم التحبب للحضور الأجنبي المخالف للعرق الأوروبي. الأميركي، يشيرُ بعمق بأنها قد تكون وجه لليمين المتطرف، وبذلك تلتقي الشعبوية مع اليمين في وقوفهم ضد الديمقراطية التي أصابتها انتكاسات عدة خلال السنوات الماضيات، ومما تقدمه هذه الشعبوية من برامج سياسية. وتتجلى للشعبوية ثلاثة **مفهومات جوهرية** تتلخص في الشعب، والنخبة، والإرادة العامة، والفرق بين الشعب والنخبة يتمثل في سمات ثانوية هي السلطة السياسية والوضعية الاجتماعية . الاقتصادية، والجنسيّة، ويكمن الجانب الخُلقي العلامة الفارقة بين مصطلح الشعب والنخبة، لأنَّ التمييز يكون بين الشَّعب الصّالح والنخبة الفاسدة، فضلًا على أن معاداة الشعبوية لا تقتصر على المؤسسات السياسية فقط، إنما تتعداها إلى النخب الاقتصادية والثقافية والإعلامية. ولكن يبدو أن النخب تقدّم مصالحها الخاصة على مصالح الشعب، وتعمل خلاف مصالح الدولة أيضًا، كما في اتهام أحزاب شعبوية للنخبة السياسية ضمن الاتحاد الأوروبي، بتقديم مصالح الاتحاد على مصالح دولها. المفهوم الجوهري الثالث للشعبوية؛ هو الإرادة العامة، ويرتبط هذا بفهم خاصٍّ للسياسة لدى الشعبويين، ويرتبط هذا المفهوم بعمل الفيلسوف الشهير (جان جاك روسو) الذي ميّزَ بين (الإرادة العامة) من (إرادة الجميع)، الإرادة العامة هي إمكان اجتماع الشّعب وتكوين مجتمع له تشريعاته التي تخدمُ مصالحه، أمّا إرادة الجميع، تعني مجموعة محدّدة من المصالح في فترة معينة، وبذلك يعزز التمييز الشعبوي فكرة وجود إرادة عامة لأنه يرتكز على الفلسفة الواحدية والبعد الخُلقي. ويعدُّ تشافيز مثالًا واضحًا لهذا الفهم الشعبوي للإرادة العامة. كما لا ينبني تصوّر الإرادة العامة عند الشعبويين على علمية عقلانية ينتجها الفضاء العام[7]، بل يرون أنّ الحسّ العام[8] كفيلٌ بالقيام بهذه العملية، وهذا يعني أنَّ الإرادة العامة محدّدة مسبقًا، وهذا يُساعدها في تجميع مطالبها، وتحديد عدوها، ووضع منطق خطابي لها، يمكنها صوغَ موضوع شعبوي ذي هوية قوية هي هوية (الشعب)، ما دام دفاعها لأجل مبدأ السيادة الشعبية، وهذا يخلقُ منها قوة ديمقراطيّة. ولكن يبقى للشعبوية وجه مُظلم أيضًا، لأنَّ جوهر إيمانها بالواحدية، سيؤدّي بها إلى دعم التيارات الاستبداديّة، كما أنَّ وضوح الإرادة العامة وقوتها عند الشعبويين يتيحان لهم إضفاء الشرعيّة على الاستبدادّية والتعصب في الهجوم على أيّ شخص

(5) الواحدية: فلسفة تقول بوجود تأويل واحد صحيح للواقع، وهي خلاف التعددية، كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، (المترجمان)، ص27.

(6) المانوية: اعتقاد ديني قديم كان في بابل ويشير هنا إلى أنّ الحياة مقسمة إلى نور وظلام، أي إلى خير وشر محض، كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، (المترجمان)، ص27.

(7) الفضاء العام: هو مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، حيث يجتمع الأفراد لمناقشة المشكلات المجتمعية وتحديدها ومن ثمّ التأثير في الفعل السياسي، كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، (المترجمان)، ص38.

(8) الحسّ العام: هو القدرة على تمييز الصواب من الخطأ، كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، (المترجمان)، ص38.

يجرؤ على تهديد تجانس الشعب، وهذا يؤدّي إلى توصيف الشعبويّة بأنّها مُعادية لطبيعة السياسة. ومن مزايا المقاربة الفكرية التي اعتمدها المؤلفان في دراستهم الشعبويةَ تحديدها بوصفها أيديولوجيا جزئيّة، وتجلّى ذلك في تنوع صورها وأنواعها الفرعيّة في أمكنة متفرقة في العالم، وجنّبهم هذا الخلط الذي وقع فيه كثير من الباحثين، فمن مزاياها أنّها أيديولوجيا جزئيّة، وتتسع لنطاق واسع من الفاعلين السياسيين، كما أنّها تضع نفسها في زاوية تسمح لها بتقديم جواب أكثر شمولية ودقة بشأن الشعبوية، كما أنَّ توصيفها بإيديولوجيا تسمح بدراسة جانبي العرض والطلب في السياسة الشعبوية. ومن الملاحظ أنه لا مبرر منطقي وسياسي في أيديولوجيا الكراهية التي تديرها الشعبوية على أنّها ضد النخبة وإيمانها المُطلق بأنَّ النخب العارفة لا تقدم شيئًا يستحق الاهتمام في مقابل ثورة الشعب وتجربتها في تحقيق رغباتها وقناعاتها. على اعتبار أنَّ كلّ ما يصدر من النخبة فلسفة لا تقدم أيّ حكمة في خطابها، وهي من الأخطاء التي تقع فيها الشعبوية، فلا يمكن أبدًا القيام بأيّ ممارسة من دون تقديم النظرية في البداية، حتى تُضَمّن بعد ذلك في حيّز التجربة والممارسة. ولا أظنُ أن الشعب/ القاعدة الشعبية على مستوى واحد من الفكر والمعرفة حتى يقدم خطابًا عقلانيًا، بقدر ما سيرتكز على العاطفة والمنفعة، بعيدًا عن الحقائق والإحصاءات التي تُستَغلّ في النهاية من زعيم واحد يبحث عن المجد لشخصه، والذي سينال التصفيق من كلّ من حوله.

فالمؤلفان بعد أن حددا تعريفًا للشعبوية بمقاربة فكرية وجوهريّة، يتبين للقارئ المهتم أنَّ الشعبوية مفهوم غير واضح وغير محدد على الإطلاق، فلا يمكنُ أن نحدد الشعبوية كما نُعرّف الاشتراكية أو الديمقراطيّة، لأنَّ الشعبويّة طارئة على المجتمعات الديمقراطيّة عمومًا، تنشأ في لحظات ضعف الأنظمة السياسية غالبًا، وتقوم على المُغالاة في الأفكار، فالقومي يتشدّد أكثر لدرجة يصبح فيها قوميًّا، وكذلك الاشتراكي اشتراكويًّا، والماركسي ماركسويًّا.

وتبقى الشعبوية مثلها مثل كثير من الحركات السياسية، مهمتها أن تؤثّر في المجتمع الذي هو عامة الشعب، ويتمّ تعبئتها بأيديولوجيتها وأفكارها، ولكنها في النهاية تملك كأيّ حركة سياسية الرغبة كلها في الوصول إلى السلطة. فالشعب هو السبب الرئيس في انبعاثها وتأصيل حركتها، ومساعدتها في الوصول إلى تحقيق أهدافها في مواجهة الرأسمالية والتغييرات التي طالت المجتمعات وتخبطاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثًا: الشعبويّة حولَ العالم

وإنْ تشابه الخطاب الشعبوي عمومًا، فإنَّ الشعبويّة ظاهرة سياسية في غاية التنوع، وهذا ما دفع الباحثين إلى التشكيك فيها أو عدم الاعتراف بها، وذلك لاستحالة التنوع، وهي حجة ضعيفة لأنَّ الشعبوية كما أشرنا سالفًا أيديولوجيا جزئيّة، تندمج مع أيديولوجيات أخرى، فاليسار مع الاشتراكية واليمين مع القومية، وهذا ما دفع إلى ظهور تشابه بين الفاعلين الشعبويين في مناطق ومراحل معينة.

يعرضُ الكتابُ في فصله الثاني أهم الفاعلين الشعبويين في مئة وخمسين سنة ماضية، وكان التركيز على ثلاث مناطق حُظيت الشعبويّة فيها بالأهميّة:

1. أميركا الشّماليّة

كانت التعبئة الشعبوية عريقة وهذا ما ساعد على ظهور عدد مهم من الزعماء في مستوى الولايات، أمَّا في المستوى المركزي، فقد تميّزت بالضعف من حيث الزعامة والتنظيم، ولكنها بقيت الأقوى خلال تلك المرحلة الزمنية في الأقاليم الغربية لكندا والجنوب الغربي ومناطق السهول الكبرى للولايات المتحدة. ولأنّ الشعبوية كانت مقرونة بالأيديولوجيات الإنتاجيّة[9] في أميركا الشمالية، فإنَّ الشعبويين حصروا الشعب الصالح في الشعبويين المزارعين، لأنّهم يقدمون الإنتاج الأفضل مقارنة بالنخبة، ولا يمكن إغفال ما يخصّ الأحزاب الشعبويّة التي لم تحقق على المستوى الوطني حضورًا باهرًا، على الرغم من التأثير القوي والنجاح، إلى أن عادت الشعبويّة بقوة بعد ذلك بفعل معاداتها الشيوعيّةَ إلى الواجهة، وخاصة في ما يتعلّق بالشعبويّة اليمينيّة التي حظيت بمنزلةٍ كبيرةٍ، وتغيّرت فكرة (العدو الداخلي) عندهم مع مرور الزّمن، ولكنّ نظرتهم للنخبة بقيت، على أنهم يعتمدون نظام الرفاهية لأجل تقييد مبادرات الشعب وتدمير قيمه، في الوقت الذي تُقدّم فيه للأقليات امتيازات خاصة. انتقلت بذلك الشعبويّة من توجّه تقدّمي إلى محافظ في القرن العشرين، وما استجدّ في التأويل هو أنه ما عاد يقتصر على المزارعين، بل يضمّ كلّ الطبقة المتوسطة، ومن الطوائف المسيحيّة جميعها، مع التغييرات التي طالت مفهوم النخبة. ثمّ شهدت أميركا الشماليّة في القرن الواحد والعشرين خلال العقد الأول بروز حركتين شعبويتين جديدتين، ارتكز نشاطهما على المظالم الاجتماعية المرتبطة بالركود الاقتصادي عام 2008، والحركتان تتقاسمان كثيرًا من النقاط المشتركة، مثل معارضتهما المساعدات الماليّة المقدمة لإنقاذ قطاع البنوك، والتعهّد بالدفاع عن الناس العاديين الصالحين.

2. أميركا اللاتينيّة

وتعد أقوى معقل للشعبويّة . إضافة إلى نزعتها القوميّة . من حيث صمودها وانتشارها، ويعود نجاح أيديولوجيتها في كثير من الدول إلى زمن حكم الأنظمة الديمقراطية المنتخبة فيها مقارنة بمناطق أخرى، ولعدم وجود تكافؤ في المساواة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وساعد في إضفاء الجاذبيّة على الخطاب الشعبويّ، علاوة على أن تركيز السلطة الاقتصادية في يد أقليّة قليلة، ساعد الأحزاب الشعبوية في الحصول على الدعم من المواطنين، ونتيجة للأنظمة الديمقراطية المنتخبة، برزت نماذج مختلفة من الشعبويّة بعضها تكلّلَ بالنجاح، والآخر بالفشل، وظهرت ثلاث موجات من الشعبويّة في تاريخ أميركا اللاتينيّة، وقدمت كلّ موجة تأويلًا يخصّها بشأن من ينتسب إلى (الشعب الصالح) و(النخبة)، واعتمدت كلّ موجة على القالب الأيديولوجي الذي يساعدها في بناء رؤية للمظالم الاجتماعية الموجودة.

3. أوروبا

في روسيا لم تتجاوز الشعبويّة حركة ثقافية صغيرة من النخب المثقفة الحضريّة، بخلاف الشعبويّة في الولايات المتحدة التي كوّنت حركة شعبويّة سياسيّة، وعليه فقد انهار التنظيمان الشعبويّان الرئيسان في

(9) الإنتاجيّة: أيديولوجيا تقول إنَّ الطبقة المتوسطة هي الصالحة والمنتجة في المجتمع، وإنَّ النخبة الغنية التي تعلوها من الارستقراطيين وأصحاب المشروعات الكبرى فاسدة وغير منتجة، كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، (المترجمان)، ص46.

الحركة. وعلى الرغم من الفشل؛ فقد ألهمت الشعبويّة الرّوسيّة كثيرًا من الحركات الزّراعيّة التي ظهرت في أوروبا الشرقيّة، وجمعَ بين هذه الحركات شعبويّة زراعيّة، كما شعبويّة أميركا الشماليّة.

وبمقاربة سريعة في هذا الإطار يمكن الوقوف عند التجربة الفرنسية، حيث ينظر بعضهم إلى تجربتي اليساري ميلانشون واليمينية ماري لوبان من الزاوية نفسها، واعتبارهما حركتان شعبويتان على الرغم من الفارق الكبير بينهما، إن الفارق الجوهري بين (الشعبوية) اليسارية والشعبوية اليمينية تكمن في كيفية تشكيل الشعب. الطريقة التي تشكل فيها مارين لوبان الشعب تختلف كثيرًا عن الطريقة التي يشكل فيها جان لوك ميلانشون الشعب، فهل السكان هم فئة ومفهوم ثقافوي – هوياتي؟ أم مفهوم اجتماعي – سياسي؟، فنظرة لوبان هي امتداد معاصر لاستعلائية الرؤية الاستشراقية، ونزعة المركزية الأوروبية، ورد فعل طفولي على تدمير الثقافات الوطنية (الهوية) بمدحلة العولمة، والتمايزات الاجتماعية في ظل سيادة النيوليبرالية، واختطاف الأوليغارشية للديمقراطية، أو ما يسمى بـ(ما بعد الديمقراطية).

4. الشعبويّة خارج أوروبا والأميركيتين

يصعبُ بعض الشيء تمييز الاتجاهات الواضحة في هذه المناطق، ولكن ثمّة سمات مشتركة بين الفاعلين الشعبويين الذين ينشطون فيها، وتبقى القارة الأستراليّة الأكثر وضوحًا من حيث التقليد الشعبويّ، أمّا شعبويّة جنوب شرق آسيا، فقد ظهرت على وقع الأزمة الاقتصادية الآسيويّة 1997، فدأبَ الفاعلون الشعبويّون على التعبير عن سخطهم، وسخط الناس على الزعماء الذين لا يحظونَ بمساندة أو موافقة من الشعب على سياساتهم كما هاجموا النّخب الوطنية التي مزجت في أيديولوجيتها القوميّة بالشعبويّة، وانتقدوا العولمة التي كانت الليبراليّة الجديدة تُروّجُ لها.

5. القارة الأفريقيّة

ما زالت نادرة جدًا، وذلك بسبب أنَّ الدول ما زالت استبداديّة، وانتخاباتها مليئة بالعيوب، وارتباط الشعبويّة فيها بالرجال المستبدّين الأقوياء، كما في نظام القذافي وجمال عبد النّاصر مثلًا، ولكنه لم يكن قويًا في السياسة، كما في تركيا وإسرائيل، وأيضًا ما عُرفَ بالرّبيع العربي؛ لم يكن شعبويّة في حدّ ذاته، إنَّما كان خطابه شعبويًا مركزيًا.

وبخصوص زمكانيّة ظاهرة الشعبويّة: فالشعبويّة وليدة ظهور الديمقراطيّة في العالم، وبروزها، ولكن من دون ارتباطهما معًا، فأيّ ظاهرة سياسيّة هي نتاج السياقات الاجتماعية والثقافيّة المتنوعة، والشعبويّة ظاهرة من هذه الظواهر، وهذا كان دافعًا قويًّا إلى إيجاد شعبويّة متنوعة ومتعددة، بحسب المظالم الاجتماعية المختلفة من سياق لآخر.

أمّا في ما يخصّ الشعبوية العربيّة؛ فالمؤلفان أظهرا الجغرافيا التي تنتشرُ فيها الشعبوية في العالم، ولكن هذا لا يعني أنَّ الأنظمة العربيّة، وبخاصة تلك المسماة بالأنظمة الجمهوريّة، هي أنظمة شعبويّة، فقد تحولت لاحقًا

إلى أنظمة استبداديّة وشموليّة، وذلك نتيجة المُغالاة في الأفكار القوميّة العروبيّة. فالشعبوية لا تقف عند مكان محدد ومعين، حتى في إطار الجماعات الصغيرة مثلا العشائر، كلها تبحث عن دور مركزي لها. ولكن بقاء السلطة بأيد حاكمة ونظام شمولي لسنوات طويلة، كما في سورية مثلًا، إذ اعتاد النظام على الحزب والجيش في تقويّة سلطته، ما أدى إلى تراجع الشعبوية بوصفها ظاهرة، وفُرِزت إلى مجموعة مؤسسات تتبع الحزب أو أصحاب السلطة، ولا سيّما أنها كانت دولة استخباراتية، فتمّت تعبئة الشعب من خلال حزب وسلطة واحدة في غياب كليّ لأحزاب أخرى في سورية.

رابعًا: الشّعبويّة والتّعبئة

إنّ التّعبئة هي انشغال جمع كبير من الأفراد في التّوعيّة بصورة ما، ثمّ قيامهم بعمل جماعي لدعم قضيتهم، ويمكن تحديد ثلاثة أنماط من التّعبئة الشّعبويّة، ويمكن للتّعبئة الشّعبويّة أن تكون من الأعلى إلى الأسفل أو بالعكس أو كليهما.

1. الزعامة الفرديّة: تُمثّل الصورة الأكثر مثاليّة للتّعبئة الشعبويّة، وهذا الفرد عادة يكون مستقلًا عن أيّ تنظيم حزبي، والتّابعون معظمهم يشعرون بارتباط شخصي بزعيمهم، وذلك لأنَّ التّعبئة من الأعلى إلى الأسفل، فالزعيم يتواصل مباشرة مع داعميه. ومن العوامل التي تساعد الزعيم الشعبويّ قدرته على تصوير نفسه فاعلًا نظيفًا على إيصال صوت الشارع، وتكوينه آليّة انتخابيّة فرديّة، وعدم ارتباطه بأيّ تنظيم سياسي قوي. أكبر معقل للزعامة الفرديّة هي أميركا اللاتينيّة بوصفها النموذج الوحيد للتّعبئة.

2. الحركة الاجتماعية: هي الحركات التي تتسم بكونها شبكات غير رسميّة، وتتسمُ بالانخراط المتواصل لأفرادها ومجموعاتها السياسيّة من أجل هدف مشترك، وتعمل الحركات الاجتماعيّة على حشد الناس الذين تجمعهم هويّة مشتركة وعدو موحد لأداء أعمال جماعيّة وغير مؤسساتيّة، بدل السلوك الانتخابي المعروف لعدم قدرتها على المشاركة في عمليّة اتخاذ القرارات، لذلك فهي مختلفة عن الأحزاب السياسيّة، لأنّها لا تملك تنظيمات رسميّة، وتستعين هذه الحركات بمرجعيّات أيديولوجيّة مختلفة في عمليّة صوغ لتحديد المظالم الاجتماعيّة الأكثر أهميّة وتأثيرًا في المجتمع. الحركات الاجتماعيّة الشعبويّة توضح طرائق التّعبئة الشعبويّة من أسفل إلى أعلى، إذ لا تمتلك زعيمًا مركزيًا مُسيطرًا، وتكمن قوة الحركات الاجتماعية الشعبويّة في قدرتها على توجيّه غضب الناس نحو المؤسسة الحاكمة، والحلّ يتمثل في استرجاع السيادة الشعبيّة، إضافة إلى أنّ السبب وراء ظهور هذه المجموعات الاجتماعيّة الشعبويّة في أنحاء كثيرة من العالم هو الركود الاقتصادي.

3. الحزب السياسي: من نماذجه الجبهة الوطنيّة في فرنسا، وكذلك نموذج دينامي، فالديمقراطيات الحديثة لا يمكن لها البقاء من دون أحزاب سياسيّة تتيح للناخبين حرية انتخاب المسؤولين الذين ينوبون عنهم في اتخاذ القرارات، ومع أنَّ الشعبويّة تُستعمل في مهاجمة المؤسسة الحاكمة، يُقال عنها على لسان المثقفين والأكاديميين؛ بأنّها تُعادي التمثيل السياسي، بينما الفاعلون الشعبويّون يقولون: إنَّ الأحزاب السياسيّة السّائدة هي تنظيمات

فاسدة، ومع ذلك فهذا لا يعني أنَّ الشعبويّة لا تتوافق مع التمثيل السياسي. وصعود نجم الأحزاب الشعبويّة وقوتها الانتخابيّة، يرتبطُ ارتباطًا وثيقًا بقدراتها على تأسيس القضايا التي لا توليها الأحزاب السياسيّة الاهتمام الكافي، وهذا ما يجعل من الأحزاب الشعبويّة أكثر قوة وتأثيرًا، عندما تفوز بالأصوات والمقاعد. أمَّا الشعبويّة العربيّة، فلم تأخذ بمقولة الشعبويّة على ((أنها تجسيد مثالي فكري للمجتمع الزراعي/ الحرفي، بل شددت بشكل كبير الأنظمة العربية الراديكاليّة على التصنيع ولم يكن معظمها مُعاديًا للريف، وكان خطابها متوافقًا مع الخطاب في أميركا اللاتينيّة، إذ صاغت خطابها وأقامت تحالفاتها، لتميز موقفها المناهض لكتلة السلطة الأوليغارشية))[10]. كما أن الشعبويّة العربية كمثيلتها في أميركا اللاتينيّة، لم تكتفِ بتعبئة الشعب، بقدر ما حاولت أن تستملك القاعدة الشعبيّة، وعربيًّا يمكن أن نطلق على (جمال عبد الناصر) الزعيم الشعبوي الكاريزمي، في خطبه وتصريحاته التي كانت قريبة من الشعب ولغته، كما هي خطابات ترامب وتصريحاته.

خامسًا: الزّعيم الشّعبويّ

ينالُ أيّ زعيم ملهم في أيّ ظاهرة سياسيّة منزلة مركزيّة ومهمّة في التّاريخ، وكذلك في الظاهرة الشعبويّة هو من الخصائص المهمة في تحديد الشعبويّة، ولا يمكن الإقرار بزعيم شعبوي نموذجي للاختلاف الكبير الواقع أصلًا بين الفاعلين الذين يوظفون الأفكار الشعبويّة، ويتجسّد القائد الشعبويّ النّمطي في سمات عدة، هي:

الرجل الكاريزمي القوي: الزّعيم المستقل عن أيّ إرادة ممسكًا بالسلطتين السياسيّة والعسكريّة، ومن الذين جسّدوا فكرة (الزّعيم) الشّعبويّة في أميركا اللاتينيّة (تشافيز) الذي نالَ شعبويّة عالية، ويُعد النموذج الأكثر شعبوية، والأرجنتيني (خوان دومينغو)، تحوّلا من العسكرية إلى السياسيّة، إضافة إلى أسماء أخرى، كما في النروج وهولندا، حيث حصدت بعض الأحزاب اليمينيّة كثيرًا من الأصوات في الانتخابات، وما يميّز الرجال الشعبويين الأقوياء من الساسة الأقوياء أنّهم رجال (الفعل)، أي ينفذون ما يقولون، وإنْ كانت السياقات صعبة ومخالفة. ويتميّز الزّعيم بلغة حوار بسيطة وقريبة من لغة الشارع، كما الزّعيم السّابق للحزب الشّعبويّ اليميني الإيطالي (أمبرتو بوسي)، وتبقى النقطة الأهم في الزّعيم الشّعبويّ اتصافه بالكاريزما، إذ يتلقى قبولًا عامًا من الناس، يلجأ الناس إليه لصفات شخصيّة استثنائيّة لديه، ووفقًا لـ ماكس فيبر؛ فإنَّ الزّعامة الكاريزميّة تتحدد بأمرين؛ أولهما خصائص الزعامة الفرديّة وثانيًا تصورات الأتباع لزعيمهم، ولكن هذا لا يعني أنَّ الصفات مشتركة بين الجميع في المناطق كلها، فهي تتحدد بحسب السياق الثقافي.

لا بُدَّ للزعيم الشعبويّ أن يكون صوت الشعب الحقيقي، ويتمثّل هذا الصوت بعمليتين مختلفتين ومترابطتين، هما في الانفصال عن النّخبة أولًا، ثم إحداث رابط قوي بالشعب ثانيًا، أيّ العمليّة الأولى تتعلق بكون الزّعماء الشعبويين خارجيين، والعمليّة الثّانية تتعلق بأصالتهم المزعومة، فضلًا عن أن ظاهرة الشعبويّة قد تتجلى بوجوه إيجابية وأخرى سلبيّة، فثمّة من يقدم نفسه السياسي، والديني، والقومي أيضًا الذي يسعى لتحقيق مصالح الشعب من حيث الخطاب الذي يبدأ به، ولكن سرعان ما يتبدى في الخفاء استغلاله حشودَ الجماهير التي من حوله للوصول إلى مكتسباته.

(10) نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، أمجد حسين (مترجمًا)، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة/ مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص415.

ثمّة فاعلات شعبويّات إلى جانب الفاعلين؛ مثلّنَ مصدر إلهام لعامة الشعب، مثل زوجة الرئيس الأرجنتيني (خوان بيرون)، ومنهنّ عملنَ في السياسة بجهدهن الخاص مثل (بولين هانس في أستراليا)، واعتمدنَ على تصورات المجتمع المبنيّة على الجنوسة لرسم صورة تجعلهن صوت الشعب، وحتى تتمكن الشعبويّات الاقترابَ من الشعب الصالح، يشدّدن على صفات (المرأة الصالحة) في ثقافتهن.

وشكّل المقاولون نوعًا آخر من الزّعماء الشعبويين، وهؤلاء هم من أكثر طبقات بلدانهم ثروة، مستفيدين من أنّ طبيعة التمييز الشعبويّ بين الشعب والنّخبة لا تقوم على معيار اجتماعي أو اقتصادي، بل على أساس الأخلاق، على أنّهم شعبويّون خارجيون وشرفاء.

أمَّا العلاقة بين الشعبويّة والإثنيّة فهي معقدة بعض الشيء، فعلى الرغم من الاشتراك بين الشعبويين في أميركا اللاتينيّة وأوروبا في استعمال الإثنيّة لإثبات الأصالة، فإنَّ الكيفيّة التي يفعلان بها تختلف كليًّا. فاليمين الشعبويّ الراديكالي في أوروبا لا يعدّ الإثنيّة جزءًا من تفريقه بين الشعب والنّخبة، ولكنه يستعمل الإثنيّة في تمييزه الأهلاني بين أهل البلد والأجانب، أمَّا في أميركا اللاتينيّة فالشعبويّة الإثنيّة تحدّد الأمة بوصفها جسدًا متعدد الثقافة، وترى الأخلاق والإثنيّة المحدّدين للتمييز بين الشعب والنّخبة.

الدّاخليون والخارجيّون: يدّعي الزّعماء الشعبويّون عدم خبرتهم في عالم السياسة، لذلك يقدمون أنفسهم بصفتهم معارضين سياسيين، وما انخراطهم في السياسة إلّا من أجل مصلحة الشعب.

أخيرًا الصورة الشعبويّة؛ إن إضفاء طابع شخصي على الصورة السياسيّة في الأحزاب الشعبويّة جميعها أمر عادي، وهذا من الأسباب التي تلعب دورًا في نجاح الأحزاب الشعبويّة، بغض النظر عن نوع التّعبئة. أظن من الصعوبة بمكان وجود زعيم أنموذجي يحدّد الشعبويّة، علاوة على أنَّ نجاح الزّعيم لا يعتمد على قائمة من السّمات الشخصيّة بقدر ما يستند إلى صورة دقيقة يرسمها لتمثّل صوت الشعب.

سادسًا: الشعبويّة والديمقراطيّة

إنّ الديمقراطية هي النظام السياسي والثقافي والاجتماعي الوحيد الذي سمح بظهور الشعبويّات، أي يمكن عدها من الأخطاء التي ترتكبها الديمقراطيات، لأنّ الديمقراطية تستند بالأساس إلى مؤسسات وقوانين تسمح بحرية التعبير في الممارسة الفكرية، وفي التعبير عن الإرادة، وهذا ما ساعد على صعود الشعبويّة، واستلامها مهمات السلطة وأنظمة الحكم في كثير من الدول الديمقراطية التي تحولت بعد ذلك إلى أنظمة فاشيّة كما في ألمانيا و إيطاليا، وربما السبب الرئيس وراء ظهور الشعبويّة يتمثّل في إخفاقات الأنظمة الديمقراطية، والفساد الذي نال من السلطة فيها، وفقدان الثقة بالمؤسسات، ما أسهَم برفع أسهُمِ الشعبويّة التي استمرت في التعبئة، حتى تنالَ ثقة الشعب على حساب مصالح النخبة الحاكمة وأصحاب رؤوس الأموال و الشركات المستفيدة كلها. وأمام الخلخلة الاقتصادية التي أصابت بعض موارد الدولة، ارتبطت الشعبويّة بالتوترات التي طالت الديمقراطيّة، كما في حالة ترامب الذي استفاد من تراجع شعبية الحزبين، وقدّم نفسه على أنّه المنقذ بوصفه زعيمًا للشعب الأميركي. وقد تناولَ المؤلفان في الفصل الخامس قبل الأخير، علاقة الشعبويّة بالديمقراطية،

فمن يراها الرديف الحقيقي للديمقراطية، ومن يراها الصورة المشوّهة لها، والتشويه لمثلها، يرى المؤلفان أنَّ الشعبويّة كأيّ أيديولوجيا لا تُصلح النظام الديمقراطي ولا تفسدهُ، فعرّفوا الديمقراطية بأنّها مزج للسيادة الشعبيّة بحكم الأغلبيّة، أي حكم ذاتي للشعب، حتى تكون الصورة واضحة أكثر لمفهوم الشعبويّة. فالشعبويّة ديمقراطيّة في جوهرها، ولكنها تختلف مع الأنموذج الديمقراطي الليبرالي السّائد في العالم المعاصر، وذلك لأنّها تجد أنّهُ ليس من الأحقيّة تقييد إرادة الشعب، وترفض مفهومات التعدديّة، وهذا يمكن عده عدم احترام الشعبويّةِ حقوقَ الأقليات. فالشعبويّة تستغلّ الاضطراب الملازم للديمقراطيّة الليبراليّة لإقامة توازن عادل بين حكم الأغلبيّة وحقوق الأقليات، أي إنَّها شعبويّة ديمقراطيّة متطرفة أو معادية لليبراليّة. وللشعبويّة آثار إيجابيّة وسلبيّة في الأنظمة السياسيّة المختلفة، ويمكنها أن تُحدث تغييرات مؤسساتيّة قادرة على أن تقود إلى الدمقرطة أو الحدّ منها. بذلك يمكنُ تقسيم أثر الشعبويّة في عمليّة الدمقرطة إلى ثلاث مراحل: تطبيق الليبراليّة، الانتقال الديمقراطي، وتعزيز الديمقراطيّة. ويمكن للشعبويّة أن تكون مؤثّرة في عملية الحدّ من الديمقراطيّة، وهذا التّأثير ينقسم إلى بدء انهيار الديمقراطيّة، وسقوطها، والقمع، وتفرّق المرجعيّة النظريّة بين آثار الشعبويّة في المراحل الست لعمليتي الدمقرطة والحدّ منها، ويمكن أن تتغير طبيعة الأثر ضمن كلّ مرحلة، وفق متغيّرات متداخلة هي السلطة السياسية للقوى الشعبيّة، ونوع النظام السياسي الذي ينشط فيه الفاعلون الشعبويّون، والسياق الدّولي. فالشعبويّة ليست ضد الديمقراطيّة تنظيرًا وواقعًا في العلاقة القائمة بينهما، إنّما تتجلّى في الاختلافات مع الديمقراطيّة الليبراليّة، ودعمها الديمقراطيّةَ المعادية لليبراليّة.

سابعًا: الأسباب والاستجابات

في الفصل الأخير من كتابهما؛ يطرح المؤلفان الأسباب والاستجابات على ظاهرة الشعبويّة، ويؤكّدان أنَّ وجود عرض شعبوي قوي في ظلّ غياب الطلب عليها ينتهي بإخفاق الفاعلين الشعبويين، مع الإلمام بالطرق المُثلى للتعامل مع بروز الشعبويّة، ويتطرقان للحديث عن التفاسير لنجاح الشعبويّة أو إخفاقها، مع التداول في السبب وراء نجاح السياسي الشعبوي، وقدرته على إضافة موضوعات جديدة إلى الأجندة السياسيّة، وعلى التّأثير في اتخاذ القرارات، وإنَّ نجاح الشعبويّة أو إخفاقها يعتمدُ على جانبي الطلب والعرض في السياسة الشعبويّة، إذ لا يحصل الفاعل السّياسي على أيّ نجاح، إلّا إذا كانت رسالته السياسيّة محط طلب من الناس، ونجاح الفاعلين الشعبويين يعتمد على قدرتهم على صوغ رواية مُقنعة بوجود أزمة، ويتجلّى نجاحهم في قوتهم الانتخابيّة، وتأثيرهم في مجرى السياسات العامة.

يختم المؤلفان بقولهم: إنَّ الشعبويين يمثلون تحدّيًا كبيرًا للأنظمة السياسيّة جميعها حتى الديمقراطيّة الليبراليّة، والطريق الفضلى للتعامل مع الشعبويّة تكمن في الانخراط معها في حوار مفتوح، على أن يكون حوارًا يعي مطالب ومظالم النّخب الشعبويّة وجماهيرها وعيًا تامًا، ولربما النقطة الأكثر أهمية وجدوى هي التركيز فقط على الخطاب الشعبوي، وعدم إغفال دوره في الاهتمام بقضايا مهمة، وإنْ كانت لا تقدم حلولًا صائبة.

ثامنًا: خاتمة

وفي الختام يمكن القول إن العالم يشهدُ حركة سياسيّة واسعة الانتشار للحركات الشعبويّة، هذه الحركة السياسيّة ذات أصول قديمة وغير مستجدة الحضور، ومن الصعوبة بمكان الإمساك بتعريف واضح وراسخ يمكن الارتكاز عليه، تقول منى خويص في تعريفها الشعبويّة ((طالما إنَّ الشعبويّة هي ظاهرة مركبة يتداخل فيها الإنساني بالسياسي والثقافي بالوجداني، وتداهمها ملامح ديكتاتوريّة وفاشيّة، هذا يعني أنَّها ليست ظاهرة داخل التّاريخ فقط، بل هي حياة داخل التّاريخ))[11]. فذهاب بعض الباحثين والآراء إلى أنّ الشعبوية ظاهرة شبيهة بالفاشية، لَكَم يتوافق عليه الجميع، فبعضهم وجدَ أنَّ ((الفاشية حركة تتمتع بشيء من دعم الطبقة العليا وتستهدف منع تسييس الطبقات الدنيا وخاصة الطبقة العاملة ودفعها إلى خارج الحلبة السياسيّة))[12]، وعلى النقيض من الحركة الشعبويّة التي وجدت خلاصها في الشعب وفي الطبقات الفقيرة والمتوسطة، واستغلال صوتها والخطاب بلغتها، ورفع شعار الخير مقابل الشر، ومن حق هؤلاء الانخراط في ممارسة السياسة، وهكذا استُغلت ثورة الشعب من قبل بعض الزعماء، وقدّموا خطابًا شعبويًّا، ولكن من دون أن يقدموا مصالح الشعب على مصالحهم، وهنا تظهر إشكالية هذه الظاهرة وتناقضها، فاستنادها إلى مصطلح (الشعبي)[13] الذي يُستعملُ للإشارة إلى شيء واسع الانتشار، دلالة على أنه لا بُدّ لفئة/ لنخبة خيّرة ترفع متطلبات هذا الشعب الذي يسعى للحرية والعدالة الاجتماعية، ولكن الشعبويّة تقدّم نفسها بأنّها ضد النخبة، وهذا ربما يؤدي بدوره، أنَّ الفئة نفسها عند وصولها إلى زمام السلطة، ستتحول إلى نخبة شريرة، فالأيديولوجيا الشعبويّة ما زالت غير مستقرة، وتتغير تباعًا بحسب الظروف والأوضاع القائمة للأنظمة الحاكمة، أيّ إنّها ما زالت لا تملك أيديولوجيا واضحة، فكلّ أيديولوجيا تبالغ في الطرح، تقوم دائمًا على مبدأ المغالاة سواء شعبويًّا، أم اشتراكيًّا، أو ماركسيًّا، وفي ظل فقدان الحاجات المادية الأساس من مسكن ملبس وغذاء وحريّات فقدًا يعانيه الإنسان في البلدان الطرفية، يتهيأ المناخ الملائم لتفشي النزعات الشعبوية، وهنا يتكون مجالها الحيوي، وتستمد الشعبوية زخمها وجبروتها كرد فعل عصابي على حالة التهميش والاحساس المزمن بالقهر، وفي ظل غياب المؤسسات الرسمية الواقعية كما هو وضع البلدان الطرفية تتأطر هذه الظاهرة طائفيًا أو قوميًا أو دينيًا، أما في ظل الجوع الروحي الذي يعانيه الإنسان - الفرد في (العالم المتمدن)، فإن النزعة الفردانية التي تهيمن على البنية المجتمعية، وتحول قطاعات واسعة الى مجرد مستهلكين، وغياب التفاعل مع الوسط الاجتماعي، واللامبالاة تجاه المجال العام، فيترك فراغًا روحيًا، يؤدي تاليًا إلى الإحساس باللاجدوى واللامعنى والعبث، ومن ثم هوّة بين الفرد والفرد، وبين الفرد والمجتمع، وبين الفرد والدولة، ومن هنا كان الموقف تجاه اللاجئين بصفتهم أضعف حلقة في النسيج الاجتماعي، فالشعبويات المناهضة للّاجئين ليست ناقمة على اللاجئين بحد ذاتهم، بل ناقمة على تلك البنى التي أوجدت الظاهرة، وكل تلك البنى التي تميل إلى التواصل والتآلف والتكامل بين الثقافات.

وخلاصة القول: قد يفترض القارئ أسئلة عدة بعد الانتهاء من قراءة هذا الكتاب، وقد تكون الأسئلة نفسها شائكة والتفافيّة ـ كما هي ظاهرة الشعبويّة ـ التي أُطلقت عليها من قبل المؤلفين، والتي قد تتبدى للقارئ ظاهرة عاطفيّة أكثر منها مدلولات سياسيّة، فهل يمكن عدّ الشعبويّة البديل المستقبلي للديمقراطيّات، والاستناد

(11) منى خويص، رجال الشرفات: دراسة تحليليّة للظاهرة الشعبويّة، ط1، (بيروت: دار الفارابي، 2012)، ص10.

(12) نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، ص415.

(13) طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع: مفاتيح اصطلاحية جديدة، سعيد الغانمي (مترجمًا)، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة/ مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص432.

عليها بوصفها بديلًا حقيقيًا من المؤسسات المدافعة عن الديمقراطيّة؟، والسؤال ربما يتراجع هنا؛ كيف تكون مدافعة، وصُنِّفت على أنّها مُعادية للديمقراطيّة الليبراليّة؟ هل يمكن الحكم على الشعبويّة على أنّها الصواب السياسي والعادل في كلّ ما يتطرقُ إليه أو يطرحهُ؟ مع أنَّ الاتفاق الجمعي بانحيازه إلى التعريفات الاستبداديّة وخاصة في استلامه سدّة السلطة، وكذلك عداوتها مع النّخبة، هل الشعبويّة هي الحلقة الأضعف والرّخوة بين الديمقراطيّة والاستبداد؟! هل تُشكّلُ ظاهرة الشعبويّة خطًا مُتممًا وحقيقيًّا في الديمقراطيات العالميّة، أم إنّها تعاكسها وجاءت أصلًا لتهدد وتتحدى مساراتها؟ هي أسئلة برسم الجواب من لدن القراء.

المصادر والمراجع

1. الأيوبي. نزيه ن، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، أمجد حسين (مترجمًا)، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة/ مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

2. بينيت. طوني، ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع: مفاتيح اصطلاحية جديدة، سعيد الغانمي (مترجمًا)، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة/ مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

3. خويص. منى، رجال الشرفات: دراسة تحليليّة للظاهرة الشعبويّة، ط1، (بيروت: دار الفارابي، 2012)،

4. مودّه. كاس، وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، سعيد بكار ومحمد بكار (مترجمان)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة ترجمان، 2020).

العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية: رؤى متقاطعة

محمد الدحاني[1]

أولًا: مقدمة

يعد كتاب (العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية: إشكالات منهجية وموضوعاتية)[2] واحدًا من الأعمال المنشورة[3] ضمن سلسلة من الندوات التي احتضنتها الدورة الأولى لربيع العلوم الاجتماعية[4] في السنة الماضية بجامعة الأخوين[5]. للإشارة، ليس بالأمر الهين أن ينجز المرء قراءة تركيبية تحليلية في كتاب بهذه الطبيعة وبهذا الحجم والتنوع، وتظهر هذه الصعوبة بجلاء، عندما نعلم أن عدد المشاركين في الكتاب بلغ تسعة وثلاثين باحثًا، وإسهاماتهم كُتبت بثلاث لغات مختلفة؛ العربية والفرنسية والإنكليزية، فضلًا عن انتماءاتهم المختلفة في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية.

تكمن القيمة العلمية للكتاب، ليس فقط في كونه شكل محطة للتفكير الجماعي في التحولات التي عرفها المجتمع المغربي في العقود الأخيرة، وإنما في تشديده على دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في مواكبة تلك التحولات العميقة التي تتجلى أساسًا في النمو الديمغرافي والإقلاع الثقافي والحضري، إضافة إلى الثورة التكنولوجية التي اخترقت كل مفاصل المجتمع المغربي وبنياته.

تسعى هذه الورقة الى استجلاء الخيط الناظم بين الإسهامات سالفة الذكر كلها، على الرغم من تعدد ميادينها، واختلاف زوايا نظرها، وتباين أسسها الأبستمولوجية والمنهجية، وأطرها التحليلية، إلا أنها تتقاطع في نقطتين أساسيتين هما:

1. ضرورة التجديد المنهجي للتعامل مع الظواهر أو الوقائع الاجتماعية الجديدة.
2. مساءلة الأدبيات الخاصة بـ(خطاب كورونا).

---

(1) باحث في سوسيولوجيا التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة ابن طفيل، القنيطرة/ المغرب.

(2) مجموعة من المؤلفين، العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية: إشكالات منهجية وموضوعاتية، عبد الرحيم العطري (منسقًا)، عبدالله بوصوف (مقدمًا)، (فاس: مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2021)، (349ص).

(3) من الأعمال الصادرة عن هذه الدورة الكتاب الذي نسقه عالم الاجتماع المغربي عبدالغني منديب، انظر:
مجموعة من المؤلفين، البحث الميداني في العلوم الاجتماعية: تجارب مقارنة، عبدالغني منديب (منسقًا)، (فاس: مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2021).

(4) توزع نشاط هذه الدورة بعقد اتفاقيات بين الجهات المعنية على اعادة تنظيمها كل سنة، وحفلات توقيع بعض الكتب الجديدة، وتكريم بعض الأساتذة، وورشات للتفكير الجماعي، ودرس افتتاحي، وندوة علمية، واختتمت هذه الدورة بنداء ربيع العلوم الاجتماعية الموجه للمثقفين وصناع القرار بالمغرب جميعهم. وقد أنجز تقرير تركيبي عن أشغال هذه الدورة، ونشر في مجلة المستقبل العربي، انظر: حسن مويلح ومحمد الدحاني، "تقرير عن الدورة الأولى لربيع العلوم الاجتماعية"، مجلة المستقبل العربي، ع 514، (2022)، ص 172- 176.

(5) نظمت هذه الدورة من طرف كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس في الرباط، وكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية جامعة الأخوين- افران، ومجلس الجالية بالخارج، وذلك أيام 9، 10، 11 نيسان/ أبريل، 2021.

ثانيًا: الحاجة إلى التجديد المنهجي

يتفق مجمل الباحثين المشاركين في هذا الكتاب[6] على ضرورة التجديد المنهجي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويؤكدون أن الأدوات الكلاسيكية جلها، -سواء المتعلقة بالأطر النظرية أو بالتقنيات الخاصة بجمع المعطيات-أصبحت غير قادرة على مجاراة الوقائع الاجتماعية الجديدة، وخاصة الظواهر الرقمية التي تقتضي فعلًا مراجعة المناهج وبعض الأدوات التقنية[7]، وجعلها قادرة على استنطاق ظواهر العصر. على هذا الأساس شدد الباحثون على أنه من الصعب اليوم استجلاء طبيعة التحولات المجتمعية من دون التوظيف الجيد للكمية الكبيرة من المعطيات والبيانات المتوافرة في العالم الرقمي[8] أو الاعتماد عليها، سواء المتعلقة بالمحددات السوسيوديمغرافية، أم السوسيومهنية، أو السوسيوثقافية أو السوسيواقتصادية...، أو المتعلقة بالهويات السائدة أو الفرعية في المجتمع[9]. والشاهد على ذلك أن المعطيات الرقمية تمكننا معرفة كل الفئات الاجتماعية الموجودة في العالم الواقعي، بوصف الأقليات المضطهدة في هذا العالم تحاول فرض ذاتها في العالم الرقمي، بل تستغله أحيانا كثيرة كآلية للاستقطاب، وتارة كآلية للمقاومة وفرض الذات أو انتزاع اعترافها الاجتماعي من الدولة والمجتمع بأقل تكلفة اجتماعية[10].

يرى المشاركون أن إلحاح هذه الدعوة يستمد مشروعيته الأبستمولوجية والمنهجية من التحولات الكبرى المشار اليها آنفا، والتي يصفها بعض الباحثون بالكوبرنيكية، بوصفها أرخت بظلالها على مختلف جوانب الحياة الأخرى، وخاصة الجانبين القيمي والثقافي، بحيث نشهد تزايدًا مستمرًا وانتشارًا واسعًا للهويات الفرعية التي تطالب الدولة والمجتمع بالاعتراف بالحق في الاختلاف، وخاصة منها تلك المتعلقة بالخصوصية الشبابية، أو العرقية، أو الإثنية، أو الجندرية، أو الثقافية، أو الدينية وغيرها، أو ما يعرف بالمحددات السوسيوأنثروبولوجية العامة للظواهر الاجتماعية المستجدة التي تؤكد ضرورة التجديد المنهجي لدراساتها.

وأكد بعض الباحثين أن التحولات المجتمعية ليست هي فقط ما يستوجب التجديد المنهجي، بل الظواهر الفجائية تتطلب ذلك، وخاصة تلك التي تظهر وتختفي فجأة. وفي هذه المسألة انقسم المشاركون في الكتاب إلى قسمين:

الأول[11]: يرى أن تناول الظواهر الفجائية ليست من اختصاص العالم في العلوم الاجتماعية، وإنما تدخل في اهتمام كل من الإعلامي والسياسي، لأن العالم في حقل الإنسانيات والاجتماعيات لا يدرس الظاهرة إلا حينما تكتمل، أي حينما تفصح عن أبعادها كلها، وهذا أول شرط لتحقيق الموضوعية بلغة دوركايم أو الحياد الأكسيولوجي بتعبير ماكس فيبر. ويضيف هذا الفريق أنه إذا قبلنا دراسة ظاهرة ما قبل أن تكتمل، فلن نكون أمام ضرورة التجديد المنهجي فقط، وإنما سنكون بصورة أوتوماتيكية أمام إعادة النظر في موضوع العلوم

(6) مجموعة من المؤلفين، العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية: إشكالات منهجية وموضوعاتية.

(7) مجموعة من المؤلفين، العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية: إشكالات منهجية وموضوعاتية، ص 14.

(8) مجموعة من المؤلفين، العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية، ص 297.

(9) مجموعة من المؤلفين، العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية، ص 157

(10) عبدالصمد الديالمي، "سوسيولوجيا الالحاد بالعالم العربي"، موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، (2016)، https://www.mominoun.com/articles/.

(11) حسن مويلح ومحمد الدحاني، "تقرير عن الدورة الأولى لربيع العلوم الاجتماعية"، مجلة المستقبل العربي، ع 514، (2022)، ص 173.

الاجتماعية عامة. الشيء الذي دفع بهذا الفريق إلى التحذير من اتباع هذه الخطوة، لكونها مغامرة محسومة النتائج، تؤدي بالضرورة إلى انمحاء الخصائص التي تميز كل خطاب عن آخر، بمعنى أنه سيتعذر علينا تمييز الخطاب الإعلامي من السياسي، والإبداعي من السوسيولوجي... إلخ.

أما **الثاني**[12]، فقد أشار إلى أهمية الموقف الإيجابي الفاعل الذي يؤكد ضرورة انخراط العلوم الاجتماعية، وخاصة السوسيولوجيا، في دراسة الظواهر الفجائية، بدلًا من الاكتفاء بالموقف السلبي، والانطواء على الذات بدعوى أن الموضوعية والحياد الأكسيولوجي يفرضان على عالم الاجتماع انتظار اكتمال الظاهرة، وأشاروا الى أن بعض هذه الظواهر لا تكتمل، وإنما تظهر، وتختفي فجأة، وهذه الخاصية بالتحديد هي التي تبرر الانخراط والتدخل لدراسة هذه الظواهر. هذا المنطق هو الذي جعل عددًا من علماء الاجتماع يقومون بدراسات -سواء في إطار الخبرة أو بحوث مستقلة- خاصة باستجلاء حجم انعكاسات الإجراءات الصحية لفيروس كورونا في بنيات المجتمع وفي التفاعلات الاجتماعية بين أفراده، وخاصة بطبيعة هذه الانعكاسات أيضًا. ويختم هذا الفريق مرافعته بالسؤال الاستنكاري الآتي: هل يستطيع أحد أن ينكر جدة وعلمية هذه الدراسات المنجزة أو يشكك فيها؟ وفي مثال على هذه الدراسات نجد إسهام ياسين يسني الموسوم بـ(الهشاشة السكنية في زمن الحجر الصحي)، ويؤكد من خلاله أن مرحلة الحجر الصحي جعلتنا نكتشف حجم ((الهشاشة السكنية التي تعيشها شريحة كبيرة من الأسر المغربية، -وخاصة التي تقطن دور الصفيح- والتي تتجلى في: الكثافة السكنية والسكانية، وغياب الراحة والتهوية والحميمية، وتضخم المخاطر الصحية والنفسية، واستفحال الهشاشة المجالية وصعوبات الولوج لمختلف الخدمات العمومية الأساسية، فضلا عن مشاكل الاندماج في الشغل وضعف التحصيل الدراسي للأبناء))[13]. وفي الأفق نفسه أكد الباحثان حسن مويلح ومحمد الدحاني في دراستهما المعنونة بـ(الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا على الأسر المغربية خلال فترة الحجر الصحي) أنه على الرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة المغربية للتخفيف من آثار الجائحة، ((فإنها لم تستطع التخفيف من الانعكاسات السلبية المترتبة عن فيروس كوفيد19- على الأسر المغربية، وخاصة ذات الدخل المحدود، الشيء الذي أدى في أغلب الأحيان الى العصف باستقرار بعضها عبر ارتفاع معدل الطلاق والعنف الزوجي، ولعل هذا هو ما أكدته احصائيات قسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية بمدينة الجديدة))[14]. ونشير في هذا المضمار إلى أن الكتاب يحتوي أيضًا على إسهامات اهتمت بالتوجهات العامة التي ترتبط بالسياق العام للجائحة، بينما عنيت الدراستان المشار إليهما آنفا بمساءلة المعيش اليومي للأفراد خلال الجائحة، وبالأساس إشكالية السكن في علاقته بالحجر الصحي لدى الأسر الفقيرة، وكذا الحرمان المجالي، إضافة إلى صعوبات التعليم عن بعد، فضلًا عن التفاعلات الأسرية بين الزوجين، وبين الأبناء خلال تلك المدة.

ثالثا: خطاب الجوائح في العلوم الاجتماعية

يُقرّ المشاركون في الكتاب أن الإشكالية المركزية لهذا الخطاب تتموضع في صلب العلوم الاجتماعية، وتتمثل أساسًا حول **قدرة** الجوائح على تغيير طبيعة المجتمعات أو على الأقل تغيير جزء من طبيعة بنيات الدول

(12) حسن مويلح ومحمد الدحاني، "تقرير عن الدورة الأولى لربيع العلوم الاجتماعية"، مجلة المستقبل العربي، ع 514، (2022)، ص174.

(13) مجموعة من المؤلفين، العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية، ص219.

(14) مجموعة من المؤلفين، العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية، ص242.

والمجتمعات. ويؤكدون أن المناقشة في هذا المستوى غير محسومة[15]، وخاصة إذا استرشدنا في ذلك ببعض إسهامات المؤرخين، فبعضهم يؤكد قدرة الجوائح في تدمير الدول أو خلخلة بنياتها الأساسية سواء الاقتصادية أم المجتمعية والسياسية. بلغة أخرى، بحسب هذا التوجه من المؤرخين، فإن الجوائح أو على الأقل بعضها، عصفت بوجود بعض الدول، وأضعفت سلطانها، وعرقلت سيرورة وصيرورة تنميتها، وشككت الناس في أنساقهم الثقافية والقيمية والعقائدية، فلم تستطع الصمود أمام هول الجائحة[16].

وفي المقابل يؤكد بعض المؤرخين بحسب المشاركين في الكتاب، أن الجوائح عبر التاريخ لم تشكل لحظة فارقة في تاريخ البشرية[17]، بدليل أن الدول، وخاصة النخب الحاكمة، لم تعدّل طبيعة نظامها السياسي، ولا خياراتها الاقتصادية، ونظمها التربوية والثقافية. ففي نظر هؤلاء لا تعدو الجوائح أن تكون مجرد سحابة عابرة، سرعان ما تختفي في السماء وتعود الدول الى حياتها الطبيعية كما كانت قبل الجائحة[18].

لم يكتف الباحثون بمناقشة صدقية ومحدودية التوجهات التاريخية لخطاب الجوائح، وإنما قدموا أيضًا قراءة نقدية لاذعة (لخطاب جائحة كورونا)، ورأوا أنه قد تعذّر على أصحابه التمييز بين خصوصيات الخطابات، متناولين الجائحة بأدوات البحث والتحليل نفسها، أو قل لم يحسنوا توظيفها جيدًا، أي إنهم اقتصروا على التحليلات السطحية والمعطيات المباشرة، ونسوا أن هذه المعطيات أغلبها كما يقول كلود ليفي ستراوس: ((غالبا ما تكون خاطئة ومضللة)).

وبناء على ذلك، ففي نظرهم إن مجمل ما أُنتج حول كورونا، على الرغم من أهميته، لا يرقى إلى أن يوصف بالخطاب العلمي، لأن أغلبه، إما تأملات ذاتية، أو خواطر سياسية، أو تجارب ذاتية حميمية، تتمحور حول منطق الوجوب، وليس الوجود، أي إنه خطاب رغبوي، يأمل في تغيير النظام العالمي الجديد، وقيام الدولة الاجتماعية أو دولة الرعاية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإيكولوجية، وإعطاء الأولوية للمشروعات التنموية للقطاعات الحيوية من مثل التعليم والصحة وغيرهما. وكأن العالم كله يوجد في دولة واحدة من دون حدود جغرافية، أو فروقات في طبيعة الأنظمة السياسية، أو الاختلاف في التوجهات والاختيارات الاقتصادية والأنساق الثقافية والتربوية.

ما يود المشاركون تأكيده انطلاقًا من الإشارات السابقة أن تضخم الخطابات الإعلامية والسياسية التي لم تتنبأ فقط بخروج عالم مغاير من رحم جائحة كوفيد19-، إيمانا منها بالقدرة التحويلية للجوائح في تاريخ البشرية، بل سلّمت أيضًا بعدالة هذا الفيروس لكونه يخترق الحواجز الطبقية كلها في نظرها، وتوقّعت إجباره النخب الحاكمة النيوليبرالية على إعادة ترتيب سلم الأولويات المجتمعية الكبرى مستقبلًا، بإعادتها المنزلة للدولة الاجتماعية، وبحتمية فرزه جغرافية سياسية جديدة من أهم عناوينها العريضة تغير علاقات القوة الدولية بانتقال مقود زعامة العالم من أميركا الى الصين.

---

(15) مجموعة من المؤلفين، العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية، ص 243.

(16) William Hardy Mcneill, le Temps de la peste. Essai sur les épidémies dans l'histoire. Traduit par Claude Yelnick , (Paris : Hachette, 1978).

(17) Joel Chandelier, " Covid- 19 : non, tout ne va pas changer : quelques leçons à tirer de l'histoire " Disponible sur : https://medium.com voir (25/01/2021).

(18) لقد حاول الدكتور خالد شهبار في الفصل الأول من كتابه الى عرض وتحليل ومناقشة كل هذه الطروحات التاريخية في الفصل الأول من كتابه: خالد شهبار، عالم ما بعد كوفيد- 19: الحمل الكاذب، عبدالملك ورد (مقدمًا)، (المغرب: الرباط نت، 2020)، ص21- 65.

ارتكازًا على بعض أدوات التحليل التي توفرها العلوم الاجتماعية، وخاصة علم الاجتماع، والتي تعدّ تفكيك الآراء الشائعة والتشكيك فيها إحدى أهم وظائفها، يضع الباحثون المشاركون في الكتاب هذه التوقعات السائدة كلها على محك الفحص والمساءلة، بعد أن أصبحت تطرح نفسها، في سياق محاولة استشراف أفق أزمة كوفيد 19-، واستجلاء معالم ملامح التدبير السياسي المتوقع بعد انتهائها بوصفها يقينيات بدهية، لا تخمينات احتمالية. وبلغة أخرى، فالرأي الشائع موضوع هذه الإسهامات الذي يتجلى في بروز نظام عالمي جديد، أي الانتقال من الأحادية القطبية إلى الثنائية القطبية[19] أو التعددية القطبية[20]، وفي الحقيقة هذا الموقف كان قد بدأ الحديث عنه قبل ثلاث سنوات من انتشار وباء كوفيد 19-، لكن مع انتشار هذا الأخير، رُوِّج هذا الخطاب واستُهلِك استهلاكًا كبيرًا جدًا من طرف الجمهور عبر الطاحونة الإعلامية، لأنه كان يقدم على لسان محترفي الخطاب الرمزي وبعض الاختصاصيين في القضايا الاستراتيجية والسياسات الدولية، وهكذا (أقنعوا) كتلة مهمة من الجمهور بأن لحظة كورونا هي لحظة مفصلية في تاريخ البشرية، وأن هذه الأخيرة على موعد مع التاريخ لتغيير النظام العالمي، وأنه لا خيار أمامها إلا التكيف مع النظام العالمي الجديد. كما لا خيار أمام الولايات المتحدة الأميركية إلا أن تقبل قيادة العالم الجديد بشراكة مع الصين، أو أن هذه الأخيرة ستقوده وحدها أو بتعاون مع أطراف أخرى.

رابعًا: خاتمة

نشدد في الختام أن هذه القراءة لا تغني أبدًا عن العودة إلى الكتاب بغية التزود من ينابيعه الفكرية المختلفة والمتنوعة حول إشكالات منهجية وموضوعاتية توزعت على أربعة محاور كبرى هي الآتي: العلوم الاجتماعية وضرورة التجديد المنهجي، العلوم الاجتماعية والمجالات البحثية المستجدة، العلوم الاجتماعية وجائحة كوفيد 19، العلوم الاجتماعية والمجال الرقمي.

(19) ياسين اليحياوي، "نحو نظام دولي ثنائي القطب أمريكي- صيني؟" مجلة استشراف، ع 2، (آب/ أغسطس، 2017)، ص291- 296.

(20) علي الجرباوي، "الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل المضمون"، مجلة سياسات عربية، ع 31، (مارس 2018)، ص7 -22.

المصادر والمراجع

بالعربية

1. مجموعة من المؤلفين، العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية: إشكالات منهجية وموضوعاتية، عبدالرحيم العطري (منسقًا)، عبدالله بوصوف (مقدمًا)، (فاس/ المغرب: مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2021).

2. مجموعة من المؤلفين، البحث الميداني في العلوم الاجتماعية: تجارب مقارنة، عبدالغني منديب (منسقًا)، (فاس/ المغرب: مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2021).

3. شهبار. خالد، عالم ما بعد كوفيد19-: الحمل الكاذب، عبدالملك ورد (مقدمًا)، (الرباط: مطابع الرباط نت، 2020).

بلغة أجنبية

1. Hardy William Mcneill, le Temps de la peste. Essai sur les épidémies dans l'histoire. Traduit par Claude Yelnick , (Paris , Hachette, 1978).

2. Chandelier Joel, " Covid- 19 : non, tout ne va pas changer : quelques leçons à tirer de l'histoire " Disponible sur, (252021/01/).

خامسًا: الأكاديميون السوريون في جامعات العالم

كيف غيرت الثورة الإعلام والفضاء العام في سورية؟
إعلام التحشيد والتواصل والنشر أدوات ثورية[1]

إيناس حقي[2]

أولًا: ملخص الدراسة

اندلعت انتفاضات في الدول العربية في العام 2011 مع تصاعد الضغط والغضب الشعبي بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعرفت هذه الحراكات الثورية لاحقًا بثورات الربيع العربي، وكانت قد انطلقت بصورة عامة بمبادرات للتظاهر أطلقها الجيل الشاب العربي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

انتشر خطاب عام في العالم يفسر هذه الثورات على أنها النتاج المباشر لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي. وقد تم تبني هذا التفسير على أنه حقيقة علمية في العمل الأكاديمي كما في وسائل الإعلام الدولية والمدونات وخطابات الناطقين باسم شبكات التواصل الاجتماعي.

تسعى هذه الدراسة التي نلخصها هنا إلى بحث طبيعة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات الأولى من الانتفاضة السورية التي اندلعت في الخامس عشر من آذار في العام 2011. وتقدم كذلك نظرة عامة في الإعلام والمجال العام في ظل حكم الأسدين، مركزة على الرقابة والخطاب الحكومي الذي فرض على الشعب طوال سنوات الحكم الأسدي.

تقوم الدراسة على شهادات يقدمها ناشطون انحازوا إلى الثورة عن السنتين الأوليين للثورة، وتشرح آلية تغير مبادئ التواصل الإعلامي في سورية بين العامين 2011 و2013.

ثانيًا: مقدمة عن سياق الخطاب العام حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورة

((لولا فيسبوك وتويتر وغوغل ويوتيوب، ما كان حدث كل ذلك))، هكذا يجيب وائل غنيم الناشط المصري عن سؤال حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في الربيع العربي في مقابلة مع برنامج (ستون دقيقة) على قناة سي بي إس في الثالث عشر من شباط في العام 2011.[3]

(1) ملخص رسالة ماجستير أعدتها الباحثة في الإعلام الدولي - الجامعة الأمريكية في باريس بإشراف البروفيسور: واديك دويل.

(2) باحثة ومخرجة سورية.

(3) Wael Ghoneim and Egypt's new age revolution, 60 minutes, CBS news YouTube channel,)13 February 2011(, https://www.youtube.com/watch?v=LxJK6SxGCAw

قابلت تصريح غنيم ببعض الشك، فعلى الرغم من الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في الانتفاضة السورية، أظن أن من الضروري أن نحلل هذا الدور بدل افتراضه وتبنيه من دون أي دليل على ذلك.

خلال العام 2011 تم تبني الخطاب الذي يقر بأن وسائل التواصل الاجتماعي صنعت الربيع العربي في كل مكان إلى درجة أنه كاد يصبح حقيقة علمية يتناولها الجميع من دون البحث في حقيقة هذا الدور وعلاقته باندلاع الثورات.

تجدر الإشارة هنا إلى أن وائل غنيم نفسه تراجع عن تصريحاته تلك في مذكراته التي نشرت في 2012، إذ شرح فيها أنه لن يكن موافقًا على المسار الذي اتخذته التظاهرات، فقد أراد أن يتظاهر الناس بصمت، وألا يهتفوا ضد مبارك[4]. علقت ليندا هيريرا على ذلك بقولها إن صفحة (فيسبوك) التي كان يديرها غنيم (كلنا خالد سعيد) التي نظمت التظاهرات الأولى خالفت توقعات غنيم، فقد أراد ((احتواء شباب كلنا خالد سعيد.. إلا أن الصفحة والحركة أصبحت لهما حياتهما الخاصة: لم تكونا بلا قيادة ولكنهما لم تكونا بالضبط تحت قيادته)).[5]

ولعل تصريحات غنيم السابقة كانت مرتبطة بما أظن أنه يجب عليه قوله لوسائل الإعلام الغربية، وذلك مرتبط بالطبع بنظرة الإعلام الغربي للناشطين العرب، فالغرب صنع وسائل التواصل التي أتاحت للشباب العربي التعبير عن نفسه، وسمحت له بأن يثور، وهي نظرة لا تخلو من الاستشراق.

إن علاقة وسائل التواصل الاجتماعي بالثورات المعاصرة معقدة وتقاطعية ومتنوعة الأشكال، وتتضمن جوانب مرتبطة بالطبقة والتوازن الدولي والمحلي والعوامل الاقتصادية والاختلافات الثقافية والفضاء العام السياسي لكل بلد وغيرها من العوامل.

فسرت كل الثورات والتظاهرات والانتفاضات التي مرت في العالم في السنوات الماضيات (إيران 2009، تونس ومصر والبحرين واليمن والولايات المتحدة وليبيا وسوريا 2011، تركيا 2013، أوكرانيا 2014، أرمينيا 2018) بأنها نتاج لوسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن ملاحظة الاختلافات والسياقات التي تمت فيها كل من تلك الانتفاضات تتطلب دراسة معمقة لكل حالة على حدة قبل افتراض نموذج إعلامي موحد لها. وقد قسمنا دور وسائل التواصل الاجتماعي بعد الثورة في هذه الدراسة بحسب استخداماتها إلى ثلاثة أنواع:

1. وسائل التحشيد: تستخدم للدعوة إلى التظاهر وحشد الأعداد الكبيرة من المتظاهرين كما تهدف إلى استمرار التظاهر.

2. وسائل التواصل: تستخدم كشبكة لربط الناشطين بعضهم ببعض خلال الثورة باستخدام تكنولوجيا التواصل.

3. وسائل النشر: تستخدم لنشر أخبار الثورة وتسجيل أحداثها.

(4) Wael Ghoneim, Revolution 2.0: The Power of the People is Greater than the People in Power: A memoir, (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), 59.

(5) Linda Herrera, Revolution In the Age of Social Media, (London-New York: Verso books, 2014), 88.

تنطلق هذه الدراسة من الأسئلة الآتية:

هل تسببت وسائل التواصل الاجتماعي بإطلاق الثورة السورية؟

هل شعر الناشطون السوريون بأن وسائل التواصل الاجتماعي أداة تمكين لهم؟

هل أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي بجعل الفضاء العام أكثر ديمقراطية؟

للإجابة عن الأسئلة السابقة لا بد من دراسة للسياق السوري ولوضع الإعلام والفضاء العام السوري قبل الثورة وتعريف النموذج الإعلامي للثورة السورية.

ثالثًا: منهج البحث

كنت أعرف عند انطلاقي في كتابة هذه الدراسة أن انحيازي للثورة السورية بقدر ما يجعل موقعي خاصًا بسبب اطلاعي على الأحداث اطلاعًا شخصيًا، وبسبب علاقاتي مع الناشطين والناشطات في الثورة أيضًا، هو أزمة هذه الدراسة من ناحية الموضوعية، لذا استخدمت في هذه الدراسة أدوات تجمع بين ثلاثة مناهج للبحث: الإثنوغرافي الذاتي، إثنوغرافي الناشط، الشهادات. وقد وجدت أن هذه الوسائل هي الوحيدة التي تسمح للباحث أن يكون جزءًا من موضوع بحثه، وأن يضمن شهاداته الشخصية ضمن البحث إضافة إلى تركيزي على شهادات عينة من الناشطين والناشطات الذين شاركوا في الثورة من دمشق على بوصفها العاصمة، وكي لا يتشعب البحث باختلافات تتعلق بتفاصيل التجربة الثورية وخصوصيتها في كل مدينة سورية.

رابعًا: فهم الإعلام في حكم الأسدين

قد يتبادر إلى الذهن سؤال: لم ندرس الإعلام في عهد الأسدين؟ فنحن نعرف تمامًا كيف يدار الإعلام في الأنظمة الاستبدادية، لكننا وجدنا أن من المهم شرح النموذج الإعلامي الذي ثار عليه السوريون، كما وجدنا أن الاختلافات في الخطاب الإعلامي في عهد الاسد الابن عن عهد الاسد الأب تستحق الإشارة إليها لشرح السياق المتعلق بالثورة.

1. حكم حافظ الأسد: إرساء المبادئ الأسدية

بني الإعلام في عهد حافظ الأسد على النموذج السوفييتي، وعلى نموذج أحادي الاتجاه للإعلام، إذ تمتلك الدولة وسائل الإعلام وتبث للمواطنين رسائل إعلامية موجهة مسيطر عليها بالكامل تحت رقابة مشددة لا تسمح للفضاء العام بالتداول أو بالحوار. وكان الإعلام غير معني بصوت المواطن ولا برأيه. كانت كل وسائل الإعلام تدار بإدارة وزارة الإعلام وبإشراف مخابراتي. وكان الدور الأساسي لوسائل الإعلام هو بناء صورة مدروسة لحافظ الأسد.

وقد قام الإعلام في عهد حافظ الأسد على أعمدة ثلاثة: بناء صورة حافظ الأسد كأب قائد للأمة، المقاومة والقومية العربية، التحديث الثوري.

2. بناء صورة حافظ الأسد

بنيت صورة حافظ الأسد باستخدام عدد من الصفات: الخالد، الأب القائد، المعلم الأول، منقذ لبنان، القائد إلى الابد، ولكن تلك الصفات كلها لم تهدف إلى بناء صورة القائد المحبوب شعبيًا، ويمكنني العودة إلى ذكريات الطفولة كي أؤكد أن تلك الصورة بنيت ليخاف الشعب من قائده لا ليحبه. وستبقى ذكريات ترديد الشعار في باحات المدارس السورية تتردد في ذهني، فبعد النشيد الوطني، يصرخ أستاذ في مكبر الصوت: قائدنا إلى الأبد. ليهدر صوت الطلاب: الأمين حافظ الأسد.

كانت صورة الأسد مبنية ومسيطر عليها من قبل الإعلام إضافة إلى ما تطلق عليه ويدين اسم (الاستعراضات)[6]، وهي احتفالات شعبية ترفع فيها صور الأسد، ويهتف له فيها بصفته القائد الأوحد للبلاد والأمة. ويتضمن ذلك (المسيرات العفوية) التي يجبر المواطنون على المشاركة فيها.

3. المقاومة والقومية العربية

كان مفهوما القومية العربية والمقاومة هما الأداتان الأساسان لاكتساب النظام شرعيته، ووسيلته للسيطرة على الفضاء العام. فمن خلال مفهوم المقاومة، استند النظام إلى حجة كونه في حرب مستمرة ضد العدو لقمع الداخل السوري، ومن خلال مفهوم القومية العربية قمع الأقليات القومية والإثنية السورية، ولا سيما الأقلية الكردية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الخطاب عن تحرير الجولان لا ينفصل في الإعلام عن خطاب تحرير فلسطين، على الرغم من كون الجولان محتلًا بحسب القانون الدولي، وعلى إسرائيل الانسحاب منه بحسب القرار 242، وقد بقي الخطاب الإعلامي السوري حول المقاومة مرتكزًا على (تحرير كامل التراب الفلسطيني).

4. التحديث الثوري

قام النظام الأسدي بتقييد الفضاء العام أيضًا بمصادرته مفهومات من مثل الحرية والوحدة والصمود والمقاومة. وأحد المفهومات التي صودرت هي الثورة، إذ أُكِّد في الإعلام أن حافظ الأسد هو قائد الثورة. وقد أنتج النظام عددًا من الأفلام والبرامج والكتب الدعائية التي تشرح دوره الثوري في تحديث سورية.

نهاية، لا بد من التأكيد أن النظام لم يكن يهتم بأن يصدق المواطنون هذه الرواية المتكررة بقدر ما كان يهمه ألا يتجرأ أحد على مخالفتها علنًا. وكان هذا النموذج الإعلامي قائمًا على الرقابة والرقابة الذاتية، وكانت الرقابة تمنع الكتب، وتقتطع جملًا من المسلسلات والبرامج التلفزيونية، لكن تلك الرقابة العنيفة لم تمنع السوريين

(6) Lisa Wedeen, The ambiguities of domination: Politics, rhetoric, and symbols in contemporary Syria, (Chicago and London: University of Chicago press, 1999), 2

من البحث عن المعلومات في مكان آخر، فكانوا يستمعون عبر الراديو إلى القنوات الأجنبية، تؤكد وتدين أن (الطائفة الأسدية) كما تسميها لم تكن مهتمة بشعبيتها ولا بشرعيتها، وإنما كانت تطمح لفرض (السيطرة المبنية على الطاعة)[7]، ويمكننا بذلك أيضًا تفسير ظاهرة الولاء للنظام.

في نهاية التسعينيات، انتشرت الصحون اللاقطة في سورية لمشاهدة القنوات الفضائية، واتصل السوريون للمرة الأولى بشبكة الإنترنت، وقد انتشرت شائعات تشير إلى ذلك كان بفضل بشار الأسد الذي أقنع والده بضرورة دخول سورية عصر الاتصالات الدولية الحديث.

خالف حافظ الأسد أسطورة خلوده، ومات في العاشر من حزيران عام 2000، وكان يوم إعلان وفاته نموذجًا لكيفية تدفق المعلومات في سورية، إذ علم السوريون بالخبر بداية من القنوات الأجنبية ثم أعلنته وسائل الإعلام المحلية.

كان النموذج الإعلامي المُرسى في عهد حافظ الأسد المستند إلى أعمدته الثلاثة قائمًا على حجب أشكال المعارضة كلها من الفضاء العام، وعلى خلق صورة للأسد ترعب الشعب حتى بعد موته، وعلى التلاعب بمفهومات من مثل الحرية والمقاومة، وهي المفهومات التي حاولت الثورة استعادتها لاحقًا.

5. حكم بشار الأسد

((في نهاية حكم حافظ الأسد كانت المعارضة السياسية المنظمة بكل أشكالها قد سحقت، وكانت السلطة قد استولت على المجتمع المدني حيث وجد وضمنت إذعانه، ولم بيق أمامها سوى مهمة تعيين خلف للأسد)).[8]

لم يكن بشار الأسد الوريث المختار والمجهز لاستلام السلطة إلا أن موت باسل الأسد المفاجئ جعله المرشح الوحيد للمنصب.

((في الحادي عشر من كانون الثاني 1994، حين رن الهاتف في لندن، كان طبيب العيون الطويل، بشار ذو الثامنة وعشرين في حينه في إقامة في مشفى ويسترن العيني. أعلم بشار وقتها في مكالمة الهاتف تلك أن أخاه الأكبر باسل قد قضى في حادث سيارة على طريق المطار في يوم ضبابي. مات باسل، الشاب ذو الحضور الذي تم تحضيره لخلافة أبيه، واليوم، على بشار العودة إلى العائلة.))[9]

في السابع عشر من تموز/ يوليو 2000، أصبح بشار الأسد رئيس سوريا، وبذا (ولدت الملكية داخل الجمهورية)[10].

(7) Lisa Wedeen, The ambiguities of domination: Politics, rhetoric, and symbols in contemporary Syria, 6.

(8) Robin Yassin-Kassab, and Leila Al-Shami, Burning Country: Syrians in Revolution and War, (London: Pluto Press, 201615,)

(9) Don Belt, "Syria: Shadowland", National Geographic, (November 2009) https://www.nationalgeographic.com/magazine/2009/11/syria/

(10) Robin Yassin-Kassab, and Leila Al-Shami. Burning Country: Syrians in Revolution and War, (London: Pluto Press, 201615,)

6. شكل جديد وليبرالي لوسائل الإعلام

تغير المشهد الإعلامي السوري تغيرًا كبيرًا مع وصول بشار الأسد إلى السلطة، فقد تحول النموذج الاقتصادي للبلاد إلى اعتماد كامل على اقتصاد السوق، وحكمت الأيديولوجية الليبرالية أوجه الفضاء العام كلها. ولا يمكن اعتماد أي نظرية إعلامية أو نموذج إعلامي لتحليل عهد الأسد الابن، فقد اعتمد الإعلام في عهده على خليط عجيب من النظريات السلطوية والسوفياتية والليبرالية، فأخذ ببعض جوانبها، ورمى من النظريات ما لا يتناسب مع قدرته على السيطرة على كل أشكال المحتوى.

اعتمد النموذج الإعلامي الأسدي الجديد على نقطتين أساسيتين:

أ. حرمان القطاع العام من أشكال الإصلاح كلها، وتركه ليموت من خلال فسح المجال للقطاع الخاص للسيطرة من خلال ((لبرلة اقتصادية تأخذ في الحسبان الولاء السياسي)).[11]

ب. تزويد وسائل الإعلام الدولية بخطاب منفصل ومختلف يروج للرئيس الجديد، ويميزه من سياسات والده وإرثه.

7. القطاع العام في مواجهة القطاع الخاص

لم تنتج وعود الإصلاح التي أطلقها بشار الأسد ما أمل السوريون تحقيقه، لأنها لم تخفف من الفساد المستشري في القطاع العام، كما بدأ النظام ((عملية لبرلة اقتصادية في ظل الفساد والاستبداد السياسي))[12]، ما عمق الانقسام الطبقي، وزاد من امتيازات دائرة ضيقة من الأفراد والعائلات المرتبطة ارتباطًا شخصيًا ببشار الأسد.

كان عدد العاملين في القطاع العام الإعلامي 6730 موظفًا بحسب المكتب السوري للإحصاء في كانون الأول 2010، هؤلاء معظمهم لا عمل لهم، ما جعل القطاع العام مترهلًا، يأكله الفساد، وغير قابل للإصلاح.

بالمقابل، ازدهر القطاع الخاص في بداية عهد بشار الأسد، فظهرت القنوات التلفزيونية الخاصة والجرائد والمجلات ومحطات الراديو، ولكنها لم تنج من الرقابة لاحقًا، وأغلق بعضها في ما بعد. ويمكننا عدّ حكاية (جريدة الدومري) منذ افتتاحها حتى إغلاقها نموذجًا على المرحلة الأسدية الجديدة في إدارة الإعلام الخاص.

8. صورة جديدة للرئيس

لم يكن بشار الأسد معنيًا كوالده بصورته في الإعلام المحلي، لكنه استعان بشركات العلاقات العامة لإدارة صورته دوليًا. أراد الأسد الابن أن تترافق صورته الجديدة في الغرب مع قيم التواضع والحداثة والثقة. ولم تبن

(11) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص55.

(12) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، ص55.

الصورة الجديدة على شخصه بل توسعت لتتضمن زوجته أيضًا، ولاحقًا العائلة كلها.

يروي المصور السوري عمار عبد ربه في فيديو مع منصة درج[13] أنه صور بشار الأسد مع زوجته وابنهما في لندن، وأن الصورة نشرت على غلاف (مجلة لها) السعودية، وأنه فوجئ بمنع العدد في سورية لأن هذه الصورة للخارج فقط.

رفع النموذج الإعلامي المرسى في السنوات الأولى من عهد الأسد الابن الآمال بعهد جديد، وكانت واجهة هذا التغيير توحي بالانفتاح والمحافظة على الحريات الفردية، إلا أن تلك الآمال سحقت بسرعة بسبب سيطرة المخابرات على المحتوى الإعلامي وعلى الفضاء العام، وبسبب أن التغيير انحصر بدائرة ضيقة من الأفراد، وفي ما استفادت تلك الدائرة من الوعود الليبرالية لبشار الأسد لتزيد من ثرواتها، انحدر بقية الناس إلى مزيد من الفقر.

خامسًا: الثورة

ما زالت الثورة السورية حدثًا لم ينته، ولم يتحقق بعد هدفها في إسقاط النظام الأسدي، مما يعقد مهمة الباحث في تحديد العناصر المختلفة التي رسمت نموذجها الإعلامي. لكن السنتين الأوائل كانتا مصيريتين في إنتاج الصفات الأساس التي طبعت النموذج الإعلامي الثوري.

قد يبدو لمراقب خارجي أن وسائل التواصل الاجتماعي أطلقت الثورة إلا أن الواقع أشد تعقيدًا، وإن كان دور وسائل التواصل الاجتماعي مهمًا.

ظهرت في كانون الثاني من العام 2011 دعوة إلى التظاهر في فيسبوك (فيسبوك إيفينت) في الخامس من شباط، لم تحدث التظاهرة وفشلت المحاولة الأولى.

ظهرت صفحة (الثورة السورية ضد بشار الأسد) في شباط/ فبراير من العام 2011، ودعت السوريين إلى الثورة معلنة الخامس عشر من آذار كتاريخ انطلاق الثورة وكانت الصفحة مجهولة المصدر، واتضح لاحقًا أنها كانت تدار من أوروبا. تجاوب عدد قليل مع هذه الدعوة، ونشر فيديو لاحقًا للتظاهرة التي خرجت في سوق الحميدية.

نشرت دعوة أخرى إلى التجمع في السادس عشر من آذار/ مارس 2011 أمام وزارة الداخلية في دمشق للمطالبة بالمعتقلين السياسيين، وكانت الدعوة قد نظمت من قبل (إعلان دمشق)، وهم مجموعة معارضة ينتمون لما أصبح يطلق عليه لاحقًا المعارضة التقليدية. وقد حدث التجمع بالفعل، واعتُقل المشاركون فيه معظمهم.

الدعوات السابقة كلها لم تكن مرتبطة بما كان يجري في درعا الذي لم يكن له علاقة بدوره بدعوات التظاهر في وسائل التواصل الاجتماعي، وكان المحرك الحقيقي للثورة السورية. وكانت تظاهرات درعا هي المحدد الأساس

(13) مقابلة مع عمار عبد ربه، "كواليس صور بشار وأسماء الأسد"، منصة درج، (كانون الأول/ ديسمبر، 2017).
https//:www.facebook.com/darajmedia/videos?/1862210627409859/hc_location=ufi

للنموذج الإعلامي للثورة السورية الذي اتخذ شكله في السنتين الأوليين للثورة، لذا اخترنا تركيز دراستنا في هذا الإطار الزمني. طرأت بعض التعديلات على هذا النموذج لاحقًا برأينا بسبب عنصرين أساسين: الشتات وتصاعد العنف، إلا أن النموذج الأساس لم يتغير، وهو ما نحاول تحليله هنا.

1. النموذج الإعلامي للثورة السورية

كما أسلفنا في المقدمة، قسمنا استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في هذه الدراسة بناء على الملاحظة ومتابعة آليات الاستخدام لفئات ثلاث:

أ. التحشيد: يتمثل استخدام التحشيد في ما سمي (التنسيقيات)، وهي الأجسام التنظيمية التي كانت تدعو إلى التظاهر، وتنسق التجمعات.

ب. التواصل: ويتمثل باستخدام (سكايب وماسنجر الفيسبوك وواتساب وتلغرام).

ج. النشر: يتضمن منصات الإعلام البديل، ونتاج عمل المواطنين الصحافيين.

أ. التحشيد

((كانت التنسيقيات هي الفاعل الجديد في المعارضة السورية الناشئة من زخم الحراك الثوري في الشارع السوري عاكسة التنوع الفكري في المجتمع السوري وطبيعة نخب المناطق الثائرة في مختلف المحافظات السورية.))[14]

في ما كنت أبحث عن مصدر فكرة التنسيقية ونشأتها، نصحني أصدقاء بالحديث إلى الناشط ش.أ. الذي قال لي في مقابلة[15]:

((المجموعة الأولى من الناشطين التي أطلقت على نفسها اسم التنسيقية في آذار 2011 كانت تنسيقية دوما، لكن محاولات التجمع والتحشيد كانت سابقة لذلك. خلال الثورة المصرية، كنت جزءًا من مجموعة من الشباب السوريين الذين شهدوا إسقاط نظام بن علي في تونس. قررنا في حينه التحضير للثورة في سوريا، بإطلاق صفحات على الفيسبوك وإنشاء مجموعات من أشخاص ثقات للاستعداد لدعوة السوريين إلى المظاهرة الأولى. كنا قد اقترحنا تاريخ السابع عشر من نيسان 2011 كموعد لانطلاق المظاهرات. لم تجر الأمور كما خططنا واندلعت الثورة في درعا قبل أن ننهي تحضيراتنا. بدأنا العمل بعد انطلاق الثورة على مستويين: على الأرض، وعلى المستوى السياسي. حاولنا التنسيق والتخطيط على الأرض لتحشيد الناس من أجل التظاهر في العاصمة، كما عملنا على ربط الناشطين والناشطات ببعضهم وعلى التواصل مع التنسيقيات في الأرياف الأخرى ومناطق أخرى من سوريا للعمل معًا. على المستوى السياسي، نظمنا اجتماعات سرية مع كثير من الشباب والناشطين السياسيين والمفكرين لإنتاج أجندة سياسية للثورة.))

(14) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص421.

(15) إيناس حقي، مقابلة مع ش.أ (شخصية)، (27 كانون الثاني/ ديسمبر 2018 و19 نيسان/ أبريل 2018).

وُلِد تشكيل جديد بعد بداية الثورة السورية بأسابيع، وكان يهدف إلى جمع التنسيقيات كلها تحت مظلة واحدة هي (لجان التنسيق المحلية)، وقد لعبت اللجان دورًا مهمًا في توحيد الخطاب السياسي للتظاهرات، ونشرت إحصاءات حول نقاط التظاهر اليومية، وكانت إحدى الفرص التي أتاحت للسوريين في الخارج المشاركة في الثورة.

ب. التواصل

أشار عدد من الناشطين والناشطات الذين قابلتهم إلى أنهم لم يستخدموا وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الدعوة للتظاهر وحتى للمشاركة فيها وأن معظم الدعوات كان يتم تناقلها شفاهًا من شخص لآخر، وأن شبكة التواصل التي شكلت جسم الثورة كانت عبارة عن مجموعة كبيرة من العلاقات التي تعتمد على الثقة وتنقل المعلومات بين الأفراد، ولكن بعضهم أشار إلى أن هذه الآلية تضمنت عيبها الأساسي وهو إمكانية اختراقها أمنيًا. إلا أنني قابلت الصحافي غ.ح.[16] الذي شرح ضرورة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كشبكة لربط الصحافيين ببعضهم من أجل نقل الأخبار. وشرح الآتي:

((ترافقت الثورة السورية مع توسع شبكات التواصل الاجتماعي، وقد تعلمنا آليات استخدام هذه الشبكات بالتجربة. ونحن اليوم خبراء بكل جوانبها بما فيه السلبي منها. على سبيل المثال: بدأنا بالتواصل كصحفيين في مجموعات سرية على موقع فيسبوك، ثم استخدمنا ماسنجر فيسبوك. لاحقًا، أصبح فيسبوك يحذف حساباتنا ويمنع بعض المستخدمين من التفاعل على المنصة. انتقلنا بعدها إلى منصات أخرى، اليوم نحن نستخدم تلغرام بسبب الأمان. كنا نستخدم لتناقل المواد المصورة دروبوكس ومن ثم غوغل درايف. نادرًا ما استخدمنا ون درايف أو مثيلاته من المنصات المدفوعة لعدم امتلاكنا ميزانيات. وفي حالات نادرة، عندما يكون الاتصال بالإنترنت بطيئًا للغاية، كان يمكن أن يقوم الصحفي بتحميل المواد على موقع يوتيوب كفيديو مخفي حتى نستطيع نحن خارج سوريا تحميلها ومونتاجها. ولم نستخدم سكايب إلا للمقابلات التلفزيونية لأسباب تقنية.))

ج. النشر

خلق الناشطون السوريون منصات عدة للإعلام البديل، وقد استخدمت هذه المنصات شبكات التواصل الاجتماعي لنشر المحتوى الذي تنشره. كانت صفحات (فيسبوك) وفيديوهات (يوتيوب) منصات النشر الأساس التي استخدمتها الثورة السورية. وكان الهدف الأساس من النشر توثيق ما يجري، وإيصاله إلى العالم خاصة في ظل تأخر التغطية الإعلامية الدولية للثورة في انطلاقتها.

ومع تصاعد العنف الذي مارسه النظام في مواجهة المتظاهرين، بدأت تظهر إشكالية متعلقة بنشر صور ضحايا العنف، وثار جدل في الفضاء العام. في العام 2015، نشرت سلسلة من المقالات تناقش الموضوع كتبها كل

(16) إيناس حقي، مقابلة مع غ.ح، (عبر سكايب)، (8 نيسان/ أبريل، 2018 و21 نيسان/ أبريل، 2021).

من تجمع (أبو نظارة، ياسين الحاج صالح، علي الأتاسي، ياسين سويحة)، وقد شاركتُ بمقال في المناقشة. ناقشت المقالات الحق في نشر صور الضحايا، دافع الأتاسي وأبو نظارة عن حق الضحايا بالخصوصية، وعن ضرورة احترام حرمة الجثث، في ما وجد البقية أن الظرف السوري شديد القسوة، يحتم علينا أن نقدم أولوية توثيق الانتهاكات المرتكبة لحفظ حق الضحايا بالعدالة.

على الرغم من المقابلات المطولة التي أجريتها، لم أشعر أن سؤالي الأساس حول دور وسائل التواصل قد أجيب عنه، فقمت بجولة ثانية من المقابلات سألت فيها المشاركين والمشاركات الإجابة عن سؤالين محددين: هل وجدت أن شبكات التواصل الاجتماعي قدمت أداة تمكين للناشطين؟ وهل أسهمت شبكات التواصل الاجتماعي بزيادة الديمقراطية في الفضاء العام؟ ولدهشتي أجاب المشاركون جميعهم بـ (نعم) عن السؤالين، ولكنهم تحفظوا وأصروا على توضيح ما يقصدونه بإجابتهم بالإيجاب، ومع التأكيد أن بعض الجوانب السلبية لاستخدام الشبكات أضر بالحراك من مثل انتقال النشاط الذي كان يجب أن يكون على الأرض إلى الفضاء الافتراضي، وأن هذه الشبكات كانت متاحة للنظام كما كانت متاحة للثورة، فاستخدمها للاختراق، ولتشويه الحقائق، إضافة إلى انتشار خطاب الكراهية والغضب طبعًا.

لا بد من الإشارة أيضًا إلى أنني قابلت في أثناء مقابلاتي نسخًا عدة من الأحداث، إذ يشرح كل مشارك تجربته الشخصية التي لا تشبه تجارب الآخرين حتى مع الحدث نفسه.

قبل الانتقال إلى نتائج الدراسة، نود دراسة الأثر الذي أنتجه النموذج الإعلامي للثورة السورية.

2. أثر النموذج الإعلامي للثورة

يبدو لنا أن السببين الأساسين اللذين أسسا سبب وجود النموذج الإعلامي للثورة هما: مواجهة رواية الإعلام الأسدي لما جرى من خلال خلق سردية موحدة للثورة السورية، وتوثيق الانتهاكات المرتكبة. يمكننا الإضافة أن النموذج الإعلامي للثورة حقق أهدافًا عدة في السنتين الأوليين منها: كسر صورة الأسدين، فتح الفضاء العام، إعادة المعنى الحقيقي لمفهومات صادرها النظام، إيجاد أشكال جديدة من التعبير، تعزيز التكافل.

سادسًا: الخلاصة

بحثت الدراسة الإثنوغرافية لهذا البحث موقف السوريين من شبكات التواصل الاجتماعي. ومن الواضح أن الناشطين السوريين قدروا دور شبكات التواصل الاجتماعي بوصفه أداة ثورية، إلا أنهم في الوقت نفسه يعلمون تمامًا مخاطر استخدامها، ما يجعل علاقة المتظاهرين بوسائل التواصل الاجتماعي ديالكتيكية.

على الرغم من أن شبكات التواصل الاجتماعي لم تطلق الثورة، وعلى الرغم من أنها كانت الوسيلة الثانية للتواصل بعد الاتصال الشخصي، إلا أنها لعبت دورًا مهمًا في جمع الأشخاص وربط بعضهم ببعض خلال مسار الثورة. كما لعبت دورًا مصيريًا كأداة لنشر المعلومات وتوثيق الانتهاكات. وأسهمت في فتح الحوار الديمقراطي في

الفضاء العام السوري على الرغم من المخاطر الكبيرة التي ترافق استخدامها، والتي كانت في بعض الحالات قاتلة.

كانت المقابلات التي أجريتها فرصة لرؤية الثورة السورية من عيون المشاركين فيها، لكنها أيضًا كانت رحلة صعبة وقاسية، محفوفة بتذكر من رحل من الأصدقاء، وبتذكر الحلم الذي جمع المشاركين؛ سورية حرة ديمقراطية لأبنائها كافة.

إن العينة المختارة لا يمكن أن تمثل الثورة السورية، وليست سوى قمة جبل الجليد الذي لا بد من درسه والبحث فيه عن أجوبة. كل ما آمله أن تقوم هذه الدراسة بإعادة فتح المناقشة حول آليات الاستخدام الإعلامي لوسائل التواصل الاجتماعي في الثورة السورية، وأن تكون دعوة للباحثين والباحثات لمزيد من البحث في موضوعات أخشى أن تطوى في الذاكرة مع مرور الوقت.

المصادر والمراجع

بالعربية

1. بشارة. عزمي، سورية: درب الآلام نحو الحرية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

بلغة أجنبية

1. Ghoneim. Wael, Revolution 2.0: The Power of the People is Greater than the People in Power: A memoir, (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012)

2. Herrera. Linda, Revolution In the Age of Social Media, (London-New York: Verso books, 2014)

3. Wedeen. Lisa, The ambiguities of domination: Politics, rhetoric, and symbols in contemporary Syria, (Chicago and London: University of Chicago press, 1999)

4. Yassin-Kassab. Robin, and Leila Al-Shami, Burning Country: Syrians in Revolution and War,) London: Pluto Press, 2016(

– هذا العدد –

الإعلام السوري

بين واقع الاستبداد ومطلب الحرية

2021-1918

محمود الوهب
جذور الصحافة السورية
وبواكيرها

حمدان العكله
جدليَّة العلاقة بين الصحافة والسُّلطة في
سورية قبل عام 1963

زينة ارحيم
الرقابة الذاتية تعود بأدوات جديدة
للإعلام السوري

فاطمة عبود
الصَّحافة النسائيَّة السورية في النصف
الأوَّل من القرن العشرين

أنور بدر
مأساة الإعلام الموحد
واغتيال الصوت الآخر

سعد الربيع
الداعمون والقطبية والاعتمادية في
سرديات الإعلام السوري المعارض

بسام سفر
ملامح من الصفحات الفنية في
الصحافة السورية ما قبل حكم البعث

طارق عزيزة
الإعلام وحرية التعبير في الدساتير السورية
المتعاقبة

هوشينك أوسي
الإعلام السوري الكردي
بعد الثورة

مجد وهيبة
الصحافة الحزبية
1918 -1963

أحمد شعبان
تطور ظاهرة الناشط الإعلامي في الثورة
السورية

علي سفر
إشكاليات مواثيق الشرف الإعلامي
في سورية

قلمون
المجلة السورية للعلوم الإنسانية

الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية
Syrian Society for Social Sciences

مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

ISSN 25481339